المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الخلاف النحوي في كتاب (التخمير) للخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧ هـ

دراسة تحليلية

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب / فرع اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة

عائشة بنت سعيد الخضري العطوي

المحاضرة بكلية التربية والآداب بجامعة تبوك

إشراف

أ.د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل

أستاذ النحو والصرف بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

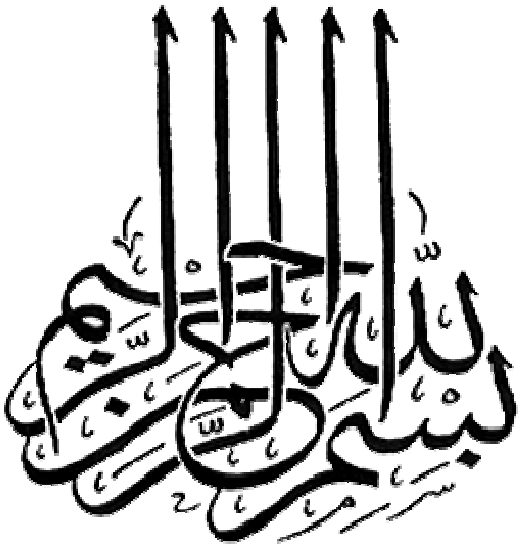
بسم الله الرحمن الرحيم

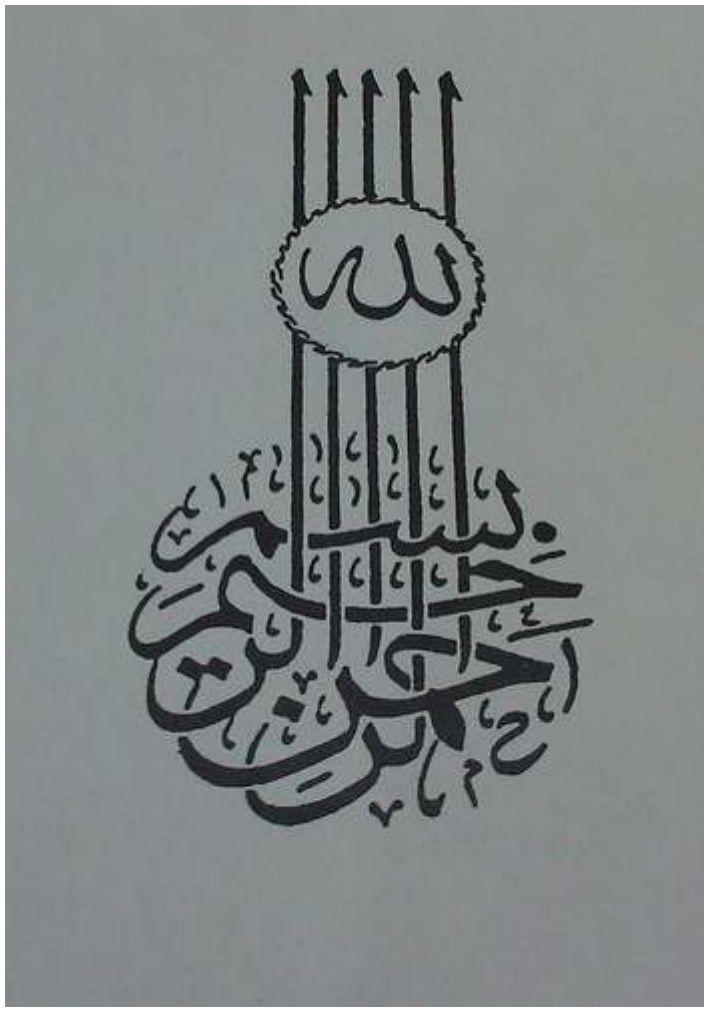

甲申年春
米庵江書

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الخالق البـــاري الـــذي أمـــر بـــــ﴿ اقْرَأْ ﴾[1]، وأنـــزل كتابه﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[1]،والصلاة والسلام على الرسول الأمِّي الأمين، المبعـــوث رحمة للعالمين، وخير مَنْ نطق بلغة أهل الجنان الخالدين، وعلى آل بيته وصحابته أجمعين، أما بعد:

فقد خلق الله عز وجل الخلاف مع خلقه للبشر، فكان الخلاف الأول مؤديـــاً إلى الخطأ الأول في تاريخ الإنسانية تلته خلافات شتى صورت لنا شكل الحيـــاة، فتنوعـــت الخلافات بين تلك التي لا تخص إلا أصحابها ولا تمثل لغيرهم شيئاً يذكر وتلـــك الـــتي تشكل جغرافية التاريخ وتاريخ الجغرافية، فالخلاف في رسم الحدود – أياً كانت – أمـــر يجعل القلم والممحاة عدوين يحركهما اختلاف الفكر والفهم والقوة والتأسيس، وحدود اللغة العربية رسمتها ألسن ألفتها سليقة، وعاشتها حياة، ولكن في عالم تتدافع فيه العقول لتنير للبشر دروبهم كان لابد من اتساع الهوة بين هذا وذاك، بين مَنْ يفكر، ومن يُعمـــل الفكر، بين من يعلل ومن يغوص في أعماق العلل، بين مَنْ يسمع ومَنْ يقيس، بين مَـــنْ يوصد الباب ومَنْ يفتحه، بين المذاهب والآراء، فظهر ما يطلق عليه (الخلاف النحوي)، وهو مصطلح تعارف عليه أهل اللغة والنحو وألفوه حتى لا يكاد يخلـــو مؤلـــف مـــن مؤلفاتهم من ذلك الخلاف، بل قد لا يَكون من المبالغة القول بأنه لا يكاد يخلو كتاب في النحو من رأي لصاحبه يخالف فيه مَنْ سبقه.

و(خوارزم) وإن لم تكن في قلب جزيرة العرب، ولم تلامس أبداً أطرافها إلا أنهـــا كانت درة في العلوم ، وبريقاً في خارطة الدنيا ، فكان لها يد طولى ، وأثر بارز في إثـــراء حركة التأليف في العلوم العربية، ومنها النحو، فبرز في النصف الثاني من القرن السادس الهجري علمٌ صنع له فكراً خاصاً تنوع بين الاتباع والابتداع فألف كتابـــه في شـــرح

(١) سورة العلق ، الآية رقم : ١.
(١) سورة الشعراء ، الآية رقم : ١٩٥.

(المفصل) الموسوم بـــ(التخمير)، فكان ثروة في هذا العلم حوى ما حواه من دقائق اللغة وغريبها، وقواعد النحو وأحكامه، وأسس الصرف وحقائقه، وإجماع العلماء وخلافاتهم.

فاستحق هذا المؤلَّف بما اشتمل عليه من اختلاف الآراء وتباينـــها، ودور مؤلفـــه الإيجابي بالصراع اللغوي الذي بدأ منذ عصر التدوين إلى عصرنا الحاضـــر، وكـــشف الغطاء عن كثير من خلافات العلماء فيما بينهم، ومشاركته لهم وإبداء رأيه، مما جعـــل للخلاف النحوي في هذا الكتاب قيمة علمية نحوية وصرفية تحث الباحث على تناولـــه، وتسليط الضوء عليه.

فاستعنت بالله تعالى ، وعقدت العزم على دراسة الخلافات النحويـــة الـــواردة في كتاب (التخمير) سواء أكانت بين الخوارزمي، وشيخه – كما أطلق عليه – الزمخـــشري صاحب كتاب (المفصل)، أو بينه وبين النحويين الآخرين، أو بين النحـــويين أنفـــسهم، فتقدمت بهذا البحث بعنوان : (الخلاف النحوي في كتاب التخمير) للخوارزمي المتوفي سنة ٦١٧هـــ – دراسة تحليلية) ، لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للحصول على درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية، وآدابها، تخصص (النحو والصرف)، بإشراف الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد محمود حسان الوكيل، أستاذ النحو والصرف بكلية الآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

وكان من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١– جدة الموضوع حيث لم تسبق دراسة الخلاف النحوي في هذا الكتاب.

٢– مكانة (المفصل) لدى علماء العربية، فقد قام جمع غفير منهم على شرحه وتفصيله.

٣– تعدد المصادر التي رجع إليها الخوارزمي في شرحه لـــ (المفصل).

٤– أهمية تجلية وإبراز دور الخوارزمي وآرائه في مجال الدراسات النحوية مـــن خـــلال دراسة منهجية متخصصة.

أهداف البحث:

١– دراسة الخلاف النحوي في كتاب (التخمير) دراسة تحليلية.

٢– بيان موقف الخوارزمي من الزمخشري واستدراكاته واعتراضاته عليه.

٣- بيان موقف الخوارزمي من النحويين الآخرين، ومذهبه النحوي.

٤- بيان موقفه من الأصول النحوية.

وقد انتهجت في هذا البحث المنهج التحليلي، وسوف تقع دراستي هذه في:

المقدمة: وتشمل تعريفاً بموضوع البحث، وأسباب اختياره، والهدف منه، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: ويشمل:

المبحث الأول: التعريف بالزمخشري والخوارزمي.

المبحث الثاني: الخلاف النحوي (النشأة والأسباب)، وفيه: تعريف الخلاف النحوي، وأسبابه، وموقف النحويين منه، والخلاف النحوي في كتاب (التخمير).

الفصل الأول: (خلاف الخوارزمي للزمخشري)، وقد قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول : خلاف الخوارزمي للزمخشري في النحو ، ويشمل :

أولاً: الخلاف في المقدمات النحوية.

ثانياً: الخلاف في المرفوعات.

ثالثاً: الخلاف في المنصوبات.

رابعاً: الخلاف في المجرورات.

خامساً: الخلاف في إعراب الفعل.

سادساً: الخلاف في التوابع.

المبحث الثاني: خلاف الخوارزمي للزمخشري في الصرف، ويشمل:

أولاً: الخلاف في صيغ الجمع والتذكير والتأنيث.

ثانياً: الخلاف في الهمز وتخفيفه، والإبدال والإعلال والإدغام..

الفصل الثاني: (خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين)، وقد قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في النحو، ويشمل:

أولاً: الخلاف في المقدمات النحوية.

ثانياً: الخلاف في المرفوعات.

ثالثاً: الخلاف في المنصوبات.

رابعاً: الخلاف في المجرورات.

خامساً: الخلاف في إعراب الفعل.

سادساً: الخلاف في التوابع.

المبحث الثاني: خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في الصرف، ويشمل:

أولاً: الخلاف في الأبنية.

ثانياً: الخلاف في صيغ الجمع والتذكير والتأنيث.

ثالثا: الخلاف في المشتقات.

رابعاً: الخلاف في الإمالة والوقف.

خامساً: الخلاف في الهمز وتخفيفه والإبدال والإعلال والإدغام.

الفصل الثالث: تقويم خلاف الخوارزمي للزمخشري والنحويين الآخرين.

ويشمل:

المبحث الأول: مجالات الخلاف

أ – السماع.

ب – القياس.

ج – الإجماع.

د – موافقة العلماء السابقين.

هـ – المعنى.

المبحث الثاني: أسلوب الخلاف:

أ– الجرأة في الخلاف.

ب– اعتداده برأيه.

ج – إنصاف المخالفين.

المبحث الثالث: مزايا الخوارزمي في الخلاف.

المبحث الرابع: مآخذ على الخوارزمي.

الخاتمة:

وفيها ما توصل إليه البحث من نتائج.

الفهارس الفنية:

أ- فهرس الشواهد القرآنية والقراءات.

ب- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ت- فهرس الأمثال وأقوال العرب

ث- فهرس الأشعار والأرجاز.

ج- فهرس الأعلام.

ح- فهرس الموضوعات.

خ- فهرس المصادر والمراجع.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الآتي :

١- اتبعت في ترتيب مسائل الخلاف الترتيب الذي انتهجه السيوطي في كتابه (همع الهوامع)، وقال عنه: "وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول"[1].

٢- وضعت عنواناً مستقلاً لكل خلاف .

٣- أوردت قول الزمخشري الذي ورد فيه الخلاف،أو تناوله الخوارزمي كخلاف، أو خالف فيه الخوارزمي قول الزمخشري ، أو وافقه فيه ، وخالف غيره من النحويين.

٤- أوردت قول الخوارزمي الذي خالف فيه غيره صراحة ، أو ذكر ما يوحي بالمخالفة وإذا واجهت ما يغلب في ظني أنه خطأ مطبعي وليس من قول الخوارزمي لا أصححه في المتن ، وأشير إليه الحاشية .

٥- قدمت للخلاف بمقدمة موجزة في الغالب .

٦- تناولت الخلاف بالدراسة المتأنية مع إيراد آراء العلماء من مصادرها ما أمكن، والتعرض لحججهم واستدلالاتهم.

---

[1] همع الهوامع (٣/١)

٧- استعرضت موقف الخوارزمي من الخلاف حسب ما ورد في (التخمير) .

٨- رجحت ما أراه راجحاً من آراء استناداً للأدلة الواردة في الخلاف ، ومن خلال رؤية خاصة .

٩- اعتنيت بالآيات القرآنية ببيان أرقامها وسورها ، وضبطها بالشكل .

١٠- خرَّجت القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، حسب الإمكان.

١١- تناولت الشواهد الشعرية بنسبتها إلى قائليها – ما أمكن – وتخريجها من مصادرها وأماكن الاستشهاد بها في كتب النحو ، مع ضبطها بالشكل ، وتحديد بحورها ، وتفسير غريبها .

١٢- ترجمت للأعلام عند أول ورود لاسم العَلَم ، خاصة أعلام النحو والصرف.

أما الاقتصار في العنوان على (الخلاف النحوي)، وهو يشمل الخلاف الصرفي أيضاً فقد اتبعت فيه شمول الدلالة النحوية على كل ما يعتري الكلمة في إعرابها وبنيتها حيث لم يكن الدرس النحوي في بداياته يفرق في التأليف بين النحو والصرف.

وبعد، فإن كان التوفيق نصيبي من هذا البحث فهو عطاء من المولى العلي القدير أسعى جاهدة لإخلاص النية فيه، وإن دخله الخطأ والزلل فذلك مني ومن الشيطان أدعو الله أن يعصمني منه ويجنبني إياه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة على خير خلقه أجمعين.

التمهيد

المبحث الأول : التعريف بالزمخشري والخوارزمي

في مشرق العالم الإسلامي حيث لم يكن اللسان السائد عربياً،سيطرت لغة الدين المعتنق فاجتهد في تعلمه وإتقانه من اجتهد، حتى برز منه أعلام اللغة والنحو، وفي (خوارزم)[1] ذلك الإقليم الذي خضع لحكم الدولة العباسية زمناً ثم تتابعت عليه الدول والحكام فكان تحت حكم الدولة السامانية [2] تلتها الدولة السلجوقية [3] حتى بدأت في ذلك الإقليم مرحلة تأسيس جديدة في العام (٤٩١هـ) [4] تنوع فيها نسيج الحياة العلمية ، والسياسية ، والاجتماعية والمذهبية فبرزت حركة ثقافية لقيت تشجيعاً من الحكام والسلاطين فانتشرت المدارس بدعم القادرين ، وكثر التأليف والإقبال على العلماء [5] ، فازدهرت العلوم مما ساهم في لفت أنظار طلاب العلم شرقاً للأخذ والمشاركة في نهضة علمية عليها طابع مشرقي، وبصمة خوارزمية.

وتصفح حياة الأعلام الذين عاشوا في تلك الفترة يقيده حبر الورق وأغلفة الكتب ، فالقلم أثر صاحبه ، فإن أطنب زاد أفق المطلع،وإن أوجز حبس جزءاً من الصورة وحرم منها التالي واللاحق ، ففي دواة العَلَم نورٌ يشير إلى بعضٍ منه ، وفي تأريخ المؤرخ بعضٌ آخر ، وحياة الزمخشري ، والخوارزمي (أحد شراح مفصله) ترتبط ارتباطاً وثيقاً من حيث المكان (خوارزم) ، أما من حيث الزمان فلم يمنع تتلمذ الأخير تتلمذاً مباشراً على الأول سوى بضع سنوات فصلت بينهما ، وتلك السنوات القليلة وإن كانت في عمر

---

(١) تقع على نهر(جيحون)، وقد فتحها المسلمون على يد قتيبة بن مسلم سنة(٨٦هـ)،انظر:معجم البلدان (٤٥٢/٢).

(٢) أسست عام (٢٦١هـ) ، وانتهت عام(٣٨٩هـ) ، وتنسب إلى (سامان) ، وهو فارسي ، انظر :وفيات الأعيان (١٧٤/١)، الكامل في التاريخ (٢٩٧/٧).

(٣) أسست عام (٤٢٩هـ) بعد سقوط الدولة البويهية ، وقد أسسها طغرل بك ، انظر : الكامل في التاريخ (٤٧٣/٩).

(٤) وهو بداية حكم الدولة الخوارزمية إلى أن قضى عليها المغول سنة (٦٢٨هـ) ، انظر : الكامل في التاريخ (١٠٨/١٢).

(٥) انظر : الحضارة الإسلامية (٣٣٥/١ ، ٣٣٧).

التاريخ لحظة إلا أنها في عمر الإنسان رحلة ، وفيما يلي سأعرض ترجمة لحياة كل منهما متضمنة تعريفاً بكتابيهما (المفصل) للزمخشري ، وشرحه (التخمير) للخوارزمي .

أولاً : الزمخشري وكتابه (المفصل) :

١) التعريف بالزمخشري [١] :

أ) نسبه ومولده :

وُلِدَ أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الملقب بـ(جار الله) يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة للهجرة (٤٦٧هـ) بـ(زمخشر) [٢] من قرى (خوارزم) .

ب) تعليمه ورحلاته :

نشأ الزمخشري ودرس في (خوارزم)، ثم بدأ في رحلة البحث عن العلم في مواطنه ، فكان رحّالة صبوراً جسوراً مضَّى جلَّ عمره في السفر والترحال ، فمن (زمخشر) ارتحل إلى (بخارى) [٣] ثم إلى (خراسان) [٤]، ثم إلى (أصبهان)[٥]، وفي سنة (٥١٢هـ) أصيب الزمخشري بمرض أنهكه ، وما لبث أن شُفي منه حتى توجه غرباً إلى (بغداد) ، ثم إلى (مكة المكرمة) حيث لبث فيها عامين اشتغل فيهما بالتأليف والتصنيف والتدريس ، وزار خلالهما كثيراً من بلاد العرب ، يقول الزمخشري:((وطئت كل تربة في أرض العرب)) [٦]، وبعد عودته إلى وطنه ظل في نفسه هاجس يدعوه لمجاورة الحرم المكي حتى حل بمكة سنة (٥٢٦هـ) ، وجاور بها ثلاث سنوات ، بعدها عاد إلى موطنه في رحلة عرج خلالها على (بغداد) سنة (٥٣٣ هـ) ، ثم أقام في الأرض التي شهدت مولده إلى أن دفن بها .

---

(١) انظر ترجمته في:إنباه الرواة (٢٦٥/٣)، معجم الأدباء (٢٦٨٧/٦) ، وفيات الأعيان (١٦٨/٥)، الأنساب (٣١٧/٦) ، بغية الوعاة (٢٧٩/٢)، سير أعلام النبلاء (١٥١/٢٠)، الجواهر المضيئة (٤٤٧/٤) ، طبقات المفسرين للداودي (٣١٤/٢)، شذرات الذهب (١٢١/٤) ، تاريخ الأدب العربي (٢١٥/٥).

(٢)قرية من قرى خوارزم ، انظر : معجم البلدان (١٦٥/٣).

(٣) تقع في غرب أوزبكستان ، فتحها المسلمون عام(٩٠هـ) ، عاصمة الدولة السامانية في القرنين الثالث والرابع الهجريين . انظر: معجم البلدان (٤١٩/١).

(٤) تقع في شمال شرق إيران ، انظر : معجم البلدان (٤٠١/٢).

(٥) تقع في الجزء الغربي من وسط إيران ، انظر : معجم البلدان (٢٤٤/١).

(٦) أساس البلاغة (٣٧) ، (ت ر ب) .

ج) مكانته العلمية :

برز الزمخشري في كل علم زاوله،فكان إماماً في التفسير والنحو،واللغة،والأدب[١]، ورأساً في البلاغة والعربية والمعاني والبيان[٢]، وضُرب به المثل في علم الأدب والنحو[٣]، حيث وُصف بأنه أعلم العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنساً وإطلاعاً على كتبها،وله دراية بأنساب العرب،وكان له مجالس علم يقصده إليها طلاب العلم من أرجاء العالم الإسلامي[٤].

د) مذهبه الفقهي :

كان الزمخشري حنفياً بغير تعصب في الفروع[٥]، معتزلياً[٦] في الأصول، بل متعصباً للاعتزال مفاخراً به ، حتى أنه يُروى عنه أنه كان إذا استأذن على أحد في الدخول يقول لمن يأخذ الإذن له: قل له: (أبو القاسم المعتزلي) [٧] .

هـ) شاعريته :

كان لدى الزمخشري شاعرية اشتهرت به ولم يشتهر بها ، ومن شعره في الفخر بنفسه قوله [٨] :

ألم تري حيثما كنت كعبة يحفون بي كالطائفين طوائفاً

وفي فقده لجوار الحرم وألمه لذلك قال [٩] :

أأبتاع بالفوز الشقاوة خاسراً وأستبدل الدنيا الدنية بالأخرى

إذا خطرت بالبال ذكرى إناختي على حرم الله استفزتني الذكرى

---

(١) انظر : معجم الأدباء (٢٦٨٧/٦، ٢٦٨٨).

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (١٥١/٢).

(٣) انظر : الأنساب (٣١٧/٦).

(٤) انظر : إنباه الرواة (٢٦٦/٣ ، ٢٧٠).

(٥) انظر : التفسير والمفسرون (٤٧٤/١) ، وقد تُرجم له في طبقات الحنفية ، انظر: الجواهر المضيئة (٤٤٧/٣).

(٦) الاعتزال مذهب أطلق على جماعة اعتزلوا أقوال المسلمين في مرتكب الكبيرة ، فقالوا إنه في منزلة بين منزلتين ، فلا هو مؤمن ولا هو كافر ، وزعيمهم (واصل بن عطاء)، ومن آرائهم نفي الصفات عن الله تعالى، ونفي القدر في معاصي العباد، وقالوا بخلق القرآن الكريم، ونفوا شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر ، وغير ذلك . انظر : الملل والنحل (٥٦/١).

(٧) انظر: وفيات الأعيان (١٧٠/٥).

(٨) انظر: الزمخشري لغوياً ومفسراً (١٣٦).

(٩) انظر : السابق .

و) شيوخه :

نشأ الزمخشري محباً للعلم وباحثاً عنه ، ويدل على ذلك كثرة رحلاته التي أعطت له فرصة لتعدد شيوخه وتنوع اتجاهاتهم العلمية ، ومنهم :

١) أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني المتوفى سنة (٥٠٧هـ) ، وعنه أخذ مذهب الاعتزال [١].

٢) أبو علي الضرير [٢].

٣) الشيخ السديد الخياطي[٣].

٤) أبو الخطاب نصر بن أحمد بن عبد الله بن البطر البغدادي،توفي سنة (٤٩٤هـ)[٤].

٥) أبو منصور نصر الحارثي[٥].

٦) أبو السعد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي ، أخذ عنه التفسير ، وهو معتزلي زيدي ، توفي عام (٤٩٤هـ)[٦].

٧) أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي ، والتقى به في بغداد وقرأ عليه بعض كتب اللغة مستجيزاً له [٧]، توفي عام (٥٤٠هـ) [٨].

٨) عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري ، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه في مكة[٩].

٩) ركن الدين بن محمد الأصولي [١٠].

---

(١) انظر : معجم الأدباء (٤٨٧/٥) ، وبغية الوعاة (٢٧٦/٢).
(٢) انظر : الزمخشري لغوياً ومفسراً (٦٠).
(٣) انظر : مفتاح السعادة (١٠٠/٢).
(٤) انظر : معجم البلدان (١٩٢/٤) ، شذرات الذهب (٤٠٢/٣).
(٥) انظر : معجم الأدباء (٢٦٨٨/٦).
(٦) انظر : كشف الظنون (٥١٧) ، معجم المؤلفين (١٨٧/٨).
(٧) انظر : إنباه الرواة (٢٧٠/٣).
(٨) انظر : إنباه الرواة (٣٣٥/٣).
(٩) انظر : بغية الوعاة (٤٦/٢).
(١٠) انظر : مفتاح السعادة (١٠٠/٢).

ز) تلاميذه :

إن كثرة رحلات الزمخشري ، وجلوسه للتدريس في أكثر من بلد جعلت له تلاميذ كثراً في مختلف البلاد ، ومنهم :

١) أبو الطيب علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس،كان من أشراف (مكة)، وتوفي بها عام نيف وخمسين وخمسمائة للهجرة[١].

٢) أبو الحسن العمراني الخوارزمي علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان، قرأ الأدب على الزمخشري ، وتوفي عام (٥٦٠هـ) [٢].

٣) أبو الفضل البقالي الخوارزمي محمد بن أبي القاسم بايجوك الملقب بـ(زين المشايخ)، أخذ اللغة وعلم الإعراب عن الزمخشري ، توفي سنة (٥٦٢هـ) [٣].

٤) أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي المقري النحوي الملقب بـ(صائن الدين) ، توفي عام (٥٦٧هـ) [٤].

٥) أبو المؤيد الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق المكي المعروف بـ(أخطب خوارزم)، أخذ العربية عن الزمخشري بخوارزم ، وتولى الخطابة بجامعها،توفي عام (٥٦٨هـ)[٥].

٦) زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني الشعريي ، توفيت عام (٦١٥هـ) [٦].

٧) أبو يوسف البلخي يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر ، أحد الأئمة في النحو والأدب [٧].

٨) القاضي أبو المعالي يحيى بن عبد الرحمن بن علي الشيباني ، روى عن الزمخشري كتاب (الكشاف) بالحرم المكي [٨].

٩) أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي[٩].

---

(١) انظر : إنباه الرواة (٢٦٨/٣).

(٢) انظر : بغية الوعاة (١٩٥/٢).

(٣) انظر : بغية الوعاة (٢١٥/١).

(٤) انظر : إنباه الرواة (٤٣/٤) ، مرآة الجنان (٣٨٣/٣).

(٥) انظر : إنباه الرواة (٣٣٢/٣) ، وفيات الأعيان (٣٧١/٥) ، بغية الوعاة (٣٠٨/٢).

(٦) انظر : وفيات الأعيان (٣٤٤/٢) ، شذرات الذهب (٦٣/٥).

(٧) انظر : معجم الأدباء (٦٤٥/٥) ، بغية الوعاة (٣٥١/٢) ، لم أقف على تاريخ وفاته.

(٨) انظر : العقد الثمين (١٣٨/٧).

(٩) انظر : الأنساب ، (٣١٦/٦).

ح) آثاره :

نتج عن تنوع علوم الزمخشري تنوع في آثاره ، وفيما يلي أشهر مؤلفاته :

١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل[١]، وهو أشهر مؤلفاته، وقد طبع عدة مرات .

٢) المفصل في النحو ، وهو أشهر مؤلفاته النحوية ، وطبع عدة مرات [٢].

٣) الفائق في غريب الحديث والأثر ، وهو مرتب على حروف المعجم [٣].

٤) المنهاج في أصول الدين [٤].

٥) الرائض في الفرائض [٥].

٦) شقائق النعمان في مناقب الإمام أبي حنيفة [٦].

٧) المحاجات ومتمم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والأغلوطات، في النحو[٧].

٨) المفرد والمؤلف في النحو[٨]، وقد نُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٧م.

٩) أطواق الذهب، أو النصائح الصغار [٩]، وقد طبع مع ترجمات عدة (ألمانية وفرنسية وتركية).

١٠) المقامات، أو (النصائح الكبار)، وقد طُبعت في مصر سنة ١٣١٢هـ ، وفي بيروت سنة ١٩٨١م [١٠].

١١) الأمالي في النحو [١١].

١٢) جواهر اللغة [١٢].

١٣) شرح كتاب سيبويه [١٣].

١٤) الأنموذج في النحو [١٤].

---

(١) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩١).

(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي (٥/٢٢٤) ، معجم المطبوعات العربية (١/٩٧٥).

(٣) انظر : كشف الظنون (٢/١٢٠٦ ، ١٢١٧).

(٤) انظر : كشف الظنون (٢/١٨٧٧).

(٥) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

(٦) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

(٧) انظر : كشف الظنون (٢/١٦٠٧ ، ١٦٠٨).

(٨) انظر : كشف الظنون (٢/١٧٧٤).

(٩) انظر : كشف الظنون (١/١١٧) .

(١٠) انظر : تاريخ الأدب العربي (٥/٢٣٢) ، معجم المطبوعات العربية (١/٩٧٦).

(١١) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

(١٢) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

(١٣) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

(١٤) انظر : معجم الأدباء (٦/٢٦٩٢).

١٥) مقدمة في الأدب : معجم عربي فارسي [١] .
١٦) كتاب الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب [٢].
١٧) أعجب العجب في شرح لامية العرب [٣] .
١٨) أساس البلاغة، وقد ذكر فيه المجازات اللغوية، والمزايا الأدبية،وتعبيرات البلغاء[٤].
١٩) رسالة في المجاز والاستعارة [٥].
٢٠) القصيدة البعوضية [٦]، وقد نُشرت في مجلة الأستاذ سنة ١٩٦٧م.

ط) وفاة الزمخشري :

توفي الزمخشري بـــ (جرجانية)[٧] ليلة عرفة من عام ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة (٥٣٨هـــ) رحمه الله وغفر له.

٢) التعريف بـ(كتاب المفصل في صنعة الإعراب) :

أ) زمن تأليفه : بدأ الزمخشري تأليف كتابه في غرة شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة (٥١٣هـــ)، وانتهى منه في غرة شهر محرم سنة خمس عشرة وخمسمائة للهجرة (٥١٥هـــ) ، أي أنه قد قضى في تأليفه عام وأربعة أشهر فقط. وكان له مـــن العمر عندما بدأ به ستة وأربعون عاماً.

ب) الغرض من تأليفه :

يتضح غرض الزمخشري من تأليفه للمفصل من قوله في مقدمة كتابه بعد أن اعترض على من يغض من العربية ، ويضع من مقدارها مبيناً أهميتها في كل العلوم حيث قـــال: ((ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدَب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب،محيطٍ بكافة الأبواب)) [٨].

ج) منهجه :

للزمخشري في كتابه منهج خاص اختصره في مقدمته حيث قال : ((أنـــشأت هـــذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) مقسوماً أربعة أقسام :

القسم الأول: في الأسماء .

---

(١) انظر : تاريخ الأدب العربي (٢٢٩/٥).
(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي (٢٣١/٥) ، معجم المطبوعات العربية (٩٧٤/١).
(٣) انظر : تاريخ الأدب العربي (٢٣٨/٥)، معجم المطبوعات العربية (٩٧٤/١).
(٤) انظر : كشف الظنون (٧٤/١).
(٥) انظر : تاريخ الأدب العربي (٢٣٨/٥).
(٦) انظر : تاريخ الأدب العربي (٢٣٧/٥).
(٧) تقع في جنوب القوقاز ، فتحها المسلمون في القرن الثالث الهجري ، انظر : معجم البلدان (١٤٢/٢).
(٨) انظر : المفصل (٥).

والقسم الثاني: في الأفعال .
والقسم الثالث: في الحروف .
والقسم الرابع: في المشترك من أحوالها .
وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلت كل صنف منها تفصيلاً حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقر في مركزه، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة، ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل،والتلخيص غير الممل"[1].

د) عناية العلماء به :

حظي (المفصل) بعناية واهتمام قل أن يحظى بها كتاب في النحو بعد(كتاب سيبويه)، فكثرت الشروح والاختصارات القائمة عليه منذ زمن تأليفه ، وقد صنفها محقق (التخمير) إلى شروح ، واختصارات ، ونظم له ، ورد عليه ،حتى بلغت مائة وأربعة كتب ، أشهرها[2]:

١) (المحصل) لمحمد بن سعيد المروزي المتوفى سنة (٦٠٩هـ).
٢) (التخمير) للقاسم بن الحسين الخوارزمي ، وهو الشرح الكبير.
٣) (المُجمَّرة) للقاسم بن الحسين الخوارزمي ، وهو الشرح المتوسط.
٤) (السبيكة) للقاسم بن الحسين الخوارزمي ، وهو الشرح الصغير .
٥) شرح ضياء الدين بن العجمي المتوفى سنة (٦٢٥هـ) .
٦) (سفر السعادة) لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة (٦٤٣هـ) .
٧) (المفضَّل في شرح المفصل) لعلم الدين السخاوي.
٨) (الإيضاح) ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) .

بالإضافة إلى المؤلفات التي أفردت (المفصل) بالتأليف كان المفصل مرجعاً في كثير من الكتب التي ألفت بعده، فشهرة الزمخشري وكتابه تعدت حدود مشرقيته لتلامس بظلالها كتب المشرق والمغرب ، وكل أنحاء العالم الإسلامي .

---

(١) انظر : المفصل (٥).
(٢) انظر : التخمير (١/٤٧، .. ، ٥٩).

ثانياً : الخوارزمي وكتابه (التخمير)

١) التعريف بالخوارزمي [١] :

أ) اسمه ونسبه :

هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي[٢]، وقيل: أبو الفضل [٣]، ويلقب بـ(صدر الأفاضل) ، وهو لقب أطلق على غير واحد من علماء خوارزم [٤].

ب) صفاته :

قال عنه ياقوت الحموي وقد قابله في منزله قبل وفاته بثلاثة أشهر:((رأيت منه صدراً يملأ الصدر،ذا بهجة سنية ، وأخلاق هنية ، وبشر طلق ، ولسان ذلق، فملأ قلبي وصدري ، وأعجز وصفه نظمي ونثري ، ...، ورأيته شيخاً بهي المنظر ، حسن الشيبة كبيرها ، سميناً بديناً عاجزاً عن الحركة)) [٥].

ج) تعليمه ورحلاته :

كان الخوارزمي محباً للعلم منذ صغره ، وقد تمكن من التدريس وهو دون الثلاثين ، وكان قد ألف وصنف وهو في هذا العمر[٦]، أما رحلاته العلمية ؛ فهو وإن رحل لطلب العلم إلا أن هاجس الرحلات لم يسيطر عليه ، فيبدو أنه لم يغادر (خوارزم) إلا في رحلة إلى (بخارى)[٧]،حيث تابع تعليمه فيها، كما رحل إلى (سمرقند)[٨]،و(جخندة)[٩]، فدائرة رحلاته لم تتجاوز (خوارزم) وما حولها ، ولم يثبت أنه رحل في طلب العلم لأبعد من ذلك .

---

(١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء (٥/٢١٩١) ، البلغة (١٤٤) ، بغية الوعاة (٢/٢٥٢) ، معجم المؤلفين (٨/٩٨)، كشف الظنون (١/ ٦٨٠٧) ، الجواهر المضيئة (١/٢٦٦).

(٢) انظر : معجم الأدباء (٥/٢١٩١) ، بغية الوعاة (٢/٢٥٢).

(٣) انظر : ضرام السقط (١/١٨).

(٤) انظر : التخمير (١/١٦ ، ١٧).

(٥) انظر : معجم الأدباء (٥/٢١٩١).

(٦) انظر : ضرام السقط (١/١٨) ، التخمير (١/٣٢).

(٧) انظر : معجم الأدباء (٥/٢١٩٦).

(٨) انظر : ضرام السقط (١/١٨).

(٩) انظر : التخمير (١/١٧).

د) مكانته العلمية :

تفوق الخوارزمي في علم اللغة والنحو والأدب ، وقد كان لـه مجلـس لتـدريس (المفصل) وهو لم يتجاوز الثلاثين من عمره ، وتميز من الناحية الأدبية فكان له في كتابه (ضرام السقط) بصمة أدبية خالدة ، وهو من أوائل مؤلفاته ، وقد قال عنـه يـاقوت : ((برع في علم الأدب ، وفاق في نظم الشعر ، ونثر الخطب)) [١].

هـ) مذهبه الفقهي :

لم يكن الخوارزمي معتزلياً كالزمخشري وعامة أهل(خوارزم) بل كان سـنياً حنفيـاً كعامة أهل بخارى التي درس بها وتعلم [٢].

و) شاعريته :

تبرز لدى الخوارزمي إجادة في الشعر والنثر،نلمحها بين ثنايـا كتبـه،ومن شـعره قوله[٣]:

يا زمرة الشعراء دعوة ناصـح ... لا تأملوا عنـد الكـرام سماحـاً

إن الكرام بأسرهم قد أغلقـوا ... باب السماح وضيعوا المفتاحـا

ولم يقصد في شعره التكسب ، بل إنه قد يستعير في مدائحه أسماء وهمية لا يمـدحها لغرض مال أو قرب سلطان ، ومن مدائحه قوله [٤] :

أيا سائلي عن كنه علياه إنـه ... لأعطى مـا لم يعطـه الـثقلان

فمن يـره في منزلـه فكأنمـا ... رأى كل إنسان وكـل مكـان

ز) شيوخه :

لقلة رحلات الخوارزمي ، وندرة من ترجموا له كان عدد شـيوخه المعـروفين لنـا منحصراً فيمن أشار للأخذ عنهم في كتبه ، وهم [٥]:

١) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، وهو معتزلي في الأصول ، حنفـي في الفروع ، توفي عام (٦١٠هـ)[٦]، وقد قرأ عليه ديوان المعري [٧].

---

(١) انظر : معجم الأدباء (٢١٩٦/٥).
(٢) انظر : معجم الأدباء (٢١٩٦/٥).
(٣) انظر : معجم الأدباء (٢١٩١/٥ ، ٢١٩٢).
(٤) انظر : معجم الأدباء (٢١٩٢/٥ ، ٢١٩٣).
(٥) انظر : التخمير (١٩/١ ، ٢١) .
(٦) انظر : وفيات الأعيان (١٨٤/٣ ، ١٨٥) ، مرآة الجنان (١٧/٤ ، ١٨) .
(٧) انظر : ضرام السقط (١٨/١).

٢) الرضي[١].

٣) فخر الدين الرازي،ورد ذكره في كتابه(التوضيح)[٢]،وهو من شرَّاح (المفصَّل)[٣].

٤) أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطي ، وقد قرأ عليه مقامات الحريري[٤].

٥) العارض السرخسي، وقد ذكره الخوارزمي في كتابه (اليُمنى) [٥].

وقد ذكر محقق (التخمير) ممَن ورد مدح الخوارزمي لهم في كتبه ومنهم [٦]:

١) برهان الدين الرشتاني .

٢) أفضل الدين الغيلاني .

ح) تلاميذه :

وإن كان الخوارزمي ممن جلس للتدريس منذ عهد مبكرٍ من عمره ، حيث امتدت حلقة تدريسه للمفصل ما يقرب من ثلاثين عاماً ، إلا أن بصمته على من تتلمذوا على يديه لم تظهر جلية ليدونها التاريخ إما لعدم شهرتهم في التأليف بعده – وذلك مستبعد لطول عهده في التدريس – وإما لكارثة الهجوم التتاري الذي مزق صفحة من التاريخ هي بالتحديد في زمان الخوارزمي ومكانه ، وقد ذكر محقق (التخمير) بعض تلاميذه الذين أجازهم ، أو رووا عنه ، وهم [٧] :

١) أبو المفاخر طاهر بن أبي سهل الفرياني موفق الدين [٨].

٢) الملخي[٩].

٣) أبو البركات بن المستوفي الإربلي،له كتاب(إثبات المحصل في شرح أبيات المفصل)[١٠].

---

(١) انظر: معجم الأدباء (٢١٩٦/٥)،ولعلَّه (رضي الدين النيسابوري)كما أشار إلى ذلك محقق التخمير،انظره (٢١/١).

(٢) ذكره محقق التخمير ، انظره (٢١/١).

(٣) انظر : وفيات الأعيان (٣٤٩/٢).

(٤) انظر : أشار محقق التخمير إلى ذكر الخوارزمي له في كتابه (التوضيح) انظر : التخمير (٢١/١).

(٥) انظر : التخمير (٢٠/١) .

(٦) انظر : التخمير (٢٠/١ ، ٢١).

(٧) انظر : التخمير (٢٢/١، ٢٣) .

(٨) ذكر محقق التخمير أن الخوارزمي أجازه على نسخة كتاب (بدائع الملح) ، انظر : التخمير (٢٢/١).

(٩) ذكره ناسخ كتاب (التوضيح) ، انظر : التخمير (٢٣/١).

(١٠) انظر : وفيات الأعيان (٣٠٥/٢) ، التخمير (٢٣/١).

٤) أبو المؤيد الموفق بن محمد الخاصي الخوارزمي ، توفي عام (٦٣٤هـ) [١].

ط) آثاره :

إن ترجمة ياقوت الحموي للخوارزمي التي أخذها منه مباشرة جمعت مصنفاته في ثمانية عشر مؤلفاً في مختلف العلوم ، وهي [٢] :

١) ضرام السقط ، وهو شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري .
٢) بدائع المُلح .
٣) اليُمنيّ شرح اليَميني لمحمد بن عبد الجبار العُتْبِي.
٤) التوضيح ، وهو شرح المقامات الحريرية .
٥) التخمير ، وهو شرح المفصل (الشرح الكبير) .
٦) السبيكة ، وهو شرح المفصل (الشرح المتوسط) .
٧) المُجَمَّرة ، وهو شرح المفصل (الشرح الصغير) .
٨) الزوايا والخبايا .
٩) شرح المفرد والمؤلف للزمخشري .
١٠) لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه.
١١) شرح الأنموذج للزمخشري .
١٢) شرح الأحاجي النحوية للزمخشري .
١٣) المحصل للمحصلة في البيان .
١٤) خلوة الرياحين في المحاضرات.
١٥) شرح الأبنية .
١٦) عُجالة السفر في الشعر .
١٧) عجائب النحو .
١٨) السر في الإعراب.

وأضاف محقق (التخمير) إلى مؤلفات الخوارزمي كتاب (لباب الاعتصار) الذي تفرد الإسفندري بذكره. إن كانت نسبته لـ(الخوارزمي)عامة، ولم يحدد أي (خوارزمي)، وهم كثر حتى أن ياقوت قال:((والذين ينسبون إليها من الأعلام والعلماء لا يحصون))[٣].

وله أيضاً كتاب محقق لم يذكره ياقوت وهو (ترشيح العلل في شرح الجمل) [٤].

---

(١) انظر : الجواهر المضيئة (١/٤١٠)، التخمير (١/٢٣).
(٢) انظر : معجم الأدباء (٥/٢١٩٧) ، كشف الظنون (١/٨٦٠٧) ، الجواهر المضيئة (١/٢٦٦)، التخمير(١/٢٣).
(٣) انظر : معجم البلدان (٢/٤٥٥).
(٤) انظر : ترشيح العلل في شرح الجمل ، وهو من مطبوعات جامعة أم القرى عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، وتحقيق عادل محسن سالم العميري.

ي)وفاته :

توفي الخوارزمي شهيداً في (خوارزم) على يد التتار في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة للهجرة (٦١٧هـ)[1] .

(١) انظر : الجواهر المضيئة (٢/٢٦٦).

٢) التعريف بكتاب (شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير) :

أ) زمن تأليفه :

أتم الخوارزمي تأليف كتابه هذا في ((ضحوة يوم الأحد السابع عشر من شعبان الواقع في سنة إحدى عشر وستمائة هجرية)) [١].

ب) الغرض من تأليفه :

ألَّف الخوارزمي هذا الكتاب شرحاً لكتاب (المفصل) للزمخشري بعد أن حلَّق عليه ثلاثين عاماً ، وأنجز له شرحين الصغير ، والأوسط ، يقول الخوارزمي : ((وإن (المفصل) لشيخنا جار الله العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – رحمه الله – كتاب جامع ، ... وإني بعدما حصلت روايته قراءةً حلَّقت عليه قريباً من ثلاثين سنة ، ... ، حتى إذا خمَّرت جمله وتفاصيله تخميراً ، وأصبحت على دقيق ألفاظه وجليل معانيه أميراً ، فأصحب لي أبيِّه وانقاد ، وملَّ قلبي ممارسته أو كاد ، شرحته شرحاً آتياً على جميع ما أشكل فيه من لفظ ومعنى ، ومنثور ومنظوم)) [٢].

ج) منهجه :

اتبع الخوارزمي في كتابه (التخمير) منهجاً يكاد يكون ثابتاً ، فكان يورد قول الزمخشري مبدوءاً بـ(قال جار الله) ، ثم يورد شرحه مباشرة بعد قوله : (قال المشرح) ، وفي هذا الشرح ينتهج ما يلي :

١) تفسير كلام الزمخشري مطنباً حيناً ، وموجزاً حيناً آخر .

٢) يهتم بالشاهد الشعري ، ويفسر معانيه بعد أن ينتهي من بيان وجه الاستشهاد فيه.

٣) يفترض في بعض المواضع سؤالاً ، ثم يجيب عليه ويناقشه .

٤) أحياناً ينهي شرحه بتخمير ،ويكون عبارة عن فكرة ، أو خاطرة ، أو خلاصة ، وقد يطلق عليها لطيفة أو بحث.

---

(١) انظر : التخمير (٤/٤٨٢).

(٢) انظر : التخمير (١/١٣٢ ، ١٣٣).

د) مكانته بين العلماء :

كتاب الخوارزمي شرح من شروح عدة تناولت (المفصل) ، وليس هو أفضلها ولا أدناها سواء أكان ذلك في حجمه أو قيمته العلمية ، وقد تفاوتت آراء العلماء في قبول هذا الكتاب والأخذ عنه ، والثناء عليه ، فمنهم من عدّه من شروح المفصل النفيسة ، ووصف صاحبه بالشيخ العالم النحرير[1] ، ومنهم من حط من قدر الخوارزمي وكتابه [2] ، بل إن ممن أثنى عليه في مواضع انتقد آراءه بأنه : ((اقترحها من تلقاء نفسه ؛ فبعدت عن الأفهام لغرابتها ، ونفرت منها النفوس لدقتها)) [3].

وإن يكن ذلك فالتخمير من أشهر شروح (المفصل) التي جاوزت المائة ، وقد اشتهر بين علماء عصره ، ومن جاء بعده حتى أنهم أخذوا عنه [4] ، ولكن الذي جرأ البعض عليه ، وجعل آخرين يحجمون عن النهل منه سخرية لاذعة ، وازدراء متهكم اتخذه الخوارزمي أسلوباً للإشارة لمخالفته لغيره ، أو الاعتراض عليه.

---

(١) وهو يحيى بن حمزة العلوي ، انظر : التخمير (١/٧٣).

(٢) انظر : إنباه الرواة (٤/٤٧) .

(٣) الكلام للعلوي ، انظر نصه في التخمير (١/٨٠).

(٤) انظر مثلاً:شرح الكافية الشافية(٢/٨٩)،ارتشاف الضرب (٢/٨٦٩)،(٣/١٣٩٢)،شرح الكافية للرضي (٢/٣٠٣)، تعليق الفرائد (٦/٢٥٣)، همع الهوامع (١/٨٧ ، ٣/٢٤٠) – وقد عدَّه محقق الهمع صدر افاضل غير صاحب التخمير – ، التصريح (٢/٢٢٣)،خزانة الأدب (١/٩٥ ، ٤/٣٤٤ ، ٥/٤، ٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦) .

المبحث الثاني : الخلاف النحوي (النشأة والأسباب)

معنى الخلاف في اللغة :

الخلاف في اللغة بمعنى المخالفة [1] .

مصطلح الخلاف النحوي :

يطلق مصطلح الخلاف النحوي على ما يحدث بين كل من في يده أن يبدي حكماً أو رأياً [2] في أمر لغوي أو نحوي أو صرفي سواء كان قاعدياً أو جزئياً أو تحليلياً أو تعليلياً ، فيستند كل من أطراف الخلاف لأدلة يعتمد عليها في إثبات رأيه ، وهذه الأدلة قد تبنى على القياس اللغوي ، أو السماع من لغة العرب في حدود زمن الأخذ عنها ، أو الإجماع على رأي معين [3]، أو على كل ما سبق أو على بعض منه ، وقد يتناقله العلماء بين مؤيد ومعارض ومحايد على مدار قرون من الزمان ، فتحفظه الكتب على صفحاتها على اختلاف عصورها ، وقد يظل مجرد رأي محفوظاً في كتب صاحبه دون أن ينال حظاً من التداول والتدارس والتحكيم.

نشأة الخلاف النحوي :

وُلد النحو العربي في البصرة في أوائل الدولة الأموية بعد أن انتشر اللحن على الألسنة على يد أبي الأسود الدؤلي [4] وتلاميذه ، وكان قواعد لا تزيد عن بعض قوانين عامة متعارف عليها في اللسان العربي سليقةً[5]، ثم تتابع التدارس في هذا العلم ، وازدهر الفكر التقعيدي فدخل فيه التعليل والتأويل، فتعددت الأبواب، وضبطت المسائل، حتى وصل إلى مرحلة النضج الأولي عند الخليل بن أحمد[6]،وتلميذه سيبويه[7]،قال ابن الأثير:((وأول من تكلم النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم جاء بعده ميمون الأقرع فزاد عليه،ثم جاء بعده عيسى بن ميمون المهدي، فزاد عليه، ثم جاء بعده عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء

---

(١) انظر : الصحاح (١٣٥٧/٤) : (خلف) .

(٢) المقصود بهم علماء النحو أو المتخصصون فيه .

(٣)تجد التفصيل في الحديث عن أصول النحو في الفصل الرابع .

(٤) انظر : مراتب النحويين (١٥)، معجم الأدباء (١٧٧/٤) ، طبقات فحول الشعراء (١٢/١) ، في أصول النحو (١٦٠).

(٥) انظر : الموفي في النحو الكوفي (٤١٨) .

(٦) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، ولد سنة ١٠٠هـ، شيخ سيبويه ، له كتاب العين ، والعروض ، توفي سنة ١٧٠هـ،انظر: وفيات الأعيان (٢٤٤/٢ ، ٢٤٨) ، إنباه الرواة (٣٨٢/٣٧٦/١) ، بغية الوعاة (٥٥٧/١ ، ٥٦٠).

(٧) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام النحويين ، تلميذ الخليل ، وشيخ الأخفش الأوسط ، له (الكتاب) توفي سنة ١٨٠هـ ، انظر : وفيات الأعيان (٤٦٣/٣) ، إنباه الرواة (٣٤٦/٢) ، بغية الوعاة (٢٢٩/١).

فزاد عليه، ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الأزدي وتتابع الناس،واختلف البصريون والكوفيون في بعض ذلك »[1].

فكان لأهل البصرة قصب السبق في ذلك العلم ، والكوفة منشغلة برواية الأشعار والأخبار والنوادر ، ولكن ذلك لا ينفي وجود عقول كوفية تناولت ذلك العلم في زمن منشئه أبي الأسود كتلميذه سعد بن شداد الكوفي المعروف بـ (سعد الرابية) [2]، إلا أنه لم يكن علماً يتدارس ويؤلف فيه حتى ظهر في الكوفة علماء تعلموا قواعده ، وألفوا في أصوله وأحكامه ليسارعوا في مشاركة (البصرة) في هذا العلم ، فقد بدأ علم النحو في الكوفة متأخراً عن جارتها البصرة ، فأسسه أبو جعفر الرؤاسي، ثم رسم الكسائي[3] للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها في النحو وخالفوا فيها البصريين[4]، فهو أول كوفي يخرج على أساليب البصريين ويخالفهم في كثير من آرائهم ، وبعضٍ من أصولهم[5]، فالخلاف بين المدرستين بدأ في عهد الكسائي وسيبويه[6]، وقد أرجعه البعض إلى عهد الخليل والرؤاسي حيث ذكر أحمد أمين أن الخلاف:« بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة،والخليل في البصرة ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة»[7].

ولكن البذرة الأولى للخلاف النحوي كانت بين علماء البصرة أنفسهم، فنجدها مبثوثة في ثنايا كتاب سيبويه الذي تمثلت فيه أسس التأليف العلمي عند العرب في أوائل نشوئها ، فنجد سيبويه يورد بعضاً من آراء أستاذيه يونس والخليل، ويخالفهما أحياناً[8]، فيقول: « زعم يونس ...، وقال يونس ... » [9] ، و« زعم الخليل ...، وقال الخليل ... » [10].

---

(١) انظر : الفرائد الجديدة (٣٣/١).

(٢) انظر : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة (١٢).

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين ، أحد القراء ، عمل مؤدباً للرشيد وابنه الأمين ، توفي سنة ١٨٠هـ، انظر : إنباه الرواة (٢٠٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣١٣/٧ ، ٣١٤).

(٤) انظر : الموفي في النحو الكوفي ، المجلد الثالث ، جـ٣ ، (٤٤٧) ، نشأة النحو(٦٩).

(٥) انظر : مدرسة الكوفة (١١٩).

(٦) انظر : مدرسة الكوفة (٦٦) ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف (٣٠).

(٧) انظر : ضحى الإسلام (٢٩٤/٢).

(٨) انظر : في أصول النحو (١٧٦).

(٩) انظر – مثلاً – : الكتاب (٢١٢/١ ، ٢٢١، ٣٣٦، ٢٤١، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣/٣، ١٥ ، ٥٤ ، ٥٦، ٧٣، ٨٤، ١٠٠، ١٠٨ ، ١٢١، ١٥٤، ١٥٦، ٦/٤، ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٣، ٤٨، ٧٦، ٩٧، ١٠١)، وانظر : في أصول النحو (١٧٦).

(١٠) انظر – مثلاً – : الكتاب (٩٢/١ ، ٢٠٨ ، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٨/٣، ٤١، ٨١، ٦/٤، ٧، ١٠، ١٧، ٤٣، ٧٧، ٩٨) ، وانظر : في أصول النحو (١٧٦).

وكما كان في (الكتاب) الإشارة الأولى للخلاف بين علماء البصرة أنفسهم ، كانت فيه النواة الأولى للخلاف النحوي بين علماء المدينتين البصرة والكوفة ، وذلك من خلال ما نجده لدى سيبويه من النسبة للكوفيين، ومن ذلك قوله:((أهل الكوفة...))[1]، و((الكوفيين...))[2].

ومع تتابع حركة العلوم والتأليف التي كانت مرآة للحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ظهرت الخلافات النحوية بين ما عُرف بالمدرستين البصرية والكوفية[3]، فاشتدت بين العلماء المنافسات ، وكثر الجدل والمحاورات ، واختلطت الرؤى والتعليلات ، فعاجت المجالس العلمية باللقاءات والمناظرات ، ولعل أولى المناظرات في النحو ما جرى بين يونس[4] والكسائي في مسائل رُوي أن يونس أقر للكسائي بها ، وعرف له قدره[5].وأشهر المناظرات التي دارت رحاها بين المدرستين تلك التي جمعت بين سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي في حضرة الخليفة هارون الرشيد،وهي التي تعرف بالمسألة الزنبورية[6].

وتتابعت المناظرات التي تنوعت بين ما كان مبنياً على الأسس المنظمة ، والآراء البينة ، وما كان خاضعاً لطابع التحدي معتمداً على الدوافع الذاتية، والخصومات الشخصية ، وفي صفحات التراث النحوي ما يفي للمستزيد من ذلك بالغرض [7].

أسباب الخلاف النحوي :

يمكننا فيما يلي من السطور رصد بعض الأسباب العامة التي أدت إلى وجود الخلاف بين علماء اللغة والنحو التي قد تتفرع أحياناً إلى أسباب خاصة بين العلماء أنفسهم لن نتطرق إليها هنا ، ومن هذه الأسباب العامة ما يلي :

---

(١) انظر : المصدر السابق (٣/٥٤) ، (٤/٤٧٧) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢/٣٩٩) ، (٤/٤٠٩).

(٣) انظر : أصول النحو (٢١٥).

(٤) يونس بن حبيب الضبي ، صحب أبا عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه الكسائي والفراء ، توفي سنة ١٨٢هـ، انظر : وفيات الأعيان (٧/٢٤٤ ، ٢٤٩)، بغية الوعاة (٢/٣٦٥).

(٥) انظر : مجالس العلماء للزجاجي (٢٠) ، إنباه الرواة (٢/٢٦٥)، في أصول النحو (١٧٧ ، ١٧٨ ، ..) .

(٦) انظر : أمالي الزجاجي (٢٤٠) ، مغني اللبيب (١/١٠٣).

(٧) انظر : في أصول النحو (١٧٨ ، ١٩٤) .

١) السياسة :

لم يكن للسياسة يد تعبث بين مدينتين وُلدتا في حضن الإقليم العراقي على يد ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب [١] – رضي الله عنه – إلى أن قطعت (موقعة الجمل) [٢] حبال الود بينهما ، فتحولت إلى رماح حرب ونزاع هدأت في دولة بني أمية [٣] ، ثم ما لبثت أن اضطربت الأمور في عهد دولة بني العباس على اعتبارها القاعدة الأولى للخلافة العباسية في الوقت الذي نعمت فيه البصرة باستقرار سياسي نسبياً أينعت ثماره نهضة علمية ولغوية فجرت بين البلدين تعصباً أذكت السياسة أواره [٤]، ((فالسياسة هي التي عاضدت الكوفيين ، وأوجدت منهم رجالاً كوّنوا مذهباً ناضل المذهب البصري)) [٥].

على أن هنالك من يرى أن السياسة لا تأثير لها على نشوء الخلاف بين المدرستين [٦] ، وهو رأي تخالفه القراءة المتأنية لتاريخ كل من المدينتين ، وتأثير الوضع السياسي على بزوغ علمائهما .

٢) المادة اللغوية واختلاف القبائل العربية التي أخذت عنها :

تعدّ المادة اللغوية ميدان البحث والتدقيق ، والتقصي والتحقيق في سبيل إرساء قواعد هذا العلم القديم سليقة والجديد تدويناً وتقعيداً، وقد اختلف العلماء في تحديد المادة اللغوية؛ وذلك لتعدد اللهجات ، وتأثر بعض القبائل بالأمم المجاورة ، فحددوا لهجات بعض القبائل ومنعوا الأخذ عن غيرها ، وممن أخذوا عنهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، وممن منعوا الأخذ عنهم : لخم ، وجذام ، وقضاعة ، وغسان ، وإياد ، وتغلب ، والنمر ، وبكر ، وعبد القيس ، وأزد عمان ، وأهل اليمن ، وثقيف ،

---

(١) وذلك في عام (١٧هـ) ، انظر : الفاروق عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين ، رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، (١٤٥، ١٤٦).

(٢) وقعت في العاشر من جمادى الآخر سنة ٣٦هـ بين علي رضي الله عنه ، والسيدة عائشة رضي الله عنها ، انظر : الإمام علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين، لرشيد رضا،دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، (١٢٤،١٢٣).

(٣) انظر : البداية والنهاية (٢٨٢/٧).

(٤) انظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة (٣٦) ، الخلاف بين النحويين (٧٤).

(٥) انظر : نشأة النحو (١٤٥) .

(٦) انظر : أصول النحو (١٩٠).

وحاضرة الحجاز ، وسكان الطائف [١] ، واعتمد بعض النحويين على لهجات من منع الأخذ عنهم كقضاعة [٢] ، وأهل اليمن [٣] ، وبني حنيفة [٤].

٣) الحالة الثقافية :

كانت البصرة عاصمة ثقافية يفد إليها العرب من مختلف أماكنهم فقد كانت مرفأ تجارياً للعراق على خليج العرب ، فتزلها عناصر أجنبية أعدتها للاتصال بالثقافات الأخرى[٥]، كما كان فيها سوق (المربد) الذي يتوافد عليه الزائرون من شعراء العرب وفصحائهم لتناشد الشعر، وتبادل الخبرات، والتجارة [٦]، ومما يروى في ذلك أن الأصمعي[٧] جاء إلى أبي عمرو بن العلاء[٨] ، فسأله أبو عمرو: من أين أقبلت يا أصمعي؟ فقال : جئت من المربد ، قال : هات ما معك ، فقرأ عليه ما كتب في ألواحه ، فمرت به ستة أحرف م يعرفها ، فخرج يعدو في الدرجة، وقال: شَمَّرت في الغريب : (أي غلبتني) [٩].

وكان في البصرة أيضاً مسجدها ، وفيها تعقد حلق العلم ومجالس الوعظ ، ومن أشهر المجالس فيه مجلس الحسن البصري ، ومجلس حماد بن سلمة الذي كان له في تخطئة لسان سيبويه الأثر في طلب الأخير علماً لا يلحنه فيه أحد أبداً ، فطلب النحو ، ولزم الخليل بن

---

(١) انظر : تذكرة النحاة (٥٧٤).

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء (٣٨٢/١) ، (١٢٤/٢ ، ٢٤٩).

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٢٩/٣).

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء (١٦١/١ ، ١٨٧) .

(٥) انظر : المدارس النحوية (٢١/٢٠).

(٦) انظر : انظر : صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي (٣٣٧/٤).

(٧) الأصمعي : هو أبوسعيد عبد الملك بن قريب الباهلي ، راوية لغوي ، توفي سنة ٢١٦هـ، من مؤلفاته : الأصمعيات ، والمذكر والمؤنث ، انظر : وفيات الأعيان (١٧٠/٣، ١٧٦)، إنباه الرواة (١٩٧/٢ ، ٢٠٥) ، بغية الوعاة (١١٢/٢ ، ١١٣).

(٨) عمرو بن العلاء : هو أبوعمرو زبان بن علاء بن عمار المازني ، أحد القراء السبعة ، كان إمام البصرة في القراءات واللغة والنحو ، توفي سنة ١٥٤هـ، انظر : وفيات الأعيان (١٦٤/١) ، إنباه الرواة (١٣١/٤)، بغية الوعاة (٢٣١/٢).

(٩) انظر:الأمالي في لغة العرب لأبي علي القالي (١٨٦/٢).

أحمد ، وكان فيه أيضاً مجلس للخليل بن أحمد الفراهيدي [١].

أما الكوفة فكان فيها سوق أيضاً يسمى (الكناسة) ، وهي وإن كانت تحاكي مربد البصرة ((لكن لم يكن لها ذلك الشأن ، وهي إلى أن تكون داعية إفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملاً في صيانتها ؛ لأن الأعراب الذين يؤمونها غير سليمي السلائق)) [٢].

٤) اختلاف مناهج النحويين في الدراسة النحوية :

فالنحويون يجتهدون في التأصيل والتأويل والتعليل فيختلف فكر كل منهم عن الآخر ، ونحويو الكوفة يختلفون عن البصريين في اعتمادهم على أصول النحو ومصادره، يقول الرياشي: ((نحن نأخذ اللغة من حَرَشة الضِّباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز)) [٣].

فالبصريون بنوا مذهبهم على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح ، فتجنبوا الشاذ والقليل والنادر ، أما الكوفيون فقد احترموا كل ما جاء عن العرب وجوَّزوا للناس استعماله [٤].

٥) المنافسة والتعصب بين العلماء :

وقد ظهرت المنافسات مع بداية الدرس النحوي، فبدأت بين الكسائي وسيبويه ، ثم برزت بشكل واضح بين المبرد وثعلب وتلاميذهما[٥]، ثم المنافسة بين المدرسة البصرية والكوفية التي أدت إليها العصبية للبلد ، ويؤكد ذلك أن الكسائي والفراء[٦] الكوفيين قد قضيا حياتهما في بغداد ، وثعلب [٧]الكوفي المذهب هو أيضاً من بغداد ، كما أن النحويين

---

(١) انظر : معجم الأدباء (١٢٣٣/٥)، طبقات النحويين واللغويين (٦٦).

(٢) انظر : في أصول النحو (١٩٩).

(٣) انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (٨٤) ، وحرشة الضباب : أي مصطاديها ، واليربوع دابة كالجرذ ، الشيراز اللبن الرائب الذي يستخرج منه ماؤه ، والكامخ كلمة معرَّبة تعني نوعاً من الأدْم.

(٤) انظر : دراسة في النحو الكوفي (٤٧).

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين (٦٨، ٦٩)، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين (٧٣).

(٦) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي ، سمي بالفراء ؛ لأنه يفري الكلام ، ولد سنة ١٤٤هـ، إمام الكوفيين ، أخذ النحو الكسائي ، توفي سنة ٢٠٧هـ، من مؤلفاته : معاني القرآن ، اللغات ، النوادر ، المقصور والممدود ، انظر: إنباه الرواة (٧/٤)، بغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٧) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني ، ولد سنة ٢٠٠هـ، حفظ كتب الفراء ، ولازم ابن الأعرابي ، توفي سنة ٢٩١هـ ، من مؤلفاته : المجالس ، الفصيح ، معاني القرآن ، معاني الشعر ، انظر : وفيات الأعيان (١٠٢/١ ، ١٠٤) ، إنباه الرواة (١٧٣/١)، بغية الوعاة (٣٩٦/١، ٣٩٨).

المتأخرين يشيرون بكلمة (أصحابنا) إلى البصريين أو الكوفيين ، وإن لم يكونوا من هـاتين المدينتين[1].

نظرة في الخلاف النحوي منذ بداية علم النحو إلى العصر الحاضر :

إذا كان الخلاف النحوي قد بدأ من خلال بعض محاورات بين علماء اللغة ، أو اعتراضات توجه بها سيبويه لأستاذيه يونس والخليل ، أو لبعض الكوفية ، فإنه قد ارتدى الطابع المنهجي فيما بعد بما كان يجري بين النحويين من لقاءات ومناظرات ، أما قضية حصره بين علماء مدينتين فيما اصطلح عليه بمدرستي البصرة والكوفة فقد يكون فيه من المعقول ما فيه ، لكن الأمر ما لبث أن تعداهما إلى ظهور بعض المدارس النحوية الأخرى ، فظهرت المدرسة البغدادية[2]، والأندلسية المغربية[3]، والمصرية الشامية [4]، ولكل منها أعلامها المعروفون ، ولكن هؤلاء الأعلام يُرجعون مذهبياً إلى أحد المذهبين (الكوفي أو البصري) . فهل قصد علماء النحو إلى هذا الخلاف ؟ وهل تكلَّفوا تباعد الآراء ، وتباين التعاليل ليرسم كل منهم حدود المدرسة التي ينتمي إليها ؟

في الحقيقة ، ومن خلال نظرة متأملة في حال ذلك العلم الذي نشأ في العراق على أيدي علماء حاولوا جاهدين وضع قواعد ثابتة له سواء أكان في البصرة أم في الكوفة ، و لم يمنع اختلاف المكان تتلمذ السابق على اللاحق،فالكسائي والفراء يأخذان من يونس[5] والأخفش[6]، والفراء يموت وتحت رأسه كتاب سيبويه[7]، كما أن تلك المذاهب لا يمكن أن تُحدد بخطوط عريضة خاصة ترسم لها هيكلها الخاص ، فالتداخل بينهما موجود ونلحظه من خلال المسائل الخلافية بينهما،وفيما يلي أمثلة لبعض التداخل بين المدرستين في الآراء، (وهي أمثلة مأخوذة من مسائل الخلاف المدروسة في هذا البحث) :

---

(١) انظر : مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي (٦٥ ، ٦٦).

(٢) انظر : المدارس النحوية (٢٤٥) ، نشأة النحو(١١٧) .

(٣) انظر : المدارس النحوية (٢٨٨) ، نشأة النحو (١٢٩).

(٤) انظر : المدارس النحوية (٣٢٧) ، نشأة النحو (١٢٥).

(٥) انظر : بغية الوعاة (٣٦٥/٢) ، في أصول النحو (١٧٤).

(٦) انظر : المدارس النحوية (٩٤)، والأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي ، عُرف بالأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ، توفي سنة ٢١٥هـ، من مؤلفاته : معاني القرآن ، الاشتقاق ، انظر : وفيات الأعيان (٣٨٠/٢) ، إنباه الرواة (٣٦/٢)، بغية الوعاة (٥٩٠/١ ، ٥٩١).

(٧) انظر : معجم الأدباء (١٢٢/١٦).

١) عدَّ الكوفيون (لا سيَّما) من أدوات الاستثناء ووافقهم في ذلك الأخفش من البصريين [١].

٢) أن الأخفش البصري استحسن قول الكوفيين في رافع المبتدأ والخبر [٢].

٣) الزجاج [٣] يخالف المذهب البصري في منع حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة ويوافق الكوفيين في إجازة الحذف[٤].

٤) يتفق المبرد [٥] البصري مع الفراء الكوفي في دلالة (كاد) المنفية[٦].

٥) اختلف رؤوس المذهب البصري الخليل ، ويونس ، وسيبويه في الضمة في (أيهم) بين البناء والحكاية والرفع [٧].

إذن فالقضية في بدايتها تنافس بين علماء قد يدخله بعض التعصب المكاني ، وهذا التنافس يدور حول علم عقلي يستند إلى أصول نقلية ، وهذا المنقول فيه بعض الاختلافات تبعاً لاتساع رقعة مصادر النقل ، كما يختلف أيضاً التفكير البشري من حيث النظر وقياس العقل .

ثم بدأ العلماء يسعون إلى جمع هذه المسائل المختلف عليها في كتب مؤلفة لذلك الغرض مع رصد الحجج والترجيحات ، فبدأ التأليف والتصنيف فيما وُجد بين العلماء من اختلاف ليتبلور المصطلح إلى ما عُرف بالخلاف النحوي ، وبالطبع يدخل تحت هذا المسمى الخلافات في النحو والصرف ، فحددت لكل مذهب أسلوباً ولوناً خاصاً به ، فتأكد هذا التصنيف في مؤلفات النحويين ، فأصبح العالم يحدد مذهبه النحوي بقوله : (أصحابنا) ، وهي تعود للمدرسة التي انتمى لها المؤلف انتماء مذهب لا انتماء مكان ، وإن خالف مذهبه في بعض

---

(١) انظر : (الخلاف في نوع (ما) في (لا سيما) المرفوع ما بعدها) من هذا البحث .

(٢) انظر : (الخلاف في رافع المبتدأ والخبر) من هذا البحث.

(٣) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن المبرد ،ـــ توفي سنة ٣١١هـ، من مؤلفاته : معاني القرآن وإعرابه ، الاشتقاق ، الأمالي ، انظر : وفيات الأعيان (٤٥/١) ، إنباه الرواة (١٥٩/١)، بغية الوعاة (٤١١/١، ٤١٣).

(٤) انظر : (الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة) من هذا البحث.

(٥) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، إمام النحو في البصرة ، توفي سنة ٢٨٦، من مؤلفاته : المقتضب ، الكامل في اللغة والأدب ، انظر : وفيات الأعيان (٣١٣/٤) ، إنباه الرواة (٢٤١/٣)، بغية الوعاة (٢٦٩/١).

(٦) انظر : (الخلاف في دلالة (كاد) المنفية) من هذا البحث.

(٧) انظر : الخلاف في ((أي) الموصولة المضافة) من هذا البحث .

المسائل ، وهي سمة تكاد تكون عامة في جميع كتب علماء النحو على اختلاف عصورهم .

وقد بدأ تخصيص مؤلفات تهتم بموضوع الخلاف النحوي منذ أواخر القرن الثالث الهجري، حيث أُلفت فيه ثلاثة كتب – فيما أعلم – هي :

١) (المهذب) لأبي علي أحمد بن جعفر الدّينَوَري (٢٨٩هـ) [١].

٢) (اختلاف النحويين) لأحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) [٢].

٣) (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون) لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان(٢٩٩هـ)،وهو ردّ على كتاب اختلاف النحويين لثعلب[٣].

ثم توالى التأليف في الخلاف النحوي ، ومنها ما يلي :

١) (الواسط) ؛ لأبي بكر محمد بن قاسم بن الأنباري (٣٢٨هـ) [٤].

٢) (الانتصار لسيبويه على المبرد) لأبي العباس محمد بن ولاّد (٣٣٢هـ) ؛ حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت ، سنة ١٤١٦هـ .

٣) (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)؛لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(٣٨٨هـ)[٥].

٤) (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) لعبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُويه (٣٤٧هـ)[٦].

٥) (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين) ابن درستويه (٣٤٧هـ) [٧].

٦) (الاختلاف) لأبي القاسم عبيد الله بن محمد الأزدي (٣٤٨هـ) [١].

---

(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين (٢١٥)، كشف الظنون (١٩١٤/٢)، إنباه الرواة (٣٣/١ ،٣٤)، التبيين (٧٨).

(٢) انظر : كشف الظنون (٣٣/١)، بعنوان : اختلاف النحاة ، إنباه الرواة (١٣٨/١) ، بغية الوعاة (٣٩٧/١)التبيين (٧٨)، في أصول النحو (٢٢٧).

(٣) انظر :إنباه الرواة (٥٧/٣) ، باسم (اختلاف البصريين والكوفيين) ، بغية الوعاة (١٨/١)، باسم (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، التبيين (٧٨)، في أصول النحو (٢٢٧).

(٤) انظر : الأمالي الشجرية لابن الشجري (١٤٨/٢ ، ١٥٤) ، ونسبه سعيد الأفغاني لأبي البركات الأنباري ، انظر : في أصول النحو (٢٢٨).

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين (٢٢١) ، إنباه الرواة (١٠٣/١) ، التبيين(٧٩)، في أصول النحو (٢٢٧).

(٦) انظر : الفهرست (٦٣) ، إنباه الرواة (١١٣/٢)، التبيين(٧٩)، في أصول النحو (٢٢٧).

(٧) انظر : الفهرست (٦٣).

٧) (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني (٣٨٤هـ) [٢].

٨) (الخلاف بين سيبويه والمبرد) لأبي الحسن الرماني (٣٨٤هـ) [٣].

٩) (كفاية المتعلّمين في اختلاف النحويين)لأبي الحسن أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) [٤].

١٠) (مسائل الخلاف) لأبي القاسم يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥هـ) [٥].

١١) (الخلاف) أو (الاختلاف)، لعلي بن الحسن الباقولي الأصفهاني (٥٤٣هـ) [٦].

١٢) (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) .

١٣) (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة) لأبي محمد عبد المنعم بن محمد بن الفرس (٥٩٧هـ) [٧].

١٤) (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ).

١٥) (رؤوس المسائل في الخلاف) لأبي إسحاق إبراهيم بن أصبغ (٦٢٧هـ) [٨].

١٦) (نزهة العين في اختلاف المذهبين) لأبي الحسن علي بن عَدْلان (٦٦٦هـ) [٩].

١٧) (الإسعاف في مسائل الخلاف) لأبي محمد الحسين بن بدر بن إياز (٦٨١هـ) [١٠].

---

(١) انظر : بغية الوعاة(١٢٨/٢) ، في أصول النحو (٢٢٨).
(٢) انظر : إنباه الرواة (٢٩٥/٢)، في أصول النحو (٢٢٨).
(٣) انظر : إنباه الرواة (٢٩٥/٢)، في أصول النحو (٢٢٨).
(٤) انظر : كشف الظنون (٣٣/١) ، بغية الوعاة (٣٥٢/١) بعنوان : اختلاف النحاة ، في أصول النحو (٢٢٨).
(٥) انظر : معجم الأدباء (٥٣٦/١)، في أصول النحو (٢٢٨).
(٦) انظر : التبيين (٧٩ ، ٨٠) .
(٧) انظر : كشف الظنون (١٦٦٩/٢) ، بعنوان : مسائل الخلاف ، التبيين (٨٠ ، ٨١).
(٨) انظر : التبيين (٨١).
(٩) انظر : التبيين (٨١).
(١٠) انظر : كشف الظنون (٨٥/١٢) ، بعنوان : مسائل الخلاف ، التبيين (٨١) ، في أصول النحو (٢٢٩).

١٨) (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لأبي عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الزِّبيدي (٨٠٢هـ) .

أما في القرن الثالث عشر الهجري فقد أصبح التأليف في علم النحو أكثر منهجية وتوسعاً وذلك لتوافر كتب النحو المطبوعة من كافة الأزمان والبلدان ، ولمختلف المذاهب والمؤلفين ، فأصبح جمعاً وتدقيقاً وتحليلاً أكثر منه ابتكاراً وتأسيساً ، وكثر التصنيف في الخلاف النحوي ، ومن المؤلفات ما تناول المدارس النحوية مع التأريخ لها ، ولأشهر علمائها ومنها ما تناول المسائل التي اختلف فيها ، ومنها ما اقتصر الخلاف على عالمين أو مذهبين ، أو عصرين ، ومن أشهر الكتب المؤلفة في الخلاف ما يلي [1] :

١) (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد؛ تعليق على كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، طبع معه .

٢) (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين) لمحمد خير الحلواني – حلب : دار القلم العربي ، ١٩٧٤م.

٣) (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف) للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم – الموصل ، ١٣٩٩هـ .

٤) (دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه) لعبد الكريم جواد كاظم الزبيدي – جدة : دار البيان العربي ، ١٤٠٣هـ.

٥) (الخلاف بين النحويين) للدكتور السيد رزق الطويل – مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ.

٦) (مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك) للدكتور فهمي حسن النمر – القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٥م .

٧) (النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم) للدكتور محمد آدم الزاكي – مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ .

٨) (مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه) لفخر صالح قباوة – عمّان : دار الأمل ،

---

(١) انظر :من تاريخ النحو(٩١)،التبيين(٧٨)،الخلاف بين النحويين للدكتور السيد رزق الطويل ، (٩٧ ، ١٠٢) ، مسائل الخلاف النحوية للدكتور إبراهيم الحندود (١/٦١).

١٩٩٠م.

٩) (مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراح توثيقاً ودراسة) للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود – بريدة ، ١٤٢٠هـ .

١٠)(ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) للدكتور محمد حسنين صبرة ، القاهرة : دار غريب ، ٢٠٠١م.

١١)(مسائل الخلاف النحوي بين الكسائي والفراء) للدكتور الحسيني محمد القهوجي – القاهرة : جامعة الأزهر، ١٤٢١هـ.

١٢)(مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي) لمحمود موسي حمدان – القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٢٢هـ .

١٣)(المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .

الرسائل العلمية :

أولاً رسائل الدكتوراه :

١) (الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية)؛ تحقيق ودراسة / عفاف محمد محمد حسنين – القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧١م.

٢) (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) ، فتحي بيومي حمودة – القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٣٩٨هـ.

٣) (قضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع للسيوطي) ؛ علي أحمد الكبيسي – القاهرة : جامعة القاهرة – كلية الآداب ، ١٩٨٧م.

٤) (الخلاف النحوي بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرّد) ؛ عزة عبد الله الغامدي – الرياض : كلية الآداب للبنات ، ١٤١٢هـ.

٥) (خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه في شرح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع عشر) هدى جينو يتشي – الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٤هـ.

٦) (الخلاف النحوي الكوفي)؛حمدي محمود الجبالي–عمان:الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

٧) (شروح الألفية : مناهجها والخلاف النحوي فيها)،محمود نجيب – حلب: جامعة

حلب ، ١٩٩٩م.

٨) (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري) ؛ شريف عبد الكريم محمد النجار – صنعاء : جامعة صنعاء ، ١٩٩٩م.

٩) (مصادر الخلاف النحوي حتى القرن الرابع) ، نايف حسين شقير – دمشق : جامعة دمشق ، ٢٠٠٠م.

١٠)(الخلاف النحوي عند المتأخرين) ، عبد النبي الدكير – تطوان : جامعة محمد الخامس : ١٩٩١م.

١١)(مسائل الخلاف بين الفراء والرضي في شرح الكافية)، ريم خلف الجعيد، مكة ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٤هـ .

ثانياً : رسائل الماجستير :

١) (الخلاف بين البصرة والكوفة وأثره في النحو)،أحمد حسن كحيل – القاهرة : جامعة الأزهر ، ١٩٤٢م.

٢) (الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين) ، محمد خير الحلواني – بغداد : جامعة بغداد – كلية الآداب ، ١٩٧١م .

٣) (مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري). كريم سليمان الحمد – القاهرة : جامعة القاهرة – كلية دار العلوم ، ١٩٨٠م.

٤) (مسائل الخلاف المأثورة بين المبرد وثعلب) ، خالد بن عبد الرحمن العجيمي – الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠٤هـ .

٥) (الخلاف بين نحاة البصرة) عطا محمد موسى – إربد : جامعة اليرموك،١٩٨٥م .

٦) (الخلافات النحوية في تفسير الطبري وأثرها في المعنى)،صالح بن إبراهيم الفراج – الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠٧هـ .

٧) (مسائل الخلاف النحوية بين أبي حيان وابن عطية) ، عيسى بن علي العسيري – الرياض : جامعة الإمام ، ١٤٠٨هـ .

٨) (المسائل الخلافية في أبواب التوابع في النحو العربي) . إقبال محمد عبد الماجد الغباشي – مكة المكرمة : كلية التربية للبنات ، ١٤٠٩هـ.

٩) (مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي) ، محمد بن عبد الرحمن السبيهين – الرياض : جامعة الإمام ، ١٤١٠هـ.

١٠) (مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وابن حيان) نورة بنت سليمان البقعاوي – الرياض : جامعة الإمام ، ١٤١٢هـ .

١١) (مسائل الخلاف النحوية والتصريفية بين النحاس والفراء في كتابيهما معاني القرآن وإعراب القرآن :جمعاً ودراسة) إبراهيم بن حمد المحيميد – الرياض:جامعة الإمام ، ١٤١٦هـ .

١٢) (الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب : دراسة تأصيل وتقويم) ، بشائر عبد الله محمود علاونة – إربد : جامعة اليرموك ، ١٩٩٨م .

١٣) (أثر المعنى في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري) ، عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي – إربد : جامعة اليرموك ، ٢٠٠٠م.

١٤) (الخلاف النحوي في المقتصد شرح الإيضاح) ؛ علي محمد الشهري – مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ.

١٥) (ما خالف فيه المبرد سيبويه من المسائل النحوية) ، عبد العاطي محمد مصطفى – القاهرة : جامعة الأزهر ، د.ت.

١٦) (الخلاف النحوي بين الفراء وسيبويه من خلال معاني القرآن ، المصطفى أيت زراف – مراكش : جامعة محمد الخامس : ١٩٩٥م.

وأخيراً :

فالتأليف في الخلاف قد أثرى الدرس النحوي ، فكثرت الكتب في علم النحو ، وتعددت الآراء وازدهر الفكر اللغوي ، وتحدد الطابع العلمي والبحثي في كل عصر مر به علم النحو ، فبداية التأليف عند سيبويه تختلف عنه عند ابن مالك ، وتلك تختلف عما هو عند أبي حيان وابن هشام ، وهكذا يرسم لنا الخلاف الأسس الثابتة والفروع المختلف فيها ، والآراء التي يكون فيها العلماء تابعين أو متفردين ، كما أنه حفظ اللهجات العربية التي كونت هذا العلم ، واستطاعت إلجام كل من يطعن في القراءات القرآنية .

الفصل الأول

خلاف الخوارزمي للزمخشري

المبحث الأول

خلاف الخوارزمي للزمخشري في النحو

أولاً

في المقدمات النحوية

١) في ما لا ينصرف :

الخلاف في كلمة (سراويل) وعلة منعها من الصرف

قال الزمخشري:((والاسم يُمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة:...،وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كـ(مساجد،ومصابيح)،...،و(حضاجر ، وسراويل) في التقدير جمع (حضجر،وسروالة)))[١] .

قال الخوارزمي :((... ، وكذلك (سراويل) في التقدير جمعٌ ، كأن كل رِجْلٍ منها (سروالة)، والحقيقة ما ذكرته من أن حكم امتناع الصرف فيه مدارٌ على هذا الوزن))[٢].

دراسة الخلاف :

يُمنع الجمع من الصرف إذا جاء على صيغة منتهى الجموع كـ (مساجد، ومصابيح)[٣] ، أما كلمة (سراويل) والتي استخدمت بهذه الصيغة في كلام العرب ، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلَّم: ((منْ لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومَنْ لم يجد إزاراً فليلبس سراويل للمحرم)) [٤]، وقد نُسب للبعض صرف هذه الكلمة[٥]، ولكن المجمع عليه من جمهور النحويين منعها من الصرف ، وقد اختلفوا في علة المنع على آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول:

أن (سراويل) كلمة مفردة، ولكنها وافقت صيغة الجمع كـ(مصابيح ومحاريب)، وهي في الأصل أعجمية، قال الزجاج:((فأما(سراويل)فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف، وإنما هي بالفارسية (شَروال)، فبنتها العرب على ما لا ينصرف من

---

(١) انظر : المفصل (١٦ ، ١٧).

(٢) انظر : التخمير (٢٢١/١).

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي (١٢٦/١).

(٤) انظر الحديث في: صحيح البخاري (٦٥٤/٢)، وصحيح مسلم (٦٣/٨)، ومسند الإمام أحمد (٣٦٥/١).

(٥) انظر :شرح الكافية للرضي(١٣٠/١)،ارتشاف الضرب(٨٥٥/٢)،شرح ابن عقيل(٣٠١/٢)،الكواكب الدرية (٦٠).

كلامهم»[1]، وقال سيبويه:« وأما (سراويل) فشيء واحد، وهو أعجمي أُعرب كما أُعرب (الآجر)، إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة»[2]، فالمانع لـ(سراويل) من الصرف موافقتها لبناء صيغة منتهى الجموع ، وقد قال المبرد في ذلك: « (سراويل) لا ينصرف عند النحويين أجمعين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو:(قناديل)، و(دهاليز) ، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية » [3].

ووافقهم فيما ذهبوا إليه جمهور النحويين، ومنهم:ابن السراج[4]،والسيرافي[5]، وأبو علي الفارسي[6]، وابن يعيش[7]، وابن الحاجب[8]، وابن مالك[9]،

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (٦٤).

(٢) انظر : الكتاب (٣/٢٥١).

(٣) المقتضب (٣/٣٢٦).

(٤) انظر : الأصول (٢/٨٨) ، وابن السراج هو أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه ، وأخذ عنه الزجاجي ، والسيرافي ، والفارسي ، والرماني ، توفي سنة ٣١٦ هـ ، من مؤلفاته : الأصول ، انظر : أنباه الرواه (٣/١٤٥) ، بغية الوعاة (١/١٠٩) .

(٥) انظر : الكتاب (٣/٢٥١ ، هـ : ٤) ، والسيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، كان معتزلياً ، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، أخذ النحو من ابن السراج ، توفي سنة ٣٦٨ هـ ، من مؤلفاته : أخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه ، انظر : أنباه الرواة (١/٣٤٨) ، بغية الوعاة (١/٥٠٧ ، ٥٠٨) .

(٦) انظر : التعليقة (٣/٥٥) ، المسائل المنثورة (٢٧٥) ، والفارسي هو أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، توفي سنة ٣٧٧ هـ من مؤلفاته : الإيضاح في النحو ، الحجة في القراءات ، والتكملة انظر : شذرات الذهب (٣/٨٨) ، بغية الوعاة (١/٤٩٦) .

(٧) انظر:شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٤) ، وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش محمد الحلبي، ولد سنة ٥٥٣ ه، قرأ النحو على علماء الشام ، توفي سنة ٦٤٣ هـ ، من مؤلفاته : شرح المفصل ، وشرح التصريف المملوكي ، انظر : وفيات الأعيان (٧/٤٦ ، ٥٣) ، بغية الوعاة (٢/٣٥١ ، ٣٥٢) .

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/١٤٣ ، ١٤٥) ، وابن الحاجب هو أبو بكر عثمان بن عمر بن أبي بكر ، عالم باللغة ، نشأ بمصر وحفظ القرآن ، توفي سنة ٦٤٦هـ ، من مؤلفاته : الكافية في النحو ، الشافية في الصرف ، الإيضاح في شرح المفصل ، انظر : إشارة اليقين (٢٠٤) ، وفيات الأعيان (٣/٢٤٨) ، بغية الوعاة (٢/١٣٤) .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٩٨)، وابن مالك هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، أخذ عن ابن يعيش والسخاوي ، من مؤلفاته : الألفية ، تسهيل الفوائد ، شرح التسهيل ،

وابن الناظم[١]، والرضي[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، واستندوا في رأيهم على ما يلي :

١- إذا كان إطلاق لفظ الجمع على الواحد لا يتأتى إلا في الأعلام كـ(مدائن) ، و(جزائر) أعلاماً لمدن، وغير مقبول في الأجناس، فإن الجمع في (سراويل) جمع مقدر لا محقق ؛ لكونه لآلة مفردة[٦]،كما أن في ذلك رداً على من يرى أن الصيغة ليست سبباً في منع الصرف بل هي شرط لسبب الجمعية [٧].

٢- أن العرب لم تستخدم مفرداً لكلمة(سراويل)، وما ورد من ذلك فهو لغة فيه[٨]، أو مصنوع لا يعتد به [٩].

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، شرح الكافية الشافية ، انظر : الوافي بالوفيات (٣٥٩/٣) ، البلغة (٢٢٩) ، مرآة الجنان (١٧٢/٤) ، مفتاح السعادة (١١٥/١) .

(١) انظر : شرح الألفية (٦٤٧) ، وابن الناظم هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، أخذ عن والده ابن مالك ، ثم خلفه في دمشق ، توفي سنة ٦٨٦ هـ من مؤلفاته : شرح الألفية ، شرح التسهيل ، انظر : بغية الوعاة (٢٢٥/١) ، شذرات الذهب (٣٩٨/٥) .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (١٣٢/١) ، ورضي الدين الإستراباذي هو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، عالم باللغة العربية ، توفي سنة ٦٨٦ هـ من مؤلفاته : شرح الكافية لابن الحاجب ، وشرح الشافية لابن الحاجب. انظر : بغية الوعاة (٥٦٧/١ ، ٥٦٨) ، شذرات الذهب (٢٩٥/٥) .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (٨٥٥/٢) ، وأبو حيان هو أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، إمام مشهور في القراءات والنحو والتفسير ، أخذ عن ابن الضائع وابن النحاس ، وأخذ عنه السمين الحلبي وابن هشام وغيرهم ، من مؤلفاته : البحر المحيط ، التذييل والتكميل ، ارتشاف الضرب ، توفي سنة ٧٤٥ هـ . انظر " معرفة القراء (٧٢٣/٢) بغية الوعاة (٢٨/١) .

(٤) انظر : أوضح المسالك (٣٢/٣) ، وابن هشام هو أبو محمد جمال الدين بن عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري ، أخذ عن أبي حيان وابن جماعة ، من مؤلفاته : مغني اللبيب ، وأوضح المسالك ، توفي سنة ٧٦١ هـ ، انظر : حسن المحاضرة (٥٣٦/١) ، مفتاح السعادة (١٨٣/١) .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل (٣٠١/٢) ، وابن عقيل هو أبو محمد بهاء الدين عبد الله بن محمد بن عقيل الشافعي ، أخذ عن ابن حيان ، من مؤلفاته : المساعد ، وشرح الألفية ، توفي سنة ٧٦٩ هـ انظر : وفيات الأعيان (٣٢٦/٢) ، بغية الوعاة (٤٧/٢) .

(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل(١٤٣/١)،شرح الكافية للرضي (١٣٢/١)،الكواكب الدرية (٦٠).

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي (١٣١/١ ، ١٣٢) .

(٨) انظر :المعرّب(٣٩١)،شرح الكافية الشافية(٩٩/٢)،حاشية الخضري(٧٠٧/٢)، تفسير الألفاظ المعربة (٨٨).

(٩) انظر : شرح الألفية ابن الناظم (٦٤٨)، شرح الكافية الشافية (٩٩/٢) ، حاشية الصبان(٢٤٧/٣).

الرأي الثاني :

أن كلمة (سراويل) جمع، ومفردها (سروالة) ، و(سروال) ، وقد ورد عن الأخفش[1] أنه سمع عن بعض العرب كلمة (سروالة)[2]، كذلك رواها السجستاني[3] وأبو منصور الأزهري [4].

وقد ورد أيضاً في أشعار العرب (سروالة) ، حيث قال الشاعر [5]:

عليه من اللؤمِ سروالةٌ فليسَ يَرَقُّ لمستعطفِ

وقد نُسب هذا المذهب للمبرد[6]، والذي ورد عنه خلاف ذلك[7]، وممن ذهب إلى هذا الرأي الزمخشري[8]،وابن عصفور[9]،والإسفراييني[10]،والجامي[11]، وأبو الفداء

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (٨٥٥/٢) ،

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٣/١)، ارتشاف الضرب (٨٥٥/٢)، التصريح(٢١٢/٢).

(٣) انظر : المذكر والمؤنث للسجستاني (١٨٠)، ارتشاف الضرب (٨٥٥/٢)، التصريح (٢١٢/٢) ، والسجستاني هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، توفي سبة ٢٥٠هـ من مؤلفاته : إعراب القرآن ، لحن العامة ، القراءات ، انظر: وفيات الأعيان (٣٤٠/٢ ، ٤٣٤) ، بغية الوعاة (٦٠٦/١ ، ٦٠٧) .

(٤) انظر : لسان العرب (سرل) ، وأبو منصور الأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري ، ولد سنة ٢٨٢ هـ أخذ عن نفطوية وابن السراج ، والهروي ، توفي سنة ٣٧٠ هـ ، من مؤلفاته : تهذيب اللغة ، وتفسير ألفاظ مختصر المزني والأدوات . انظر : وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤ ، ٣٣٦) ، بغية الوعاة (١٩/١ ، ٢٠) .

(٥) البيت من بحر (المتقارب) ، وهو غير منسوب ، انظر : المقتضب (٣٤٦/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٤/١) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢١٧/٢)،شرح الكافية الشافية (٩٩/٢)،التصريح (٢١٢/٢)،همع الهوامع (٨٠/١) .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٦٤/١) ، شرح الكافية للرضي (١٣١/١)، التصريح (٢١٢/٢) .

(٧) انظر : المقتضب (٣٢٦/٣، ٣٤٥) .

(٨) انظر : المفصل (١٧).

(٩) انظر : شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٧/٢) ، وابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، أخذ عن الشلوبين ، توفي سنة ٦٦٩ هـ ، من مؤلفاته : شرح الجمل ، المقرب ، الممتع في التصريف ، انظر : فوات الوفيات (٩٣/٢) ، بغية الوعاة (٢١٠/٢) ، شذرات الذهب (٣٣٠/٥) .

(١٠) انظر : لباب الإعراب (٢١٢) ، والاسفرابيني ، هو تاج الدين محمد بن محمد الاسترابيني ، من مؤلفاته : لباب الإعراب في علم الإعراب ، شرح المصباح للمطرازي ، انظر : بغية الوعاة (٢١٩/١) لباب الإعراب (٢١ ، ٤٧) .

(١١) انظر : الفوائد الضيائية (٣٢٥/١) ، والجامي هو : نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي ولد ينة ٨١٧ هـ وتوفي سنة ٨٩٨هـ من مؤلفاته : الفوائد الضيائية ، تاريخ هراة ، تفسير القرآن ، انظر البدر الطالع (٣٢٧/١ ، ٣٢٨) ، شذرات الذهب (٣٦٠/٧ ، ٣٦١) .

الأيوبي ، حيث قال: « لكن يقدر جمعاً لـــ(سروالة) ثم نُقل اسماً مفرده فبقي على ما كان عليه من منع الصرف »[1] .

واحتجوا لرأيهم بما يلي :

١- ما ورد من كلام العرب من أن (سراويل) جمع له مفرد جاء في لسانهم، وهـــو (سروال)، و(سروالة) .

٢- أن هذا الوزن لا يُمنع مـــن الـــصرف إلا إذا دل علـــى الجمـــع، وذلـــك نحو:(حضاجر)،فهي وإن كانت تطلق على المفرد إلا أن أصل وضعها جمع (حضجر).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي رأي الجمهور القائل بأن (سراويل) مفردة ، ورد مذهب القـــائلين بأن (سراويل) جمع (سروالة) بأن ذلك يبعد عن المعنى المراد، فعلى ذلك فإن (ســـروالة) تطلق على الرجل الواحدة من السراويل ، وهو مما لا يُقبل.

الترجيح :

الخلاف بين النحويين المانعين لسراويل من الصرف هنا ليس خلافاً في علة المنع مـــن الصرف ، فهم يرون أن كلمة (سراويل) ممنوعة من الصرف ؛ لأنها على صيغة منتـــهى الجموع ، ولكن الخلاف بينهم كان في كونها جمعاً له مفرد، أو مفرداً جاء علـــى بنـــاء الجمع ، والذي أختاره مذهب الجمهور حيث إن الأصل الأعجمي للكلمة (شروال)، ثم نُقل للعربية مجموعاً على (سراويل) ، واستخدم هذا اللفظ للدلالة على المفرد ، كما أن ما هو مستخدم الآن،مما يبدو مفرداً لها هو استخدام للفظ الأعجمي (شروال) ، هذا – والله أعلم – .

---

(١) انظر : الكناش (١٢٧/١) ، وأبو الفدا هو اسماعيل بن الأفضل أبي الحسن على الأيوبي ، ولد سنة ٦٧٢ هـــ توفي سنة ٧٣٢ هـــ ، من مؤلفاته : المختصر في أخبار البشر ، وتقويم البلدان ، الكناش في فني النحو والصرف ، انظر : الدرر الكامنة (٣٧١/١) .

الخلاف في (أي) الموصولة المضافة من حيث البناء والإعراب

قال الزمخشري :" ... ، و(أيُّهم) في قولك : (اضربْ أيُّهم في الدار) ، ...، وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدر كما وقعت في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [1] ، وأنشد أبو عمرو الشيباني في كتاب (الحروف) [2]:

إذا ما (أتيت بني عامرٍ) [3] فسلِّم على أيُّهم أفضَلُ " [4].

قال الخوارزمي :" معناه: (اضرب الذي في الدار منهم)، وفيه نظرٌ ؛ لأن (أياً) هاهنا معربٌ، والصواب: (تضربُ أيُّهم أفضل). فإن سألت: فلم بُني (أيٌّ) ها هنا ؟ ولم بُني على الضم ؟ أجبتُ : أولاً : أذكر اختلاف الناس في هذه المسألة ، ثم أذكر ثانياً : ما هو الحق ، فأقول: قوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [5] في رفع (أيُهم) هاهنا أربعة أقوال :

الأول : قول سيبويه ، وهو أنها مبنية على الضم ، وهو في موضع نصب ، وإنما بنيت؛ لأنه اطَّرد فيها حذف المبتدأ، كقولك:(اضرب أيُّهم أفضل)، وأصله: (اضرب أيُّهم هو أفضلُ) ، فصارت بذلك بمنزلة من قبلُ ومن بعدُ ، وهذا محصول كلامه .

الثاني : قول الخليل ، وهو أنه رفعٌ بالابتداء على أنه حكاية بعد قول مضمر ،

---

(١) سورة مريم ، من الآية (٦٩).
(٢) البيت من بحر (المتقارب) ، وهو لغسان بن وعلة ، وفي رواية (لقيت بني مالك) ، انظر البيت في : كتاب الجيم (٢٦٤/٢) ، المفصل (١٤٩)، الإنصاف (٧١٥/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٧/٣)، شرح التسهيل (٢٠٨/١) ، شرح الكافية الشافية (١٢٠/١)، مغني اللبيب (٩٢/١) ، المساعد (١٥٥/١)، التصريح (١٣٥/١)، همع الهوامع (٢٩١/١ ، ٣١٣) .
(٣) هكذا في المفصل ، وما نقله الخوارزمي في كتابه (رأيت بني مالكٍ) ، انظر : التخمير (١٩٢/٢).
(٤) المفصل (١٤٢ ، ١٤٩).
(٥) سورة مريم ، من الآية (٦٩).

المعنى:(لنترعن من كل فرقة الذي إذا قيل:أيهم أشد على الرحمن عتيا،قيل:هو)،و(أيهم) في قوله استفهام ، وحمله على الحكاية أقوى من حمله على البناء ؛ لكثرة إضمار القول في القرآن، كقوله عز وجل:﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [1]، أي : (يقولون : سلام عليكم).

الثالث : قول يونس ، وهو (أيهم) رفعٌ بالابتداء ، والفعل فيها معلق كتعليقه في قولك :(أيُّهم في الدار) ، ومعنى تعليقه أنه يبطل عمله فيما بعده ، ويكون (أيهم) في هذا استفهاماً أيضاً ، وتقديره : (ثم لنترعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً).

الرابع : قول الفراء والكسائي:وهو أن:﴿ أَيُّهُمْ ﴾ رَفعٌ بالابتداء، و:﴿ أَشَدُّ ﴾ خبره، ويكون قوله :﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾ بما ذُكر معه مكتفياً عن المفعول به بمنزلة قولك : (قد أكلتُ من طعام) .

إذا عرفت هذا الاختلاف قلنا : (أيٌّ) غير مبني هاهنا ، إنما هو مرتفع بالابتداء ، و(في الدار) خبر مبتدأ محذوف ، وهو بمنزلة الشرط والجزاء مقدمٌ تقديره : (أيهم هو في الدار فاضربه، وأيهم هو أفضل فاضربه)،و(أيهم أشد على الرحمن عتياً فلنترعنه)، ثم إن الدليل على أن (أيّهم) هاهنا معرب أن (أيّا) في حال الإعراب مفرد ، فلو بُني في حال الإضافة للزم من ذلك عكس الحقيقة ، وهذا لأن المبني إذا أضيف أُعرب ، فإذا أُفرد عن الإضافة بُني ، وإن شئت فاعتبر المسألة بالغايات [2].

...قد ذكرنا اختلاف العلماء في هذه الرفعة في (أيُّها)، فإذا رفعت فعلى الابتداء عندنا، والمعنى راجع إلى معنى المجازاة، وحذف الصدر من جملتها الثانية، إنما يكون إذا وقعت المجازاة ، ولأنها متى وقعت لها فالمحذوف مدلول عليه من جهتي الوصل والمجازاة، ضرورة أن الصلة والشرط لا يكونان بدون جملتين، ولا تكون للمجازاة إلا إذا كانت مرفوعة ؛ لأن حرف الشرط له صدر الكلام، ثم إذا وقعت للمجازاة لم يجز أن يكون الفعل المتقدم عليها ماضياً؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً لا يكاد يحسن تقديمه فيما إذا كان الحرف مشتهراً بالجزاء، فكيف إذا لم يكن مشتهراً به ؟!"[3].

---

(١) سورة الرعد ، من الآيتين (٢٣- ٢٤).

(٢) التخمير (٢/١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤).

(٣) التخمير (٢/٢١٩).

دراسة الخلاف:

(أيّ) من الأسماء الموصولة ، وله أربعة أحوال [1] :

الأول : أن يذكر مضافها وعائدها ، نحو : (جاءني أيهم هو قائم) .

الثاني : أن يحذف مضافها ، ويذكر عائدها ، نحو : (اضرب أياً هو قائم) .

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها،كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة ، ويحذف العائد ، نحو : (اضرب أياً قائم) .

و(أيٌّ) في الحالين الأولين معربة بالإجماع ، وفي الحالة الرابعة معربة ، وهناك من قال ببنائها .

أما الحال الثالثة: فقد اختلف فيها النحويون ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن (أي) الموصولة تكون معربة عند إضافتها وحذف العائد، ففي قوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[2] الضمة على (أيُّهم) حركة إعراب ، وهو مذهب الخليل[3]، ويونس[4]، والسهيلي [5] ، والكوفيين[6].

واختلف في تعليل هذه الضمة ، فورد في ذلك مذاهب على النحو التالي :

الأول : مذهب الخليل، وهو أن رفع (أي) في مثل هذا ومنه الآية السابقة هو رفع على الحكاية[7]، والتقدير:(ثم لنترعن من كل فريق تشايعوا الذي يقال فيهم: أيهم أشد).

---

(١) انظر : الأصول (٣٢٣/٢) ، الكافية الشافية (١٢٠/١ ، ١٢١ ، ١٢٢).

(٢) سورة مريم ، من الآية (٦٩).

(٣) انظر : الكتاب (٤١٩/٢ ، ٤٢٠) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٣٩/٣)، الأصول (٣٢٣/٢، ٣٢٤)، التعليقة (١٠٧/٢) ، التبصرة والتذكرة (٥٢٢/١)، مشكل إعراب القرآن (٤٥٨/٢)، الكشاف (٦٤٤)، الأمالي الشجري (٢٩٦/٢ ، ٢٩٧) ، الإنصاف (٧١٠/٢) ، شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢)، الأصول (٣٢٥/٢).

(٤) انظر : الكتاب (٤٢٠/٢)، الأصول (٣٢٥/٢)، مشكل إعراب القرآن (٤٥٩/٢)، الدر المصون (٦٢١/٧).

(٥) انظر : نتائج الفكر (١٩٩) ، والسهيلي ، هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، ولد سنة ٥٠٨ هـ ، قرأ القراءات وتعلم النحو ، من مؤلفاته : نتائج الفكر ، الروض الأنف ، انظر : وفيات الأعيان (١٤٣/٣ ، ١٤٤) أنباه الرواة (١٦٢/٢ ، ١٦٣) بغية الوعاة (٨١/٣) .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (٤٧/١ ، ٤٨) ، الإنصاف (٧١٠/٢).

(٧) انظر:الكتاب (٤١٩،٤٢٠/٢)،معاني القرآن وإعرابه (٣٣٩/٣)،التعليقة (١٠٧/٢)، معاني القرآن للرماني (١٦١).

فهو كما في قول الشاعر [1]:

ولقد أبِيتُ من الفتاةِ بمَنزِلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ

فالتقدير فيه : (فأبيت كالذي يقال فيه : لا حرجٌ ولا محروم) [2].

وقد ورد حذف القول كثيراً،ومنه قوله تعالى:﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [3]، أي: (يقولون: سلام عليكم) [4].

ويؤيده أن في (نترع) معنى القول ؛ لأنهم يترعون بالقول [5].

وقد اختار هذا المذهب الزجاج[6] ، والرماني[7] ، والسهيلي[8].

وقد رُدَّ بما يلي :

١- أن إضمار القول وإرادة الحكاية يكون للضرورة،أما الاتساع فيه فيؤدي إلى المبالغة[9]،قال سيبويه:"وتفسير الخليل– رحمه الله – ذلك الأوّل بعيدٌ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول:(اضرب الفاسقُ الخبيثُ) تريد: الذي يقال له: (الفاسق الخبيث)[10]".

٢- أن هذا المذهب يلزم منه حذف الموصول ، وبعض الصلة ، وهو ممتنع [11].

---

(١) البيت من بحر (الكامل) ، وهو للأخطل ، انظر البيت في : ديوان الأخطل (٣٠٥)، الكتاب (٤٢٠/٢)، الأصول (٣٢٥/٢)، معاني القرآن للفراء (١٢٦/٣) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٣٩/٣)، أمالي ابن الشجري (٤٢/٣)، الإنصاف (٧١٠/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٣)، شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢)، اللغة:الحرج : الذي يشعر بالضيق.

(٢) انظر : الكتاب (٨٠/٢ ، ٨١).

(٣) سورة الرعد ، من الآيتين (٢٣- ٢٤).

(٤) انظر : الأصول (٢٢٣/٢).

(٥) انظر : انظر معاني الحروف للرماني (١٦١).

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣٤٠/٣)

(٧) انظر : معاني الحروف (١٦١).

(٨) انظر : نتائج الفكر (١٩٩).

(٩) انظر : الكتاب(٤٢١/٢)، الإنصاف(٧١٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ ، ٨٨).

(١٠) الكتاب (٤٢١/٢).

(١١) انظر : حاشية الصبان (١٦٦/١ ، ١٦٧).

٣- أن (أيّهم) جاءت بعد حرف الجر، وحروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول [١]، وقد قال الشاعر [٢]:

إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضَلُ

الثاني : مذهب يونس، وهو أن رفع (أي) في مثل هذا مبني على تعليق الفعل عن العمل،فـ(أي) عنده استفهامية معلقة للفعل كما تعلَّق أفعال القلوب عن العمل[٣].

وهو مردود بأنه:" لا يشبهه (أشهد إنك لزيد)" [٤]، كما أن الأفعال المعلَّقة هي أفعال القلوب ، أما الأفعال المؤثرة فلا تعلَّق [٥].

الرأي الثاني :

أنَّ (أي) الموصولة تكون مبنية عند إضافتها وحذف العائد ، وهو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه من البصريين .

قال سيبويه : " وأرى قولهم: (اضرب أيُّهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشر) ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا : (من الآن إلى غد) ، ففعلوا ذلك بـ(أيهم) حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً " [٦].

وذهب إليه الأخفش [٧]، والمازني[٨]، والزجاج[٩]، وابن السراج[١٠]، والنحاس[١١]،

---

(١) انظر : مغنى اللبيب (٩٢/١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر : الكتاب (٤٢٠/٢) ، مجالس العلماء (٣٠١) ، التعليقة (١٠٧/٢) ، مشكل إعراب القرآن (٤٥٩/٢)، مغني اللبيب (٩١/١) ، الدر المصون (٦٢١/٧).

(٤) انظر : الكتاب (٤٢١/٢).

(٥) انظر : التعليقة (١٠٩/٢) ، مغني اللبيب (٩١/١).

(٦) الكتاب (٤٢٠/٢) ، وانظر : الأصول (٣٢٥/٢).

(٧) انظر : معاني القرآن للأخفش (٢١٨/١).

(٨) انظر : الأصول (٣٢٥/٢) ، والمازني هو : أبوعثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد ، وأخذ عنه المبرد واليزيدي ، توفي سنة ٢٤٩هـ، من مؤلفاته : علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ، ما تلحّن فيه العامة ، انظر : تاريخ بغداد (٩٣/٧ ، ٩٤)، بغية الوعاة (٤٦٣/١، ٤٦٦).

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣٣٩/٣).

(١٠) انظر : الأصول (٣٢٣/٢ ، ٣٢٤) .

(١١) انظر : الكتاب (٤٢٠/٢).

والفارسي[1]،وابن الشجري[2]،والأنباري[3]، والعكبري[4]،وابن الحاجب[5]، والرضي[6].

واستندوا في مذهبهم على ما يلي:

١) ما ورد في ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب ومنه قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [7].

وقول العرب (اضرب أيُّهم أفضل)، و(امرر على أيُّهم أفضل) [8]، ومنه قول غسان بن وعلة السابق ذكره.

٢) مخالفة (أي) لأخواتها من الأسماء الموصولة، قال سيبويه:" فإذا جاء (أيهم) مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثرن رجع إلى الأصل وإلى القياس"[9].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذهب الخوارزمي إلى أن (أي) فيها معنى الشرط ، وهي مبتدأ ، و(أشد) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة بمنزلة الشرط ، والجزاء مقدم ، والتقدير : (أيهم هو أشد على الرحمن عتياً) .

فهو يوافق الخليل ويونس والكوفيين في وجوب إعراب (أي) .

---

(١) انظر : التعليقة (٣/٢١٠٩).

(٢) انظر : الأمالي الشجرية (٢/٢٩٦، ٢٩٧) ، وابن الشجري هو : أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني البغدادي ، عالِم بأشعار العرب وأحوالها ، توفي سنة ٥٤٢هـ، من مؤلفاته : الأمالي الشجرية ، شرح التصريف الملوكي لابن جني ، شرح اللمع لابن جني ، انظر : وفيات الأعيان (٦/٤٥، ٥٠)، بغية الوعاة (٢/٣٢٤) ، شذرات الذهب (٤/١٣٢، ١٣٤) .

(٣) انظر : الإنصاف (٢/٧١٠) ، والأنباري هو : أبو البركات عبد الرحمن بن عبيد الله الأنباري ، ولد سنة ٥١٣هـ، أخذ النحو عن ابن الشجري توفي سنة ٥٧٧هـ، من مؤلفاته : البيان في إعراب القرآن ، أسرار العربية ، الإنصاف في مسائل الخلاف، انظر: وفيات الأعيان (٣/١٤٠،١٣٩) ، إنباه الرواة (٢/١٦٩، ١٧١) ، بغية الوعاة (٢/٨٦، ٨٨).

(٤) انظر : التبيان (٢/١٤٧)، والعكبري : هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ولد سنة ٥٣٨هـ، وقرأ على ابن الخشاب ، توفي سنة ٦١٦هـ، من مؤلفاته : التبيان في إعراب القرآن ، ، أسرار العربية ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، انظر : وفيات الأعيان (٣/١٠٠، ١٠٥) ، إنباه الرواة (٢/١١٦، ١١٨)، بغية الوعاة (٢/٣٨، ٤٠).

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٢).

(٦) انظر : شرح الكافية (٢/٢٣).

(٧) سورة مريم ، من الآية (٦٩).

(٨) انظر : الكتاب (٢/٤٢١).

(٩) انظر : السابق.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – جواز الإعراب والبناء في (أي) المضافة إذا حذف عائدها ، وإن كان البناء على الضم أفصح ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه وذلك حملاً للسماع على ظاهره دون الحاجة للتأويل .

الخلاف في نوع (ما) في (لا سيَّما) المرفوع ما بعدها

قال الزمخشري : ((ما إذا كانت اسماً على أربعة أوجه : ... ، ونكرة في معنى شيءٍ من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى :﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [1]، ...)) [2] .

قال الخوارزمي : ((قال جار الله : ... ، ونكرة في معنى شيءٍ من غير صفة ولا صلة كقوله تعالى :﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وقوله :

ولا سيَّما يومٌ بدارة جُلجل [3].

قال المشرح : ((... ، وأما قوله (لا سيّما يومٌ) ففيه نظر؛ لأن المعنى : (لا سيَّ هو يومٌ) فقولنا : (هو يوم) في محل الرفع بأنه صفة لشيءٍ)) [4].

دراسة الخلاف :

تتعدد أنواع (ما) بين الاسمية والحرفية،وذلك حسب عود الضمير عليها، وعدم عوده ، وقرينة الكلام[5].

أما(لا سيَّما)، والتي تتألف من (لا) النافية للجنس ، و(سي) بمعنى (مثل) ، و(ما)[6]، فقد عدَّها الكوفيون[7]، وجماعة منهم الأخفش[8]،وابن النحاس[9]، والزمخشري[10]، وابن معطي[11]، من أدوات الاستثناء لمخالفة المذكور بعدها ما قبلها في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية ، وذلك نحو:(قام القوم لا سيَّما زيد)، وهو قول مردود من الجمهور بأن الاستثناء إخراج لما بعده من حكم ما قبله،والاسم المذكور بعد (لا سيّما) داخل في

---

(١) انظر : سورة البقرة ، من الآية (٢٧١) .

(٢) انظر : المفصل (١٤٥ ، ١٤٦).

(٣) لم يرد في المفصل ، ولا في شروحه التي بين أيدينا عدا التخمير ، انظر : المفصل (١٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤) ، الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٥/١ ، ٤٨٦).

(٤) انظر : التخمير (٢٠٣/٢ ، ٢٠٦).

(٥) انظر : رصف المباني (٣١٠) .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (١٦٧/٢) .

(٧) انظر : تعليق الفرائد (١٤٧/٦)، همع الهوامع (٢٩١/٣) .

(٨) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣) ، تعليق الفرائد(١٤٧/٦) ، همع الهوامع (٢٩١/٣).

(٩) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٤٩/٣) ، همع الهوامع (٢٩١/٣).

(١٠) انظر : المفصل (٦٨) .

(١١) انظر : الفصول الخمسون (١٩٠).

الحكم ، بل هو أولى من المقدّم بالحكم[1]،قال السيوطي[2]:((والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم في القيام،وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً))[3]، كما أن سيبويه لم يعد (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، وذكرها في باب (لا) النافية للجنس[4].

أما (ما) المتصلة بـ(لاسيَّما) فقد ورد في تحديد نوعها ثلاثة آراء جميعها أجازها الجمهور[5].

الأول : أنها زائدة، وهو مذهب سيبويه، بحيث قال: ((وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب:(ولا سيَّما زيدٍ)، فزعم أنه مثل قولك:(ولا مثل زيدٍ)،و(ما) لغوٌ))[6].

الثاني : أنها موصولة.

الثالث : أنها نكرة ، وقد تكون تامة ، أو موصوفة.

والاسم الذي يلي (لاسيّما) جاز فيه الجر والنصب والرفع إذا كان نكرة ، أما إن كان معرفة فليس فيه إلا الجر والرفع ، وقد روي قول الشاعر [7] :

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٣٢٥/١) ، شرح الكافية للرضي (١٦٥/٢) ، ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣)، تعليق الفرائد (١٤٧/٦) ، همع الهوامع (٢٩٢/٣)، شرح الأشموني (١٦٧/٢)، حاشية الصبان (١٦٧/٢).

(٢) السيوطي هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي قرأ على جماعة من العلماء ، وألف في معظم الفنون حتى قيل أن مؤلفاته بلغت٦ ٠٠ مؤلفاً،توفي سنة٩١١هـ، ومن مؤلفاته: الدر المنثور ، المزهر ، الجامع الصغير ، حسن المحاضرة، همع الهوامع،انظر :حسن المحاضرة (١٨٨/١، ١٩٥)، البدر الطالع (٣٢٨/١)، الضوء اللامع (٦٥/٤ ، ٧٠).

(٣) همع الهوامع (٢٩٢/٣) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٩٥/٢) ، ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣).

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١٦٥/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣، ١٥٥١)،تعليق الفرائد(١٤٩/٦، ١٥٠) ، همع الهوامع (٢٩٢/٣)، شرح الأشموني (١٦٧/٢) ، خزانة الأدب (٤١١/٣).

(٦) الكتاب (٢٩٥/٢ ، ٢٩٦) ، وانظر : (١٧٣/٢).

(٧) البيت من (الطويل)، وهو من معلقة امرئ القيس ، انظر: ديوانه (١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٦/٢)، شرح الكافية للرضي (١٦٦/٢)، الجنى الداني (٣٣٤ ، ٤٤٣)، ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣)، تعليق الفرائد (١٥٠/٦) ، خزانة الأدب (٤١١/٣)،وبلا نسبة في: مغني اللبيب (٣٤٣/١)، الفصول الخمسون(١٩١)، شرح الكافية الشافية (٣٢٦/١) ، رصف المباني (١٩٣) ، التصريح (١٤٤/١) ، شرح الأشموني (١٦٧/٢) ، ودارة جلجل : غدير ماء ، ويومه : يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة ، انظر : حاشية الصبان (١٦٧/٢).

ألا ربَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيّما يوم بدارة جُلجل

بجر (يوم) ، ونصبه ، ورفعه ، أما الجر فهو على وجهين :

الأول:أن(ما) زائدة،و(يوم) مضاف إلى(سي)،واستدلوا على زيادة(ما)بجواز حذفها[1].

الثاني : أن (ما) نكرة غير موصوفة، فهي مضافة إلى (سي) ، و(يوم) بعدها بدل[2].

أما النصب فعلى وجوه هي كالتالي :

الوجه الأول: أن (ما) نكرة تامة غير موصوفة في محل جر،أو زائدة كافة عن الإضافة، والاسم بعدها منصوب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد (مثل) نحو قوله تعالى:﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[3]، والتقدير (ولا مثل شيءٍ يوماً) [4] .

الوجه الثاني:أن(ما)موصولة بمعنى (الذي)، والاسم بعدها منصوب على الظرف ، وهو صلة لها والتقدير:(ولا مثل الذي اتفق يوماً)[5]،وقد حكى سيبويه (هذا الذي أمس)[6].

أما الرفع، وهي الرواية التي استشهد بها الخوارزمي، ففيها آراء على النحو التالي:

الرأي الأول: أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة الموصول، والتقدير:(ولا مثل اليوم الذي هو يوم) ، وذهب إليه الزجاج[7]، والأنباري[8]، والعكبري[9]،وابن مالك[1]،وابن هشام، حيث قال في ذلك: ((ومنْ رفع

---

(١) انظر : الكتاب (٢/٢٩٦) ، ارتشاف الضرب (٣/١٥٥٠) ، همع الهوامع (٣/٢٩٢) ، خزانة الأدب (٣/٤١١).

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/١٦٥)، خزانة الأدب (٣/٤١١).

(٣) سورة الكهف ، من الآية (١٠٩).

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/١٦٦)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٥١) ، تعليق الفرائد(٦/١٥٠) ، همع الهوامع (٣/٢٩٣) ، شرح الأشموني(٢/١٦٧)، خزانة الأدب (٣/٤١٢).

(٥) انظر : ارتشاف الضرب (٣/١٥٥١)، همع الهوامع (٣/٢٩٣) ، خزانة الأدب (٣/٤١٢).

(٦) انظر : الكتاب (٢/٣٦٥).

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه (١/١٠٤).

(٨) انظر : شرح القصائد السبع الطوال (٣٣).

(٩) انظر : التبيان في إعراب القرآن (١/٤٣).

(يوم) فالتقدير:(ولا مثل الذي هو يوم)،وحسَّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم»[٢]، وافقهم الأزهري[٣].

الرأي الثاني : أن (ما) يجوز أن تكون موصولة، أو نكرة موصوفة ، وتقدير الموصولة ما ذُكر في الرأي الأول ، وتقدير النكرة الموصوفة:(ولا مثل شيء هو يوم) ، والجملة صفة .

وممن أجاز الوجهين أبو علي الفارسي[٤]،وابن خروف[٥]، والرضي[٦]، وأبو حيان[٧]، والدماميني [٨]، والسيوطي [٩]، والأشموني [١٠]،والبغدادي [١١].

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٢٥/١).

(٢) مغني اللبيب (٣٤٣/١).

(٣) انظر : التصريح (١٤٤/١)، والأزهري هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري الشافعي ، ولد سنة ٨٣٨هـ، وتوفي سنة ٩٠٥هـ، من مؤلفاته : التصريح على التوضيح ، والمقدمة الأزهرية في علم العربية ، انظر : الضوء اللامع (١٧١/٣ ، ١٧٢) ، وشذرات الذهب (٢٦/٨).

(٤) انظر : المسائل البغداديات (٣١٧).

(٥) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣) ، همع الهوامع (٢٩٢/٣) ، وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي ، ولد سنة ٥٢١هـ، قرأ النحو والأصول والفرائض ، توفي سنة ٦٠٦هـ، من مؤلفاته : شرح الكتاب ، شرح جمل الزجاجي ، انظر : وفيات الأعيان (٣٣٥/٣)، بغية الوعاة (٢٠٣/٢، ٢٠٤).

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (١٦٥/٢).

(٧) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٥٠/٣) .

(٨) انظر : تعليق الفرائد (١٥٠/٦) ، والدماميني : هو محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني ، ولد سنة ٧٦٣هـ، لازم ابن خلدون ، توفي سنة ٨٢٧هـ ، من مؤلفاته : تعليق الفرائد ، وشرح مغني اللبيب ، شرح لامية العجم للطغرائي ، انظر : الضوء اللامع (١٨٤/٧ ، ١٨٧)، بغية الوعاة (٦٧/١، ٧٦) ، حسن المحاضرة (١١٣/١).

(٩) انظر : همع الهوامع (٢٩٢/٣).

(١٠) انظر : شرح الأشموني (١٦٧/٢)، والأشموني : هو علي بن محمد الأشموني المصري، ولد سنة ٨٣٨هـ، وتوفي سنة ٩٠٠هـ، من مؤلفاته : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ومنهاج الدين في شعب الإيمان ، انظر : الضوء اللامع (٦/٥)، معجم المؤلفين (١٨٤/٧) .

(١١) انظر : خزانة الأدب (٤١٢/٣)، والبغدادي : هو عبد القادر بن عمر البغدادي المصري ، عالم بالآداب العربية والتركية والفارسية، ولد سنة ١٠٣٠هـ، وتوفي سنة ١٠٩٣، من مؤلفاته:خزانة الأدب ، شرح أبيات مغني اللبيب ، انظر : هدية العارفين (٦٠٢/١)، معجم المؤلفين (٢٩٥/٥).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن (ما) في (لاسيَّما) المرفوع ما بعدها نكرة موصوفة ، والتقـــدير (لا سي هو يوم) ، والجملة صفة ، ونسب للزمخشري القول بأن (ما) هنا نكرة من غـــير صفة ولا صلة ، ثم خطَّأه في هذا القول .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – إجازة الوجهين في (ما) المرفوع ما بعدها ، فيجـــوز كونهـــا موصولة ، والجملة بعدها صلة ، أو نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفة ، وهو ما ذهب إليه كثير من النحويين ، كما أن الوجهين يؤديان إلى نفس المعنى ولا خلاف بينـــهما في الدلالة .

أما ما نسبه الخوارزمي للزمخشري فهو لم يثبت عنه ولا عن غيره ، وإيراد الخوارزمي لبيت امرئ القيس في هذا الموضع من كلام الزمخشري غير صحيح حيث إن الزمخشري قد استشهد به في باب الاستثناء [1].

(١) انظر : المفصل (٦٨).

ثانياً

الخلاف في المرفوعات

أ) في المبتدأ والخبر :

الخلاف في رافع المبتدأ والخبر

قال الزمخشري : ((المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد ... ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً ، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين : مسند ومسند إليه ...)) [1] .

قال الخوارزمي : ((هذا الكلام مستدرك على الشيخ من وجهين :

أحدهما : قوله : (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما) ، ومعنى أن الاسمين متى جرى بينهما إسناد مع أنهما لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية فهذا [2] لا يقتضي سوى أن يكون للاسمين من الإعراب حظٌ ، وأما أن يكون حظهما على الخصوص الرفع فلا .

الوجه الثاني من الاستدراك : أنه إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فأيُّ حاجةٍ بنا إلى كون كلٍّ منهما شبيهاً بالفاعل ؟ – اللهم – إلا أن نعني برافعهما أن معرَبَهما ليس الإعراب ، لكن اللفظ لا يساعد عليه .

وتقرير الكلام على جهة الصواب في هذه المسألة أن يقول : الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود ، والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضاً موجود ، والمانع لموجب الخصوص معدوم ، فوجب أن يرتفعا .

أما الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينها ؛ لأنهما متى وقع بينهما ذلك تولد منه معنى ثالث ، والإعراب وُضع ليدلَّ على نحو ذلك المعنى ، أما الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كلٍّ واحدٍ منهما للمرفوع ، أما شبه المبتدأ بمرفوعٍ فلأنه يشبه الفاعل من حيث إنه مسند إليه كما أن الفاعل كذلك ، وأما شبه الخبر للمرفوع

---

(١) انظر : المفصل (٢٤).

(٢) في المطبوع (وهذا)، وما أثبتته هو من نسخة (ب) التي أشار إليها المحقق،وهو الصواب؛ لأنه جواب (متى).

فلأنه يشبه الفعل المضارع نحو (يضرب زيدٌ) من حيث إنه خبر عن غيره ، وهو متناول للحال والاستقبال، كما أن الفعل المضارع كذلك، وأما عدم المانع لموجب الخصوص ، فتجردهما عن العوامل اللفظية » [1].

دراسة الخلاف :

تُبنى الجملة الاسمية من مسند ومسند إليه هما المبتدأ والخبر ، وهما مرفوعان ما لم يدخل عليهما شيء من العوامل اللفظية [2]، وفي تحديد عامل رفعهما خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو لتالي :

الرأي الأول :

أن المبتدأ مرفوع بالابتداء [3]، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهو مذهب جمهور البصريين[4] ومَنْ وافقهم ، قال سيبويه: « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع – سوى الابتداء – والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ » [5].

وقال في رفع الخبر بالمبتدأ : « كما أنك إذا قلت : (عبد الله أخوك) ، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام » [6] ، وقال : « فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك:(عبد الله مُنطلق)»[7].

---

(١) انظر : التخمير (٢٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧).

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (١٩٦/١).

(٣) الابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية والإسناد قال المبرد في المقتضب (١٢٦/٤) : « ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية من العوامل غيره وهو أول الكلام » ، وقال السيوطي في همع الهوامع (٩/٢) : « الابتداء جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ، وقيل تجرده من العوامل اللفظية ». وانظر : الإنصاف (٤٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١) ، حاشية الخضري (١٧٢/١).

(٤) انظر : الكتاب (٤٨/١) ، (١٢٥/٢) ، الإنصاف (٤٦/١) ، التبيين (٢٢٤ ، ٢٢٩) ، ارتشاف الضرب (٢٢/٢) ، تعليق الفرائد (١٧/٣) ، حاشية الخضري (١٧٢/١) ، همع الهوامع (٨/٢).

(٥) الكتاب (٤٨/١).

(٦) الكتاب (٤٧٤/١).

(٧) الكتاب (١٢٥/٢).

وممن ذهب إلى هذا المذهب أبو علي الفارسي [١]، وابن جني [٢]، والشلوبين [٣]، وابن مالك[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل [٧] .

وذهب بعض البصريين إلى أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً ، وهو ما ذهب إليه المبرد حيث قال : ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر)) [٨] ووافقه ابن السراج [٩]، واختاره ابن جني [١٠]،وتبعه الخضري[١١].

أما الأخفش فقد ذهب إلى أن الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر معاً، حيث قال: ((فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه ، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم كما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر ، وقال بعضهم : رفع المبتدأ خبره ، وكلٌّ حسنٌ ، والأول أقيس)) [١٢].

ووافقه الزمخشري[١٣]،وابن معطي[١٤]،وابن يعيش[١٥]، وابن الحاجب[١٦]، وابن

---

(١) انظر : التعليقة (١٠٢/٢).

(٢) انظر : السابق، وابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، من أئمة اللغة والنحو والأدب ، أخذ عن الفارسي ، توفي سنة ٣٩٢هـ، من مؤلفاته : اللمع ، والمحتسب ، والخصائص ، انظر : وفيات الأعيان (٢٤٦/٣، ٢٤٨)، إنباه الرواة (٣٣٥/٢).

(٣) انظر : السابق ، والشلوبين : هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي ، ولد سنة ٥٦٢هـ، أخذ عن ابن ملكوت ، توفي سنة ٦٤٥هـ، من مؤلفاته : التوطئة ، شرح المقدمة الجزولية ، انظر : وفيات الأعيان (٤٥١/٣ ، ٤٥٢) ، إنباه الرواة (٣٣٢/٢، ٣٣٥)، بغية الوعاة (٢٢٤/٢ ، ٢٢٥).

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٢٠/١) ، التصريح (١٥٨/١).

(٥) انظر : توضيح المسالك والمقاصد (٤٧٣/١)، والمرادي : هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، المعروف بابن أم قاسم ، اشتهر بالتفسير والفقه والنحو واللغة ، توفي سنة ٧٤٩هـ، من مؤلفاته : إعراب القرآن ، شرح التسهيل ، توضيح المقاصد ، الجنى الداني ، انظر : الدرر الكامنة (١١٦/٢).

(٦) انظر : التصريح (١٥٨/١).

(٧) انظر : شرح ابن عقيل (١١٣/٢) .

(٨) المقتضب (١٢٦/٤) ، وانظر : تعليق الفرائد (١٨/٣).

(٩) انظر : الأصول (٥٨/١) ، همع الهوامع (١١٢/٢) ، حاشية الخضري (١٧٤/١).

(١٠) انظر : الخصائص (٢٨٣/٢).

(١١) انظر : حاشية الخضري (١٧٤/١).

(١٢) معاني القرآن للأخفش (٩/١) ، وانظر : ارتشاف الضرب (١٠٨٥/٣) ، همع الهوامع (٨/٢).

(١٣) انظر : المفصل (٢٤).

(١٤) انظر : الفصول الخمسون (١٩٨)، وابن معطي : هو يحيى بن معطي بن عبد النور المغربي ، قرأ على الجزولي ، توفي سنة ٦٢٨هـ، من مؤلفاته : الألفية ، الفصول الخمسون ، المثلث ، انظر : بغية الوعاة (٣٤٤/٢).

(١٥) انظر : شرح المفصل (١/ ٨٥)

(١٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٨٢/١) ، تعليق الفرائد (١٧/١).

عصفور[1]، وعللوا ذلك بأن الابتداء يطلب المبتدأ والخبر على السواء [2].

أما العامل المعنوي الرافع للمبتدأ عند الزجاج فهو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ، قال ابن يعيش : ((وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني من الإخبار عنه)) [3].

ورُدَّ رفع الخبر بالمبتدأ بأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل ؛ لذا فلا تأثير لها ، وإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له [4].

الرأي الثاني :

أن المبتدأ والخبر مترافعان ، فالمبتدأ مرفوع بالخبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ،وهو مذهب الكوفيين [5] ، وقد روي عن الكسائي أنه قال : ((إذا ابتدأت اسماً بعده اسم كمله رفعت كل واحد منهما بصاحبه كقولك : (أخوك قائمٌ)))[6].

قال الفراء : ((وقوله تعالى:﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾[7]مرفوع على قولك:(إنها لظى، إنها نزاعة للشوى)، وإن شئت جعلت (الهاء) عماداً ، فرفعت ﴿لَظَىٰ﴾ بـ﴿ نَزَّاعَةً ﴾، و﴿ نَزَّاعَةً ﴾ بـ﴿لَظَىٰ﴾)) [8].

وقد استحسنه الأخفش [9] ، واختاره ابن جني [10] ، وأبو حيان [11] ،

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٤٢/١).

(٢) انظر : تعليق الفرائد (١٧/٣).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١).

(٤) انظر : الإنصاف (٤٦/١).

(٥) انظر :الإنصاف (٤٤/١)، التبيين (٢٢٨)، ارتشاف الضرب(١٠٨٥/٣)،تعليق الفرائد (١٨/٣)،التصريح (١٥٩/١).

(٦) انظر : التبيين (٢٢٥ / هـ/٢).

(٧) سورة المعارج : الآية (١٦).

(٨) معاني القرآن للفراء (١١٥/٣).

(٩) انظر : معاني القرآن للأخفش (٩/١).

(١٠) انظر : اللمع (٧٢) ، ارتشاف الضرب (١٠٨٥/٣).

(١١) انظر : ارتشاف الضرب (١٠٨٥/٣).

والسيوطي[1]، وقد احتجوا بما يلي :

١- أن كلا من المبتدأ والخبر لا يستغني عن الآخر ، فلما اقتضى كل واحد منهما الآخر عمل فيه، ومثله أدوات الشرط ، فهي تعمل في أفعالها، والأفعال تعمل فيها كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[2] حيث نصب ﴿أَيًّا مَّا﴾ بـ ﴿تَدْعُواْ﴾ وجزم ﴿تَدْعُواْ﴾ بـ ﴿أَيًّا مَّا﴾[3].

٢- أن المبتدأ لا يزول بدخول النواسخ عليه كما يزول بها الابتداء ، وما لا يزول أولى بالعمل [4] .

وقد احتجوا في مذهبهم إلى ما يلي :

١- أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملاً كالفعل [5].

٢- أن الخبر ارتفع بالمبتدأ لأنه بني عليه كما ارتفع المبتدأ بالابتداء ؛ لأنه مبني عليه[6].

٣- أن قرب المبتدأ من الخبر وملازمته له جعله الأولى بالتأثير فيه من غيره [7].

٤- أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل عليه ، فإذا قلت : (كان زيدٌ قائماً) بَطل معنى الابتداء لدخول (كان) على المبتدأ [8].

ورُدَّ الرفع بالابتداء بما يلي :

١- أن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر فيما بعده [9].

٢- أن الابتداء عامل غير مطَّرد في كل اسم مبدوءٍ به ، ففي نحو : (زيداً ضربت) لم يرتفع بالابتداء [10].

---

(١) انظر : همع الهوامع(٢/٩).

(٢) سورة الإسراء : من الآية (١١٠).

(٣) انظر : الإنصاف (١/٤٤ ، ٤٥) ، التبيين (٢٢٨) ، التصريح (١/١٥٩).

(٤) انظر : التبيين (٢٣١).

(٥) انظر : التبيين (٢٢٦).

(٦) انظر : همع الهوامع (٢/٨).

(٧) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٢/٨١٧) .

(٨) انظر : التبيين (٢٣١) .

(٩) انظر : التبيين (٢٢٦) ، شرح الكافية للرضي (١/١٩٩).

(١٠) انظر : التبيين (٢٢٧) .

ورد رفع الخبر بالمبتدأ بما يلي :

١- أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : (القائم أبوه ضاحك) ، ولو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال عامل واحد رفعين ، ولا نظير له [١].

٢- أن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه[٢].

ورد رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً بما يلي :

أن العامل المعنوي لا يتقوى باللفظي ، وإنما يتقوى اللفظي باللفظي[٣].

ورُدَّ القول بأن المبتدأ والخبر مترافعان بما يلي :

١- أنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم ؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدَّم على معموله ، وهو هنا غير ممكن [٤].

٢- أنه قد يكون الاسم جامداً ، والجامد لا يعمل ؛ إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول .

٣- أن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً ، والفاعل لا يكون قبل الفعل [٥].

٤- أن الخبر قد يعمل في الفاعل، نحو:(زيدٌ قائم أبوه) فلو كان عاملاً في المبتدأ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر[٦].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

لا يرى الخوارزمي أن التجرد من الإسناد سبب لرفع المبتدأ والخبر ، فهو قد يكون سبباً في إعرابهما ، أما رفعهما فلا .

وقد قرر سبباً لإعرابهما ، وسبباً آخر لخصوص الإعراب وهو الرفع ، أما إعراب المبتدأ و الخبر عنده فلوقوع العقد والتركيب بينهما فيتولد منه معنى ثالث يدل عليه

---

(١) انظر : همع الهوامع (٨/٢).
(٢) انظر : التصريح (١٥٩/١).
(٣) انظر : شرح التسهيل (١٥٢/١).
(٤) انظر : الإنصاف (٤٨/١).
(٥) انظر : التبيين (٢٢٧).
(٦) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٤٠/١).

الإعراب ، أما رفعهما فلشبههما بالمرفوع ، فالمبتدأ يشبه الفاعل من حيث إنه مسند إليه، والخبر يشبه الفعل المضارع من حيث إنه خبر عن غيره ، أما تجردهما من العوامل اللفظية فهو عدم المانع لموجب الخصوص.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن عامل الرفع هو الابتداء ، وذلك لأن العمل يبقى في المبتدأ والخبر حتى إن حُذف أحدهما أو تقدم الخبر على المبتدأ ، ويُلغى العمل عند دخول النواسخ عليهما لزوال معنى الابتداء.

أما العقد والتركيب – كما يرى الخوارزمي – فهو يوجب الإعراب في كل أجزاء الجملة سواء أكانت فعلية أم اسمية، قال الزمخشري : « لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب » [1] ، أما الشبه بالفاعل والمضارع ، فقد ينطبق على المبتدأ الذي دخلت عليه النواسخ فأزالت الرفع عنه.

---

(١) المفصل (٢٤).

الخلاف في الخبر بعد إذا الفجائية

قال الزمخشري : ((ومن حذف الخبر قولك :(خرجت فإذا السبع))) [1].

قال الخوارزمي :((المراد (خرجت فإذا السبع قائمٌ)، فـ(السبعُ) مبتدأ،و(قائمٌ) خبر ، وفيه نظر ؛ لأن الخبر (فإذا) بدليل أن (إذا) هاهنا في المكانية، ألا ترى أن معناه: (خرجت فبالحضرة السبعُ)، وقولنا: (بالحضرة السبعُ) جملة ابتدائية،(السبع) مبتدأ ، و(بالحضرة) خبره ، فإن سألت : قولنا : (بالحضرة) وإن كان خبراً من حيث الظاهر فليس به من حيث الحقيقة ، إذ الخبر في الحقيقة متعلق بالجار[2]، وهو قائمٌ ؟ أجبت : بلى ، ذلك هو الأصل والخبر في الحقيقة ذلك إلا أنه لما حذف وأقيم الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر ، ولذلك قالوا بأن (في الدار) في قولنا : (في الدار زيدٌ) (في الدار) هو الخبر ، ولم يقولوا بأن الخبر هو كائنٌ ، أو ثابتٌ ، وهو المحذوف ؛ لأن هذا المحذوف قد صار كالشريعة المنسوخة ، والوديعة المستهلكة ، ويشهد له قولهم : خبر (إنّ) إذا كان ظرفاً جاز تقديمه على الاسم ، ولو لم يكن الخبر هذا الظاهر لما كان هذا)) [3].

دراسة الخلاف :

(إذا) الفجائية هي تلك التي تفيد الحال ، ولا يليها إلا جملة اسمية [4] ، ولا جواب لها، والجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب[5].

وتحديد الخبر بعد (إذا) الفجائية كما في قولهم:(خرجت فإذا السبع) يعتمد على تحديد نوع (إذا) بين الحرفية والاسمية،والذي جاءت فيه آراء العلماء على النحو التالي:

---

(١) انظر : المفصل (٢٥).

(٢) هكذا في المطبوع ، والصحيح – فيما أرى – (متعلق الجار).

(٣) انظر : التخمير(١/٢٦٨).

(٤) أجاز الأخفش أن يليها فعل مقرون بـ(قد) دون المجرد، انظر:تعليق الفرائد (٥/١٧٧)، همع الهوامع (٣/١٨٢).

(٥) انظر : الجنى الداني (٣٧٣) ، همع الهوامع(٣/١٨٢).

الرأي الأول :

أن (إذا) الفجائية حرف دال على المفاجأة، وهو مذهب الكوفيين [1]، قال أبو حيان : ((مذهب الكوفيين أن (إذا) الفجائية حرف لا اسم)) [2].

وهو أيضاً مذهب الأخفش [3]، والشلوبين في أحد رأييه [4]، وابن مالك [5]، والرضي[6]، والمالقي[7]، والمرادي[8].

وذلك لأنه لا يليها إلا جملة ابتدائية ، وتنتفي عنها علامات الأسماء والأفعال ، فهي تدل على معنى في غيرها ، ولو كانت ظرفية لأغنت عن الخبر، وهو يظهر معها كثيراً، ولم يأت في القرآن إلا مصرحاً به[9]،ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[10]،وقوله:﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[11]،وقوله:﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾[12].

ويؤيد حرفية (إذا) الفجائية قولهم:(خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب)– بكسر (إنَّ) – ؛ لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [13].

---

(١) انظر : الجنى الداني (٣٧٥)، تعليق الفرائد(١٧٣/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٢) انظر : البحر المحيط (٣٥٧/٤).

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) ، الجنى الداني (٣٧٥)، مغني اللبيب(١٠٢/١) ، تعليق الفرائد (١٧٣/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) ، الجنى الداني(٣٧٥) ، تعليق الفرائد (١٧٥/٥).

(٥) انظر : الجنى الداني (٣٧٥) ، مغني اللبيب (١٠٢/١) ، تعليق الفرائد(١٧٤/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٤٢/١).

(٧) انظر : رصف المباني(٦١، ٦٢) ، والمالقي : هو أحمد بن عبد النور المالقي ، عالِم بالقراءات والعربية ، توفي سنة ٧٠٢هـ، من مؤلفاته : رصف المباني ، انظر : بغية الوعاة (٣٣٧/٢).

(٨) انظر : الجنى الداني(٣٧٣).

(٩) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١٠٨/١).

(١٠) سورة (طه) من الآية (٢٠).

(١١) سورة (الأنبياء) ، من الآية (٩٧).

(١٢) سورة (الأعراف) ، من الآية (١٠٨).

(١٣) انظر : مغني اللبيب (١٠٢/١)، تعليق الفرائد(١٤٧/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٢).

وقول الشاعر [1]:

وكنت أرى زيداً كما قبلُ سيداً إذا إنه عبد القفا واللهازم

وقد قال فيه المرادي : ((هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها)) [2].

الرأي الثاني:

أن (إذا) الفجائية اسم ، فهي ظرفية ، وللعلماء في نوع هذا الظرف مذهبان :

الأول: أنها ظرف مكان ، ونُسب لسيبويه [3]، وذهب إليه المبرد[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وابن جني[6]، واختاره ابن عصفور[7]، ونسبه ابن هشام للزمخشري [8]، واحتجوا بأن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الجثة [9] .

الثاني :أنها ظرف زمان، ونُسب أيضاً لسيبويه[10]،وما قاله في كتابه هو: ((وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها)) [11]، وذهب إلى كونها زمانية

---

(١) البيت من بحر (الطويل) ، وهو غير منسوب ، انظر : الكتاب (١٦٥/٣) ، المقتضب(٥٣١/٢) ، الخصائص (٢٩٩/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٤ ، ٦١/٨) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٨/٤)، المفصل (١٧١) ، الجنى الداني(٣٨٨) ، التصريح(٢١٨/١) ، خزانة الأدب (٢٨٧/١٠) ، واللهازم : جمع (لِهْزَمة) ، و(اللهزمتان) عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الأذنين .

(٢) الجنى الداني (٣٧٨).

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) ، الجنى الداني (٣٧٤).

(٤) انظر : المقتضب (١٧٨/٣، ٢٧٤)، شرح الكافية للرضي (٢٤٢/١)، الجنى الداني(٣٧٤)،مغني اللبيب (١٠٢/١)، تعليق الفرائد (١٧٦/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٥) انظر : التعليقة (١٧٨/٢ ، ١٧٩) ، ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣).

(٦) انظر : ارتشاف الضرب (٤١٢/٣)،الجنى الداني(٣٧٤)، تعليق الفرائد (١٧٦/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٧) انظر : مغني اللبيب (١٠٢/١).

(٨) انظر : مغني اللبيب (١٠٢/١).

(٩) انظر : الجنى الداني (٣٧٤ ، ٣٧٥) .

(١٠) انظر : ارتشاف الضرب (١٤١٣/٣) ، الجنى الداني(٣٧٤) ، تعليق الفرائد (١٧٥/٥).

(١١) الكتاب (٣٥٤/٤) ، وانظر (١٦٠/١).

الزجاج[1]، والرياشي[2]، وابن طاهر[3]،وابن خروف[4]، والشلوبين في رأي آخر[5]، وأبو الفداء الأيوبي [6].

وقد ردوا حجة أصحاب المذهب الأول بأنه على حذف مضاف [7].

والعامل في (إذا) الفجائية إذا كانت ظرفاً سواء أكانت الظرفية مكانية أم زمانية هو الخبر ، والتقدير على الأول في قولهم:(خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ):خرجت ففي المكان الذي خرجت منه زيدٌ قائمٌ)،وعلى الثاني:(خرجت ففي الزمان الذي خرجت فيه زيدٌ قائمٌ).

ونُسب للزمخشري أنه يرى أن عامل النصب فيها فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب في محلها،فقدّره في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[8] بـ(إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت)[9].

وقد ردّه أبو حيان بقوله:((ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل من أن (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره (فاجأ))) [10].

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٤٢/١)، ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣)، الجنى الداني(٣٧٤)،مغني اللبيب (١٠٢/١) ، همع الهوامع (١٨٢/٣).

(٢) انظر:ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣)،الجنى الداني(٣٧٤)،تعليق الفرائد(١٧٥/٥) ، همع الهوامع (١٨٢/٣)، الرياشي: هو : أبو الفضل العباس بن الفرج بن علي الرياشي ، ولد سنة ١٧٧هـ ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني اللغة والنحو ، وأخذ عنه المبرد ، توفي سنة ٢٥٧هـ ، من مؤلفاته : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، انظر : إنباه الرواة (٣٦٧/٢، ٣٧٣) ، بغية الوعاة (٢٧/٢).

(٣) انظر : السابق ، وابن طاهر هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي ، أخذ عن أبي القاسم الرَّمَّاك ، وأخذ عنه ابن خروف ، توفي سنة ٥٨٠هـ، من مؤلفاته : تعليق على الإيضاح ، وتعليق على الكتاب ، انظر : الوافي بالوفيات (١١٣/٢ ، ١١٤) ، وفيات الأعيان (٣٣٥/٣)، بغية الوعاة (٢٨/١).

(٤) انظر : السابق.

(٥) انظر : السابق.

(٦) انظر : الكناش(٢٨٧/١).

(٧) انظر : الجنى الداني (٣٧٤ ، ٣٧٥).

(٨) سورة الروم ، من الآية (٢٥).

(٩) انظر : مغني اللبيب (١٠٢/١) ، الجنى الداني (٣٧٨ ، ٣٧٩).

(١٠) البحر المحيط (٢٠/٨).

الرأي الثالث :

أن تكون (إذا) الفجـــــائية في موضع الفعل، وقد نسبه المالقي لبعضهم حيث قال: ((وزعم أيضاً بعضهم أنها تكـــون بمعنى (فاجـــــأني)))[1]، فيكون الاسم بعدها فاعلاً بها[2]، وذكر هذا المعنى الهروي[3]، وابن يعيش[4]،وأبو حيان[5]،لكنهم لم يذكروا أن مـــا بعدها فاعلاً.

وقد ردّه المالقي بما يلي[6]:

١- أن الجملة تأتي بعدها تامة،كقوله تعالى:﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾[7]، فلا يصح هنا أن تقدر : (ففاجأني هو خصيم مبين) .

٢- أن (إذا) حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول .

وفي تحديد خبر المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية كما في قـــولهم:(خرجـــت فـــإذا السبع) خلاف مبني على تحديد نوع (إذا) بين الاسمية والحرفية،فجاءت الآراء فيه علـــى النحو التالي:

الأول : أن الخبر ظاهر ، وهو (إذا) الفجائية ، وهو رأي من ذهب إلى كـــون (إذا) ظرف سواء أكان زمانياً أم مكانياً [8] ، فلا حاجة لتقدير الخبر مع وجود ما يصح كونه خبراً ، فظروف الزمان يخبر بها عن المصادر ، وصح الإخبار بها عن الجثة بتقدير ما يدل

---

(١) رصف المباني (٦١).

(٢) انظر : رصف المباني (٦١).

(٣) انظر:الأزهية (٢٠٣)، والهروي:هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، روى عن الأزهري ، كان عالماً في النحو، توفي سنة ٣٨٠هـــ، من مؤلفاته:الأزهية في الحروف، الذخائر في النحو،انظر :إنباه الرواة (٣١١/٢)، بغيـــة الوعـــاة (٢٠٥/٢).

(٤) انظر : شرح المفصل (٩٨/٤).

(٥) انظر : البحر المحيط (٢٠/٨).

(٦) انظر : رصف المباني (٦٢/٦١).

(٧) سورة يس ، من الآية (٧٧).

(٨) انظر : المقتضب (١٧٨/٣، ٢٧٤) ، شرح الكافية للرضي (٢٤٢/١) ، مغـــني اللبيـــب (١/ ١٠٢ ،١٠٣) ، ارتشاف الضرب (١٤١٢/٣) ، الجنى الداني (٣٧٥).

على الحدث ، والتقدير :(خرجتُ فالزمان حضور السبع) ، والتقـــدير في المكـــان : (خرجت فالبحضرة السبع)[1].

وأجاز الرضي أن يكون الخبر محذوفاً، و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مـــسده ، أي: (ففي ذلك الوقت السبع بالباب) ، فحذفت (بالباب) لدلالة قرينة (خرجـــت) عليه [2]، أما من قال إن عاملها الخبر فعلى التعلق بمحذوف[3].

الثاني : أن الخبر محذوف ، واختاره من ذهب إلى حرفية (إذا) ؛ لأن الحرف لا يأتي خبراً ، وعللوا ذلك بذكر الخبر بعدها .

وقال الدماميني : ((ومن أحسن ما استدل به : أن (إذا) الفجائية قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو :﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [4] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء ؛ لأنها اسمية)) [5].

أما الزمخشري[6]، وابن الحاجب[7]، فقد ذكروا حذف الخبر في مثل هـــذه الأمثلـــة دون أن يشيروا إلى نوع (إذا) اسم أم حرف.

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن الخبر ظاهر في الجملة، وهو (إذا) على اعتبارها ظرف مكان، وقدّره بـــ(خرجت فبالحضرة السبعُ)، وأثبت كون الخبر هو الظرف لا متعلقه المحذوف بأن خـــبر (إن) إذا كان ظرفاً جاز تقديمه على الاسم، ولو لم يكن الخبر هذا الظاهر لما كان هذا.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن الخبر في الجملة (إذا) الظرفية، وذلك لأنه إذا كـــان في الجملة ما يصح أن يكون خبراً فذلك أولى من تقدير خبر محذوف.

أما كونها زمانية أو مكانية فهو خاضع لمعنى الجملة، و(إذا) في قولهم:(استيقظت فإذا الشمس مشرقة) بالتأكيد لا تدل على المكان .

---

(١) انظر : ، شرح الكافية للرضي (٢٤٢/١) ، مغني اللبيب (١٠٣/١).
(٢) انظر : شرح الكافية (٢٤٢/١).
(٣) انظر : مغني اللبيب(١٠٢/١).
(٤) سورة الروم ، الآية (٢٥).
(٥) تعليق الفرائد (١٧٥/٥).
(٦) انظر : المفصل (٢٥).
(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٩٣/١).

ب) في (كان) وأخواتها :

الخلاف في علة نقصان الأفعال الناقصة

قال الزمخشري :((ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة وهي:كان، وصار،وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما برح، وما انفك، وما فتئ ، وما دام، وليس ، ...، ونقصانهن من حيث إن نحو : (ضرب وقتل) كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكُنَّ كلاماً)) (١).

قال الخوارزمي: ((... الفرق بين الفعل التام والفعل الناقص أن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب ، و(كان) – فيما زعموا – يدل على معنى من الزمان فقط.

وقال ابن السراج: فإذا قالوا: (كان زيدٌ قائماً) فإنما معناه: (زيدٌ قائمٌ فيما مضى من الزمان) ، ولذلك لا يجوز الاقتصار على الفاعل هاهنا ، بخلاف سائر الأفعال التامة.

وهذا الكلام عندي معترض عليه ، وذلك أن سائر الأفعال الماضية إنما كانت تامة من حيث إن فيها خصوص زمان ، وخصوص لفظ ، فمن حيث خصوص الزمان يدل على المضي ، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على خصوص معنى المصدر ، وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود هاهنا فوجب أن يكون تاماً ، ولعلهم عنوا أن الفعل الناقص وإن كان يدل على معنى المصدر كما يدل على معنى الزمان ، لكن الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه؛لأنه معلوم،فكان دلالته وعدم دلالته بمنزلة واحدة)) (٢).

دراسة الخلاف :

الأفعال الناقصة هي تلك الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول تشبيهاً له بالفاعل ، وتنصب الثاني تشبيهاً له بالمفعول(٣)، وهي (كان) وأخواتها، وللنحويين في

---

(١) المفصل (٢٦٣) ، وانظر : التخمير (٢٨٣/٣).

(٢) التخمير (٢٨٣/٣، ٢٨٤).

(٣) انظر: البسيط (٦٦٢/٢).

تسميتها بالناقصة عدة تعليلات جاءت على النحو التالي :

التعليل الأول :

أن هذه الأفعال ناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها،فلابد أن تستوفي المنصوب ليتم به الكلام، فهذه الأفعال عندهم تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال التامة ، وتحتاج إلى منصوب، قال سيبويه:((ولا يجوز الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إليه هنا كحالك في الاحتياج إلى ثمة))[1]، وقال الرضي:((إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة،فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب))[2].

وهو رأي سيبويه[3] ، والجمهور[4]، وذهب إليه ابن خروف [5]، وابن عصفور [6]، وابن مالك[7]، والرضي[8]، والزمخشري[9]، وابن الحاجب [10]، وأبو الفداء الأيوبي[11]، وأبو حيان [12]، وابن عقيل [13] ، والدماميني [14]، والجامي [15].

---

(١) الكتاب (٨٣/١).

(٢) شرح الكافية (١٧٨/٤).

(٣) انظر : الكتاب (٨٣/١) ، المساعد (٢٥٢/١).

(٤) انظر : تعليق الفرائد (١٧٠/٣).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٤١٧/١).

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٧٠/١).

(٧) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢٥٢/١).

(٨) انظر : شرح الكافية (١٧٨/٤).

(٩) انظر : المفصل (٢٦٣).

(١٠) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٧١/٢).

(١١) انظر : الكناش (٣٨/٢).

(١٢) انظر : ارتشاف الضرب (١١٥١/٣).

(١٣) انظر: المساعد (٢٥٢/١).

(١٤) انظر : تعليق الفرائد (١٧٠/٣).

(١٥) انظر : الفوائد الضيائية (٢٨٦/٢).

التعليل الثاني :

أن هذه الأفعال ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون الحدث ، والذي يدل على تجردها من الحدث أنها لا تؤكد بالمصدر [1]، كما أن حذفها من الكلام لا يفيد سوى حذف تحديد الزمان .

قال ابن أبي الربيع : ((ويقوي أن (كان) إنما جيء بها للدلالة على الزمان ، ولم يؤت بها للدلالة على الحدث أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت : (كان زيدٌ قائماً) ، فيفهم أن (زيدٌ) وجد منه قيام في الزمن الماضي، فلما أن سقطت (كان) ، فقلت : (زيدٌ قائم) فُهم منه وجود القيام من زيد ، ونقص الزمان)) [2].

وقد نسب هذا الرأي لسيبويه [3]، وذهب إليه المبرد [4]، وابن السراج [5]، وأبو علي الفارسي [6]، وابن الوراق[7]، وابن جني [8]، وابن برهان [9]، والشلوبين [10]، والسهيلي [11]، وابن يعيش[12].

ورد الرضي ما ذهبوا إليه بقوله:((وما قال بعضهم من أنها سُميت ناقصة ؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيءٍ؛ لأن (كان) في نحو: (كان زيدٌ قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي:حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك

---

(١) انظر : المسائل البغداديات (١١٣ ، ١١٦) ، البسيط (٦٦٣/٢ ، ٦٦٥).
(٢) البسيط (٦٦٤/٢ ، ٦٦٥).
(٣) انظر : تعليق الفرائد (١٧٠/٣) ، التصريح (١٩٠/١).
(٤) انظر : المقتضب(٣٣/٣) ، تعليق الفرائد (١٧٠/٣) .
(٥) انظر : الأصول (٨٢/١) ، تعليق الفرائد (١٧٠/٣).
(٦) انظر: المسائل البغداديات (٢١٣) ، تعليق الفرائد (١٧٠/٣).
(٧) انظر:علل النحو (٢٤٨)، وابن الوراق: هو محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي،توفي سنة ٣٨١هـ، من مؤلفاته : الفصول في نكت الأصول ، العلل في النحو ،انظر: الوافي بالوفيات (٣٢٩/٣)، معجم المؤلفين (٢٢١/١٠).
(٨) انظر : اللمع (٨٥) ، تعليق الفرائد (١٧٠/٣) ، المساعد(٢٥٢/١).
(٩) انظر :شرح اللمع(٤٩/١)،المساعد (٢٥٢/١)، وابن برهان هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، توفي سنة ٤٥٦هـ، من مؤلفاته:أصول اللغة،وشرح اللمع،انظر:بغية الوعاة(١٢٠/٢، ١٢١)، شذرات الذهب(٢٩٧/٣).
(١٠) انظر : تعليق الفرائد (١٧٠/٣).
(١١) انظر : نتائج الفكر (٦٥) ، تعليق الفرائد (١٧٠/٣).
(١٢) انظر : شرح المفصل (٨٩/٧).

قلت:(حصل قيام)،فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه»[1].

ومما يثبت دلالة (كان) وأخواتها على الحدث ما يلي [2]:

١-أنه يأتي منها فعل الأمر ، كما في قوله تعالى :﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾[3].

٢-يشتق منها اسم الفاعل نحو (زيد كائن أخاك) ، وهو لفظ يدل على ذات باعتبار حدث قائم بها .

٣-أنها تقع صلة لحرف مصدري نحو قوله تعالى :﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[4].

٤-أنه جاء منها المصدر عاملاً عملها ، كما في قول الشاعر [5]:

ببذل وحلـــم ســـادَ في قومـــه الفـــتى

وكونـــــك إيَّـــــاهُ عليـــــكَ يَـــــسيرُ

٥-أنها متساوية في إفادة الزمان ، ولا يفرق بين معانيها سوى الحدث .

٦-أن الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان.

موقف الخوارزمي من الخلاف :

بعد أن عرض الخوارزمي مذهب القائلين بأن نقصان (كان) وأخواتها يأتي من دلالتها على الزمان دون الحدث اعترض عليه بأن سائر الأفعال الماضية تشتمل على خصوص زمان حيث تدل على الماضي ، وخصوص لفظ حيث تدل على معنى المصدر (الحدث) ، ولعل المقصود لديهم أن « الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه ؛ لأنه معلوم ، فكان دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلة واحدة »[6].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور ؛ لأن نقصان (كان) وأخواتها آتٍ من عدم اكتفائها بالمرفوع ، فهي لا تفيد معه معنى دون ذكر الخبر ، أما اقتصار دلالتها على الزمان فمردود بما سبق ذكره .

---

(١) شرح الكافية (١٧٨/٤).

(٢) انظر : تعليق الفرائد (١٧٢/٣ ، ١٧٣ ، ١٧٤).

(٣) سورة المائدة ، من الآية (٨) .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (٢٠) .

(٥) البيت من بحر (الطويل) ، وهو بلا نسبة انظر البيت في : شرح الكافية الشافية (١٦٥/١)، شرح الأشموني (٢٣١/١) ، التصريح (١٨٧/١)، همع الهوامع (٧٤/٢).

(٦) التخمير (٢٨٤/٣).

الخلاف في دلالة (كاد) المنفية

قال الزمخشري :" ومنها (كاد) ولها اسم وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأولاً باسم الفاعل كقولك : (كاد زيدٌ يخرج)، ...وقوله عز وجل:﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[1] على نفي مقاربة الرؤية ، وهو أبلغ من نفي الرؤية "[2].

قال الخوارزمي:" (كاد) لما كان لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول أجري مجرى (حصل) ، ولذلك سقط عن خبره (أن) ، ...، .

(كاد) أصله أن يكون مقروناً بـــ(أن) ؛ لأنه في الأصل من أفعال المقاربة ، وهذه حقيقة مهجورة؛ لأن(كاد) قد خرج إلى معنى (حصل) على ما ذكرته،وهو مجاز مستعمل.

... فإن سألت: فهل يجوز أن يكون حذف (أن) عن خبر (عسى) على تشبيهه بـــ(كاد) ؟ أجبت بأنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : ...

الثاني : أن (كاد) إذا طرح عن خبره (أن) فهو على معنى (حصل) فلا تبقى للمقاربة... .

روي عن عنبسة [3] أنه قال : قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بـــ(الكناسة) قصيدته الحائية التي منها [4]:

إذا غيَّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

فلما انتهى ناداه شُبرمة قال:(أراه قد برح)؟ فشنق ناقته[5] ، وجعل يتأخر بها

---

(١) سورة النور ، من الآية (٤٠) .

(٢) المفصل (٢٦٩ ، ٢٧١) .

(٣) لم أجده ، وقد أشار محقق التخمير إلى الشك في نسبة هذه الرواية لعنبسة ، انظر : التخمير (٣٠٧/٣ ، هـــ/٣) ، وانظر : دلائل الإعجاز (٢٧٤).

(٤) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لذي الرمة ، انظر البيت في ديوانه (٧٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٤/٧)، الإيضاح في شرح المفصل (٩٥/٢)، شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١) ، شرح الكافية للرضي (٢٢٤/٤)، تعليق الفرائد (٣١٠/٣)، خزانة الأدب (٣١٢/٩).

اللغة:النأي:البعد والهجران،رسيس الهوى:ثبات الحب ، يبرح: يزول .

(٥) أي مدها بالزمام حتى يرفع رأسه .

ويفكر، ثم قال :

إذا غيَّر النأي المحبين لم أجد رسيس الهوى من حب مية يبرح

قال عنبسة: فلما انصرفت حدّثت أبي، فقال:أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ما أنشده، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة،إنما هذا كقوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾ [1]إنما هو لم يرها ولم يكد . والإمام عبد القاهر الجرجاني ذكر كلاماً لتقرير كلام أبي عنبسة فأنا أولاً أنقل كلامه ثم أورد بعد ذلك ما عليه حقيقة هذه المسألة .

قال – رحمه الله – : ((اعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال: (ما كاد يفعل) و(لم يكد يفعل) في (فِعْلٍ قد فُعِلَ) على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد وبعد أن كاد [2] في الظن بعيداً أن يفعله كقوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[3] فلما كان مجيء النفي في (كاد) على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : (لم يكد رسيس الهوى من حُبِّ مية يبرح) ؛ فقد زعم أن الهوى قد برح ، ووقع لذي الرمة مثل هذا الظن . وليس الأمر كالذي ظناه ، فإن الذي تقتضيه اللفظة إذا قيل:(لم يكد يفعل وما كاد يفعل) أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظُنَّ أنه يكون ، وكيف بالشك في ذلك ؟ وقد علمنا أن (كاد) موضوعٌ لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قد شارف الوجود ، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يوجِبَ نفيه وجودَ الفعل ؛ لأنه قد يؤدي إلى أن يُوجِبَ نفيُ مقاربة الفعل الوجود وجودَه[4]، وأن يكون قولك: (ما قارب أن يفعل) مقتضياً على البيت [5] أنه قد فعل . وإذ قد ثبت ذلك فمن سبيلك أن تنظر. فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورةٌ تقتضي أن لا يكون الفعل ، وحال يبعد معها أن يكون ، ثُمَّ تَغيَّر

---

(١) سورة النور ، من الآية (٤٠) .

(٢) هكذا في التخمير ، وفي دلائل الإعجاز (كان) ، انظر : دلائل الإعجاز (٢٧٤).

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .

(٤) أي يوجب هذا النفي وجوده .

(٥) هكذا في المطبوع ، وفي دلائل الإعجاز (البت) ، انظره (٢٧٦) .

الأمر كالذي تراه في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1]فليس إلا أن تلزم الظاهر ، وتجعل المعنى على أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون، فضلاً عن أن يكون" [2]، فهذا كلام الإمام عبد القاهر الجرجاني . وفيه نظر .

والكلام فيه مبني على أصلين :

أحدهما : ما ذكرنا من أن (كاد) إذا استعمل بغير (أن) فهو بمعنى (حصل).

وثانيهما : أن الكلام متى اشتمل على قيدٍ زائدٍ على أصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فإنه يتوجه إلى ذلك القيد لا إلى أصل الكلام ، بيانه أنك تقول:(جاء زيدٌ راكباً) فيكون كلاماً مشتملاً على ما وراء المعنى على قيد، وأما أصل المعنى فـــ(جاء زيدٌ)، وأما القيد فكونه راكباً حالة المجيء ، فإذا قلت : (ما جاء زيد راكباً) فالنفي ها هنا يتوجه إلى ركوب زيد لا إلى أصل مجيئه ، حتى إن قولك : (ما جاء زيد راكباً) إثبات لمجيئه ، إذا ثبت هذا فوجه المسألة أن قوله :

.....لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

معناه : أنه لم يحصل رسيس الهوى بارحاً ، ومحصوله حصل غير بارح ، كما أن قولك:(لم يجيء زيدٌ راكباً) معناه:(جاء غير راكب)،وقولنا:(حصل غير بارح) يقتضي أن لا يكون لذلك حاصلاً، ثم يحصل ، فهذا معنى قول ابن شبرمة (قد برح) ، وعلى ذلك قولهم:(فعله وما كاد يفعل)،معناه:(فعله بعد أن حصل غير فاعل له)، وعليه قوله تعالى:﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[3]معناه : (حصل غير راءٍ لها بعد أن كان رائياً)،وقوله:﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4]المعنى:(ذبحوها بعدَ أن حصلوا غير فاعلين للذبح)، فهذا تحقيق الكلام في هذا الفصل فليكن تعريجك عليه)) [5].

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .

(٢) انظره في دلائل الإعجاز (٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦) .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤٠) .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .

(٥) التخمير (٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠).

دراسة الخلاف :

(كاد) من الأفعال الناسخة التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي تحتاج لاسم وخبر ، ويشترط في خبرها – في الغالب – أن يكون فعلاً مضارعاً ، ويتصل خبر (كاد) بـــ(أن) ، وإن كان الأكثر تجرده منها [1]، ومما ورد فيه الخبر مقروناً بـــ (أن) قول عمر – رضي الله عنه – : ((ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب))[2]. وقد تأتي (كاد) مثبتة كما في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾[3]،أو منفية كما في قوله تعالى :﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[5]،وقد اختلف النحويون في دلالة (كاد) المنفية فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول :

أن (كاد) المثبتة تدل على مقاربة حدوث الفعل ، و(كاد) المنفية تنفي ما دلت عليه المثبتة ، فتنفي مقاربة حدوث الفعل،ومن ثم تنفي حدوث الفعل أصلاً،قال المبرد في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾: ((فمعناه – والله أعلم – لم يرها ولم يكد، أي : لم يدن من رؤيتها))[6].

وقال الفراء : ((وقوله عز وجل في النور :﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾، فهذا عندنا – والله أعلم – أنه لا يراها)) [7].

وهو مذهب أبي عبيدة[8]،والزجاج[9]،والزجاجي[10]،وابن خروف[11]،

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (١٩٩/١ ، ٢٠٢) ، البسيط (٦٧٠/٢ ، ٦٧١) ، همع الهوامع (١٣١/٢ ، ١٣٩).

(٢)انظر : صحيح البخاري (٢٦٥/٢ – ٢٦٦) كتاب مواقيت الصلاة .

(٣) سورة النور ، من الآية (٣٥) .

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .

(٥) سورة النور ، من الآية (٤٠) .

(٦) المقتضب (٧٥/٣) .

(٧) معاني القرآن للفراء (٧٣/٢) ، وانظر (٢٥٥/٢) .

(٨) انظر : مجاز القرآن (٦٧/٢)، وأبو عبيدة : هو معمر بن المثنى التميمي ، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو حاتم ، والمازني ، توفي سَنة ٢٠٩هـ، من مؤلفاته : مجاز القرآن ، نقائض جرير والفرزدق ، أخبار قضاة البصرة ، انظر: تاريخ بغداد (٢٥٢/٣، ٢٥٨) ، وفيات الأعيان (٢٣٥/٥، ٢٤٣)، بغية الوعاة (٢٩٤/٢ ، ٢٩٦).

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤٨/٤).

(١٠) انظر : الجمل (٢٠١ ، ٢٠٢)، والزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، شيخ العربية في عصره ، لزم الزجاج حتى برع في النحو ، توفي سنة ٣٣٩هـ، من مؤلفاته : الجمل في النحو ، الإيضاح في علل النحو ، اللامات ، حروف المعاني ، انظر : وفيات لأعيان (١٧٦/٣)، بغية الوعاة (٧٧/٢)، شذرات الذهب (٣٥٧/٢).

(١١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٨٣٨/٢).

والزمخشري[1]، وابن الحاجب [2]، وابن مالك [3]، والإسفراييني[4] ، والرضي [5]، وأبو حيان[6] ، وابن جمعة الموصلي[7] ، والسمين الحلبي [8]، والدماميني[9] ، والسيوطي[10].

واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[11] ، أي : لم يرها ولم يقارب رؤيتها ، ومثله قول الشاعر [12]:

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

أي: لم يبرح ، ولم يقارب البراح .

أما قوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [13]، فليس الدال فيه على وقوع الفعل عندهم هو نفي (كاد) ، وإنما الدال عليه قرينة تعنتهم ، قال تعالى :﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾[14]،﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَا﴾[15]، ((وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ، وإنه إن فعل فبعسر وعدم سهولة))[16].

الرأي الثاني :

أن (كاد) المنفية تثبت حدوث الفعل، ففي نفيها إثبات ، وفي إثباتها نفي ، قال العكبري:((إذا كانت (كاد) مثبتة في اللفظ فالفعل غير واقع في الحقيقة، كقولك: (كاد زيدٌ يقوم)،أي: قارب ذلك ، ولم يقم ، وإن كانت منفية فهو واقع في الحقيقة ، كقولك: (لم يكد يقوم) ؛ لأن المعنى قارب ترك القيام))[17].

---

(١) انظر : المفصل (٢٧١) ، الكشاف (٧٣٢).
(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل(٢/٩٣ ، ٩٤) ، شرح الكافية لرضي (٤/٢١٢).
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (١/٢٠٨).
(٤) انظر : لباب الإعراب (٤٢٨).
(٥) انظر : شرح الكافية (٤/٢٢٤ ، ٢٢٥).
(٦) انظر : البحر المحيط (١/٨٨) ، (١/٢٥٨).
(٧) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٢/٩٠٥).
(٨) انظر : الدر المصون (١/١٧٦ – ١٧٧) .
(٩) انظر : تعليق الفرائد (٣/٣٠٩).
(١٠) انظر : همع الهوامع (٢/١٤٧).
(١١) سورة النور ، من الآية (٤٠) .
(١٢) سبق تخريجه.
(١٣) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .
(١٤) سورة البقرة ، من الآية (٦٨) .
(١٥) سورة البقرة ، من الآية (٦٩) .
(١٦) انظر : تعليق الفرائد (٣/٣٠٩).
(١٧) اللباب في علل البناء والإعراب(١٩٥).

وهو مذهب ثعلب [1]، وابن جنى[2] ، والعكبري [3]، وابن يعيش [4].

واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [5]، أي أنهم ذبحوها وإن كان ذلك بعد بطء ، وقد أجازه ابن مالك بقوله:((أو قد يكون نفيها إعلاماً ببطء الوقوع، والثبوت حاصل كقوله تعالى:﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [6]، أي: يفقهون ببطء وعسر)) [7].

واستشهدوا أيضاً بتغيير الشاعر في شاهد أصحاب المذهب الأول البيت ليستقيم له المعنى، فقال [8]:

إذا غيّر النأي المحبّين لم أجد رسيس الهوى من حبِّ مية يبرح

الرأي الثالث :

أن الذي يحكم المعنى في (كاد) المنفية هو زمن الفعل نفسه، فإذا جاءت (كاد) بصيغة الماضي كانت للإثبات ومنه قوله تعالى:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[9]، أي: ذبحوها، وإذا جاءت بصيغة المضارع كانت للنفي ، ومنه قوله تعالى :﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[10]، أي : لم يرها ، وهو مذهب منسوب لجماعة من النحويين[11] .

وقد رده ابن الحاجب بقوله : ((وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم ؛ لأنا نعلم من قياس لغتهم أن المثبت إذا دخل عليه النفي انتفى ، فإذا قلت: (قرب خروج زيد) كان معناه (إثبات قرب الخروج) ، فإذا قلت (ما قرب خروج زيد) ، كان معناه (نفي قرب الخروج) هذا معلوم من لغتهم ، فيجب رد قوله :﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ إليه ، فيكون المعنى : (وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم

---

(١) انظر : مجالس ثعلب (١٤٢/١).
(٢) البحر المحيط (٨٨/١) ، الدر المصون (١٧٦/١) ، همع الهوامع (١٤٧/٢).
(٣) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١٩٥).
(٤) انظر : شرح المفصل (١٢٥/٧).
(٥) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .
(٦) سورة النساء ، من الآية (٧٨) .
(٧) شرح الكافية الشافية (٢٠٨/١).
(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٧)، الإيضاح في شرح المفصل (٩٥/٢)،التخمير (٣٠٨/٣) ، شرح الكافية للرضي (٢٢٥/٤).
(٩) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .
(١٠) سورة النور ، من الآية (٤٠) .
(١١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٩٤/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٢٥/٤)، تعليق الفرائد (٣١٢/٣).

واستفسارهم ، ... ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي ، أو على المستقبل » [1].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن الأصل في (كاد) أن تدل على مقاربة حدوث الفعل ، وذلك إذا اقترن خبرها بـــ(أن) ، وهو أصل مهجور ، أما إذا لم يقترن خبرها بـــ(أن) فهي بمعنى (حصل) فتدل على حدوث الفعل ، فـــ(أن) تُشعر بحدوث الفعل في المستقبل ، والتجرد منها يفيد الحدوث ، فهو هنا يخالف إجماع النحويين على إفادة (كاد) مقاربة حدوث الفعل سواء اقترن خبرها بـــ(أن) أم لم يقترن .

أما في دلالة (كاد) المنفية فهو يوافق المذهب القائل بأنها تنفي مقاربة حدوث الفعل ؛ وذلك لأن النفي لا يتوجه لأصل الكلام ، بل للقيد الزائد عليه ، نحو: (ما جاء زيدٌ راكباً) فالنفي لـــ(الركوب) لا لمجيء (زيد) ،ومثله : (لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح) ، فالنفي لـــ(يبرح) ، لا لحصول (رسيس الهوى).

الترجيح :

الراجح مذهب الفراء ، والمبرد ، ومن وافقهما من نفي مقاربة حدوث الفعل ؛ لأن (كاد) فعل يعامل معاملة الأفعال في النفي والإثبات ، ونفيه ينفي معناه ، وهو المقاربة ، والشواهد تدل على ذلك ، أما ما استشهد به القائلون بإثبات (كاد) المنفية حدوث الفعل، نحو قوله تعالى:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[2]فمحمول على اختلاف التوقيت، والمعنى أنهم ذبحوها بعد أن كانوا لا يقاربون على فعل ذلك ، وهو ما أشار إليه ابن مالك في قوله :« إنه كلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير: فذبحوها بعداء من ذبحها غير مقاربين له » [3].

والخوارزمي يوافق المذهب المختار إلا أنه يخالف الإجماع في معنى(كاد) المقترنة الخبر بـــ(أن) ، وهو بذلك يفوِّت على (كاد) معنى المقاربة الذي يكون أبلغ من الحصول نفسه، قال الزمخشري:« وقوله عز وجل:﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ على نفي مقاربة الرؤية ، وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية » [4].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٩٤).
(٢) سورة البقرة ، من الآية (٧١) .
(٣) شرح الكافية الشافية (١/٤٦٨ ، ٤٦٩).
(٤) المفصل (٢٧١).

ج) في (لا) النافية للجنس :

الخلاف في حكم تكرار (لا) النافية للجنس الملغاة

قال الزمخشري:((فإن جاء مفصولاً بينه وبين (لا)[1]، أو معرفة وجب الرفع والتكرير، كقولك: (لا فيها رجل ولا امرأة)، و(لا زيدٌ فيها ولا عمرو)، وقولهم : (لا نولك أن تفعل كذا) كلام موضوع موضع (لا ينبغي لك أن تفعل كذا) ، وقوله[2]:

وأنت امرؤٌ منّا خُلقت لغيرِنـــا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجـــعُ .

وقوله [3]:

قضت وَطَراً واسترجَعَتْ ثم آذَنَتْ ركائبُهـــا أنْ لا إلينا رُجوعها

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر،وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال:(لا رجلٌ في الدار)، و(لا زيدٌ عندنا))) [4].

قال الخوارزمي :((قوله : (لا نولك أن تفعل كذا) ليس من قبيل ما نحن فيه ؛ لأنه فاعل فعله مضمر تقديره (لا يحل لك أن تفعل كذا) ، وهو في الأصل مصدر (ناله ينوله) إذا أعطاه ، وهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول ، ... ، وأما قوله :

أن لا إلينا رجوعها .

فـ(لا) هاهنا ليس هي النافية للجنس ، إنما هي التي تدخل على الفعل المضارع ، و(رجوعها) مرفوع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره:(أن لا يقع إلينا رجوعها)، دليله صدر البيت : قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعهـــا

---

(١) انظر : يعني : اسم (لا) النافية للجنس.

(٢) البيت من بحر (الطويل)،وهو للضحاك بن هشام ،وقيل لرجل من سلول، وقيل لأبي زيد الطائي، انظر البيت في : الكتاب(٣١٨/١) ، المقتضب (٣٦٠/٤) ، المفصل(٨٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢) ، شرح الكافية الشافية (٢٣٩/١)، شرح الكافية للرضي (١٩١/٢)، تعليق الفرائد (١١٣/٤)، همع الهوامع (٢٠٧/٢) ، خزانة الأدب (٥٣/٤) ، اللغة : خلقت لغيرنا : أي نفعك لغيرنا.

(٣) البيت من بحر (الطويل) ، وهو بلا نسبة ، وقد ورد برواية أخرى (بكت جزعاً واسترجعت)، انظر البيت في: الكتاب (٣١٠/٢)، المقتضب(٣٦١/٤)، المفصل(٨١)، شرح المفصل لابن يعيش(١١٢/٢)، المقرب (٢٥٨)، شرح الكافية للرضي(١٩١/٢) ، تعليق الفرائد (١١٣/٤)، همع الهوامع(٢٠٧/٢) ، خزانة الأدب (٣٣/٤). اللغة : الوطر : الحاجة ، آذنت: أعلمت ، استرجعت : أي طلب الرجوع لشوقها للأحبة.

(٤) انظر : المفصل (٨٠ ، ٨١).

ألا ترى أنه لو لم يُضمر الوقوع للزم فيه التناقض ، وهذا لأن الإيذان يقتضي أن لا يكون الرجوع في الحال متحققاً، كما في قولك: (هذه العارضة تُؤذن بالاستسقاء) إذا لم يكن الاستسقاء واقعاً، وأما : حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ .

فالنفي فيه وإن لم يتكرر من حيث الصورة فقد تكرر من حيث المعنى ، وذلك أن موته إذا كان فاجعاً كان ضرراً ، وإذا كان موته ضرراً كانت حياته نفعاً ضرورةً ، كأنه قال : (حياتك لا نفعٌ ولا غير نفعٍ) ...» [1].

وقال الخوارزمي : « (لا رجلٌ في الدار) عند المبرد يجوز، وعندنا لا يجوز، ... وكذلك أجاز (لا زيدٌ عندنا) فتدخل (لا) النافية على المعرفة من غير تكرير ، وهذه بعينها هي المسألة الأولى من أنَّ (لا) هاهنا بمعنى (ليس) » [2].

دراسة الخلاف :

تُلغى (لا) النافية للجنس، وتكف عن العمل وجوباً إذا دخلت على معرفة،وذلك نحو : (لا زيدٌ عندنا ولا عمرو)، أو إذا فُصل بينها وبين اسمها بفاصل[3]، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [4]،

وتُلغى (لا) النافية للجنس جوازاً إذا تلاها نكرة متصلة [5]، وذلك أن يليها خبر مفرد أو شبهه ، والخبر المفرد نحو (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ) ،وشبه الخبر كالحال في نحو: (نظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً)،وكالنعت في نحو:(مررت برجل كريم لا قائمٍ ولا قاعدٍ) [6]، ومنه قوله تعالى :﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [7].

---

(١) انظر : التخمير (٥١٦/١ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩).

(٢) السابق.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٣٩/١) ، شرح الكافية للرضي (٢٣٩/١)، ارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣).

(٤) سورة الصافات ، الآية (٤٧).

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٣٩/١) ، شرح الكافية للرضي (١٩٠/٢).

(٦) انظر :المساعد (٣٤٦/١).

(٧) سورة النور ، من الآية (٣٥).

وفي حكم تكرار (لا) النافية للجنس عند إلغاء عملها خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه كالتالي :

الرأي الأول :

وجوب تكرار (لا) إذا ألغي عملها ، وهو مذهب الجمهور [١]، قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ؛ لأنه جُعل جواب : (أذا عندك أم ذا ؟) ، ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس) ؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست بفعل . فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه :﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [٢] ، ولا يجوز : (لا فيها أحد) إلا ضعيفاً ، ولا يحسن : (لا فيك خيرٌ))) [٣].

ونجد هذا المذهب لدى الأخفش[٤]، وابن السراج [٥]، وأبي علي الفارسي[٦]، وابن برهان[٧]، والزمخشري [٨]، وابن الخباز[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن عصفور[١١]، والرضي[١٢]، وأبي حيان[١٣] ،وابن هشام[١٤] ، والدماميني [١٥].

---

(١) انظر : الكتاب (٣٠٧/٢ ، ٣١١) ، الأصول (٣٩٢/١ ، ٣٩٣) ، المفصل (٨٠ ، ٨١) ، شرح الكافية الشافية(٢٣٩/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١١١/٢ ، ١١٢) ، شرح الكافية للرضي (١٩٠/٢ ، ١٩١) ، تعليق الفرائد (١١٢/٤)، التصريح على التوضيح(٢٣٧/١)، همع الهوامع (٢٠٦/٢).

(٢) سورة الصافات ، الآية (٤٧).

(٣) الكتاب (٣١١/٢).

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش(٢٦/١) ، ارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣).

(٥) انظر :الأصول (٣٩٢/١ ، ٣٩٣).

(٦) انظر : الإيضاح العضدي (٢٦٢).

(٧) انظر : شرح اللمع (٩١/١).

(٨) انظر : المفصل (٨٠).

(٩) انظر :توجيه اللمع(١٥٩)، وابن الخباز هو : أبو عبد الله شمس الدين بن أحمد بن معالي الموصلي ، نحوي مكفوف ، توفي سنة ٦٣٩هـ، من مؤلفاته : الغرة المخفية ، شرح ألفية ابن معطي ، شرح اللمع لابن جني ، انظر : بغية الوعاة (٣٠٤/١)، شذرات الذهب (٢٠٢/٥).

(١٠) انظر :الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/١)، شرح الكافية للرضي (١٩٠/٢).

(١١) انظر :المقرب (٢٥٨) ، شرح جمل الزجاجي (٤١٠/٢).

(١٢) انظر :شرح الكافية (١٩٠/٢).

(١٣) انظر :ارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣).

(١٤) انظر : شرح قطر الندى (١٨٩).

(١٥) انظر : تعليق الفرائد (١١٣/٤ ، ١١٤).

واستند الجمهور في مذهبهم على ما يلي :

١- أن نحو (لا رجل ولا امرأة في الدار) في تقدير جواب:(أ رجل في الدار أم امرأة؟)، فالسؤال بالهمزة و(أمْ) لابد فيه من العطف، فكذلك الجواب[١]، وقد قال سيبويه:((ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد (لا) الثانية، من قِبل أنه جواب لقوله: (أغلامٌ عندك أم جارية؟) إذا ادّعيت أنّ أحدهما عنده، ولا يحسن إلا أن تعيد (لا))) [٢].

٢- أن إعمال (لا) قرينة على كونها لنفي الجنس ، وإذا ألغيت فتكرارها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات ؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة [٣].

الرأي الثاني :

أن تكرار (لا) إذا ألغي عملها جائز لا وجوب فيه ، وهو مذهب المبرد [٤] ، وابن كيسان [٥] ، واستندوا في مذهبهم على السماع ، فقد ورد في كلام العرب كثيراً (لا) النافية للجنس الملغاة بدون تكرير ، ومن ذلك قولهم : (لا نولك أن تفعل كذا) ، ومنه قول الشاعر [٦]:

بكت جَزَعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أنْ لا إلينا رُجوعها

وقول الآخر[٧]:

وأنت امرؤٌ منّا خُلقت لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ .

وقول الآخر[٨]:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

---

(١) انظر : التصريح على التوضيح (٢٣٧/١).
(٢) الكتاب (٣٠٧/٢).
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي (١٩١/٢).
(٤) انظر : المقتضب (٣٥٩/٤ ، ٣٦١) ، المفصل (٨١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/١) ، شرح جمل الزجاجي (٤١٠/٢)، شرح الكافية للرضي(١٩٠/٢)، تعليق الفرائد(١١٤/٤) ، التصريح على التوضيح (٢٣٧/١)، همع الهوامع ٢٠٧/٠٢).
(٥) انظر:شرح الكافية للرضي(١٩٠/٢)،ارتشاف الضرب(١٣٠٩/٣)،تعليق الفرائد(١١٤/٤)، التصريح (٢٣٧/١).
(٦) سبق تخريجه.
(٧)سبق تخريجه.
(٨)البيت من (مجزوء الكامل)، وهو لسعد بن مالك، انظر البيت في: الكتاب (١٠٢/١)، المقتضب (٣٦٠/٤) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٨/١، ١٠٩)،الإنصاف(٢٢/١)، أمالي بن الحاجب (٢٦/٢)، شرح الكافية لرضي (١٩٢/٢)، مغني اللبيب (٢٦٦/١) ، التصريح على التوضيح (١٩٩/١)، همع الهوامع (١١٩/٢)، خزانة الأدب (٤٤٥/١ ، ٣٧/٤)، اللغة : نيرانها : يعني الحروب.

وقول آخر [1]:

تركْتَني حين لا مالٍ أَعيـــــشُ به وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبا

وقد ردَّت شواهدهم السماعية بما يلي :

– أما قولهم : (لا نولك أن تفعل كذا) ، فقد عدَّها ابن مالك من المعرفة غير المحضة بمعنى (لا ينبغي لك)،فلا يجب معها التكرار كما أنه لا يجب مع التعريف المؤول بالنكرة [2]، وقال الرضي:" وأجيب بأن قولهم:(لا نولك أن تفعل كذا)،بمعنى: (لا ينبغي لك أن تفعل) ، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرها)، و(النول) مصدر بمعنى (التناول)، وهو هاهنا بمعنى المفعول ، أي : (ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل) ، أي : (لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله) " [3].

أما قول الشاعر:(أن لا إلينا رجوعها)،فورود (لا) الملغاة بدون تكرار شاذ للضرورة[4]، وسوغه شبه (لا) بـ(ليس) من حيث النفي[5].

وأما قوله : (حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ) فهو شاذ للضرورة أيضاً[6] ، وسوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأنه بمعنى : (لا نفع ولا ضرر) [7].

وحُملت أيضاً بقية الشواهد على الضرورة والشذوذ [8].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يذهب الخوارزمي مذهب الجمهور في وجوب تكرار(لا)النافية للجنس إذا ألغي عملها سواء أكان بدخولها على المعارف غير المؤوّلة بالنكرة،أم بفصلها عن اسمها،أم غير ذلك.

---

(١) البيت من بحر (البسيط) ، وهو لأبي الطفيل عامر بن وائلة ، انظر البيت في : الكتاب (٣١٦/٢) ، شرح الكافية للرضي (١٩٢/٢)، همع الهوامع (٢٣١/٤) ، خزانة الأدب (٣٩/٤). اللغة : جنَّ الزمان وكَلِبَ : أي : اشتدَّ.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٣٩/١).

(٣) شرح الكافية للرضي (١٩٣/٢).

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢) ، شرح الكافية للرضي (١٩٣/٢).

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢).

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢) ، شرح الكافية للرضي (١٩٣/٢).

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٢).

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي (١٩٣/٢).

وردَّ شواهد المجيزين إلغاء (لا) دون تكرارها ، فجعل (لا) فيها هي الداخلة على الفعل المضارع ، فقدّره في المثال بـــ(لا يحل لك أن تفعل كذا) ، وفي البيت : (أن لا يقع رجوعها) ، ودليله معنى البيت .

أما المبرد فيرى الخوارزمي أنه يُعمل (لا) عمل (ليس) في نحو:(لا رجلٌ في الدار) ، و (لا زيدٌ عندنا) .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب المجمع عليه من جمهور النحويين بوجوب تكرار (لا) إذا ألغي عملها ، أما شواهد المجيزين للتكرار فمردودة بأنها خاصة بالضرورة الشعرية ، قال سيبويه : ((وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ، ولا تثنى (لا)))[1].

أما تأويل الخوارزمي للشواهد بأن (لا) ليست النافية للجنس ، وإنما هي الداخلة على المضارع فقد ردّه البغدادي بقوله: ((ولا يخفى أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل))[2].

أما ما أورده الخوارزمي لتأييد رأيه بمعنى البيت ، حيث قال: ((ألا ترى أنه لو لم تضمر الوقوع للزم فيه التناقض ، وهذا لأن الإيذان يقتضي ألاّ يكون الرجوع في الحال متحققاً...))[3].

فقد قال فيه البغدادي : ((ويندفع ما عدّه تناقضاً بجعل خبر (رجوعها) اسم فاعل من الوقوع))[4].

أما ما نسبه الخوارزمي للمبرد من إعمال (لا) عمل (ليس) فهو مما لم يثبت عنه[5]، وأما نحو (لا رجلُ في الدار) فهو ليس على إعمال (لا) عمل (ليس)، وإنما على إلغائها ، والمبرد أجاز الإلغاء دون تكرار (لا).

---

(١) انظر : الكتاب (٢/٣١٠) .
(٢) خزانة الأدب (٤/٣٤) .
(٣) التخمير (١/٥١٩).
(٤) خزانة الأدب (٤/٣٤) .
(٥) انظر : المقتضب (٤/٣٥٩ ، ٣٦١).

الخلاف في إعراب الاسم المرفوع بعد (لا) النافية للجنس واسمها

قال الزمخشري: " وقول حاتم:ولا كريم من الولدان مصبوح[1] .

يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني: ألا يجعل مصبوحاً خبراً ولكن صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، وارتفاعه بالحرف أيضاً؛لأن (لا) محذو بها حذو (إنَّ) من حيث إنها نقيضتها، ولازمة للأسماء لزومها"[2].

قال الخوارزمي: ((إنما خص أهل الحجاز في قوله: هو قول أهل الحجاز؛ لأن غير أهل الحجاز يحذفونه ولا يبالون به، وهم بنو تميم،... (مصبوح) في بيت حاتم يُحتمل أن يكون ارتفاعه بأنه خبر لا النافية للجنس ، وإن كان بنو طيئ لا يأتون بخبر (لا) النافية للجنس بينهم، لكنهم أخذوا بلغة أهل الحجاز، وهذا كما يأخذ الهروي في شعره باللغة الغزنوية ، والغزنوي باللغة الهروية.

ويُحتمل فيما زعم الشيخ أن لا يجعل (مصبوحاً) خبر (لا) النافية للجنس، لكنه يجعله صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، وهذا شيء فاسد، وقبل أن أُبيِّن فساده أذكر الخادعة للشيخ ثم أعترض عليها، فأقول: إنهم يقولون بأن (لا) النافية للجنس نقيضة (إنَّ)، ومن شأن النقيضين أن يستويا في جميع الأحكام إلا في المعنى فإنهما فيه

---

(١) البيت من بحر (البسيط)، وهو لحاتم الطائي، وقيل لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل لشاعر جاهلي من بني النبيت من الأنصار، والشطر الأول من البيت ليس صدره المروي في القصيدة، وإنما رّكبَّ معه من بيت يسبقه والأبيات كالتالي:

ورد جازرهم حَرْفاً مصرمة ... في الرأس منها وفي الأصلاب تمليحُ

إذا اللقاح عَذَتْ ملقى أصرتُها ... ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

انظر البيت في الكتاب (٣١١/٢) ، المقتصنب (٣٧٠/٤)، الشعر والشعراء (١٢٧)، شرح أشعار الهذليين (١٣٠٧/٣)، الأصول (٣٨٥/١)، الإضاح العصندي (٢٥٥)، المسائل البصريات (٤٩٢/١)، المفصل (٢٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٢١٦/١)، رصف المباني (٢٦٦)، شرح ابن عقيل (٣٧٨/١)، خزانة الأدب (٦٣/٤).

اللغة : الجازر: الذي ينحر الإبل، الحرف: الناقة الصلبة، المصرمة: المقطوعة اللبن، المصبوح: الذي يشرب لبن الصباح.

(٢) المفصل (٢٩، ٣٠).

يتناقضان،... ثم كما أن (إنَّ) مع الاسم تكون بمنزلة المبتدأ، فكذلك (لا) مع الاسم ضرورةً للتناقض بينهما، ولذلك سُوي في جمع سلامة المؤنث بين حالتي الجر والنصب كما سُوي في الحالتين بين جمع سلامة المذكر حملا على النقيض، فيكون (مصبوح) صفة للمبتدأ المستفاد من المنفي وحرف النفي، والخبر محذوف، فهذه هي الجهة الخادعة له.

وأما الاعتراض عليها فأقول: الذي يصح أن يكون (مصبوحاً) هو (الكريم)، أما نفي (الكريم) وعدمه فكونه (مصبوحا) من أشنع ما يكون من المُحال، والذي يمكن تمحله في هذا المقام أن يقال: الاستفهام يجري مجرى النفي، وذلك إذا كان إنكاراً،...، ويكون المعنى: (وأي كريم من الولدان مصبوح) ، والوجه الجيد أن يقال (مصبوح) صفة للمنفي لا مع النافي ؛ وهذا لأن محل المنفي[1]ها هنا رفعٌ، بدليل أن (لا) النافية للجنس ربما نُزِّلت منزلة الفعل"[2].

دراسة الخلاف:

ترفع (لا) النافية للجنس الخبر ظاهراً، ولا يجوز حذفه إلا إذا وُجدت قرينه تدل عليه، وأما إذا انتفت القرينة فيجب إظهار الخبر[3]، وذلك نحو قول صلى الله عليه وسلم "لا أحد أغيرُ من الله" [4]، وقد نُسب لبني تميم[5]حذفه في هذه الحال[6]وهو مما أنكره بعض النحويين، ونفاه عنهم[7] قال ابن مالك " لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه[8].

أما في حال وجود القرينة الدالة على الخبر سواء، أكانت قولية أم حالية فالذي ورد من لغة العرب في ذلك لهجتان هما:

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعلها المنفي، لأنه يتحدث عن محل (كريم) وهو الرفع.
(٢) التخمير (٢٨٩/١: ٢٩٢) .
(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٩٨/٣)، المساعد (٣٤١/١)، همع الهوامع (٢٠٢/٢).
(٤) الحديث في صحيح البخاري، في كتاب التفسير (١٩٤/٥)، وفي مسند الإمام أحمد (٣٨١/١، ٤٣٦).
(٥) تميم قبيلة تنتمي إلى (تميم بن مُر) أو (طابخة بن مضر)، وسكنوا جزءاً من الساحل الشرقي لبلاد العرب، وبلاد نجد، انظر: النحو والصرف بين التميميين والحجازين (٢٧).
(٦) انظر : المفصل (٢٩، ٣٠)، شرح المفص لابن يعيش (١٠٧/١)، همع الهوامع (٢٠٢/٢).
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢١٥/١)، شرح الكافية للرضي (٢٥٨/١، ٢٥٩)، وهمع الهوامع (٣٠٢/٢)، النحو الصرف بين التميميين والحجازيين (٧١، ٧٢).
(٨) شرح الكافية الشافية (٥٣٦/١) ، وانظر : همع الهوامع (٢٠٣/٢).

أولاً: إثبات خبر (لا) النافية للجنس سواء أوجدتْ قرينة تدل عليه أم لم توجد، وهي لهجة أهل الحجاز[1].

ثانياً: حذف خبر (لا) النافية للجنس إنْ وُجدتْ قرينة تدل عليه، وهي لهجة بني تميم[2]، ومن ذلك الحذف في قوله تعالى﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾[3] ، وقوله عز وجل :﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾[4] وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار"[5]، وقوله عليه الصلاة والسلام:"لاعدوى ولا طيرة"[6].

وحول هاتين اللهجتين دارت آراء النحويين في تخريج الرفع في الاسم المرفوع بعد (لا) النافية للجنس في قول الشاعر :-

وَرَدَّ جازرُهم حَرْفاً مُصرَّمة ولا كريم مَنْ الولدانِ مصبوحُ

فوردت آراؤهم في إعراب (مصبوح) على وجوه:

الوجه الأول : أنّ (مصبوح) خبر (لا) النافية للجنس وذلك على لهجة أهل الحجاز، كذلك أورده سيبويه في كتابه[7]، وتبعه أبو حيان[8]، وابن عقيل[9]، ونُسب اختياره للجرمي[10]، وعلل ابن يعيش جواز ذكر الخبر وحذفه على السواء إن دل عليه دليل بقوله"فإن أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو :(لا رجل في الدار)؛ لأن

---

(١) انظر : المفصل (٢٩، ٣٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٧)، شرح الكافية للرضي (١/٢٥٧، ٢٥٩) ارتشاف الضرب (٣/١٢٩٩)، المساعد (١/٣٤١)، همع الهوامع (٢/٢٠٢)، والحجاز هي المنطقة فيما بين بيشة والليث إلى خيبر شمالاً ولغة الحجاز هي اللغة التي سادت على لسان القبائل التي سكنتها، وفيها (قريش، وهذيل، وسليم، وخزاعة، والأنصار، وهوزان، وثقيف) ، انظر : النحو والصرف بين التميميين والحجازيين (٢١).

(٢) انظر: المفصل (٢٩، ٣٠) شرح المفصل لابن يعيش (١، ١٠٧)، المقرب (٢٥٩)، شرح الكافية للرضي (١/٢٥٧، ٢٥٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٣٠٠) المساعد (١/٣٤١)، همع الهوامع (٢/٢٠٢).

(٣) سورة (الشعراء) من الآية (٥٠).

(٤) سورة (سبأ)، من الآية (٥١).

(٥) الحديث في موطأ مالك في باب القضاء في المرفق (٤/٣١).

(٦) الحديث في صحيح البخاري باب الجذام (٥/٢١٥٨).

(٧) انظر: (٢/٣١١).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٣/١٢٩٩).

(٩) انظر: شرح ابن عقيل (١/٣٧٨).

(١٠) انظر شرح ابن يعيش (١/١٠٧)، والجرمي : هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ، من أئمة اللغة ، أخذ النحو عن الأخفش ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي ، توفي سنة ٢٢٥هـ، من مؤلفاته : المختصر في النحو ، والتثنية والجمع ، والأبنية ، انظر : وفيات الأعيان (٢/٤٨٥، ٤٨٧) ، إنباه الرواة (٢/٨٠ ، ٨٣)، بغية الوعاة (٢/٨ ، ٩).

عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص، فإن وقع النفي في جواب (هل من رجل في الدار؟) مصرحاً به، فقلت جوابه: (لارجل)، ومعناه (في الدار)جاز، وإن لم تذكره لتقدم ذكره»[1].

الوجه الثاني: أن (مصبوح) نعت مرفوع حملاً على محل (لا) واسمها، وذلك على لهجة بني تميم وطيء ، قال المبرد: « فمما جاء نعتاً على الموضع، وهو هاهنا أحسن قول الله عز وجلَّ :﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[2] وإن شئت كان غيره استثناء ، وإن شئت كان نعتاً على الموضع ، وإنما كان هو الوجه ، لأن (مِنْ) زائدة لم تحدث في المعنى، و(لا) ليست كذلك؛ لأنها أزالت ما كان موجباً ، فصار بها منفياً فمن ذلك قوله : وردَّ جازرهم...» [3].

ونجد ذلك أيضاً لدى ابن السراج[4]، وأبي علي الفارسي[5]، وابن الطراوه[6]، والزمخشري[7].

وقد فصل ابن الحاجب في هذين الوجهين حيث لا حَكَمَ بينهما، فقال :" لا يدل على إثباته عند الحجازيين إذ يُحتمَّل أَنْ يكون صفةً على محل (لا)، وكونه يُجعل على مذهب الحجازيين خبراً، وعلى مذهب التميميين صفة تحكم، وإنما يثبت مذهب الحجازيين إذا كان المنفي مضافاً أو مطولاً فإنه يكون منصوباً ولا عمل له إذ ليس بميني، ويقع بعده

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/١).

(٢) سورة الأعراف ، من الآيات (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) ، وفي سورة هود ، من الآيات (٥٠ ، ٦١ ، ٨٤) ، وفي سورة المؤمنون ، من الآيات (٢٣ ، ٣٢).

(٣) المقتضب (٣٦٩/٤، ٣٧٠).

(٤) انظر: الأصول (٣٨٥/١).

(٥) انظر: الإيضاح العضدي (٢٥٥)، المسائل البصريات (٢٩٤/١).

(٦) انظر:ارتشاف الضرب (١٢٩٩/٣) ، وابن الطراوة : هو أبو الحسين سليمان بن محمد الأندلسي ، سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، توفي سنة ٥٢٨هـ، من مؤلفاته : الترشيح في النحو ، المقدمات على كتاب سيبويه ، انظر : الوافي بالوفيات (١٥٦/١٣، ١٥٧) ، بغية الوعاة (٦٠٢/١).

(٧) انظر المفصل: (٢٩، ٣٠).

مرفوع، فذلك الدليل الواضح على أن لها خبراً مرفوعاً ، ولو كان صفة لكان منصوباً على جميع المذاهب» [1].

موقف الخوارزمي من رأي الزمخشري :

يوافق الخوارزمي الزمخشري في إعراب (مصبوح) على لهجة أهل الحجاز ، ولكن يخالفه في تخريجه لإعرابها على لهجة بني تميم ، ويبيِّن أن خطأ الزمخشري نتيجة حمله (لا) مع اسمها على (أنَّ) واسمها ، أما (مصبوح) فتعرب عنده على وجهين :

الأول : أن يجري النفي مجرى الاستفهام ، والتقدير : (وأي كريم من الولدان مصبوح) ، فتكون (مصبوح) خبر (لا) ، وأُعملت حملاً لها على الاستفهام كما يُحمل الاستفهام على النفي .

الثاني : أن يكون (مصبوح) صفة ، ولكن ليس لـ(لا) مع اسمها – كما أجمع النحويون – ، وإنما للاسم دون (لا) ، ورُفعت الصفة ((لأنَّ محل المنفي ها هنا رفع ، بدليل أن (لا) النافية للجنس ربما نُزِّلت منزلة الفعل)) [2] ، وهو الوجه الجيد عنده .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – إعراب (مصبوح) خبراً على لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّ المعنى يستقيم بذلك ، وحمل الكلام على ما يستقيم معناه من اللهجات أفضل من التقدير والتأويل خاصة ، إذا لم يكن في الكلمة ما يعيَّن لهجة بعينها كما في الفرق بين (ما) الحجازية والتميمية حيث يتضح الفرق في خبرهما .

أما التخريج على لهجة بني تميم فالمختار الرأي الذي أجمع عليه جمهور النحويين القائل بأن (مصبوح) صفة مرفوعة اتباعاً لمحل (لا) النافية للجنس مع اسمها .

وأما ما تفرَّد به الخوارزمي فهو مردود بالمعنى المقصود من البيت ، فحمل النفي على الاستفهام يرده أن معنى النفي واضح وليس فيه استفهام.

أما رفع (كريم) محلاً على أنه فاعل في المعنى ليصح اتباع النعت له بالرفع فيرده أنه لا حاجة لتقدير فعل ، فكيف يُعمل معنى الفعل؟

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢١٦/١).

(٢) انظر : التخمير (٢٩٢/١).

ثالثاً

الخلاف في المنصوبات

(أ) في المنادى :

الخلاف في عامل نصب المنادى

قال الزمخشري : ((المنصوب باللازم إضماره ، منه المنادى ؛ لأنك إذا قلت : (يا عبد الله) ، فكأنك قلت : (يا أريد أو أعني عبدَ الله) ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلاً منه)) [1].

قال الخوارزمي:((مذهب النحويين أن المنادى منصوب بفعل مضمر، لا بحرف النداء، وذلك أن الفعل المضمر بين حرف النداء وبين المنادى ، وهذا لأنه لما تلفَّظ بحرف النداء عُلم أنه يريد إنساناً ، فقيل له:(من تريد؟) فقال:(رجلاً ، أو غلامَ زيدٍ) ، ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال، ولذلك أورد الشيخ المنادى في باب (المنصوب باللازم إضماره) ، وما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله ! وهذا لأنه لو كان الفعل مضمراً هاهنا لكان كلاماً يتطرَّق إليه التصديق والتكذيب ، وشيء منه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيب ، ...

النوع الثاني من المنادى : المنصوب المحل ، وهو المفرد المعرفة ، وقضية القياس أن يكون منصوباً ؛ لأن حرف النداء من النواصب ..)) [2].

دراسة الخلاف :

المنادى من الأسماء الملازمة للنصب، ويكون النصب لفظاً أو محلاً بحسب نوع هذا المنادى[3]، وفي عامل النصب هنا اختلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي:

الرأي الأول :

أن عامل نصب المنادى فعل مضمر ، تقديره:(أدعو) أو (أنادي)، فإعمال الفعل

---

(١) انظر : المفصل (٣٥).

(٢) انظر : التخمير (١/٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠).

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٥ ، ٦) ، ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٧٩)، المساعد (٢/٤٨٠).

أولى؛ لأن الأصل في العمل للأفعال[1]، وهو مذهب الجمهور[2]، قال سيبويه: « ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : (يا عبد الله) ، والنداء كله ، .. ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال:(يا ، أريد عبد الله)، فحذف (أريد)، وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت :(يا فلان) عُلِم أنك تريده ، ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأن(يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت:(يا إياك أعني)»[3].

وممن ذهب إليه المبرد [4]، والزمخشري [5]، وابن معطي[6]، وابن يعيش [7]، وابن هشام [8]، وابن جمعة[9]، وابن عقيل [10]، وابن الخباز[11].

واُعترض هذا الرأي بأن تقدير الفعل يجعله خبراً ، والنداء إنشاء [12]، ورد هذا الاعتراض بأن الفعل المقدر نُقل للإنشاء كألفاظ إنشاء العقود[13]، قال ابن هشام: «وقول ابن الطراوة : النداء إنشاء ، وأدعو خبر ، سهو منه ، بل (أدعو) المقدَّر إنشاء كـ(بعت ، وأقسمت)» [14].

---

(١) انظر : التبيين (٤٤٣).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب (٢١٧٩/٤) ، شرح الكافية للرضي (٣١٢/١ ، ٣١٧)، المساعد (٤٨٠/٢) ، همع الهوامع (٣٣/٣).

(٣) انظر : الكتاب (٣٤٩/١ ، ٣٥٠).

(٤) انظر : المقتضب (٢٠٢/٤) .

(٥) انظر : المفصل (٣٥).

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معطي (١٠٣٤/٢).

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١) .

(٨) انظر : مغني اللبيب (٤٢٩/٢).

(٩) انظر : شرح ألفية بن معطي (١٠٣٥/٢).

(١٠) انظر : المساعد (٤٨٠/٢).

(١١) انظر : توجيه اللمع (٣٢٠).

(١٢) انظر : المساعد (٤٨٠/٢)، مغني اللبيب (٤٢٩/٢)، شرح الكافية للرضي (٣١٢/١)،حاشية الصبان (١٣٣/٣).

(١٣) انظر : الإرشاد (٢٧١)،مغني اللبيب (٤٢٩/٤)، شرح الكافية للرضي (٣١٢/١)، حاشية الصبان (١٣٣/٣).

(١٤) مغني اللبيب (٤٢٩/٢).

الرأي الثاني :

أن عامل نصب المنادى حرف النداء نائباً عن الفعل ، وذلك لشبه أداة النداء بالفعل بدليل إمالتها[١]، كذلك فالكلام يتم بالأداة والمنادى كما يتم بالفعل ومعمولاته، وحرف الجر يتعلق بها كما يتعلق بالفعل [٢]، وهو مذهب ابن السراج[٣]، وأبي علي الفارسي [٤]، وابن جني [٥]، والعكبري[٦]،وابن عصفور[٧]،ونُسب للمبرد[٨]، وأكثر النحويين[٩].

واعترض هذا الرأي بأن ذلك يجعل الجملة التامة مركبة من حرف واسم ، وهو أمر لا يقبله القياس ولا الإجماع [١٠]، كما أن الإمالة لا توجب العمل بدليل إمالة (بلى) مع عدم عملها ، وتعلق الجار ليس بحرف النداء وإنما بالفعل المقدر [١١].

الرأي الثالث:

أن عامل نصب المنادى حرف النداء نفسه باعتباره اسم فعل بمعنى (أدعو) ، وفاعله ضمير مستتر ، وذلك لشبهه بالفعل ،وهو مذهب الكوفيين[١٢]، ونُسب لأبي علي الفارسي [١٣].

---

(١) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٣٢٩/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٩/١) .

(٢) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٣٢٩/١) ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١٠٣٥/٢).

(٣) انظر : الأصول (٣٣٣/١).

(٤) انظر : التعليقة (٣٢٧/١) ، ارتشاف الضرب (٢١٧٩/٤) ، همع الهوامع (٣٣/٣).

(٥) انظر : الخصائص (٢٧٦/٢ ، ٢٧٧).

(٦) انظر : التبيين (٤٤٢) .

(٧) انظر : شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور (١٨٧/٢).

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٢٧/١) ، شرح الكافية للرضي (٣١٢/١ ، ٣١٧).

(٩) انظر : الإنصاف (٣٢٧/١) ، أسرار العربية (٢٢٧).

(١٠) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٥٠/١).

(١١) انظر : شرح ألفية ابن معطي (١٠٣٤/١ ، ١٠٣٥).

(١٢) انظر : الجنى الداني (٣٥٥).

(١٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١)،شرح الكافية للرضي (٣١٢/٢)،الفوائد الضيائية(٣٢٤/١ ،٣٢٥).

ورده ابن الحاجب بوجهين ، أحدهما : ((أنه لا يستقيم أن تكون هـذه الكلمـات أسماء أفعال ؛ لأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع ، ولا مرفوع هاهنا، فوجـب أن لا تكون أسماء الأفعال، .. الوجه الثاني هو أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هـو أقـل مـن حرفين، وهذه الحروف من جملتها (الهمزة) ، وهي حرف واحد ، وإذا بطل أن تكـون (الهمزة) اسم فعل بطل البواقي إذ لا قائل بالفرق ، ولأن الجميع في معنى واحد باتفاق ، فإذاً لوجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي كذلك)) [1].

الرأي الرابع :

أن عامل نصب المنادى معنوي ، وهو القصد[2]، وذلـك لأن المنـادى منـصوب بالقصد إليه ، فهو مما لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، ولا إلى اختلاف أحواله ، وهـو مذهب السهيلي[3]، قال السيوطي : ((ورد بأنه لم يُعهد في عوامل النصب))[4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي الرأي القائل بأن عامل النصب في المنادى هي أداة النداء نفسها، ولكنه لم يشر إلى نيابتها عن الفعل، أو اعتبارها اسم فعل،ولعله لا يرى أياً من ذلك؛ لأنه قد أنكر على الجمهور تقديرهم فعلاً مضمراً محتجاً لذلك بأن النداء إنشاء لا خبر، وهو في اعتراضه على الزمخشري بإيراده المنادى في باب (المنصوب باللازم إضماره) ينسب ذلك الرأي للنحويين عامة، وينكر على الزمخشري موافقتهم منتقداً هذا المذهب بقوله : ((وما أبرد هذا المذهب ! بل ما أبطله !)) .

فالخوارزمي يجعل حرف النداء من النواصب حيث قال:((لأن حرف النـداء مـن النواصب)) [5]، وقال: ((لأن (يا) من جملة النواصب)) [6].

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٥٠).

(٢) انظر : نتائج الفكر (٧٧) ، همع الهوامع (٣/٣٣).

(٣) انظر : نتائج الفكر (٧٧).

(٤) انظر : همع الهوامع (٣/٣٣).

(٥) انظر : التخمير (١/٣٢٦).

(٦) انظر : التخمير(١/٣٣٠).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور القائل بتقدير فعل مضمر ، وذلك لأن النصب بالمضمر مما تعارف عليه النحويون في بعض المنصوبات ، بل وأجمعوا عليه.

أما اعتبار حرف النداء هو الناصب نيابة عن الفعل ، أو عدَّه اسم فعل فالأدلة على منعه كثيرة ، ولا دليل يرجحه ، كما أن نسبة القول بأن حرف النداء اسم فعل للفارسي مردودة بأن أبا علي نفسه يمنع أن يكون اسم الفعل على أقل من حرفين [1] .

أما العامل المعنوي فيضعفه إمكانية تقدير عامل لفظي .

أما الخوارزمي فإذا كان قد عمم القول بوصفه لحرف النداء من النواصب ، فهو لم يعن كونه نائباً عن الفعل أو كونه اسم فعل ؛ لأنه أكَّد على أن النداء إنشاء لا خبر ، فلعله عدَّ حرف النداء هو الناصب للمنادى دون نيابة أو تقدير خاصة أنه كرر القول بذلك ، وهو قول لم أجده عند غيره .

وهو مردود بأن (النداء) لم يدخل في أي من النواصب من الحروف ، فهو لا يدخل ضمن نواصب الأفعال ، أو نواصب الأسماء ، أو حتى الأفعال الناصبة للأسماء سواء أكان مفعولاً أم خبراً ، فأية نواصب جعل الخوارزمي حرف النداء من جملتها؟.

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي(٣١٢/١).

الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

قال الزمخشري:"يجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أي) ، قال الله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [1]،﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾[2]، وتقول: أيها الرجل ، وأيتها المرأة ، ومن لا يزال محسناً أحسن إلي ، ولا يحذف عما يوصف به (أي) ، فلا يقال " رجل ، ولا هذا " [3] .

قال الخوارزمي : " الأسماء التي لا يوصف بها (أيٌّ) : العَلَم ، والمضاف إضافة معنوية، ومَنْ ، والذي يوصف به (أي):اسم الجنس، واسم الإشارة ، إنما جاز أن يحذف حرف النداء عمَّا لا يوصف به (أي)؛ لأنه لا يُعتقب على آخره حالة النداء حكمان . فلو أُجيز حذف حرف النداء فالبحث على أول الكلمة هل هو نداء أو ليس به ؟ لا يفوت السامع الحكم المعلَّق بآخره بخلاف اسم الجنس ، فإن سألت : كيف يجوز أن يحذف حرف النداء عن اسم الإشارة مع أنه لم يتعلق بآخره حكمان ؟ أجبتُ : لأن اسم الإشارة متباعد عن مقام النداء إذ له بالضمير شبه فيكون الغيبة بالداخلة في مسماه وذلك ما في نداه ، ولأن (هذا) لا تقع به الإشارة للمخاطب إلى غيره ، فإذا ناديته بالإشارة إليه فلابُدَّ من حرف النداء ، ليَعلم أنك تشير إليه " [4]

دراسة الخلاف :

يجوز حذف حرف النداء اختصاراً لدلالة سياق الكلام عليه [5]، ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾[6]، وقوله تعالى:﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[7]، واختلف العلماء في حذف حرف النداء إذا كان المنادي اسم جنس أو اسم إشارة فجاءت أراؤهم على النحو التالي :

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٤٣) .

(٣) المفصل (٤٤)

(٤) التخمير (١/٣٥٤) .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٨٨).

(٦) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٧) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

الرأي الأول : منع حذف حرف النداء من المنادى إذا كان اسم إشارة ، وهو مذهب البصريين ومن تبعهم [1] .

قال سيبويه : " ولا يحسن أن تقول : (هذا) ، ولا : (رجل) ، وأنت تريد : (يا هذا)، (ويا رجل) "[2] ، وعللهم في ذلك[3] :

١) أن نداء اسم الإشارة يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء ، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره ، فالإشارة إنما تقع من المخاطب إلى غير المخاطب ، فإذا ناديت بالإشارة المخاطب فلابد من (يا) ليعلم المخاطب بها أنك تشير إليه .

٢) أن اسم الإشارة صفة لـــ (أي) ، نقول : (يا أيهذا أقبل) ، كما تقول : (يا أيها الرجل أقبل) ، فلما حذفت (أي) صارت (يا) مع اسم الإشارة بدلاً من (أي) المحذوفة فكرهوا حذفها لما فيه من الإجحاف .

٣) لما فيه من الإبهام ؛ لأن قولك : (هذا) فيه من الإبهام ما يشبه به النكرة .

الرأي الثاني : جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وهو مذهب الكوفيين[4]، وتبعهم الزجاج [5] .، وابن مالك [6] ، واحتجوا لرأيهم بما يلي :

١) شواهد سماعية : ومنها قوله تعالى :﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[7] ، أي : (يا هؤلاء) ، وقول الذرسول صلى الله عليه وسلم : (فقال له الذئب :

---

(١) انظر : الكتاب (٢٣٧/٢) ، المقتضب (٢٥٨/٤) ، الجمل (١٥٦) ، المفصل (٤٤) ، أسرار العربية (٢٢٨) ، ارتشاف الضرب (٢١٨٠/٤) ، توجيه اللمع (٣٢٢)، شرح الكافية للرضي(٣٨٧/١) ، التذكرة والتبصرة (٣٥٧/١) ، ائتلاف النصرة (٥٦)، شرح المفصل (١٦/٢)،شرح الكافية الشافية (٤/٢)،أوضح المسالك (١٤/٤)، مغني اللبيب (٧٣٨/٢)، التصريح (١٦٥/٢) ، حاشية الصبان (١٠٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٣٧/٢) .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٨٧/١) ، شرح ألفية ابن معطي (١٠٤١/٢)) .

(٤) انظر : شرح المفصل (١٦/٢) ، شرح الكافية (٣٨٧/١) ، التذكرة والتبصرة (٣٥٧/١) ، شرح الجمل لابن عصفور (٨٨/٢) ، شرح ألفية ابن معطي (١٠٤١/٢ ، ١٠٤٢) ، شرح الكافيه الشافية (٤/٢) ، المساعد (٤٨٤/٢) ، أوضح المسالك (١٤/٤) ، همع الهوامع (٤٣/٣)، التصريح (١٦٥/٢) ، حاشية الصبان (١٠٥/٣) ،.

(٥) انظر : البحر المحيط (٢٩٠/١) .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية (٤/٢) ، شرح التسهيل (٢٨٦/٣ ، ٣٨٧).

(٧) سورة البقرة الآية (٨٥) .

هذا استنقذها مني ، فمن لها يوم السبع ؟. ويوم لا راعي لها غيري)[1] ، أي (يا هذا) ، ومنه قول الشاعر[2] :

إذا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قَالَ صاحِبِي بِمِثْلِك هَذّا لوْعَةٌ وغَرَامُ

وقال الآخر [3] :

إنْ الأُلى وُصِفُوا قَوْمِي لَهَمْ فَبِهِمْ هَذّا اعتْصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً

وقول الآخر [4] :

ذّا ارْعَواءَ فَليسَ بَعْدَ اشْتعَال الرَّ أْسِ شَيْباً إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْل

والتقدير في الأبيات : (بمثلك يا هذا ، ويا هذا اعتصم ، يا ذا ارعواء) . كما ورد حذفها في نداء اسم الجنس؛ فبقوله صلى الله عليه وسلم عن موسى عليه السلام : (ثوبي حجر) [5]، ، أي : (يا حجر) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (اشتدي أزمةُ تنفرجي)[6]، أي : (يا أزمةُ) .

٢)القياس : ويتمثل في القياس على نداء العلم اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء[7].

وأوَّل البصريون شواهد الكوفيين فأولوا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ

---

(١) في صحيح البخاري (كتاب الأنبياء باب حدثنا أبو اليمان "٥١٢/٦" ، رقم الحديث " ١١٦١ " .

(٢) البيت من بحر (الطويل) وهو لذي الرمة في ديوانه (٦٤٦) ، وانظر : شرح الكافية الشافية (٤/٢) ، شرح التسهيل (٣٨٧/٣) ، مغنى اللبيب (٧٣٨/٢) ،شرح الأشموني (١٣٦/٣) ، همع الهوامع (٤٣/٣) .

(٣) البيت من بحر (البسيط) وهو منسوب لبعض الطائيين، انظر:شرح التسهيل (٣٨٦/٣) ،شرح الكافية الشافية (٤/٢) ، شرح الأشموني (١٣٦/٣) .

(٤) البيت من بحر (الخفيف) ، وهو غير منسوب ، انظر : شرح التسهيل (٣٨٦/٣)، شرح الكافية الشافية (٥/٢)، المساعد (٤٨٥/٢) : وشرح ابن عقيل (٢٣٥/٢) ، شرح الأشموني (١٣٦/٣) ، اللغة : اوعواء : انكفافاً ، وأخذاً للجد.

(٥) في صحيح البخاري (كتاب الغسل) (باب من اغتسل عرياناً وحده) (٧٣/١) : و(كتاب الأنبياء) (باب حدثني إسحاق بن نصر) (١٢٩/٤) ، وفي صحيح مسلم (باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة) (٣٢/٤، ٣٣) ، وهو جزء من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلَّم : " كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراةً ينظر بعضهم إلى سوأة بعض ، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده ، فقالوا : والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر ، قال : فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ، ففر الحجر بثوبه ، قال : فجمع موسى بإثره يقول: (ثوبي حجر).

(٦) انظر : الجامع الصغير (٣٨) ، شرح الكافية الشافية (٥/٢) ، همع الهوامع (٤٣/٣) ، الحديث النبوي في النحو العربي (٢٦٦) .

(٧) انظر : شرح ألفية ابن معطي (١٠٤٢/٢).

أَنفُسَكُمْ ﴾ بما يلي :

١- أن حذف النداء في الآية لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعني) ، وأنتم (مبتدأ) ، و(تقتلون) خبره [١].

٢- أن اسم الإشارة في الآية موصول، و(تقتلون أنفسكم) صلته ، و(أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبر [٢].

٣- أن (هؤلاء) خبر (أنتم) و (تقتلون) حالاً ، أو هو الخبر ، و(هؤلاء) تأكيد لـــ(أنتم) [٣].

الرأي الثالث : أن حرف النداء يحذف مع اسم الإشارة على قلة ، وذلك مراعاة للقياس واعتناءً بالسماع [٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي البصريين في منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛وذلك لأنَّ : " اسم الإشارة متباعد عن مقام النداء ، إذ له بالضمير شبه ، فيكون الغيبة بالداخلة في مسمَّاه ، وذلك ما في نداه ، ولأن (هذا) لا تقع به الإشارة للمخاطب إلى غيره ، فإذا ناديته بالإشارة إليه فلابد من حرف النداء ليَعلم أنك تشير إليه " [٥].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – التوسط في هذا الأمر حيث يجوز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة على قلة ، فالذي يمنعه الإبهام الذي في اسم الإشارة ، والذي يجيزه وجود السماع.

---

(١) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن (١٠١/١)، الإنصاف (٧١٩/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٢)، الدر المصون (٤٧٧/١).

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (١١٧/١)، البيان في غريب إعراب القرآن (١٠١/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٢).

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن (١٠١/١)، الإنصاف (٧١٩/٢).

(٤) انظر : شرح التسهيل (٣٨٦/٣)، شرح الكافية الشافية (٤/٢ ، ٥).

(٥) التخمير (٣٥٤/١).

(ب) في المفعول به :

الخلاف في بناء (الآن)

قال جار الله: " ومنها (الآن) وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام ، وهي علة بنائها " [(١)].

قال المشرح :" (الآن) معناه الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ، وهي آخر ما مضى من الزمان ، ... ، وإنما بُني لأنه لزمه النصب بلزوم الظرفية إياه فصار بمنزلة (اللام) من (رجلٍ) ، و(الدال) من (زيدٍ)، والإعراب لا يكون كذلك ، وبُني على الفتح لأنه في الأصل ظرف ، وحق الظرف أن يكون له هذه الصورة من قبل العامل ، والبناء ذهب منه كون هذه الصورة من قبل العامل فبقي نفس هذه الصورة ، وأما قول الشيخ – رحمه الله – فلأن وقوعها في أول أحوالها بالألف واللام ، وهي علة بنائها فشيء مزيف بدليل العيّوق والدَّبران والسِّماك والثريا وقعت في أول أحوالها كذلك وهي غير مبنية ؛ ولأنهم يعنون بذلك أنه يحتاج إلى غيره ، وهو (الألف) و(اللام) فصار له شبه بالحرف، وهذا ينتقض بالفعل المضارع؛لأنه به حاجة إلى الفاعل وهو غير مبني[(٢)]".

دراسة الخلاف :

(الآن) اسم في أصل وضعه واستعماله ، وسُمي (الآن) الوقت الحاضر جميعه أو بعضه [(٣)]، نحو قوله تعالى:﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ ﴾ [(٤)]، وقوله:﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾[(٥)].

وقد اختلف النحويون في تعريف (الآن) وفي سبب بنائها ، ولهم في ذلك آراء:

الرأي الأول : أن (الآن) معرف بالإشارة، وأنه إنما بُني لما كانت فيه (الألف واللام) لغير عهد متقدم ؛ لأنك تقول: (الآن فعلت) ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر ، وذهب إلى ذلك البصريون[(٦)]، ونسب إلى سيبويه والخليل خاصة[(٧)]، واختاره كثير من

---

(١) المفصل (١٧٣) .
(٢) التخمير (٢/٢٨٣ ، ٢٨٤).
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (٣/١٤٢٣)، همع الهوامع (٣/١٨٥).
(٤) سورة الجن ، من الآية (٩).
(٥) سورة الأنفال ، من الآية (٦٦).
(٦) انظر: الإنصاف (٢/٥٢١) ، ائتلاف النصرة (٦٤ ، ٦٥).
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس(٢/٢٣٧)، إعراب القراءات السبع وعللها(١/٢٧٥) ، الحجة لابن خالويه (١٨٤) ، الإنصاف (٢/٥٢٣)، اللسان(أين).

النحويين[1]، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن سبيل (الألف واللام) أن يدخلا لتعريف الجنس كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[2]، وكقولهم : (الرجل خير من المرأة) ، أو لتعريف العهد كقوله: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[3] أو يدخلا على شيء قد غلب عليه لغته فعرف به ، كقولك: الحارث والعباس ونحوهما[4]. ولما لم تدخل هنا للجنس أو للعهد ، أو لما غلب عليه لغته، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك: (الآن) كقولك: هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني ، فكذلك ما أشبهه [5].

واُعترض على هذا المذهب بما يلي :

١)أما القول بأن تعريفه بالإشارة فإن أسماء الإشارة لا تدخلها (لام)، نحو هذا وتلك[6].

٢)أما القول بأنه بُني لأن (الألف واللام) فيه لغير عهد متقدم ففاسد ؛ لأن (الألف واللام) توجد في كثير من الأسماء على غير عهد، مع كون الأسماء معربة ، وذلك نحو : (يا أيها الرجل) ، و(نظرت إلى هذا الغلام) [7].

٣)أنه إذا كان سبب البناء هو تضمنه معنى الإشارة فإن جميع الأعلام متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها[8].

٤)أن أسماء الإشارة تدخل عليها (هاء) التنبيه ، و(كاف) المخاطب ، فيقال : (هذاك، وهذا، وهذاكما)، وكذلك البواقي ، ولا يجري ذلك في (الآن) [9].

---

(١) انظر:معاني القرآن وإعرابه للزجاج(١٥٣/١، ٢٤/٣، ٢٥)، إعراب القرآن للنحاس (٢٣٧/٢)، اللامات (٥٥ ، ٥٦) ، سر صناعة الإعراب (٣٥١/١ ، ٣٥٢) ، أمالي ابن الحاجب (٧٠/٢)، شرح التسهيل (٢١٩/٢)، شرح الكافية للرضي (٣١٢/٣)، ارتشاف الضرب (١٤٢٤/٣)، الدر المصون (٢٦٠/١)،المساعد(٥١٦/١)،شفاء العليل (٤٧٥/١)، همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٢) سورة العصر : الآية (٢).

(٣) سورة المزمل : الآية (١٥، ١٦).

(٤) انظر : اللامات للزجاجي (٤٣ ، ٦٠).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١٥٣/١ ، ٢٤/٣ ، ٢٥) ، الإنصاف (٥٢٢/٢).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٣٥١/١، ٣٥٢) ، شرح المفصل (١٠٣/٤ ، ١٠٤) ، همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب (٣٥٢/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/٤) .

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي (٣١٢/٣).

(٩) انظر: أمالي ابن الحاجب (٧٠/٢).

الرأي الثاني : أن (الآن) بني لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام ، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك ؛ لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف ، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها ، وذهب إلى ذلك المبرد ، والزمخشري [١]، والفارسي [٢].

واعترض على هذا الرأي بما يلي :

١)أنه وردت كلمات في العربية في أول أحوالها ملازمة لـــ(أل) ومع ذلك لا تُبنى ، كالعيوق والجماء الغفير[٣].

٢)أنه لو كان كل اسم يخالف نظائره يُبنى لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه ، فوجب إطراح ما أفضى إليه [٤].

الرأي الثالث : أن (الألف واللام) زائدتان في(الآن) ؛ لأن هذا الاسم معرفة بغيرهما ، وإنما هو معرفة بلام أخرى مقدرة غير هذه الظاهرة ، وبني لتضمنه معنى حرف التعريف ، وذهب إليه الفارسي وابن جني [٥].

وضُعِّف هذا الرأي بأن تضمين اسم معنى اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به ، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه ، فكيف إذا كان إياه ؟! [٦].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/٤)، وانظر:الأصول(١٣٧/٢)، اللامات للزجاجي (٥٥)، الحجة لابن خالويه (١٨٤ ، ١٨٥) ، المفصل (١٧٣) ، الإنصاف (٥٢٣/٢).

(٢) انظر: التعليقة (١١٢/٣).

(٣) انظر: التخمير (٢٨٤/٢) ، شرح التسهيل (٢١٩/٢)، همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢١٩/٢)، همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٣٥٠/١ ، ٣٥٣ ، ٢٦١/١ ، ٢٦٢) ، الخصائص (٣٩٤/١) ، المحرر الوجيز (١٦٤/١) ، الإنصاف (٥٣٢/٢) ، أمالي ابن الحاجب (٧٦٦/٢) ، الإيضاح في شرح المفصل (٥١٥/١ ، ٥١٦) ، شرح الكافية للرضي (٣١٢/٣) ، التصريح (٣٤٠/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢١٩/٢) ، الدر المصون (٢٦٠/١ ، ٢٦١) ، همع الهوامع (١٨٥/٣).

الرأي الرابع : أنه إنما بُني لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، وذهب إلى ذلك السيرافي[١]، ونسب لابن مالك[٢].

واعترض هذا الرأي بأنه إذا قيل إن (أل) من أصل الكلمة فإنه يكون على وزن خارج عن أوزان العربية ، فإنك إذا قدرت الهمزة الأولى (همزة الوصل) همزة زائدة فيجب أن يكون وزن (أفعال) وليس في اللغة (أفعال) وهمزته همزة وصل ، كما أن (أفعال) في الأسماء المفردة نادر ، وإن قدرت الهمزة أصلية ، وجب أن يكون (فعلال)، أو (فعلان) ، وهو أبعد من جهة أن الهمزة الأصلية أبعد في جعلها وصلية ، وإذا بعد أن تكون أصلية وهي زائدة ، فكونها وصلية وهي أصلية أبعد[٣].

الرأي الخامس : أن تعريف (الآن) بما فيه من (الألف واللام) ، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها ، بخلاف (الرجل والغلام) فإنه لم تلزمهما (اللام) ؛ لأنهما يستعملان معرفة ونكرة ، فإذا أريد النكرة لم يأتوا بـــ(اللام) ، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوها بـــ(اللام) ، وكذلك نظائرهما،وأما (الآن) فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته ، وأما علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له ، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى (الذي) و(التي)، وهو رأي ابن يعيش [٤].

واعترض هذا القول من وجوه :

١)أن (الألف واللام) لا تفارق كلمة(الآن) ولو كانت للتعريف لزالت عنه في بعض الاستعمالات؛لأن التعريف لا يكون تعريفاً إلا إذا كان في مقابل نكرة[٥].

٢)أنه لو كانت (الألف واللام) للتعريف لوجب إعرابه؛ إذ ليس في اللغة كلمة تلزمها (الألف واللام) إلا وهي معربة[١].

---

(١) انظر : الإنصاف (٥٢٣/٢) ،شرح التسهيل(٢١٩/٢) ، شرح الكافية للرضي (٣١٢/٣) ، الدر المصون (٢٦٠/١) ، المساعد (٥١٦/١) ، همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٢) انظر: همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٣) أمالي ابن الحاجب (٧٠/٢ ، ٧١) ، وانظر : همع الهوامع (١٨٥/٣).

(٤) انظر: شرح المفصل (١٠٤/٤).

(٥) انظر:الأصول(١١٣/٢)،سر صناعة الإعراب(٣٥١/١)،المحرر الوجيز(١٦٤/١)،أمالي ابن الحاجب (٧٠/١ ، ٧١).

٣)أنه ليس أصله (آن) ثم دخلت عليه (أل)، وليس هناك دليل يدل على ذلك ، بل هي أصلية فيه وضعاً[٢].

الرأي السادس: أن (الآن) معرب منصوب على الظرفية ، وإذا دخله (من)جُرَّ ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت ، وهو رأي السيوطي [٣]. ويرد هذا القول بما ورد عن العرب : (من الآن إلى غدٍ) ، بفتح (النون) على البناء [٤]، كما أن السيوطي في هذا الرأي يتجاهل البناء ، ويعمد إلى ما ورد في الكلمة من إعراب قليل فيجعله هو الأصل ، مع أن بعض العلماء ينكر ورود الإعراب فيها أصلاً ، فما ورد من كسر (النون) في بعض الاستعمالات فإنه محمول على أنه لغة ثانية في بناء (الآن) كما أن شتان تبنى على الفتح والكسر[٥].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

لقد أورد الخوارزمي رأيه في بناء (الآن) وهو أنه بُني للزومه النصب بلزوم الظرفية إياه فصار بمنزلة (اللام) من (رجل) ، و(الدال) من (زيدٍ) ، والإعراب لا يكون كذلك، وبني على الفتح لأنه في الأصل ظرف ، وحق الظرف أن يكون له هذه الصورة من قِبَل العامل.

ولم يتعرض لآراء العلماء في هذه المسألة إلا ما ذكره شيخه الزمخشري ، فقد اعترضه بشدة واصفاً إياه بالزيف ، وكان اعتراضه له من وجهين:

الأول : أن (العيّوق والدَّبران والسَّماك والثريا) وقعت في أول أحوالها كذلك وهي غير مبنية.

الثاني: أنهم يعنون بذلك أنه يحتاج إلى غيره، وهو (الألف) و(اللام) فصار له شبه بالحرف، وهذا ينتقض بالفعل المضارع ؛ لأنه به حاجة إلى الفاعل وهو غير مبني.

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/٧١).
(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٥).
(٣) انظر: همع الهوامع (٣/١٨٦).
(٤) انظر: الكتاب (٢/٤٢٠) ، معاني القرآن للفراء (١/٤٦٧)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٥٣) ، أمالي ابن الحاجب (٢/٧١).
(٥) انظر: شرح التسهيل (٢/٢١٠) ، ارتشاف الضرب (٣/١٤٢٣ ، ١٤٢٤) ، المساعد (١/٥١٦ ، ٥١٧) .

الترجيح :

يتضح مما سبق من آراء أنه لم يسلم منها رأي من النقد والاعتراض ، والمترجح عندي ما ذهب إليه المبرد والزمخشري وهو أن سبب البناء أنه وقع في أول أحواله معرفة بـــ(الألف واللام) ، وإن رُدَّ بكثرة الأسماء المعربة التي وردت في أول أحوالها ملازمة لـــ(أل)، فـــ(الآن) تختلف عنها بلزومها الظرفية ، كما أنه ورد سقوط (أل) من هذه الأسماء نحو: الجماء والعيوق[1]. كما أن بناء (الآن) ليس بسبب خروجه عن نظائره فحسب ، بل اجتمع إلى ذلك شبهه بالحرف.

أما اعتراض الخوارزمي فإنه لم يرد عن المبرد أن شبَّه (الآن) بالحروف في حاجتها إلى (الألف واللام) ، بل ثبت عنه أن (الآن) أشبهت الحروف في لزومها حالة واحدة هي الظرفية .

وقريب من هذا المذهب ما رآه السيرافي من شبه (الآن) بالحرف ، ويضعف الاعتراض عليه أن الكلمة على وزنٍ مفرد.

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١٧/١) ، الأصول (٣١٢/٢) ، اللسان (عوق).

(ج) في المستثنى :

الخلاف في عامل النصب في المستثنى

قال الزمخشري : " المستثنى في إعرابه على خمسة أوجه : أحدهما أنه منصوب أبداً،..."[1].

قال الخوارزمي:" أمَّا نصب المستثنى فقد حُكي عن الشيخ أبي علي الفارسي أنه كان يوماً مع عضد الدولة في الميدان،فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا ينتصب؟ فقال الشيخ أبو علي :"انتصب لأن التقدير فيه (أستثني زيداً)"، فقال له عضد الدولة : فهلاَّ قدرت:(امتنع زيدٌ) فَرَفَعته ، فقال الشيخ: هذا جواب ميداني ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى ، والجواب الصحيح أنه لو جاز فيه غير النصب لكان على البدل، والبدل في حكم تنحية المبدل منه ، فترجع بنا المسألة إلى أنه يجوز:(جاءني إلا زيدٌ)، وذلك بيِّن البطلان " [2].

وقال :" قالوا : شُبِّه المستثنى المنصوب بالمفعول من حيث إنه فضلةٌ جاءت بعد تمام الكلام ، وهذا من إقناعيات النحويين :

ورُبَّ كلامٍ مرَّ فوق مَسَامِعِي كما طنَّ في لوحِ الهجيرِ ذُبابُ

والوجه فيه أن (إلاَّ) في محل النصب على الحال ، فمعناه:(جاءني القوم مستثنى منهم زيدٌ) ، و(مستثنى) منصوب على الحال ، وكذلك أن قوله:(إلا الفرقدان)[3]، بأن (إلا) هاهنا صفة، والمعنى: (كلُّ أخٍ غير الفرقدان مفارقه أخوه)، والحال والصفة يتآخيان ، ونظير هذه المسألة (الواو) بمعنى (مع)، فإن سألتَ: فما تقول في قولهم: (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً)، فإنك لو جعلت (إلا) حالاً لزم أن يكون ذو الحال نكرة؟ أجبتُ : ذو

---

(١) المفصل (٦٧).

(٢) التخمير (٤٥٧/١).

(٣) البيت من بحر (الوافر) ، وهو للحضرمي بن عامر الأسدي ، وقيل لعمرو بن معدي كرب ، والبيت بتمامه :

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه لعمرُ أبيكَ إلاَّ الفرقَدان

انظر البيت في : الكتاب (٣٥٠/٢) ، المقتضب(٢٠٩/٤)، شرح المفصل لابن يعيش(٨٩/٢)، رصف المباني(٩٢)، همع الهوامع (٢٧٣/٣). اللغة : الفَرْقَدان : نجمان يهتدى بهما .

الحال قد يجيء نكرة ، ومنه قول محمد في كتاب (السرقة):"وإذا خرج جماعة ممتنعين"[1]، وفي الحديث:"فأتى فرسٌ سابقاً له"[2]، فإن نصبته فعلى الحال، وإلا فعلى الوصف" [3].

دراسة الخلاف :

المستثنى هو المخرج بـــ(إلاَّ) أو إحدى أخواتها عن حكم ما قبلها بشرط الفائدة[4]، ومنه قوله تعالى :﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[5]، وفي ناصب المستثنى إذا كان الكلام تاماً موجباً خلاف بين النحويين تعددت فيه آراؤهم فجاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ عامل النصب في المستثنى هو الفعل المتقدِّم أو ما في معناه بواسطة (إلاَّ) ، وهو مذهب البصريين[6]، ونُسب لسيبويه[7]، والوارد عنه قوله:" والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممَّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : (عشرون درهماً) "[8] .

وذهب إليه ابن السراج[9]، والسيرافي [10]، وأبو علي الفارسي [11]، وابن الباذش[12]، والسهيلي [13]، والجرجاني [14] ، والعكبري[15] ، وابن عقيل[16] .

واستندوا في مذهبهم إلى ما يلي [17] :

---

(١) انظر : البداية للمرغيناني ، كتاب السرقة / باب قطع الطريق (٥/٤٠٦).
(٢) انظر : الحديث في سنن أبي داوود رقم (٢٥٧٧).
(٣) التخمير (١/ ٤٦٩ ، ٤٧٠).
(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٨٠) شرح الكافية الشافية (١/٣١٤).
(٥) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٩).
(٦) انظر : أسرار العربية (٢٠١)، الإنصاف (١/٢٦٢، ٢٦٣)، شرح الكافية للرضي (٢/١١٤).
(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٦)، توجيه اللمع (٢١٥)، حاشية الصبان (٢/١٤٣).
(٨) الكتاب (٢/٣٢٣).
(٩) انظر : الأصول (١/٢٨١).
(١٠) انظر :شرح الجمل لابن عصفور(٢/٣٨٥)،المساعد(١/٥٥٦)،همع الهوامع(٣/٢٥٢)،حاشية الصبان (٢/١٤٣).
(١١) انظر : الإيضاح العضدي (٢٠٥)، المسائل المنثورة(٥٥)، المساعد (١/٥٥٦)، همع الهوامع (٣/٢٥٢).
(١٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٨٥)، همع الهوامع (٣/٢٥٢) ، وابن الباذش هو : أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري ، أخذ عن أبيه ، توفي سنة ٥٤٠هـــ، من مؤلفاته : الإقناع في القراءات ، انظر : غاية النهاية (١/٨٣)، بغية الوعاة (١/٣٣٨).
(١٣) انظر : نتائج الفكر (٧٩).
(١٤) انظر :المقتصد (٢/٦٩٩)، والجرجاني هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، نحوي وبلاغي ، توفي سنة ٤٧١هـــ ، من مؤلفاته : المغني ، دلائل الإعجاز ، أسرار البلاغة ، العوامل المائة ، القتصد ، انظر : إنباه الرواة (٢/١٨٨ ، ١٩٠) ، بغية الوعاة (٢/١٠٦)، شذرات الذهب (٣/٣٢٠) .
(١٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٠٣).
(١٦) انظر : شرح ابن عقيل (١/ ٥٤٤).
(١٧) انظر : الإنصاف (١/٢٦٢ ، ٢٦٣).

١- أنَّ الفعل هو الأصل في العمل ، ولكنه لا يصل إلى المستثنى بنفسه لأنه لازم أو متعدٍ استوفى مفعوله ، فيتقوى بـــ(إلا).

٢- أنَّ (غير) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لَمَّا كانت مبهمة كالظرف.

ورُدَّ هذا المذهب بما يلي :

١- أنَّ الفعل قد لا يوجد في جملة الاستثناء ، نحو : (القوم إخوتك إلا زيداً)، ومع ذلك ينتصب الاسم [١] .

٢- أنَّ الجملة قد يوجد فيها أكثر من أداة استثناء ، نحو : (قام القوم إلا زيداً إلا عمراً)، قال ابن مالك:"وكذا لو كررت (إلا) دون عطف في المعنى نحو : (قاموا إلا زيداً إلا عمراً)، فإن الثاني موافق للأول في المعنى ، فلو جُعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بـــ(إلا) لزم من ذلك عدم النظير ، إذ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه " [٢] .

وذهب ابن خروف إلى مذهب البصريين من أن الناصب هو الفعل المتقدم ، ولكن دون واسطة (إلا) للتعدية، فهو عنده كنصب (غير) في نحو:(قام القوم غير زيدٍ)[٣].

الرأي الثاني :

أن عامل النصب في المستثنى هو أداة الاستثناء (إلا) ؛ لأنها مختصة بالاسم وليست جزءاً منه ، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك ، وقيل هي بمعنى الفعل ، وهو مذهب بعض الكوفيين [٤]، ونُسب لسيبويه[٥]، والمبرد [٦]، والزجاج[٧]، وذهب إليه ابن مالك [٨].

وقد ردَّ هذا المذهب بما يلي :

---

(١) انظر : السابق (٢٦١/١).
(٢) انظر : شرح التسهيل (٢٧٧/٢).
(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروف(٩٥٨/٢)،شرح التسهيل (٢٧٧/٢)،المساعد(٥٥٦/١)،همع الهوامع (٢٥٢/٣).
(٤) انظر : الإنصاف (٢٦١/١).
(٥) انظر : شرح التسهيل (٢٧٧/٢)، المساعد (٥٥٧/١)، شرح ابن عقيل (٥٤٤/١)، همع الهوامع (٢٥٢/٣).
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٧٧/٢)، توجيه اللمع (٢١٥)، همع الهوامع (٣/ ٢٥٢).
(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٧٦/٢).
(٨) انظر : شرح التسهيل (٢٧٧/٢) ، شرح ابن عقيل (٥٤٤/١)، همع الهوامع (٢٥٢/٣).

١- " لو كانت (إلا) عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً ، كما يقع بعد (إنَّ) وأخواتها ، والأمر بخلاف ذلك ، قال الله تعالى :﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[١]" [٢].

٢- أن الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً [٣].

الرأي الثالث :

أن عامل النصب في المستثنى (إلا)، وذلك لأنها مركبة من (إنَّ) و(لا)، فحذفت (النون) الثانية من (إنَّ)، وأدغمت الأولى في (لام) (لا)، فإذا انتصب الاسم بعد (إلا) فبـــ(إنَّ)،وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـــ(لا) العاطفة، وهو مذهب الفراء[٤]، وقيل للكوفيين عامة [٥].

وذهب الكسائي إلى أن (إنَّ) ليست مركبة مع (إلا) ، وإنما هي ناصب مقدَّر ، والتقدير في نحو (قام القوم إلا زيداً) : (قام القوم إلا أن زيداً لم يقم) [٦].

ورُدَّ مذهب الفراء بما يلي [٧]:

١- أنَّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر ، فالأصل في الحروف البساطة.

٢- أن (لا) لا تأتي إلا بعد الإثبات ، وقولهم : (ما قام القوم إلا زيدٌ) لا يتأتى فيه ما ذكر من تغليب (لا).

٣- أن ذلك يؤدي إلى اجتماع حكمين في موضع واحد.

أما مذهب الكسائي فقد ردَّه الرضي بقوله : " وليس بشيء ؛ إذ يبقى الإشكال

---

(١) سورة الإسراء ، من الآية (٦٧).
(٢) انظر : شرح التسهيل (٢/٢٧٥).
(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٨٤).
(٤) انظر : شرح السيرافي (٣/١٠٨)، الإنصاف(١/٢٦١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٦)، التبيين (٤٠٠)، توجيه اللمع (٢١٥)، الجمل لابن عصفور (٢/٣٨٥)، شرح التسهيل (٢/٢٧٩)، همع الهوامع (٣/٥٣).
(٥) انظر : الإنصاف (١/٢٦١).
(٦) انظر : الإنصاف (١/ ٢٦١) ، التبيين (٤٠١) ، توجيه اللمع (٢١٥)، شرح الكافية للرضي (٢/١١٤).
(٧) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٠٣)، شرح الكافية للرضي (٢/١١٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٨٥)، المساعد (١/٥٥٧).

عليه بحاله في انتصاب (إنَّ) مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد[1] " ، وقال ابن الحاجب: "وهذا ليس بجيد لإن (إنَّ) لا تضمر،ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً"[2].

الرأي الرابع : أنَّ عامل النصب في المستثنى مخالفته للكلام الذي قبله ، فهو عامل معنوي ، ويطلق عليه الخلاف[3]، وهو مذهب الكسائي[4].

وردَّ بأن النصب إذا تعيَّن بالخلاف ، فيتعيّن في نحو: (قام زيد لا عمرو)، و(ما قام زيد لكن عمرو) ؛ لأنَّ التالي مخالف للأول [5].

الرأي الخامس : أنَّ عامل النصب في المستثنى فعل مضمر تقديره (أستثني) ، وهو مذهب المبرد حيث قال:"وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه غيره، نحو:(ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ)، وذلك لأنك لما قلت:(جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيداً) فيهم، فلما قلت:(إلا زيداً) كانت (إلا) بدلاً من قولك:(أعني زيداً)، و(أستثني فيمن جاءني زيداً)، فكانت بدلاً من الفعل"[6]، ونُسب للزجاج[7].

وقد حُكي مثل ذلك عن الكسائي حيث نُسب له القول بنصب المستثنى على التشبيه بالمفعول [8].

ورُدَّ مذهب المبرد بما يلي [9]:

١- أنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، وإلا لجمع بين (ليت) و (أتمنى) .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (١١٥/٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٢/١)، وانظر : المساعد (٢/ ٥٥٦).

(٣) الخلاف : مصطلح كوفي محض ، وهو عامل معنوي اعتمد عليه الكوفيون في بعض الأحكام ، انظر : دراسة في النحو الكوفي (٢٨٦ ، ٢٨٧).

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٨٥/٢)، التصريح (٣٤٩/١)، همع الهوامع (٢٥٣/٣).

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/٢).

(٦) المقتضب (٣٩٠/٤)، وانظر: التبيين (٣٩٩)، المساعد (٥٥٦/١)، همع الهوامع (٢٥٣/٣).

(٧) انظر : التبيين (٣٩٩)، المساعد (٥٥٦/١)، همع الهوامع (٢٥٣/٣).

(٨) انظر : الإنصاف (٢٦١/١)، التبيين (٤٠٠).

(٩) انظر : شرح الكافية للرضي (١١٥/٢)، المساعد (٥٥٦/١).

٢- أن ذلك يلزم جواز الرفع بالفعل (امتنع) ، والتقدير في نحو : (جاء القوم إلا زيدٌ) : (امتنع زيدٌ).

الرأي السادس : أن عامل النصب في المستثنى هو تمام الكلام قبله ، وهو مذهب ابن عصفور [١]، ونُسب لسيبويه [٢]، والكسائي[٣].

والمستثنى في هذا المذهب في منزلة التمييز،ونسبته إلى سيبويه مأخوذة من قوله: "عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : (عشرون درهما) " [٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

تفرّد الخوارزمي – فيما أعلم – برأي خاص ذكره بعد أن أوهم القارئ بموافقته للرأي القائل بتقدير فعل مضمر ، حيث ذكر حادثة أبي علي الفارسي مع عضد الدولة ، والجواب الصحيح فيها للرد على من اعترض على ذلك المذهب بجواز الرفع بتقدير فعل يحتاج إلى فاعل ، ثم صرح الخوارزمي برأيه بعد مقدمة انتقد فيها آراء النحويين ، فهو يرى أن المستثنى بـــ(إلا) منصوبٌ لكونه مع (إلا) حالاً ، واعتمد فيما ذهب إليه على المعنى المستفاد من الاستثناء حيث يقدر نحو:(جاءني القوم إلا زيداً) بـــ(جاءني القوم مستثنى منهم زيد)، والذي يدلنا على أنه أراد المستثنى في النصب على الحال لا (إلا) وحدها قوله:"إن شئت جعلت (إلا زيداً) مستثنى، وإن شئت جعلت (إلا زيداً) صفة"[٥].

الترجيح :

إنَّ تعدد الآراء وتقاربها في هذا الخلاف يجعلني أكتفي بترديد ما قاله السيوطي في هذه القضية : " ولم يترجح عندي قول منها " [٦].

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢٥٤).
(٢) انظر : الاستغناء في فن الاستثناء (٦٧).
(٣) انظر : التبيين (٤٠٠).
(٤) الكتاب (٢/٣٢٣).
(٥) التخمير (١/٤٧٤).
(٦) همع الهوامع (٣/٢٥٣).

وقد كثر في هذا الخلاف الخلط في نسبة الآراء إلى أصحابها ، وتكرار نسبة الاسم إلى أكثر من مذهب ، وذلك كله يرجع لفهم المتلقي والشارح ، فإنَّ ما نُسبَ لسيبويه يقوم على فهم ما ورد عنه من أن العامل في المستثنى ما قبله ، فنُسب إليه أن العامل فيه الفعل قبله ، أو (إلا) قبله ، أو تمام الكلام قبله ، كذلك فيما نُسِبَ للمبرد ، فكل من تلك الأقوال يتسع ليدل على أكثر من رؤية .

أما ما تفرد به الخوارزمي فيبطله المعنى ، فتقديره لـــ(إلا) والمستثنى بالحال لا يتوافق دائماً مع المعنى المراد،فإذا كان الاستثناء منفياً دخل المستثنى في حكم المستثنى منه؛ لأنه حال له ، فتقول: (لا تعبد آلهة إلا الله)، فالتقدير على مذهب الخوارزمي: (لا تعبد آلهة مستثنى منها الله):أي :(آلهة حالها مستثنى منها الله)، وهو معنى يجانب المراد من الجملة .

الخلاف في نوع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾

قال الزمخشري:" وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك : (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً) ، وهي اللغة الحجازية ، ومنه قوله عز وجل ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ – إِلَّا مَن رَّحِمَ[1]﴾[2].

قال الخورزمي:" الاستثناء في هذه الآية منقطع، لأَنَّ مّنْ رَحِم اللهُ معصومٌ ، والمعصوم ليس من جنس العاصم ، وفي الكشاف : كأنه قيل: (ولكن مَنْ رَحِمَهُ الله فهو المعصوم)[3] ، وعندي أَنَّ الاستثناء فيه متصلٌ ، لأنَّ المعنى : (لا عاصمَ اليومَ مِنْ أَمرِ اللهُ إلا رحمةً من رحمةِ الله)[4]، فالرحمة مصدر مضاف إلى المفعول ، ثم حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[5].

دراسة الخلاف :

الاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى من جنس المستثني منه نحو : (جاء القوم إلا زيداً) ، أما المنقطع فهو ما يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثني منه نحو ، (جاء القوم إلا حماراً) ، فإذا كان الاستثناء بعد كلام تام غير موجب ففي الاستثناء المتصل يكون من إتباع المستثني للمستثنى منه أجود من نصبه ، أما في الاستثناء المنقطع فيتعين النصب عند الحجازيين ، ويجوز فيه الإتباع والنصب عند بني تميم ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[6]، فهو على النصب لأن الاستثناء فيه منقطع، وروي بالرفع عن بني تميم[7]، أما الاستثناء في قوله تعالى﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن

---

(١) سورة هود ، من الآية (٤٣) .

(٢) المفصل (٦٨) .

(٣) انظر : الكشاف (٤٨٥)

(٤) هكذا في المطبوع ، والذي يدل عليه ما يليه من كلام الخوارزمي أن (رحمة) مضافة إلى (مَنْ)، فهي غير منونة ، و(مَنْ) موصولة فلا يليها اسم مجرور بل فعل سواء أكان كما في الآية ﴿مَن رَّحِمَ﴾، أم باتصال مفعوله به (مَنْ رحمهُ الله) ، فتصبح الجملة الصحيحة – والله أعلم – : (إلا رحمةَ منْ رحمهُ (أو رحم) الله) .

(٥) التخمير (٤٦٢/١ ، ٤٦٣) .

(٦) سورة النساء ، من الآية (١٥٧) .

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧٩/٢ ، ٨٠) ،شرح الكافية الشافية (٣١٥/١ ، ٣١٦) .

رَّحِمَ ﴾ فقد اختلف النحويون في تحديد نوعه بين الاتصال والانقطاع فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول : أن الاستثناء منقطع ، قال سيبويه : " هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن) ، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ أي: ولكن مَنْ رحم [1] ، فالتقدير على هذا المذهب : (لا عاصم من أمر الله إلا المرحوم)، قال الفراء : " فَـــ(مَنْ) في موضع نصب ؛ لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم ، فكأنه نصبه بمنزلة قوله : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ "[2].

وكون الاستثناء في هذه الآية منقطعاً هو مذهب جمهور النحويين حيث ذهب إليه سيبويه[3] ، والفراء [4] ، والمبرد [5] ، والزجاج [6] ، والزجاجي [7] ، والنحاس [8] ، وأبو علي الفارسي[9] ، والجرجاني[10] ، والزمخشري [11] ، والعكبري [12]، وابن يعيش[13]، والشلوبين[14] ، وابن الحاجب[15] ، وابن عصفور[16] ، وابن مالك[17] ، والرضي[18] .

---

(١) الكتاب (٣٣٩/٢) .
(٢) معاني القرآن للفراء (١٥/٢ ، ١٦) .
(٣) انظر : الكتاب (٣٣٩/٢) .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء (١٥/٢ ، ١٦) .
(٥) انظر : المقتضب (٤١٢/٤).
(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٥٤/٣).
(٧) انظر : الجمل في النحو (٢٣٥).
(٨) انظر : إعراب القرآن (٢٨٥/٢).
(٩) انظر : التعليقة (٥٧/٢).
(١٠) انظر : المقتصد (٧٢٢/٢).
(١١) انظر : المفصل (٦٨).
(١٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن (١٢/٢).
(١٣) انظر : شرح المفصل (٨١/٢).
(١٤) انظر : التوطئة (٣١٠).
(١٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٥/١).
(١٦) انظر : شرح جمل الزجاجي (٤٠٤/٢).
(١٧) انظر : شرح التسهيل (٢٨٧/٢).
(١٨) انظر : شرح الكافية للرضي (١٢١/٢).

وقد استندوا في مذهبهم على أن (عاصم) جاءت على بابها من كونها اسم فاعل ، و (مَنْ رحم) دلت على المفعول ، قال ابن يعيش:" فّـ (مَنْ) في موضع نصب ؛ لأنه من غير الجنس؛ لأن (عاصم) فاعل، و﴿ مَن رَّحِمَ ﴾معصوم أي مَنْ رَحمةُ الله ، والفاعل ليس من جنس المفعول [1]".

الرأي الثاني : أن الاستثناء متصل، فتكون (عاصم) على ظاهر لفظها، و﴿ مَن رَّحِمَ ﴾أي الراحم، أو مضاف إلى محذوف قدَّره الزمخشري بـــ(مكان) حيث قال:"﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ إلا الراحم، وهو الله تعالى ، أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مَنْ رحم الله، أي : إلا مكان من رحم الله من المؤمنين[2]" .

وقد أجازه النحاس[3]، أو تكون (عاصم) بمعنى المفعول ، أي المعصوم ، أو صاحب عصمة ، و (مَنْ رحم) ، يراد به (المرحوم) ، وقال الأخفش : ويجوز أن يكون (لا ذا عصمة) ، أي (لا معصوم) ، ويكون (إلا مَنْ رحم) رفعاً بدلاً من العاصم) " [4] .

وذلك مثل فاعل بمعنى مفعول في قوله تعالى: ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [5]، وقد أجازه الفراء حيث قال : " ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنك قلت: لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (مَنْ) ، ولا تنكرنّ أن يخرج المفعول على فاعل ، ألا ترى قوله ، (من ماء دافق) فمعناه : – والله أعلم – مدفوق، وقوله: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [6] معناها مرضية ، وقال الشاعر[7]:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرحَلْ لِبُغيتها واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

---

(١) شرح المفصل (٢/٨١).

(٢) الكشاف (٤٤٨٤).

(٣) انظر : إعراب القرآن (٢/٢٨٥).

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢/٣٥٣).

(٥) سورة الطارق ، من الآية (١٦).

(٦) سورة الحاقة ، من الآية (٢١).

(٧) البيت من بحر (البسيط) ، وهو للحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر ، انظر البيت في : معاني القرآن للفراء (٢/١٦) ، دلائل الإعجاز (٤٧١ ، ٤٨٧) .

معناه : المكسوّ ، تستدل على ذلك أنك تقول : رضيتُ هذه المعيشة ، ولا تقول : رَضِيتْ ، ودُفِقَ الماء ، ولا تقول : دَفَقَ ، وتقول : كُسي العريان ولا تقول : كسا "[1] . وأجازه أيضاً الزجاج[2]، وابن جني[3]، والفارسي [4]، والزمخشري [5]، والعكبري [6].

وضَّعفه ابن يعيش بقوله:" وهو ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة " [7] .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يذهب الخوارزمي إلى أن الاستثناء في الآية متصل ، ويعلله بأن المستثنى مصدر محذوف تقديره (رحمة) ، وأُقيم المضاف إليه مقامه ، فهي من جنس (العاصم) ، وهو بذلك يوافق الزمخشري في تقدير مضاف محذوف مع اختلاف في هذا المقدر .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – رأي سيبويه وجمهور النحويين الذي يرى أن الاستثناء في الآية منقطع ؛ لأنه يخلو من التأويل الذي اعتمد عليه الرأي الثاني ، كما أن القول بأن الاستثناء متصل وجه محتمل ذكره أصحاب المذهب الأول .

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/١٥ ، ١٦)

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣/٥٤).

(٣) انظر : الخصائص (٢/١٥٢ ، ١٥٣).

(٤) انظر : الإيضاح العضدي (٢٣٢).

(٥) انظر : الكشاف (٤٨٥).

(٦) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن (٢/١٢).

(٧) شرح المفصل (٢/٨١).

(د) في الحال :

الخلاف في علة نصب الحال

قال الزمخشري:" شُبِّه الحال بالمفعول من حيث إنَّهما فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص ، من حيث إنها مفعول بها "[1].

قال الخوارزمي:" أنا لا أتعجب من شيءٍ يعجبني من هؤلاء ، بإضافتها إلى الأحكام التي بنيت على أصولٍ أصيلة ، وأركان وثيقة ، إلى أدنى مشابهةٍ بين الشيئين، ألم يعرفوا أنه ما من شيءٍ إلا وهو يُشبه شيئاً ، ثم لم يحظ المشبَّهُ بحكم المشبَّه به ؟ بدليل أن الفقير قد يشبه في شيءٍ الأمير ، ثم لا يُبجَّلُ تبجيلَ الأميرِ، إنما قياس الشبه على ما ذكرته أن يكون الشيءُ يشبه الشيء لا يفوته إلا الصورة ، والحال في الحقيقة خبر (كان) ، ألا ترى أنك إذا قلت:(جاء زيدٌ راكباً)، فكأنك قلت:(جاء زيدٌ في حالة كونه راكباً)، ولهذا وجب تنكيرها، وخبر (كان) مشبَّهٌ بالمفعول غير الصحيح ، بدليل أنك إذا قلت: (كان زيدٌ منطلقاً)، فمعناه:(كان زيدٌ على صفة الانطلاق)، ثم المفعول غير الصحيح بمنزلة المفعول الصحيح، والحال يشبه الظرف من حيث إنك إذا قلت : (جاء زيدٌ راكباً)، فمعناه: (جاء زيدٌ حال كونه راكباً) ، وقولك : (حال كونه راكباً) ظرفٌ. فإن سألت: فلم لم يسم ظرفاً ، كما سُمي (فاها لفيك) مصدراً ؟ أجبت : الحال لها شريطة ، وهي : أن تكون بيان هيئة الفاعل والمفعول، ولا كذلك الظرف ، فسموا هذا النوع من الظرف حالاً " [2].

دراسة الخلاف :

الحال من منصوبات الجملة الفعلية غالباً ، وللعلماء في علة نصبه آراء جاءت على النحو التالي :

---

(١) المفصل (٦١).

(٢) التخمير (١/٤٢٣، ٤٢٤).

الرأي الأول :

أن الحال منصوب لشبهه بالمفعول به ، قال سيبويه:" هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"[١]،وقال المبرد:هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله ؛ لأنه مفعول به ، وهو الذي يسميه النحويون الحال..." [٢].

وذهب إليه الفراء[٣]،والفارسي[٤]، والجرجاني[٥]، وابن الخشاب[٦]، والزمخشري[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وابن مالك[٩]، واستدلوا على ذلك بأن الظرف والحال تترادفان وتقدران بـــ(من) [١٠].

الرأي الثاني :

أنَّ الحال منصوب لشبهه بالمفعول به ، قال سيبويه :" هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر ؛ لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقداً ، أي كلمته في هذه الحال " [١١]، وذهب إلى ذلك ابن السراج[١٢]، وابن بابشاذ[١٣]،وابن يعيش[١٤]، والسيوطي[١٥]. واحتجوا لمذهبهم بأن في الفعل دليلاً على الحال كما كان فيه دليل على المفعول ، وكل من الحال والمفعول به فضلة[١٦].

---

(١) انظر : الكتاب (٨٢/١).
(٢) انظر : المقتضب (١٦٦/٤) ، وانظر : (٣٠٠/٤).
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء (١٠٤/٢).
(٤) انظر : الإيضاح للعضدي(٢٢٠)، المسائل الحلبيات (١٨٢).
(٥) انظر : المقتصد (٦٧٢/١).
(٦) انظر : المرتجل (١٦٠).
(٧) انظر : المفصل (٨٢).
(٨) انظر : الملخص (٣٨٥).
(٩) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٢٧/١).
(١٠) انظر : البسيط (٥١١/١)، شرح المفصل (٥٥/٢).
(١١) الكتاب (٤٦٠/١).
(١٢) انظر : الأصول (٢١٣/١).
(١٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة (٣١٠/٢ ، ٣١١).
(١٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٢).
(١٥) انظر : همع الهوامع (٨/٤).
(١٦) انظر : الأصول (٢١٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٢).

ورُدَّ بأن الظرف أجنبي من الاسم ، والحال هي الاسم الأول [1].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

اتخذ الخوارزمي رأياً يخالف فيه مذاهب النحويين ، فعلل نصب الحال بكونه خبراً لـــ(كان) ، ولكنه أورد ما ذهب إليه العلماء ، فبين الشبه بين الحال والمفعول به ، والحال والظرف ، مع ما بينهما من خلاف يضعف هذا الشبه .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب القائل بشبه الحال بالمفعول به ، وذلك لأن وجه الشبه بينهما مما يختصان به ، أما كونهما فضلة فهو عام لكل المفاعيل .

ورأي الخوارزمي يرده الفرق البيِّن بين الحال ، وخبر (كان) حيث إن الأول بتقدير (في) ويأتي جملة مقترنة بـــ(الواو) ، أما الثاني فلا .

---

(١) انظر : همع لهوامع (٤/٨).

الخلاف في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة الإسمية

قال الزمخشري:" والعامل فيها (أثبِتُهُ) أو (أَحقُّهُ) مضمراً " [1].

قال الخوارزمي:" يريد أن العامل في الحال المؤكدة أحد هذين الفعلين ، ولو كان (كان) التامة لكان أوجه " [2].

دراسة الخلاف :

الحال المؤكدة هي اسم غير حدث يجيء مقرراً ، ومؤكداً لمضمون الجملة [3]، فالحال إن دلت على معنى لا يفهم مما قبلها فهي مبينة ، وإن فُهِم فهي مؤكدة [4]، ومن المؤكدة قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5]،وإذا جاءت بعد الجملة الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين، واختلف النحويون في العامل في الحال المؤكدة للجملة الاسمية [6] ، التي لم يعمل فيها أحد طرفيها على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن العامل فعل مضمر بعد الجملة تقديره: (انتبه)، أو (أَعْرَفَهُ)، ونحو ذلك، قال سيبويه : " وأما (هو) فعلامة مضمر ، وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد (هذا) ، وذلك قولك : (هو زيد معروفاً) ، فصار المعروف حالاً ، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أثبته ، أو الزمه معروفاً ، فصار المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت:(هذا زيدٌ

---

(١) المفصل (٨١).

(٢) التخمير (١/٤٣٧).

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٥١).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٣/١٦٠٠).

(٥) سورة البقرة ، من الآية : (٦٠) ، وسودة (هود) من الآية (٨٥) .

(٦) في مجيء الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية خلاف بين النحويين ، انظر: شرح الكافية للرضي (٢/٨٧)، همع الهوامع (٤/٣٩).

منطلقاً)"[1]، وذهب إليه الزجاج حيث قال:" فأما قولك: (هو زيد معروفاً)، و﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2]، ففي الحال فائدة ،كأنك قلت: (انتبه له معروفاً) وكأنه منزله قولك: (هو زيد حقاً) [3]، واعترض " بأنه لا معنى لقولك : تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً "[4].

الرأي الثاني :

أنَّ العامل هو الخبر في الجملة مؤولاً بـــ(مسمى) ونحوه ، وهو مذهب منسوب للزجاج[5].

واعترض بأن ذلك ليس مطرداً في الحال المؤكدة التي الخبر فيها ليس عَلَماً ، كما في قوله تعالى :﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[6]،وقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[7].

الرأي الثالث : أن العامل هو المبتدأ في الجملة مقدراً بـــ(انتبه) ونحوه ، وهو مذهب منسوب لابن خروف[8].

الرأي الرابع : أنَّ العامل هو معنى الجملة ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري حيث قدَّره بـــ(أثبتُهُ وأحقه) [9]، ووافقه ابن مالك [1]، والرضي [2]، والدماميني[3]،

---

(١) انظر :الكتاب (٧٦/٢)، وانظر:شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٢)، ارتشاف الضرب (١٦٠١/٣)، شرح الكافية للرضي (٨٨/٢).

(٢) سورة البقرة ، من الآية : (٩١).

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه (١٧٤/١).

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٨٨/٢).

(٥) انظر : شرح التسهيل (٣٥٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٢)،شرح الكافية للرضي (٨٩/٢)، ارتشاف الضرب (١٦٠٢/٣)، تعليق الفرائد (٢٤٣/٦)، همع الهوامع (٢٤٥/٢).

(٦) سورة هود ، من الآية : (٦٤).

(٧) سورة البقرة ، من الآية : (٩١).

(٨) انظر : شرح التسهيل (٣٥٨/٢)، شرح الكافية للرضي (٨٩/٢)، ارتشاف الضرب (١٦٠٣/٣)، تعليق الفرائد (٢٤٣/٦)، همع الهوامع (٤٠/٤).

(٩) انظر : المفصل (٨١).

وأجازه السيوطي مع المذهب الأول [٤]، واحتجوا لذلك بأن:" الجملة وإن كان جزآها جامدين جموداً محضاً، فلا شك أن يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل " [٥].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

الخوارزمي في هذا الخلاف لا يعترض على رأي الزمخشري ، وأيضاً لا يوافقه تمام الموافقة ، فلديه ما هو أوجه وأولى من رأيه – في نظره – فيذهب إلى أن العامل في الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة الأسمية (كان) التامة المقدَّرة ، ويرده أنه تقدير لا يوافق المعنى المراد من الجملة دائماً.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه ومن وافقه؛ لأنه يخلو من التكلف الذي يتضح في المذاهب الأخرى[٦] ، فكون العامل هو الخبر لا يطَّرد فيما كان الخبر فيه عَلَماً[٧]، وكون العامل هو المبتدأ لا يجوز فيما كان المبتدأ فيه ضميراً أو عَلَماً [٨].

---

(١) انظر : شرح التسهيل (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) ، شرح الكافية للرضي (٨٩/٢).

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (٨٩/٢).

(٣) انظر : تعليق الفرائد (٢٤٢/٦).

(٤) انظر : همع الهوامع (٤٠/٤).

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي (٨٩/٢)، تعليق الفرائد (٢٤٢/٦).

(٦) انظر : همع الهوامع (٤٠/٤).

(٧) انظر :شرح الكافية للرضي (٨٩/٢)، تعليق الفرائد (٢٤٣/٦).

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي (٨٩/٢)، تعليق الفرائد (٢٤٣/٦).

الخلاف في جواز مجيء صاحب الحال نكرة

قال الزمخشري:" وتنكير ذي الحال قبيح ، إلا إذا قُدِّمت عليه كقوله :

لعزَّةَ موحشاً طللٌ قديم[1] "[2].

قال الخوارزمي:" تنكير ذي الحال إذا كان مؤخراً عن الحال يجوز ؛ لأن تأخيره دليل على أنه لا شبهة فيه ، وإن كانت فيه شبهة فهي ضعيفة ، بالإضافة إلى الشبهة في الحال ؛ وهذا لأنه لو لم يكن كذلك لوقع الابتداء بذي الحال(موحشاً) حال ، و(طلل قديم) : ذو الحال "[3].

وقال: " أن كل حال لابد لها من ذي حال ، وهذه المصدرة بالواو لها منه بد فلا تكون حالاً ، وذلك مثل قولك : (لا صلاة والشمس تطلع) ، و(لا إفطار والشمس تغرب) ، فإن سألت : لم لا تكون (صلاة) ذا الحال؟ أجبت : لأنها نكرة ، والنكرة – كما هو معتقدهم – لا تكون ذا حال"[4]، وقال:" فإن سألت : فما تقول في قولهم : (ما جاءني أحد إلا زيدا) ، فإنك لو جعلت (إلا) حالاً لزم أن يكون ذو الحال نكرة ؟ أجبتُ : ذو الحال قد يجيء نكرةً ، ومنه قول محمد في كتاب السرقة:(وإذا خرج جماعة ممتنعين) [5]، وفي الحديث:(فأتى فرسٌ سابقاً له) [6]،فإن نصبته فعلى الحال ، وإلا فعلى الوصف " [7].

---

(١) البيت من بحر (الوافر) ، وعجزه : عفاه كل أسحم مستديمُ ، وهو لكثير عزة ، ونُسب لذي الرمة برواية (لمية موحشاً طلل قديم) ،وروي : (لمية موحشاً طلل يلوح كانه خلل) ، انظر البيت في : ملحق ديوان كثير عزة (٥٣٦)، معاني القرآن للفراء (١٦٧/١)، المفصل (٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٢/٢ ، ٦٤)، شرح الكافية للرضي (٦٢/٢)، شرح الأشموني (١٧٤/٢)، التصريح (٣٧٥/١) ، اللغة : الطلل: ما شخص من آثار الديار ، الأسحم : الأسود.

(٢) المفصل (٦٣).

(٣) التخمير (٤٣٤/١ ، ٤٣٥).

(٤) التخمير (٤٤٢/١ ، ٤٤٣).

(٥) انظر : البداية للمرغيناني ، كتاب السرقة / باب قطع الطريق (٤٠٦/٥).

(٦) الحديث في سنن أبي داود رقم (٢٥٧٧).

(٧) التخمير (٤٧٠/١).

دراسة الخلاف :

اتفق النحويون على أن صاحب الحال يأتي معرفة [١]، وفي جواز مجيئه نكرة خلاف بينهم على النحو التالي :

الرأي الأول : يجوز مجيء صاحب الحال نكرة على الإطلاق ، وهو مذهب جمهور النحويين ، فذهب إليه عيسى بن عمر[٢]، والخليل[٣]، ويونس[٤]، وسيبويه[٥] حيث قال :" وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ، ولم يجعله وصفاً ، ومثل ذلك: (مررت برجلٍ قائماً)، إذا جعلت الممرور به في حيال قيام ، وقد يجوز على هذا :(فيها رجلٌ قائماً)، وهو قول الخليل رحمه الله"[٦]، وقال: (وذلك قولك : (مررت بكلٍ قائماً) ، و(مررت ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالساً)، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين؛لأنه لا يحسن لك أن تقول:(مررت بكل الصالحين) ، ولا (ببعض الصالحين) ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ؛ لأنه مخالف لما يضاف " [٧].

وقال المبرد: " ويجوز (جاءني رجل ظريفاً) على الحال "[٨].

وممن ذهب إليه ابن الطراوة [٩]، والسهيلي [١٠]، وأبو حيان [١]. واستند أصحاب

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٧٧) ، أوضح المسالك (٢/٢٧٠).

(٢) انظر : الكتاب (٢/١٠٩).

(٣) انظر : الكتاب (٢/١٠٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٧٧).

(٤) انظر : الكتاب (٢/١١٠)، ارتشاف الضرب (٣/١٥٧٧).

(٥) انظر :الكتاب (٢/١٠٩) ، (١١٠ ، ١١٤) ،ارتشاف الضرب (٣/١٥٧٧)،التصريح (١/٣٧٤)، همع الهوامع (٤/٢١).

(٦) انظر : الكتاب (٢/ ١٠٩) ، وانظر (٢/١١٤).

(٧) الكتاب (٢/١١٢).

(٨) انظر : المقتضب (٤/٣٩٧) ، وانظر (٤/٢٨٦).

(٩) انظر : نتائج الفكر (٢٣٤).

(١٠) انظر : أمالي السهيلي (٥٣).

هذا المذهب إلى الحجج التالية :

١)السماع: ومن ذلك ما يلي :

أ) قول ابن عمر – رضي الله عنه – : (سابق رسول الله صلى الله عليه وسلَّم بين الخيل ، فأتى فرسٌ سابقاً له) [٢].

ب) ما سُمع عن رؤبة من قوله : (هذا غلامٌ لك مقبلاً)[٣].

ج) ما حكاه يونس أن ناساً من العرب يقولون : (مررت بماءٍ قعدةَ رجل) [٤].

٢)القياس : "أن ما كان صفة للنكرة ، جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة ، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً ، كما تكون النكرة فيلتبس بالنكرة [٥]" ، أن مجيء الحال من النكرة ليس ممتنعاً في جميع الأحوال، فهو جائز عند تقديم الحال عليها، وعليه فالتنكير لا يمنع مجيء الحال منه [٦].

الرأي الثاني : يجوز مجيء صاحب الحال نكرة، ولكنه قبيح ، وذهب إلى ذلك الزمخشري [٧] ، وابن يعيش [٨]،وابن جمعة [٩] ، قال ابن يعيش : " وهو جائز مع قبحه لو قلت : (جاء رجل ضاحكاً) لقبح مع جوازه وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال ، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف ؛ لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح [١٠]".

واعترض الرضي على استشهادهم بقول الشاعر :

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٧٧/٣) ، همع الهوامع (٢١/٤).

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي (٦١/٢).

(٣) انظر: الكتاب (١١٠/٢).

(٤) انظر: الكتاب (١١٠/٢) ، والمعنى أن الماء قليل بمقدار مكان قعدة الرجل.

(٥) انظر : الكتاب (١١٠/٢).

(٦) انظر: نتائج الفكر (٢٣٤ ، ٢٣٥) .

(٧) انظر: المفصل (٦٣).

(٨) انظر: شرح المفصل (٣٦/٢).

(٩) انظر: شرح ألفية ابن معطي (٥٦٤/١).

(١٠) شرح المفصل (٦٣/٢ ، ٦٤).

لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

بأنه : " لا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها " [1].

الرأي الثالث : يمنع أن يكون صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التالية[2]:

١) أن يتقدم عليه الحال ، نحو: (في الدار جالساً رجلٌ) ، ومنها ما حكاه الفراء : (هذه خراسانية جارية) [3].

٢) أن تكون الحال جملة مقرونة بـــ(الواو) فلا يتوهم أن تكون الجملة صفة ؛ لأن النعت لا يُفصل بينه وبين منعوته بـــ(الواو)، نحو قوله تعالى:﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[4].

٣) أن يكون مخصوصاً إما بوصف كقول الشاعر [5]:

نجيتَ يا ربِّ نوحاً واستجبتَ له في فلكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحوناً

أو بإضافة ، نحو قوله تعالى:﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾[6]، أو بمعمول نحو : (عجبت من ضربِ أخيك شديداً)،أو مسبوقاً بنفي، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[7]،أو نهي ، نحو قول الشاعر [8]:

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٦٢/٢).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١٥٧٧/٣) ، شرح الكافية للرضي (٦١/٢)، شرح ابن عقيل (٥٧٥/١، ٥٧٦ ، ٥٧٧) ، شرح الأشموني (١٧٤/٢، ١٧٥) ، التصريح (٣٧٦/١ ، ٣٧٧) ، أوضح المسالك (٢٧١/٢ : ٢٧٧) .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء (١٦٨/١) ، ارتشاف الضرب (١٥٧٨/٣).

(٤) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩).

(٥) البيت من بحر (البسيط) ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في : أوضح المسالك (٢٧٣/٢) ، شرح ابن عقيل (٥٧٨/١)، شرح الأشموني (١٧٥/٢) ، التصريح (٣٧٦/١) . اللغة : الفلك: السفينة ، مشحوناً : أي ممتلئة.

(٦) سورة فصلت ، من الآية (١٠).

(٧) سورة الحجر ، من الآية (٤).

(٨) البيت من بحر (الكامل) ، وهو لقطري بن الفجاءة ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (١٧١) ، أوضح المسالك (٢٧٥/٢) ، شرح ابن عقيل (٥٨٠/١)،شرح الأشموني (١٧٥/٢) ، التصريح (٣٧٧/١) ، همع الهوامع (٢١/٤).
اللغة :لا تركنن : لا تميلن ، الأحجام : التأخر عن لقاء الأعداء ، الحِمام : الموت .

لا يركنن أحدٌ إلى الأحجامِ يوم الوغى متخوِّفاً لِحمامِ

أو استفهام ، كقول الشاعر [1]:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذرَ في إبعادها الأملا

وهو مذهب ابن السراج [2]، والفارسي [3]، والإسفراييني[4]، وابن الحاجب [5]، وابن مالك [6]، والرضي [7]، واحتجوا لمذهبهم أن الحال كالخبر ، ولا يخبر عن النكرة إلا بمسوغ ، فكذلك صاحب الحال [8].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي في هذا الخلاف المذهب القائل بجواز مجيء صاحب الحال من النكرة دون شروط ، ونجد رأيه هذا فيما يلي :

١)قوله : " ذو الحال قد يجيء نكرة ".

٢)أنه نسب منع مجيء الحال من النكرة إلى من اعتقدوه مبيناً بقوله : (كما هو معتقدهم) مما يدل أنه لا يراه .

٣)إشارته إلى أن مجيء الحال من النكرة إذا تقدمت عليها دليل على أنه لا شبهة في مجيء الحال منها .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – جواز مجيء الحال من النكرة،ويؤيد ذلك كثرة الشواهد السماعية.

---

(١) البيت من بحر (البسيط) ، وهو لرجل من طيء ، انظر البيت في : أوضح المسالك (٢/٢٧٧) ، شرح ابن عقيل (١/٥٨٠)، همع الهوامع (٤/٢٢) ، التصريح (١/٣٧٧)، شرح الأشموني (٢/١٧٦) .

اللغة : صاح: نداء مرخم وأصلح : يا صاحبي.

(٢) انظر: الأصول (١/٢١٤).

(٣) انظر: المسائل المنثورة (٣٠).

(٤) انظر: لباب الإعراب (٣٢٤).

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٢).

(٦) انظر : التسهيل (١٠٩) ، المساعد (٢/١٧) ، ارتشاف الضرب (٣/١٥٧٧).

(٧) انظر : شرح الكافية (٢/٦١).

(٨) انظر: الأصول (١/٢١٤).

(هـ) في التمييز :

الخلاف في عامل نصب التمييز

قال الزمخشري : " وشبه المميزُ بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في : (ضرب زيدٌ عمراً)، وفي : (ضاربٍ زيداً)، وفي : (ضاربان زيداً) ، و(ضربِ زيدٍ عمراً" [1].

قال الخوارزمي:" تقول: طاب زيدٌ نفساً، بمنزلة (ضرب زيدٌ عمراً)،... هذه تمحلات النحويين ،...، والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض" [2].

دراسة الخلاف :

التمييز هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة ، وهو تمييز المفرد نحو: (عندي عشرون درهماً) ، و(رطلٌ زيتاً) أو ذات مقدرة وهو تمييز الجملة المسمى تمييز النسبة نحو:قوله تعالى:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[3]،و(طاب زيدٌ نفساً)، و(البيت مشتعل ناراً)[4].

ويرى النحويون أن التمييز منصوب لشبهه بالمفعول به ، واختلفت آراؤهم في ناصبه على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن ناصب التمييز هو تمام الاسم قبله إذا كان تمييزاً لمفرد ،أو الجملة عن تمامها إذا كان تمييزاً لجملة ، وقد اتفق جمهور العلماء على تحديد ناصب تمييز المفرد ، وتمام الاسم يكون بالنون أو التنوين ، قال سيبويه:" وذلك ما كان من المقادير ، نحو قولك:(ما في السماء موضع كف سحاباً)،..، وذلك أنك أردت أن تقول:...، (ما في السماء موضعُ كفٍّ من السحاب)، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه في (عشرين) حين قال :(عشرون

---

(١) المفصل (٦٥).
(٢) التخمير (٤٤٩/١).
(٣) سورة مريم ، من الآية : (٤).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (١٦٢/٤)، شرح الكافية للرضي (٩١/٢، ٩٢، ١٠٠).

درهماً)، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين،... فانتصب بـــ(ملءِ كفٍّ) ومثله ، كما انتصب الدرهم بـــ(العشرين)"[1]، وهو ما ذهب إليه المبرد[2]، وابن السراج[3]، والفارسي[4]، وابن جني[5]، والزمخشري[6]، والأنباري[7]، وابن الحاجب [8]، وأبوحيان [9]، وعللوا ذلك بأن ملحقات الاسم أشبهت الفاعل الذي يتم به الكلام ، فنُصب التمييز كما يُنصب المفعول لوقوع كلٍّ منهما بعد تمام الكلام ، وذلك نحو:(رطلٌ زيتاً)، و(عشرون درهماً).

أما نصب التمييز بتمام الجملة فهو مذهب منسوب للمحققين[10]، واختاره ابن عصفور[11]. وهم يرون أن الجملة كلها تقتضي التفسير، فأشبهت بذلك المفرد ، فنصبت التمييز بتمامها [12].

الرأي الثاني :

أنَّ ناصب تمييز الجملة هو ما تقدم من فعل أو شبهه ، وذهب إليه سيبويه حيث قال:"وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به)، وذلك قولهم : (نعم رجلاً عبد الله) ، كأنك قلت : (حسبك به رجلاً عبد الله) ؛ لأن المعنى واحد" [13]، ووافقه المبرد[14]، وابن السراج [15]، والفارسي[16]، وابن يعيش[17]،

---

(١) الكتاب (١٧٤/٢).
(٢) انظر : المقتضب (٣٢/٣ ، ٣٤ ، ٣٦).
(٣) انظر : الأصول(٢٢٢/١).
(٤) انظر : الإيضاح العضدي (٢٣٣، ٢٣٤).
(٥) انظر : شرح اللمع (١٤٣/١).
(٦) انظر : المفصل (٦٥ ، ٦٦).
(٧) انظر : أسرار العربية (١٩٨).
(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٢/١).
(٩) انظر : ارتشاف الضرب (١٦٢١/٤).
(١٠) انظر : ارتشاف الضرب (١٦٢١/٤)، همع الهوامع (٢٦٧/٢)، التصريح (٣٩٥/١).
(١١) انظر : شرح جمل الزجاجي (٤٢٥/٢ ، ٤٢٨).
(١٢) انظر : شرح جمل الزجاجي (٤٢٥/٢ ، ٤٢٨).
(١٣) الكتاب (١٨٧/٢) ، وانظر : (٣٦٦/١).
(١٤) انظر : المقتضب (٣٦/٣).
(١٥) انظر : الأصول (٢٢٢/١).
(١٦) انظر : الإيضاح العضدي (٢٢٣).
(١٧) انظر : شرح المفصل (٧٤/٢).

وابن مالك[1]، والرضي[2]، وأبو حيان[3]، وعللوا ذلك بأن التمييز ينصب كما ينصب المفعول به؛" فالتمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت:(تصببت عرقاً) ، فالفاعل للعرق في المعنى ، ولكنه نقل عنه إلى الشخص " [4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

خالف الخوارزمي ما اتفق عليه جمهور النحاة وجعل التمييز منصوباً على نزع الخافض ، وهو مردود بأن التمييز لا يكون دائماً بتقدير (من) ، وذلك نحو : (طاب زيدٌ نفساً).

الترجيح :

اتفق جمهور النحويين على علة نصب التمييز ، واختلافهم انحصر في عامل النصب في تمييز الجملة ، والراجح – فيما أرى – أن العامل هو ما في الجملة من فعل أو شبهه ، وذلك لأنه الفعل أولى بالعمل من غيره إذا أمكن نسبته إليه .

---

(١) انظر : شرح التسهيل (٣٨٣/٢).
(٢) انظر : شرح الكافية (٦٤/٢).
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٦٢١/٤).
(٤) انظر : العلل في النحو (٢٤٤).

رابعاً

الخلاف في المجرورات

(أ) حرف الجر :

الخلاف في علاقة ما بعد (حتى) الجارة بما قبلها

قال الزمخشري:" ومن حقها[1] أن يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ففي مسألة السمكة والبارحة قد أكل الرأس ، ونيم الصباح " [2].

قال الخوارزمي: " هذا الكلام منظور فيه ؛ لأن مسألة البارحة لم ينم الصباح ، ألا ترى أن ما بعد (حتى) بمنزلة التفصيل لما قبل (حتى) ، فإذا لم يدخل في الإجمال لم يدخل في التفصيل [3]".

دراسة الخلاف :

(حتى) الجارة تفيد انتهاء الغاية ، وما بعدها قد يكون جزءاً مما قبلها نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها)، أو ليس جزءاً منه نحو : (نمت البارحة حتى الصباح) وللنحويين في علاقة ما بعد (حتى) بما قبلها سواء أكان جزءاً منه أم لا آراء على النحو التالي :

الرأي الأول : أن ما بعد (حتى) داخل فيما قبلها ما لم تمنعه القرينة ، قال سيبويه:" وتقول : (رأيت القوم حتى عبد الله) ، وتسكت ، فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم كما كان (رأيت القوم وعبد الله) على ذلك " [4]، وذهب إلى هذا المذهب المبرد [5]، والجرجاني [6]، والعكبري [7]، والشلوبين [8]، والزمخشري [9]، وابن الحاجب [10]،

---

(١) يعني (حتى) .
(٢) المفصل (٢٨٤) .
(٣) التخمير (٤/ ١٢).
(٤) الكتاب (١/١٥٠).
(٥) انظر: المقتضب (٢/٣٧ ، ٤٢) ، شرح التسهيل (٣/١٦٧) ، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٤)، الجنى الداني (٥٤٥).
(٦) انظر: المقتصد (٢/٨٤١).
(٧) انظر: اللباب (١/٣٨٣).
(٨) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/٨٤٠) ، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٤)، الجنى الداني (٥٤٥).
(٩) انظر: المفصل (٢٨٤) ، شرح الكافية للرضي (٤/٢٧٨)، مغني اللبيب (١/١٤٢).
(١٠) انظر:الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٤٥).

وابن أبي الربيع [١]، والرضي [٢]، والكيشي [٣]، ونسب لابن السراج والمغاربة [٤].
فـــ(حتى) الجارة تُحمل على العاطفة التي تشرك ما بعدها بما قبلها [٥]، كما أن حصول الفائدة من ذكرها يستلزم دخول ما بعدها فيما قبلها لتبين أن ما دخلت عليه غاية في التعظيم أو التحقير [٦].

الرأي الثاني : أن ما بعد (حتى) يدخل فيما قبلها فقط إن كان جزءاً منه ؛ لأنه بمنزلة التفصيل لما قبلها [٧]، وذلك نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها) [٨] ، فلا يدخل (الليل) في حكم (النهار)، وهو مذهب الفراء [٩]، حيث قال:"من ذلك:(أعتق عبيدك حتى أكرمهم عليك)، تريد:(وأعتق أكرمهم عليك)، فهذا مما يحسن فيه (إلى) ، وقد أصابه الفعل ، وتقول فيما لا يحسن فيه أن يصيب الفعل ما بعد (حتى): (الأيام تُصام كلها حتى يوم الفطر وأيام التشريق)، معناه: (يمسك عن هذه الأيام فلا تصام)، وقد حسنت فيها إلي"[١٠]، وذهب إليه ابن السراج [١١]، والرماني[١٢]، وابن برهان [١٣]، وابن يعيش [١٤]، والمالقي [١٥]، وابن جمعة [١٦].

الرأي الثالث : أن ما بعد (حتى) يجوز فيه الوجهان : الدخول فيما قبلها ، والخروج

---

(١) انظر: البسيط (٩٠٢/٢).
(٢) انظر: شرح الكافية (٢٧٨/٤).
(٣) انظر: الإرشاد (٣٠٨) .
(٤) انظر:ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤) ، الجنى الداني (٥٤٥) ، مغني اللبيب (١٤٢/١).
(٥) انظر: العلل في النحو (١٨١) ، ارتشاف الضرب (١٧٥٥/٤) ، مغني اللبيب (١٦٨).
(٦) انظر: العلل في النحو (١٨١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٨).
(٧) انظر: شرح الكافية (٢٧٨/٤).
(٨) انظر: الأصول (٤٢٦/١).
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء (١٣٧/١) ، ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤).
(١٠) معاني القرآن للفراء (١٣٧/١).
(١١) انظر: الأصول (٤٢٤/١ ، ٤٢٦).
(١٢) انظر: معاني الحروف (١١٩) ، ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤)، الجنى الداني (٥٤٥).
(١٣) انظر: شرح اللمع (١٨٤/١).
(١٤) انظر: شرح المفصل (١٦/٨).
(١٥) انظر: رصف المباني (١٨٢).
(١٦) انظر: شرح الكافية لابن جمعة (٦٠٨/٢).

منه ، فهي تشبه حرف الجر (إلى) في إفادتهما للغاية ، كذلك تشبهها في دخول ما بعدها وخروجه مما قبلها [١]، والحكم في ذلك متروك للقرينة [٢]، ومن ذلك قولهم : (صمت الأيام حتى يوم الفطر) ، فالقرينة أن يوم الفطر لا يجوز صيامه فهو غير داخل في الصيام [٣] ، وهو مذهب ثعلب [٤]، وابن مالك ونسبه لسيبويه والفراء [٥]، وذهب إليه ابن خروف [٦]، وابن عصفور [٧] ، والمرادي [٨].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يعترض الخوارزمي على رأي الزمخشري الذي يوافق فيه مذهب سيبويه قائلاً: " هذا الكلام منظور فيه "، ويختار المذهب القائل بأن ما بعد (حتى) يدخل فيما قبلها إن كان جزءاً منه ، ويعلل ذلك بأن " ما بعد (حتى) بمنزلة التفصيل لما قبل (حتى) ، فإذا لم يدخل في الإجمال لم يدخل في التفصيل " [٩].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه ومن وافقه بدخول ما بعد (حتى) فيما قبلها سواء أكان جزءاً منه أم لا ، وذلك لأن المذاهب الثلاثة تتفق بدخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها ، والفيصل في ذلك القرينة ، واقتصار مذهب الفراء ومن وافقه الدخول على كون ما بعد (حتى) جزءاً مما قبلها مردود بأن القرينة هي التي تحدد ذلك ، ومذهب ثعلب ومن وافقه مردود بما يؤدي إليه من اللبس عند عدم وجود قرينة.

---

(١) انظر: مجالس ثعلب (٢٢٦/١)، شرح التسهيل (١٦٦/٣) ، حاشية الصبان(٢٢٠/٢ ، ٢٢١) .

(٢) انظر: شرح التسهيل (١٦٦/٣)، حاشية الصبان (٢٢٠/٢ ، ٢٢١).

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١٦/٢).

(٤) انظر: مجالس ثعلب (٢٢٦/١)، ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤) ، الجنى الداني (٥٤٥).

(٥) انظر: شرح التسهيل (١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، شرح الكافية (٢٧٥/٤) ، الجنى الداني (٥٤٥).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٤٩٢/١).

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١٦/٢).

(٨) انظر: الجنى الداني (٥٤٩).

(٩) التخمير (١٢/٤).

(ب) الإضافة :

الخلاف في تعليل فتح الأسماء (أم ، وعم) عند إضافتها لـ(ابن)

قال الزمخشري : " و قالوا : يا ابن أمي ، ويا ابن عمي ، ويا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ ، ويا ابن أمَ ، ويا ابن عمَ . قال أبو النجم[1] :

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

جعلوا الاسمين كالاسم الواحد " [2].

قال الخوارزمي : " يريد أن قولهم : (أي ابن أمَّ) ، و (يا ابن عمَّ) مفتوحاً بمنزلة (خمسة عشر) في أنَّ جعل الاسمين اسماً واحداً ، وهذا ليس بشيء ، والوجه أنهم قد اجتزءوا عن الألف بالفتحة كما اجتزءوا عن الياء بالكسرة [3]".

دراسة الخلاف :

ورد في لسان العرب واستعمالهم مناداة الأخ بـ(يا ابن أم)، والقريب سواء قرابة أصل أو عرق أو مكان بـ(يا ابن عم)، ومن ورود ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ﴾[5].

و(أم) و(عم) وإن كانتا في هذا التعبير مضافتين لـ(ابن) إلا أنهما مفتوحتا الآخر ، وفي تعليل هذه الفتحة خلاف بين النحويين، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (أم وعم) مركبان مع كلمة (ابن) تركيب (خمسة عشر) ، وأصل الكلام :(يا ابن أمي ، ويا ابن عمي)، وخففت بحذف (الياء) لكثرة الاستعمال ،

---

(١) البيت من (الرجز) ، وهو لأبي النجم ، انظر البيت في : الكتاب (٢١٨/٢)، المقتضب (٢٥٢/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٢)، رصف المباني ، التصريح (١٧٩/٢)، همع الهوامع (٣٠٢/٤) ، اللغة : اهجعي : نامي أو اسكتي .

(٢) المفصل (٤٣ ، ٤٤) .

(٣) التخمير (١/ ٣٥١).

(٤) سورة الأعراف : من الآية (١٥٠).

(٥) سورة طه : من الآية (٩٤).

ثم بنيت على فتح الجزأين ، وهو مذهب البصريين ،قال سيبويه: " وقد قالوا أيضاً : (يا ابن أُمِّ ، ويا ابن عمِّ) كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى (الياء) كقولك : (يا أحدَ عشرَ أقبلوا)، وإن شئت قلت: حذفوا (الياء) لكثرة هذا في كلامهم "[1] ، وقال الأخفش:" وذلك – والله أعلم – أنه جعله اسماً واحداً ، مثل قولهم: (ابنَ عمَّ أقبِلْ) ، وهذا لا يقاس عليه ، وقال بعضهم : (يا بنَ أمِّي ، لا تأخذ)، وهو القياس : ولكن الكتاب ليس فيه (ياء) فلذلك كُرِه هذا)[2].

وذهب إليه المبرد[3]، والزجاج[4]، والفارسي[5] ، ومكي [6]، والزمخشري [7] ، والشنتمري [8] ، وابن أبي الربيع [9].

الرأي الثاني : أن (الفتحة) لا للإعراب ولا للبناء، إنما هي دلالة على (الألف) المنقلبة عن (ياء) المتكلم ، والتي قد حذفت للتخفيف لكثرة استعمالها ، قال الفراء : " وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه (الياء) ،...، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم " [10]، وقال به ثعلب [11]، ونسب للكسائي[12] والأخفش[13]،واختاره

---

(١) الكتاب (٢/٢١٨).

(٢) معاني القرآن للأخفش (٢/٣١٠).

(٣) انظر: المقتضب (٤/٢٥١ ، ٢٥٢).

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٧٣).

(٥) انظر : التعليقة (١/٣٥٤) ، الحجة (٤/٨٩ ، ٩٣).

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٠٣)، ومكي هو مكي بن حموش بن محمد القيسي ، ولد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٧هـ، من مؤلفاته:الهداية إلى بلوغ النهاية ، ومشكل إعراب القرآن ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ، انظر : وفيات الأعيان (٥/٢٧٤ ، ٢٧٧) ، بغية الوعاة (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(٧) انظر : المفصل (٤٣).

(٨) انظر: النكت (١/٥٥٩).

(٩) انظر : الملخص (٤٦٥).

(١٠) معاني القرآن للفراء (١/٣٩٤).

(١١) انظر : مجالس ثعلب (٢/٣٨٨).

(١٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٢/١٥٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٠٤) ، ارتشاف الضرب (٤/٢٢٠٧) ، التصريح (٢/١٧٩).

(١٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٠٤) ، ارتشاف الضرب (٤/٢٢٠٧) ، التصريح(٢/١٧٩).

ابن مالك[1]، والرضي[2]، وابن الناظم[3]، وابن جمعة [4]، والجامي[5]، والسيوطي [6]، وعدها ابن الحاجب فتحة تخفيف لا بناء غير دالة على الحرف المحذوف حيث قال : " يعني أنهم جعلوا (ابن) المضاف إلى (أُمِّ) ، و(ابن) المضاف إلى (عمِّ) لمّا أضافوهما إلى (ياء) المتكلم كاسم واحد أضيف إلى (ياء) المتكلم حيث عاملوها بالتخفيف معاملتها لمَّا كثر قولهم : (يا ابن أمي ، ويا ابن عمي) ،...، وجاز الفتح في (يا ابن عم ، ويا ابن أم) لزيادة استثقاله ، فبُولغ في تخفيفه " [7].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي من ذهب إلى أن الفتحة مجتزأة من حرف (الألف) المحذوف للتخفيف ، كما تجتزأ (الكسرة) إذا حذفت (الياء) .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه ومن تبعه ؛ لأن التركيب نتيجة لكثرة الاستعمال ، وهو مقدم على الحذف خاصة إذا تكرر في موضع واحد ، وهو هنا آخر الكلمة . وأيا كان فالحركة مقدرة في كلا المذهبين.

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/٤٠٦).

(٢) انظر : شرح الكافية (١/٣٩٢).

(٣) انظر : شرح الألفية (٥٨٠).

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٢/١٠٤٩).

(٥) انظر : الفوائد الضيائية (١/٣٤٠).

(٦) انظر : همع الهوامع (٢/٤٣٩).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٨٢).

خامساً

الخلاف في إعراب الفعل

(أ) في إعراب الفعل وبنائه :

الخلاف في إعراب الفعل المضارع علته وأصالته

قال الزمخشري : " وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر ، ... ، ذكر وجوه إعراب المضارع : هي الرفع ، والنصب ، والجزم ، وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم ؛ لأن الفعل في إعرابه غير أصل ، بل فرع على إعراب الاسم ؛ لأن الإعراب في الفعل غير أصيل " [1].

قال الخوارزمي: " الفعل المضارع يشبه المنكر من اسم الجنس من حيث إن الفعل المضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال،...، فهذا كلام جديد ليس به بأس إلا أن قوله: (فأعرب) رديء ، وهذا لأن إعراب الفعل المضارع غير معلل من إعراب الاسم ، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم ، ويستحيل أن يكون المتأخر علة للمتقدم ، وهذا لأن الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد ، والاسم لم يظفر به إلا في حالة التركيب ، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب . فإن سألت : ما ذكرت من الدليل إن دل على إعراب المضارع موجود في حالة الإفراد ها هنا ما يدل على أنه غير موجود فيها ، وذلك أن الإعراب لا يكون إلا في حالة التركيب ، وحالة الإفراد غير حالة التركيب ؟ أجبتُ : نعم إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه ، لكن لما قلت بأن حالة إفراد المضارع غير حالة تركيبه ، وهذا لأن المضارع في حالة إفراده تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه ، فتكون الحالتان واحدة ضرورة ، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب ، وفي حالة الإفراد وقع إصدار المضارع وهو فعل فيقع أيضاً إصدار التركيب .

... الموجب لنفس إعراب المضارع غير ، والموجب لخصوص إعرابه غير ، وأما الموجب لنفس إعراب المضارع فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد للفظ . ألا ترى أنك

---

(١) المفصل (٢٤٤ ، ٢٤٥) .

إذا قلت : (سرت حتى أدخلها) فالدخول في الحال واقع ، ولو نصبته لكان الدخول مرتقبا، وكذلك إذا قلت :(أحببني أحبك) بالجزم، فالأحباب غير ثابت [1]".

دراسة الخلاف :

يبنى الفعل إذا كان ماضياً أو أمراً أو مضارعاً متصلاً به نون النسوة ، أو باشرته نونا التوكيد ، أما الفعل المضارع الذي لم يتصل به أي من هذه النونات المذكورة فيعرب ، وفي أصالة إعرابه وعلى هذا الإعراب خلاف بين النحويين على آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أن الاسم هو الأصل في الإعراب،وجاء إعراب المضارع فرع عليه ، وذلك لأن الفعل لا يطرأ عليه بالتركيب ما يحتاج إلى الإعراب في بيانه [2]، إلا أن المضارع أعرب دون بقية الأفعال لشبهه بالأسماء [3]، فتدخل عليه (لام) الابتداء مع اختصاصها بالأسماء[4]، ويشبه اسم الفاعل في الدلالة على الحال والاستقبال ، ويساوي له في الحركات[5]، كما أنه يشبه الاسم باختصاصه بعد أن كان شائعاً [6]، وهو مذهب البصريين ، قاله سيبويه [7]، وقاله المبرد[8]، وذهب إلى هذا المذهب ابن السراج[9]، والزجاجي[10]،والفارسي[11]،والصيمري[12]،والزمخشري[13]،والأنباري[14].

الرأي الثاني : أن كلا من الفعل والاسم أصل في الإعراب ، فالعلة الموجبة للإعراب في الاسم توجد أيضاً في الفعل ، فأصبح كل منهما أصلاً في الإعراب[15]،

---

(١) التخمير (٣/ ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨).
(٢) انظر: اللباب (٢١/٢).
(٣) انظر:الكتاب (٤١/١ ، ٤٢ ، ٤٣) ، المقتضب (١/٢، ٢، ٨٠/٤)،الإيضاح في علل النحو(٧٧،٨١)، الإنصاف (٥٥٠).
(٤) انظر: الكتاب (٤٢/١)، لمسائل البغداديات (٣٠١)،المسائل العسكرية (٢٥١).
(٥) انظر: الكتاب (٤٢/١) ،المقتضب (٢،٣/٢) ،الإنصاف (٥٥٠/٢).
(٦) انظر: الإنصاف (٥٤٩/٢) .
(٧) انظر: الكتاب (٤٢/١ ، ٤٣).
(٨) انظر: المقتضب (١/٢).
(٩) انظر: الأصول (٥٠/١).
(١٠) انظر: الإيضاح (٧٧).
(١١) انظر: الإيضاح العضدى (٥٨).
(١٢) انظر: التبصرة (٧٦/١) ، والصيمري هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ـــ توفي سنة ٥٤١هـــ ، من مؤلفاته : التبصرة والتذكرة ، انظر : إنباء الرواة (١٢٣/٢) ، بغية الوعاة (٠٤٩/٢).
(١٣) انظر: المفصل (٢٤٥).ـــ
(١٤) انظر: الإنصاف (٥٤٩/٢)
(١٥) انظر: الإيضاح فى علل النحو (٨١) ، التبيين (٤٥١)، االباب (٢١/٢).

فأعرب المضارع من الأفعال لتوارد المعاني المختلفة عليه،وهو مذهب الكوفيين[1]، واختاره أبو حيان [2]، وابن مالك[3].

وهو مردود بأن اختلاف معاني الأفعال بسبب الأسماء التي تعمل فيه[4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن إعراب الفعل مقدم على إعراب الاسم ، ويصف القول بأن إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم بالرداءة ، أما توارد المعاني المختلفة على المضارع مع اتحاد اللفظ فهي عنده علة لإعرابه ، ويحتج لمذهبه بما يلي :

١)أن الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد ، والاسم لم يظفر به إلا في حالة التركيب ، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب.

٢)بما أن إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه ، لكن المضارع في حالة إفراده تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه ، فتكون الحالتان واحدة ضرورة ، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب ، وفي حالة الإفراد وقع إصدار المضارع وهو فعل فيقع أيضاً إصدار التركيب.

٣)أن قولك : (سرت حتى أدخلها) فالدخول في الحال واقع ، ولو نصبته لكان الدخول مرتقبا.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى– مذهب الكوفيين القائل بأصالة كل من الاسم والفعل في الإعراب، فالمعاني المختلفة تتوارد على كل من الأسماء ، والأفعال ، كما أن مشابهة المضارع للاسم ليست علة لإعرابه فالماضي يضارع الاسم في بعض الأوجه ، ولم يستحق الإعراب [5].

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو (٧٨)،الإنصاف (٢/٥٤٩).
(٢) انظر: التذييل والتكميل (١/١٢٦).
(٣) انظر: شرح التسهيل (١/٣٤)
(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو (٨١).
(٥) انظر: شرح التسهيل (١/٣٤/٣٥).

الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع

قال الزمخشري:"المرفوع، وهو الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك: (زيد يضربُ) كما نقول: (زيد ضارب) ؛ رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مكان صحة وقوع الأسماء ، وكذلك إذا قلت: (يضرب الزيدان) لأن من ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسماً أو فعلاً ، بل مبدأ كلامه موضع خبرة في أي قبيل شاء[1] .

قال الخوارزمي:" وأما الموجب بخصوص الإعراب فإن الثبوت لما كان أقوى خص بأقوى الحركات ، وأما العدم الصرف فلأنه لما لم يكن فيه قوة خص بالسكون..".

وقال أيضاً : " يقول كينونة المضارع في موضع اسم مرفوع أو مجرور أو منصوب هي سبب دخول الرفع فيه ، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ ، وهذا ليس بشيء . ألا ترى أن المضارع قد ظفر الإعراب قبل وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ؛ لأنه على ما ذكرنا لَّما وُضِع وُضِع وضعاً مرفوعاً ، ثم أحسب أنه ما وضع مرفوعاً ، لكن وقوعه موقع الاسم يقتضي أن يكون معرباً [2].

دراسة الخلاف :

يرفع الفعل المضارع دون أن تدخل عليه عوامل ظاهرة رافعة له ، ولذلك اختلف النحويون في تحديد عامل الرفع فيه فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول:أن العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم ، وهو مذهب البصريين [3] قال سيبويه:" أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ،أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواقع ألزمتها الرفع ، وهي

---

(١) المفصل (٢٤٥) .

(٢) التخمير (٢١٨/٣ ، ٢١٩) .

(٣) انظر : الكتاب (٩/٣) ، المقتضب (٥/٢) ، العلل في النحو (٦٩) ، الإنصاف (٥٥٠/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح الجمل لابن عصفور (٦٠/١) . شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤) ، توضيح المقاصد (١٧٢/٤) ، همع الهوامع (٢٧٣/٢) .

سبب دخول الرفع فيها"[1]، وذهب إليه ابن السراج[2]، والفارسي[3]، وابن جني [4]، والصيمري[5]،والزمخشري[6]، والأنباري[7]،وابن يعيش[8]، وابن عصفور [9]، والرضى[10]، والموصلي[11].

واحتجوا بأن الفعل المضارع يكون كالاسم ، فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه ، وهو الرفع [12]، وأن الوقوع موقع الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه [13].

وقد رُدَّ بعدم الاطّراد فهو منتقض بنحو: (هلا تفعل) ، و(جعلت أفعل) ، و(مالك لا تفعل؟) فالفعل مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها[14] .

الرأي الثاني : أن العامل في المضارع المرفوع عامل معنوي، وهو تجرده من الناصب

---

(١) الكتاب (٩/٣) ،

(٢) انظر : الأصول (١٤٦/٢) .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي (٢٣) .

(٤) انظر : اللمع (١٨٣) ، (توجيه اللمع (٣٤٩) .

(٥) انظر: التبصيرة والتذكرة (٣٩٥/١) .

(٦) انظر: المفصل (٢٤٥) .

(٧) انظر: الإنصاف (٥٥٠/٢ ، ٥٥٥) ، أسرار العربية (٢٨) .

(٨) انظر: شرح المفصل (١٢/٧) .

(٩) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٦١/١ ، ٦٢).

(١٠) انظر : شرح الكافيه للرضى (٢٤/٤ ، ٢٥) .

(١١) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٣١٤/١ ، ٣١٥) ، والموصلي هو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي ، ولد سنة ٦٢٨ هـ ، أخذ النحو عن ابن أبي إياز توفي سنة ٦٩٦ هـ ، ، من مؤلفاته : شرح ألفية بن معطي ، وشرح الكافية ، وشرح الأنموذج : انظر : بغية الوعاة (٩٩/٢) .

(١٢) انظر : شرح الكافيه للرضى (٢٤/٤) .

(١٣) انظر : العلل في النحو (٦٩ ، ٧٠) ، الإنصاف (٥٥٢/٢) ، أسرار العربية (٢٨) ، شرح الجمل لابن عصفور (٦٠/١ ، ٦١).

(١٤) انظر : شرح قصر الندى (٨٠) ، همع الهوامع (٢٧٣/٢) .

والجازم ، وذهب إليه الفراء[1] واختاره ابن مالك[2]، وابنه [3]، وابن هشام [4]، والأزهري[5]، وجمهور الكوفيين [6] ، والأخفش [7] ، وقد عبر البعض عنه بالإهمال وعليه الأعلم [8] ، أو التعري مطلقاً وعليه جماعة من البصريين [9] ، ونسبه الخضراوي للفراء ، والأخفش [10].

وحجة أصحاب هذا المذهب أن الرفع دائر مع التجرد وجوداً وعدماً والدوران مشعر بالعلة ، ورُدَّ بأن التجرد أمر عدميَّ ، والعدمي لا يكون سبباً لوجود غيره [11] ، كما أنه جعل النصب والجزم قبل الرفع ، وأول أحوال الإعراب الرفع ، فوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم[12] .

الرأي الثالث : أن العامل في المضارع المرفوع أحرف المضارعة في أوله ، وذهب إلى ذلك الكسائي[13]،وحجته أن أحرف المضارعة دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء (٥٣/١) ، العلل في النحو (٧٠) ، توجيه اللمع (٣٥١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٤/٤) ، وهمع الهوامع (٢٧٢/٢ ، ٢٧٣) ..

(٢) انظر : التسهيل (٢٢٨)، شرح الكافية الشافية (١٠٧/٢) ،شرح عمدة الحافظ (١٠٩) ، همع الهوامع (٢٧٣/٢) .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن النظم (٦٦٤) .

(٤) انظر : شرح قطر الندى (٧٨).

(٥) انظر : التصريح (٢٢٩/٢).

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (٥٣/١) ، شرح القصائد السبع (١٩٣) ، الإنصاف (٥٥٠/٢) ، شرح الكافية الشافية (١٠٧/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٦٢/١) ، همع الهوامع (٢٧٣/٢).

(٧) انظر : التصريح (٢٢٩/٢) .

(٨) انظر : همع الهوامع (٢٧٤/٢) ، والأعلم هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف الأعلم الشنتمري ، ولد سنة ٤١٠ هـ ، توفي سنة ٤٧٦ هـ ، من مؤلفاته : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح جمل الزجاجي ، وشرح الحماسة لأبي تمام ، أنظر : وفيات الأعيان (٨١/٧ ، ٨٣) ، بغية الوعاة (٣٥٦/٢) ، شذرات الذهب (٤٠٣/٣) .

(٩) انظر: شرح المفصل (١٢/٧).

(١٠) انظر: المساعد (٥٩/٣).

(١١) انظر : العلل في النحو (٧٠) ، الإنصاف (٥٥٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤) ، التصريح (٢٢٩/٢).

(١٢) انظر : العلل في النحو (٧١) .

(١٣) انظر : الإنصاف (٥٥١/٢) ، توجيه اللمع (٣٥١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح الكافة للرضى (٢٥/٤) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤)، توضيح المقاصد (١٧٢/٤)، شرح قطر الندى (٨٠)، المساعد (٥٩/٣) ، همع الهوامع (٢٧٣/٢) .

بحدوثها ، إذ أصل المضارع إما الماضي ، وإما المصدر، ولم يكن فيها هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث الحروف [١] ، ورُدَّ هذا المذهب بما يلي [٢] :

١) أن حرف المضارعة جزء من الفعل ، وبعض الشيء لا يعمل فيه .

٢) أن المضارع يتأثر بالناصب والجازم ، ولو كانت أحرف المضارعة عاملة لما عملت النصب والجزم ، فلا يدخل عامل على عامل آخر في الفعل .

٣) أن هذا المذهب يفضي إلى دخول عامل النصب والجزم على عامل الرفع فيبطله، وعامل الرفع إذا كان لفظياً أقوى من عامل النصب والجزم ، والضعيف لا يبطل القوي .

الرأي الرابع : أن العامل فيه مضارعته للاسم ، وهو قريب من مذهب البصريين وذهب إليه ثعلب [٣] والزجاج [٤] ، ورُدَّ بأن مضارعته للاسم اقتضت إعرابه بصفة عامة ، ويحتاج كل نوع من الإعراب إلى عامل خاص به[٥] .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن المضارع لما وُضِع وضع مرفوعاً وذلك قبل وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، والموجب بخصوص الإعراب (الرفع) الثبوت لما كان أقوى خص بأقوى الحركات وهي الضمة ، وهو بهذا يوافق مذهب الفراء ومَنْ تبعه في كون عامل الرفع في المضارع التجرد من الناصب والجازم .

---

(١) انظر : شرح الكافيه للرضي (٢٥/٤)

(٢) انظر : العلل في النحو (٧٠) ، الإنصاف (٥٥٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤) ، التصريح (٢٢٩/٢)

(٣) انظر : الإنصاف (٥٥١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤) ، توضيح المقاصد (١٧٢/٤) ، المساعد (٥٩/٣) .

(٤) انظر : التصريح (٢٢٩/٢) .

(٥) انظر : الإنصاف (٥٥٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٨) ، شرح قطر الندي (٧٨) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٤) ، التصريح (٢٢٩/٢) .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن العامل في المضارع المرفوع عامل معنوي ، وهو تجرده من الناصب والجازم ، وذلك للأسباب التالية :

١) أن هذا الإعراب هو الجاري على ألسنة المعربين[١] .

٢) أن الاعتراض بأن التجرد أمر عدمي ، والعدم لا يعمل مردود بأن التجرد من الناصب والجازم ليس عدمياً "لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره ، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي " [٢] .

٣) أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو في ـ رأي البصريين ـ تجرد الاسم من العوامل اللفظية للإسناد إليه [٣] ، فكما عُدَّ التجرد عاملاً في المبتدأ جاز أن يُعد عاملاً في المضارع .

٤) أن البصريين في قولهم (أن الوقوع موقع الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه) يضيفون لهذا المذهب قوة ؛ لأن الشبه هنا أقوى ، ولم يتعرض لما تعرض له مذهبهم من انتقادات وإن ردوها بردود لم تسلم من التكلف[٤]

أما موافقة الخوارزمي لمذهب الفراء فليست بالموافقة التامة فالتجرد من الناصب والجازم لا تعني المقبول ، فمن النواصب والجوازم ما يفيد الثبوت ، ومن حروف النفي ما لا يدخل ضمن النواصب والجوازم .

---

(١) انظر : شرح قطر الندى (٧٨)

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٦٦٥) .

(٣) أنظر : شرح الكافية للرضى (١٦٩/١) ، انظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر في هذا البحث .

(٤) انظر ردودهم في : تعليق الفرائد (٣٠٧/٢) ، شرح ألفية بن معطي (٣١٤/١) .

(ب) في صيغتي التعجب :

الخلاف في (ما أفعله) بين الاسمية والفعلية

قال الزمخشري:"ومن أصناف الفعل فعلا التعجب، هما نحو:(ما أكرم زيداً)، و(أكرم بزيدٍ)"[1].

قال الخوارزمي:" التعجب له صيغتان:إحداهما:(ما أفعله)، والثانية : (أفعل به) ، والصيغتان عند البصريين فعلٌ ، ويشهد لكونه فعلاً شيئان:

أحدهما:اتصال (نون) العماد بالضمير في قولك متعجباً:(ما أكرمني وما أكرمنا).

والثاني : أنك تقول : (ما أحسنَ وما أجملَ زيداً) إن نصبت (زيداً) بـــ(أجمل) ، وإن نصبته بـــ(أحسن) قلت:(ما أحسن وأجمله زيداً) تريد:(ما أحسن زيداً) أن (أحسن) و(أجمل)، وما أشبه ذلك أفعال.

وعندي أن (ما أفعله) جملة اسمية لا فعلية ، أصلها : (زيدٌ أفعل) فقدم على المبتدأ الخبر ، و(ما) هي الإبهامية ، و(أفعل) – في الأصل – (أفعل) تفضيل ، بدليل أن كل ما يبنى منه (أفعل) التفضيل يبنى منه التعجب . ألا ترى إلى ما ذكره ابن الأنباري أن العرب تقول : (هو خيرٌ من ذلك وشرٌّ منه). فلا يبنى منه (أفعل) التعجب كما لا يُبنى (أفعل) التفضيل، ومن قال: (هو أخيرُ منه وأشرُّ) بني، وكذلك ورد على خلاف القياس : (هو أعطاهم للدرهم والدينار وأولاهم للمعروف) فقيل – أيضاً –: (ما أعطاه للدينار وأولاه للمعروف) فكما أن (أفعل) التفضيل لا يُبنى من الألوان والعيوب فكذلك التعجب ، ويشهد لكونه اسماً ورود التصغير عليه في: (ما أحيسنها مقلة) ، وقال[2]:

---

(١) المفصل (٢٧٦).

(٢) البيت من بحر (البسيط) ، وهو منسوب للعرجي ، ومجنون بني عامر ، وعجزه (مِنْ هؤلياتكنَّ لضالِ والسّمرِ) ، انظر البيت في:ديوان العرجي (١٨٢) ، ديوان المجنون (١٦٨) ، الأمالي الشجرية (٢/١٣٠ ، ١٣٣) ، الأنصاف (١٢٧/١) ، التبيين (٢٨٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/١ ، ٦٧) ، مغني اللبيب (٧٨٨) ، همع الهوامع (٢٦١/١ ، ٥٤/٥ ، ١٥١/٦) ، خزانة الأدب (١٠٧/١ ، ١٠٩) ، اللغة ، أميلح : من الملاحة وحين المنظر ، شدنٌ : أي قوي واستغنى عن أمه ، الضال : السدر البري ، السُمر : الطلح .

يا ما أُميلَح غزلاناً شَدَنَّ لنا

ولو كان فعلاً لما صُغِّر؛ لأن تصغير الفعل غير متصور ، ومن ثم لم يجز: (هو ضويرب زيدٍ) ؛ لأن فيه رائحة من الفعل ، بدليل أنه أعمل عمل الفعل ، فإذا لم يجز تصغير الاسم لأن فيه رائحة من الفعل فلأن لا يجوز تصغير نفس الفعل أولى ، والذي يقتلع الشغب من أصله أنك تقول : (ما أقدر الله وما أعلمه)، ولو قلت في تفسيره شيءٌ جعل الله قادراً وشيءٌ جعله عالماً خرجت إلى أشنع ما يكون من الكفر"[1].

دراسة الخلاف :

للتعجب صيغتان قياسيتان هما : (ما أفعله ، وأفعل به) ، أما نوع (ما أفعله) من حيث الاسمية والفعلية فمختلف فيه بين النحويين كالتالي :

الرأي الأول : أن (أفعل) فعل ، وهو مذهب البصريين[2]، قال سيبويه : ((وذلك قولك (ما أحسن عبد الله) زعم الخليل أنه بمنزلة قولك (شيءٌ أحسنَ عبد الله) ودخله معنى التعجب))[3]، وقال المبرد : " (فما) اسم مرتفع بالابتداء ، و(أحسن) خبره ، وهو فعل ، و (زيداً) مفعول به فتقديره : (شيء أحسن زيداً) إلا أن معنى التعجب دخله مع (ما)"[4]، وذهب إليه الأخفش[5] ، وابن السراج[6]، والزجاجي[7]،والفارسي[8]، وابن جني[9]، والزمخشري[10]، وابن الشجري[11]، والعكبري[12]،وابن مالك[13]، وأبو

(١) التخمير (٣/٣٢٥، ٣٢٦).
(٢) انظر: الإنصاف(١/١٢٦) ، (الأمالي الشجرية (٢٩) .
(٣) الكتاب (١/١٢٢) ، وانظر ، الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) .
(٤) المقتضب(٤/١٧٣) ، الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) .
(٥) انظر: الأمالي الشجرية (٢/٢٩) .
(٦) انظر: الأصول (١/٩٨) ، الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) .
(٧) انظر: الجمل (٩٩).
(٨) انظر: الإيضاح العضدي (١٣١) ، التعليقة (١/١٢٥) ، الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) .
(٩) انظر: اللمع (١٩٧) ، الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) .
(١٠) انظر: المفصل (٢٧٦) .
(١١) انظر: الأمالي الشجرية (٢/١٢٩ ، ...) .
(١٢) انظر: التبيين (٢٨٥).
(١٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٣١) .

حيان[1]، وابن يعيش[2]، وابن الحاجب[3]، والأزهري[4]، والكسائي من الكوفيين[5].

واحتجوا بأن (نون) الوقاية تتصل بـــ(أفعل) نحو : (ما أحسنني عندك ، وما أظرفني في عينك) ، كما أن (ما أفعل) تنصب المعارف والنكرات ، ولو كانت اسماً لم تنصب إلا النكرات[6] نحو : زيد أكثر منك علماً ، ولا تأتي : زيد أكثر منك بالعلم .

ورُدَّت حججهم بما يلي :

١) أن (نون) الوقاية قد تدخل على الأسماء كما في قول الشاعر [7] :

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

وليس حاملني إلا ابنُ حَّمالِ.

٢) أن هذا البناء قد عمل في المعارف ، ومن قول الشاعر :

أكرُّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ

وأضربُ منَّا بالسيوفِ القوانسا[8].

وأيد البصريون حججهم بما يلي :

١) إن ما ورد من شواهد دخول (نون) الوقاية على الاسم شاذ لا يقاس عليه .

٢) أن المنصوب بعد (ما أفعل) قد يكون على تقدير فعل،أو على التشبيه بالمفعول به.

الرأي الثاني : أن (أفعل) اسم ، وهو مذهب منسوب للفراء ، والكوفيين [9].

واحتجوا بجمود (أفعل) والجمود من خصائص الأسماء ،كما أنه يصغر ، والفعل لا

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/٦٠٦٥).

(٢) انظر: شرح المفصل (٧/١٤٣).

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٠٧).

(٤) انظر: التصريح (٢/٨٧).

(٥) انظر: الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) ، التصريح (٢/٨٧) ، الإنصاف (١/١٢٦)

(٦) انظر: الأمالي الشجرية (٢/١٣٠ ، ١٤٧) . الإنصاف (١/١٢٦ ، ١٢٧) ، التبيين (٢٨٦ ، ٢٨٧).

(٧) البيت من بحر (البسيط) ، وهو منسوب لأبي ملحم السعدي ، انظر البيت في الإنصاف (١/١٢٩) خزانة الأدب (٤/٢٤٧ ، ٥/٣٨٣ ، ١١/٤٥٥) .

(٨) البيت من بحر (لطويل) ، وهو للعباس بن مرداس ، انظر البيت في ديوان الشاعر (٦٩) ، التبيين (٢٨٧) ، شرح المفصل (٦/١٠٥ ، ١٠٦) مغنى اللبيب (٧٠٩) ، التصريح (١/٣٣٩) ، خزانة الأدب (٧/١٠)

(٩) انظر: الأمالي الشجرية (٢/١٢٩) ، الإنصاف (١/١٢٦)،التبيين(٢٨٥)،شرح التسهيل(٣/٣١)،الهمع (٣/٣٦).

يُصغر ، ومنه قول الشاعر [1]:

يا ما أميلح غزلاناً شدنَّ لنا من هؤليَّائكن الضال والسمر

كما أن عين (أفعل) تصح في مثل : (ما أقومه) كما تصح العين في الاسم في مثل (هذا أقوم منك) ، ولو كان فعلاً لوجب إعلالها بقلبها ألفاً[2].

وردَّت حججهم بما يلي[3] :

١)أن الجمود قد يقع على الأفعال كما في (عسى) و (ليس).

٢)أن (أفعل) صُغر لمشابهته لأفعل التفضيل ، والشواهد على التصغير قد تحمل على الشذوذ كما أنه تصغير لفظي حيث كان متوجهاً في المعنى إلى المصدر الذي دل عليه هذا الفعل بلفظه .

٣)أن تصحيحه في نحو : (ما أقوله) ، مردود بأن الإعلال نوع تصرف ، وفعل التعجب جامد.

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يؤيد الخوارزمي ما ذهب إليه بعض الكوفيين ومنهم الفراء ، وهو أن (أفعل) في صيغة التعجب (ما أفعله) اسم لا فعل، ويرى أن (أفعل) في التعجب هي نفسها (أفعل) التفضيل سُبقت بـــ(ما) الإبهامية ، ويفصل الخوارزمي في مذهبه ، ويورد الحجج التي توافقه ، وهي ما احتج بها الكوفيون لمذهبهم .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب البصريين ومن وافقهم القائل بفعلية (ما أفعل) ، وضعف حجج أصحاب المذهب القائل باسميتها.

---

(١) سبق تخريجه

(٢) انظر: الإنصاف (١/١٢٨)

(٣) انظر: الأمالي الشجرية (٢/١٣٠ ، ١٤٧) ، الإنصاف (١/١٢٨) ، شرح الكافية (٤/٢٣١).

(ج) في اسم الفاعل والمفعول :

الخلاف في إعراب المشتق المعتمد على حرف استفهام

قال الزمخشري:"ومما حُذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم (أقائمٌ الزيدان؟)"[1].

قال الخوارزمي:" ذكر النحويون أن (أقائمٌ) في قولك: (أقائمٌ الزيدان؟) مرتفعٌ بالابتداء ، و(الزيدان) مرفوع بأنه فاعل هذه الصفة ، وهي (قائمٌ)، والخبر محذوف ، وهذا الكلام عليه سمة الفساد ، وقبل أن أبين فساده أصلحه ، وألُمّ شعثه بقدر ما يمكن ، ثم أمزقه بالاعتراض تمزيقاً ، فأقول : اتفقوا على أن الصفة عند اعتمادها على الأشياء الخمسة تعمل عمل الفعل ،والاستفهام أحد هذه الأشياء الخمسة ، وقد اعتمدت عليه هاهنا فتعمل عمله ، فإن سألت : لم لا يجوز أن يكون (الزيدان) هاهنا مبتدأ ، و(قائمٌ)خبره؟ أجبت:لأن المبتدأ متعددٌ فوجب أن يكون الخبر أيضاً متعدداً كقولك(الزيدان قائمان)، و(قائمان الزيدان) ، ولا يجوز (الزيدان (قائمٌ)، ولا (قائمٌ الزيدان).....

وها هنا لا يمكن تقدير الخبر لتمام معنى الكلام بدونه ، ألا ترى أنه لا فرق من حيث تمام الكلام بين قولك : (أقائمٌ الزيدان؟)، و(أيقوم الزيدان؟)؛ لأن الصفة في الأصل معناها قريب من معنى الفعل المضارع ، لا يفوقها شيءٌ سوى أن الفعل المضارع يتعرض للحدوث والتجدد والصفة لا تتعرض له، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت معرضة أيضاً ، ألا ترى أن قولك : (أقائم الزيدان؟) معناه : (أقائم الزيدان أم غير قائمين ؟)، وفيه إيماء إلى أن القيام مما يحدث ويتجدد ، فيصير (القائم) أيضاً هاهنا من قبيل ما يحدث ويتجدد ؛ لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميزه وأفرزه عن بقية معاني الصفة ، إذ المقصود بذلك الاستفهام وهو المصدر ،...، وإذا أثار فيها معنى المصدر فقد أثار فيها معنى الحدوث ؛ لأن المصدر حادث ، لذلك يسمى بالحدث والحدثان، فعُلم أن الصفة متى ورد عليها الاستفهام فقد نزِّل منزلة الفعل المضارع فتكون

---

(١) المفصل (٢٩).

رَفعَتُهُ كَرَفْعَتِه ، ونظيرها الرفعة في قولهم : (الضارب أباه زيدٌ) ؛ لأنهم قد اتفقوا على أن (اللام) هاهنا اسم موصول ، وهي في محل الرفع بالابتداء ، و(زيدٌ) خبره ، وأما رفعة (ضاربٍ) فكرفعة المضارع"[١].

دراسة الخلاف :

من أنواع المبتدأ ما يستغنى عن الخبر لفظاً وتقديراً ، ويكتفي بالفاعل أو نائبه ، وهو المشتق المسبوق بالنفي أو الاستفهام[٢]، وذلك نحو:(أقائم الزيدان؟) و(ما قائم الزيدان)، و(أمكتوب الدرس؟) ، و(ما مكتوب الدرس).

أما إعراب المشتق المعتمد على الاستفهام في نحو : (أقائم الزيدان ؟) فقد اتفق عامة النحويين على أنه يعرب مبتدأ،ونجد ذلك لدى الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، والعكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، وابن أبي الربيع[١٠]، وأبي حيان [١١]، والسيوطي [١٢].

ونُسب للكوفيين اعتبار المشتق فعلاً [١٣]، والثابت عنهم إطلاق المصطلح (فعل) على المشتق دون أن يعدوه فعلاً يأخذ خصائص الأفعال ، وهم قد توسعوا في هذا المصطلح حتى وصل بهم الأمر إلى أن يشمل الخبر والحال والمشتق واسم الفعل[١٤].

---

(١) التخمير (١/٢٧٠، ٢٧١ ، ٢٧٢).
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٤٢).
(٣) انظر: الإيضاح العضدي (١٧١ ، ١٧٢).
(٤) انظر: المفصل (٢٩).
(٥) انظر: اللباب (١/١٣٤).
(٦) انظر: شرح المفصل (٦/٧٩).
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/١٧٩).
(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي (١/٣٣٧ ، ٣٣٨).
(٩) انظر: شرح التسهيل (١/٢٧٣).
(١٠) انظر: البسيط (١/ ٥٨٤).
(١١) انظر: ارتشاف الضرب(٥/٢٢٦٩).
(١٢) انظر: همع الهوامع (٢/٦ ، ٧).
(١٣) انظر: الإيضاح للزجاجي (٨٦).
(١٤) انظر: مصطلحات النحو الكوفي (٥٢ ، ٥٦).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

الخوارزمي هو طرف الخلاف الأوحد في هذه القضية ، فالنحويون متفقون على إعراب المشتق المعتمد على الاستفهام في نحو قولهم : (أقائم الزيدان؟) مبتدأ ، وما بعده مرفوعه ؛ لأنه يعمل عمل فعله ، ويسد هذا المرفوع مسد الخبر فيُستغنى عنه .

ولكن الخوارزمي يتفرد برأي خاص به – في حدود اطلاعي – فيعد (قائم) فعلاً مضارعاً بالوضع ،ويحتج لمذهبه بما يلي :

١) مشابهة هذا الاسم المشتق للفعل من حيث الدلالة على الحدوث ، والتجدد ، فلا فرق من حيث تمام الكلام بين قولك : (أقائمٌ الزيدان؟) ، و(أيقوم الزيدان؟) ، أما الحدوث فيدل عليه معنى المشتق ، وأما التجدد فيضيفه له الاستفهام.

٢) أن (قائم) و(الزيدان) لا يناسب كونهما مبتدأ وخبر لعدم توافقهما ، فالمبتدأ إذا كان متعدداً وجب تعدد الخبر.

٣) أن المشتق في نحو : (الضارب أباه زيدٌ) ليس لرفع (الضارب) مسوغ إلا الرفع بالوضع كالمضارع.

٤) أن تنوين المشتق مع فعليته يُعلل بأن المشتق اسم من حيث الصيغة.

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب عامة النحويين القائل باسمية المشتق ، ودليل ذلك قبوله لعلامات الاسم ، وشبهه بالفعل يظهر في مشابهته له في العمل ، وأنه مبتدأ أو ما بعده فاعل سد مسد الخبر بخلاف ما ذهب إليه الخوارزمي من أنه قائم مقام الفعل المضارع وما بعده فاعله .

(د) في أسماء الأفعال :

الخلاف في (هات) بين الاسمية والفعلية

قال الزمخشري:" و (هات الشيء) : أي (أعطنيه) ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾[1] ، و (ها زيداً) : أي (خذه) " [2] .

قال الخورزمي: " (هات) بمعنى (أَحْضِرْ) ، ويقال : (أعط) من أتى يؤتي أو يواتي) ، و (الهاء) فيه مبدلة من (الهمزة) كما في (هرقَتُ الماء)، وحكى بعضهم : (ما أهاتيك) ، بمنزلة (ما أعاطيك) ، و(هات) فعلٌ محضٌ ؛ لأن معناه معنى الفعل ، وظاهره ظاهره ، وهو مع ذلك يتصرف تصرف سائر الأوامر الواقعة في باب (أفْعِل) أو (فَاعِل) ، فلست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسماً ؟ ! " [3] .

دراسة الخلاف :

مِنْ الأسماء ما يشبه الفعل بتأدية معناه ، ويخالفه ببعض خصائصه ، وهي ما يُطلق عليها أسماء الأفعال ، ومنها ، (صهٍ) : بمعنى (اسكت) ، و (أفٍّ) : بمعنى (أتضجر) ، و(هيهات) : بمعنى (بَعُد)[4] .

وقد اختلف في نوع كلمة (هات) بين الاسمية والفعلية على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ كلمة (هات) فعل أمر ، وهو ما عليه جمهور النحويين[5] ونسب للخليل[6]، وقد عدَّه سيبويه فعلاً عندما فسَّر به معنى اسم الفعل (هَلُمَّ) حيث قال :

---

(١)سورة البقرة ، من الآية (١١١) ، و (٢٤) سورة الأنبياء ، و (٦٤) سورة النمل .

(٢) المفصل (١٥١) .

(٣) التخمير (٢/٢٢٧ ، ٢٢٨)

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٣/١٦٥) ، همع الهوامع (٥/١١٩ ، ١٢٠) .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٠) ، شرح الكافية الشافية (٢/٤٦) ، شرح الكافية للرضي (٣/١٧٤) ، شرح الأشموني (٣/٢٠٥ ، ٢٠٦) .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٠) .

ومنها (هَلُمَ زيداً) ، إنما تريد : (هات زيداً) "[1] ، ومِمَنْ صرَّح بكون (هات) فَعلاً ابن مالك[2] ، والرضي[3] ، والأشموني[4].

وقد استند أولئك في رأيهم على ما يلي :

١- أنَّ (هات) قد جاء على وزن اختص به الفعل ، قال ابن مالك : " وعوملا – يعني (هات وتعال) هذه المعاملة الخاصة بالأفعال مع أنهما على وزنين مختصين بالأفعال ومدلولهما كمدلولات الأفعال، فهما بالفعلية أحق من (عسى) ، و(ليس) "[5].

٢- أنَّ ضمائر الرفع البارزة تتصل بكلمة (هات) ، ولا تتصل بأسماء الأفعال فنقول : (هاتي) للمؤنث و(هاتيا) للمثنى، و(هاتوا) ، و(هاتين) للجمع[6]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾[7]،وقوله تعالى:﴿ فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾[8].

٣- أنَّ (هات) يتصرف تصريف الفعل ، وأسماء الأفعال لا تتصرف ، فقد ورد عن العرب قولهم: (لا أهاتيك ولا أواتيك)[9]، وقال الخليل:" المهاتاة والهتاء مصدر (هات)" [10] ، وروى ابن جني عن أبي علي الفارسي أنه سأله يوماً عن قولهم (هاتِ لا هاتيت)، قال ابن جني:"فقال: مَا (هاتيت)؟ فقلت (فاعلت)، فـ(هات) من (هاتيت) كـ (عاطِ) من (عاطيت)، فقال: أشيءٌ آخر؟ فلم يحضر إذ ذاك ، فقال : أنا أُرى فيه غير هذا ، فسألته عنه : فقال: يكون (فعليت)، قلت: مِمه؟ قال : مِنْ (الهُوته) ، وهي المنخفض من الأرض "[11] .

---

(١) الكتاب (٢٩٨/١) .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية (٤٦/٢) .
(٣) انظر : شرح الكافية (١٧٤/٣) .
(٤) انظر : شرح الأشموني (٢٠٥/٣) .
(٥) شرح الكافية الشافية (٤٦/٢).
(٦) انظر : شرح الكافية الشافية (٤٦/٢) ، شرح الكافية للرضي (١٧٤/٣) .
(٧) سورة البقرة ، من الآية (١١١) ، سورة الأنبياء ، من الآية (٢٤) ، سورة النمل ، من الآية (٦٤).
(٨) سورة القصص ، من الآية (٧٥).
(٩) انظر : الإتباع والمزاوحة (٨٧) ، الصاحبي (١٢٩/١) .
(١٠) العين (٨٠/٤).
(١١) الخصائص (٢٧٧/١ ، ٢٧٨).

الرأي الثاني : أنَّ كلمة (هات) اسم فعل بمعنى (أعطِ) أو (أحضِر) وهو مذهب جماعة مـــن النحويين [١] منهم العكبري[٢] ، والزمخشري [٣] ،وابن يعيش[٤] ، فـــ (هات) عندهم لا تتصرف تصرف الأفعال ، وقد ردوا حجج القائلين بفعليتها :

بأن اتصالها بضمائر الرفع جاز لقوة شبهها بالفعل ؛ فـــ (هات) في ذلك مثل (هَلُمَّ) فقد قيل فيها : (هلما ، وهلمي ، وهلموا) [٥] ، ومثل (هاء) فقد قال تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٦].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يورد الخوارزمي عجباً صريحاً ممن يجعل (هات) اسم فعلٍ قائلاً : " ما وجه الحيلة في جعله اسماً ؟! " [٧] ، ويستدل على مذهبه الذي وافق فيه مذهب الجمهور بما يلي :

١- أَنَّ معنى (هات) معنى الفعل ، وظاهره ظاهر الفعل .

٢- أَنَّه يتصرف تصرف الأفعال .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب القائل بفعلية (هات) ، وذلك لتصرفها واتصال ضمائر الرفع بها .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٤٦) .
(٢) انظر : التبيان (١/١٨٧).
(٣) انظر : المفصل (١٥١) .
(٤) انظر :شرح المفصل (٤/٣٠) .
(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤٠/٣٠) ، شرح الكافية للرضي (١/٧٤)
(٦) سورة الحاقة ، من الآية (١٩)
(٧) التخمير (٢/٢٢٨) .

(ح) الاشتغال :

الخلاف في العامل في المشغول عنه

قال الزمخشري :"...،والثاني : أن تقع موقعاً هو بالفعل أولى ، وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام ، كقولك:(أعبدَ الله ضربته)، ومثله:(آلسوطَ ضُرب به عمرو) و(آلخوان أكل عليه اللحم) ، و(أزيداً أنت مكابر عليه)، و(أزيداً سميت به) " [1].

قال الخوارزمي :" مذهبهم أن المنصوب قبل الفعل المتصل به الضمير المنصوب ينتصب بفعل آخر مضمر قبل ذلك المنصوب، وهو على لفظ ذلك المذكور بعد ذلك المنصوب ، فإن لم ينجح إضماره أضمر ما هو قريب من ذلك الفعل؛ ولذلك قالوا في : (آلخوانِ أُكل عليه اللحمُ): (أعلى اللحم الخوانَ)، و(أزيداً أنت محبوسٌ عليه): (ارتقبت زيداً أنت محبوس عليه) ، وهذا تمحل شنيع ، وهبك تمحَّلت هاهنا فما وجه التمحل في قولك: (آلسوط ضُرب به عمروٌ؟) ؛ وذلك لأنك لا تكاد تجد شيئاً ينصب السوط ، وإنما الوجه الصحيح هاهنا ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بهذا الفعل الواقع بعده الضمير ، والضمير ينتصب على البدل منه ، فإذا كان هذا الفعل فعلاً يتعدى بحرف الجر نُزِّل تنزيل ما ليس معه حرف جر من الأفعال المتعدية ويتحيَّل بحيلةٍ حتى ينتصب به ذلك الاسم كما إذا قلت: (زيداً خرجت به) ، فإنه يُعامل معاملة (زيداً أخرجته) ، و(أزيداً أنت مكابر عليه) : أي مغلوب عليه ، وهذا كما يقولون (غلب فلان على عمايته) " [2].

---

(١) المفصل (٥١).

(٢) التخمير (١/٣٨٩ ، ٣٩٠).

دراسة الخلاف:

إذا تقدم الاسم المنصوب على الفعل ، واشتغل عنه الفعل بضمير عائد إليه ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [1] ففي الناصب له خلاف بين النحويين على النحو التالي :

الرأي الأول : أن الناصب فعل مضمر يفسر الظاهر بعده ، نحو : (أزيداً ضربته ، تقديره : (أضربت زيداً ضربته) ؛ وذلك أن الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى (زيد) ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، لا إلى مفعولين ، وهو مذهب البصريين [2]، قال سيبويه : " وإنما نصبه على إضمار فعل يفسره كأنك قلت : (ضَرِبتُ زيداً ضربتهُ) ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره "[3].

الرأي الثاني : أن الاسم في نحو (أزيداً ضربته) منصوب بالفعل الظاهر ، وإن كان قد اشتغل بضميره ، وهو مذهب الكوفيين[4] ، ولهم في الضمير آراء :

الأول : أن الضمير المتصل بالفعل ملغى ، وهو منسوب للكسائي [5].

الثاني : أن الفعل عامل في الاسم المتقدم والضمير معاً ، وهو للكوفيين عامة[6]، ونُسب للكسائي [7]، والفراء[8]، وظاهر كلام الفراء موافقته للبصريين ، حيث يقول :

---

(١) سورة الرحمن ، الآية (٧).

(٢) انظر : الكتاب (٣٣/١، المقتضب (٧٤/٢) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٣٠/٣ ، ١٩٠/٢ ، ٦٨/٤ ، ٨٩/٥ ، ٩٢) ، التعليقة (١١٤/١)، المفصل (٥١)، الإنصاف (٨٢/١)، التبيين (٢٦٦) ، الإيضاح في شرح المفصل (٣١١/١) ، المقرب (٨٧/١، ٨٨)، شرح التسهيل (١٤٠/٢) ، شرح الكافية الشافية (٢٧٥/١) ، شرح الكافية للرضي (١٦٣/١).

(٣) الكتاب (١٣٣/١) .

(٤) انظر : الإنصاف (٨٢/١)، التبيين (٢٦٦)، ارتشاف الضرب (٢١٧١/٤) ، شرح ألفية ابن معطي (٨٤٨/٢) ، شرح ابن عقيل (٥١٩/١)، ائتلاف النصرة (١١٣).

(٥) انظر : ارتشاف الضرب (٢١٧١/٤)، المساعد (٤١٣/١)، التصريح (٢٩٧/١)، همع الهوامع (١٥٨/٥).

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٥٥/٢ ، ٣٧٦/١ ، ٢٤٠/١ ، ٩٥/٢)، شرح الكافية للرضي (١٦٣/١) ، ارتشاف الضرب (٢١٧١/٤) .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب (٢١٧١/٤) ، المساعد (٤١٣/١)، التصريح (٢٩٧/١) ، همع الهوامع (١٥٨/٥) ، شرح الكافية للرضي (١٦٣/١).

(٨) انظر : منهج السالك (١١٨) ، التصريح (٢٩٧/١) ، همع الهوامع (١٨٥/٥).

"وقد قال بعض النحويين: (زيداً ضربته) ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير ، كأنه نوى أن يوقع بـــ(يقع الضرب على زيدٍ قبل أن يقع على الهاء) ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير، ومثله مما يوضحه قولك: (بزيدٍ مررت به) " [1].

وحجة الكوفيين في مذهبهم أن الضمير المتصل بالفعل ليس شيئاً غير ذلك الاســـم المتقدم ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه [2]. ورُدَّ هذا المذهب من وجوه :

الوجه الأول : أن الظاهر الذي قبل الفعل والمضمر الذي بعده مختلفان مـــن جهـــة اللفظ ، والفعل قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر [3]؛ فالعامل لا يعمل بمعمولين [4]، والمتعدي لواحد لا يتعدى لاثنين [5]، أمـــا مـــن جهة المعنى فالاسم المتقدم مفعول به .

الوجه الثاني : أنك تقول : (زيداً مررت به) ، ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ؛ لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف الجـــر [6]، لكـــن الكوفيين يؤولون الفعل الذي يتعدى بحرف الجر بفعلٍ متعدٍ ، نحو : (زيداً مررت به) ، بـــ(زيداً جاوزته) [7].

الوجه الثالث : أنك تنصب في موضع لا يُتصور نصبه بالفعل المذكور ، كقولـــك : (زيداً ضربت أخاه) ؛ لأنَّ هذا الضرب لم يقع بـــ(زيد) فيضطر ها هنـــا إلى تقـــدير ناصب آخر ، كأنك قلت : (أهنت زيداً ضربت أخاه) [8]، فالفعل يحتاج إلى ما بعـــده حقيقة فلا يمكن إلغاؤه ، كما لا يمكن تسليطه عليه ، لفساد المعنى حينئذٍ[9].

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٢٥٥)، وانظر : (١/٣٧٦)، (٣/٢٢٠).

(٢) انظر : شرح ابن يعيش (٢/٣١) ، الإنصاف (١/٨٢) ، التبيين (٢٦٧) ، شرح ألفية ابن معطي (٢/٨٤٨).

(٣) انظر : التبيين (٢٦٦)، شرح ابن يعيش (٢/٣١)، البسيط لابن أبي الربيع (٢/٦٢٩).

(٤) انظر : ائتلاف النصرة (١١٣).

(٥) انظر : همع الهوامع (٥/١٥٨)، حاشية الخضري (١/١٧٤).

(٦) انظر : شرح ابن يعيش (٢/٣١).

(٧) انظر : شرح الرضي (١/١٦٣)، ارتشاف الضرب (٤/٢١٧١).

(٨) انظر : التبيين (٢٦٧).

(٩) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣١)، همع الهوامع (٥/١٥٨).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب الكوفيين ويختلف مع البصريين فيما ذهبوا إليه راداً مذهبهم بأن في قولهم تمحلاً لا يمكن تطبيقه في قولك:(آلسوط ضُرب به عمرو؟) ؛ وذلك لأنك لا تكاد نجد شيئاً ينصب السوط ، ورد اعتراض البصريين عليهم ، بأنه إذا كان " الفعل فعلاً يتعدى بحرف الجر نُزِّل تنزيل ما ليس معه حرف جر من الأفعال المتعدية ويتحيل بحيلة حتى ينتصب به ذلك الاسم كما إذا قلت: (زيداً خرجت به)، فإنه يعامل معاملة (زيداً أخرجته): و(أزيداً أنت مكابر عليه):أي :(مغلوب عليه)، وهذا كما يقولون : (غلب فلان على عمايته) " [1].

الترجيح :

والراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه البصريون من كون الناصب فعلاً مضمراً يفسره الظاهر بعده ، وذلك أقرب إلى الوضوح ، والبعد عن التأويل .

---

(١) انظر : التخمير (١/٣٨٩ ، ٣٩٠).

سادساً

الخلاف في التوابع

الخلاف في كون (بل) من حروف العطف

قال الزمخشري : " و(لا) ، و(بل) ، و(لكن) أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه، فلا تبقي ما وجب للأول ، ... ، و (بل) للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً كقولك:(جاءني زيدٌ بل عمرو)، و(ما جاءني بكرٌ بل خالد)"[1].

قال الخوارزمي:" عن بعض الأدباء:(بل) مثل البدل و(لكن) مثل عطف البيان ، (اللام) مع (اللام) ، و (النون) مع (النون) ، وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس إلى أن يخلع ربقة التقليد ، ويقول بأن (بل) ليست من حروف العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : (مررت برجل حمار) فانجرار (حمار) بأنه بدل الغلط ، لكن ليس في الكلام دلالة لفظية على أنه بدل الغلط ، وهذا يقتضي ألا تكون (بل) من حروف العطف ؛ لأن العطف هو الذي لولاه لما حظي المعطوف بإعراب المعطوف عليه ، وهاهنا يحظى بدونه . ونظير هذه المسألة (أي) في قولك : (مررت بالليث أي : الأسد) ، فإن لم يكن (أي) من حروف العطف لقولهم : (مررت بالليث الأسد) فإن لم يكن (أي) من حروف العطف فـــ(بل) لا تكون منها [2]".

دراسة الخلاف :

(بل) حرف يفيد الإضراب عمَّا قبلها إما تركا له وأخذا في غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [3] عدا ما تركاً من غير إبطال كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [4] وهي هنا ليست العاطفة [5] ، أما إذا جاء بعدها مفرد فقد اختلف فيه النحويون على مذهبين :

الأول : أن (بل) حرف عطف ، وما بعدها معطوف يتبع ما قبلها في الإعراب وهو مذهب الجمهور [6] قال سيبويه: " واعلم أن (بل) ، و(لا بل) ، و (لكن) يشركن

---

(١) المفصل (٣٠٥) .
(٢) التخمير (٤/ ٨٣ ، ٨٤).
(٣) سورة المؤمنون ، من الآية (٧٠) .
(٤) سورة المؤمنون ، من الآيتين (٦٢- ٦٣) .
(٥) انظر : مغنى اللبيب (١/١٣٠) ، ارتشاف الضرب (٤/١٩٧٥) .
(٦) انظر : الكتاب (١/٤٩٩) ، المقتضب (٤/٢٩٨ ، ١/١٥٠) ، الإيضاح العضدي (٢٩٧) ، الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٤) ، شرح التسهيل (٣/٣٦٨) ارتشاف الضرب (٤/١٩٧٥) .

بين النعتين فيُجريان على المنعوت كما أشركتْ بينهما (الواو) ، و(الفاء) ، و(ثم) ، واحتجوا بأن (بل) تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها" و (او) ، و (لا) ، و (إما) ، وما أشبه ذلك " [1] ، وحصر الكوفيون مجيئها عاطفة حين تأتي بعد النفي أو ما جرى مجراه [2] ، وعد أبو حيان قليلاً ووافقه ابن هشام ً. [3]

الثاني : أن (بل) ليست من حروف العطف ، وما بعدها ليس معطوفاً بل هو بدل غلط ، ونسبه الخوارزمي لبعض الأدباء [4] .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

الخوارزمي هنا يحاول أن يرسم له طريقاً خاصاً يلتمسه من رأي بعض الأدباء ويعمل فيه الفكر ليبعد عن التسليم برأي النحويين السابقين له ، و" يخلع ربقة التقليد" ، ويحتج لرأيه في أن (بل) ليست من حروف العطف بأن ما بعد (بل) يحظى بإعراب ما قبلها حتى وإن سقطت ، فالإضافة التي تضيفها للجملة هي إضافة لفظية فقط ، فالمعنى والإعراب موجود بدونها . وشبهها بـــ (أي) .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور ، وذلك لأن ما ذهب إليه الخوارزمي ينافي ثبوت دلالة (بل)، فإذا ثبت قوله في مثل (جاء زيد بل عمرو)، فهو متناقض في نحو : (ما جاء زيد بل عمرو) ، كما أن تشبيهه لـــ (بل) بـــ (أي) مردود بما بينهما من اختلاف منه أن حذف (أي) من الجملة لا يؤثر في المعنى كما في حذف (بل).

---

(١) الكتاب (٤٩٩/١) ، وانظر ارتشاف الضرب (١٩٩٤/٤ ، ١٩٩٥) .
(٢) انظر : ارتشاف الضرب (١٩٩٥/٤) .
(٣) انظر : مغنى اللبيب (١٣١/١) .
(٤) انظر : التخمير (٨٣/٤) .

المبحث الثاني

خلاف الخوارزمي للزمخشري في الصرف

أولاً

الخلاف في صيغ الجمع والتذكير والتأنيث

الخلاف في (نون) التثنية والجمع

قال الزمخشري:"ومن أصناف الاسم المثنى ، وهو ما لحق آخره زيادتان (ألــفٌ) أو (ياءٌ) مفتوح ما قبلها ، و(نون) مكسورة لتكون الأولى عَلَماً لضم واحــدٍ إلى واحــد ، والأخرى عوضاً مما مُنع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد "[1].

قال الخوارزمي:" ... ، وقول الشيخ – رحمه الله – لتكون الأولى علماً لضم واحدٍ إلى واحد على مذهب سيبويه ، ثم كون (النون) بدلاً عن التنوين في معنى الكبس لا في غيره ، والغرض في هذا الفعل لا يكاد يلوح إلا إذا ثبتت فائدة التنوين الذي هو عَلَــم الخفة ، فقلت المقصود بهذا التنوين شيئان : أحدهما : كبس الفُرجة المتوهمة في موصــل الكلمتين بحرفٍ خفيف ، ... ، والثاني : هو الدلالة على التنكير ، أي علــى أن ذلــك الاسم الذي لحقه التنوين غير معني بذلك ، ولا موصوف في الكلام الذي لحقه فيه ، أو مشارف أن يكون كذلك ، والمعني بذلك أن المتكلم في ذلك الكلام ساكتٌ عن وصــفه وتعريفه ... إذا ثبت هذا رقيتك إلى المطلب فقلتُ:(النون) في التثنية وجمــع الــسلامة عوضٌ عن التنوين في المعنيين،وهو كبسُ الفُرجة المتوهمة دون المعنى الثاني وهو الدلالــة على التنكير . أما بيان أنه ليس عوضاً من التنوين في الدلالة على التنكير فــلأن المــثنى والمجموع بمنزلة موصوف وصفة وهما في كلام.أما أنهما بمنزلة موصوف وصفة فظــاهرٌ؛ لأن قولك: (مسلمان) بمنزلة أن تقول:(مسلمٌ معه مــسلمٌ)، ولا شــبهة في أن ذلــك موصوف وصفته ... ، فقد أجروا المثنى في هذا الكلام مُجرى موصوف وصفة ، أما أنها بمنزلة موصوف وصفة في كلامٍ فلأن (الألف) و(النون) في المثنى غير منفصلين حكماً عن الاسم الذي لحقا به حسب انفصال الصفة عن الموصوف ، ومتى ثبت أن كل واحد من المثنى والمجموع بمنزلة موصوف وصفة هما في كلامٍ استحال أن تكون (النــون) فيهمــا عوضاً عن (التنوين) في الدلالة على التنكير فيما قدمناه في التقرير ، وأما أنه عوض عن (التنوين) في معنى الكبس فلأنه طريق صالح للكبس ، فُقِدَ ورُدَّ الواضع به فغلب علــى الظن أنه ورد به لهذا المعنى ، فعُلِم أن التنوين في التثنية والجمع عوضٌ عن التنوين في أحد

(١) المفصل (١٨٣).

المعنيين ، وهو كبس الفرجة المتوهمة دون المعنى الثاني ، ومن ثم جاز اجتماع (النـــون) بـــ(اللام) المعرِّفة لأنه للكبس دون التنكير، واجتماع التنوين بـــ(اللام) المعرِّفة لم يجز لأن التنوين كما هو للكبس فهو أيضاً للتنكير، وإنما لم يجز اجتماع (النون) بالإضافة لأنهـــا كما ذكرنا لكبس الفرجة المتوهمة في موصل الكلمتين...، فهذا هو الوجـــه في (نـــون) التثنية والجمع، وأما قولهم : (النون) في التثنية والجمع عوض عن (التنوين) والحركـــة المطلقة فباطل" [1].

دراسة الخلاف :

تلحق الاسم المثنى (نون) في حال التعريف والتنكير ، وتحـــذف عنـــد الإضـــافة ، وللنحويين في فائدة هذه (النون) والغرض منها آراء جاءت على النحو التالي :

الـرأي الأول : أن هذه (النون) جاءت عوضاً عن التنوين والحركـــة في الاســـم المفرد ، وذلك لأن زيادة (ألف) التثنية منع من ظهور الحركة والتنوين فعـــوض عنـــها بـــ(النون) ، قال سيبويه:" كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : (هما الرجلانِ) و (رأيت الرجلينِ) ، و(مررت بالرجلينِ) " [2]، وتبعه المبرد[3]، والفارسي[4] ، والصيمري[5] ، والزمخشري[6] ، وابن برهـــان[7] ، وابـــن يعيش[8]، وابن أبي الربيع [9]، وحصرها ابن كيسان في التعـــويض عـــن التنـــوين [10]،

---

(١) التخمير (٢/٣١٧، ٣١٨ ،٣١٩).

(٢) الكتاب (١/٤٤).

(٣) انظر: المقتضب (١/١٤٣).

(٤) انظر: التعليقة (١/٣٤ ، ٣٥) ، الإيضاح العضدي (٦٧).

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٨٩).

(٦) انظر: المفصل (١٨٣).

(٧) انظر: شرح اللمع (١/٢٤).

(٨) انظر: شرح المفصل (٤/١٤٥).

(٩) انظر: البسيط (١/٢٥٦).

(١٠) انظر: المساعد (١/٤٧).

ونُسب لثعلب أنها عوض عن تنوينين لمفردي المثنى[1]، واقتصرها الزجاج على التعويض عن الحركة[2]، وحدد ابن جني مجيء (النون) عوضاً عن التنوين إذا كان الاسم مضافاً لشبهها به في الحذف ، ومجيئها عوضاً عن الحركة إذا كان الاسم معرفاً بـــ(أل) لثبـــوت الحركة و(النون) مع (أل) ، وفي غير هذين الحالين يوافق سيبويه والجمهور[3].

الـرأي الثـاني : أن هذه (النون) للتفريق بين المثنى في حالة الرفع ، والمفرد في حالة النصب ، فكلاهما منته بـــ(الألف) ، وهو منسوب للفراء[4]. وردَّ بنحو (قام الرجلان) على إرادة التثنية[5].

الرأي الثالث : أن هذه (النون) ترفع توهم الإضافة كما في (رأيت بني كرماء)، أو رفع توهم الإفراد كما في (الخوزلان) مفرد (خوزلى)[6]، وهو مذهب ابـــن مالـــك[7]، والرضي[8].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يتخذ الخوارزمي مذهباً مخالفاً للمذاهب الواردة عند النحويين الآخرين ، فهو يرى أن (النون) عوض عن (التنوين) في معنيين، هما : الأول: كبسُ الفُرجة المتوهمة دون المعنى، والثاني : الدلالة على التنكير . فالتنوين حرف خفيف تسد به فرجة متوهمة بـــين كلمة منكرة تلتها كلمة أخرى، وزوال التنكير بـــ(أل) أو الإضافة يزيل التنوين لارتفاع الفرجة بائتلاف الكلمتين .

ورد القول بأن (النون) عوض عن التنوين بقوله : " أما بيان أنه ليس عوضاً مـــن

---

(١) انظر: نتائج التحصيل(١/٤٠٥)، شرح الكتاب للصفار (١/٣٠٨)، شرح الجمل لابن عصفور(١/١٥٣).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/١٧١)، ارتشاف الضرب (٢/٥٧٠).

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٤٩، ٤٥٠).

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٤٧٠)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/١٥٣).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٤٧٠ ، ٤٧٢).

(٦) انظر: شرح التسهيل (١/٧٥ ، ٧٦) ، والخوزلي نوع من المشي ، انظر الصحاح (خزل) .

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/٧٣ ، ٧٥).

(٨) انظر: شرح الكافية (١/٨٧).

التنوين في الدلالة على التنكير فلأن المثنى والمجموع بمنزلة موصوف وصفة وهما في كلامٍ. أما أنهما بمنزلة موصوف وصفة فظاهرٌ ؛ لأن قولك: (مسلمان) بمنزلة أن تقول : (مسلمٌ معه مسلمٌ)، ولا شُبهة في أن ذلك موصوف وصفته.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن مذاهب النحويين في تحديد العلة اجتهادات لا تحكمها قاعدة ، وهي تتفق في بعض الجوانب ، بل يمكن التوفيق بين بعضها ، فمذهب الجمهور القائل بالعوض عن الحركة والتنوين قد يتوافق مع مذهب ابن مالك ، فالتنوين أيضاً يرفع توهم الإضافة نحو : (هذا ابنٌ كريم) ، ويرفع توهم التثنية نحو (هذا أقحوانٌ).

ثانياً

الخلاف في الهمز وتخفيفه والإبدال والإعلال والإدغام

الخلاف في عد (السين) من حروف البدل

قال الزمخشري: " وحروفه حروف الزيادة ، و(الطاء) ، و(الدال) ، و(الجيم) ، و(الصاد) ، والزاي) [1]، ويجمعها قولك : (استنجده يوم طال زط) " [2].

قال الخوارزمي:" إنهم لم يعدوا (السين) من حروف البدل ، فلست أدري لم عدَّه الشيخ – رحمه الله – فيها ، والصواب : (انتجدته يوم طال زط) [3]".

دراسة الخلاف :

حروف الإبدال هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغام ، وقد تفاوتت آراء العلماء في تحديدها ، أما كون حرف (السين) أحد هذه الحروف فقد ورد فيه رأيان هما كالتالي :

الرأي الأول :

أن (السين) ليست من حروف الإبدال،وهو مذهب الجمهور ، وعليه شبه إجماع، إلا أنهم قد اختلفوا في تحديد هذه الحروف على آراء جاءت على النحو التالي :

الأول : أن حروف الإبدال أحد عشر حرفاً ، وهي حروف الزيادة المجموعة في قولهم: (سألتمونيها) ، مع حذف (السين) و(اللام) ، وإضافة (الدال)، و(الذال) ، و(الطاء) ، قال سيبويه : " هذا باب حروف البدل في غير أن تدغِّم حرفاً في حرف ، وترفع لسانك من موضع واحد ، وهي ثمانية أحرف من الأول ، وثلاثة من غيرها "[4]، فحروف الإبدال عند سيبويه هي: (الهمزة) و(الألف)، و(التاء) ، و(الدال)، و(الذال)، و(الطاء) ، و(الميم) ، و(النون) ، و(الهاء) ، و(الواو) ، و(الياء) [5]، ووصف ابن يعيش هذا الرأي بأنه الأشهر [6].

---

(١) انظر : في التخمير بتقديم (الصاد) ، و(الزاي) على (الطاء).
(٢) المفصل (٣٦٠) .
(٣) التخمير (٤/٣٢٤).
(٤) الكتاب (٤/ ٣٦٠).
(٥) انظر : الكتاب (٤/٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣).
(٦) انظر : شرح المفصل (١٠/٨).

الثاني : أن حروف الإبدال أحد عشر حرفاً ، وهي الحروف التي ذكرها سيبويه مع حذف حرف (الذال) ، وإضافة حرف (الجيم) ، فهي مجموعة في قولهم : (أجهدهم طاوين) ، وهو ما رآه المبرد [١]، وابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي [٣]، وابن جني[٤]، والعكبري[٥]، وابن معطي[٦].

الثالث:أن حروف الإبدال أربعة عشر حرفاً، وهي حروف الزيادة باستثناء (السين)، مع إضافة (الدال)،و(الذال)،و(الزاي)،و(الصاد)،و(الطاء)،وهو رأي الرماني[٧]، ووافقه الصيمري [٨] ، وابن الحاجب [٩] ، ولكن مع حذف حرف (الذال) ، وإضافة (الجيم) ، فهي عندهم مجموعة في قولهم : (أنْصَت يومَ جد طاهٍ زل) .

الرابع : أن حروف الإبدال اثنا عشر حرفاً، وهي حروف الزيادة باستثناء (السين) مع إضافة (الجيم) ، و(الدال) ، و(الطاء) ، فهي مجموعة في قولهم : (طال يوم أنجدته) ، وهو رأي ابن عصفور [١٠]، وأبي حيان[١١].

الخامس : أن حروف الإبدال تسعة ، وهي مجموعة في قولهم : (هدأت موطياً) ، وهو رأي ابن مالك[١٢]، وابن هشام[١٣]، وابن عقيل[١]، والأزهري [٢]، والأشموني[٣].

---

(١) انظر : المقتضب (١٦/٤).
(٢) انظر : الأصول (٢٤٤/٣).
(٣) انظر : التكملة (٢٤٣).
(٤) انظر : شرح الملوكي (٢١٣).
(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٦/٢).
(٦) انظر : الفصول الخمسون (٢٦٣).
(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٠)، شرح الملوكي (٢١٥).
(٨) انظر : التبصرة والتذكرة (٨١٢/٢) .
(٩) انظر : الشافية في علم التصريف (٧٦) ، الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/٢).
(١٠) انظر : الممتع في التصريف (٣١٩/١).
(١١) انظر : ارتشاف الضرب (٢٥٥/١).
(١٢) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٦٧/١).
(١٣) انظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣٥٣/٤).

وجعلها ابن مالك في قول آخر ثمانية أحرف مجموعة في قولهم:(طويت دائماً)[٤]، فأنقص منها (الهاء) ، ووافقه السيوطي [٥].

الرأي الثاني :أن (السين) من حروف الإبدال، وهو مذهب الزمخشري ، فحروف الإبدال عنده خمسة عشر حرفاً مجموعة في قولهم:(استنجده يوم طال زط) [٦].

ومثّل الزمخشري لإبدال (السين) بقولك: (صائغ)، و(أصبع)، و(صخر) ، و(مس صقر)، و(يصاقون)، و(صفت) ، و(صبقت) ، و(صويق) ، و(الصملق) و(صراط) ، و(يسدد) ، و(يسدل) [٧].

وأنكر على الزمخشري ذلك بعض العلماء منهم ابن الحاجب الذي قال عن عده (السين) من حروف الإبدال : " وهمٌ" [٨] ، ومنهم أيضاً ابن مالك[٩]، والرضي [١٠].

أما ما مثل به الزمخشري فهو إبدال لـــ(الصاد) و(الزاي) من (السين) ، فـــ(الصاد) تبدل من (السين) جوازاً على لغة بني العنبر إن وليها (عين)، أو (خاء) ، أو (قاف) ، أو (طاء) ، فتقول في (سغب ، وسخر ، وسفر ، وسطع):(صغب ، وصخر ، وصقر ، وسطع) [١١].

أما (الزاي) فتبدل من (السين) إذا تحركت ووليها (قاف)، وهي لغة (كلب) ، فيقولون في (سقر) : (زقر)[١٢]، كما أن سيبويه قد ذكر قلب (السين) (زاياً) فقال: " وذلك قولك في (التسوير) : (التزوير) ، وفي (يسدل):(يزدل)" [١].

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل (٥٠٣/٢).
(٢) انظر : التصريح (٣٦٧/٢).
(٣) انظر : شرح الأشموني (٢٨٠/٤).
(٤) انظر : التسهيل (٣٠٠) .
(٥) انظر : همع الهوامع (٢٥٦/٦).
(٦) انظر : المفصل (٣٦٠).
(٧) انظر : المفصل (٣٧٣) .
(٨) انظر : الشافية في علم التصريف (٧٦) ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/٢).
(٩) انظر : شرح الكافية الشافي (٣٦٧/٢).
(١٠) انظر : شرح الشافية (٢٠٠/٣).
(١١) انظر : الكتاب (٦١٠/٤ ، ٦١١)، سر صناعة الإعراب (٢١١/١ ، ٢١٢) ، شرح الشافية للرضي (٢٣٠/٣) ، ارتشاف الضرب (٣٢٤/١).
(١٢) انظر : سر صناعة الإعراب (١٩٦/١)، ارتشاف الضرب (٣٢٥/١).

وقد ورد في كتب اللغة ما يفيد إبدال (السين) من غيره،ومن ذلك قولهم: ((الكَرَمُ من تُوسة ، ومن سوسه : أي من خليفته ، ورجل حفيتأ ، وحفيسأ إذا كان ضخم البطن إلى القصر ما هو))[٢]،كما ورد أيضاً في الكتاب مثل ذلك حيث قال سيبويه : ((وقال بعضهم (استخذ فلانٌ أرضاً)، يريد (اتخذ أرضاً)، كأنهم أبدلوا (السين) مكان (التاء) في (اتخذ) [٣].

وقد بيَّن ابن الحاجب سبب وهم الزمخشري في عده (السين) من حروف الإبدال بقوله : " فوهم ؛ لأنه لم يحصرها بذلك ، ولم يمنع دخول غيرها ، فكان ما ذكره غير جامع لغيرها ، وبيان ذلك أن حرف البدل إنما يُعنى به الحرف المبدل لا المبدل منه ، بدليل أن (العين) يبدل منها ، و(الياء) يبدل منها ، وليست معدودة من حروف الإبدال باتفاق ، فإذا كان كذلك فعده (السين) من حروف البدل خطأ ؛لأنها لا تبدل وإنما يُبدل منها ، وقد تبين أن عدها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلاً منها"[٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يتساءل الخوارزمي تساؤلاً ينكر فيه على الزمخشري عدَّه (السين) من حروف الإبدال، ثم يصحح قول الزمخشري جامعاً حروف الإبدال في رأيه في قولهم: (اتنجدته يوم طال زط)[٥]،وهو وإن خالف الزمخشري في وجود (السين) ضمن حروف البدل إلا أنه أنصفه في عده (الزاي)، و(الطاء) منها في حين جعلها ابن الحاجب مما لم يعده[٦].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما عليه جمهور العلماء من كون (السين) غير معدودة ضمن حروف الإبدال ، أما ما ذكرته بعض كتب اللغة فهو من المسموع الذي لا يمثل قاعدة

---

(١) الكتاب (٤/٦٠٩).

(٢) انظر : المزهر في علوم اللغة (١/٣٦٧).

(٣) انظر : (٤/٦١٣).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٩٢).

(٥) التخمير (٤/٣٢٤).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٩٢).

في الإبدال ، بالإضافة إلى قلته وشذوذه[1] ، أما ما ذكره الزمخشري من كون (السين) من حروف الإبدال فهو – كما قال ابن الحاجب – :"وهم" [2]، حيث إن الزمخشري نفسه عندما تحدث عن الحروف المبدلة قال:" فـــ(الهمزة) أبدلت من ...، و(الألف) أبدلت من ...، و(الياء) أبدلت من ...، ..." [3]، وحين تحدث عن حرف (السين) قال :"و(السين) إذا وقعت قبل (غين)، أو (خاء)، أو (قاف)، أو (طاء) جاز إبدالها (ضاداً)... " [4].

فـــ(السين) عند الزمخشري مبدل منه لا مبدل ، وبقية الحروف التي ذكرها مبدلة لا مبدل منها .

---

(١) انظر : همع الهوامع (٢٧٢/٦).

(٢) انظر : الشافية في علم التصريف (٧٦)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/٢).

(٣) المفصل (٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ...).

(٤) المفصل (٣٧٣).

الخلاف في (التاء) في (تولج) بين الزيادة والإبدال

قال الزمخشري: " و(التاء) اطردت زيادتها أولاً في نحو : (تفعيل ، وتفعال ، وتفعل ، وتفاعل) ،.. ثم هي أصل إلا في نحو: (ترتُب)، و(تولج) [1]".

قال الخوارزمي : " ... و (التاء) فيه زيادة ، ... ، وكذلك في (تولج) ؛ لأنه من (الولوج)[2]".

وقال الزمخشري:" و(التاء) أبدلت من (الواو)، و(الياء)، و(السين) ، و(الصاد) ، و(الباء) ، فإبدالها من (الواو) فاء في نحو : (إتعد)،...،و(تولج).." [3].

قال الخوارزمي : " وكذلك (التاء) في (تولج) (واو) ، وهو كناس الوحش التي تلج فيه ، ...".

قال سيبويه : (التاء) مبدلة من (الواو) ، وهو(فوعل)؛ لأنك لا تكاد تجد (تفعل) في الكلام اسماً، و(فوعل) كثير ، والشيخ – رحمه الله – قد حكم هاهنا بأن (التاء) مبدلة من (الواو) ، وفي صنف (الزيادة) قد عده من الزيادة مثل:تولج وولج أيضاً"[4].

دراسة الخلاف :

تُبدل (التاء) من (الواو) (فاءً) إبدالاً مطرداً في كل (واو) وقعت (فاءً) في (افتعل) ، وما تصرف منه ، وذلك نحو : (اتعدَّ) ، و(اتزن) ، و(يتعد) ، و(يتزن)، و(مُتَّعد) ، و(مُتّزن).

وقد تبدل (التاء) من (الواو) بدلا غير مطرد ، ومن ذلك : (تراث) ، و(تجاه) ، و(تخمة)، و(تترى) فهي من: (ورث)، و(واجه)، و(وخمة)، و(المواترة) [5].

وأما كلمة (تولج) [6] فالعلماء على خلاف في تحديد أصل (التاء) هل هي زائدة أم

---

(١) المفصل (٣٥٩).
(٢) التخمير (٤/٣١٨ ، ٣١٩).
(٣) المفصل (٣٦٧ ، ٣٦٨) .
(٤) التخمير (٤/ ٣٥١).
(٥) انظر : سر صناعة لإعراب (١/١٤٥ ، ١٤٦) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٣٤ ، ٣٣٥) ، شرح الشافية (٣/٢١٩) ، الكناش (٢/ ٢٤٢) .
(٦) هي كناس الظبي والمكان الذي تلج فيه . انظر : لسان العرب (ت ل ج) ، القاموس المحيط (ولج) ، الصحاح (دلج).

مبدلة ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (التاء) في (تولج) مبدلة من (الواو)، فأصل الكلمة (وولج) فأبدلت (الواو) الأولى (تاء) فأصبحت (تولج) على وزن (فوعل) ، وهو مذهب البصريين [١]، وقال سيبويه:"وربما أبدلوا (التاء) إذا التقت (الواوان) كما أبدلوا (التاء) فيما مضى، وليس ذلك بمطرد ، وذلك قولهم:(تولج)، زعم الخليل أنها (فوعل) ، فأبدلوا (التاء) مكان (الواو)، وجعل (فوعلاً) أولى بها من (تفعل) ؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام (تفعلاً) اسماً ، و(فوعل) كثير "[٢].

فنجد هذا المذهب لدى المازني[٣]، والمبرد [٤]، والزجاج [٥]، وابن السراج[٦]، وأبي علي الفارسي[٧]، والسيرافي [٨]، والصيمري [٩]، وابن جني [١٠]، والعكبري [١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن الحاجب [١٣]، وابن عصفور[١٤]، وابن أبي الربيع[١٥]، والرضي[١٦]، وأبي الفداء الأيوبي[١٧]، وأبي حيان[١٨]، والأزهري [١٩].

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (١/ ٣٢٠) .
(٢) الكتاب (٤/ ٤٧٦) ، وانظر : صناعة الإعراب (١/ ١٤٦).
(٣) انظر : المنصف (١/ ٢٢٦) .
(٤) لم يذكر المبرد (تولج) ، وإنما ذكر إبدال (التاء) في أتلج حيث قال : " وقد كانت (التاء) تبدل من (الواو) في مثل قولك : (أتلج) ، وإنما هو من (ولج) " ، انظر : المقتضب (١/ ٩١) .
(٥) انظر : انظر : معاني القرآن وإعرابه (١/٣٧٥).
(٦) انظر : الأصول (٣/ ٢٤٢).
(٧) انظر : التعليقة (٥/ ٩ ، ١٠).
(٨) انظر : التعليقة (٥/ ١٠) ، عن هامش المحقق .
(٩) انظر : التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٤٩).
(١٠) انظر : سر صناعة الإعراب (١/ ١٤٦) .
(١١) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٧٠ ، ٢٣٦) ، التبيان (١/ ٢٣٦) .
(١٢) انظر : شرح المفصل (٩/ ١٥٨).
(١٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٨٧) ، الشافية (٨١).
(١٤) انظر : الممتع في التصريف (١/٣٥٨).
(١٥) انظر : البسيط (٢/٩٢٧).
(١٦) انظر : شرح الشافية للرضي (٨٠ ، ٢٢٠).
(١٧) انظر : الكناش (٢/٢٤٢) .
(١٨) انظر : ارتشاف الضرب (١/ ٣٢٠).
(١٩) انظر : التصريح (٢/٣٩٠ ، ٣٩١).

وقد اعتمد هؤلاء في رأيهم على ما يلي :

١- حتى لا تجتمع (واوان) في أول الكلمة فأصلها (وولج) ، قال ابن يعيش : "كأنهم كرهوا اجتماع الواوين ، فأبدلوا من الأولى (تاء) " [١].

٢- أن وزن (فوعل) كثير مستخدم ، ووزن (تفعل) قليل في الأسماء ، قال المازني : " لأن (تفعلاً) في الأسماء قليل ، و(فوعل) كثير ، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يبدلها (همزة) ، لئلا تجتمع (واوان) في أول كلمة ، فأبدل (التاء) لكثرة دخولها على (الواو) في باب (ولج) [٢] " .

أن (الواو) تبدل بالهمزة والتاء بين حروف الإبدال، قال سيبويه:" وإنما كرهوا (الواو) حيث صارت فيها (ضمة)، كما يكرهون (الواوين) فيهمزون نحو (قؤول)، ... وربما أبدلوا (التاء) مكان (الواو) في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولاً مضمومة ؛ لأن (التاء) من حروف الزيادة والبدل كما أن (الهمزة) كذلك ، وليس إبدال (التاء) في هذا بمطرد "[٣].

٣- أن (الواو) أبدلت في فعلها أيضاً ، قال سيبويه: " وقد أبدلت في (أفعلت) ، وذلك قليل غير مطّرد ، من قبل أن (الواو) فيها ليس يكون قبلها (كسرة) تحولها في جميع تصرفاتها،فهي أقوى من (افتعل)، فمن ذلك قولهم: (أتخمه)، و(ضربه حتى اتكأه)،و(أتلجه)،يريد:(أولجه)"[٤]. وذكر المبرد إبدالها في (أفعل) فقالوا:(أتلج)[٥].

الرأي الثاني : أن (التاء) في (تولج) زائدة ، وليست مبدلة ، فوزن الكلمة (تفعل) ، وهو مذهب الكوفيين [٦]، ونسب للبغداديين[٧]، وذهب إليه الزمخشري[٨]،

---

(١) شرح المفصل (١٥٨/٩).
(٢) المنصف (٢٢٦/١).
(٣) الكتاب (٤/ ٤٧٤ ، ٤٧٥).
(٤) الكتاب (٤٧٨/٣).
(٥) انظر : لمقتضب (٩١/١).
(٦) انظر : شرح الشافية (٨٢/٣)، ارتشاف الضرب (٣٢٠/١).
(٧) انظر : سر صناعة الإعراب (١٤٦/١) ، شرح المفصل لابن يعيش(٩/ ١٥٨).
(٨) انظر : المفصل (٣٥٩).

وكراع النمل [1]، ونسب له ابن منظور موافقة جمهور البصريين[2].

فـــ(التاء) متفق على اطراد زيادتها أولاً في (تفعيل)، و(تفعال) و(تفعل) ، و(تفاعل)، وما جاء على غير ذلك فلابد من دليل على زيادتها، وأستثني منه (توله) ، وقد اعترض ابن الحاجب على هذا الاستثناء بقوله:" وهو مستقيم لولا ذكر (توله) مع (ترتُـــب)، و(سنبتة)؛لأن (التاء) في (تَرْتُب)،و(سنبتة) زائدة، وليست في (توله) كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة (التاء) مع اختلافهما في ذلك"[3].

والزمخشري قد ذكر المذهبين في كتابه ، ففي حديثه عن حروف الزيادة مثّل لزيادة (التاء) على غير القياس المطرد بـــ(توله) [4]، وفي حديثه عن حروف الإبـــدال مثـــل لإبدال التاء من (الواو) (فاءً) بـــ (توله) أيضاً [5].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

تناول الخوارزمي كلمة (توله) في المرتين اللتين ذكرهما الزمخشري ، مرة ضـــمن حروف الزيادة ، والأخرى ضمن حروف الإبدال ، وفي كل موضع من هذه المواضـــع فسر قول الزمخشري دون أن يعترض عليه ، فذكر أن (التاء) في (توله) زائدة ؛ لأنها من (وولج) ، ثم ذكر أن (التاء) في (توله) مبدلة من (الواو) ، ولعل في كلامه ميل للمذهب البصري حيث استشهد على كون (التاء) مبدلة ، ووزن (توله) : (فوعل) كلام سيبويه ، ثم أشار إلى ما لحظه في حديث شيخه من تناقض دون أن ينتقد أو يختار.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب جمهور البصريين القائل بأن (التاء) مبدلة من (الواو)،

---

(١) انظر : المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها (٣٥١/١) ، وكراع النمل هو أبو الحسن علي بن الحسن الأزدي لقب بـــ (كراع النمل) لقصره ، روى عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، من مؤلفاته : المجرد ، المنجد ، أمثلة الغريب ، المنظم ، انظر : بغية الوعاة (١٥٨/٢) ، هدية العارفين (٦٧٦/١) .

(٢) انظر : لسان العرب (تلج) .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/٢).

(٤) المفصل (٣٥٩).

(٥) السابق (٣٦٨).

فكلمة (تولج) إذا كانت رباعية مجردة فوزنها (فعلل) ، وإذا كانت ثلاثية مزيدة فوزنها (فوعل) ، وعليه فإن (الواو) المبدلة هي (فاء) الكلمة ، أي أنه حـــرف أصـــلي في الكلمة ، والدليل عليه قولهم : (أتلجه) فعلاً لـــ (تولج) على وزن (أفعله) .

أما زيادة (التاء) فعلى أن الكلمة ثلاثية مجردة هي (ولج)، فأصبحت بالزيادة (تولج) على وزن (تفعل) ، ويحذف (فاء) الكلمة مع زيادة (التاء) في الفعـــل (أتلجـــه) ، وعليه فبقاء الأصول دون زيادة أولى .

كما أن الكلمة وردت (دولج) [1]، و(الدال) ليست من حروف الزيادة.

(١) انظر : الكتاب (٤/٤٦٠ ، ٤٧٧).

الفصل الثاني

خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين

المبحث الأول

خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في النحو

أولاً
في المقدمات النحوية

١) في ما لا ينصرف :

الخلاف في منع صرف المنصرف للضرورة

قال الزمخشري : ((وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً ، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت)) [١] .

قال الخوارزمي : ((السبب الواحد من هذه الأسباب التسعة لا يمنع الصرف اللهم إلا عند الكوفيين فإنهم أجازوا به منع الصرف وتعلقوا بقوله [٢]:

أتجعل نهبي ونهب العبيـــد بين عيينة والأقرع

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

ألا ترى أنه منع مرداساً الصرف ، وليس فيه سببٌ سوى العلمية ، وأما البصريون فقد أسقطوا الاحتجاج به ؛ لأن الرواية عندهم (يفوقان شيخي))) [٣].

دراسة الخلاف :

أجمع النحويون على جواز صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية ؛ لأن فيه رداً للأسماء إلى أصلها [٤] ، ومنه قول الشاعر [٥] :

مِمَّا حَمَلنَ بِه وَهُنَّ عوّاقدٌ حُبُك النطاق فشبَّ غيرَ مُهبَّل

أما منع الاسم المنصرف من الصرف في الضرورة الشعرية ؛ فهو موضع خلاف بينهم ، فانقسمت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول :

عدم جواز منع صرف المنصرف في الضرورة الشعرية ؛ لأن الأصل في الأسماء

---

(١) انظر : المفصل (١٧).

(٢) البيت من بحر (المتقارب) ، وهو للعباس بن مرداس ، انظر ديوان الشاعر (٨٤) ، الإنصاف (٤٩٩/٢) ، سر صناعة الإعراب (٥٤٦/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/١) ، شرح الأشموني (٥٤٣/٢) ، خزانة الأدب (٥٦/١)

(٣) انظر : التخمير(٢٢٢/١).

(٤) انظر : المقتضب (٣/ ٢٥٤) ، ما يحتمل الشعر من الضرورة (٤١) ، ارتشاف الضرب (٨٩١/٢) .

(٥) البيت من بحر (الكامل) ، وهو لأبي كبير الهذلي ، انظر البيت في : شرح أشعار الهذليين (١٠٧٢/٢) ، الكتاب (١٦٣/١) ، ما يحتمل الشعر من الضرورة (٤٢)، الإنصاف(٤٨٩/٢) ، رصف المباني (٣٥٦) ، شرح الأشموني (٣٤٣/٢) ، اللغة : الحبك : الطرائق ، النطاق : الإزار ، المهبل : المعتوه .

الصرف ، وإجازة منع صرف المنصرف تؤدي إلى رده عن الأصل إلى غيره ، كما يؤدي إلى لبس ما ينصرف بما لا ينصرف [١]. وذهب إلى ذلك البصريون [٢] ، وتبعهم من الكوفيين أبو موسى الحامض [٣].

الرأي الثاني :

جواز منع صرف المنصرف في الضرورة بشرط كونه علماً ،وهو منسوب للسهيلي[٤] .

الرأي الثالث :

جواز منع صرف المنصرف في الضرورة دون اشتراط العلمية ، وذهب إليه الكوفيون، الأخفش[٥]، واختاره أبو علي الفارسي[٦]، وابن مالك[٧] ، وابن برهان [٨].

واحتجوا بما يلي :

١) كثرة السماع ، ومنه قول الشاعر [٩]:

---

(١) انظر : المقتضب(٣٥٤/٣) ،ما يحتمل الشعر من الضرورة (٤٧) ، الإنصاف (٥١٤/٢) ، ضرائر الشعر (١٠١).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب (١٩٢/٢) ، همع الهوامع (١٢١/١) .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٩٢/٢)، المساعد (٤٤/٢) ، التصريح (٢٢٨/٢)، همع الهوامع(١٢١/١) ، وأبو موسى الحامض هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى الحامض ، توفي سنة ٣٠٥ هـ ، من مؤلفاته : خلق الإنسان والوحوش ، المختصر في النحو ، انظر : بغية الوعاة (٦٠١/١) ، الفهرست (١١٧) .

(٤) انظر : خزانة الأدب (١٥٦/١ ، ١٥٧) .

(٥) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة (٤٦) ، الإنصاف (٤٩٣/٢) ، شرح الكتاب للصفار (٤٥٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/٢) ، شرح الكافية الشافية (١٠٢/١) ، شرح الألفية لابن الناظم (٦٦١) ، همع الهوامع (١٢١/١) ، خزانة الأدب (١٥٦/١).

(٦) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة (٤٦) ، الإنصاف (٤٩٣/٢) ، شرح الكتاب للصفار (٤٥٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/٢) ، شرح الكافية الشافية (١٠٢/١) ، لئتلاف النصرة (٥٩) ، ارتشاف الضرب (١٩٢/٢) ، خزانة الأدب (١٥٦/١) .

(٧) انظر : التسهيل (٢٢٤) ، شرح الكافية الشافية (١٠٢/١).

(٨) انظر : الإنصاف (٢٩٦/٢) ، خزانة الأدب (٢٥٦/١ ، ١٥٧) .

(٩) البيت من مجزوء (الوافر) وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (١٢٤) ، والأصول(٤٣٩/٣)،الإنصاف (٥٠١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/١) ، شرح الكافية الشافية (١٠٢/٢) ، خزانة الأدب (١٥٩/١)

ومُصعبُ حين جَدّ الأمـــ ـــرُ أكثَـــــرُها وأطْيَبُها

وقول الشاعر [1] :

قالت أُميمةُ : ما لِثابتَ شاخصاً عاري الأشاجعِ ناحلاً كالمُنْصُلِ؟

وقول الآخر[2] :

أخْشى على دَيْسمَ من بُعدَ الثَّـــرَى

أبِي قـــــضاءُ اللهِ إلا مـــــا تَـــــرى

فـــ(مصعب ، وثابت ، وديسم) منعت من الصرف ، وحقها أن تكون مصروفة .

٢) القياس :

أ) أنه كما يجوز بالإجماع صرف ما لا ينصرف في الضرورة فكذلك يجوز منع صرف المنصرف في الضرورة [3].

ب) أنه كما جاز حذف (الواو) من (هو) في الضرورة في قول الشاعر[4]:

فَبَيناهُ يَشري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ لِمنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

فإجازة حذف (التنوين) أولى ، فحذف الحرف الساكن أولى من حذف الحـــرف المتحرك الأصلي [5] ، وإن كان للضرورة الشعرية .

الرأي الرابع :

جواز منع صرف المنصرف مطلقاً في الشعر وغيره ، وذهب إلى ذلك أبو العبـــاس ثعلب [6] .

---

(١) البيت من بحر (الكامل) وهو غير منسوب انظر البيت في الإنصاف (٤٩٩/٢) ، خزانة الأدب (١٥٣) ، اللغـــة الأشاجع : رؤوس الأصابع .

(٢) البيت من الرجز ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في ، الإنصاف(٥١٢/٢) ، لسان العرب(دسم).

(٣) انظر : الإنصاف (٥٠٢/٢) ، خزانة الأدب (١٥٩/١) .

(٤) البيت من بحر (الطويل) وهو للعجير السلولي انظر البيت في ديوان الشاعر (٢٢٩)، المسائل العسكريات (١٣٢) ، الخصائص (٦٩/١) ، الإنصاف (٥١٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٨/١ ، ٩٦/٣) ، رصف المبـــاني (١٦) ، خزانة الأدب (١٥٩/١) .

(٥) انظر : الإنصاف (٥١٢/٢) ، خزانة الأدب (١٥٩/١) .

(٦) انظر : شرح الشافية الكافية (١٠٣/١) ، المساعد (٤٤/٢) ، همع الهوامع (١٢٠/١) .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

لم يصرح الخوارزمي في هذه القضية بموقف واضح ، ولكن نلمح من حديثه موافقته للبصريين دون اعتراض على مذهب الكوفيين،ولم يكن لاعتراض الزمخشري على مذهبهم ، بقوله : (ليس بثبت) أي تأثير في رأيه ، إلا إنه بعد ذكر شاهدهم ذكر رد البصريين عليه باختلاف الرواية .

الترجيح :

والراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم من جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة الشعرية دون اشتراط العلمية ، وذلك لما يلي :

١)كثرة الشواهد الشعرية التي ورد فيها المنصرف ممنوعاً من الصرف.

٢)أن ردَّ الشواهد أو تأويلها فيه تكلف ظاهر من النحاة ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه .

الخلاف في صرف (أحي) تصغير (أحوى)

قال الزمخشري: " و(أحيٌّ) [1] غير منصرف ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، وكان أبو عمرو يقول : (أحيُّ) ، ومن قال (أسيود) قال (أحيوَ) " [2].

قال الخوارزمي:" في هذه المسألة أربعة أقوال: (أحيً)[3] بالكسر والتنوين مدغماً وغير مدغم، و(أحَّ) بالإدغام منصرفاً وغير منصرف، فالأول اثنان، والثاني أيضاً اثنان ، ووجه من قال (أحيوه) ما ذكره الشيخ من القياس على (أسيودٍ). وجه قول أبي عمرو انه امتنع دخول الإعراب عليه، ولم يمتنع دخول التنوين فيكون غير معرب منوناً ، أما أنه امتنع دخول الإعراب عليه فلأن آخر الاسم ساقط. وهذا الذي قام مقام آخر الكلمة له حركة بنائية، وأما أنه لم يمتنع دخول التنوين عليه فلأنه ليس بتنوين سوى الداخل عليه. فإن سألت: فكيف لم يعامل معاملة (جوار) في حالة النصب؟أجبتُ:هرباً من الياءات .

وجه قول عيسى : " أنه كما خرج بالتصغير عن وزن الفعل فقد تأكد خروجه عنه بالإدغام ، وبخلاف نحو (أُشَيعث، وأُسيمِر) " . وجه ظاهر الرواية أن الإدغام فيه عارضٌ (أحيوي) كأشيعث غير منصرف [4]".

دراسة الخلاف :

(أحوى) كلمة ممنوعة من الصرف لشبهها بالفعل ، فهي مثل : (أحمد) على وزن الفعل ، و(أحوى) على وزن (أفعل) فعينها ولامها حرفا لين ، وفي الأصل كلاهما واو ، فأصل الكلمة (أحوو)، وعندما وقعت (الواو) رابعة قلبت (ياءً) ، ثم لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت (الياء) (ألفا) فأصبحت (أحوى) .

وتصغر هذه الكلمة على إحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : أن (أحوى) تصغر بلا إعلال ولا إدغام على نحو : أسود (أُسيود) ، فيضم أوله ، وتزاد (ياء) التصغير ثالثة ، فيقال : (أُحيوى) ، قال سيبويه :

---

(١) هكذا في المفصل ، وفي التخمير (أحي) .
(٢) المفصل (٢٠٤) .
(٣) انظر : في التخمير (أحي ، وأحَّ ، وأحيوه) ، بـــ(الخاء) ، والصحيح بـــ (الحاء) كما أثبته.
(٤) التخمير (٢/٤١٤).

" وأما ما كانت (العين) فيه ثالثة مما عينه (واو) ، فإن واوه تبدل(ياء) في التحقير ، وهو الوجه الجيد ، لأن (الياء) الساكنة تُبدِل (الواو) التي بعدها (ياءً) ... ، وفي (أحوى) ، (أُحيَّ)" [1]

الطريقة الثانية : أنه عند تصغير (أحوي) يُضم أولها وتزاد (ياء) التصغير ثالثة فتصبح الكلمة (أحيوي)، ثم تقلب (الواو) بعد (ياء) التصغير (ياءاً) ، وهي عين الكلمة، وترد (الألف) الأخيرة إلى (الياء) لزوال مسبب القلب ، فاجتمعت في آخر الكلمة ثلاث (ياءات) فحذفت (الياء) الأخيرة لثقل اجتماع ثلاث (ياءات) في أخر الكلمة، وخصت (الياء) الأخيرة بالحذف؛ لأن الآخر موضع التغيير ، فأصبحت (أحيّ) [2] ، وفي إعرابها بعد التصغير بين الصرف ومنعه خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن كلمة (أحيّ) مصروفة ، وذلك لأن حذف (الياء) الأخيرة غيرَّ وزن الكلمة من (أُفيعل) إلى (أفيع) فخرجت بذلك عن وزن الفعل ، فلم يعد هنالك ما يستوجب المنع من الصرف[3]، وهو مذهب عيسى بن عمر[4]،ونسب لسيبويه [5] والمبرد[6]. واحتجوا لمذهبهم بصرف (خيراً شراً) لتغير وزنهما بالحذف عن أصلهما الممنوع من الصرف (أخير وأشر)[7]، كما صُرف أيضاً مصغر (أعلى) فقيل (أعيل) [8].

وردّ هذا المذهب بما يلي :

١)بأن (أصيّم) مع تغير وزنها الأصلي عند التصغير بقيت على منعها من الصرف[9].

---

(١) الكتاب (٣/٥٢١) .
(٢)انظر : المقتضب (٢/٢٤٦) ، شرح الشافية للرضي (١/٢٣١ ، ٢٣٤) ..
(٣) انظر : المسائل البصريات (١/٣١٦)، التعليقة (٣/٣٢٧) ، شرح الشافية للرضي (١/٢٣٣).
(٤) انظر : الكتاب (٣/٥٢٤) ، الخصائص (٣/٧٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٢٦).
(٥) انظر : الخصائص (٣/٧٢) .
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٢٦).
(٧) انظر : شرح الشافية للجاربردي (١/٨٦) ، شرح الشافية للحسيني (٥٥).
(٨) انظر : شرح الشافية للجاربردي (١/٨٦).
(٩) انظر : الكتاب (٣/٥٢٤).

٢)أن (يعد)، و(يضع) إذا جاءا اسمين يمنعان من الصرف وإن كان فيهما حذف[١].

الرأي الثاني : أن كلمة (أحي) على أصلها من المنع من الصرف ، فلا يعتد بالحذف الذي طرأ عليها عند التصغير، فيقال : (أحيّ يا فتي)، وهو مذهب يونس [٢]، واختاره سيبويه راداً ما ذهب إليه عيسى بن عمر فقال : " وأما عيسى فكان يقول : (أُحيٌّ) ويصرف ، وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت (أَصمَّ) لأنه أخف من (أحمر) ، ... وأما يونس فقوله : ((هذا أحيٌّ) كما ترى ، وهو القياس الصواب " [٣]، والمبرد[٤]، والفارسي[٥]، وابن جني[٦]، والزمخشري [٧]، وابن يعيش [٨]، وابن الحاجب [٩] ، وجمهور النحويين [١٠].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب سيبويه والجمهور ، ورد حجة عيسى بن عمر في صرف (أحي) خروجه عن وزن الفعل بالإدغام بأن الإدغام فيه عارض .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه وجمهور النحويين في منع (أحي) من الصرف لشبهه بالفعل ، وذلك لأن الحذف من الفعل لا يلغي كونه فعلاً ، فكذلك ما حُمل عليه [١١]، بالإضافة إلى مشابهة الفعل كما تكون في هيئة الفعل من تحريك وتسكين، فكذلك تكون في الزيادات الخاصة به كـ(الألف والنون والياء والتاء).

---

(١) انظر : الكتاب (٥٢٥/٣)، التعليقة (٣٢٧/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٥). شرح الشافية للرضي (٢٣٣/١) ، شرح الشافية للحسيني (٥٥).
(٢) انظر : الكتاب (٥٢٥/٣).
(٣) الكتاب (٥٢٥/٣).
(٤) انظر : المقتضب (٢٤٤/٢)، ارتشاف الضرب (١٧٢/١).
(٥) انظر : التعليقة (٣٢٦/٣ ، ٣٢٧) ، المسائل البصريات (٣١٥/١) ، المسائل الحلبيات (٩٢) .
(٦) انظر : الخصائص (٧٢/٣).
(٧) انظر : المفصل (٢٠٤).
(٨) انظر : شرح المفصل (١٢٦/٥).
(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٧٨/١).
(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة (٦٩٠/٢) ، شرح الشافية للرضي (٢٣٣/١) ، شرح ألفية ابن معطي (١٢١٣/٢) ، ارتشاف الضرب (١٧٢/١) ، شرح الشافية للجاربردي (٨٦/١).
(١١) انظر : التعليقة (٣٢٧/٣) ، شرح الكافية (٦٣/١ ، ٦٤).

فمُنع صرف (أحيمر)، و (أخيضر) لشبهه بالفعل بوجود (الهمزة) في أوله [1]، وقد يكون الاسم قبل التصغير لا يشبه الفعل ، وإذا صغِّر أشبه الفعل فمُنع من الصرف نحو:(تُضيرب) مصغر (تضارب) قال سيبويه " وإذا سميت رجلاً بـــ (تفاعُل) نحو (تضارُب) ، ثم حقرته فقلت : (تُضَيْرِبُ) لم تصرفه " [2].

(١) انظر : الكتاب (٢١٧/٣).
(٢) الكتاب (٢٢٣/٣).

الخلاف في منع (زُفَر) من الصرف إذا جاء عَلَماً

قال الزمخشري : " والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ، أو تكرر واحد منها وهي : ..... ، والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو : (عُمَر) "[1].

قال الخوارزمي:" وخامسها : تركيب العلمية ، وهو التركيب الذي في نحو (فُعَل) ، الأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو : (زُفَر ، وحُطَم) . أعلامٌ هي على ضربين ، منقولة عن أسماء الأجناس كما لو سَّميَت بـ (زُفَر ، وحُطَم) ، وغير منقولة كـ (عُمَر)، فالضربان الأولان منصرفان [2]، والضرب الثالث غير منصرف . فنقول : هذا الضرب إنما مُنع من الصرف لوجود التركيب فيه تقديراً ، لأنه في قوة علمين ؛ هذا لأن الواضع قد قصد تسميته بـ (عامر) أولاً ، إلا أن (عامراً) لما كان من الأجناس خاف الواضع التباسه ، فعدل به عن تلك الصيغة إلى هذه ؛ لأن (عمر) غير موجود في الأجناس ، .... ، وبخلاف الاسم المنقول عن اسم الجنس ، فإنه لا يصح أن يقال بأنَّ الواضع قصد تسميته (ناغر وزافر وحاطم) اسمي فاعل من (نَغرت القدرُ ، إذا غلت)، ومن (حطم السن : إذا كسرها) .....

تخمير : أجمع النحويون عن آخرهم على أن (عُمر وزُفر) غير منصرفين ، وهذا إجماعٌ باطل ، فإنْ (عمر) وإنَّ كان غير منصرف فليس (زُفر) بمثابته ، ألا ترى أَنَّ (زُفر) علماً منقولاً بمعنى : (السيد) ، ..... ، وقد اتفقوا على أن ما كان من الأعلام على هذا الوزن وهو منقول فإنَّه منصرف ، ..... فإن سألت : في هذه المسألة توارد إجماعان ، أحدهما : إجماعهم على أن (زُفَر) غير منصرف ، والثاني : إجماعهم على أنْ كل ما كان على هذا الوزن وهو علمٌ منقولٌ فإنه منصرف ، فلِمَ جعلت هذا الإجماع بالبطلان أولى من ذلك الإجماع ؟

أجبت : لأن الإجماع ها هنا إجماع على شيء عددي ، والإجماع هناك إجماع على شيء تقريري ، وإبطال الإجماع على شيء عددي أولى من الإجماع على شيء تقريري ؛

---

(١) المفصل (١٦).

(٢) يعني أسماء الأجناس ، والأعلام المنقولة عنها

لأن السهو في العدديات أولى منه في التقريريات ، ولأنه لو بطل هذا الإجماع لم يبطل إلا حكمٌ في صورة واحدة ولا كذلك ثمَّ ، فبعد ذلك لو أصبت (زُفَر) غير منصرف لا يخلو ذلك من أن يكون في الشعر ، أو خارج الشعر ، فإن كان خارج الشعر لم أقبله .... ، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين ؛ لأَنَّ من مذهبهم أن الاسم يُمنع من الصرف بالعلمية المجردة "[1] .

دراسة الخلاف :

يُمنع العَلَم على وزن (فُعَل) من الصرف إذا اجتمع فيه شرطان هما :

الأول : ثبوت (فاعل) ، والثاني : وجود (فُعَل) قبل العلمية ، وذلك نحو (قُثَم[2] ، وجُحى[3]) وعُمَر لثبوت (قاثِم) ، و (حاجٍ) ، و(عامر) [4]، .

أما (زُفر) ، فقد استخدمت اسم جنس بمعنى (السيد) قبل العلمية ، لذلك جاء في منعها من الصرف آراء على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ (زُفَر) ممنوع من الصرف لعلتين : العلمية والعدل ، وهو ما أجمع عليه جمهور النحويين ، قال سيبويه : " اعلم أن كل (فُعَل) كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً فهو مصروف ، .... ، وأما (عُمَر وزُفَر) فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أَنَّهما ليسا كشيءٍ مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلمَّا خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو : (عامر وزافر)"[5]،

وذهب إليه المبرد[6] ، وابن السراج[7] ، وأبو علي الفارسي[8] واحتجوا بأن العلم على وزن (فُعَل) يجب أن يكون معدولاً عن (فاعل) وليس له مثيل في أسماء الأجناس [9]

---

(١) التخمير (٢١٣/١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦).

(٢) القُثم : الذكر من الضباع

(٣) الجحي من جَحا بالمكان أي أقام به

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (١٠٩/١).

(٥) الكتاب (٢٤٦/٣ ، ٢٤٧) ، وانظر (٢٩٩/٣).

(٦) انظر : المقتضب (٣٢٢/٣) .

(٧) انظر : الأصول (٨٨/٢) .

(٨) انظر : الإيضاح العضدي (٣١٠) .

(٩) انظر : المقتضب (٢٢/٣) ، الأصول (٨٨/٢) ، الإيضاح العضدي (٣١٠) .

لذلك صرفت الأعلام (صُرد وفُعَل) لوجودهما في أسماء الأجناس واحتج السهيلي بأن العلم يستغنى عن التنوين لأنه لا يتوهم إضافته لذلك مُنع من الصرف ما كان مرتجلاً للعلمية ، أو أعجمياً أو معدولاً لها[1] .

الرأي الثاني : أنَّ (زُفر) اسم مصروف وهو مذهب الخوارزمي لثبوت (زُفر) في غير الأعلام [2]، واستشهد بقول الشاعر[3] :

أخو رغائبَ يُعطيهَا ويُسألُها يَأبَى الظُّلامة منه النَّوفلُ الزُّفَرُ

ورُدَّ ما ذهب إليه بأنه غلطٌ منه ، لأن ما ذكره – يعدُّ من اتفاق الألفاظ مع اختلاف المعاني [4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

فصَّل الخوارزمي في هذه القضية التي أبطل فيها ما أجمع عليه النحويون ، وتفرد برأي خاص به – لم أجده عند غيره – وهو صرف (زُفَر) عَلَماً لأنه منقول ، واستشهد بإجماع النحويين على صرف العَلَم المنقول نحو (جُعَل وصُرَد) ، وإبطال الإجماع الأول بالإجماع الثاني يعضده ما ورد من منع ما في أشعار العرب بمجيئه على مذهب الكوفيين ، الذي يمنع الاسم من الصرف للعمية المجردة .

الترجيح :

الراجح : فيما أرى – المذهب المجمع عليه من منع (زُفَر) من الصرف للعلمية والعدل ، وذلك لأن منع الأعلام التي على وزن (فُعل) يقويه السماع ، وورود في غير الأعلام لا يصرفه كما أن ذلك لم يصرف عُمر .

---

(١) انظر : أمالي السهلي (٢٨) .

(٢) انظر : التخمير (٢١٤/١).

(٣) البيت من بحر (البسيط) ، وهو لأعشى باهلة ، انظر البيت في : الأصمعيات (٩٠) ، شرح الكافيه للرضي (١٠٩/١) توجيه اللمع (١٣٢) لسان العرب (زفر) ، خزانة الأدب (١٨٥/١ ، ١٨٦).
اللغة : الرغائب : جمع رغيبة ، وهي العطايا الكثيرة التي يُرغب بها
الظلامة : ما تطلبه عند الظالم ، النوفل : البحر ، ويطلق على الكثير العطاء

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٤٤٤/١) . (٢٧٧/٢)، المساعد (٥٥٧/١)، شرح ابن عقيل (٥٤٤/١)، همع الهوامع (٢٥٢/٣).

(ب) في الأسماء الستة :

الخلاف في عد (هَن) من الأسماء المعربة بالحروف

قال الزمخشري:"والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيه لفظاً أو محلاً، ...، واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة، وذلك نحو:(جاءني أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مال " [1].

قال الخوارزمي:"وأما الإعراب بالحرف ففي أربعة مواضع:أحدهما:الأسماء الخمسة، وهي: (أبوه ، وأخوه ، وحموه ، وفوه ، وذو مال) ، ...، فإن سألتَ : ما بالك جعلت هذه الأسماء خمسةً ، وهي باتفاق النحويين ستةٌ معدودةٌ فيها (هنوه) ؟ أجبتُ : (الهَنُ) ليس من هذه الأسماء ، تقول :هذا هَنُكَ : أي (شيئُك) ، كذا هو في الصحاح [2]، وفي شعر أبي الطيب [3]:

إذا كَسَبَ الإنسانُ مِنْ هَنِ عِرسِهِ

ومن أبيات الكتاب[4]:

وقدْ بَدا هَنْكِ مِنْ المِئْزَر

وفي الحديث : " فأعضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنوا " [5]، وفي المثل : (منْ يَطُلْ هَنُ أبيهِ يَنْتَطِقُ به) [6]: أي يتقوَّ بإخوته ، ... ، وإنَّما غَرَّهم قول امرئِ القيس[7]:

---

(١) المفصل (١٦).

(٢) انظر : هنو ، الهن : اسم يكنى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس وغيرهما ، وقيل : يكنى به عما استقبح التصريح به ، انظر : شرح الأشموني (٩٦/١) ، الأمالي الشجرية (١٠١/٢).

(٣) البيت من بحر (الطويل)، وهو لأبي الطيب المتنبي ، وعجزه (فيا لؤم إنسان ويا لؤم مكسب) ، انظر البيت في : ديوان المتنبي (٢١٩/١).

(٤) البيت من بحر (السريع) ، وهو للأقيشر السعدي ، وصدره : (رُحْتِ وفي رِجْليكِ مَا فيهما)، انظر البيت في: ديوان الشاعر (٤٣)، الكتاب (٣١٧/٤)، الخصائص (٧٤/١، ٩٥/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٨/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٠٣/٣)،رصف المباني (٤٧)، همع الهوامع (٢٠٣/١)، اللغة : الهن : العورة ، المئزر : الرداء.

(٥) انظر : الحديث في مسند الإمام أحمد (١٣٦/٥).

(٦) انظر المثل في : جمهرة الأمثال (٢٥٤/٢) ، وهو من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٧) البيت من بحر (المتقارب)، انظر : ديوان امرئ القيس (١٦٠) ، الجمل للزجاجي (١٧٥)، الأمالي الشجرية (١٠١/٢)، الأشموني (٣٣٤/٤).

وقدْ رابني قولُها يا هَنَا ه وَيحَكِ أَلحقتِ شراً بشرّ" [1].

دراسة الخلاف :

اختصت بعض الأسماء بالإعراب بالحروف دون الحركات، ويكون إعرابها بالحروف، إذا أضيفت إلى غير (ياء) المتكلم، وكانت مفردة ، ومكبرة ، ويُطلق عليها الأسماء الخمسة أو الستة، وهي:(أبو ، وأخو، وحمو، وفو، وذو)، وهي الخمسة الأسماء المتفق عليها بالإجماع [2]، أما الاسم السادس، وهو (هن) فقد اُختلف حول عدِّه من هذه الأسماء وإعرابه بالحروف، أو إخراجه منها وإعرابه بالحركات ، فجاءت آراء النحويين فيه على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن (هن) من الأسماء الستة المعربة بالحروف ، وإن كان إعرابها بالحركات أكثر ، وهو ما عليه جمهور النحويين ، قال سيبويه : " واعلم أَنَّ من العرب مَنْ يقول : (هذا هنوك، ورأيتُ هَناك ، ومررت بهنيك)"[3]،وممن ذهب إلى ذلك الأخفش[4]، والمبرد [5]، وابن جني[6]، والزمخشري[7]، والأنباري[8]، والعكبري[9]،وابن الخباز[10]، وابن يعيش[11]، وابن الحاجب[12]، وابن عصفور[13]، وابن مالك[14]، وابن أبي الربيع[15]،

---

(١) التخمير (١/٢٠٤ ، ٢٠٦، ٢٠٧).
(٢) انظر : المقتضب (١/٢٣٩ ،٢٤٠) ، الإنصاف (١/١٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٩٥)، شرح المفصل (١/٥١) ، الإيضاح في شرح المفصل (١/١١٧).
(٣) الكتاب (٣/٣٩٥)، وانظر : البسيط لابن أبي الربيع (١/١٨٩)، تعليق الفرائد (١/١٤٥).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٨٣٦).
(٥) انظر : المقتضب (١/٢٣٩ ، ٢٤٠).
(٦) انظر : توجيه اللمع (٨٩).
(٧) انظر : المفصل (١٦).
(٨) انظر : الإنصاف (١/١٧).
(٩) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/٨٨).
(١٠) انظر : توجيه اللمع (٨٩).
(١١) انظر : شرح المفصل (١/٥١).
(١٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/١٢٠).
(١٣) انظر : شرح الجمل (١/٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠).
(١٤) انظر : شرح الكافية الشافية (١/٦٩).
(١٥) انظر : البسيط (١/١٨٩ ، ١٩٣).

والرضي[1]،وابن هشام [2]، وابن عقيل [3]، والدماميني[4]،والأزهري[5]، والسيوطي[6]، والأشموني[7]، وغيرهم[8].

و(هن) عند أولئك تعامل معاملة (أخ، وأب ...) ، فالأصل فيها (هَنَوٌ) ، ويدل على ذلك قولهم في التثنية:(هنوان)، وفي الجمع (هنوات) [9]، وهي إن لم تُضف لياء المتكلم أعربت بالحركات، نحو:(ستر هنُ زيدٍ، وسترتُ هَنَه ، وهو ساتر لِهنِه) [10].

الرأي الثاني :

أنَّ الأسماء المحددة المعربة بالحروف خمسة أسماء فقط، ولا تُعدُّ منها (هن) ، وهو مذهب منسوب للفراء [11]، والزجاجي[12].

ويُرَدُّ هذا المذهب بما حكاه سيبويه ، وغيره عن العرب ، و" مَنْ حفظ حجة على من لم يحفظ "[13].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي المذهب المنسوب للفراء والزجاجي ، والذي يقول بإخراج (هن) من الأسماء المحددة المعربة بالحروف، بل إنه قد صرَّح بأن :"(هن) ليس من هذه الأسماء"[14]، واحتج لإثبات هذا المذهب بالمسموع عن العرب شعراً ونثراً، وردَّ ما ذهب إليه الجمهور ، بأن ذلك من اغترارهم ، بقول امريء القيس [15]:

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٥١).
(٢) انظر : شرح شذور الذهب (٤٢ ، ٤٣).
(٣) انظر : المساعد (١/٢٦)، شرح ابن عقيل (١/٥١ ، ٥٢).
(٤) انظر : تعليق الفرائد (١/١٤٥).
(٥) انظر : التصريح (١/٦١).
(٦) انظر : همع الهوامع (١/٢٠٣).
(٧) انظر : شرح الأشموني (١/٦٩).
(٨) انظر : الكناش (١/١٢٠) ، الكواكب الدرية (٣٣ ، ٣٤).
(٩) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٣).
(١٠) انظر : المساعد (١/٢٦).
(١١) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٨٣٦)، شرح ابن عقيل (١/٥١)، شرح الأشموني (١/٦٩).
(١٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٣/٢٠٣)، البسيط لابن أبي الربيع (١/١٨٩).
(١٣) انظر : شرح ابن عقيل (١/٥١)، شرح الأشموني (١/٦٩).
(١٤) التخمير (١/٢٠٦).
(١٥) سبق تخريجه.

وَقَدْ رابَني قَولُها يَا هنا ه وَيْحَكِ أَلحقتِ شراً بشر

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما اتفق عليه جمهور النحويين من عدِّ هذه الأسماء ستة من ضمنها (هن)؛ لثبوت ذلك بالسماع عن العرب .

أما ما ذهب إليه الخوارزمي موافقاً فيه ما نُسب للفراء والزجاجي ، فهو مما يُردُّ بما يلي :

١– أَنَّ القول بإخراج (هـــن) منسوب للفراء والزجاجي ، ولم يُصرح به أحدهما – فيما أعلم – وإن كان الزجاجي قد عدَّ هذه الأسماء خمسة فهو مما لا يُؤكِّد رفضه لضم (هن) إليها ، إذْ قد يكون من باب إسقاط ما يكثر فيه الإعراب بالحركات عن الإعراب بالحروف ، فالنقص في (هن) أكثر من أخواتها ، وهو ما صرَّح به كثيرون[١].

٢– أن شواهد الخوارزمي لا تنفي إعراب (هن) بالحروف ، فمن المتفق عليه أنَّ هذه الأسماء قد تعرب بالحركات – وإن أضيفت – نحو ما حُكي عن العرب : (هذا أَبُك ، ورأيتُ أَبَك ، ومررتُ بأَبِك)، وتُعرب إعراب المقصور نحو:(هذا أباك ، ورأيتُ أباك ، ومررتُ بأباك)[٢].

٣– أن ردَّه قول الجمهور باغترارهم بـــ(يا هناه) هو مما يثير العجب ، فالجمهور الذي عدَّ (هن) من الأسماء الستة قد تناول (يا هناه) في الأسماء المختصة بالنداء ، فـــ(الهاء) عند بعضهم للسكت[٣]، وعند آخرين بدل من (لام) الكلمة [٤]، ولم يقل أحد – فيما أعلم – أن (هنا) هنا منصوبة بالألف لإضافتها للهاء حتى يُنسب لهم أنهم ضموا (هن) لتلك الأسماء المعربة بالحروف اغتراراً بهذا الشاهد .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٦٩/١)، المساعد (٢٦/١)، التصريح (٦٤/١)، شرح الأشموني (٦٩/١).
(٢) انظر : الإنصاف (١٨/١).
(٣) انظر : الأمالي الشجرية (١٠٢/١) ، شرح الجمل لابن عصفور (١٥/٢).
(٤) انظر : سر صناعة الإعراب (٥٦٠/٢) ، الأمالي الشجرية (١٠٢/١) .

(ج) النكرات والمعارف :

الخلاف في أصل الضمير في (إياك)

قال الزمخشري:" والحروف التي تتصل بـــ(إيّا) من (الكاف) ونحوهـــا لواحـــق للدلالة على أحوال المرجوع إليه "[1].

قال الخوارزمي:" اختلف النحويون في (إيّا) مع (الكاف) ونحوها ، فقال الخليل : إن (إيَّا) اسم مضاف إلى ما بعده في موضع خفض وهو مذهب سيبويه أيضاً ، استدل على ذلك بما حكاه من أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، ثم اختلف الخليل وسيبويه، فقال الخليل: (إيّا) مضمر لكونه مقصوراً على وجه من الإعراب ، وذلك آية الإضمار . وقال سيبويه : مظهر إذ المضمر لا معنى له سوى الإشارة التي هي التعريف ، وعند الإضافة ينسلخ الاسم عن التعريف ، فلو أجيز إضافة المضمر لتعطل عن المعنى رأساً ، وذلك لا يجوز .

قال الأخفش : وعليه جماعةٌ من النحويين : لا يجوز أن تكون (إيَّا) مضافاً إلى ما بعدها ؛ لأنه ضمير ، والضمير لا يضاف ، وكذلك قالوا : الإخبار عن المضاف في باب الذي لا يجوز؛ لأنه يلزم إضمار المضاف والمضاف لا يُضمر، صورته لو قيل لك : هذا غلام زيدٍ، فأخبر عن غلام زيد لم يجز ؛ لأنه يلزمك أن تقول : الذي هو غلام زيد ، وذلك محال ، وما حكاه الخليل شاذ لا يعول عليه.

وأما الكوفيون فقالوا : (إياك) بكمالها اسم في موضع نصب . وقال بعضهم (الياء) و(الكاف) بعد (إيَّا) عماد لها لا تقوم بنفسها في الإبانة عن معانيها وحدها ، وهذا لأنك تقول : (ضربتك) فيكون هذا هو الأصل ، ثم تقول : (إياك ضربت) فكان حق هذا أن يتصل بالفعل ، فلما قدموه لما يستحقه المفعول من التقديم والتأخير أتوا بـــ(إيّا) فتوصلوا بها إلى التقديم والتأخير ، ونظير هذه المسألة (يا أيها الرجل) . فائدة الخلاف بينهم وبين

---

(١) المفصل (١٢٧).

الخليل ، فيما لو قال : (إياك نفسك أكرمت) بالجر على تأكيد (الكاف) جاز ، وعندهم لا يجوز ، يقول كما أن (التنوين) ، و(تاء) التأنيث ، و(ياء) النسب لا محل لها بانفرادها من الإعراب ، فكذلك هذه اللواحق " [1].

دراسة الخلاف :

اختلف في ضمير النصب المنفصل (إياك) على آراء :

الرأي الأول :

أن (إيا) اسم مضمر مضاف إلى ما بعده ، وذهب إلى ذلك الخليل[2]، والمازني[3]، ونسب للأخفش[4] ، والمبرد [5]، واختاره ابن مالك [6]. واستندوا في مذهبهم على :

١) ما حكاه الخليل عن العرب ، قال سيبويه : " حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع إعرابياً يقول : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِ) . قال : وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض . وحكي عن أبي عثمان أنه قال: لولا قولهم:(وإيا الشواب) لكانت (الكاف) للمخاطب" [7].

٢) أن (إيّاك) عند التأكيد تؤكد بالجر ، مما يدل على أنها في محل خفض ، حكى سيبويه عن الخليل أنه قال:"لو أن رجلاً قال:(إياكَ نفسِك) لم أعنِّفه؛ لأن هذه (الكاف) مجرورة "[8].

الرأي الثاني :

أن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، وهو رأي سيبويه، حيث قال:" إن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو مبهم كُني به عن المنصوب، وجعلت (الكاف)، و(الياء) ،

---

(١) التخمير (١٤٥/٢ ، ١٤٦).
(٢) انظر : الكتاب (٢٧٩/١) ، الإنصاف (٦٩٥/٢)، ائتلاف النصرة (١٠٥).
(٣) انظر :الكتاب(٢٧٩/١)،الأصول (٢٥١/٢)، إعراب القرآن للنحاس(١٧٣/١)،التبصرة والتذكرة(٥٠٣/١)، سر صناعة الإعراب(٣١٢/١، ٣١٣)،مشكل إعراب القرآن(٦٩/١)،شرح المفصل لابن يعيش(١٠٠/٣)، التسهيل (٢٦).
(٤) انظر : شرح التسهيل (١٤٥/١)، شرح الكافية للرضي (٢٨/٣)، المساعد (١٠٢/١).
(٥) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٦٧٣/١).
(٦) انظر : شرح التسهيل(١٤٥/١)، الجنى الداني (٥٣٦).
(٧) انظر : الكتاب (٣٣٦/١)، وانظر : التبصرة والتذكرة (٥٠٣/١)، شرح ألفية ابن معطي (٦٧٤/١).
(٨) انظر : الكتاب (٣٣٦/١).

و(الهاء) بياناً عن المقصود ، وليُعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب"[1]، وعزي هذا الرأي للأخفش فيرى أنها مبهمة بين الظاهر والمضمر[2].

الرأي الثالث :

أن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ، نحو : (إياك ضربت) ، و(إياه حدثت) ، ولو قلت : (إيا زيد حدثت) كان قبيحاً ؛ لأنه خُص بالمضمر ، وذهب إلى ذلك أبو إسحاق الزجاج ، فقال : و(الهاء) في (إياه) مجراها كالتي في (عصاه) [3] . واختاره أبو علي الفارسي[4]، وابن جماعة[5]، وقد نسب هذا الرأي للخليل[6]، وسيبويه[7]. واستدل الزجاج على أن ما بعدها مضاف إليه ، بقول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) [8].

الرأي الرابع :

أن (إياك) بكمالها اسم ، وذهب إليه بعض الكوفيين [9]، واحتجوا على ذلك بأن الظاهر أن تكون الكلمة كلها هي الاسم ، وأما الحكم على بعضها بالاسمية وبعضها الآخر بالحرفية فمجرد تحكم [10].

الرأي الخامس :

أن (الياء) ، و(الكاف) ، و(الهاء) هي الأسماء، و(إيا) جيء بها لتكون عماداً لتلك

---

(١) انظر : الكتاب (٣٣٤/١).

(٢) انظر : شرح المفصل (٤٦٢/١).

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١)، الإيضاح العضدي (٤٠)، سر صناعة الإعراب (٣١٤/١)، الإنصاف (٦٩٥/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١)، شرح ألفية ابن معطي (٦٧٣/١)، الجنى الداني (٥٣٦ ، ٥٣٧)، شرح التسهيل (١٤٤/١)، المساعد (١٠٢/١)، التصريح (١٠٣/١)، همع الهوامع (٢١٢/١).

(٤) انظر : المسائل المنثورة (٤٩).

(٥) انظر : شرح الكافية (٢٣٧) ، وابن جماعة هو البقاء محمد بن إبراهيم بن سعيد بن جماعة ، ولد سنة ٨٣٣ هـ وتوفي سنة ٩٠١ هـ ، من مؤلفاته : تعليق الروضة ، النجم اللامع في شرح جوامع الجوامع انظر : فوات الوفيات (١٧٤/٢) ،

(٦) انظر : المنصف (١٢١/١)، نتائج الفكر (١ ، ٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢١/٢) ، شرح الكافية للرضي (٢٨/٣) ، ارتشاف الضرب (٤٧٤/١).

(٧) انظر : التخمير (١٤٦/٢).

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤٩/١).

(٩) انظر:إعراب القرآن للنحاس (١٢٢/١)،ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢)، الجنى الداني (٥٣٧)، ائتلاف النصرة (١٠٥) ، شرح الكافية للرضي (٢٨/٣) .

(١٠) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٦٧٤/١ ، ٦٧٥).

الضمائر ، إذ لم يستطع النطق بها منفصلة ، وهو مذهب بعض الكوفيين[١]، واختاره المالقي حيث يرى أن الأولى أن يحمل (إيا) على حرفيته ؛ لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف[٢]، وحجتهم في ذلك أن (الكاف)، و(الهاء)، و(الياء) هي نفسها الضمائر في (أكرمتني)،و(أكرمتك)، و(أكرمته).

الرأي السادس :

أن (إيا) ضمير ، وما بعدها حروف دالة على أحوال التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب . وذهب إلى ذلك الأخفش[٣]، والفارسي[٤]،وابن جني[٥]، وجمهور البصريين[٦].

أما الرأي الأول فقد ردَّ من وجوه :

الأول : أنه إذا سلّم أن (إيا) مضمر لم يكن سبيل إلى إضافته ؛ لأن الغرض من الإضافة التخصيص ، والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً [٧]. واحترز بعضهم عن ذلك بما يلي :

أ) أن (إيا) لا تعريف فيها[٨]، أو أن القصد من هذه الإضافة البيان لا التعريف[٩].

ب) يرى ابن مالك أن إضافة التخصيص غير ممتنعة في إضافة (إيا) إلى ما بعدها من الضمائر ؛ لأن هذه الإضافة تصيِّر المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٣/١)، مشكل إعراب القرآن(٦٩/١)، المحرر الوجيز(٧٢/١)، الإنصاف (٦٩٥/٢)، أسرار العربية (٣٤٢) ، الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢١/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٨/٣ ، ٢٩)، شرح ألفية ابن معطي (٦٧٣/١)، ارتشاف الضرب (٤٧٤/١)، الجنى الداني (٥٣٦)، ائتلاف النصرة (١٠٤)، همع الهوامع (٢١٢/١).

(٢) انظر : رصف المباني (٢١٥).

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٣).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) .

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٣/١).

(٦) انظر : الإنصاف (٦٩٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٨/٣)، ائتلاف النصرة (١٠٥).

(٧) انظر : شرح المفصل (٩٨/٣ ، ١٠٠)، إعراب القرآن للنحاس (١٧٣/١)، الأصول (١١٧/٢)، التبصرة والتذكرة (٥٠٣/١)، الإنصاف (٦٩٦/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢١/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٨/٣ ، ٢٩) ، شرح ألفية ابن معطي (٦٧٤/١)، ائتلاف النصرة (١٠٥)، همع الهوامع (٢١٢/١).

(٨) انظر : الإنصاف (٦٩٥/٢).

(٩) انظر : المحرر الوجيز (٧٢/١) ، إيضاح شواهد الإيضاح (٢٤٤/١).

وضوحاً كما يزداد بالصفة كقول الشاعر [1]:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشفرتين يماني

فإضافة (زيد) أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه ،إذا قيل : (علا زيدٌ الذي منا زيداً الذي منكم) ، فكما قُبل زيادة الوضوح بالصفة قُبِل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه ، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول الشاعر [2]:

ولوجاً في الذي كَرِهت قريشٌ ولو عَجَّتْ بمكَّتِها عجيجاً

فإذا جازت إضافة (مكة) ونحوها مما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كـــ(إيا) فإنه قبل ذكر ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثني عشر معنى ، فالإضافة إذاً له صالحة وحقيقته واضحة ، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد (أي) بها دون سائر الموصولات[3].

وردَّت تلك الاحترازات بما يلي :

أ) أن الضمير لا يقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة ، ويدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه بكل حال[4]. كما أنه الضمير لا يحتاج لمزيد بيان .

ب) أن ابن مالك احتج بنقص التعريف في بعض المعارف ، وما احتج به إنما هي أعلام قد يتصور فيها ذلك على نحو بعيد غير ظاهر ، ولكن ذلك غير متصور في الضمير[5].

الثاني : أن قولهم : (وإيا الشواب) محمول على الشذوذ [6]، وذلك أسهل من القول بإضافة المضمر ، وأما قولهم : لو أن قائلاً : قال : (إياك نفسِك) لم أعنِّفه ، فليس ذلك برواية رواها العرب ، ولا محض إجازة ، بل هو قياس على ما رواه من قولهم :

---

(١) البيت من بحر (الطويل) ينسب لرجل من طي ، انظر : المفصل (٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/١) ، خزانة الأدب (٢٢٤/٢ ، ٢٢٥) ، تعليق الفرائد (٧٩/٢) ، شرح الأشموني (١٨٦/١) ، اللغة : أبيض ، السيف : الشفرتين : حد السيف .

(٢) البيت لورقة بن نوفل ، انظر : الروض الأنف (١٢٤/١ ، ١٢٦)، شرح التسهيل (١٤٧/١)، تعليق الفرائد (٧٩/١).

(٣) انظر : شرح التسهيل (١٤٦/١ ، ١٤٧).

(٤) انظر : الإنصاف (٦٩٦/٢).

(٥) انظر : شرح التسهيل (١٤٦/١، ١٤٧).

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة (٥٠٣/١)، الإنصاف (٦٩٧/٢) .

(وإيا الشواب) [1]، كذلك فإن قول الخليل:(لم أعنِّفه) فيفهم من ذلك أن هذا غير قياس، ولو كان قياساً صحيحاً ، لقال : إنما يقال في مثل هذه الحالة:(أصبت ووافقت صحيح كلام العرب أو نحو هذا) [2]. كما أنه لم يسمع عن العرب ، نحو : (إياك وإيا الباطل)، ولا حكي عنهم تأكيد (الكاف) و(الهاء) بعد (إيا) [3].

الثالث : أنه إذا كانت (إيا) مضافة لزم إعرابها ؛ لأنها ملازمة للإضافة بناء على قولهم ، والمبني إذا لزم الإضافة أُعرب كـــ(أي) ، بل إن (إيا) أولى منها بالبناء؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة ، و(أي) قد تنفك عنها[4].

الرابع : أن كلمة (إيا) لا يصدق عليها وصف الضمير ولا حدُّه ، فإن الضمير هو عبارة عما دل على متكلم ، نحو : (أنا ونحن) ، أو مخاطب أو غائب .

ورُدَّ الرأي الثالث بما يلي :

أولاً : أن (إيا) في جميع الأحوال منصوب الموضع ، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع إلا ما كان ظرفاً غير متمكن نحو : (ذات مرة ، وذا صباح) ، وما جرى مجراها، وشيء من المصادر نحو : (سبحان ، ومعاذ ، ولبيك) ، وليس (إيا) واحداً منها ، فلما لزم النصب كلزوم (أنت) وأخواته الرفع دل على أنه مضمر مثله فـــ(إياك) في المنصوب كـــ(أنت) في المرفوع[5].

ثانياً : أن ذات (إيا) تتغير في حال الرفع والجر وليس كذلك الأسماء الظاهرة فإن الأسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركات الإعراب ، ويحكم لها بها في موضعها إذا لم تظهر في لفظها من غير تغير أنفسها ، فلما خالف هذا الاسم الأسماء الظاهرة ووافق المضمرات دل على أنه مضمر وليس بظاهر[6].

ثالثاً : أنه لو كان اسماً ظاهراً ، وألفه كألف (عصا) و (مغزى) وما أشبههما مما يُحكم في حروف العلة معه بالنصب لثبتت (الألف) في (إيا) حال الرفع والجر كما

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٥/١).
(٢) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٥/١).
(٣) انظر : سر صناعة الإعراب (٣١٥/١).
(٤) انظر : همع الهوامع (٢١٢/١)، حاشية الصبان (١١٥/١).
(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٩٩/٣)، سر صناعة الإعراب (٣١٦/١)، المنصف(١٢١/١)، الإنصاف (٦٩٧/٢)، شرح التسهيل (١٤٥/١)، شرح ألفية ابن معطي (٦٧٤/١)، تعليق الفرائد(٧٧/٢).
(٦) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٦٧٤/١).

كانت في (عصا) كذلك ، وليس كذلك ، بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين الآخرين[١].

رابعاً : أن (إيا) من الأسماء المبهمة ، والأسماء المبهمة لا تضاف[٢]؛ لأن المبهم معرفة والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن الكَحَل يغني عن الكُحْل[٣].

خامساً: أنه لو كانت (إيا) اسماً ظاهراً لجاز أن يقال : (ضربت إياك) ، كما يقال : (ضربت زيداً) [٤].

أما الرأي الرابع فقد رُدَّ بما يلي :

الأول : أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة (كافاً)، وتارة (ياءً) ، وتارة(هاءً)، نحو قولك : (إياك ، إياه ، إياي) ، فيكون هذا مثله[٥].

الثاني : أن التركيب في (إياك) أظهر من أن يقال بخلافه[٦].

ورُدَّ الرأي الخامس بما يلي :

أولاً : أنه إذا كانت (الكاف) من (إياك) هي الضمير ، فلا فرق إذاً بينها وبين الضمير المتصل في نحو (ضربتك) في اللفظ ، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة [٧].

ثانياً : أن أكثر الشيء لا يكون دعامة للأقل[٨].

ثالثاً : أن الاسم لا يكون دعامة[٩].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يتتبع الخوارزمي في هذه القضية آراء النحويين في كل مدرسة ، بل يتناول اختلاف

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٤٥/٣).

(٢) انظر : الأصول (١١٧/٢).

(٣) انظر : الإنصاف (٦٩٧/٢).

(٤) انظر : الإنصاف(٦٩٨/٢)، شرح التسهيل(١٤٥/١)، المساعد(١٠٢/١) ، تعليق الفرائد(٧٧/٢).

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٩/١)، سر صناعة الإعراب (٣١٥/١)، المحرر الوجيز(٧٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٥/٣)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٢/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٩/٣).

(٦) انظر : رصف المباني (٢١٧).

(٧) انظر : الإنصاف (٧٠١/٢).

(٨) انظر : الإنصاف (٧٠١/٢)، ائتلاف النصرة (١٠٤/١).

(٩) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٧/٣).

المدرسة الواحدة بدقة في العرض ، ونسبة الآراء إلى أصحابها دون أن يبدي له رأياً ، ولعل رأيه يوافق ما ذهب إليه سيبويه ، حيث قال بعد ما ذكر رأي سيبويه والأخفش وجماعة النحويين : " وما حكاه الخليل شاذ لا يعوَّل عليه " [1].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الكوفيين القائل إن (الياء) ، و(الكاف)، و(الهاء) هي الأسماء ، و(إيا) جيء بها لتكون عماداً لتلك الضمائر ، إذ لم يُستطع النطق بها منفصلة ، وذلك لما يلي :

١) أن المذهب الأول يجعل من (إيا) ضميراً ، وهو مما لا ينطبق عليه حد الضمير ؛ لأنه لم يدل على متكلم أو غائب أو مخاطب[2]، وفيه دعوى إضافة الضمير إلى الضمير ، وهو مما لا يصح .

٢) أن (إيا) لو كانت مضافة للزم إعرابها كما أعربت (أي) ، بل يكون إعرابها أوضح منه في (أي) ؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظاً [3].

٣) أن مذهب الزجاج فيه تكلف واضح ، ويزيده بعداً دعوى الاشتقاق ، فهي دعوى متكلفة وضعيفة .

٤) أن مذهب الكوفيين المختار يسلم من الخلل الظاهر ؛ فكل الآراء ادعت أن (إيا) ضمير سواء أكان وحده أم مع غيره ، و(إيا) لا ينطبق عليها ما في الضمير من تعيين أو الرجوع لمتقدم فلم يجز أن يكون ضميراً .

---

(١) انظر : التخمير (١٤٦/٢).
(٢) انظر : شرح شذور الذهب (١٣٤)، شرح الحدود للفاكهي (١٣٩).
(٣) انظر : همع الهوامع (٢١٢/١).

الخلاف في (الواو) و(الياء) في الضمائر (هو) و(هي) بين الأصالة والزيادة

قال الزمخشري: " ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مُذَكَّرهُ ومؤَنَّثُهُ، مفرده، ومُثَنَّاهُ ومجمُوعُه ضميرٌ متصلٌ ومنفصلٌ..."[1]

قال الخوارزمي:"...، ومما عسى أَنْ يقع إليه في هذا الفصل حاجةٌ أنَّ (الواو) و (الياء) في (هو)، و(هي)، من نفس الاسم عند أكثر البصريين ، وقال الكوفيون وبعض البصريين (الواو) و (الياء) فيهما زيادتان واحتج الكوفيون وبعض البصريين بأنهما لا تسقطان [2] في التثنية والجمع، قالوا: والذي أحوجهم إلى ذلك أن الكناية لما انفصلت احتاجوا فيها إلى ابتداءٍ ووقف، والابتداء لا يكون إلا بالمتحرك، والوقف لا يكون إلا على الساكن، والحرفُ الواحد لا يكون ساكناً ومتحركاً في حالةٍ واحدةٍ، فزادوا عليهما (واواً) لضمة (الهاء) من (هو)، و (ياءً) صلةً لكسرة (الياء) من (هي).

حجةُ أكثر البصريين ثباتُهما في الوقف والخطِّ وتحركُهُما في الوصل، وإنما سقطتا من التثنية والجمع، وذلك: (هما وهم)؛ لأنهما بُنيتا على غير لفظٍ واحدٍ مثل (أنا ونحن)، وما أشبه ذلك"[3].

دراسة الخلاف:

من ضمائر الرفع المنفصلة (هو)، و(هي)، والأول منها للغائب المذكر، والثاني للغائب المؤنث، وقد اختلف النحويين في أصل هذين الضميرين فجاءت آراؤهم على النحو التالي:-

الرأي الأول: أَنَّ (هو) و (هي) اسمان حروفهما من أصل الكلمة و (الواو) في (هو)، والياء) في (هي) أصلية وغير مزيدة، وهذا مذهب جمهور البصريين[4]، قال سيبويه: " لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً؛ لأن المظهر يُسكت عنده، وليس قبله

---

[1] المفصل (١٢٧)

[2] هكذا في المطبوع، والصواب: لأنهما تسقطان في التثنية والجمع، وذلك استناد على ما ورد في مذهب الكوفيين وبعض البصريين في الخلاف

[3] التخمير (١٤٤/٢، ١٤٥).

[4] انظر: الكتاب (٥٣/١)، الإنصاف (٢/ ٦٧٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٧٧/١، ٤٧٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٦/٣، ٩٧)، شرح الكافية للرضي (٢١/٣)، ارتشاف الضرب (٩٢٨/٢)، شرح الكافية لابن القواس (٣٢١)، المساعد (٩٩/١)، همع الهوامع (٢٠٩/١)

شيء، ولا يُلحق به شيءٌ، ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل ، وإنما يجيء لمعنى" [1]، وقال العكبري:"(هو) بكماله اسم؛ لأنه ضمير منفصل فلم يكن على حرف واحد، ولا يُقال (الواو) زائدة، لأن الضمير موضع تخفيف، فلا تليق به زيادة (الواو) مع ثقلها" [2].

ووافق البصريين في هذا المذهب الأنباري[3]، والعكبري [4]، ابن يعيش[5]، والرضي[6]، وأبو حيان[7]، واستندوا في مذهبهم على ما يلي:-

١- أن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، ولابد من الابتداء فيه بحرف والوقف على حرف، وذلك لا يكون بحرف واحد.

٢- أن المضمر إنما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة لا سيما (الواو) وثقلها.

٣- أن (الواو) في (هو) لا يلزم تسكينها كم يلزم تسكينها في الضمير المتصل نحو أعطيتهو ولا يجوز تحريكها في المتصل كما يجوز في المنفصل، لذلك فـ (الواو) في (هو) تختلف عن الزائده للإشباع .

الرأي الثاني:- أن الضمير في (هو)، و(هي) (الهاء) وحدها، أما (الواو)، و(الياء) فهما مزيدتان إشباعاً للحركة، وهذا مذهب الكوفيين[8]، والزجاج [9]، وابن كيسان [10]، ووافقهم السيوطي [11].

---

[1] الكتاب (٣٤٠/٤) ، وانظر (٥٤/١) .

[2] اللباب في علل البناء والإعراب (٤٧٧/١، ٤٧٨)

[3] انظر : الإنصاف (٦٧٧/٢) .

[4] انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٤٧٧/١ ، ٤٧٨) .

[5] انظر : شرح المفصل (٩٦/٣ ، ٩٧) .

[6] انظر : شرح الكافية (٢٢/٣) .

[7] انظر : ارتشاف الضرب (٩٢٨/٢) .

[8] انظر : الإنصاف (٦٧٧/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٦/٣ ، ٩٧) ، شرح الكافية للرضي (٢١/٣) ، ارتشاف الضرب (٩٢٨/٢) ، همع الهوامع (٢١٠/١) .

[9] انظر : ارتشاف الضرب (٩٢٨/٢) ، المساعد (٩٩/١) همع الهوامع (٢٠٩/١)

[10] السابق

[11] انظر : همع الهوامع (٢٠٩/١)

واستند أولئك في مذهبهم على الحجج التالية:-

١- أنَّ (الواو)، و(الياء) يتكرر حذفهما من الضميرين (هو)، و (هي)، حيث يحذفان في التثنية والجمع نحو: (هما)، (هم)، و(هن)[١].

٢- وورد حذفهما في حال إفراد الضمير، فتبقى (الهاء) وحدها، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:-

فَبَينَاه يَشْري رَحْلَه قال قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ الملاط نجيبُ

وقول الشاعر[٣]:- هل تعرفُ الدار على تبراكا

دارٌ لِسُعْدَي إِذْهِ مِنْ هواكا

ورُدَتَ حججهم بما يلي[٤] :

١- أَنَّ حرف الإشباع لا يتحرك ، ولا يثبت إلا ضرورة .

٢- إن (الواو) و (الياء) حُركنا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حَتى يصح كونها ضميراً منفصلاً ، ولولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع .

٣- أن حذف (الواو) و (الياء) في (هو) و (هي) في حالة التثنية والجمع لا يدل على زيادتهما لأن (هما) ليس تثنية ، بل صيغة مرتجلة لضمير المثنى .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يعرض الخوارزمي الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصالة (الواو) و (الياء) أو زيادتهما في الضميرين (هو) و (هي) بطريقة يحكمها الحياد دون أن نلمح له اختياراً بين المذهبين .

---

[١] انظر : الإنصاف (٦٧٨/٢) ، شرح الكافية للرضي (٢١/٣) .

[٢] انظر : الإنصاف (٦٧٨/٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٦/٣ ، ٩٧) .

[٣] البيت من بحر (الرجز) ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في : الكتاب (٥٤/١) ، الخصائص (٨٩/١) ، الإنصاف (٦٨٠/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٣) ، شرح الشافية للرضي (٣٤٧/٢) ، شرح الكافية للرضي (٢٧٣/١ ، ٢٢/٣) ، همع الهوامع ، خزانة الأدب (٦/٢ ، ١٣٨/٨) ، اللغة : تبراكا : دار المحبوبة . .

[٤] انظر : الإنصاف (٦٧٧/٢ ، ٦٨٠) شرح الكافية للرضي (٢١/٣) ،

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه جمهور البصريين من أصالة حرفي الضميرين (هو) و (هي) ، وذلك لقوة استدلالهم ، أما شواهد الكوفيين الشعرية فهي للضرورة [1].

[1] انظر : الكتاب (٥٤/١) ، الإنصاف (٦٨٤/٢) ، شرح المفصل (٩٦/٣ ، ٩٧) شرح الكافية للرضي (٢١/٣ ، ٢٢) .

الخلاف في إعراب الضمير المتصل بـ (لولا)

قال الزمخشري: " وإذا كُنِيَ به عن الاسم الواقع بعد (لولا) و(عسى) فالشائع الكثير أن يقال : (لولا أنت ، ولولا أنا) ، و(عسيتُ وعسيتَ)،... "[1].

قال الخوارزمي:" الأصل فيما بعد (لولا) أن يكون مرفوعاً كقولك : (لولا زيدٌ لكان كذا) ، فإذا جئت بالضمير المرفوع بعده فهو على هذا الأصل ، وإذا جئت بغيره فقلت : (لولاك ، ولولاي) فهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون في محل الجر ، وهو مذهب يونس والخليل وسيبويه ، وذلك أن يكون على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومعناه : (لولا وجودُكَ).

والثاني : أن يكون في محل الرفع ، وهو مذهب الأخفش ، إلا أن الضمير المنصوب أقيم مقام المرفوع ، كما أقيم المرفوع مقام المنصوب في:(رأيتني أنا)، و(رأيتنا نحن) ، وإنما قال الشيخ – رضي الله عنه – : وقد روي فأكَّد لأن في النحويين من يُجري هذا مُجرى الغلط ، وهو المبرد، وزعم أن ذلك لم يأتِ عن ثقة ، والوجه (لولا أنت ، ولولا أنا) ، وعليه القرآن: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [2] " [3].

تخمير : فرق بين العلة وبين الغرض ، فعلة الفعل متقدمٌ وجودُها على وجود الفعل ، وهذا ضروري بخلاف الغرض فإنه متوقع ، تقول : (جئتك لتكرمني) فإكرام المخاطب إياه لم يكن حالة المجيء موجوداً، وإنما هو مُتَوقعٌ فإذا عُرف هذا جئنا إلى ما نحن بصدده ، فقلنا: ولهم (لولا أنت) للعلة ، و(لولا) تحتمل كلا الأمرين ، و(الكاف) فيه إما في محل الجر ، وإما في محل الرفع، قوله : إن لـــ(لولا) مع المكني حالاً يعني لا يُستبعد أن يكون ما بعد (لولا) مع المظهر مرفوعاً ، ومع المضمر مجروراً، كما أن ما بعد (لدن) إذا كان غدوةً فهو منصوب ، وإذا كان شيئاً آخر فهو مجرور ، ..." .

---

(١) المفصل (١٣٥).

(٢) سورة سبأ : من الآية (٣١).

(٣) التخمير(٢/١٧٠ ، ١٧١).

دراسة الخلاف :

يأتي ما بعد (لولا) اسماً ظاهراً مرفوعاً ، نحو (لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك) ، فإذا جاء بعده ضمير رفعٍ فهو على الأصل[1] نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [2] ، وإذا اتصل بـــ (لولا) ضمير نصب أوجر ففي إعرابه خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن الضمير في (لولاي ، ولولاك) في محل جر ، فجعل لـــ(لولا) مع المضمر حكماً مخالفاً لحكمها مع المظهر ، كما في (غدوة) حيث يكون لها حكم خاص مع (لدن) فتنصب بعدها ولا ينصب غيرها[3]. وهو مذهب الخليل ، ويونس ، وسيبويه [4]، حيث قال : " وذلك (لولاك) و (لولاي) ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس [5] لقلت (لولا أنت) كما قال سبحانه : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً " ، واستندوا في مذهبهم على ما يلي :

١) أن الضمائر (الياء ، والكاف ، والهاء) لا تكون إلا في محل نصب أو جر ، أما النصب فيُشترط في ضمير النصب (الياء) المتصل بالحرف أن يُسبق بـــ(نون) الوقاية، ولا يجوز حذفها إلا إذا توالت الأمثال كما في (إنّي ، وكأنّي)، أو للضرورة الشعرية [6] ، كما في قول الشاعر [7]:

كمنية جابرٍ إذ قال ليتي أصادفهُ وأُتلفَ جُلَّ مالي

و (الهاء ، والكاف) محمولان على (الياء) .

---

(١) انظر:رصف المباني (٢٩٣) .
(٢) سورة سبأ ، من الآية (٣١) .
(٣) انظر:الكتاب(٣٩٥/١ ، ٣٩٦) ، المفصل (١٣٧، ١٣٨) ، شرح لجمل (٤٧٢/١).
(٤) انظر : الكتاب (٣٩٥/١ ، ٣٩٦) ، الكتاب (٣٩٥/٣) .
(٥) انظر : الكتاب (٣٩٥/٣).
(٦) انظر : الكتاب (٣٩٥/١)، المفصل (١٣٧ ، ١٣٨) ، شرح الجمل (٤٧٢/١).
(٧) البيت من بحر (الوافر) ، وهو لزيد الخير في ديوانه (٨٧) ، وانظر:الكتاب (١/ ٣٩٢) ، المقتضب (٢٥٠/١) ، المفصل (١٣٨) ، الإنصاف (٦٩١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٣/٣) ، رصف المباني (٣٦١) ، المقاصد النحوية(٣٤٦/١)،شرح الأشموني (١٢٣/١)، خزانة الأدب (٥/ ٣٦٥) ، اللغة : المنية : ما يتمناه المرء ، جابر : رجل من غطفان كان يتمنى لقاء الشاعر .

٢) أن (لولا) أشبهت حروف الجر بوقوع اسم واحد بعدها ؛ لأن خبرها واجب الإضمار ، فلما لم يتبين الإعراب في الضمير التابع لها جُعل في موضع جر[١].

الرأي الثاني :

أن الضمائر (الكاف ،والياء) في موضع رفع ؛ لأنها كما وقعت موقع ضمير رفع نحو : (لولا أنت) ، و(لولا أنا) ، فكذلك تقوم مقامه في الإعراب ، وجواز ذلك مشبهاً بجواز وقوع ضمير الرفع في محل جر كما في قوله:(ما أنت كأنت ، ولا أنت كأنا)، وهو مذهب الأخفش[٢]، والفراء[٣]، ووافقهم الأنباري[٤]، ورجحه الرضي[٥]، والمالقي[٦]، وقد احتجوا لمذهبهم بأن الضمير كما يكون في محل نصب وجر يأتي في محل نصب وجر ورفع كما في (أكرمنا،ومرّ بنا،وجئنا)، فلفظ الضمير فيها واحد.

ورُدَّ مذهبهم بأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز حتى وإن كان محلهما واحد إلا في ضرورة الشعر ، ومن ذلك مجيء الضمير المتصل (الكاف) بديلاً عن الضمير المنفصل (إياك) وكلاهما للنصب في قول الشاعر [٧]:

وما علينا إذا ما كُنتِ جارتنا ألا يُجاورنا إلاكِ ديَّارُ

فأبعد منه كون الضمير المتصل للجر،والمنفصل الذي أتى بديلاً عنه من ضمائر الرفع[٨].

الرأي الثالث :

أن الضمير (الكاف والياء) لا يأتي بعد (لولا) ، وما جاء من ذلك فهو خطأ لم يأت عن ثقة ، وهو مذهب المبرد[٩]، وأما الشاهد الشعري الذي تناقله النحويون في

---

(١) انظر : رصف المباني (٢٩٦).
(٢) انظر : الإنصاف (٦٨٧/٢) ، رصف المباني (٢٩٦) .
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء (٨٥/٢) ، الإنصاف (٢/ ٦٨٧).
(٤) انظر : الإنصاف (٦٩٠/٢).
(٥) انظر : شرح الكافية (٤٤٥/٢).
(٦) انظر : رصف المباني (٢٩٥).
(٧) انظر : البيت من بحر (البسيط) ، وهو بلا نسبة انظر : الخصائص (٣٠٧/١)، المفصل(١٢٩)، شرح المفصل (١٠١/٣ ، ١٠٣)، أمالي ابن الحاجب (١٠٥/٢) ، المقاصد النحوية (٢٥٣/١)، التصريح (٩٨/١ ، ١٩٢)، شرح الأشموني (١٠٩/١) ، خزانة الأدب (٢٧٣/٥ ، ٢٧٤ ، ٣١٨).
(٨) انظر : شرح الجمل (٤٧٢/١).
(٩) انظر : الكامل (١٢٧٨/٣)، الأصول (١٢٤/٢).

كتبهم فهو مردود عنده بكثرة اللحن في هذه القصيدة ومخالفتها للقياس .

ومذهبه مردود بأن مجيء ضمير النصب متصلاً بـــ(لولا) قد ورد في أكثر من شاهد شعري ، ومن ذلك قول الشاعر [1]:

أوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَج لولاك في ذا العامِ لم أحجُجِ

وقال الآخر [2]:

أ تُطمع فينا من أراق دماءنا

ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذكر الخوارزمي المذاهب الواردة في هذا الخلاف ، ثم بيّن رأيه الذي يعتمد فيه على الفرق بين العلة والغرض ، فـــ(لولا) في : (لولا أنت) للعلة ، إذ أن (لولا) تحتمل العلة والغرض ، لذلك يأتي بعدها ضمير رفع فهي للعلة ، وإذا أتى بعدها ضمير نصب فهـــي للغرض ، فالكاف يجوز أن تكون في محل جر أو في محل نصب.

ومجيئها في محل الرفع تختص به في هذه الحالة – أي اتصالها بـــ(لولا)– ومثل لذلك باختصاص (غدوة) بالنصب بعد (لدن) دون غيرها.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن إحلال ضمير مكان ضمير آخر في الإعراب أقرب وأسهل من تغيير الموقع الإعرابي لذلك الضمير ، وهذا الإحلال موجود في الضمير المنفصل حيث وقع ضمير الرفع في محل جر في قولهم: (ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا) ، وهو مذهب الأخفش والفراء.

---

(١) البيت من بحر (السريع) ، وهو منسوب للعرجي ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة انظر البيت في : المفصل (١٣٦) ، الإنصاف (٦٩٣/٢)، شرح المفصل (١١٨/٣ ، ١٢٠) ، شرح قطر الندى (٢٥٨)، المقاصد النحوية (٢٦٤/٣) ، خزانة الأدب (٣٢٥/٥)، والهودج : مركب للنساء على ظهر البعير يستخدمنه للسفر.

(٢) البيت من بحر (الطويل) وهو لعمرو بن العاص ، انظر : الإنصاف (٦٩٣/٢)، شرح المفصل (١٢٠/٣)، المقاصدالنحوية (٢٦٠/٣)، شرح الأشموني (٢٠٦/٢)، وحسن: يعني به الحسن بن علي رضي الله عنه .

الخلاف في إعراب العلم المنقول (يزيد)

قال الزمخشري: " وينقسم [1] إلى مفرد ، ومركب ، ومنقول ، ومرتجل ، ...، و(يزيد) في قول الشاعر[2] :

نبئت أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديد "[3].

قال الخوارزمي:" ...، اعلم أنهم قد تورطوا في هذا البيت في شيء، وذلك أن الأسماء المعربة إما منصرفة وإما غير منصرفة ، و(يزيد) في البيت معرب قلا يخلو من أن يكون منصرفاً ، فالوجه أن ينجر ، وإن كان غير منصرف ، فالوجه أن ينفتح ، فما هذا الرفع ؟

خرَّجوا فقالوا : هذا العلم منقول ، والعلمُ كما يكون منقولاً عن المفرد يكون منقولاً عن الجملة ، والجملة كما تكون فعلاً فاعله مظهر ، تقع أيضاً فعلاً فاعله مضمر مستكن، فهذا العلم منقول عن جملةٍ فعلُ فاعلها مضمر مستكن ، والجملة إذا وقعت موقع المفرد لم يظهر فيها إعراب المفرد كقولك:(رأيت رجلاً أعجبني كرمه) فـــ(أعجبني كرمه) جملة وقعت في محل النصب ؛ لأنها صفة (رجلاً) ولا يظهر فيها إعراب الوصفية ،...، فكذلك في (يزيد) في البيت .

وهذا الكلام عليه اعتراض أذكره ، ثم أذكر الوجه الذي يصلح للمذهب ، فأقول : الشيءُ إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقعناه موقع المفرد ، ثم أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد ، والجزء الأول منه قابل للإعراب فإنا نظهر الإعراب في الجزء الأول منه . بيانه أنا إذا قلنا : (مررتُ برجلٍ ضارب أبوه) فإنه يجوز ، ثم قولنا : (ضاربٌ أبوه) بمنزلة الجملة ؛ لأنه بمنزلة الفعل والفاعل، وقد أوقعناه موقع المفرد ؛ لأنا جعلناه صفة لرجل ، فإذا أردنا أن يظهر فيه إعراب المفرد أعربنا الجزء الأول منه وهو (ضارب). و(يزيد) علمٌ منقولٌ عن جملةٍ، بمنزلة الجملة؛ لأنه جملة من حيث الصورة ، غيرُ جملةٍ من حيث المعنى، والجزء

---

(١) يعني : (العَلَم).

(٢) البيت من (الرجز) ، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٧٢) ، المفصل (٦)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٨/١) ، التصريح ١١٧/١ .

(٣) المفصل (٦).

الأول منه قابل للإعراب فوجب أن يعرب، فهذا هو الاعتراض ، والوجه الجيد أن نقول العلمُ متى نُقل عن الفعل المضارع فإما أن ينقل مع تلك الرفعة ، أو لا مع تلك الرفعة،فإن نقل لا مع تلك الرفعة انصب على ذلك العلم وجوه الإعراب ، وإن نُقل مع تلك الرفعة فالعلم أبداً مرفوع ، ضرورة أن تلك الرفعة من نفس الاسم ، ولذلك لو سميت بـــ(خمسة عشر) ففيه لرفع والإبقاء على الفتح"[1].

دراسة الخلاف :

العلم نوعان : المرتجل : وهو ما لم يُعرف له استعمال في غير العلمية نحو : (مَدْحِج) ، والمنقول : وهو ما اُستعمل قبل العلمية ، ثم تجدد جعله علَماً ، وذلك نحو (أسد) اسم لعين ، و(شَّمر) فعل ماض ، و(يزيد) مضارع[2]، وقد جاء في إعراب العلم المنقول من الفعل ما يلي :

الرأي الأول :

أن العلم المنقول من الفعل بجميع أنواعه المسند إلى فاعله ظاهراً كـــ(شاب قرناها) في قول الشاعر [3]:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شابَ قرناها تصرُّ وتحلبُ

أو ضميراً متصلاً كـــ(أطرقاً) في قول الشاعر [4]:

على أَطْرِقا باليات الخيا مِ إلا الثُّمامُ وإلا العِصِي

أو مستتراً كـــ(يزيد) في قول الآخر[5]:

نبئتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديد

و" قول العرب : (هذا تأبط شراً) ، وهذا برق نحره)" [1]

---

(١) التخمير: (١٦٦/١، ١٦٧) .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية (١٠٢/١).

(٣) البيت من بحر (الطويل) وهو منسوب للأسدي انظر البيت في : الكتاب (٨٢/٢) ، المقتضب (٩/٤) ، ما ينصرف وما لا ينصرف (٢٨، ١٥٩) ، الخصائص (٣٦٧/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/١) ، لسان العرب (قرن) ، التصريح (١١٧/١) ، اللغة : بَصرُّ : تشد الشرع ، القرن : الفود من الشعر في جانب الرأس .

(٤) البيت من بحر (المتقارب)، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : المفصل(٨) ، الإيضاح في شرح المفصل(٧٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣١/١)، شرح أشعار الهذليين (١٠٠/١) ، اللغة : الثمام : نبات وجمعه ثمامة ، أطرقاً : اسم البد ، اسكنا

(٥) سبق تخريجه

يعرب على الحكاية وجوباً . أما العلم المنقول من الفعل بجميع أنواعه المجرد من الإسناد فيعرب إعراب العلم المفرد ، وذلك نحو : (يزيد)، و(تغلب)، و(كعسب) [٢]، قال سيبويه:" سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : (كعسباً) ، وإنما هو (فَعَل) من الكعسبة ، وهو العدو الشديد "[٣]،

فأعربت هذه الأسماء وهي منقولة من الفعل لتجردها من الإسناد وهذا ما أجمع عليه جمهور النحويين فذهب إليه سيبويه [٤]، والمبرد[٥]، والزجاج[٦]، وابن السراج[٧]، والزمخشري [٨]، وابن الحاجب[٩]، ويؤيد ما ذهبوا إليه أن الغرض من التسمية بالجملة وصف صاحبها قال الزجاج : " اعلم أنك إذا سميت رجلاً (ضرب زيداً) ، أو (قام زيدٌ) ، فهو على هيئة واحدة في الرفع والنصب والجر "[١٠] وعليه تبقى الجملة كما كانت قبل التسمية ، أما التسمية بفعل غير مسند فيعرب إعراب المفرد ؛ لأن الكلمة لا تستحق الإعراب إلا بتركبها مع غيرها ، فإذا تجرد الفعل من الإسناد لا يعرب إلا كما يعرب المفرد[١١] ، فالفاعل عندما يدخل على كلام قد عمل بعضه في بعضه فإنه يعمل في المعنى [١٢]

الرأي الثاني : جواز إعراب ما اتصل به ضمير الفاعل ، وهو مذهب ذكره أبو حيان دون نسبة[١٣].

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٥٨) .
(٢) طريقه في المشي ، انظر : لسان العرب (كعسب) .
(٣) انظر : الكتاب (٢٢٨/٣).
(٤) انظر : السابق
(٥) انظر : المقتضب (٩/٤).
(٦) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٥٩ ، ١٦٢).
(٧) انظر : الأصول(١٠٩/٢) .
(٨) انظر : المفصل (٦، ٧).
(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٧٠/١).
(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف (١٥٨) .
(١١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٩/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٧٠/١).
(١٢) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٥٩) .
(١٣) انظر : ارتشاف الضرب (٨٩٣/٢).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يفصل الخوارزمي القول في المسألة مبيناً اعتراضه على المذهب المجمع عليه ، ويختمه بتوضيح رأيه ، ويمكننا أن نقسم رأي الخوارزمي إلى قسمين على النحو التالي :

أولاً: اعتراضه على إجماع جهور النحويين : أن الإعراب يظهر في الجملة إذا كان الجزء الأول منها قابلاً للإعراب ، نحو : (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه) فقد جاءت جملة (ضاربٍ أبوه) صفة لـ(رجل)، والجزء الأول منها يقبل الإعراب .

ثانياً : مذهبه : أن العلم المنقول من الفعل المضارع قد تُنقل معه حركته (الضمة) فيعرب على الحكاية ، وقد لا تُنقل معه الحركة فيعرب إعراب المفردات .أما (يزيد) فجملة ، والجزء الأول منها قابل للإعراب ، ولكنه لم يُعرب لأن حركة المضارع قد نُقلت معه ، فأُعرب على الحكاية .

الترجيح :

الراجح إجماع النحويين على الإعراب على الحكاية إذا أسند الفعل ، أما القول بإعراب الفعل المسند إعراب المفردات فهو مردود بأنه لم يقل به أحد من العلماء ، وهو رأي بلا نسبة . كما أن حركة الإعراب لا تظهر على المضارع المسند إلى الفاعل .

أما الخوارزمي – وإن كان قد أبدى اعتراضاً وتفرداً في الرأي الذي يعده جيداً – فهو – في رأيي – يوافق الإجماع ، وتفصيل ذلك بما يلي :

١) أنه يرى الإعراب في الجملة التي يكون الجزء الأول منها قابلاً للإعراب ، والجملة الفعلية لا تقبل الإعراب إذا كانت مسندة ، فلا تقبله إلا إذا جاءت بغير إسناد، وهو رأي الجمهور ، أما تمثيله للجملة التي تقبل الإعراب في الجزء الأول منها (ضارب أبوه) فهي ليست بجملة تامة تفيد معنى بذاتها .

٢) أنه يرى أن المضارع إذا نُقل بالحركة كان إعرابه على الحكاية ، وإذا لم تُنقل معه الحركة أعرب إعراب المفردات ، والفعل المسند ينقل بحركته ، وإلا لما كانت الجملة تامة بأركان إسنادها ، والفعل غير المسند قد لا تنتقل معه حركته فيُعرب إعراب المفرد.

٣) أن (يزيد) جملة لم تُسند إلى فاعلها ، لذلك أُعربت إعراب المفردات ، أما (يزيد) في البيت السابق فقد أعرب على الحكاية للعلتين التاليتين :

أولاً: أنه فعل مسند لمستتر ، وهو ما أجمع عليه الجمهور.

ثانياً : أن حركته قد نُقلت معه، وهو رأي الخوارزمي ، وهي في الحقيقة علة واحدة ، فبقاء الحركة في الفعل دليل إسناده للمستتر ، وإسناده للمستتر أبقى حركته.

الخلاف في أصل الاسم الموصول (الذي)

قال الزمخشري:"الموصولات : (الذي) للمذكر ، ومن العرب من يشدد (ياءه)"[١].

قال الخوارزمي:" زعم بعضهم أن أصله (ذا) ، واستدل بعضهم بشيئين : أحدهما : أنك تقول : (ما ذا رأيتُ؟) بمعنى: (ما الذي رأيتُ؟)، والثاني : أنك تقول في تصغيره : (الذَيَّا) بالتشديد كما تصغر (ذا) كذلك "[٢].

دراسة الخلاف :

الاسم الموصول هو ما لزمه عائد وجملة أو شبهها ، ومن الأسماء الموصولة (الذي)، وفيه أربع لغات: (تخفيف الياء ، وتشديدها ، فيقال : الذي، والذيّ، وحذفها مع كسر ما قبلها، فيقال: الذِ ، وحذفها مع سكون ما قبلها، فيقال : الذْ)[٣]، واختلف النحويون في تحديد أصل الاسم الموصول (الذي) على آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن الأصل في (الذي) (لذي) على وزن (فَعِل) كـــ(شجي) [٤]، وأدخلت عليها (أل) التعريف فأصبحت (الذي)[٥]، وهو مذهب البصريين ، فذهب إليه سيبويه.

واحتج البصريون لمذهبهم بما يلي :

١) أن كلا من (ذا)، و(الذي) كلمة منفصلة ، فلا يجوز أن يُبنيا على حرف واحد ، فلابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف، فلو كان الاسم الموصول حرف (الذال) وحدها لأدى ذلك إلى تسكين حرف وتحريكه ، وهو غير ممكن[٦].

٢) أن (لذي) له نظير في كلام العرب نحو : (شَجي)، وهو أقل أصل تُبنى عليه الأسماء ، وما بُني على أقل منه فهو بخلاف الأصل .

---

(١) المفصل (١٤١).
(٢) التخمير (١٨٩/٢).
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥/١).
(٤) انظر: الأزهية (٢٩١)، شرح المفصل(١٣٩/٣) ، ارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢) .
(٥) انظر: الأزهية (٢٩١)، همع الهوامع (٢٨٣/١).
(٦) انظر: الإنصاف (٦٧٢/٢)، ائتلاف النصرة (٦٥).

٣) أن التشديد في لام (الذي) دل على أنها حرفان ، أحدهما في أصل الكلمة ، والآخر (لام) (أل) الداخلة عليها [١].

٤) أن (الذي) يُصغر على (اللّذيّا) ، والتصغير يرد الكلمات إلى أصولها ، فذلك يدل على أن (الياء) و(اللام) أصليتان[٢].

الرأي الثاني :

أن الأصل في (الذي) حرف الذال (ذ) وحدها ، ثم زيدت (اللام) للفصل بين الحرفين الساكنين (الذال)، و(لام) التعريف، ثم حُركت (الذال) بالكسرة ، وأُشبعت (الكسرة) لتصبح (ياء)، وهو مذهب الكوفيين[٣]. واستندوا في مذهبهم على الحجج التالية:

١) السماع: فقد ورد في كلام العرب ما يدل على سكون (الذال)، ومن ذلك قول الشاعر[٤]:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللَّذْ كِيْدا كالَّلذْ تزبَّى زُبيةً فاصْطيدا

وقول الآخر [٥]:

فلم أر بيتاً كان أحسن بَهْجَةً منَ الّذ له مِنْ آل عَزَّةَ عامرُ

وقول آخر[٦]:

الَّذ بأسْفَلِه صحراءُ واسعةٌ والَّذ بأعلاهُ سيْلٌ مَدّه الجُرفُ

٢) القياس: أن (الألف) في (ذا)، و(الياء) في (الذي) ليسا حرفين أصليين ، ويثبت ذلك حذفهما عند التثنية، فتقول : (قام ذان ، واللذان ، ورأيت ذين واللذين ،

---

(١) انظر: الأزهية (٢٩١).
(٢) انظر: الإنصاف (٦٧٣/٢).
(٣) انظر : الانصاف (٦٦٩/٢) ، ارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢) ، همع الهوامع (٢٨٣/١) .
(٤) البيت من الرجز المشطور لرجل من هذيل في: شرح أشعار الهذليين (٦٥١/٢)، الأزهية (٢٩٢) ، الإنصاف(٦٧٢/٢، ٦٧٥)، اللباب (٩٥)، شرح المفصل(١٤٠/٣)، شرح ألفية ابن معطي (٦٩١/١)، رصف المباني (١٦٣). ومعنى زُبية: أي حفرة عميقة:أي حفرة عميقة لاصطياد السباع.
(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في : الإنصاف (٦٧١/٢)، همع الهوامع (٢٨٤/١).
(٦) البيت من بحر (البسيط) بلا نسبة في : الإنصاف (٦٧١/٢)، تذكرة النحاة (٥١٦).

ومررت بذين ، وباللذين)[1].

ورُدَّ مذهبهم بما يلي :

١) أن بناء (الذي) على حرف واحد يتطلب زيادة أربعة أحرف، وهو مما لا نظير له في كلام العرب[2]. كما أن الأسماء لا تُبنى على حرف واحد إلا في الضمائر المتصلة[3].

٢) أن الأبيات التي استشهدوا بها على مذهبهم مبنية على لغة هي إحدى أربع لغات وردت في (الذي)، وعليه فلا شاهد فيها[4].

٣) أن (اللذان) صيغة مرتجلة للتثنية ، كما أن هؤلاء صيغة مرتجلة للجمع[5]، ولم يجز تثنيته على حد قولهم: (زيدان وعمران) في تثنية (زيد وعمرو)؛ لأن التثنية ترد المعرفة للتنكير، والأسماء الموصولة لا تقبل التنكير، فعاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية ، فأدخلوا عليها حرف التثنية [6].

الرأي الثالث :

أن أصل (الذي) اسم الإشارة (ذا) التي تفيد الإشارة إلى الحاضر ، ثم نُقلت للإشارة للغائب، ودخلت عليها (أل)، ثم قُلبت (الألف) (ياء) للتفريق بين الإشارة للحاضر وللغائب، وهو مذهب منسوب للفراء[7].

الرأي الرابع :

أن أصل (الذي) (ذو) التي بمعنى صاحب، وهو مذهب السهيلي حيث يقول:" إن أكثر العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا (الألف واللام) عليه، ثم ضاعفوا (اللام) كيلا يذهب لفظها

---

(١) انظر: اللباب (٩٥)، شرح المفصل (١٣٩/٣) ، الإنصاف(٦٧٠/٢)، شرح ألفية ابن معطي (٦٨٩/٢).
(٢) انظر: الإنصاف (٦٧٥/٢).
(٣) انظر: شرح المفصل (١٤٠/٣) ، شرح ألفية ابن معطي (٦٨٩/٢).
(٤) انظر: الإنصاف (٦٧٥/٢ ، ٦٧٧).
(٥) انظر: الإنصاف (٦٧٤/٢).
(٦) انظر: الإنصاف (٦٧٤/٢).
(٧) انظر: الأزهية (٢٩١) ، ارتشاف الضرب (١٠٠٢/٢) ، همع الهوامع (٢٨٣/١).

الإدغام، ويذهب (ألف) الوصل " [1].

ورُدّ مذهبه بالتعسف وكثرة التقديرات[2].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

لم يصرح الخوارزمي في المسألة برأي خاص إلا أنه اختصر كل الآراء بذكر رأي الفراء غير منسوب لصاحبه ، ثم أورد حججه، ولم يرد عليها ، ولعل في ذلك موافقة له.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين ، وذلك لأن الاسم الظاهر لا يُبنى على حرف واحد ، كما أن كونها اسم إشارة لغائب لا دليل عليه ، أما كونها (ذو) ففيه مبالغة في القلب والتقدير .

(١) انظر: نتائج الفكر (١٧٨) ، همع الهوامع (٢٨٣/١) .
(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٢٥٢/١)، همع الهوامع (٢٨٣/١).

الخلاف في مجيء (مَنْ) الموصولة زائدة

قال الزمخشري: "و (مَنْ) كـ (ما) في وجوهها إلا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة"[1]

قال الخوارزمي: "تقول في (مَنْ) الموصولة:(مررتُ بمَنْ أبوه منطلق)، و(رأيتُ مَنْ أخوه قائمٌ)، وفي الموصوفة: (رأيتُ مَنْ منطلقاً)، و(مررتُ بَمنْ صالحٌ)، .....، وأجاز الكسائي في (مَنْ) أن تكون صلةً مؤكدة، وأنشد[2]:

آلُ الزُّبيرِ سَنَام المَجدِ قَدْ عَرَفَت ذَاكَ العَشِيرةُ والأَثرون مَنْ عَدَدَا

أي: (الأثرون عددا)

وقال عنترة[3]:

يا شَاةَ من قَنص لِمَنْ حَلَّتْ لَه حَرُمَتْ عَلَيَّ وليتهـا لَمْ تَحْرُمِ

قيل: (مَنْ) نكرة كإنسان، و(قَنْصٌ) بمعنى قانص، و(مَنْ عددا)، بمعنى: (مَنْ يَعُدُّ عددا)، فاكتفى بالمصدر عن الفعل نحو: (ما أنت إلا سيراً)، ورواه بعضهم (ما عددا)[4]".

دراسة الخلاف:

(مَنْ) من الأسماء الموصولة، وهي تختص بالعاقل، وتأتي بمعنى (الذي) وفروعه من المثنى والمجموع المذكر والمؤنث[5]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي

---

(١) المفصل (١٤٦) .

(٢) البيت من بحر (البسيط)، وهو غير منسوب، انظر البيت في: شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٥/٣)، سرح الكافية للرضي (١٣٧/٣) ارتشاف الضرب (١٠٣٣/٢)، مغني اللبيب (٣٦١/١)، همع الهوامع (٣١٨/١).

اللغة: سنام المجد: ذرة المجد، الأثرون: الأكثرون.

(٣) البيت من بحر (الكامل)، وهو لعنترة بن شداد، انظر البيت في ديوان الشاعر (٢١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٥/٣)، شرح الكافية للرضي (١٣٨/٣)، ارتشاف الضرب (١٠٣٣/٢)، معنى اللبيب (٣٦١/١)، المساعد (١٦٤/١).

اللغة: الشاة: كناية عن المرأة، القنص: الصيد

(٤) التخمير (٢٠٩/٢، ٢١٠، ٢١١).

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (١٠٥/٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١١٧/١، ١١٨)، همع الهوامع (٢٨٩/١).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يُؤۡمِنُ بِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن لَّا يُؤۡمِنُ بِهِۦ ﴾[2] وقد ورد في مجيئها زائدة رأيان على النحو التالي:

الرأي الأول:

أنَّ (مَنْ) الموصولة لا تأتي زائدة، وهو مذهب البصريين[3] ونُسِب للفراء[4]، وعلل أولئك ما ذهبوا إليه بأن الأصل في الأسماء عدم الزيادة، قال ابن عصفور : " لأن الأسماء بابها أن لا تزاد، ولم تحفظ زيادتها في موضع إلا في الفعل" [5].

الرأي الثاني:

أنَّ (مَنْ) الموصولة قد تأتي زائدة، وهو مذهب الكسائي[6]، ونُسب للكوفيين عامة[7]، وقد قال الفراء:"العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً،....، وربما جعلوه اسماً وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على إتباع الصلة لما قبلها، كقول الشاعر[8]:

فَكَفى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنَا حُبُّ النبيَّ محمدٍ إيَّانا

وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هو)، وتخفض على الإتباع لـ(مَنْ)"[9].

---

(١) سورة النور، من الآية (٤١)

(٢) سورة يونس ، من الآية (٤٠) .

(٣) انظر: شرح المفصل (١٢/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٥/٣)، شرح الكافية للرضي (١٣٨/٣)، ارتشاف الضرب (١٠٣٤/٢)، المساعد (١٦٤/١).

(٤) انظر شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣)، ارتشاف الضرب (١٠٣٤/٢)، المساعد (١٦٤/١).

(٥) شرح الجمل (٤٦/٣)

(٦) انظر: شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣)، التسهيل (٣٦)، شرح التسهيل (٢١٦/١)، ارتشاف الضرب (١٠٣٣/٢)، مغني اللبيب (٣٥٩/١)، المساعد (١٦٤/١)، همع الهوامع (٣١٨/١) .

(٧) انظر: شرح المفصل (١٢/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٥/٣)، شرح الكافية للرضي (١٣٧/٣)، رصف المباني (١٤٩)

(٨) البيت من بحر (الكامل) وهو لكعب بن مالك، وقيل: لحسان بن ثابت، انظر البيت في ديوان كعب بن مالك (٢٨٩)، الكتاب (١٠١/٢)، معاني القرآن للفراء (٢١/١، ٢٤٥)، شرح المفصل (١٢/٤)، شرح الكافية للرضي (١٣٦/٣).

(٩) معاني القرآن للفراء (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) .

وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بما ورد من الكلام في أشعارهم من زيادة (مَنْ) الموصولة ومن ذلك قول الشاعر[1]:

يَا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمتْ عليَّ وليتَها لَمْ تحرُمِ

وقول الآخر[2]:

آل الزُّبيرِ سَنَامُ المجدِ قَدْ عَلِمَتْ لَهُ ذَاكَ القبائلُ والأَثرونَ مَنْ عدداً[3].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

اختار الخوارزمي مذهب البصريين في منع مجيء (مَنْ) الموصولة زائدة، كم أنه قد خرّج شواهد الكسائي بتقدير (مَنْ قانص) في الأول، و(مَنْ يعدُّ عدداً) بالاكتفاء بالمصدر عن الفعل في الثاني.

أما إيراده شاهد الكسائي (ياشاة ما قنص) برواية (ما) فهو من التصحيف، والدليل على ذلك كلامه بعد الشاهد حيث قال: "قيل (مَنْ) نكرة.."

الترجيح:

الراجح– فيما أرى– ما أجمع عليه البصريون من منع مجيء (مَنْ) الموصولة زائدة أبداً، وذلك لما يلي:–

١– أَنَّ الذي يتضح من خلال هذا الخلاف إجماع الجمهور على منع زيادة (مَنْ) الموصولة باستثناء الكسائي، بل إن الفراء أيضاً لم يقل بزيادتها، ويظهر ذلك من خلاله إعرابه للاسم بعد (مَنْ) في الشاهد الشعري الذي أورده في حين عدَّه الكسائي مما تزاد فيه (مَنْ).

٢– أن شواهد الكسائي التي تناقلتها كتب النحو هي مما لا تقوم عليه قاعدة مخالفة للمجمع عليه، وذلك لإمكان توجيهها بما يناسب مع إجماع النحويين، بالإضافة إلى ما ورد فيها من روايات أخرى لا خلاف على جوازها.

---

[1] سبق تخريجه

[2] سبق تخريجه

[3] خزانة الأدب (٦/١٧٠).

الخلاف في تعريف الأسماء الموغلة في الإبهام (غير ، ومثل ، وشبه)

قال الزمخشري:"وكلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرَّفُ به ما أضيفُ إليه إضافة معنوية إلا أسماءً توغلت في إبهامها فهي نكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف ، وهو نحو : غير ومثل وشبه ، ولذلك وُصفت بها النكرات فقيل : (مررت برجلٍ غيرِك ، ومثلك ، وشبهك) ، ودخل عليها (ربّ) ، قال :

يا رُبَّ مثلِكِ في النساءِ غريرةٌ "[1].

قال الخوارزمي:" هذا الفصل قد تخبط فيه النحويون وأنا أولاً أصلح كلامهم بقدر الممكن ثم أعترض عليه ، ثم أذكر الصحيح .

قالوا : وكلُّ اسمٍ أضيف إلى المعرفة إضافة معنوية فهو معرفة إلا أسماءً توغلت في إبهامها فهي نكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف، ولذلك يقال : (مررت برجلٍ غيرك ، ومثلك، وشبهك)، فتقع صفات للنكرة ولو كانت معارف، ولما كان ذلك كذلك ، ولذلك دخلت عليها (ربَّ) وهي لا تدخل إلا على النكرات. وهذا كلام فاسد ، وذلك لإبائها التعريف لو كان لتوغُّلها في الإبهام لما تعرَّف المغاير والمماثل والمشابه في قولك: (مررت بالرجل المغاير أبوه أباك، وبالغلام المماثل وجهه البدر، والمشابه قدَّه الغصن) لمساواة هذه الأسماء تلك في المعنى حذو القذّة بالقذّة ، والحق أن هذه الأسماء في الأصل صفات، ومن ثم ذكر سيبويه أنهن مضافات بمعنى اسم الفاعلين في موضع (مغايرك، ومماثلك، ومشابهك) للحال فلكون الإضافة لفظية فيها لم يَكْتَسِ بها المضاف تعريفاً"[2].

دراسة الخلاف :

الأسماء الموغلة بالإبهام نحو: (مثل ، وغير ، وشبه)، وهي أسماء لا تتعرف بالإضافة، وقد اختلف النحويون في تعليل ذلك على النحو التالي :

التعليل الأول : لم تعرِّف الإضافة هذه الألفاظ ؛ لأنها إضافة لفظية ، فلم تكتسب التعريف من المضاف إليه على ما تقتضيه الإضافة المعنوية ، فجاءت هذه الألفاظ في

---

(١) المفصل (٨٦).
(٢) التخمير (١٦/٢).

مواضع لا تقع فيها إلا النكرات، فتأتي صفة لنكرة نحو : (مررت برجلٍ غيرك) ، أو تجر بـــ(رُبَّ) كما في قول الشاعر[1]:

يا رُبَّ مثلك في النساء غريرةٍ بيضاءَ قد متعتُها بطلاق

وهو مذهب سيبويه [2]، والمبرد[3]، والسيرافي[4]، وابن جني[5]، والشلوبين[6]، والسيوطي[7].

التعليل الثاني : لم تتعرف هذه الألفاظ بالإضافة المعنوية لأنها موغلة في الإبهام، وهو مذهب الأخفش[8]، والفراء[9]، وابن السراج[10]، والفارسي[11]، وابن مالك[12]، والإسفراييني[13]، والزمخشري[14]، وابن الحاجب[15].

وأما ما ورد من وصف المعارف بهذه الألفاظ المبهمة المضافة كما في قوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ فقد علله أصحاب كل مذهب بما يلي: الأول: قال فيها سيبويه : " وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى معرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة،وذلك معروف في

---

(١) البيت من بحر (الكامل) ، وهو منسوب لأبي محجن الثقفي انظر البيت في الكتاب (٤٩٣/١) ، المقتضب (٢٨٩/٤) ، وشرح الفصل لابن يعيش (١٢٦/٢)، رصف المباني(١٩٠)، المقتضب(٢٨٩/٤). غريرة : أي ناعمة العيش.

(٢) انظر: الكتاب(٤٩٣/١).

(٣) انظر: المقتضب (٢٨٨/٤).

(٤) انظر: شرح أبيات الكتاب (٥٤٠/١).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٤٥٧/٢).

(٦) انظر: التوطئة (٢٥٠).

(٧) انظر: همع الهوامع (٤١٤/٢).

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش (١٦/١ ، ١٧) .

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء (٧/١).

(١٠) انظر: الأصول (٥/٢).

(١١) انظر: الإيضاح العضدي (٢٧٩).

(١٢) انظر: شرح التسهيل (٢٢٦/٣).

(١٣) انظر: لباب الإعراب (٣٦٥).

(١٤) انظر: المفصل(١٠٧).

(١٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٦/١).

كلام العرب، يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت (ضاربك) بمنزلة (صاحبك)" [1]. وجعل المبرد (غير) في الآية معرفة [2].

الثاني : قال الأخفش : " وإنما يكون هذا وصفاً للمعرفة التي تكون في معنى النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلت : (إني لأمر بالرجل مثلك) فإنما تريد : (برجل مثلك)؛ لأنك لا تحدد له رجلاً بعينه " [3] .

الثالث : كما أن هذه الألفاظ تتعرف إذا أضيفت إلى شيء لا يغاير الموصوف أو يماثله أو يشابهه ، نحو: (عليك بالحركة غير السكون)، وفي الآية ليس هناك ضد للذين أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم[4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب سيبويه ومن وافقه بأن هذه الألفاظ الموغلة في الإبهام لم تتعرف بالإضافة لكونها لفظية ، وذلك بعد أن وصف ما ذكره الزمخشري ونسبه للنحويين عامة بالتخبط والفساد ، وعلل ما اختاره بأنه " لو كان لتوغُّلها في الإبهام لما تعرَّف المغاير والمماثل والمشابه في قولك : (مررت بالرجل المغاير أبوه أباك ، وبالغلام المماثل والمشابه في قولك : (مررت بالرجل المغاير أبوه أباك ، وبالغلام المماثل وجهه البدرَ ، والمشابه قدَّه الغصنَ) لمساواة هذه الأسماء تلك في المعنى حذو القُذّة بالقُذّة ، والحق أن هذه الأسماء في الأصل صفات ، ومن ثم ذكر سيبويه أنهن مضافات بمعنى اسم الفاعلين في موضع (مغايرك، ومماثلك، ومشابهك) للحال فلكون الإضافة فيها لم يكتس بها المضاف تعريفاً".

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه ؛ لأنه لا تكلف فيه ولا تأويل ، وهي ألفاظ قد تقع نعتاً للعلم، نحو: (مررت بزيد مثلك).

---

(١) الكتاب (٤٩٤/١).

(٢) انظر: المقتضب (٤٢٣/٤).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١٧/١).

(٤) انظر: الحجة للفارسي (١٤٣/١ ، ١٤٤)، المفصل (١٠٧)، شرح الكافية الشافية(٤٣٢/١ ، ٤٣٣)، شرح التسهيل (٢٢٦/٣ ، ٢٢٧)، شرح الكافية (٢٨٥/٢ ، ٢٨٦).

الخلاف في عد المنادى النكرة المقصودة ضمن المعارف

قال الزمخشري : ((وأعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف، أما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه)) [1] .

قال الخوارزمي : ((ما زال النحويون يقولون : المنادى معرفة ، نحو : (يا رجل ويا عالم) بدليل أنك متى ما وصفته وصفته بالمعرفة ، ولأنهم فرقوا بين : (يا رجلاً) وبين (يا رجل) ، فقالوا بأن الأول نكرة ، والثاني معرفة ، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين.

فقل لمن يدعي في العلم فلسفةً حفظت شيئاً وضاعت عنك أشياء

فإن سألت :فإذا كانت معرفة فما الأداة المعرِّفة؟أجبت: حرف النداء مع الضم))[2].

دراسة الخلاف :

اختلفت وجهات النحويين عند حصر المعارف ، فمنهم من عدها خمسة أقسام ، ومنهم من عدها ستة ، أما الأقسام الخمسة المتفق عليها فهي [3] :

١)الضمائر بأنواعها .

٢)العَلم .

٣)الأسماء المبهمة (أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة) [4].

٤)المعرف بـ(أل).

٥)المعرف بالإضافة لمعرفة .

وممن حصر المعارف في هذه الأقسام الخمسة سيبويه حيث قال : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، إذا لم ترد معنى التنوين ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار"[5]، والمبرد[6]، وابن السراج [7]،

---

(١) انظر : المفصل (١٩٧).
(٢) انظر : التخمير (٢/٣٨٠).
(٣) انظر : الكتاب(٢/٥) ، المقتضب (٤/٢٧٦) ، التذييل والتكميل(٢/١١٠).
(٤) البعض يجعل الموصول واسم الإشارة أقساماً مستقلة ، انظر : شرح التسهيل (١/١١٥ ، ١١٧).
(٥) الكتاب (٢/٣).
(٦) انظر : المقتضب (٤/٢٧٦).
(٧) انظر : الأصول (٢/٣١ ، ٣٢).

والزمخشري[١]، والزجاجي[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والصيمري [٥]، والرضي[٦] ، والسيوطي[٧] والمنادى إذا كان نكرة مقصودة فهو عندهم ضمن المعارف الخمسة التي حصروها ؛ وذلك لأحد التعليلين التاليين :

١- أنه فرع المضمرات ؛ لأن تعرفه بوقوعه موقع (كاف) الخطاب[٨].

٢- أنه معرف بالأداة ثم حذفت وناب عنها حرف النداء[٩].

أما من أضاف للمعارف قسماً سادساً فقد عدَّ المنادى إذا كان نكرة مقصودة معرفة، وممن ذهب إلى ذلك ابن الحاجب [١٠] ، وابن مالك[١١].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي وجوب إدراج المنادى النكرة المقصودة ضمن المعارف ، وعاب على من يقول إن المنادى معرفة نحو : (يا رجل) مع إهمال ذكره عند حصر المعارف.

الترجيح : الراجح – فيما أرى – أن المنادى إذا كان نكرة مقصودة لا يعدّ ضمن المعارف ؛ لأنه ليس لذكره مع المعارف فائدة كبيرة فقد استقل بباب مع بقية أقسام المنادى[١٢] ، بالإضافة إلى أنه لم يُعد مع المعارف ؛ لأن المعارف تشتمل عليه ، وذلك لأنه فرع المضمرات ، وهو معرَّف بأل محذوفة ناب عنها حرف النداء .

---

(١) انظر : المفصل (١٩٧).

(٢) انظر : الجمل (١٤) .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي (٢٨٧).

(٤) انظر : اللمع (١٥٩).

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة (٩٥/١).

(٦) انظر : شرح الكافية (٣٢٥/٣).

(٧) انظر : همع الهوامع (١٩٠/١) .

(٨) انظر : شرح الكافية (٣٢٥/٣).

(٩) انظر : التذييل والتكميل (١١٠/٢ ، ١١١) .

(١٠) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٧٨٦/٢ ، ٧٨٧).

(١١) انظر : التسهيل (١١٥/١ ، ١١٧).

(١٢) انظر : المقتضب : الحاشية (٢٧٦/٤).

ثانياً
الخلاف في المرفوعات

(أ) في المبتدأ والخبر :

الخلاف في زيادة (الباء) في الخبر بعد (ما)

قال الزمخشري:"ودخول (الباء) في الخبر نحو قولك : (ما زيدٌ بمنطلق) إنما يصحُّ على لغة أهل الحجاز ؛ لأنك لا تقول : (زيدٌ بمنطلق)"[1].

قال الخوارزمي:"هذه (الباء) الداخلة على الخبر هاهنا على لغة أهل الحجاز، أما على لغة بني تميم فلا يكون ؛ لأنهما عندهم باقيان على ما كانا عليه من الابتداء ، وخبر المبتدأ لا تدخل عليه هذه (الباء) ، فإن سألت : ما الدليل على أن هذه (الباء) لا تدخل على خبر المبتدأ ؟ وهب أنها لا تدخل عليه ، والمبتدأ والخبر في مقام الإثبات ، فلم لا تدخل عليه وهما في مقام النفي ؟ أجبت : لأن هذه (الباء) لا تدخل إلا في مقام النصب، والمقام هاهنا مقام الرفع، ولذلك قال ابن السراج:لا تقول (ما بقائمٍ زيدٌ) "[2].

دراسة الخلاف :

تدخل (الباء) في خبر (ما) النافية لتأكيد النفي ، ويختلف عمل (ما) بين أهل الحجاز ، وبني تميم ، فعلى لغة الحجازيين تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر ، أما التميميون فلا يعملونها ، وبناء على اختلاف اللهجات في إعمال (ما) اختلف النحويون في جواز إدخال (الباء) في خبرها فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (الباء) تزاد في خبر (ما) النافية لتأكيد النفي، كما تزاد في خبر (ليس) ، وذلك نحو: (ما زيدٌ بقائم)، وهو مذهب جمهور النحويين قال سيبويه : " ومثل ذلك (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به) من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبح أن تحمله على (الباء) صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و (شيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب "[3]، وذهب إليه الفراء[4]،

---

(١) المفصل (٨٢).
(٢) التخمير (٥٢٣/١ ، ٥٢٤).
(٣) الكتاب (٣١٦/٢).
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٢/٢ ، ١٣٩/٣).

والنحاس[١]، وابن برهان[٢]، ومكي القيسي[٣] ، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب [٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، والمالقي [٩]، وأبو حيان[١٠]، وابن عقيل[١١]،والدماميني [١٢]، والسيوطي[١٣]، والأشموني[١٤]، والبغدادي[١٥]. ويؤيد مذهبهم بما يلي :

١) السماع : فقد وردت (الباء) في خبر (ما) على لغة التميميين[١٦]، ومن ذلك قول شاعرهم[١٧]:

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركٍ حقَّه ولا مُنسئٌ معنٌ ولا مُتيسرُ

٢) القياس : كثرة دخول (الباء) للنفي في الجمل المنفية، ويدل عليه كثرة ورودها في خبر (ليس) ، و(كان) المنفية نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [١٨]،

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس(١٨٧/١) ، والنحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس المصري أخذ عن الأخفش الأصغر ، والمبرد ، والزجاج ، توفي سنة ٣٣٨ هـ ، المقنع في اختلاف البصريين ، والكوفيين انظر : وفيات الأعيان (٩٩/١ ، ١٠٠) ، بغية الدعاة (٣٦٢/١) .

(٢) انظر: شرح اللمع (٦٠/١ ، ٦١).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن (٧٧/١).

(٤) انظر: شرح المفصل (١١٦/٢).

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب (٤٢٣/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣٨٤/١) .

(٧) انظر: شرح الكافية (٢٢١/٢).

(٨) انظر: البسيط (٧٩٩/٢) ، وابن أبي الربيع هو عبيد الله بن أبي الربيع القرشي ، توفي سنة ٦٨٨هـ ، من مؤلفاته : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وشرح جمل الزجاجي ، انظر : بغية الوعاة (١٢٥/٢-١٢٦) .

(٩) انظر: رصف المباني (٢٢٦).

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب (١١٩٧/٣).

(١١) انظر: شرح ابن عقيل (٣٠٩/١)، المساعد (٢٨٨/١).

(١٢) انظر: تعليق الفرائد (٢٧٠/٣).

(١٣) انظر: همع الهوامع (١٢٦/٢ ، ١٢٧).

(١٤) شرح الأشموني (٢٥٢/١).

(١٥) انظر: خزانة الأدب (١٤١/٤) ، والبغدادي هو عبد القادر بن عمر البغدادي، ولد سنة ١٠٣٠ هـ ، وتوفي سنة ١٠٩٣هـ من مؤلفاته : خزانة الأدب ، شرح أبيات مغني اللبيب ، شرح قصيدة بانت سعادة . انظر : معجم المؤلفين (٢٩٥/٥).

(١٦) انظر: الكتاب (٣١٦/٢) ، معاني القرآن للفراء (٤٢/٢ ، ١٣٩/٣)، إعراب القرآن للنحاس (١٨٧/١).

(١٧) البيت من (الطويل) للفرزدق انظر البيت في ديوان الشاعر (٣٨٤/١) ، الكتاب (٦٣/١)، خزانة الأدب (٣٧٥/١ ، ٣٧٩، ١٤٢/٤)، شرح الكافية الشافية (١٩٢/١)، بلا نسبة في همع الهوامع (٤٥٧/١) ، ومعن:رجل في البداية يبيع بالنسيئة .

(١٨) سورة البقرة ، من الآية (٧٤).

ونحو : (لم أكن بقائم) ، فإذا كان المسوغ لدخولها النفي ، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ، ومنفي مرفوع المحل [1].

الرأي الثاني : أن (الباء) تزاد في خبر (ما) النافية إذا كانت على لغة أهل الحجاز، فهي للتفريق بين لغة التميميين ، والحجازيين ، فالجملة بعد (ما) على لغة بني تميم مرفوعة المبتدأ والخبر ، و (الباء) لا تقع في خبر المبتدأ، فلا تقول: (زيدٌ بقائمٌ)،وهو مذهب الفارسي[2]،والزمخشري[3]، والإسفراييني[4]،ونُسب للكوفيين عامة[5].

ورُدَّ مذهبهم بما يلي :

١) أنه لا فرق بين (ما) التميمية والحجازية في دخول (الباء) على خبرها ، سواء أكان أصل دخولها حملاً على (ليس) لاشتراكهما في النفي ، أم لتأكيد الخبر كـــ(اللام) في خبر (إنَّ) [6].

٢) أن (الباء) تدخل في الجملة المنفية وإن كان الخبر لجملة مثبتة هي نفسها خبراً لما يفيد النفي ، وذلك نحو : (ليس زيدٌ أبوه بقائم) [7].

٣) أن (الباء) قد دخلت على الخبر المرفوع كما في قول الله تعالى :﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [8] ، وقول الشاعر [9]:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٢/١).

(٢) انظر: المسائل البغداديات (٢٨٤) ، شرح التسهيل (٣٨٤/١) ، شرح الكافية الشافية (١٩٣/١) ، ارتشاف الضرب(١١٩٧/٣) ، المساعد (٢٨٨/١)، تعليق الفرائد (٢٧٠/٣)، شرح الأشموني (٢٥٢/١).

(٣) انظر: المفصل (٨٢).

(٤) انظر: لباب الإعراب (٣٥٧).

(٥) انظر: شرح المفصل (١١٦/٢)، همع الهوامع (١٢٧/٢).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٢، ١١٧) ، والخلاف المشار إليه هنا حول سبب دخول (الباء) في خبر (ما) ، فذهب البصريون إلى أنها دخلت لتأكيد النفي حملاً على (ليس) ، وذهب الكوفيون إلى أنها مقابلة لـــ(اللام) في خبر (إن) . انظر : ارتشاف الضرب (١٢١٥/٣).

(٧) انظر:شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٢)، أمالي ابن الحاجب (٤٢٣/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٩/١) ، شرح الكافية الشافية (١٩٢/١).

(٨) سورة الأحقاف ، من الآية (٣٣).

(٩) انظر: البيت من بحر (الطويل) وهو بلا نسبة انظر البيت في : شرح الكافية الشافية (١٩٣/١)، سر صناعة الإعراب (١٤٢/١)، شرح التصريح (٢٠٢/١)، الأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، خزانة الأدب (٥٢٣/٩).

ولكنَّ أجراً لو فعلتِ بهيّن وهل يُنكر المعروف في الناس والأجر

وقول الآخر [1]:

فإن تَنْأ عَنْهاحِقْبة لا تُلاقِها فإنَّك مما أحدثت بالمُجرِّبِ

٤) أن (الباء) قد دخلت في خبر (ما) بعد بطلان عملها بـــ(إنْ)، وذلك كما في قول الشاعر [2]:

لعمرك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قواهُ

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب شيخه الزمخشري مخالفاً بذلك جمهور النحويين ، ويستدل على مذهبه بأن علة دخول (الباء) في خبر (ما) الحجازية نصب الخبر ، لا النفي ، فهي لا تدخل إلا على المنصوب .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب الجمهور ، وذلك لأن عليه شبه إجماع بين النحويين ، حتى أن نسبة حصر دخولها على (ما) الحجازية فقط للكوفيين غير ثابتة ، ولم يذكرها إلا ابن يعيش [3] ، والسيوطي[4]، والذي عند الفراء خلافه[5].

أما الخوارزمي فما ذكره من أن الباء لا تدخل إلا على المنصوب مردود بما ورد سابقاً من شواهد تثبت دخول (الباء) على الخبر المرفوع.

---

(١) البيت من (الطويل) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٤٢) ، وشرح الكافية الشافية (١٩٣/١) ، الصاحبي في فقه اللغة (١٠٧) ، في رصف المباني (٢٥٧) التصريح (٢٠٢/١) ، شرح الأشموني (١٢٣/١) ، اللغة : حقبة : مدة من الزمن ، تنأى : تبعد .

(٢) البيت من بحر (المتقارب) وهو للمنخل الهذلي انظر البيت في شرح أشعار الهذليين (٩٢/٢) ، الشعر والشعراء (٦٦٤/٢)، خزانة الأدب (١٤٦/٤) ، شرح الأشموني (١٢٤/١)، همع الهوامع (١٢٧/٢).

(٣) انظر: شرح المفصل (١١٦/٢).

(٤) انظر: همع الهوامع (١٢٧/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٢/٢، ١٣٩/٣) ، شرح التسهيل (٣٨٤/١)، ارتشاف الضرب(١١٩٧/٣) ، المساعد (٢٨٨/١).

الخلاف في الاسم المرفوع بعد حرفي الشرط وحرفي الاستفهام

قال الزمخشري : " والمرفوع في قولهم : (هل زيد خرج؟ ، فاعل فعلٍ مضمر يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله تعالى : (وإن أحدٌ من المشركين استجارك)[1]، وبيت الحماسة [2]،

* * * * * * *** إنْ ذو لَوثَة لاَنَا

وفي مثل العرب : (لو ذاتُ سِوارٍ لطَمتْني[3]) " [4] .

قال الخوارزمي : اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يَمحُّه السمعُ بالاتفاق ، وذلك أنهم يقولون : (هل زيدٌ خرج ؟) معناه : (هل خرج زيدٌ خرج؟) ، وفي قوله تعالى : (وإن أحدٌ من المشركين استجارك) معناها : (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) ، وبيت الحماسة : (إنْ ذو لوثة لانا) [5] معناه : (إن لان ذو لوثة لاثا) [6] ، ومنه المثل : (لو ذاتُ سوار لطمتني) : (لو لطمتني ذاتُ سوار لطمتني) ، ومثله لا يجوز أن يكون في كلام الناس فضلاً عن أن يكون كلام العرب العرباء ، وكلام الله الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [7] .

وأنا أولاً أبين هنا زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغ عن سواء السبيل ، والميل عن جادة الصواب ، ثم أذكر ما هو الحق .

فأقول : الذي غرَّهم أن الشرط والاستفهام لابد لكل واحدٍ منهما من فعل ، قالوا والفعل المذكور بعد الاسم في هذا المقام لا يفي بما يقتضيه الشرطُ والاستفهام من الفعل، وتعلقوا بمسألة واحدة ، وهي أنك تقول : (زيدُ ضربتهُ) فيكون الاختيار في (زيدٌ) الرفع ، فإذا قلت : (إنْ زيداً ضربتَهُ ضَرَبَك) ، و (أزيداً ضَرَبك) فالاختيار فيه النصب ، ولو

---

(١) سورة التوبة ، من الآية (٦)

(٢) البيت من بحر (البسيط) ، وهو لقريط بن أنيف ، وتمامه :

إذَنْ لقامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عنْدَ الحَفيظَة إنْ ذو لوثة لانا

انظر البيت في : شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/١ ، ١٣/٩ ، ٩٦) شرح الكافية للرضيً (٣٨/٤ ، ٣٩) ، مغني اللبيب (١/ ٢٨) اللغة : قام بنصري : تكفل بي ، خُشُن : جمع خشن ، اللوثة : الضعف .

(٣) انظر المثل في : جمهرة الأمثال (١٩٣/٢) ، مجمع الأمثال (٢٠٢/٢) .

(٤) المفصل (٢٢ ، ٢٣) .

(٥) في المطبوع (إن لوثة لانا) ، بإسقاط (ذو) ، والصحيح ما أثبته .

(٦) في المطبوع (إن لأن ....) ، والصحيح ما أثبته

(٧) سورة فصلت ، من الأية (٤٢) .

كان الفعل المذكور يعد هذا الاسم قاضياً بالفعل الذي يقتضيه الشرط والاستفهام لَما كان الاختيار في (زيد) النصب ، وهذا يقتضي أن يكون الذي يقتضيه الشرط والاستفهام عقيبها لا بعدً هذا الاسم ، فلذا لزم أن يكون التقدير : (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) ، و (هل خَرجَ زيدٌ خرج؟) .

هذا منتهى كلامهم في هذه المسألة ، وأنا أكشفُ حقيقتهَا فأقول : القياس في هذه المسألة نصب (زيد) إلا أنه دُفع لمعنى ، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازاة فينتصب ضرورةً .

أما بيان المقدمة الأولى : فلأَنَّ (زيداً) مفعول من حيث المعنى ، والمفعول منصوب .

وأما بيان المقدمة الثانية : فلأنَّ (زيداً) ، إنما رقع لتحقيق معنى المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى الابتداء فيها ، وهذا لأن قولنا : (زيداً ضربتُهُ) آكد من قولنا : (ضربتُ زيداً) ، وتحقيق معنى الابتداء فيها عند ورود أحد المعنيين متعذرٌ ؛ وذلك لأنه ينفسخُ فيهما عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء ؛ لأن حرف المجازاة حقُّهُ أن يدخل على الفعل حقيقةً ، إذ معنى المجازاة ليس إلا أن يقال : (إن كان كذا) ، وذلك يقتضي دخول حرف المجازاة على الفعل حقيقةً ، وإذا لم يدخل عليه حقيقةً وجب أن يدخل عليه تقديراً ، ولن يدخل عليه تقديراً إلا إذا انتصب (زيدٌ) ، وكذلك إذا قلنا : (أزيدٌ ضربتُهُ) ؛ لأن المنصوب ها هنا فيما وراء الاستفهام أفهم الوجهين ، كما أن المرفوع أبلغَهُما "[1] .

دراسة الخلاف :

من الحروف التي قد يليها اسم مرفوع ليست عاملة فيه حرفا الاستفهام (الهمزة ، وهل) باختلاف حكم كل منهما بالدخول على الاسم ، فجاز " وقوع الاسم بعد (الهمزة) الاستفهامية كانت أصلاً في الاستفهام ، وسواء ها هنا ولي الاسم فعل كـ (أزيدٌ ذهب؟) ، أولاً ، كـ (أزيد ذاهب؟) " [2] ، أما (هل) فلم يجز أن يليها اسم إلا إذا جاء بعده اسم نحو : (هل زيدٌ خارجٌ؟) [3] ، أما إذا جاء بعدها فعل نحو : (هل زيدٌ خرجَ؟) ، فالاسم المرفوع بعدهما كالاسم المرفوع إذا ولى حرفي الشرط (لو) و (إنْ) ،

---

(١) التخمير (١/٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠)

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (٤/٩٨) .

(٣) انظر : السابق

قال سيبويه : " واعلم أَنَّ حروف الجزاء يقبح أن يتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ؛ لأن حروف الجزاء يدخلها (فَعَل ويَفعل) ، ويكون فيها الاستفهام ، فترفع فيها الأسماء " [١] .

وقد اختلف النحويون في رافع هذا الاسم فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ الاسم رُفع على الفاعلية ، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وهو مذهب جمهور البصريين[٢] ، قال سيبويه : " واعلم أن قولهم في الشعر : (إنْ زيد يأتك يكن كذا) إنما ارتفع على فِعل هذا تفسيره [٣]، ، وقال المبرد : " و(لو) لا تقع إلا على فعل ، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر" [٤] وذهب إليه الزجاج [٥] والفارسي [٦] ، وابن الشجري [٧] وابن عصفور [٨] وابن مالك [٩] ، والرضي [١٠] ، وأبو حيان [١١] ، المرادي [١٢] والسيوطي [١٣] والأشموني [١٤] ، ونسبه ابن يعيش للأخفش [١٥] .

واحتج أولئك بأن الأولى الحمل على الأصل ، والأصل في هذه الحروف أن يليها فعل ، قال ابن يعيش : " فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه الظاهر ؛ لأنه

---

(١) الكتاب (١٢٧/٣) .
(٢) انظر : الكتاب (١٢٩/٣) ، المقتضب (٧٧/٣ ، ٧٨) ، معاني القرآن وإعرابه (٤٣١/٢) ، والإنصاف (٦١٦/٢) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٥٧/٢) ، شرح الكافية للرضي (٣٩٩/١ ، ٩٩/٤) .
(٣) الكتاب (١٢٩/٣) .
(٤) المقتضب (٧٧/٣) .
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤٣١/٢) .
(٦) انظر : التعليقة (٢٢٠/٢ ، ٢٢٢) .
(٧) انظر : الأمالي الشجرية (٣٣٢/١) .
(٨) انظر : شرح الجمل (١٨/٣ ، ١٩) .
(٩) انظر : شرح التسهيل (١٤٠/٢)
(١٠) انظر : شرح الكافية (١٧٥/١ ، ٩٧/٢) .
(١١) انظر : ارتشاف الضرب (١٨٦٩/٤) .
(١٢) انظر : الجنى الداني (٢٧٩)
(١٣) انظر : همع الهوامع (٣٢٤/٤ ، ٣٢٥) .
(١٤) انظر : شرح الأشموني (٣٩/٤) .
(١٥) انظر : شرح المفصل (٨١/١)

إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى ، وذلك نحو قولك : (أزيدٌ قام؟) " [1] .

كما أنه لا يجوز الفصل بين حروف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل" [2]

الرأي الثاني : أنَّ الاسم مرفوع مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبر ، وهو مذهب بعض الكوفيين [3]، ونسبه الرضي أيضاً إلى بعض البصريين [4] .

واستند أولئك في مذهبهم على كثرة المسموع من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾[7] وغير ذلك [8] .

ومن كلام العرب قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)[9] ، وقول العرب (ولو ذاتُ سوار لطمتني) ، وقول الشاعر [10]:

إِذَنْ لقامَ بنَصري مَعْشرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظةِ إِنْ ذو لَوثةٍ لانا

---

(١) شرح المفصل (٨١/١) .
(٢) انظر الإنصاف (٦١٦/٢) .
(٣) انظر : الإنصاف (٦١٥/٢ ، ٦١٦) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٥٧/٢) ، شرح الكافية للرضي (٩٩/٤)
(٤) انظر : شرح الكافية (٣٩٩/١) .
(٥) سورة التوبة ، من الآية (٦)
(٦) سورة النساء ، من الآية (١٧٦)
(٧) سورة النساء ، من الآية (١٢٨) .
(٨) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٦١٣/١) .
(٩) انظر : حاشية الصبان (٣٩/٤) .
(١٠) سبق تخريجه

وقول الآخر [1]

لا تَجزَعْي إنْ منْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإذا هلكتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزعي

وقول آخر [2]

أَخِلاَّءِ لو غيرُ الحِمَام أصَابَكُمْ عَتَبتُ ، وَلكنْ مَا على الدَّهرِ مَعْتَبُ

الرأي الثالث : أن الاسم المرفوع يجوز أن يكون رافعه أحد الأمرين :

١- الرفع على الابتداء كما هو مذهب الكوفيين .

٢- الرفع على الفاعلية كما عند البصريين .

وقد أجاز المذهبين الأخفش حيث قال : في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ : " فابتدأ بعد (إنْ) ، وأن يكون رفع (أَحدٌ) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها ، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ ، .... ، وهذا قد ابتدئ بعد (إنْ) ، وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر " [3] .

وتبعه في إجازة الوجهين ابن يعيش حيث قال : " ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه ؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر " [4] .

وقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش بما يلي :

١- أنه لا يجوز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم[5].

٢- أن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده[1] .

---

(١) البيت من بحر (الكامل) ، وهو للنمر بن تولب ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (٧٢) ، الكتاب (١٨٨/١) ، المقتضب (٧٦/٢) ، شرح المفصل (٣٨/٢) ، الجني الداني (٧٢) ، مغني اللبيب (٨٧/٢) ، ارتشاف الضرب (١٨٧٠/٤) ، خزانة الأدب (٣٠٦/١) ، اللغة : المنفس : يقصد به هنا المال الكثير .

(٢) البيت من بحر (الطويل) ، وهو منسوب للغطمش الضبي ، انظر البيت في : الجني الداني (٢٧٩) ، التصريح (٢٥٩/٢) ، شرح الأشموني (٣٩/٤).

اللغة : أخلاء : أصلها (أخلائي) ، وحذفت (الياء) لدلالة الكسرة عليها ، ورويت (أخلاي) بقصر الممدود .

الحِمَام : الموت ، معتب : مصدر ميمي بمعنى العتاب .

(٣) معاني القرآن للأخفش (٣٢٧/٢) .

(٤) شرح المفصل (٨١/١) .

(٥) أنظر : الإنصاف (٦١٦/٢) .

٣- أن هذه الحروف تقتضي الأفعال ، والابتداء : " يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأن حقيقة الابتداء هي التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم " [٢]

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي رأي الكوفيين في كون الاسم المرفوع بعد الاستفهام أو الشرط مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وينتقد ما ذهب إليه البصريون وبعده " كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يمجه السمع بالاتفاق " ناسباً إياه لعامة النحويين ، وكأنه المتفرد فيما ذهب إليه ، ويحقق مذهبه بالقواعد التالية :

١- أن الشرط والاستفهام لابد لهما من فعل ، وهو الذي غرَّ النحويين بهذا المذهب .

٢- أن القياس في المسألة نصب الاسم إلا أنه رُفع لمعنى ، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازاة فينتصب ضرورة .

٣- أن هذا الاسم إنما رفع لتحقيق معنى المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى الابتداء فيها.

الترجيح :

الراجح : فيما أرى – مذهب الكوفيين ؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار أو تقدير ، كما أنه يحقق معنى بلاغياً .

---

(١) أنظر : معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٣١) .

(٢) أنظر : الإنصاف (٢/٦٢٠) .

الخلاف في إعمال (ما) مع توسط الخبر

قال الزمخشري:"فإذا انتقض النفي بـــ(إلا) أو تقدم الخبر بطل العمل،فقيل:(ما زيدٌ إلا منطلقٌ)،و(لا رجلٌ إلا أفضل منك)،و(ما منطلقٌ زيدٌ)،و(لا أفضلٌ منك رجلٌ)"[1].

قال الخوارزمي:"أما الانتقاض فلأن الخبر قد خرج عن خبر المنفي،وهذا كالمستضعف من الولاة إذا خرج عن ولايته أمرٌ فقد قصَّر عن إنفاذ التصرف فيه باعه .

وأما التقديم ، فلأن القياس في هذا الباب أن يكون الخبر كالاسم مرفوعاً ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبرٌ ، وإنَّما ينتصب الخبر تشبيهاً له بخبر (ليس) ولا تشبيه إلا إذا ظهر بينهما الشبه ، وفي حال تقديم الخبر هاهنا لما يظهر شبه الخبر بخبر ليس لأن ظهور الشبه فيه لا يكون إلا عند تمام الكلام ، فيتوقف النصب على تمام الكلام ، وإعراب الخبر لا يتوقفُ ، فبقي على ما كان .

وزان هذه المسألة (أن زيداً منطلقٌ وعمروٌ) ، ولو قلت : (إن زيداً وعمروٌ منطلقٌ) لم يجز ، فإن سألت : فما تقول في قول الفرزدق :

إذ هُم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

أجبتُ:من النحويين من قال هو منصوبٌ على الحال لأن التقدير إذ ما بشرٌ مثلهم ، فـــ(مثلهم) في الأصل صفةٌ لبشرٍ ، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال ، ....

على أنه رُوي عن بعض العرب:(ما مسيئاً من أعتب) كما ورد : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع (الطيب) " [2].

دراسة الخلاف :

من شروط إعمال(ما)عمل(ليس)–في لغة الحجازيين– ألا يتقدَّم خبرها على اسمها[3]، قال تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[4]فإذا انتقض هذا الشرط فللنحاة في جواز إعمال (ما) آراء :

الرأي الأول : منع إعمال (ما) عمل (ليس) مع توسط الخبر ، وهو مذهب

---

(١) المفصل (٨٢).

(٢) التخمير (٥٢٢/١ ، ٥٢٣).

(٣) انظر : المقتضب (١٨٩/٤ ، ١٩٠) ، والأصول (٩٢/١) ، الإيضاح العضدي (١١٠ ، ١١١).

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٣١).

جمهور النحويين[١]، فذهب إليه المازني [٢] ، وسيبويه [٣] ، والمبرد [٤] ، وابن السراج [٥] ، والزجاجي [٦] ، والفارسي[٧]،وابن جني[٨]،والصيمري[٩]،والزمخشري [١٠]، والأنباري[١١]، والموصلي[١٢]، وابن هشام [١٣]، والأشموني[١٤]، واستدلوا على صحة مذهبهم بما يلي [١٥]:

١) أن إعمال (ما) مع التقديم مؤذن بالقوة ، ولا قوة لأنه عامل ضعيف من جهة الحرفية ، ومن جهة مخالفة القياس.

٢) أنه لو قدم خبرها على اسمها ، وهي فرع على (ليس) التي يجوز تقديم خبرها فلزم مساواة الفرع للأصل ، وذلك غير مقبول .

الرأي الثاني : جواز الإعمال بقلة، وذهب إليه الفراء [١٦]، والجرمي[١٧]، والربعي[١٨]، والأعلم [١٩]، وابن مالك [٢٠]، وابنه[٢١]، ونُسب إلى سيبويه[٢٢]، ورُدت هذه النسبة[٢٣]، وما قاله سيبويه يجمع الرأيين حيث قال:" فإذا قلت:(ما منطلقٌ عبدُ

---

(١) انظر : المساعد (١/٣٨١)، الهمع (٢/١١٣).
(٢) انظر : خزانة الأدب (٢/ ١٣٦) ، مجالس العلماء للزجاجي (١١٣).
(٣) انظر : الكتاب (١/ ٢٨ ، ٢٩) .
(٤) انظر : المقتضب (٤/١٨٩ ، ١٩٠).
(٥) انظر : الأصول (١/٩٢).
(٦) انظر : الجمل (١٠٥).
(٧) انظر : الإيضاح العضدي (١١١).
(٨) انظر : اللمع (٩١).
(٩) انظر : التبصرة والتذكرة (١/١٩٨)
(١٠) انظر : المفصل (٨٢).
(١١) انظر : أسرار العربية (١٤٦).
(١٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٢/٨٨٨).
(١٣) انظر : أوضح المسالك (١/٢٧٩).
(١٤) انظر : شرح الأشموني (١/٢٤٨).
(١٥) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٢/٨٨٨).
(١٦) انظر : ارتشاف الضرب (٣/٤٠٤) ، الهمع (٢/١١٣).
(١٧) انظر : المساعد (١/٢٨٠)، ارتشاف الضرب (٣/٤٠٤).
(١٨) انظر : شرح الكافية للرضي (١/٢٦٧).
(١٩) انظر : خزانة الأدب (٢/١٣٠).
(٢٠) انظر : التسهيل (٥٧) ، ولكنه قال بمنع الإعمال في شرح عمدة الحافظ (١/١١٩).
(٢١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم (١٤٦ ، ١٤٧).
(٢٢) انظر : التسهيل (٧٥).
(٢٣) انظر : تعليق الفرائد (٢/ ٩٧٦ ، ٩٧٧).

الله)، أو: (ما مسيء من أعتبُ) رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق : ...، و(إذا ما مثلهم بشر) وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ كذلك ، ورب شيءٍ هكذا وهذا كقول بعضهم : (هذه ملحفةٌ جديدة) ، في القلة "[1].

واستند أصحاب هذا الرأي على الحجج التالية :

١) السماع : ومنه قول الشاعر [2]:

فأصْبحوا قد أعاد الله نعمتَهُم إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بشرُ

وقول الآخر [3]:

لو أنَّك يا حسينُ خُلِقتَ حُراً وما بالحرِّ أنتَ ولا الخليق

وقول الآخر [4] :

نجران إذ ما مثلها نجرانُ

وحُكي عن العرب : (ما مسيئاً من أعتب) [5].

٢) القياس : أن الإعمال قياس لبقاء معنى النفي [6].

ورُدت هذه الشواهد بما يلي :

أ) قول الشاعر : (إذ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهُم بشرُ)

أنه من الضرورة الشعرية [7]، وقيل إنه شاذ[8]، وخرَّج بعض النحويين نصب (مثلَهم) على الحال ، فالنعت المقدم على النكرة ينصب على الحال،كقولك:(فيها قائماً رجلٌ)[9].

---

(١) انظر : الكتاب (١/١٠٣ ، ١٠٤).

(٢) البيت من بحر (البسيط) للفرزدق في ديوانه (٢٢٣)، وانظر: الكتاب (١/١٠٣)، مجالس العلماء للزجاجي (١١٣)، المقتضب (١/١٩١)، الجنى الداني (٢١٣، ٤٢٢)، ارتشاف الضرب (٣/٤٠٤) ، الفصول الخمسون (٢٠٨) ، شريحة الكافية (٢/٢١٩) خزانة الأدب (٤/١٣٣).

(٣) البيت من بحر (الوافر) بلا نسبة انظر في : شرح الكافية للرضي (٢/٢٢٠)، خزانة الأدب (٤/١٣٣).

(٤) الرجز بلا نسبة في : الهمع (٢/١١٣) ، الأشباه والنظائر (٢/٥٧)، الدرر اللوامع (١/٩٦).

(٥) انظر : شرح الكافية (٢/٢٢٠) المساعد (١/٢٨٠) ، الهمع (٢/١١٣)، لسان العرب (عتب) وروي فيه بالرفع.

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٢٢٠ ، ٢٢١).

(٧) انظر : البغداديات (٥٩٦).

(٨) انظر : أوضح المسالك (١/٢٨٢)، شرح الأشموني (١/٢٤٨).

(٩) انظر : المقتضب (٤/١٩١، ١٩٢).

وحُمل البيت أيضاً على الغلط ، فهو للفرزدق ، وكان تميمياً ، وليس من لفظه إعمال (ما) سواء تقدم الخبر أو تأخر ، فلما استعمال لغة غيره غلط ، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره [١].

وأوَّله آخرون أن فتح (مثلَهم) على البناء لإضافته إلى مبني ، فالمضاف المبهم إذا أضيف إلى مبني بُني ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [٢] [٣] .

ب) قول الشاعر : (وما بالحرِّ أنتَ ولا الخَليقِ) مردود بأنه لا يلزم كون الخبر المجرور منصوب المحل ، وقد حُكي عن أهل نجد أنهم يجرون الخبر بعد (ما) بالباء ، وإذا أسقطوا (الباء) رفعوا ، وهذا دليل على أن دخول (الباء) جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل يجوز أن يقال : منصوب المحل ، ومرفوعه ، وإن كان المتكلم حجازياً ؛ لأن الحجازي قد يتكلَّم بغير لغته ، وغيره يتكلم بلغته[٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

اختار الخوارزمي مذهب جمهور النحاة ، ووافق الزمخشري في منع إعمال (ما) إذا توسط الخبر ، ثم ذكر ما يشير إلى أنها قد تكون لغة ، واحتج لاختياره بالقياس ، فانتصاب خبر (ما) تشبيهاً له بخبر (ليس) ، وتقديم الخبر لا يُظهر شبهه بخبر (ليس) ؛ لأن ظهور الشبه فيه لا يكون إلا عند تمام الكلام ، ومثَّل لذلك بالمعطوف على اسم (إنَّ) إن زيدا منطلقٌ وعمروٌ ، وإن زيداً وعمرا منطلق.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن إعمال (ما) مع توسط الخبر لغة ، وهي قليلة كما قال بعض النحاة[٥]، وأما قول المانعين بضعف (ما) فيقابله قلة في الاستعمال ، وإعماله لا يستلزم مساواة الأصل للفرع ، وأما ردهم لبيت الفرزدق بأنه ضرورة ، فمردود بأنه لم

---

(١) انظر : أسرار العربية (١٤٧).
(٢) سورة الذاريات ، من الآية (٢٣).
(٣) انظر : خزانة الأدب (١٣١/٤).
(٤) انظر : خزانة الأدب (١٣٤/٤).
(٥) انظر : الكتاب (٢٩/١)، الهمع (١١٣/٢) ، المساعد (٢٨٠/١).

يستدع فيه الضرورة الوزن أو الروي، أما الشذوذ فحجة يردها ورود ذلك في الشعر والنثر وبرواية كبار النحاة [1].

أما قولهم بانتصاب (مثلهم) على الحال، فهو مردود بأن الحال فضلة يتم الكلام دونها، وها هنا لا يتم الكلام دون (مثلهم). أما البناء على الفتح فلا يكون في (مثل) لمخالفتها للمبهمات بأنها تثنى وتجمع. وأما حملهم بيت الفرزدق على الغلط فلا يجوز لأن الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره جاز أن يغلط في لغة نفسه،فتزول الثقة في كلامه[2].

(١) روى الجرمي أنها لغة ، انظر : الهمع (١١٣/٢) ، المساعد (٢٨٠/١).
(٢) انظر : تخليص الشواهد (٢٨٣).

الخلاف في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن فعله

قال الزمخشري: " وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان:

أحدهما: أن يكون (مبتدأ) خبره ما تقدم من الجملة كأن الأصل: (زيد نعم الرجل)

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: (نعم الرجل هو زيد)، فالأول على كلام، والثاني كلامين "[1].

قال الخوارزمي: "(زيد) مبتدأ، و(نعم الرجل) جملة فعلية مقدمة على المبتدأ، وهي خبر له، ونحوه: (مررت به المسكينُ) فـ (المسكين) مبتدأ، و(مررت به) خبره، فإن سألت: فأين العائد من الخبر إلى المبتدأ؟ أجبت: (الرجل) لما كان شائعاً في جنسه كأنه بأسره منسحباً على (زيدٍ) فنُزّلَ ذلك منزلة العائد إليه، ونحوه[2]:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ

وقوله[3]: فأمَّا الصدودُ لا صدودَ لجعفرٍ

ولأن المعنى (زيدٌ) موصوفُ بهذه الصفة، وهي: (نعم الرجلٌ) فتكون الجملة متضمنة للعائد، ونظير هذه المسألة ضمير الشأن والقصة إذا وقع مبتدأ، فإن سألت: فهل يجوز على القياس: (زيدٌ بعمَ الرجل)؟ أجبتُ: بين هذه الصورة وتلك فرق، وذلك أن (نعم) فعل غير متصرف لابدَّ له من مضمرٍ مفسر أو مظهر، ومن ثم لم يكن له مستقبل"[4]

دراسة الخلاف:

المخصوص بالمدح أو الذم هو الاسم المرفوع الذي قصد به الكلام مدحاً أو ذماً وللنحويين في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم المتأخر عن فعله آراء جاءت على النحو التالي:

---

(١) المفصل (٢٧٣، ٢٧٤)

(٢) البيت من بحر (الطويل) وهو لخالد بن الحارث المخزومي ، وعجزه : (ولكن سيراً في عراض المراكب) انظر البيت في : ديوان الشاعر (٤٥) ، المقتضب (٦٩/٢) ، الإيضاح العضدي (١٢٧) ، سر صناعة الإعراب (٢٦٥/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٤/٧ ، ١٢/٩) ، خزانة الأدب (٣٨٨/١١) ،.

(٣) البيت من بحر (الطويل) وهو غير منسوب ، وروايته (الصدور) وليس (الصدود) وعجزه (ولكن اعجازاً شديد ضريرها) ، انظر البيت في : سر صناعة الإعراب (٢٦/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٤/٧ ، ١٢/٩) ، خزانة الأدب (٣٨٨/١١ ، ٤٩٤/٧) اللغة : الصدور : الأكابر والأشراف ، الأعجاز : النساء

(٤) التخمير (٣/ ٣١٨، ٣١٩)

الرأي الأول: أن للمخصوص بالمدح أو الذم وجهين من الإعراب:

الوجه الأول: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر.

الوجه الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (الممدوح أو المذموم).

وذهب إلى إجازة هذين الوجهين سيبويه[١] ، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، والفارسي[٥]، وابن جني[٦]، وابن برهان[٧]، والجرجاني[٨]، والزمخشري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن أبي الربيع[١٢]، والجامي[١٣]، وأجاز جماعة[١٤] وجهاً ثالثاً يكون فيه المخصوص بالمدح أو الذم (مبتدأ) والخبر محذوف تقديره (الممدوح أو المذموم) ، واقتصر جماعة منهم : ابن الوراق[١٥] ، وابن خروف[١٦] ، وابن مالك[١٧] ، والرضي[١٨] على الوجه الأول ، ونُسب ذلك لسيبويه[١٩].

---

(١) انظر: الكتاب (١٧٦/٢، ١٧٧) ، ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤) .

(٢) انظر: المقتضب (١٣٩/٢، ١٤٠) ، ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤) .

(٣) انظر: الأصول (١١٢/١) ، ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤) .

(٤) انظر: الجمل (١٠٨)

(٥) انظر: الإيضاح العضدي (١٢٦، ١٢٧) ، ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤) .

(٦) انظر: اللمع (٢٠٠، ٢٠١) ، ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤) .

(٧) انظر: شرح اللمع (٤١٦/٢، ٤١٧)

(٨) انظر: المقتصد (٣٦٧/١، ٣٦٩)

(٩) انظر: المفصل (٢٧٣، ٢٧٤)

(١٠) انظر: شرح المفصل (١٣٤/٧، ١٣٥)

(١١) انظر: المقرب (٦٩/١)

(١٢) انظر: الملخص (١٣٤/٧، ٣١٥)

(١٣) انظر: الفوائد الضيائية (٣١٤/٢، ٣١٥)

(١٤) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٥٤/٤)

(١٥) انظر: العلل في النحو (٢٩٤) .

(١٦) انظر : شرح الجمل (٥٩٤/٢) .

(١٧) انظر : شرح التسهيل (١٦/٣ ، ١٧) .

(١٨) انظر : شرح الكافية (٢٤٣/٤).

(١٩) انظر : شرح الجمل لابن خروف (٥٩٤/٢) ، التصريح (٩٧/٢) .

أما الوجه الأول فإنه إذا عُدَّ المخصوص بالمدح مبتدأ في نحوه: (نعم الرجل وزيدٌ) كان مقدماً في النية، فأصبح مبتدأ، والجملة بعده خبراً[1]، أما الوجه الثاني فكأنه لما قيل: (نعم الرجل)، سئل: (من هو؟)، فقيل: (زيدٌ)، أي: (هو زيدٌ)[2].

الرأي الثاني: أن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف تقديره (الممدوح أو المذموم)، واختاره ابن الحاجب[3]، محتجاً بتعين خبرية المخصوص، وبطلان ابتدائيته.

الرأي الثالث: أن المخصوص بالمدح أو الذم بدل من فاعل (نعم أو بئس) ، وهو منسوب لابن كيسان[4]، وافترضه المبرد ورده ، حيث قال : " فإن زعم زاعم أن قولك : (نعم الرجل زيدٌ) إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : (مررت بأخيك زيد) ، ... قبل له : إن قولك (جاءني الرجل عبد الله ، إنما تقديره : .. (جاءني عبد الله) ، فقل : (نعم زيدٌ) ؛ لأنك تزعم أنه بـ (نعم) مرتفع ، وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه " [5].

موقف الخوارزمي من الخلاف:

اختار الخوارزمي أحد الوجهين الذين ذهب الجمهور إليهما وهو أن المخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبر مقدم له، وتجاهل الوجه الآخر، واحتج لاختياره، بما يلي:

١) أن الخبر جملة مقدمة على المبتدأ نحو: (مررت به المسكينُ).

٢) أن الذي أغنى عن العائد أنه في نحو: (نعم الرجل زيد) (الرجل) شائع في جنسه ويستغرق (زيد) فنزل ذلك منزلة العائد إليه.

٣) أن (زيد) موصوفٌ بهذه الصفة، وهي: (نعم الرجلُ) فتكون الجملة متضمنة للعائد.

---

(١) انظر: الكتاب (١/١٧٦)

(٢) انظر: المقتضب (٢/١٣٩)، الإيضاح العضدي (١٢٧)

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٠١)

(٤) تعليق الفرائد (٧/١٨٥)، شرح الأشموني (٣/٢٨)

(٥) المقتضب (٢/١٤٢) .

الترجيح:

الراجح هو مذهب الجمهور بإجازة الوجهين ويؤيده الحجج التي أوردها أصحاب هـذا المذهب، بالإضافة إلى حجج من اختار أحد الوجوه المجازة ، أما القول بأن المخـصوص بالمدح أو الذم مبتدأ محذوف الخبر فيرده أن حذف الخبر لا يكون لازماً إلا إذا وجد مـا يسد مسده وهو ليس هنا[1] وأما ما ذهب إليه ابن كيسان فيبطله أن البدل لا يكـون لازماً[2] .

---

[1] انظر: شرح التسهيل (١٧/٣)

[2] انظر: تعليق الفرائد (١٨٥/٧)

(ب) في (كان) وأخواتها :

الخلاف في نوع (كان) إذا جاء بعدها جملة اسمية مرفوعة الركنين

قال الزمخشري:((ومستكناً في قولهم:...،و(كان زيدٌ ذاهبٌ)،و(كان أنت خيرٌ منه))[1].

قال الخوارزمي : ((اعلم أن (كان) ها هنا عند النحويين هي الناقصة ، واسمها ما استكنَّ فيها من ضمير الشأن،والجملة الابتدائية، وهي:(زيدٌ ذاهب) في مقام الخبر ، وكذلك (كان أنت خيرٌ منه)، اسم كان مستكن فيها، وهو ضمير الشأن والقصة، والجملة الابتدائية، وهي: (أنت خير منه) خبر (كان) ، ... ، وعندي أن (كان) في الموضعين هي التامة، والجملة بعدها محكية، والمعنى: وقع هذه الواقعة، وهي أن زيداً ذاهبٌ ، أو ثبت هذا الشأن ، وهو (أنت خير منه)))[2].

دراسة الخلاف :

(كان) من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فيبقى المبتدأ على رفعه، ويُنصب الخبر ، قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[3]، أما إذا جاءت بعدها جملة اسمية مرفوعة الركنين نحو: (كان زيدٌ ذاهبٌ)، و(كان أنت خير منه)، ففي تحديد نوع (كان) هنا خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه كالتالي :

الرأي الأول :

أن (كان) هي الناقصة، والجملة الاسمية بعدها في محل نصب خبرٍ لها ، وأما اسمها فضمير الشأن ، وهو مذهب الجمهور[4]،قال سيبويه:((وقال بعضهم (كان أنت خيرٌ منه) كأنه قال:(إنه أنت خيرٌ منه)"[5]، وممن وافقه في ذلك المبرد[6]، وأبو علي

---

(١) انظر : المفصل (١٣٤).
(٢) انظر : التخمير (١٦٦/٢).
(٣) سورة النساء ، من الآية (١٣٤).
(٤) انظر : التخمير (١٦٦/٢) ، همع الهوامع (٦٤/٢).
(٥) الكتاب (١١٨/١).
(٦) انظر : المقتضب (٩٩/٤).

الفارسي[1]، والزمخشري[2]، وابن يعيش [3]، وابن الحاجب [4]، وابن أبي الربيع[5]، الرضي[6] ، والخضري[7]، وأبو الفداء الأيوبي[8]، والأشموني[9].

ومن أمثلة مجيء اسم كان ضميراً للشأن ، وخبرها جملة اسمية قولهم : (ما كان الطيب إلا المسك)، والتقدير:(ما كان الأمر الطيبُ إلا المسكُ)[10]، ومنه قول الشاعر[11]:

إذا متّ كان الناس صنفان: شامتٌ

وآخر مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وقد نسب الرضي إلى بعض النحويين تقدير ضمير الشأن في (كان) في مثل ما سبق من أمثلة فاعلاً لها على اعتبار أنها تامة ، ورد ذلك بأنه ((لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ في الحال ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، أو في الأصل كاسم (إن))[12].

الرأي الثاني :

أن (كان) في قولهم : (كان أنت خيرٌ منه)، و(كان زيدٌ ذاهبٌ) وما شابهها ملغاة، فلا يحتاج إلى تقدير اسم لها ، وهو مذهب الكسائي[13] ، وابن الطراوة [14]، قال ابن أبي الربيع : ((ابن الطراوة يذهب في أمثال هذا إلى الإلغاء)) [15].

---

(١) انظر : التعليقة (١٠٦/١).
(٢) انظر : المفصل (١٣٤).
(٣) انظر : شرح المفصل (١١٦/٣).
(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١ ، ٤٧٤).
(٥) انظر : البسيط (٧٥٥/٢ ، ٧٥٩).
(٦) انظر : شرح الكافية (١٨٦/٤).
(٧) انظر : حاشية الخضري (٢٢٣/١).
(٨) انظر : الكناش (٣٩/٢).
(٩) انظر : شرح الأشموني (٢٣٩/١).
(١٠) انظر : البسيط (٧٤٩/٢).
(١١) انظر :البيت من بحر (الطويل)، وهو للعجير السلولي في الكتاب (١١٧/١)، والأزهية (١٩٠)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٣) ، الكناش(٣٩/٢) ، همع الهوامع (٦٤/٢)، شرح الأشموني(٢٣٩/١)، وخزانة الأدب (٧٥/٩).
(١٢) انظر : شرح الكافية للرضي (١٨٧/٤).
(١٣) انظر : همع الهوامع (٦٤/٢)
(١٤) انظر: البسيط (٧٥٩/٢) ، التذييل والتكميل (٢٧١/٢) ، همع الهوامع (٦٥/٢)، ابن الطراوة النحوي (٢٤١).
(١٥) البسيط (٧٥٩/٢).

وقد استند أصحاب هذا المذهب في قولهم إلى ما يلي [1] :

١- أن الإلغاء في الأفعال ثابت عن العرب في باب (ظن)، و(كان) في الأمثلة السابقة تلغى بدلاً من تكلف تقدير الضمير.

٢- أن الجملة الواقعة بعد الضمير هي مفسرة له وخبر عنه، وفي ذلك تناقضٌ ؛ لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأتِ إلا بواحد، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر ، ويفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول .

وردت حججهم بما يلي [2]:

١- أن تقدير ضمير الشأن يفيد التعظيم والتفخيم، فلا تكلف فيه ، فالأصل (زيد قائم) ثم أرادوا التعظيم للخبر فقدموا المضمر المبهم.

٢- قال ابن أبي الربيع : ((أنك إذا قلت : (هو زيد قائم) ، فـ (هو) ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر، فإذا فسر بـ(زيد قائم) على أنه ضمير الخبر ، فهو من هذه الجملة تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيراً من جهة وخبراً من أخرى)) [3].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن (كان) في الأمثلة المذكورة تامة ، وهو بذلك يوافق الرأي الذي نسبه الرضي لبعض النحويين ، ويجعل الجملة الاسمية بعد (كان) محكية .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور لأن اختيارهم الأقرب للأصل دون تكلف الإلغاء أو بُعد التقدير ، وضمير الشأن متفق على استعماله من قبل العرب ، وموافق عليه من جميع المذاهب النحوية وإن تعددت مسمياته عندهم كـ(الشأن ، والقصة ، والأمر).

أما ما ذهب إليه الخوارزمي فهو مردود باختصاص حكاية الجمل بالقول ، وما تصرف منه [4].

---

(١) انظر : البسيط (٢/٧٥٥).

(٢) انظر : البسيط (٢/٧٥٦).

(٣) انظر : البسيط (٢/٧٥٧).

(٤) انظر : حاشية الخضري (٢/٧٩١).

الخلاف في اسم (ليس) إذا تلاها فعل

قال الزمخشري : " ومستكناً في قولهم : (ليس خلق الله مثله) " [1].

قال الخوارزمي:" وأما قولهم : (ليس خلق الله مثله) فمن باب توجيه الفعلين إلى اسم واحد ، وإسناد أحدهما إلى الظاهر ، والآخر إلى ضميره ، ونحوه : (ما زال يفتي أبو حنيفة) [2]".

دراسة الخلاف :

(ليس) من الأفعال الناقصة التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل في الأول الرفع وفي الثاني النصب ، وقد جاءت (ليس) فيما سُمع عن العرب متبوعة بفعل تام استوفى مرفوعه ومنصوبه ، وهو قولهم : (ليس خلق الله مثله) ، واختلف النحويون في نوع (ليس) في هذا المثال على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (ليس) عاملة ، واسمها ضمير الشأن والجملة (خلق الله مثله) في محل نصب خبرها ، وذلك لأن (ليس) فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل إلا بعد عمله في الاسم ، فقدِّر الضمير ، وهو مذهب جمهور النحويين ، قال سيبويه : "فمن ذلك قول العرب : (ليس خلق الله مثله) فلولا أن فيه إضماراً لم يجز ان تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنَّه " [3]، وذهب إليه المبرد[4]، والفارسي[5]، والصيمري[6]، والزجاجي[7]، وابن الشجري[8]، والزمخشري[9] ، وابن يعيش[10].

---

(١) المفصل (١٣٣) .
(٢) التخمير (١٦٦/٢).
(٣) انظر: الكتاب (١١٧/١).
(٤) انظر: المقتضب (٩٨/٤ ، ١٠٠).
(٥) انظر: المسائل الحلبيات (٢٢٠/٢١٠).
(٦) انظر : التبصرة والتذكرة (١٩٢/١) .
(٧) انظر : مجالس العلماء(٣ ، ٥) .
(٨) انظر : أمالي ابن الشجري (٩/٢) .
(٩) انظر: المفصل (١٦٣).
(١٠) انظر: شرح المفصل (١١٦/٣).

الرأي الثاني : أن(ليس) نافية لا عمل لها حملا لها على (ما) التميمية ، قال سيبويه : " وقد زعموا أن بعضهم يجعل (ليس) كـــ(ما) ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فقد يجوز أن يكون منه : (ليس خلق مثله أشعر منه) ، و(ليس قالها زيد)"[1].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يتفرد الخوارزمي برأي خاص يخالف إجماع الجمهور، فهو يرى أن الجملة من بـــاب التنازع ، فـــ(ليس)، و(خلق) يتنازعان لفظ الجلالة (الله) اسماً للأول ، وفاعلاً للثاني ، ويمثل لذلك بنحو : (مازال يفتي أبو حنيفة).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور وذلك لأن المذهب الذي ذكره سيبويه يخرج (ليس) عن أصلها ، كما أن مذهب الخوارزمي لا ينطبق على الجملة المذكورة حيث إنه إذا حُذف الفعل (خلق) أو (ليس) لم يبق معنى الكلام صحيحاً.

---

(١) الكتاب (٢٠٠) .

الخلاف في دلالة (لا) النافية العاملة عمل (ليس)

قال الزمخشري:"المنصوب بـــ(لا) التي لنفي الجنس هي – كما ذكرت – محمولة على (إنَّ) فلذلك نُصب بها الاسم ورُفع الخبر "[1].

قال الخوارزمي:"... ، وأما من حيث المعنى فلأنّ النافية للجنس تستغرق الجنس نفياً من حيث اللفظ ، والمشبهة بـــ(ليس) فإنها – وإن كانت تستغرق الجنس نفياً – لكن لا من حيث اللفظ ، بيانه أن قولك: (لا رجلَ في الدار) جواب من قال : (هل في الدار من رجل؟)، وقولك :(لا رجلٌ في الدار) جواب من يقول :(هل رجلٌ في الدار)؟)، وبين المعنيين فرق، وذلك أنك إذا قلت: (هل من رجل في الدار) معناه : (هل من واحدٍ واثنين فصاعدا في الدار ؟)، فإذا قيل : (لا رجلَ في الدار) – بالفتح – فمعناه : (لا من واحد ولا اثنين ولا أكثر من ذلك في الدار) إلا أنه حذف (من) الاستغراقية في الجواب اعتماداً على طرف السؤال، وضمِّن (لا) النافية معنى (من) ثم بُنيت على الفتح ، فهذه الفتحة في اسم (لا) النافية للجنس بمنزلة (من) الاستغراقية، بخلاف قولك:(لا رجلٌ في الدار) – بالرفع – لأن معناه الجنس الثاني ، وهو بعض هذا الجنس واحداً كان أو أكثر ، فقولك : هل رجلٌ في الدار؟) معناه : (هل بعض هذا الجنس في الدار)، فإن قيل: (لا رجلٌ في الدار)، فمعناه: (لا بعض هذا الجنس في الدار)، وهذا وإن كان يقتضي استغراق الجنس نفياً لكن لا من حيث اللفظ ، بل من حيث الصورة نفي البعض؛ لأن متى نفينا بعض هذا الجنس عن كونه في الدار لزم ألا يكون فرد من أفراد هذا الجنس في الدار ، إذ لو كان فرد من أفراد هذا الجنس في الدار لزم أن يكون بعض هذا الجنس في الدار ، وقد حكمنا بأنه ليس فيها فيكون متدافعاً.

وأما قول النحويين بأن قولنا : (لا رجلٌ في الدار) – بالرفع – نفي لرجل واحد ، وقولنا : (لا رجلَ في الدار) نفي الجنس فشيءٌ مضحكٌ يُضحكُ منه ثم يُبكي من عقول النحويين ألا ترى أن قولنا:(لا رجلٌ أفضل منك) مدح وأي مدح ، ولو كان المراد به واحداً لكان من أقبح ما يكون من الذم، بلى يمكن أن يقال على المجاز:(لا رجلٌ في الدار

---

(١) المفصل (٧٤).

بل رجلان)، ولكن ذلك لقرينة (بل رجلان)، ويكون قولنا: (لا رجلٌ في الدار) قابلاً للتخصيص لأنه عام ، والعموميات قابلة للتخصيص لأن هذا الكلام في الأصل عام قبل تضمنه معنى (من) الاستغراقية فلما ضمن معنى (من) الاستغراقية لم يبقَ قابلاً للتخصيص ضرورة أنه تأكيد عموم النفي بهذا التضمن فلم يبق قابلاً لفسخ معنى العموم"[١] .

دراسة الخلاف :

(لا) حرف يدخل على الاسم وعلى الفعل ، فتتعدد أنواعه ، فمنها العامل ، ومنها المهمل[٢]، و(لا) الداخلة على الجملة الاسمية يختلف عملها بحسب نوعها ، وهو نوعان:

الأول : (لا) العاملة عمل (إن) ، وهي النافية للجنس.

الثاني : (لا) العاملة عمل (ليس) ، وفي تحديد دلالتها خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (لا) العامل عمل (ليس) تختلف عن تلك العاملة عمل (إن) بأن الأولى لنفي الوحدة ، والثانية لنفي الجنس لتضمنها معنى (من) الاستغراقية ، فقولهم: (لا رجلٌ في الدار) نفي عن وجود رجل واحد، وقد يوجد اثنان أو أكثر ، أما قولهم : (لا رجلَ في الدار) فيعني نفي وجود جنس الرجال.وهو مذهب سيبويه[٣]، والأخفش[٤]، والمبرد[٥]، والفارسي[٦]، وابن الشجري[٧]، والزمخشري[٨].

الرأي الثاني : أنه لا اختلاف بين (لا) العاملة عمل (ليس) ، والأخرى العاملة عمل (إن) فكلاهما لنفي الجنس، قال ابن الحاجب:"والنكرة في سياق النفي تعم"[٩]، وهو

---

(١) التخمير (١/٤٩٥ ، ٤٩٦، ٤٩٧).
(٢) انظر: رصف المباني (٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ...).
(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٧٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥).
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٤ ، ٢٦).
(٥) انظر: المقتضب (٤/٣٥٩ ، ٣٦١).
(٦) انظر: المسائل المنثورة (٨٨).
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/٤ ، ٥).
(٨) انظر: المفصل (٧٤).
(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٦).

مذهب الفراء [1]، وابن الحاجب[2]، والرضي[3]، واستشهدوا بقول الشاعر [4]:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا بهَ أبداً مقي

الرأي الثالث : وهو رأي يجمع بين الرأيين السابقين ، فيرى أن (لا) العاملة عمل (ليس) تأتي لنفي الجنس عامة ، وتأتي أيضاً لنفي الواحد ، وهو مذهب ابن السراج[5]، وابن مالك[6]، وابن هشام[7]، والدماميني [8].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب الفراء ومن تبعه في كون (لا) العاملة عمل (ليس) تفيد نفي عموم الجنس ، بل ويضحكه ما قاله النحويون ويبكيه ، مما يوحي بإجماعهم على أن(لا) هنا لنفي الواحد ، وقد دلل على مذهبه بما يلي :

١) أن قولهم : (لا رجلٌ في الدار) قابلٌ للتخصيص لأنه عام ، والعموميات قابلة للتخصيص.

٢) أن قولهم : (لا رجلٌ أفضل منك) مدح وأي مدح ، ولو كان المراد به واحداً لكان من أقبح ما يكون من الذم .

٣) أن قولهم : (لا رجلٌ في الدار) – بالرفع – لأن معناه الجنس الثاني وهو بعض هذا الجنس واحداً كان أو أكثر، فقولك: (هل رجلٌ في الدار ؟) معناه : (هل بعض هذا الجنس في الدار)، فإن قيل:(لا رجلَ في الدار) ، فمعناه : (لا بعض هذا الجنس في الدار) ، وهذا وإن كان يقتضي استغراق الجنس نفياً لكن لا من حيث اللفظ ، بل من

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/١٢٠ ، ١٢١).
(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٦).
(٣) انظر: شرح الكافية (١/٢٩٣).
(٤) البيت من بحر (الوافر) ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٢٧٢ ، ٢٧٤) ، وانظر : معاني القرآن للفراء (١/١٢١)، سر صناعة الإعراب(١/٤١٥)، التصريح (١/٢٤١).
(٥) انظر: الأصول (١/٣٧٩).
(٦) انظر: شرح التسهيل (٢/٤٣ ، ٥٤).
(٧) انظر: مغني اللبيب (٣١٦).
(٨) انظر: تعليق الفرائد (٤/٩٣).

حيث الصورة نفي البعض؛ لأنه متى نفينا بعض هذا الجنس عن كونه في الدار لزم ألا يكون فرد من أفراد هذا الجنس في الدار .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب الوسط الجامع بين تحديد دلالة (لا) العاملة عمل (ليس) في نفي الوحدة ، وتحديد دلالتها في نفي الجنس ، وذلك لأن الشواهد تدل على مجيئها بالمعنيين.

أما الخوارزمي وإن كان قد دلل وفصل إلا أن ما نسبه للجمهور من رأيٍ لم يقنعه مردودٌ بورود الخلاف بينهم بجميع آرائه قبل أن يذكر هذا الرأي في كتابه .

الخلاف في إعمال (لا) النافية عمل (ليس)

قال الزمخشري:" وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال : (لا رجلٌ في الدار) ، و(لا زيدٌ عندنا) "[1].

قال الخوارزمي:" (لا رجلٌ في الدار) عند المبرد يجوز ، وعندنا لا يجوز ، وهذه المسألة المذكورة فيما مضى من أن استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل "[2] .

دراسة الخلاف :

إذا دخلت (لا) على الاسم النكرة فإن كان الاسم بعدها يأتي مرفوعاً ، فهي في ذلك تشبه (ليس) في رفع الاسم[3].

وفي إعمال(لا)عمل(ليس) خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي:

الرأي الأول :

جواز إعمال (لا) النافية عمل (ليس) بشروط هي [4]:

١- أن يكون معمولها نكرة .

٢- ألاَّ يكون خبرها مقدماً .

٣- ألاَّ يفصل بينها وبين مرفوعها بفاصل.

وهو مذهب جمهور النحويين ، فذهب إليه سيبويه[5]، والفراء [6]، والمبرد[7]، وابن السراج[8]، والفارسي [9]، والأنباري[10].

واستندوا في مذهبهم على الحجج التالية :

---

(١) المفصل (٨١).
(٢) التخمير (٥١٨/١ ، ٥١٩).
(٣) انظر : رصف المباني (٢٦٢).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (١٣٠٩/٣)، رصف المباني (٢٦٢).
(٥) انظر : الكتاب (٥٨/١).
(٦) انظر : معاني القرآن (٣٧٧/٢).
(٧) انظر : المقتضب (٢٨/٢).
(٨) انظر : الأصول (٣٨٢/٤).
(٩) انظر : المسائل البصريات (٦٤٧/١ ، ٦٤٩).
(١٠) الإنصاف (٣٦٧/١).

أولاً : من السماع : قوله تعالى :﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [1]، وقول الشاعر [2]:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

وقول الآخر [3]:

وحلَّت سَوادَ القلبِ لا أنا باغياً سِواهَا ولا عَنْ حُبِّها متراخياً

وقول الشاعر [4]:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

ثانياً : من القياس : أن (لا) و (ليس) تتفقان في المعنى ، فكذلك جاز أن يتفقا في العمل [5].

الرأي الثاني :

منع إعمال (لا) النافية عمل (ليس) على الإطلاق ، وهو رأي ينسب للأخفش [6]، والمبرد[7]، وذهب إليه الزمخشري [8]، وابن الحاجب [9]، والرضي[10].

واحتجوا لمذهبهم بأن (لا) تختلف عن (ليس) من حيث النوع والمعنى ، فـــ(لا) حرف للنفي المطلق ، و(ليس) فعل لنفي الحال [11].

وردَّ ما ذهب إليه المجيزون لإعمال (لا) عمل (ليس) بأن ما استشهدوا به لم يرد فيه نصب الخبر ، وقد يكون رفعه للضرورة الشعرية[12].

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٣٨).

(٢) البيت من (مجزوء الكامل) ، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة ، انظر البيت في: الكتاب (٥٨/١)، المقتضب (٣٦٠/٤)، خزانة الأدب (٤٦٧/١).

(٣) البيت من بحر (الطويل)، وهو للنابغة الجعدي ، انظر البيت في: ديوان الشاعر(١٧١)، شرح التسهيل (٣٢٥/١ ، ٣٧٧)، ارتشاف الضرب (١٢٠٩/٣) ، المساعد (٢٨٢/١).

(٤) انظر : البيت من بحر (الطويل) ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في شرح التسهيل (٣٧٦/١)، ارتشاف الضرب (١٢٠٨/٣)، الدر المصون (٣٢٤/٢). اللغة : تعزَّ : تأسى وتصبر ، الوزر : الجبل الذي يُلجأ إليه .

(٥) انظر : المقتضب (٣٨٢/٤)، اللباب في علل البناء والإعراب (١٧٨/١).

(٦) انظر : ارتشاف الضرب (١٢٠٨/٣)، تعليق الفرائد (٢٥٦/٣).

(٧) انظر : السابق.

(٨) انظر : المفصل (٨١).

(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/١ – ٣٩٤).

(١٠) انظر : شرح الكافية (٢٩٣/١ ، ١٨٤/٢).

(١١) انظر : شرح المفصل (١٠٩/١)، الجنى الداني (٢٩١ ، ٢٩٢).

(١٢) انظر : شرح الكافية (٢٩٣/١ ، ١٦٢/٢).

الرأي الثالث :

اقتصار جواز الإعمال على رفع الاسم فقط دون نصب الخبر ، وهو رأي منسوب للزجاج[1]، وحجة هذا المذهب أنّه لم يرد في المسموع سوى رفع الاسم دون نصب الخبر[2].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يمنع الخوارزمي إعمال (لا) النافية عمل (ليس) بقوله : " وعندنا لا يجوز " [3].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من جواز إعمال (لا) النافية عمل (ليس) ، وذلك لكثرة الشواهد التي تؤيد ذلك ، وأما احتجاج أصحاب المذهب الثاني والثالث بأن لم يرد في السماع نصب خبر (لا) فمردود بشواهد أصحاب المذهب الأول.

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (١٢٠٨/٣)، الجنى الداني (٢٩٣)، تعليق الفرائد (٢٥٦/٣).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب (١٢٠٨/٣).

(٣) التخمير (٥١٨/١).

الخلاف في تقدير اسم الأفعال الناسخة إذا جاءت للاستثناء

قال الزمخشري : " وكذلك (ليس) و(لا يكون) ، وذلك : (جاءني القوم ، أو ما جاءني عدا زيداً ، ... ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً) " [1].

قال الخوارزمي:" المستثنى بـــ(ليس) منصوب لا محالة ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام على ما رواه أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي : (ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء) [2] ، وفي الحديث : (كلُّ ما أنهر الدم وأفرى فكُلْ ليس السنَّ والظُّفر فإنهما مُدى الحَبَشة) [3] ، ولا يكون في معناه ، تقول : (أتاني القومُ ليس زيداً) ، و(لا يكون بعضهم عمراً) ، وهذا تفسير البصريين ، وأما الكوفيون فتقديره: (ليس فعله فعل زيد)، وتقدير البصريين أجود لأنه أقل إضماراً [4]".

دراسة الخلاف :

(ليس) و(يكون) من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتغير معناها أو زمنها، وقد ورد استخدام الفعل (ليس) ، و(يكون) المنفية في الاستثناء فهي تعد من أدوات الاستثناء[5] ، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلّم : (ما أحدٌ من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء) ، وتبقى هذه الأفعال على ما لها من عمل فترفع الاسم مضمراً ، وتنصب الخبر ظاهراً ، وقد اختلف النحويون في ضمير اسم (ليس) و (لا يكون) فجاءت تقديراتهم له على النحو التالي:

التقدير الأول : أن الضمير يعود على بعض المستثنى منه ، فيقال في تقدير اسم (ليس) في نحو: (أتى القوم ليس زيداً) : (أتى القوم ليس بعضهم زيداً) ، وفي تقدير اسم (لا يكون) في نحو : (أتى القوم لا يكون زيداً):(أتى القوم ليس بعضهم زيداً) ، وهذا مذهب البصريين، فذهب إليه سيبويه [6]، والمبرد[7]، وابن السراج[1]،

---

(١) المفصل (٦٧) .
(٢) انظره في : فيض القدير (٥٩٨/٦) ، والجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢٧٤/٦) .
(٣) انظر الحديث في : فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، (كتاب الذبائح والصيد) (٤٩/١١) ، وشرح النووي على صحيح مسلم (كتاب الأضاحي) (١٠٣/٣ ، ١٠٦).
(٤) التخمير (٤٥٩/١).
(٥) انظر : الكتاب (٣٢٢/٢) .
(٦) انظر: الكتاب (٣٦٧/٢) .
(٧) انظر: المقتضب (٤٢٨/٤).

والفارسي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب [٥]، وابن مالك[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والدماميني [١٠].

التقدير الثاني : أن الضمير يعود على مصدر الفعل ، فيقال في تقدير اسم (ليس) في نحو : (أتى القوم ليس زيداً) : (ليس إتيانهم إتيان زيد) وحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب الكوفيين [١١].

وهناك من قدر إعادة الضمير على وصف مشتق من الفعل ، فيقدر اسم ليس في المثال السابق بـــ(ليس الآتي زيد) ، وهو تقدير أجازه ابن هشام[١٢]، والجامي[١٣]، ونُسب لسيبويه[١٤]، وذكره أبو حيان[١٥]، والدماميني [١٦].

وردّ هذا المذهب بما يلي :

١) أن في تقديرهم دعوى حذف مضاف لم يلفظ به [١٧].

٢) أنه إذا لم يتقدم (ليس) أو (لا يكون) فعلٌ نحو : (القوم إخوتك ليس زيداً) ففي تقدير مصدر ، أو وصف مشتق تكلف لكثرة الإضمار ، فيقال : (ليس نسب الأخوة نسب زيد) ، و (ليس المنتسب إليك بالأخوة زيداً) [١٨].

---

(١) انظر: الأصول (٢٨٧/١).
(٢) انظر: الإيضاح العضدي(٢٢٩).
(٣) انظر: المفصل (٦٧).
(٤) انظر: شرح المفصل (٧٨/٢).
(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل(٣٦٤/١).
(٦) انظر: شرح التسهيل(٣١١/٢).
(٧) انظر: الجنى الداني(٤٩٥).
(٨) انظر: المغني (٣٨٧).
(٩) انظر: المساعد (٥٨٧/١ ، ٥٨٨).
(١٠) انظر: تعليق الفرائد (١١٨/٦).
(١١) انظر: التخمير(٤٥٩/١)، شرح المفصل (٧٢/٢) ، ارتشاف الضرب(١٥٣٨/٣)، تعليق الفرائد(١١٨/٦) ، حاشية الصبان(١٦٧/٢).
(١٢) انظر: أوضح المسالك (١٨٢/٢).
(١٣) انظر: الفوائد الضيائية (٤١٨/١).
(١٤) انظر: التصريح (٣٦٢/٢).
(١٥) انظر: ارتشاف الضرب(١٥٣٨/٣).
(١٦) انظر: تعليق الفرائد (١٢١/٦).
(١٧) انظر: الجنى الداني(٤٩٥).
(١٨) انظر: تعليق الفرائد (١٢١/٦) ، حاشية الصبان (١٦٧/٢).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يستشهد الخوارزمي على مجيء (ليس) للاستثناء ببعض الأحاديث النبوية ، ثم يعرض رأي المدرستين البصرية والكوفية في تقدير اسم (ليس) و (لا يكون) إذا جاءتا للاستثناء ، ويمثل لمذهب كل منهما ، ثم يصدر حكمه باختياره لمذهب البصريين ويصفه بالأجود معللاً ذلك الاختيار بقلة الإضمار في تقدير البصريين.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين في تقدير اسم (ليس) و(لا يكون) بضمير يعود على بعض المستثنى منه ، وذلك لبعده عن التكلف في الإضمار ، كما أنه أقرب للمعنى من تقدير المصدر أو الوصف المشتق، فالمعنى في (أتى القوم ليس زيداً) : (القوم أتوا ليس بعضهم زيداً) ، ولعل المقصود أنه (ليس إتيانهم إتيان زيد) [1].

(١) انظر: تعليق الفرائد (٦/١١٩).

(ج) في (إن) وأخواتها :

الخلاف في علة رفع خبر (إنّ)

قال الزمخشري:" خبر (إنَّ) وأخواتها هو المرفوع في قولك : (إنَّ زيدا أخوك) ، و(لعل بشراً صاحبك) ، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزوم الأسماء ، والماضي منه في بنائه على الفتح ، فأُلحق منصوبه بالمفعول ، ومرفوعه بالفاعل ، ونُزِّل قولك: (إنَّ زيداً أخوك) منزلة : و(ضرب زيداً أخوك) ، و(كأن عمراً الأسدُ) منزلة: (فرسَ عمراً الأسدُ) ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك : (زيدٌ أخوك) ، ولا عمل للحرف فيه "[1].

قال الخوارزمي:" هذه الحروف مشبهة بالفعل ، وشبهُها به عندهم من حيث إنها تلزم الأسماء كالفعل ، وينفتح أواخرها كالفعل الماضي ، لا جرم أن منصوبها ملحقٌ بالمفعول ، ومرفوعها ملحقٌ بالفاعل ، وهذه علةٌ مسترذلةٌ ، ورذالتها ظاهرة ، وعمَّا قليل تساق إليك العلة في شبهها .

خبر (إنَّ) مختلف في ارتفاعه ، فعند البصريين أنه مرتفع بهذا الحرف ، فكما عمل هذا الحرف في المنصوب عمل أيضاً في المرفوع ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في الابتداء .

احتج الكوفيون بشيئين ، أحدهما : أنَّ ما وقع في حيِّز هذه الحروف من الاسمين في الأصل خبرٌ ومبتدأٌ فالقياس عند إدخال شيءٍ من هذه الحروف عليها أن يبقى على ما كان عليه ، لهذا المعنى لا يتغيران عن صور الابتداء بدخول (ما) و(لا) عليها في مذهب بني تميم ، إنَّما تغير المبتدأ عند دخول هذه الحروف عليه لمعنى ، ذلك المعنى معدومٌ في الخبر فوجب أن يبقى على ما كان عليه ، وبيان أن تغير المبتدأ عند دخول هذه الحروف لمعنى ذلك المعنى معدوم في الخبر أن (نون) العماد تتصل بهذه الحروف عند دخولها على المضمر ، و(نون)

---

(١) المفصل (٤٠).

العماد لا تتصل إلا بمنصوب ، كما في (أكرمني) و(أكرمنا) ، وإذا انتصب المضمر من اسم (إنَّ) لزم أيضاً أن ينتصب المظهر إذ الأصل في الاسم أن يكون على نهج واحد .

وهذا المعنى معدوم في الخبر ، لضرورة أن شيئاً من هذه الحروف لا تدخل على الخبر متصلاً به (نون) العماد حتى يقتضي تغيير الخبر .

الشيء الثاني : – وعليه الاعتماد – أنَّ (إنَّ) المكسورة مع اسمها بمنزلة المبتدأ ، بدليل أنه يدخل عليه (لام) الابتداء ، و(لام) الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، ويشهد دخول (لام) الابتداء عليها ما أنشده المبرد [1] :

ألا يا سَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

أصل (لهنَّكَ) : (لإنَّك)، فتكون (إنَّك) بمنزلة المبتدأ ، و(كريم) بمنزلة الخبر ، وهذا يقتضي ألاَّ يكون ارتفاع خبر (إنَّ) بالحرف . وإذا لم يكن ارتفاع خبر (إنَّ) بالحرف لزم أن لا يكون ارتفاعُ خبرِ سائر الحروف بالحرف أيضاً ضرورة أنه لا قائل بالفصل بين الموضعين.

حجة البصريين حرفان ، أحدهما : أن اتصال (نون) العماد بهذه الحروف دليل على تنزيلها منزلة الفعل ، وإذا تنزَّلت منزلة الفعل ، كان مرفوعها بمنزلة الفاعل ومنصوبها بمنزلة المفعول ، ولهذا قال أصحابنا : نُنزِّل قولك : (إنَّ زيداً أخوك) منزلة (ضرب زيداً أخوك) ، و(كأنَّ عمراً الأسدُ) : (فرسَ عمراً الأسدُ) ، وليس معنى هذا الكلام سوى أنّ الفعل كما لا بد له من مرفوعٍ ومنصوبٍ بأنهما فاعلٌ ومفعولٌ ، فكذلك ما تنزلَّ منزلته ، وإذا تنزَّل المرفوع منزلة الفاعل استحال أن يكون ارتفاعه على أنه خبر المبتدأ.

الحرف الثاني : أنَّ أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل على علمين ، وذلك نحو:(كان وأخواتها، وظننت وأخواتها) فكذلك هذا النوع أيضاً يكون على علمين إلحاقاً للمفرد بالأعم الأغلب ، ثم الخلاف فيه يظهر فيما إذا قلت إنك وزيدٌ ذاهبان ، فإنه عند الكوفيين يجوز كقولك : أنت وزيدٌ ذاهبان ، وعند البصريين لا يجوز " [2].

---

(١) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لمحمد بن سلمه ، وقيل لرجل من نُمير ، انظر البيت في : الخصائص (٣١٥/١) ، ١٩٥/٢) ، سر صناعة الإعراب (٣٧١/١ ، ٥٥٢/٢) ، شرح المفصل (٦٣/٨ ، ٢٥/٩) ، مغنى اللبيب (٢٥٧/١) ، همع الهوامع (١٧٩/٢) ، خزانة الأدب (٣٦٢/١٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥) .

(٢) التخمير (٢٨١/١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤).

دراسة الخلاف :

اختلف النحويون في عامل الرفع في خبر (إنَّ) على النحو التالي :

الرأي الأول : أن الخبر مرفوع بـ(إنَّ)، وهو مذهب البصريين [١]، وبعض الكوفيين[٢]، وذهب إليه سيبويه [٣]، والأخفش الأوسط[٤]، والمبرد[٥]، وابن السراج [٦]، والزجاجي[٧]، والفارسي[٨]، وابن الحاجب [٩]، والزمخشري[١٠]، والرضي[١١].

واستندوا في رأيهم على الحجج التالي :

١) أن (إنَّ) وأخواتها تقاس على النواسخ الأخرى التي تعمل في المبتدأ والخبر كـ(كان وأخواتها ، وظن وأخواتها) [١٢].

٢) أنَّ (إنَّ) وأخواتها مشبهة للفعل ، فمنصوبها بمنزلة المفعول ، ومرفوعها بمنزلة الفاعل [١٣].

الرأي الثاني : أن خبر (إنَّ) مرفوع بما رفعه قبل دخول الحرف عليه ، وهو مذهب الكوفيين [١٤]، وذهب إليه السهيلي [١٥]. واحتجوا لمذهبهم بما يلي :

١) أن تشبيه (إنَّ) وأخواتها بالأفعال يجعلها ضعيفة ؛ لأنَّ في إعمالها تسوية بين الأصل والفرع [١٦].

---

(١) انظر : الإنصاف (١/ ١٧٦) ، التبيين (٣٣٣).
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء (١/٤٧٠).
(٣) انظر : الكتاب (٢/١٣١).
(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش (١/٩).
(٥) انظر : المقتضب (٤/١٠٩).
(٦) انظر : الأصول (١/٢٢٩).
(٧) انظر : الجمل (٥١).
(٨) انظر : الإيضاح العضدي (١٥٠).
(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢٠٨).
(١٠) انظر : المفصل (٤٠).
(١١) انظر : شرح الكافية (١/٢٨٨).
(١٢) انظر : الإنصاف (١/١٧٦).
(١٣) انظر : الكتاب (٢/ ١٣١) ، المقتضب (٤/ ١٠٩).
(١٤) انظر : الإنصاف (١/١٧٦) ، التبيين (٣٣٣) ، شرح الكافية للرضي (١/٢٨٨).
(١٥) انظر : نتائج الفكر (٣٤٢).
(١٦) انظر : الإنصاف (١/١٧٤).

٢) دخول (لام) الابتداء على (إنَّ) واسمها جعلهما بمنزلة المبتدأ ؛ لأنَّ (لام) الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ [١] ، ومن دخولها قول الشاعر [٢] :

ألا يا سَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

موقف الخوارزمي من الخلاف :

لقد فصَّل الخوارزمي في هذه القضية تفصيلاً دقيقاً أورد من خلاله المذاهب النحوية فيها ، والحجج التي ساقها أصحابها تأييداً لرؤاهم ، أما عن توجهه فقد أصدر الحكم قبل أن يسرد الخلاف ، فوصف ما علَّل به البصريون مذهبهم بالعلة المسترذلة الظاهرة الرذالة ، فيتضح اختياره للمذهب الكوفي هنا وتعصبه له ، واحتج بأن الأصل في المبتدأ والخبر عند إدخال هذه الحروف وما في حيزها أن تبقى على ما هي عليه كما في (ما ولا) عند التميميين ، أما نصبه فلما طرأ عليه ، وهو دخول (نون) العماد التي لا تتصل إلا بمنصوب .

وهي حجة مردودة بأن (ما ولا) قد أُعملت عند الحجازيين ، وعدم إعمالها عند بني تميم لانتفاء مشابهتها للفعل كما أشبهته (إنَّ) وأخواتها.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين ومن وافقهم القائل بأي (إنَّ) ، هي العاملة (إنَّ) في خبرها، وأما من ذهب إلى أنه من منع إعمالها فيه فمردود من وجوه :

١) أنَّ تشبيه (إنَّ) وأخواتها بالفعل يقتضي أن يكون لها منصوب ومرفوع ، أما الحط من الفروع عن الأصول فهو متحقق فيها مع الإعمال ، وذلك لأنها تختلف عن الفعل في أنَّ منصوبها لا يتقدَّم عليها كما يتقدَّم المفعول على فعله ، وخبرها لا يليها كما يلي المرفوع فعله [٣] .

٢) أنَّ (اللام) في الشاهد الشعري ليست للابتداء ، وإنما هي (لام) القسم ، أو مقتطعة من القسم [٤].

---

(١) انظر : التخمير (٢٨٢/١).
(٢) سبق تخريجه
(٣) انظر : الإنصاف (١/ ١٧٩) .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٦٢/٤).

الخلاف في (اللا م) الأولى في (لعلَّ) بين الأصالة والزيادة

قال الزمخشري:" وفيها لغات : لعلَّ ، وعلَّ ، ... ، وعند أبي العباس أصلها (علَّ) زيدت عليها (لام) الابتداء"[١].

قال الخوارزمي:" الشاهد بصحة قول أبي العباس وجهان :

أحدهما : قولهم (علَّ) بمعنى (لعلَّ) .

وثانيهما : أنك لو سميت بـــ(لعلَّ) حكيت كما لو سميت بـــ(كأن) ، ولو كان مفرداً لما وجبت فيه الحكاية .

فإن سألت : لو كانت (لام) الابتداء لجاز في قولك:(لعلَّ) زيداً منطلق، وعمرو) بالرفع كما جاز (إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو) ، أجبت : (لام) الابتداء كما تدخل على المبتدأ تدخل على ما كان مبتدأ ، تقول : إن كان زيداً لهو الظريف ، وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾[٢]" [٣].

دراسة الخلاف :

لعل حرف للترجي والإشفاق [٤]، واختلف النحويون في (لام) لعلَّ الأولى على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة ، وهو مذهب البصريين[٥]، فذهب إليه سيبويه [٦]، والمبرد[٧]، وابن جني[٨]. واحتجوا لمذهبهم بما يلي :

١) السماع : فقد وردت (علّ) كثيراً في كلام العرب ، ومن ذلك :

---

(١) المفصل (٣٠٣).
(٢) سورة الشعراء ، من الآية (٤٤).
(٣) التخمير (٤/٧٤).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٣/١٢٤٠).
(٥) انظر : الكتاب (٣/٣٣٢) ، المقتضب (٤/٧٣)، الإنصاف (١/٢١٩، ٢٢٣) ، الجنى الداني (٥٧٩)، شرح الكافية للرضي (٤/٣٩٦).
(٦) انظر : الكتاب (٣/٣٣٢).
(٧) انظر : المقتضب (٤/٧٣)، المفصل (٣٦١) ، التخمير (٤/٧٤)، الجنى الداني (٥٧٩).
(٨) انظر : الخصائص (٣١٦).

قول الشاعر [١]:

ولستُ بلوَّام على الأمرِ بعدما يفوتُ ، ولكن علَّ أن أتَقَدَّما

وقول الآخر[٢]:

ولا تهينَ الفقيرَ ؛ علَّك أنْ تَرْ كعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَهْ

٢) القياس : فـــ(لعلَّ) من الحروف التي تشبه الفعل في العمل ، والفعل تلحقه الزوائد فكذلك(اللام) فيها زائدة، ولأن (إن) على ثلاثة أحرف ، وكذلك ما تفرع منها ، ومجيء (كأن) على أربعة لزيادة (الكاف) [٣].

الرأي الثاني : أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) أصلية ، وهو مذهب الكوفيين[٤]، وذهب إليه الأنباري [٥]، والعكبري[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]. واحتجوا بأن الحروف لا تدخلها الزيادة ، كما أن عدم دخول (نون) الوقاية على (لعل) إلا فيما ندر دليل على أصلية حروفها [٩]، فلما كثرت (اللامات) استقبحت زيادة (النون) فراراً من اجتماع الأمثال[١٠].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

اختار الخوارزمي مذهب البصريين مع نسبته للمبرد تابعاً في ذلك للزمخشري ، واحتج لهذا المذهب بورود (علَّ) بدون (اللام) في كلام العرب ، وأيضاً بمنع (لعل) من الصرف – إذا سمي بها – للعلمية والتركيب [١١]، وهو مردود بأن المنع من الصرف

---

(١) البيت منسوب لنافع بن سعد الطائي في الإنصاف (٢١٩/١).

(٢) البيت للأضبط بن قريع ، انظر : في الإنصاف (١/ ٢٢١) ، رصف المباني (٢٤٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٩ ، ٤٤). خزانة الأدب (٤٥٠/١١ ، ٤٥٢)، شرح التصريح (٢٠٨/٢).

(٣) انظر : التبيين (٣٦٠ ، ٣٦١).

(٤) انظر : الإنصاف (٢١٩/١) ، التبيين (٣٦٠)، شرح المفصل (٨٧/٨) ، ارتشاف الضرب (١٢٨١/٣) ، شرح الكافية للرضي (٣٩٦/٤).

(٥) انظر : الإنصاف (٥٢٦/١).

(٦) انظر : التبيين (٣٦١).

(٧) انظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨١).

(٨) انظر : الجنى الداني (٥٧٩).

(٩) انظر : الإنصاف (٢١٩/١)، التبيين (٣٦٠).

(١٠) انظر : التبيين (٣٦٠).

(١١) انظر : التخمير (٧٤/٤)، شرح الكافية (٣٧٤/٤).

ليس دليلاً على التركيب ، بل منعه الكوفيون للعلمية وشبه العجمة [1].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الكوفيين القائل بأصلية حروف (لعلّ) ، فلا يوجد دليل قاطع على زيادتها والأصل في الحروف البساطة[2]، كما أنَّ ورود (علَّ) في كلام العرب لغة ، وقد جاء في (لعلَّ) عدة لغات أشهرها: (لعلَّ ، وعلَّ ، ولَعَنَّ) [3].

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٩٦/٤).
(٢) انظر : الإنصاف (٢١٩/١).
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨١) ، شرح الكافية للرضي (٣٩٤/٤).

الخلاف في جواز إعمال (ليت) عمل (ظنَّ)

قال الزمخشري:"

يا ليت أيام الصبا رواجعا[1]

يعني : (يا ليت لنا) "[2].

قال الخوارزمي:" هذا البيت مختلف فيه بين البصرية والكوفية ، فالبصرية تقول : خبر (ليت) حرف ، و (رواجعاً) منصوب على الحال ، والكوفية تقول : (هذا البيت على لغة بني تميم يعملون (ليت) إعمال (ظن)، فيقولون : (ليت زيداً شاخصاً) ، كما يقال: (ظننت زيداً ناقصاً) ، وعليه المثل : (ليت القسيَّ كلّها أرجلاً [3]) : أرجل القسيُّ إذا وُتّرت أعاليها وأيديها كلها ، وأرجلها أشدُّ من أيديها .

يضرب لتمني محالاً كأنهم يُجرون (ليت) مُجرى فعل التمني ، وعند ذلك لا حاجة إلى صدر ، ونحوه[4] :

ألا رَجُلا جزاهُ اللهُ خيراً

فإن سألت : كيف أجريتَ هذه الكلمة من بين سائر أخواتها مجرى الفعل على لغة تميم ؟ أجبت: لأنها أشبه أخواتها بالفعل ، ولذلك لا تفارقها (نون) العماد " [5].

دراسة الخلاف :

(ليت) حرف من أخوات (إنَّ) وتعمل عملها ، وفي إعمال (ليت) عمل الفعل (ظنَّ) خلاف بين النحويين على النحو التالي :

الرأي الأول :

يمتنع إعمال (ليت) عمل (ظن)، وهو مذهب البصريين[6]، فذهب إليه سيبويه [7]،

---

(١) البيت من (الرجز) وهو منسوب لرؤبة ، وقيل العجاج (وتمام البيت : (إذ كنت في وادي العقيق راتعاً) ، انظر البيت في : ملحق ديوان العجاج (٣٠٦/٢) ، الكتاب (١٤٢/٢) ، طبقات فحول الشعراء (٧٨/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٤٩/٤) ، رصف المباني (٢٩٨) مغنى اللبيب (٣١٥/١) خزانة الأدب (٢٥٤/١٠) .

(٢) المفصل (٤١).

(٣) انظر : مجمع الأمثال (٢٢٢/٢) ، خزانة الأدب (٢٥٥/١٠) .

(٤) انظر : تخريج البيت في (الخلاف في علة تنوين اسم (لا) النافية للجنس) ص (٢٨٢) .

(٥) التخمير (٢٨٧/١ ، ٢٨٨).

(٦) انظر : الكتاب (١٤٢/٢)، الأصول (٢٤٨/١، ٢٥٨) ، الإيضاح في شرح المفصل (٢١٤/١) ، ارتشاف الضرب (١٢٤٢/٣) .

(٧) انظر : الكتاب (١٤٢/٢).

وابن السراج[١]، والفارسي[٢]، والشلوبين[٣]، وابن مالك[٤]، والزمخشري[٥]، وابن الحاجب[٦] ، وقد رُدَّ ما ورد مماظاهره إعمال (ليت) عمل (ظن) بتقدير محذوف ، فقدر سيبويه قول الراجز : (يا ليت أيام الصبا رواجعاً) بقوله : " وكأنه قال : (يا ليت لنا أيام الصبا) " وكأنه قال : (يا ليت أيام الصبا أقبلتْ رواجِعَ) [٧]

الرأي الثاني : جواز إعمال (ليت) عمل (ظن) ، وهو مذهب الكوفيين[٨]، فذهب إليه الكسائي[٩] ، والفراء[١٠]، وابن سلام الجمحي [١١] ، وهم يرون جواز ذلك أيضاً في كأنَّ ولعل ، واحتجوا لمذهبهم بما يلي :

١) ورود (ليت) عاملة في كلام العرب ، ومن ذلك قول في المثل : (ليت القسيَّ كلَّها أرجلاً) [١٢] ، وقول الشاعر[١٣]

مرَّتْ بنا سحراً طيرٌ فقلت لها

طوباكِ ، ياليتني إيَّاك طُوباكِ

وقول الآخر [١٤]:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

٢) أن (ليت) قد عملت عمل (ظن) بما تضمنته من معنى الفعل (أتمنى).

وعدَّها البعض لغة[١٥] ، وتنسب للكسائي أنه يقد (كان) محذوفة[١٦].

---

(١) انظر : الأصول (٢٤٨/١ ، ٢٥٨) .
(٢) انظر : المسائل البصريات (١/ ٣٦٩).
(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢/ ٨٠٤).
(٤) انظر : شرح التسهيل (٢/ ٩ ، ١٠).
(٥) انظر : المفصل (٤١).
(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢١٤).
(٧) الكتاب (١٤٢/٢) ، وانظر : الأصول (٢٤٨/١) .
(٨) انظر : الأصول (٢٥٨/١)، ارتشاف الضرب (١٢٤٢/٣)، التخمير (١/ ٢٨٧).
(٩) انظر : ارتشاف الضرب (١٢٤٢/٣) .
(١٠) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٢١٤) ، شرح التسهيل (٢/ ٩) ، شرح الكافية (٤/ ٣٣٤) .
(١١) انظر : طبقات فحول الشعراء (٧٨/١ ، ٧٩) ، ارتشاف الضرب (١٢٤٢/٣)، المساعد (١/ ٣٠٨).
(١٢) انظر : سبق تخريجه المثل .
(١٣) البيت من بحر (البسيط) ، وهو لابن المعتز ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (٤٠٩/٢) ، مغنى اللبيب (٣١٥/١) ، خزانة الأدب (٢٥٤/١٠) .
(١٤) سبق تخريجه
(١٥) انظر : طبقات الشعراء (٧٨/١ ، ٧٩) ارتشاف الضرب (١٢٤٢/٣) .
(١٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٤٩/٤) .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي في هذه المسألة مذهب الكوفيين في إجازة إعمال (ليت) عمل (ظن) ، واحتج لذلك بما يلي :

١) أن (ليت) عملت لما تضمنت معنى الفعل (أتمنى)، ومن ذلك إعمال (ألا) لتضمنها معنى (أتمنى) في قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحصلةٍ تبيتُ

٢) أن (ليت) تشبه الفعل باتصالها بـــ(نون) العماد،فهي أولى أخواتها بعمل الفعل.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين القائل بمنع إعمال (ليت) عمل (ظن) ؛ لأن الإعمال يخالف القياس ، فتضمين (ليت) معنى الفعل لا يقتضي إعمالها ، لأنها لا تصل بهذا التضمين مرتبة نصب الجزأين [١].

(١) انظر : شرح الكافية (٤/ ٣٥٠).

(د) في (لا) النافية للجنس :

الخلاف في علة تنوين اسم (لا) النافية للجنس الذي لم تحقق فيه شروط النصب

قال الزمخشري: " وأما قوله [1]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمار فعلٍ ، كأنه قال: (ولا أرى خُلةً) ، كما قال الخليل في قوله [2]:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

كأنه قال :" (ألا ترونني رجلاً) ، وزعم يونس أنَّه نوّن مضطراً [3] " .

قال الخوارزمي:" في قوله : (ولا خُلّة) وجهان :

أحدهما : – وهو قول يونس – أن يكون هذا محمولاً على ضرورة الشعر ، وهذا لأن الأصل في اسم (لا) أن يكون منصوباً منوّناً إلا أنه ترك هذا القياس ، وللشاعر أن يعمل بهذا القياس المهجور في ضرورة الشعر ، فحاصل المسألة أنه أعاد تنوين المبني في ضرورة الشعر كما يعاد تنوين المنصرف فيها [4].

الثاني : أن المفرد في باب (لا) النافية للجنس لا يُبنى لذاته، بل لتضمنه معنى (مِنْ) الاستغراقية ، وذلك للحاجة إلى معنى التأكيد والمبالغة ، وهاهنا قد انكسرت الحاجة بالعطف ، فإن سألت : متى يكون العطف دافعاً للحاجة إذا كان المعطوف على صورة المعطوف عليه أم إذا لم يكن ؟

---

(١) البيت من بحر (السريع) ، وهو لأنس بن العباس بن مرداس ، وتمامه : (اتسع الخرق على الراقع) ، انظر البيت في : الكتاب (٣٩/٢، ٢٩٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٢ ، ١١٣) ، ارتشاف الضرب (١٣١٠/٣)، شرح شذور الذهب (٢٧٨) ، شرح الأشموني (١٦٠/٢)، اللغة : الخلة : الصداقة ، الراقع : الذي يصلح الثوب.

(٢) البيت من بحر (الوافر) ، وهو لعمرو بن قنعاس المرادي ، انظر البيت في : الكتاب(٣٢٠/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٢ ، ١٠٢)، شرح الكافية الشافية (٢٣٧/١)، ارتشاف اللغة : المحصلة : المرأة التي تحصل تراب المعدن.

(٣) المفصل (٧٥ ، ٧٦).

(٤) هكذا في المطبوع ، ولعل العبارة كالتالي : (كما يعاد تنوين غير المنصرف فيها) ؛ لأن تنوين الاسم الممنوع من الصرف قد يُعاد لضرورة الشعر ، كما أن تنوين المنصرف قد يحذف للضرورة الشعرية أيضاً ، انظر الخلاف في منع صرف المنصرف للضرورة من هذا البحث.

أجبت : إذا كان (الواو) جامعاً بين المعطوف والمعطوف عليه فيما يُثبته للمعطوف عليه من الحكم ، فإن سألت : لو كان العطف هاهنا جامعاً بين المعطوف والمعطوف عليه لبُني المعطوف ؟

أجبتُ : العطف يقتضي المشاركة في الإعراب لا في البناء ، ونظيره : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[1] على قراءة من قرأ (الطيرَ)[2] رفعاً، فإنَّ المعطوف هاهنا معربٌ بالإجماع ، وإن المعطوف عليه مبني ، وأمّا :

أَلا رجلاً جزاه الله خيراً

فإنَّه ضُمِّن كلمة النفي مقرونة بهمزة الاستفهام معنى التمني .

قال ابن السراج:(الألف) إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً ، وجاز أن يكون تمنياً ، ...

والذي يدل على كونه تمنياً قولهم : (ألا ماءَ أشربه) – بالجزم – ، إذ لو لم يكن محمولاً عليه لما جاز انجزام (أشربه) ؛ لأنه حينئذٍ يصير المعنى: (إن لم يكن لي ماء أشربه) – بالجزم – وهذا محال، وأما قولهم بأن ذلك على إضمار فعل، كأنه قال : (ولا أرى خلةً) ، و(ألا يروني رجلاً) فشيء لا يدل عليه فحوى الكلام ، فرحم الله امرءاً خلع ربقة التقليد ، وانتقد المعاني ببصرٍ حديد" [3].

دراسة الخلاف :

اسم (لا) النافية للجنس اسم يُبنى [4] على الفتح إذا كان مفرداً غير مضاف ولا شبيهٍ بالمضاف [5]، ولا ينصب إلا باجتماع ثلاثة أمور : كونه نكرة ، وكونه مضافا أو

---

(١) سورة سبأ ، من الآية (١٠) .

(٢) الرفع قراءة ابن مهران ، ورواها زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو ، وقرأ بها أبي العالية وابن أبي عبلة ، انظر : النشر (٣٤٩/٢) ، وزاد المسير (٤٣٦/٦) .

(٣) التخمير (٤٩٨/١ ، ٤٩٩، ٥٠٠).

(٤) في بناء اسم (لا) النافية للجنس خلاف بين حركة الاسم هل هي بناء أم حركة إعراب ، والذي أدى إلى هذا الخلاف أن الأمرين يفهمان من قول سيبويه: " تعمل (لا) فيما تنصبه من غير تنوين ، وترك التنوين لازم ؛ لأنها مع ما بعدها كخمسة عشر " الكتاب (٣٢١/٢) ، وانظر : المقتضب (٣٥٧/٤)، الأصول(٣٨٠/١)، الإنصاف (٣٦٦/١)، ارتشاف الضرب (١٢٩٦/٣).

(٥) انظر : شرح شذور الذهب (٢٨٣ ، ٢٨٧) ، الكنَّاش (٢٠٦/١).

شبيهاً به ، وأن يلي (لا) ، فلو اختل واحد منها لم ينتصب [1]، وقد وردت شواهد شعرية في ظاهرها نصب اسم (لا) ، وتنوينه وإن لم تنطبق عليه الشروط السابقة ، ومن ذلك قول الشاعر [2]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتسع الخَرقُ على الراقعِ

وقول الآخر [3]:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدُلّ على محصِّلةٍ تبيتُ

ففي البيت الأول كررت (لا) واسمها ، وفي الثاني سُبقت (لا) بهمزة الاسفهام .

أما إذا تكررت (لا) واسمها ، وكان اسم (لا) الأولى مفتوحاً فيجوز في اسم (لا) الثانية ثلاثة أوجه من الإعراب[4]:

الأول : الفتح ، ومنه قوله تعالى :﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾ في قراءة ابن كثير وابن عمرو [5].

الثاني : الرفع ، ومنه قول الشاعر [6]:

هذا لعمركم الصَّغار بعينه

لا أمَّ لي – إن كان ذاك – ولا أبُ .

الثالث : النصب ، وعُدَّ منه قول الشاعر :

لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّة اتسع الخرقُ على الراقع

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي (١٨٤/٣) ، الجنى الداني (٢٩١) ، شرح قطر الندى (١٩٠)، شرح ابن عقيل (٣٦٢/١ ، ٣٦٣) ، تعليق الفرائد (٩٣/٤ ، ٩٤)، حاشية الخضري (٢٨٠/١ ، ٢٨١).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر : شرح قطر الندى (١٩١) ، توجيه اللمع (١٥٩، ١٦٠) ، شرح ابن عقيل (٣٦٦/١، ٣٦٧) ، حاشية الدسوقي (٧٧/٢ ، ١٧٨) ، حاشية الخضري(٢٨٥/١ ، ٢٨٦)، التصريح (٢٤١/١).

(٥) سورة الطور ، من الآية : ٢٣.

(٦) البيت من بحر (الكامل) ، قد اختلف في نسبته ، فقيل إنه لرجل من مذحج ، وقيل لضمرة بن جابر ، وقيل أنه لهمام بن مرة ، انظر البيت في : الكتاب (٣٠٣/٢)، أمالي ابن الحاجب (٥٩٣)، رصف المباني (٢٦٧)، شرح ابن عقيل (٣٦٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٩٢/٢). اللغة : الصغار : الذل والضيم.

وضُعِّف النصب بالقياس ؛ لأن القياس مع وجود (لا) البناء لا النصب ، كذلك لأن (لا) الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد؟ [1].

أما اسم (لا) المسبوقة بالاستفهام فإن (ألف) الاستفهام إذا دخلت على (لا) فبقيت على معناها من النفي لا تأثير لها ، فـــ(لا) بمنزلتها قبل دخول الاستفهام عليها ، وإن دخلها معنى التمني كذلك حكمها كما قبل دخول (الهمزة) إلا أنها لا يكون لها خبر ، ولا تتبع الاسم الذي بعدها إلا على لفظه خاصة [2].

أما إن دخلها معنى التخصيص فتُلغى (لا) ، والاسم بعدها على تقدير فعل [3].

وما ورد في البيتين السابقين منصوباً مع التنوين جاء في تخريجه عدة آراء على النحو التالي :

الرأي الأول : أن ناصب (خلةً) في البيت الأول فعل محذوف ، والتقدير : (ولا أرى خلَّةً) ، وهو مذهب الزمخشري[4] ، ونسبه ابن يعيش[5] ، والرضي[6] إلى الخليل .

أما نصب (رجلاً) بالفعل المحذوف فهو مذهب الخليل [7] وسيبويه ، قال سيبويه : " سألت الخليل – رحمه الله – عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : (فهلاّ خيراً من ذلك) ، وكأنه قال : (ألا ترونني رجلاً جزاه لله خيراً) [8]" .

وتبع الخليل وسيبويه في ذلك الأعلم الشنتمري[1]،والزمخشري[2]،وابن الحاجب[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان [5] ، وابن هشام[6].

---

(١) انظر : حاشية الخضري (٢٨٥/١).
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٣٧/١) ، المقرب (٢٦١، ٢٦٢) ، شرح ابن عقيل (٣٧٥/١، ٣٧٦) ، التصريح (١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥)، حاشية الخضري (١/ ٢٩٠ ، ٢٩١).
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي (١٩٩/٢، ٢٠٠) ، شرح شذور الذهب (٨٦).
(٤) انظر : المفصل (٧٥).
(٥) انظر : شرح المفصل (١٠١/٢ ، ١٠٢) .
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٠١/٢).
(٧) انظر : الكتاب (٣٢١/٢) ، الأمالي النحوية (٦٩/١ ، ٢/ ١٢٥)، شرح الكافية الشافية (٢٣٧/١) ، ارتشاف الضرب (١٣١٩/٣)، خزانة الأدب (٥١/٣).
(٨) انظر : الكتاب (٣٢١/٢).

الرأي الثاني : أنهما اسمان لـــ(لا) النافية للجنس ، وحقهما البناء ، ونوّنا للضرورة ، وهو مذهب يونس[٧]، قال سيبويه :" وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله : (لا نسبَ اليوم ولا خلّةً) على الاضطرار " [٨].

ونُسبَ هذا المذهب في نصب (رجلاً) للأخفش[٩]، وأجازه أبو علي الفارسي[١٠].

وعلَّل ابن يعيش ما ذهب إليه يونس في توجيه نصب (رجلاً) بقوله : " والذي دعاه إلى ذلك أن (ألف) الاستفهام إذا دخلت على (لا) فلها معنيان : أحدهما : الاستفهام، والآخر: التمني ، وإذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها (ألف) الاستفهام ، فتقول : (ألا رجلَ في الدار) ، و(ألا غلامَ أفضلُ منك) كما كنت تقول: (لا رجلَ في الدار) ، و(لا غلامَ أفضلُ منك) تفتح الاسم المنكور بعدها وترفع الخبر،.. وإذا كان تمنياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع (لا) كما كان ، إنما الخلاف في الخبر"[١١].

ثم ردَّ هذا المذهب بقوله : " وهو مذهب ضعيف ؛ لأنه لا ضرورة هنا " [١٢].

الرأي الثالث: أن (خُلَّةً) معطوفة على (نسب)،و(لا) زائدة لتأكيد النفي،وهو مذهب الخليل وسيبويه[١٣]،وتبعهما ابن السراج[١٤]،وابن الحاجب[١٥]،وابن عقيل[١٦]، والأشموني[١].

---

(١) انظر : النكت (٦١٣/١).
(٢) انظر : المفصل(٧٥)، التصريح (٢٤٢/١).
(٣) انظر : الأمالي النحوية (١٢٥/٢).
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٣٧/١).
(٥) انظر : ارتشاف الضرب (١٣١٨/٣).
(٦) انظر : مغني اللبيب (٨٢/١ ، ٨٣) ، خزانة الأدب (٥١/٣).
(٧) انظر : الكتاب (٣٢١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٢) ، الأمالي النحوية (١٢٥/٢)، شرح الكافية الشافية (٢٣٧/١)، شرح الكافية للرضي (٢٠٤/٢)، ارتشاف الضرب (١٣١٩/٣)، شرح الأشموني (٩/٢).
(٨) انظر : الكتاب (٣٢١/٢).
(٩) انظر : الأصول (٣٩٨/١) ، ارتشاف الضرب (١٣١٩/٣).
(١٠) انظر : المسائل المنثورة (١٠٥ ، ١٠٦).
(١١) انظر : شرح المفصل (١٠٢/٢).
(١٢) انظر : السابق.
(١٣) انظر : الكتاب (٣٢١/٢).
(١٤) انظر : الأصول (٤٠٣/١).
(١٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٤/١).
(١٦) انظر : شرح ابن عقيل (٣٦٦/١).

وذهب بعض النحويين إلى أن نصب (رجلاً) على الاشتغال بعد (ألا) الاستفتاحية[٢]، وضعَّفه بن الحاجب بقوله : " فإن قيل : فهل يجوز أن تكون (رجلٌ) منصوباً بفعلٍ دلَّ عليه (جزا) ، كأنه قال : (ألا جزا الله خيراً رجلاً) ، و تكون (ألا) للاستفتاح ، ..

قلت : هو مستبعدٌ مع عدم جوازه لفظاً ومعنى ، أما المعنى فهو أنَّه لم يُرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، إنما قصده طَلَبه، فنصبه على ذلك المعنى يُفسد معنى الطلب ، وأما اللفظ فإنَّ قوله (يدلُّ) في البيت على هذا التأويل صفة لرجل ، وقد فصل بينه بالجمل المفسِّرة وهي أجنبية " [٣].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذهب الخوارزمي في توجيه نصب (خلة) في البيت مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما بعطفها على (نسب) ، وعلَّلَ النصب بمراعاة لفظ اسم (لا) ، فالعطف يقتضي المشاركة في الإعراب لا في البناء،ومثّل لذلك بقوله تعالى:﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٤] على قراءة من قرأ (الطير) بالرفع [٥]،" فإن المعطوف هاهنا معرب بالإجماع ، وإن المعطوف عليه مبني" [٦].

أما نصب (رجلاً) فقد وجهه توجيهاً مختلفاً خالعاً بذلك ربقة التقليد – كما يقول – فجعله منصوباً بـ(ألا) لتضمنها معنى التمني ، واستدل على ذلك المعنى بجزم الفعل (أَشربه) جواباً للطلب في قولهم : (ألا ماءً أشربه) .

وانتقد القول بإضمار فعل بأن ذلك مما لا يدل عليه فحوى الكلام .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن (خُلّةً) منصوبة بعطفها على اسم (لا):(نسب)، و(رجلاً) منصوبة بإضمار فعل، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذلك لما يلي :

---

(١) انظر : شرح الأشموني (٢/١٥).
(٢) انظر : الأمالي النحوية (٢/١٢٤ ، ١٢٥) ، حاشية الصبان (٢/١٥).
(٣) انظر : الأمالي النحوية (٢/١٢٤ ، ١٢٥).
(٤) سورة سبأ ، من الآية (١٠) .
(٥) سبق تخريج القراءة
(٦) التخمير (١/٤٩٩).

١- أن إضمار الفعل قبل (خلة) فيه تكلف لا مسوغ له ، فنصب المعطوف على اسم (لا) المبني لا خلاف في جوازه[١].

٢- أن تقدير الفعل بعد التحضيض جائز.

٣- أن حمل تقدير الفعل في و (لا خلة) على تقديره في (ألا رجلاً) قياس غير دقيق من الزمخشري لما بين الموضعين من اختلاف .

٤- أن مذهب يونس مردود بعدم وجود الضرورة [٢].

أما مذهب الخوارزمي في كون (ألا) هي الناصبة لـــ(رجلاً) فمردودٌ بما اتفقَ عليه من بقاء (لا) على عملها قبل دخول (الهمزة) إذا أفادت التمني ، فالاسم بعدها مبني ، والواضح من البيت أن (ألا) تفيد التحضيض لا التمني .

---

(١) انظر : الأمالي النحوية (٢/١٢٤).

(٢) انظر : السابق (٢/١٢٥).

الخلاف في اسم (لا) النافية للجنس المثنى وجمع المذكر السالم بين البناء والإعراب

قال الزمخشري: " وتقول: (لا أب لك)..، و(لا غلامين لك)، و(لا ناصرين لك)، وأما قولهم:(لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا ناصري لك) فمشبه في الشذوذ بـــ(الملامح ، والمذاكير، ولدن غدوة) ، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات (الألف) ، وحذف (النون) لذلك، وإنما أقحمت(اللام) المضيفة توكيداً للإضافة ، ...، والفرق بين المنفى في هذه اللغة ، وبينه في الأولى أنه في هذه معرب، وفي تلك مبني.."[1].

قال الخوارزمي:"...، المنفي في تلك ، أي (أبا لك) ، وفي (لا أب لك) مبنيٌّ ، وكذلك (لا غلامي لك) ، و(لا ناصري لك) معرب ؛ لأنه بمنزلة المضاف ، وأما (لا غلامين لك) ، و(لا ناصرين لك) فهو عند سيبويه مبني ، والمبرد يمتنع من ذلك ، ويجعل التثنية والجمع جُعلا بمنزلة كلمة ، ولم يوجد في كلام العرب اسمان جُعلا اسماً واحداً والثاني مثنى أو مجموع .

وحجَّة سيبويه : قياس التثنية والجمع على الواحد ، فإن سألت : لو كان المثنى والمجموع مبنياً لسقط منه (النون) حسب سقوط التنوين من الواحد ؟ أجبت : (النون) في التثنية والجمع أثبت من التنوين ، ألا ترى أنها تثبُت مع (اللام) ، والتنوين يسقط معها ، ويشهد له أيضاً أنَّا قد نثني (حضرموت) ونجمعه،فنقول : (جاءني حضرموتان ، وحضرموتون) إذا كان اسم رجل فقد لحقت الاسم الثاني التثنية والجمع ، وإن كان قد جُعل مع ما قبله اسماً واحداً "[2].

---

(١) المفصل (٧٨).
(٢) التخمير (١/٥٠٩).

دراسة الخلاف :

تتركب (لا) النافية للجنس مع اسمها المفرد فيُبنى على ما ينصب به ، وهذا ما عليه جمهور البصريين [١]، أما إذا كان الاسم المفرد (أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف) ، مثنى ، أو جمعاً مذكراً سالماً كما في قول الشاعر[٢] :

تعزَّ ، فلا إلفين بالعيش مُتعا ولكن لوُرَّادِ المَنون تتابعُ

وقول الآخر[٣] :

يُحشر الناسُ لا بنين ولا آباء إلا وقَد عنتهم شؤون

فقد اختلف فيه بين البناء والإعراب ، فجاءت الآراء على النحو التالي :

الرأي الأول : أن اسم (لا) النافية للجنس المثنى أو جمع المذكر السالم غير المضاف أو الشبيه بالمضاف مبنيٌ كالاسم المفرد ، وبناؤه يكون على ما ينصب به ، وهو حرف (الياء)، وذلك لأن العلة الموجبة للبناء قائمة،ولا مانع منها ، وهي تركب (لا) مع اسمها[٤].

وقد بقيت (النون) في البناء ، مع أن (التنوين) يحذف ؛ لأن (النون) تبقى مع الاسم المعرف بـــ(أل) ، والمثنى الممنوع من الصرف ، والوقف ، و(التنوين) يحذف في ذلك كله[٥].

وهو مذهب الخليل[٦]، وسيبويه[٧]، والجمهور، وممن ذهب إليه ابن السراج [٨]،

---

(١) في بناء اسم (لا) النافية للجنس خلاف بين النحويين ، انظر المسألة (٥٣) من مسائل الإنصاف (٣٦٦/١).
(٢) البيت من بحر (الطويل) ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في : شرح شذور الذهب (٨٣)، همع الهوامع (٢٠٠/٢)، شرح الأشموني (٧/٢) .
اللغة : تعز : اصبر ، إلفين : مفردها (إلف) وهو الأليف والقريب. وُرَّاد : جمع وارد ، المنون : الموت.
(٣) البيت من بحر (الخفيف)،وهو غير منسوب، انظر البيت في:همع الهوامع (٢٠٠/٢)، شرح الأشموني (٧/٢).
اللغة : الحشر : الجمع ، عنتهم : أهمتهم ، الشأن : الخطب.
(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٩٩/١ ، توجيه اللمع (١٦٣).
(٥) انظر : الكتاب (٢٩٥/٢) ، المقتضب (٣٦٦/٤).
(٦) انظر : المقتضب (٣٦٦/٤) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٩/١) ، توجيه اللمع (١٦٣) .
(٧) انظر : الكتاب (٢٩٣/٢) ، المقتضب (٣٦٦/٤)، العلل في النحو (٢٥٦) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٩/١)، توجيه اللمع (١٦٣).
(٨) انظر : الأصول (٣٨٣/١).

وأبو علي الفارسي[١]، والوراق[٢]، والزمخشري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، والاسفراييني[٦]، وابن مالك[٧]،والرضي[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، والدماميني[١١]، والأزهري[١٢]، والأشموني[١٣]، والصبان[١٤].

الرأي الثاني : أن (لا) النافية للجنس غير مركبة مع اسمها المثنى أو المجموع ، بل هي عاملة فيه النصب ، وهو مذهب المبرد حيث قال:" وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : (لا غلامين لك) أن (غلامين) مع (لا) اسم واحد ، ... ، وليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بـــ(الواو) و(النون) لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد " [١٥].

واستند المبرد فيما ذهب إليه على الحجج التالية :

١- أنه لا يوجد في المركبات ما يثنى فيه الاسم الثاني ، أو يجمع ، فالمثنى والجمع لا تتركب مع ما قبلها لعدم وجود نظير ذلك[١٦].

٢- أن المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والعطف يمنع البناء[١٧].

---

(١) انظر : التعليقة (٢/٣١ ، ٣٢) ، المسائل الحلبيات (٣٠٩، ٣١٢).
(٢) انظر : العلل في النحو (٢٥٦).
(٣) انظر : المفصل (٧٨).
(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٣٩).
(٥) انظر : شرح المفصل (٢/١٠٦).
(٦) انظر : لباب الإعراب (٣٥١).
(٧) انظر : المساعد (١/٤٣٠).
(٨) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/١٨٦ ، ١٨٧).
(٩) انظر : شرح شذور الذهب (٨٣).
(١٠) انظر : شرح ابن عقيل (١/٣٦٣).
(١١) انظر : تعليق الفرائد (٤/١٠٠).
(١٢) انظر : التصريح (١/٢٣٩).
(١٣) انظر : شرح الأشموني (٢/٧).
(١٤) انظر : حاشية الصبان (٢/٨).
(١٥) انظر : المقتضب (٤/٣٦٦)، وانظر : الأصول (١/٣٨٣) ، العلل في النحو (٢٥٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٣٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٦)، شرح الكافية للرضي (٢/١٨٦)، ارتشاف الضرب (٣/١٢٩٦)، التصريح (١/٢٣٩) ، همع الهوامع (٢/١٩٩).
(١٦) انظر : المقتضب (٤/٣٦٦) ، العلل في النحو (٢٥٧)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٣٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٦) ، شرح الكافية للرضي (٢/١٨٧)، همع الهوامع (٢/١٩٩ ، ٢٠٠) .
(١٧) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٤٠) ، شرح الكافية للرضي (٢/١٨٦).

٣- أن (النون) كـــ(التنوين) في الاسم المفرد ، فكلاهما دليل الإعراب [١].

٤- بُعد المثنى والجمع عن مشابهة الحرف[٢].

٥- أن المثنى والجمع قد طالا بزيادة (الياء)، و(النون) فاستحقا الإعراب [٣].

وقد ردَّت حجج المبرد بما يلي :

١-قال الوراق : " فأما الذي لم يوجد في كلام العرب فأن يكون الاسمان جعلا اسماً واحداً ، والثاني مثنى أو مجموع في أول أحوالهما ، فأما ما تلحقه علامة التثنية والجمع ويزولان عنه فليس حكمه هذا الحكم "[٤].

كما أن المركب إذا سمي به تصح تثنية الاسم الثاني أو جمعه ، ومثل هذا إذا سُمِّي رجل بـــ(حضرموت) ، فنقول فيه : (حضرموتان ، وحضرموتون) تثنية وجمعاً[٥].

٢-أن المثنى والجمع يبنيان في النداء نحو (يا زيدان ويا زيدون) ، ولو صح إعراب المنفي بلا النافية لجنس المثنى والجمع لأعرب في النداء ، وهو ما لم يقل به أحد [٦].

٣-وقد رد ابن يعيش قول المبرد بعدم النظير ، فقال : " إذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا " [٧].

٤-أن (النون) بمنزلة (التنوين) ، و(التنوين) لا يحدث طولاً في الاسم [٨].

٥-أن جعل التثنية كالمعطوف يكون في المعنى لا في اللفظ [٩].

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (١٨٦/٢).
(٢) انظر : حاشية الصبان (٨/٢).
(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٧٢/٢).
(٤) انظر : العلل في النحو (٢٥٧).
(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٤٠/١) ، شرح الكافية للرضي (١٨٧/٢).
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (١٨٦/٢)، التصريح (٢٣٩/١) ، همع الهوامع (٢٠٠/٢)، حاشية الصبان (٨/٢).
(٧) شرح المفصل (١٠٦/٢).
(٨) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٧٢/٢).
(٩) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٤٠/١).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق جمهور النحويين في بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكر سالماً ، فذكر رأي المبرد أولاً ، ثم رأي سيبويه والجمهور محتجاً له بما يلي :

١- أن (النون) أثبت من (التنوين) ، فتثبت مع (أل)، ويسقط (التنوين).

٢- أن المركب يثنى ويُجمع فتلحق (النون) الاسم الثاني .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور ، وذلك للأدلة التي تؤيد مذهبهم ، والثابت بالدليل لا يرده عدم النظير [١]، كما أن علامة التثنية والجمع ليست في حكم المضاف إليه لتمنع البناء ، بل هي حروف تفيد معاني التثنية والجمع ، كـــ(ياء) النسب في إفادتها النسب .

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠٦).

الخلاف في مجيء اسم (لا) النافية للجنس عَلَماً

قال الزمخشري: وحقه أن يكون نكرة[1]، قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حَسُنَ لك أن تُعْمِل فيه (ربَّ) حسن لك أن تُعْمِل فيه (لا)، وأما قول الشاعر[2]:

لا هَيْثَمَ الليلة للمَطِيَّ

وقول ابن الزبير[3]

أرى الحاجات عندَ أَبي خُبَيْب نَكِدْنَ ولا أُمَّيةَّ في البلادِ

وقولهم: (لا بصرة لكم)، و(قضية ولا أبا حسن لها) فعلى تقدير التنكير[4]

قال الخوارزمي: (لا) النافية لا تدخل إلا على نكرة، لأنَّ (لا) لنفيٍ فيه شمول، ولا يحصل بـ (لا) نفيٌ فيه شمول إلا دخلت على نكرة، بخلاف (ما) فإنها لذات النفي، فلذلك عمَّت بدخولها النكرة والمعرفة، وأما قوله:

لاَ هيثمّ الليلةَ للمَطِيَّ

ففيه وجهان:

أحدهما:- وعليه النحويون- أن معناه: (لا مثلَ هيثمٍ)، و(مثل) وإنْ أُضيفَ إلى المعرفة فإنه نكرةٌ،.... وهكذا تأويلهم بقية الأمثلة.

الثاني:- وهو الوجه- وهو أن العَلم متى اشتهر بمعنى من المعاني يُنزَّل تنزيل الجنسِ الدال على ذلك المعنى، كما في قولهم: (لكل فرعون موسى)، وكذلك اشتقوا من

---

[1] يعني اسم (لا) النافية للجنس

[2] البيت من (الرجز)، وعجزه:(ولا فتى مثل ابن خيبري)، وهو لبعض بني دبير، انظر البيت في الكتاب (٢،٣٠٨، المقتصنب (٣٦٢/٤)، الأصول (٣٨٢/١) المفصل (٧٦)، شرح المفصل (١٠٢،١٠٣/٢) شرح الكافية الشافية (٢٣٥/١)، شرح الكافية للرضي (١٩٧/٢)، رصف المباني (٢٦٠)، ارتشاف الضرب (٣٠٧/٣) همع الهوامع (١٩٥/٢)، شرح الأستموني (٤/٢)، اللغة: هيثم: اسم رجل اشتهر بحسن الصوت في الحداء للإبل، وقيل أن أشتهر بالرعي الجيد للإبل، المطي: الإبل.

[3] البيت من بحر (الوافر)، وهو لعبد الله بن الزبير الأسدي، وقاله في عبد الله بن الزبير بن العوام (أبي ضبيب)، انظر البيت في: ملحق ديوان الشاعر (١٤٧) الكتاب (٣٠٩/٢)، المقتصنب (٣٦٢/٤)، الأصول (٣٨٣/١)، المفصل (٧٧)، رصف المباني (٢٦١) مع الهوامع (١٩٥/٢).

[4] المفصل (٧٦،٧٧)

الأعلام فقالوا: (تَمَعْدَدَ) إذ تشبَّه في خشونة العيش بـــ (مَعْدٍ) بدل (تَمَعَّدَ)، ومعـــنى (لا هيثم): (لا راعي جيَّد الرعي)، ونحوه قول مصعب بن الزبير: (ما ترى يا إبـــراهيمُ، ولا إبراهيم اليوم) يعني: (أرى إبراهيم بن الأشتر)[1].

دراسة الخلاف:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) بشروط، فيجب أن تكون نافية، وأن يكـــون منفيها الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، ويجب ألا يدخل عليها حرف جر، أما اسمها فيجب أن يكون نكرة متصلاً بها[2].

وقد روي في كلام العرب ما ظاهره اختلال أحد هذه الشروط، وهو كون اســـم (لا) نكرة فجاء عَلماً، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم، (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)[3]، وقول عمر بن الخطاب (قضية ولا أبا حسن لها)[4]، وقـــولهم: (لا بصرة لكم)، وقول الشاعر[5]

لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى إلا ابن الخيبري

وقول الأخر[6]:

أرى الحاجات عند أبي خُبيبٍ نكدْنَ ولا أُميَّةَ في البلادِ

في إعمال (لا) النافية للجنس في الأعلام خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيـــه كالتالي:-

---

(١) التخمير (٥٠٣/١)

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي (١٨٤/٢) شرح ابن عقيل (٣٦٠/١، ٣٦١)، همع الهوامع (١٩٣/٢)، هع الهوامـــع (١٩٣،١٩٤/٢)، شرح الأشموني (٤/٢) (٤/٢).

(٣) انظر الحديث في صحيح البخاري (باب المناقب) (١٢٣) (٥٣/٥)، وصحيح مـــسلم في بـــاب الفـــتن (٧٥) (٢٢٣٧/٤).

(٤) انظر: الكتاب (٣٠٩/٢)، همع الهوامع (١٩٥/٢)، حاشية الصبان (٤/٢).

(٥) سبق تخريجه

(٦) سبق تخريجه

الرأي الأول: أن (لا) النافية للجنس لا تعمل في المعرفة أبداً، وإذا جاء اسمها معرفة أُهملت ووجب تكرارها، نحو: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)، قال المبرد: "ولا تعمل إلا في نكرة أُلبتة"[1] وهو ما أجمع عليه جمهور البصريين[2]، وقد تفرعت آراؤهم تجاه ما ورد في كلام العرب مما ظاهره أن اسم (لا) معرفة على النحو التالي:-

١- أنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كـ(مَثل)، والتقدير: (لا مثل هيثم)، و(لا مثل أبا حسن) وهكذا وهو مذهب سيبويه[3] ، وابن الحاجب[4]، وابن عصفور[5].

٢- أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم فصار فيه عموم، فأطلق النفي في (لا هيثم) على كل من هذا اسمه، وقد ورد عن الخليل حيث جاء في الكتاب قوله: " لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِل (لا) في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة، وإذا جعلت (أبا حسن) نكرة، حسن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين (عليٌّ)، وأنه قد غُيِّب عنها"[6].

والتقدير على هذا المذهب (ولا مسمى بهذا الاسم)، وهو قول المالقي[7]، وابن عقيل[8].

٣- أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، فيكون المعنى في قول عمر رضي الله عنه (قضية ولا أبا حسن لها): أي (لا فيصل

---

(١) المقتضب: (٣٦٢/٤)

(٢) انظر: الكتاب (٣٠٨/٢)، المقتضب (٣٦٢/٤، ٣٦٣)، الأصول (٤٠٦/١)، المفصل (٧٦،٧٧) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/٢)، شرح الكافية (٢٣٦/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٠٧/٢)، شرح الكافية للرضي (١٨٤/٢)، همع الهوامع، (١٩٤/٢)، شرح الأشموني (٤/٢، ٥)

(٣) انظر : الكتاب (٣٠٨/٢) .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٦/١، ٣٨٧)

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٠٧/٢)

(٦) الكتاب (٣٠٩/٠٢)

(٧) انظر: رصف المباني (٢٦٠)

(٨) انظر: شرح ابن عقيل (٣٦١/١)

لها)، فصار اسمه- رضي الله عنه- كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع في الأحكام، وهو كما في قولهم: (لكل فرعون موسى) أي: (لكل جبار قهار)، وهو قول الرضي[1]، والصبان[2]، وذكره ابن يعيش[3].

٤- أن يكون على قصد (لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به)، وهو رأي ابن مالك[4].

وقد تباينت آراء النحويين في هذه التأويلات، فورد عنهم ما يبيِّن قصور بعضها لترجح كفة البعض الآخر، ومما جاء عنهم في رد التأويلات السابقة ما يلي:-

١- لقد رُدَّ تقدير (مثل) من وجوه:[5]

الوجه الأول: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من (أل) ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك.

الوجه الثاني: أن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بـ (مثل)، كما في قول الشاعر: [6] .

بكيت على زيدٍ ولا زيدَ مثلَهُ بَريءٌ من الحُمَّى سليم الجوانح

قال ابن مالك:

"فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: (ولا مثل زيد مثله)، وذلك فاسد"[7].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي (١٩٨/٢).

(٢) انظر: حاشية الصبان (٥/٢)

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٣/٢)

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢٣٦/١).

(٥) انظر: السابق (١، ٢٣٥، ٢٣٦)، حاشية الصبان (٥/٢)

(٦) البيت من بحر (الطويل)، وهو غير منسوب، انظر البيت في شرح الكافية الشافية (٢٦٣/١) ، تعليق الفرائد (١١٥/٤)، همع الهوامع (١٩٦/٢)، حاشية الصبان (٥/٢). اللغة: الحمى: المرض المنهك.

(٧) شرح الكافية الشافية (٢٣٦/١).

ويجاب عن الأول بأن (أل) في (أبي الحسن) وإن كانت للمح الصفة إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف، وتعريف العلمية وإن كانت أقوى منها إلا أنه معنوي، فلو وجدت (أل) مع علامة التنكير وهي (لا) للزم القبح ظاهراً[1].

ويجاب عن الثاني بأن الفساد في موضع لمقتض لا يلزم الفساد في موضع ليس في ذلك المقتضي[2]، كذلك فإن صرف كلا من المثلين إلى جهة لا يمثل تضاداً، ويصح المعنى (ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الأخلاق)[3].

الوجه الثالث: أن المتكلم إنما يقصد مسمى العلَم المقرون بـ (لا)، فلو قُدِّر (مثل) للزم خلاف المقصود[4].

الوجه الرابع: أن المعامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: (لا بصرة لكم)[5].

٢- أن التأويل بـ (لا واحد من مسميات هذا الاسم) مردود بأن ذلك يستلزم ألا يستعمل هذا الاسم إلى علم مشترك فيه كـ(زيد)، وليس ذلك لازماً لقولهم: (لابصرة لكم)، و(لا قريشَ بعد اليوم)[6].

الرأي الثاني:

جواز إعمال (لا) النافية للجنس في الأعلام، وهو مذهب الكوفيين، قال أبو حيان: وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً نحو: (لا زيدَ، ولا عمرو)، أو مضافاً كنية نحو: (لا أبا محمد، ولا أبا زيدٍ)، فإن كان مضافاً إلى الله والرحمن والعزيز أجازوا أن تعمل (لا) فيه، فيقولون: (لا عبد الرحمن، ولا عبد الله، ولا عبد العزيز)،

---

(١) انظر: حاشية الصبان (٥/٢).

(٢) حاشية الصبان (٥/٢)

(٣) انظر: حاشية ياسين على التصريح (٢٣٦/١)

(٤) انظر السابق

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٥٣١/١)، حاشية ياسين علي ، التصريح (٢٣٦/١).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢٣٦/١).

وبعضهم يسقط (أل) من (الرحمن) و (العزيز)، فيقول: (لا عبد عزيز، ولا عبد رحمن، ولا عبد الله)[1].

واقتصر الفراء إجازة إعمال (لا) في العلم المضاف على المضاف إلى (الله)، لأن لفظ (عبد الله) مستعمل يقال لكل أحد[2].

موقف الخوارزمي من الخلاف:-

الخوارزمي بصري المذهب في منع إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة على الإطلاق، أما في تأويل ما جاء ظاهره على إعمال (لا) في الأعلام فهو يختار المذهب القائل بأن هذه الأعلام لمَا اشتهرت بمعنى من المعاني نزلت منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، وذلك المعنى يؤخذ من صفة صاحب الاسم الذي اشتهر بها واستدل على ذلك باشتقاق الصفة من الاسم كما في (تمعدد) أي: خشن عيشه، أخذا من الاسم (معد).

الترجيح:-

الراجح فيما أرى- ما ذهب إليه البصريون، لأن نفي (لا) النافية للجنس يفيد الشمول، ولا يتحقق نفي الشمول في نفي المعرفة العلم[3].

أما من حيث التأويل فالأرجح- عندي- تنزيل العَلَم منزلة الجنس الدال على المعنى لاشتهاره به، وكذلك تقدير (مثل)، فهما في نفس المنزلة، فنفي المثيل في (لا مثل هيثم في الحداء)، و (مثل أبي الحسن في الحكم والفصل والقطع) يدل على نفي الصفة التي اشتهر بها (هيثم) و (أبو الحسن)، والتقدير: (لا حادي للمطي)، و(لا حكم قاطع للقضية)، فهي تقديرات معنوية لا تتعدى إلى التأثير اللفظي.

أما عن التأويلات الأخرى فتقدير (المسمى) لا يتناسب مع ما يدل عليه الاسم المنفي، فليس الغرض من النفي من سُمي به وإنما على اتساع، فنقول: (لا زيدَ في الدار) بمعنى: (لا مسمى زيد في الدار)، وهو مالم يقبل به أحد.

---

[1] ارتشاف الضرب (١٣٠٦/٣)، وانظر: همع الهوامع (١٩٥/٢)

[2] انظر: السابق

[3] انظر: التخمير (٥٠٣/١)

أما تقدير ابن مالك (لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقة على المشهور بـــه) فهو تقدير يكتنفه غموض وبعد في التأويل.

(هـ) في الفاعل :

الخلاف في رفع الاسم الواقع في جواب السؤال بالفعل

قال الزمخشري: " وقد يجيء الفاعل ورفعه مضمر ، يقال: (مَنْ فعلَ؟)، فتقول: (زيدٌ) بإضمار(فَعَلَ) ومنه قوله تعالى:﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾[1] فيمن قرأها مفتوحة (الباء) أي: يسبحه رجالٌ، وبيت الكتاب:

ليبكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصُومةٍ [2] ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

أي: يبكيه ضارعٌ"[3].

قال الخوارزمي : " هذه المسألة وإن كان مجمعاً عليها بين النحويين ففيها نظر ، وذلك أنك إذا قلت : من فعل ؟ فقيل : (زيدٌ) فمعناه: (زيدٌ فعل)، لا (فعلَ زيدٌ) ، فـــ(زيدٌ) مرتفع بأنه مبتدأ وخبره محذوف ، وهذا لا يكاد يظهر لك حقَّ ظهوره إلا إذا ترجمت الكلام بغير هذه اللغة ، والذي يدل على حقيقة ما ذكرناه أن السؤال هاهنا عن الفاعل ، لا عن الفعل ؛ لأن الفعل معلوم ، والجواب يطابق السؤال فوجب أن يكون هاهنا الفاعل، ولن يكون إلا إذا كان الاسم مقدماً، وكما فُرق بين (اللهَ أحمدُ) ، و(أحمدُ اللهَ)، وبين ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[4]، و(نعبدك ونستعينك)، كذلك فرق هاهنا بين (زيدٌ فعل)، و(فعل زيدٌ)، ويشهد لما ذكرناه قوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ

---

(١) سورة النور ، من الآيتين : (٣٦ ، ٣٧).

(٢) البيت من بحر (الطويل) وهو منسوب للحارث بن هميك النهشلي إلى نهشل بن حرَّى في الكتاب (٣٤٥/١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٧) في مجاز القرآن (٣٤٨/١) ، المقتضب (٢٨٢/٣)، الإيضاح العضدي (١١٥) ، الخصائص (٣٥٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/١) ، مغني اللبيب (٧١١/٢) ، همع الهوامع (٢٥٨/٢) ، خزانة الأدب ٢٩٧/١ ، ١٤١/٨) اللغة المضارع : الخاضع المستكين ، المختبط : الذي يسأل بلا وسيلة ولا حرفة ، الطوائح : المصائب.

(٣) المفصل (٢١ ، ٢٢).

(٤) سورة الفاتحة ، الآية : (٥).

عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ ﴾[1]، ولم يقل (بل تدعون إياه). فإن سألت: لو كان ارتفاعه بالابتداء لزم منه تنكير المبتدأ في قوله تعالى :﴿ رِجَالٌ ﴾ ، و(ضارعٌ) في بيت الكتاب، وذلك لا يجوز، ولأن قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا ﴾[2] يدل على ارتفاعه بالفاعلية ؟ أجبت : قوله: لو كان ارتفاعه بالابتداء للزم تنكير المبتدأ، قلنا: لا نسلَّم ، وهذا لأن المبتدأ في مثل هذا المقام ، وإن كان منكراً صورةٌ فهو معرَّفٌ معنى بدليل أنك إذا قلت في قوله : (لبيك يزيدٌ) مَنْ يبكيه فكأنك قلت: هذا الشخص من تبكيه ، أم ذلك الشخص ، ثم إذا قيل لك:(ضارعٌ لخصومةٍ) فكأنه قيل:(هذا الشخص تبكيه)"[3].

دراسة الخلاف :

يضمر الفعل إذا وُجد عليه دليل ، ومن ذلك حذف الفعل في الإجابة عن سؤال ذكر فيه ذلك الفعل ، كما في قولهم : (زيدٌ) إجابة للسؤال : (منْ فَعَلَ ؟) ، ومنه قراءة ابن عامر لقوله تعالى:﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾، ببناء الفعل للمجهول[4] ، وقول الشاعر [5]:

ليبكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصُومةٍ ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

وقد اختلف النحويون في جواز أن كون الاسم المرفوع في مثل ذلك فاعلاً لفعل مضمر ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : (٤٠ ، ٤١).
(٢) سورة الأنبياء ، من الآيتين : (٦٢، ٦٣).
(٣) التخمير: (١/٢٤٥ ، ٢٤٦) .
(٤) قرأ الفعل (يُسبَّح) بالبناء للمجهول ابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم ، انظر القراءة في السبعة (٤٥٦) ، والحجة (٥/٣٢٥) .
(٥) سبق تخريجه

الرأي الأول : أن الاسم المرفوع هنا فاعل لفعل محذوف، وقد دل على المحذوف الفعل في السؤال، وتقديره: (فعل زيدٌ)،وهو رأي سيبويه[١]، والفراء[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والنحاس[٥]، والفارسي[٦]، والزمخشري[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وأبي حيان[١٠]، والسمين الحلبي[١١] ، والسيوطي[١٢] .واحتجوا لما ذهبوا إليه بأن ذلك محمول على تقديم الفعل عند إكمال الإجابة [١٣] ، فتقديم المسند إليه أحياناً يكون بغرض بلاغي كالاختصاص[١٤] وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم مما كانت الإجابة فيه عند إكمالها بتقديم الفعل ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ ﴾[١٥] .

الرأي الثاني : أن الاسم المرفوع هنا لا يعرب فاعلاً ، وإنما يُعدُّ ركنا في الجملة الاسمية ، فقد أعربه ابن الشجري[١٦]، والرضي[١٧]، مبتدأ محذوف الخبر دل عليه السؤال ، والتقدير : (زيدٌ فعل) ، قال الرضي " قوله (زيد) لمن قال : من قام ؟ الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل ، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى "[١٨] وأجازه العكبري[١٩] ،

---

(١) انظر : الكتاب (١/٣٤٦،٣٤٥) ، المرور الوجيز (٤/١٨٥) .
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء (١/٣٥٧، ٢/٢٥٣).
(٣) انظر : المقتضب (٣/٢٨١، ٢٨٢).
(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه(٤/٤٦).
(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٣/١٣٩).
(٦) انظر : الإيضاح العضدي (١١٤ ، ١١٥).
(٧) انظر : المفصل (٢١).
(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/١٧٣).
(٩) انظر : شرح التسهيل (٢/١١٨).
(١٠) انظر : ارتشاف الضرب (٣/١٣٢٢).
(١١) انظر : الدر المصون (٥/ ٣٦).
(١٢) انظر : همع الهوامع (٢/٢٥٨) .
(١٣) انظر : شرح التسهيل (٢/١٢١).
(١٤) انظر : تعليق الفرائد (٤/٢٤٩).
(١٥) سورة يس ، من الآيتين : (٧٨ ، ٧٩) ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣/٢٨١ ، ٨/٤٣٠) .
(١٦)انظر : أمالي ابن الشجري (٢/٦١).
(١٧) انظر : شرح الكافية (١/١٧٣).
(١٨) شرح الكافية (١/١٧٢) .
(١٩) انظر : التبيان (١/٥١٩).

وابن هشام[1] ، وغيرهم[2] أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (الفاعل زيدٌ) ، وذلك عندهم معتمد على أن مطابقة الجواب للسؤال تقتضي تقديم الاسم ، وفي القرآن الكريم ما ورد فيه الإجابة بتقديم الاسم ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴾ [3]، وعلى جواز مجيء الاسم خبراً جاء قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن الاسم في جواب السؤال عن فاعل الفعل ، يكون مبتدأ عند حذف الفعل ، والخبر مقدر من الفعل المحذوف ، ونسب للنحويين إجماعهم على كون ذلك الاسم فاعلاً ، مسنداً إلى نفسه التفرد في هذا المذهب، واستدل على مذهبه بما يلي:

١) أن السؤال عن الفاعل لا عن الفعل ، والجواب يطابق السؤال ، ولا يكون ذلك إلا بتقديم الاسم.

٢) الذي سوغ الابتداء بالنكرة كون الاسم نكرة صورة معرفة معنى .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – رأي الجمهور من كون الاسم فاعلاً لفعل مقدر لأن المسؤول عنه من قام بالفعل ، وهذا لا يمنع إجازة الوجهين الآخرين خاصة أن النحويين قد أجازوا الوجوه الثلاثة باختلاف تصريحهم بجواز هذا أو ذاك ، فليس في أحدهما ما يخالف

---

(١) انظر : مغني اللبيب (٢/٧١٠).
(٢) انظر : التعليقة(٢/١٢٠)، شرح التسهيل(٢/١٢١)،إعراب القرآن للنحاس(١/٣١٠).
(٣) سورة الأنعام ، من الآيتين : (٦٣ ، ٦٤).
(٤) سورة المؤمنون : الآيتان (٨٦، ٨٧).

القواعد النحوية ، والحكم في ذلك هو المعنى البلاغي ، ويدل على ذلك ورود الإجابة بالفعل ، والاسم في القرآن الكريم .

أما كون الخوارزمي متفرداً في رأيه ومخالفاً للإجماع فمردود بما ورد من مذاهب منسوبة إلى أصحابها .

ثالثاً

الخلاف في المنصوبات

(أ) في المنادى :

الخلاف في حكم إلحاق ألف الندبة نعت المندوب

قال الزمخشري:" ويلحق ذلك المضاف إليه فيقال : (وا أمير المؤمنيناه) ، ولا تلحق الصفة عند الخليل ، فلا يقال : (وا زيدُ الظريفاه) ، ويلحقها عند يونس "[1].

قال الخوارزمي:" المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، ولذلك يؤنث الفعل المسند إلى المضاف بتأنيث المضاف إليه ، ... حجة الخليل : أن المضاف والمضاف إليه بينهما اتحاد وليس مثله بين الصفة والموصوف ، بدليل أن المضاف والمضاف إليه على كلام ، والصفة مع الموصوف على كلامين ، ومن ثم لم يجز السكوت على المضاف كما جاز على الصفة " [2].

دراسة الخلاف :

يُلحق المندوب ألفٌ مفتوح ما قبلها سواء أكان مفرداً أم مركباً أم صلة ، فيقال : (وازيداه)، و(وامعديكرباه) ، و(وا من حفر بئر زمزماه) ، (واتأبط شراه) [3] ، أما إلحاق ألف الندبة بنعت المندوب فللنحويين فيه آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول :

منع إلحاق (ألف الندبة) نعت المندوب،وهو مذهب البصريين[4]، قال سيبويه : "هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب،وذلك قولك:(وازيد الظريفُ والظريفَ)، وزعم الخليل – رحمه الله – أنه منعه من أن يقول: (الظريفاه) ، أن (الظريف) ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت: (وا زيد أنت الفارس البطلاه) ؛ لأن هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء" [5]. وذهب إليه المبرد [1]، والأنباري[2]، وابن خروف[3]،

---

(١) المفصل (٤٤).
(٢) التخمير (١/٣٥٣).
(٣) انظر : الكتاب (٢/٢٣٣) ، أسرار العربية (٢٤٤)، شرح التسهيل (٣/٤١٥) .
(٤) انظر : الكتاب (٢/٢٢٥ ، ٢٢٦) ، المقتضب (٤/٢٧٥)، الإنصاف (١/٣٦٤ ، ٣٦٥) ، شرح الكافية للرضي (١/٣٨٥) .
(٥) الكتاب (٢/ ٢٣١).

وابن يعيش[٤] ، وابن عصفور[٥] ، فالندبة عندهم تلحق الموصوف لا الصفة ، نحو : وازيداه الظريف)[٦] .

الرأي الثاني : جواز إلحاق (ألف الندبة) نعت المندوب ، نحو : (وازيد الظريفاه) ، وهو مذهب يونس [٧]، والكوفيين [٨]، واختاره ابن كيسان[٩]، وابن مالك[١٠]، واحتجوا على ذلك بما يلي :

١) من السماع : قولهم : (وا جُمْجُمَتَيَّ الشاميتيناه)[١١]، وقول الشاعر [١٢]:

ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

٢) من القياس : أن النعت من تمام المنعوت ، وهو بمنزلة المضاف إليه من المضاف ، فكما جاز إلحاق (ألف الندبة) المضاف إليه في (وا عبد الملكاه) جاز إلحاقها نعت المندوب ، نحو : (وازيد الظريفاه)[١٣].

وردَّ البصريون استدلالات الكوفيين بما يلي [١٤]:

١) أن المسموع الذي استدل به الكوفيون شاذ لا يقاس عليه .

٢) أنه قد يَلحق هذه الألف ما ليس بمندوب ولا منادى نحو (قام زايداه : أي (قام زيد)

.

---

(١) انظر : المقتضب (٤/٢٧٥).
(٢) انظر : الإنصاف (١/٣٦٤ ، ٣٦٥).
(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروف (٢/٧٨٢).
(٤) انظر : شرح المفصل (٢/١٤).
(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٣١) .
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (١/٣٨٥) .
(٧) انظر : الكتاب (٢/٢٣١)، المقتضب (٤/٢٧٥)، شرح الكاية للرضي (١/٣٨٥) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٣١) .
(٨) انظر : الإنصاف(١/٣٦٤)، أسرار العربية (٢٤٥) ، شرح الكافية للرضي (١/٣٨٥) ، المساعد (٢/٥٣٧)، ائتلاف النصرة (٥٠).
(٩) انظر : الإنصاف (١/٣٦٤)، ارتشاف الضرب (٥/٢٢١٦).
(١٠) انظر : التسهيل (١٨٥)،شرح التسهيل(٣/ ٤١٦)، المساعد (٢/٥٣٨)، المقاصد النحوية (٤/٢٧٣).
(١١) انظر : الكتاب (٢/٢٣١) ، والجمجمة : القدح : وهوقول لرجل من العرب ضاع له قدحان ، انظر : شرح الكافية (١/٣٨٥) .
(١٢) البيت بلا نسبة ، انظر : شرح التسهيل (٣/٤١٦) ، المساعد (٢/٥٣٨)، المقاصد النحوية (٤/ ٤/٢٧٣) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٣٢) .
(١٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٨٥)، شرح الكافية (١/ ٣٨٥).
(١٤) انظر :الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٨٦)، شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٧٨٢)، شرح الكافية للرضي (١/٣٨٥) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٣١ ، ٢٣٢) .

٣) أن قولهم (أن النعت مع المنعوت كالمضاف إليه مع المضاف) غير صحيح ؛ لأن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه بخلاف المنعوت مع النعت فإنه يتم بدونه ، فاتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي في هذا الخلاف جمهور البصريين في عدم جواز إلحاق ألف الندبة نعت المندوب، وأورد رأي الخليل ردا على من قاس النعت والمنعوت على المضاف والمضاف إليه.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين من منع إلحاق ألف الندبة صفة المندوب ، أما ما ورد عن العرب فشاذ[1].

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢٨٦/١).

(ب) في المفعول له :

الخلاف في العامل في المفعول لأجله

قال الزمخشري:" المفعول له:هو علة الإقدام على الفعل،وهو جواب :(لمه ؟) ،...، وفيه ثلاث شرائط : أن يكون مصدراً ، وفعلاً لفاعل الفعل المعلـــل ، ومقارنـــاً لـــه في الوجود " [1].

قال الخوارزمي:"...، فإن سألتَ: أليس من شأن هذا المنصوب أن يعدَّ في باب المصدر؟ ألا ترى أنك إذا قلت : (ضربته تأديباً له) ، فمعناه ضربته ضرباً واقعاً بسوط ، ثم كان ذلك معدوداً فيه ؟ أجبتُ : بل هذا هو القياس ، والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ، ويجعلونه نوعاً من أنواع المصدر " [2].

وقال في موضع آخر : " اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة : المفعول به ، والمصدر ، والظرف، وأما المنصوب بمعنى (اللام)، والمنصوب بمعنى (مع) فليسا بمفعولين في الحقيقة ؛ وذلك لأن المفعول الذي يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به ، ... بخلاف المنصوبين بمعنى (اللام) ، و(مع) فإنهما البتة لا يقومان مقام الفاعل ، ... ، فإن سألتَ : لم لا يكونان مفعولين من حيث إنهما منصوبان ولهما بالفعل تعلق ، وإن لم يكن ما ذكرت من الشيئين ؟ أجبتُ بأنهما لو كانا مفعولين من حيث إنهما منصوبان ولهما بالفعل تعلق لكان الحال أيضاً من جملة المفاعيل " [3].

دراسة الخلاف :

المفعول لأجله هو الاسم الذي يدل على ما فُعِل من أجله الفعل[4]، ويشترط فيه أن يكون مصدراً قلبياً،وأن يكون علةً لما قبله،وأن يكون متحداً مع المعلَّل به وقتاً وفاعلاً[5]،

---

(١) المفصل (٦٠).

(٢) التخمير (٤١٨/١).

(٣) السابق (٤٠٧/١ ، ٤٠٨).

(٤) انظر : تلقيح الألباب في عوامل الإعراب (٧٥)، توجيه اللمع (١٩٦)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٦/١)، شرح ابن عقيل (٥٢٠/١)، التصريح (٣٣٤/١).

(٥) انظر : توجيه اللمع (١٩٦، ١٩٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/٢، ٥٤)، شرح الكافية الشافية (٣٠١/١) ، ارتشاف الضرب (١٣٨٣/٣)، شرح شذور الذهب (٢٢٧)، الكناش(١٧٩/١).

وذلك نحو قوله تعالى :﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[1]، وقد اختلف النحويون في العامل في المفعول لأجله ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ العامل في المفعول لأجله ما تقدمه من فعلٍ ونحوه على تقدير (اللام)، وهو مذهب البصريين[2]،والفراء،قال سيبويه:"هذا باب ما انتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله (لِمَ كان ؟)، وليس بصفة لما قبله، ولا منه ، فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك: (عشرون درهماً)، وذلك قولك:(فعلت ذاك حذار الشر) (وفعلت ذلك مخافة فلان وادخار فلان) ...، و(فعلت ذاك أجلَ كذا وكذا) ، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له فإنه قيل له : (لم فعلت كذا أو كذا) فقال : (كذا وكذا) ، ولكنه لما طرح (اللام) عمل فيه ما قبله كما عمل في (دأب بكار) ما قبله " [3].

وقال الفراء:"كما قال عزوجل:﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[4] ألا ترى أنَّ (مِنْ) تحسن في الحذر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء (من) " [5].

وذهب إلى ذلك الزجاجي[6]،والفارسي[7]،وابن جني[8]، والأنباري[9]، والعكبري[10]، وابن يعيش[11]، وابن مالك[12]، والرضي[13]، والسيوطي[14].

واحتجوا لذلك بأن المصدر النوعي يمتنع دخول (اللام) الجارة عليه، ودخول حرف الجر على المصدر المنصوب على أنه مفعول له جائز بالإجماع،نحو:(جئت للإكرام)[15].

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (١٩).
(٢) انظر : الكتاب (٤٣٥/١)، ارتشاف الضرب (١٣٨٣/٣)، تعليق الفرائد (١٢٢/٥)، همع الهوامع (١٣٣/٣).
(٣) الكتاب (٤٣٥/١ ، ٤٣٧).
(٤) انظر : سورة البقرة ، من الآية (١٩).
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء (٥/٢).
(٦) انظر : الجمل (٣١٩ ، ٣٢٠).
(٧) انظر : الإيضاح العضدي (٢١٨).
(٨) انظر : توجيه اللمع (١٩٦).
(٩) انظر : البيان (٦٦/١).
(١٠) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٧٧/١).
(١١) انظر : شرح المفصل (٥٢/٢).
(١٢) انظر : التسهيل (٩٠).
(١٣) انظر : شرح الكافية (٣١/٢).
(١٤) انظر : همع الهوامع (١٣٣/٣).
(١٥) انظر : شرح التسهيل (١٩٨/٢)، تعليق الفرائد (١٢٢/٥).

ومنه قول الشاعر [1]:

وأغْفِرُ عَورَاءَ الكَرِيمِ ادخَارَهُ واعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّماً

فهو على تقدير : (لادخاره)، و(للتكرم).

الرأي الثاني : أن المنصوب في نحو قولهم (ادخاره، وتكرماً) منصوب انتصاب المصادر: وليس على إسقاط الحرف،فإذا قلت:(ضربت زيداً تقويماً)، فكأنك قلت:(قومت زيدا بضربي تقويماً)[2]،أو قد يكون ناصبه الفعل المتقدم لأنه يلاقيه في المعنى[3]،وهو مذهب الكوفيين[4]،ونُسِب للزجاج[5]،والوارد عنه موافقته لمذهب البصريين في مواضع، والكوفيين في مواضع أخرى، وقد جمع بين المذهبين في قوله تعليقاً على قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[6]:"ونصب﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ على أنه مفعول له، والمعنى:(خرجوا لحذر الموت) فلما سقطت (اللام) نُصب على أنه مفعول له ، وجاز أن يكون نصبه على المصدر ؛ لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذراً " [7].

وقال موافقاً الكوفيين في قوله تعالى:﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[8]: "إنما نَصبت﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾لأنه مفعول له،والمعنى:(يفعلون ذلك لحذر الموت)،وليس نصبه لسقوط(اللام)،وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال:(يحذرون حذراً)" [9].

وتعليل ما ذهب إليه أولئك كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في

---

(١) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لحاتم الطائي ، انظر البيت في :ديوان الشاعر (٢٢٤)، الكتاب (٤٣٥/١)، معاني القرآن للفراء (٥/٢) ، المقتضب (٣٤٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٢).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب (١٣٨٤/٣).

(٣) انظر : التصريح (٣٣٧/١)، همع الهوامع (١٣٣/٣).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٨٤) ،تعليق الفرائد (١٢٥/٥)، التصريح (٣٣٤/١)، همع الهوامع (١٣٣/٣).

(٥) انظر : التسهيل (٩٠)، شرح التسهيل (١٩٦/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٩/٢ ، ٣٠)، ارتشاف الضرب (١٣٨٤/٣)، همع الهوامع (١٣٣/٣).

(٦) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٣).

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣٢٢/١).

(٨) سورة البقرة ، من الآية (١٩).

(٩) معاني القرآن وإعرابه (٩٧/١)، وانظر أيضاً (١٧٣/١).

(ضربته تأديباً) معناه : أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل والضرب بيان له ، وردَّ بأن ذلك غير مطرد في جميع أنواع المفعول له ، ففي قولهم : (قعد جبناً) ، (القعود) ليس بياناً لـــ(الجبن) [1].

الرأي الثالث : أن المفعول لأجله منصوب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره ، فنحو قوله تعالى :﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ تقديره : (محاذرين الموت) ، وهو مذهب الجرمي[2]، والرياشي[3].

ورُدَّ بأنه غير مطرد[4]، كما في قول الشاعر[5]:

يركبُ كلِ عاقرٍ جُمْهُورِ مخافةً ، وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهولَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب الكوفيين ، ويعده القياس الصحيح حيث قال معقباً على سؤال افترضه عن جواز أن يكون المنصوب هو المصدر:(بل هذا هو القياس)[6] تأكيداً على صحة ما ذهب إليه الكوفيون، ويذهب إلى قصر المفاعيل على ثلاثة: المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، لأنها تقوم مقام الفاعل ، أما التعلق بالفعل والنصب فلم يجعل الحال من جملة المفاعيل وعليه فليس المنصوب بمعنى (اللام) من جملتها أيضاً .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين ومَنْ وافقهم ، وذلك للاختلاف بين المفعول لأجله والمفعول المطلق من حيث مدلول كل منهما ، كما أن هذا المذهب سلم

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٣٠).
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٤)، شرح الكافية للرضي (٢/٣٠).
(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٤).
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٣١).
(٥) البيت من بحر (الرجز) ، وهوللعجاج بن رؤبة ، انظر البيت في ديوان الشاعر (١/ ٣٥٤ ، ٣٥٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٤)، شرح الكافية للرضي (٢/٣١). اللغة : العاقر : الرمل الذي لا نبت فيه ، الجمهور : المتراكب المجتمع ، الزعل : النشاط ، المحبور : السرور ، الهبور : ما انخفض من الأرض وحوله مرتفع .
(٦) التخمير (١/٤١٨).

من الحذف والتقدير اللازمين لغيره[1].

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/٣١).

(ج) في المفعول فيه :

الخلاف في الظروف (غدوة، وبكرة، وسحر، وفينة) من حيث الإعراب والبناء

قال الزمخشري : " وقالوا في الأوقات : لقيته غدوةً ، وبكرةً ، وسحر، وفينة " [1].

قال الخوارزمي:" مذهب النحويين أن هذه الأسماء إذا عنيت بها غدوة يومك ، وبكرته ، وسحر ليلتك ، وفينة وقتك ، فهي غير منصرفة ، وعندي أنها مبنية ، وهذا لأنه قد تقرر في قواعد النحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه يبنى . حجة النحويين أن هذه الأسماء في تلك الحالة أعلام معدولة عن (اللام) فيمتنع الصرف ، أما أنها أعلام فظاهرٌ ؛ لأنها جُعلت أعلاماً لتلك الغدوة ، وتلك البكرة ، وذلك السحر ، وتلك الفينة ".

وأما أنها معدولة فظاهر أيضاً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون بـــ(اللام) عند تلك الغاية ، فيقال : رأيته الغدوة ، والبكرة ، والسحر ، والفينة ، وهذه حجة مزيفة ، والاعتراض عليها أنها تنتقض بـــ (أمس) ، فإنه جُعل علماً لذلك الأمس ، وأنه معدول عن (اللام) ، وهو مع ذلك مبني "[2].

دراسة الخلاف :

من الظروف ما تدل على وقت معين ليوم بعينه ، نحو : (غدوة ، وبكرة ، وسحر ، وفينة) ، وللنحويين في إعرابها آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أنها ظروف معربة ممنوعة من الصرف ، وهو مذهب سيبويه [3]، والفراء[4]، والمبرد[5]، وابن السراج [6] ، والفارسي[7]، وابن يعيش[8]، وابن الحاجب[9]. وعلة المنع من الصرف تختلف بين هذه الظروف ، فالظروف (غدوة، وبكرة) ممنوعة

---

(١) المفصل (١١) .
(٢) التخمير (١/١٨٠ ، ١٨٢).
(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٢٥ ، ٣٢٦).
(٤) انظر : معاني القرآن (٣/١٠٩) .
(٥) انظر: المقتضب (٣/٣٧٨ ، ٤/٣٥٦).
(٦) انظر : الأصول (٢/٨٨ ، ٨٩) .
(٧) انظر: التعليقة (٣/١٠٧) ، المسائل البصريات (١/٤١٣).
(٨) انظر: شرح المفصل (١/٣٩ ، ٢/٤١).
(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/٩٢) ، أمالي ابن الحاجب (٢/٧٨٢).

من الصرف لما فيها من العلمية والتأنيث [1]، قال سيبويه: " وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله : وهو القياس ، أنك إذا قلت : (لقيته العام الأول) ، أو (يوماً من الأيام) ، ثم قلت : (غدوة) ، أو (بكرة) ، وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلت : هذا الحين في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب " [2].

أما (سحر) فعلة منعها من الصرف العلمية والعدل[3]، قال ابن أبي الربيع : " فإن كان سحرٌ ليوم بعينه ، وليس فيه (ألف ولام) ، فهو غير متصرف ولا منصرف ، منعه من الانصراف: العدل والتعريف، عُدل عن طريقة قياس تعريفه، وهي (الألف واللام) أو الإضافة على أن جُعل علماً لهذا الوقت المخصوص ، كما جُعل (أسامة) علماً لهذا السبع المخصوص" [4]، فـ(سحر) إن لم يرد بها يوم بعينه نونت [5].

الرأي الثاني : أنها ظروف مبنية، وذهب إلى ذلك ابن الطراوة[6]،وابن الحاجب[7] في بناء (سحر)، والخوارزمي في بناء (غدوة،وبكرة،وسحر،وفينة)[8]، وأجازه رضي الدين الاستراباذي [9].

واحتج ابن الطراوة بأن علة بناء (سحر)عدم التقار[10]،لا لتضمنه معنى الحرف[11]، وخالفه الخوارزمي بالقول بأن (سحر) متضمن معنى حرف التعريف[12]، ووافقه

---

(١) انظر : شرح التسهيل (٢٠٢/٢) ، شرح الكافية (٤٩٨/١) ، ارتشاف الضرب (١٣٩٣/٣) .
(٢) الكتاب (٣٢٥/٣) .
(٣) انظر : السائل العضديات (١٩٨) ،البسيط (٤٨٥/١)، شرح الكافية (١٩/٢ ، ٢٠) ، شرح الأشموني (٢٠١/٣).
(٤) البسيط (٤٨٥/١) .
(٥) انظر : الأمالي الشجرية (٥٧٨/٢) .
(٦) انظر : ارتشاف الضرب (١٣٩٢/٣) ، المساعد (٤٩١/١) ، همع الهوامع (٩٢/١) .
(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٣/١) .
(٨)انظر:التخمير(١٨٠،٤٠٠/١)،ارتشاف الضرب(١٣٩٢/٨٦٩،٣/٢)،أوضح المسالك(٥٠/٤)،المساعد(٤٩١/١).
(٩) انظر : شرح الكافية (١٩/٢ ، ٢٠) .
(١٠) التقار : الاستقرار ، يتقار في مكانه أي يستقر ، انظر : لسان العرب (ق رر) .
(١١) انظر : ارتشاف الضرب (١٣٩٢/٣) .
(١٢) انظر : التخمير (١٨٠/١) .

ابن الحاجب[1]، وأبو حيان[2].

الرأي الثالث: أنها ظروف معربة منصرفة،ولا تمنع من الصرف إلا إذا أريد بها التعيين، أما إذا لم يرد بها التعيين فتصرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[3]، وذهب إلى ذلك الزجاج[4]، وابن الشجري[5].

ويستثنى من ذلك (غدوة ، وبكرة) للاتفاق على منعهما من الصرف [6]، وأما (فينة) ونحوه كـــ(عشية ، وضحوة) فالمشهور فيها الصرف وإن أريد بها التعيين [7].

أما القول بإعراب(سحر)وصرفها فلأنها معرفة بمعنى الإضافة كما نسب للسهيلي[8]، أو على نية (أل) كما نُسب للشلوبين الصغير[9]، ورجحه السهيلي في كتابه[10].

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٩٣/١) .
(٢) انظر : همع الهوامع (٩٢/١) .
(٣) سورة مريم من الآية (٦٢) .
(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٩١/٥) .
(٥) انظر : الأمالي الشجرية (٥٧٩/٢) .
(٦) انظر : شرح الكافية (١٩/٢) .
(٧) انظر : المقتصد (٦٣٦/١ ، ٧٣٧) ، شرح الكافية (١٩/٢) ، الأمالي الشجرية (٥٨٠/٢) .
(٨) انظر : ارتشاف الضرب (٨٦٩/٢ ، ٨٧٠) ، شرح الأشموني (٢٠٢/٣) ، همع الهوامع (٩٢/١) .
(٩) انظر : ارتشاف الضرب (٨٦٩/٢ ، ٨٧٠) ، شرح الأشموني (٢٠٢/٣)، همع الهوامع (٩٢/١) ، الشلوبين الصغير هو محمد بن علي بن محمد الأنصاري ، توفي سنة ٦٦٠هـــ ، من مؤلفاته : شرح أبيات سيبويه في النحر ، انظر : هدية العارفين (١٢٧/٦) .
(١٠) انظر : نتائج الفكر (٣٧٥) .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يقرر الخوارزمي بناء تلك الظروف مستنداً في رأيه على ما يلي [1]:

١) " أنه قد تقرر في قواعد النحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه يُبنى".

٢) أن حجة النحويين في منعها من الصرف للعلمية والعدل " حجة مزيفة ، والاعتراض عليها أنها تنتقض بـ(أمس) ، فإنه جُعل علماً لذلك الأمس ، وأنه معدول عن (اللام) ، وهو مع ذلك مبني " .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن هذه الظروف معربة ، وذلك لما يلي :

١) أن البناء لعدم التقار لم يذكر من علل البناء التي حُصرت في مشابهات الحرف كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، أو تضمن معنى الحرف كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط[2].

٢) أن الأصل في الأسماء الإعراب والصرف ، والمنع من الصرف خروج عن الأصل بوجه دون وجه لأن الاسم باق على الإعراب ، أما البناء فهو خروج عن الأصل بكل وجه [3].

٣) أن القول بأن (سحر) معرفة بـ(أل) يكفي لمنع تنوينها ، فالتنوين و(أل) لا يجتمعان ، وإن كانت (أل) مقدرة.

٤) أن منع (سحر) من الصرف للعلمية والعدل مردود بأنها لا تكون بمعنى ما فيه (أل) وتكون علماً ، وتعريف العلمية لا يجامع تعريف (اللام) ، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها [4].

---

(١) انظر : التخمير (١/١٨٠ ، ١٨٢).
(٢) البسيط (١/١٧٣ ، ١٧٤) ، تعليق الفرائد (١/١٣١) ، همع الهوامع (١/٦٥ ، ٦٧) .
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٨٩).
(٤) انظر : همع الهوامع (١/٩٢) ، حاشية الصبان (٣/٢٠١) .

٥) **أن تعريف (سحر) مختلف عن تعريف بقية الظروف ، فعلمية تلك الظروف جنسية ، وعليه تمنع من الصرف سواء أريد بها التعميم ، نحو : (غدوة وقت نشاط) ، أم التعيين نحو : (لأسيرن إلى غدوة) [١].**

٦) **أن ما ذكره الخوارزمي من تضمين هذه الظروف لمعنى (اللام) يرده أنها لا تنون ولا تدخلها (أل) ولا تضاف لكونها علماً ، فلا يقال : (الغدوةُ خيرٌ من الرواح) ، كما يقال : (السحر خير من أول الليل) [٢].**

---

(١) انظر : شرح الجزولية الكبير (٢/٧١٧ ، ٧١٨) ، شرح التسهيل (٢/٢٠٢) ، شرح الكافية (٢/١٩) ، ارتشاف الضرب (٣/١٣٩٣) ، تعليق الفرائد (٥/١٣٢) .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء (٢/١٣٩) ، الأمالي الشجرية (١/٢٢١)، نتائج الفكر (٢٨١) .

(د) في المفعول معه

الخلاف في عامل نصب الاسم بعد (واو) المعية

قال الزمخشري: " وهو المنصوب بعد (الواو) الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك : (ما صنعت وأباك ، وما زلت أسير والنيل) "[1].

قال الخوارزمي:" تخمير : النحويون سهوا في (واوين) : ... ، والثانية (واو) المنصوب بمعنى (مع)، وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محل النصب على لحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جاء البردُ والطيالسة) معناه مقترناً بالطيالسة ، فلما لم يمكن إعراب (الواو) نُقل إعرابها لما بعدها ، ونظير هذه المسألة (إلا) إذا وقعت صفة نُقل إعرابها إلى المستثنى ، وعكسها (غير)، فـــ(الواو) ها هنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أن (الواو) في قولك : (جئت والشمس طالعة) للمفعول فيه لا للحال "[2].

دراسة الخلاف :

(واو) المعية هي الواو التي تأتي بمعنى (مع) مشوبة بمعنى (باء) المفعول به ، وذلك نحو : (استوى الماء والخشبة) ، و(جاء البردُ والطيالسة) فيأتي الاسم بعدها منصوباً [3] ، وفي عامل النصب فيه خلاف بين النحويين جاء على النحو التالي:

الرأي الأول :

أن ناصب الاسم بعد (الواو) هو الفعل أو ما يعمل عمله بواسطة (الواو)، فـــ(الواو) تقوي الفعل وإن كان لازماً ، وهو مذهب جمهور البصريين[4]، فذهب إليه سيبويه[5]، والمبرد[6]، وابن السراج[7]، والزجاجي[8]، والفارسي[9]، والزمخشري[10]، وابن يعيش [11] ، والشلوبين[12]، والسيوطي[1]

---

(١) المفصل (٥٦).
(٢) التخمير: (١/٤٤٣ ، ٤٤٤) ، وذكر ذلك في فصل (الحال) .
(٣) انظر : رصف المباني (٤٢٠ ، ٤٢١).
(٤) انظر : سر صناعة الإعراب(١/١٢٨).
(٥) انظر : الكتاب (١/٢٩٧).
(٦) انظر : الكامل (١/٤٣١ ، ٤٣٢).
(٧) انظر : الأصول (١/٢٠٩).
(٨) انظر : الجمل (٣١٧) .
(٩) انظر : الإيضاح العضدي (٢١٥).
(١٠) انظر : المفصل (٥٦) .
(١١) انظر : شرح المفصل (٢/٤٨).
(١٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (٣/١٠٧٩).

ونُسب للزجاج أن الناصب فعل مضمر بعد (الواو) [٢]؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو) [٣]، وهو مردود بجواز ذلك نحو : (ما ضربت إلا عمراً)، كما أن هذا المذهب يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إليه [٤]، وما ورد في كتابه يشير إلى موافقته لجمهور البصريين، حيث يقول:" وقوله :﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [٥]، ويقرأ :(فاجمعوا أمرَكم وشركاءكم) ، زعم القراء أن معناه : (فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم) ، وهذا غلط ؛ لأن الكلام لا فائدة فيه ؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : (فأجمعوا أمركم مع شركائكم) كما فقول : (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) ، المعنى : لو تُركَت مع فصيلها لرضعها"[٦].

واختاره الجرجاني [٧] غير أنه قد جعل عامل النصب (الواو) نفسها في بعض كتبه[٨]، محتجاً بأن (الواو) اختصت بالاسم فعملت فيه النصب كما عملت (إلا) لما اختصت بالاسم[٩]، وقد عُرف له هذا المذهب[١٠]، وردَّ بأن أصل هذه (الواو) (واو) العطف ، وحروف العطف لا تعمل سواء بقيت على أصلها أم خرجت عنه ، كما أن (الواو) لو كانت هي الناصبة لما وجب انفصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه ، فضمير النصب لا يجب انفصاله مع مباشرة الناصب [١١].

---

(١) انظر : همع الهوامع (٢٣٧/٣).
(٢) انظر : الإنصاف (٢٤٨/١) ، اللباب (٢٨٠/١) ، شرح التسهيل (٢٤٩/٢) ، ارتشاف الضرب (١٤٨٤/٣) ، تعليق الفرائد (٢٥٩/٥) ، همع الهوامع (٢٣٨/٣) .
(٣) انظر : شرح التسهيل (٢٤٩/٢).
(٤) انظر : الإنصاف (٢٤٩/١).
(٥) انظر : سورة يونس ، من الآية (٧١).
(٦) معاني القرآن وإعرابه (٢٧/٣ ، ٢٨).
(٧) انظر : المقتصد (٦٥٩/١ ، ٦٦١) ، همع الهوامع (٢٣٨/٣) .
(٨) انظر : الجمل(٧٦)، العوامل المئة (١٨٧).
(٩) انظر : العوامل المئة (١٨٧)، همع الهوامع (٣/ ٢٣٨).
(١٠) انظر : شرح التسهيل (٢٥٠/٢) ، ارتشاف الضرب (١٤٨٥/٣).
(١١) انظر : شرح التسهيل (٢/ ٢٤٨ ، ٢٥٠).

الرأي الثاني : أن الاسم بعد (واو) المعية منصوب على الظرفية ، فـ(الواو) في قولك: (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع)، فكأنَّك قلت :(قمت مع زيدٍ) فحُذفت(مع)، وأقيمت (الواو) مقامها، فانتصب (زيد) على معنى انتصاب (مع) التي كانت منصوبة على الظرفية[١]. وهو مذهب الأخفش[٢]، ومعظم الكوفيين [٣]. ورُدَّ هذا المذهب لاعتماده على معنى (الواو) ، والحروف لا تعمل بالمعاني [٤]، كما أن المنصوب هنا ليس ظرفاً فلا يجوز نصبه على الظرف[٥]..

الرأي الثالث : أن الاسم بعد (واو) المعية منصوب على الخلاف أو الصرف ، وهو مذهب جمهور الكوفيين[٦]، ونسبه البعض للقليل منهم[٧]،وقد قال الفراء:" فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله ، ومثله من الأسماء التي بنتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم:(لو تُركت والأسدَ لأكلك)"[٨].

واحتجوا بأن تكرير الفعل لا يحسن مع ما بعد (الواو) ، فما بعدها مخالف لما قبلها ، نحو: (استوى الماء والخشبة)، كما أن الفعل اللازم لا ينصب ما بعد (الواو) [٩].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذكر الخوارزمي مذهباً يختلف فيه مع النحويين بصريهم وكوفيهم ، وذلك أنه جعل الاسم الواقع بعد (واو) المعية منصوباً على الحال ، والنصب على الحال كان من حق (الواو) إلا أنه لما لم يمكن إعراب (الواو) نقل إعرابها لما بعدها ، واستدل على رأيه بـ(إلا) حيث إنها إذا وقعت صفة نُقل إعرابها لما بعدها .

الترجيح :

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب (١٢٨/١).
(٢) انظر : سر صناعة الإعراب (١٢٨/١) ، همع الهوامع (٢٣٩/٣) .
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٤٨٤/٣)، تعليق الفرائد (٢٦٠/٥) ، همع الهوامع (٢٣٩/٣) .
(٤) انظر : التبيين (٣٨٢) .
(٥) انظر : الإنصاف (٢٤٩/١)، اللباب (٢٨٠/١ ، ٢٨١).
(٦) انظر : الإنصاف (٢٤٨/١) ، التبيين (٣٧٩) ، اللباب (٢٨٠/١) ، شرح التسهيل (٢٥٠/٢).
(٧) انظر : ارتشاف الضرب (١٤٨٤/٣)، تعليق الفرائد (٢٦٠/٥ ، ٢٦١).
(٨) معاني الفراء (٣٤/١).
(٩) انظر : الإنصاف (٢٤٨/١)، التبيين (٣٨١)، اللباب (٢٨٠/١)، شرح ألفية ابن معطي (٥٨٧/١).

الراجح – فيما أرى – مذهب جمهور البصريين القائل بأن ناصب الاسم بعد (واو) المعية هو الفعل أو ما يعمل عمله ، وذلك لأن الفعل اللازم قد يتعدى بحرف الجر ، ويكون المجرور في محل نصب ، كما أن مذاهب الكوفيين ومن وافقهم قد رُدَّت بما يضعف حججهم فيها .

أما ما ذهب إليه الخوارزمي فمردود للفرق بين هذه (الواو) والحال ، فالحال يتقدم على عامله إذا كان فعلا أو شبهه نحو: (مسرعاً جاء زيدٌ) أما ها هنا فلا يصح تقديم (الواو) وما بعدها ، فلا يقال : (والطيالسة جاء البرد).

(هـ) في المستثنى :

الخلاف في نوع التابع في المستثنى بـ(إلا) في الاستثناء غير الموجب

قال الزمخشري: " والمشبه بالمفعول منهما هو الأول، والثاني في أحد وجهيه"[1].

قال الخوارزمي:"...، فإن نصبته على الحال[2]، وإلا فعلى الوصف ، فإن سألتَ : النحويون قد اتفقوا على أن إعراب المستثنى على البدل إذا لم تُعمل فيه (إلا) وأنت قد جعلت إعرابه على الصفة ؟ أجبتُ:هما عباراتان محصولهما واحد ، والذي يدلك على أنهما ليسا بدلاً ومبدلاً منه أنَّ من شأن البدل والمبدل منه أن يقعا معاً في كلامٍ إمَّا موجب، وإمّا غير موجب ، وأما أن يقع أحدهما في موجبٍ والآخر غير موجب ، أو على العكس فلا " [3]، وقال : " إذا قلت : (ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ) فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيداً) مستثنى ، وإن شئت جعلت (إلا زيداً) صفةً " [4].

دراسة الخلاف :

ينصب المستثنى بـــ(إلا) في الاستثناء التام الموجب وجوباً نحو (جاء القوم إلا زيداً) ، أما إذا كان الاستثناء متصلاً غير موجب فيجوز فيه النصب على الاستثناء ، والإتباع على البدل[5]،وقد اختلف النحويون في تحديد نوع الإتباع الذي يعرب عليه المستثنى ، وجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أن المستثنى يُعرب بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وهو مذهب جمهور البصريين [6]، قال سيبويه :" وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما مررت بأحدٍ إلا عمرو) ، و(ما رأيت أحداً إلا عمراً)، جعلت المستثنى بدلاً مـــن الأول ، فكأنك قلت : (مررتُ بزيدٍ)، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً مـــن

---

(١) المفصل (٦٩).
(٢) قاله في حديثه عن عامل النصب في المستثنى ، انظر الخلاف فيه ص (١١١) من هذا البحث.
(٣) التخمير (٤٧٠/١).
(٤) التخمير(٤٧٤/١).
(٥) انظر : شرح ابن عقيل (٥٤٤/١).
(٦) انظر : الكتاب (٣٢٤/٢)، المقتضب (٣٩٧/٤)، شرح الكافية للرضي (١٣١/٢)، المساعد (٥٦٠/١)، شرح الأشموني (١٤٥/٢).

الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول[1]".

فذهب إلى ذلك المبرد [2]، وابن السراج [3]، وأبو علي الفارسي [4]، والوراق [5]، والزمخشري[6]، وابن الخباز [7]، وابن الحاجب [8]، وابن عقيل [9]. ووافقهم من الكوفيين الفراء حيث قال في تعليقه على قوله تعالى :﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[10]:"وقد قال بعض النحويين[11] : (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)،كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة، ولا للذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير،خطأ في العربية، إنما تكون (إلا) بمنزلة (الواو) إذا عطفتها على استثناء قبلها،فهناك تصير بمنزلة الواو"[12].

وقد ردَّ هذا المذهب بما يلي :

١- أن المستثنى مخالف للمستثنى منه ، ولا تكون المخالفة في البدل [13] .

٢- أن بدل البعض من كل لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه [14] .

وأجيب عن هذه الاعتراضات بما يلي :

١-أن الاختلاف بين التابع والمتبوع في الإثبات والنفي جائز[15]، وهو واقع في بدل

---

(١) الكتاب (٣٢٤/٢).

(٢) انظر : المقتضب (٣٩٧/٤).

(٣) انظر : الأصول (٣٠٣/١).

(٤) انظر : الإيضاح العضدي (٢٢٦).

(٥) انظر : العلل في النحو (٣٩٥).

(٦) انظر : المفصل (٧٠).

(٧) انظر : توجيه اللمع (٢١٦).

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٦/١).

(٩) انظر : شرح ابن عقيل (٥٤٥/١).

(١٠) انظر : سورة البقرة من الآية (١٥٠).

(١١) انظر : أبو عبيدة في مجاز القرآن (٦٠/١).

(١٢) معاني القرآن (٨٩/١) ، وانظر (٢٨٧/٢).

(١٣) انظر : توجيه اللمع (٢١٧) ، شرح الكافية للرضي (١٣١/٢) ، المساعد (٥٦١/١).

(١٤) انظر : شرح الكافية للرضي (١٣١/٢)، حاشية الصبان (١٤٥/٢).

(١٥) انظر : توجيه اللمع (٢١٧).

البعض؛ لأن الثاني مخالف للأول في المعنى ، فنحو (مررت برجلٍ لا زيدٍ ولا عمرو) بدل لا عطف ؛ لأن من شرط (لا) العاطفة ألا تكرر [1] .

أن البدل هنا لا يحتاج إلى ضمير رابط ؛ لأن (إلا) قرينة على أن الثاني بعض الأول[2].

الرأي الثاني : أن المستثنى يُعرب معطوفاً على المستثنى منه ، وحرف العطف هو (إلا) ، وهو مذهب الكوفيين [3]، ووافقهم ابن مالك [4]، فالثابت عن الكوفيين قولهم بأن (إلا) تكون عاطفة [5]، وإن كان الفراء قد خطَّأ ذلك بقوله: " فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية " [6].

وردَّ مذهبهم بأنه لو كانت(إلا)عاطفة لما باشرت العامل في نحو (ما قام إلا زيدٌ)[7].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يتابع الخوارزمي آراءه المتفردة في إعراب المستثنى ، فكما أنه قد عدَّ (إلا زيداً) منصوبة على الحال في قولهم : (جاء القوم إلا زيداً) فهو يرى أن (إلا زيدٌ) مرفوعة على النعت في قولهم : (ما جاء القوم إلا زيدٌ) ، وهو بهذا يخالف جمهور المدرستين : البصرية والكوفية .

ولقد استند الخوارزمي في رأيه على ما رد به بعض الكوفيين مذهب البصريين من مخالفة البدل للمبدل منه في الإثبات والنفي.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب جمهور البصريين ومن وافقهم من الكوفيين بأن المستثنى بدل من المستثنى منه ؛ لأن القول بالعطف يخالفه المعنى المراد ، فالمعنى في قولهم : (ما جاء القوم إلا زيدٌ) إذا كانت إلا بمعنى (الواو): (ما جاء القوم وزيدٌ) ، أما النعت فهو ما يبعد بنا عن مراد جملة الاستثناء ، فعندما نقول:(ما جاء القوم المستثنى منهم زيد) فهو معنى غير ما أريد ، وإذا قلت : (ما جاء قوم إلا زيد) ، فالتقدير : (ما جاء قوم

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (١٣١/٢) ، همع الهوامع (٢٥٤/٣).
(٢) انظر : المساعد (٥٦٠/١)، حاشية الصبان (١٤٥/١).
(٣) انظر : توجيه اللمع (٢١٧) ، شرح الكافية للرضي(١٣١/٢) ، المساعد (٥٦٠/١)، شرح الأشموني(١٤٥/٢).
(٤) انظر : شرح التسهيل (٢٨٢/٢).
(٥) انظر : الإنصاف (٢٦٦/١)، التبيين(٤٠٣).
(٦) انظر : معاني القرآن (٨٩/١).
(٧) انظر : المساعد (٥٦١/١) ؛ حاشية الصبان (١٤٥/٢٠).

مستثنى منهم زيدٌ) .

أما البدل فهو على نية تكرار العامل ، والتقدير فيه ما ذكره سيبويه في كتابه في قولهم : (ما أتاني أحد إلا زيدٌ) : (ما أتاني إلا زيدٌ).

الخلاف في إعراب المستثنى الذي يتوسط المستثنى منه ونعته

قال الزمخشري: " وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما: – وهو اختيار سيبويه – أن لا تكترث للصفة ، وتَحمله على البدل"[١].

قال الخوارزمي:" قوله : (أن لا تكترث للصفة وتحمله على البدل) ، له معنيان : أحدهما : أنك تجعل تأخير المستثنى عن الموصوف كتأخيره عن الصفة ، وهذا لأن الموصوف والصفة بمنزلة شيءٍ واحدٍ .

الثاني : أن تجعل الصفة كالعدم ؛ لأن المقصود هو الموصوف " [٢].

وقال الزمخشري : " والثاني : أن يتزِّل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه"[٣].

قال الخوارزمي: " يُريدُ أن الاستثناء لما تقدَّم الصفة ، فكأنه تقدم الموصوف ؛ لأنهما بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، والاختيار في هذه المسألة اختيار سيبويه؛ لأنه لا يجعل الصفة تابعة للموصوف تابعاً للصفة"[٤].

دراسة الخلاف :

يعرب المستثنى بـــ(إلا) إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب بالنصب على الاستثناء أو بالإتباع على البدل [٥] سواء أكان المستثنى منه منعوتاً نحو (ما قام أحدٌ خير من أخيك إلا زيداً أو زيدٌ) ، أم غير منعوتٍ نحو (ما قام أحدٌ إلا زيداً أو زيدٌ) ، ويترجح البدل بشروط هي: أن يكون المستثنى بعد (إلا) متصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه غير متراخٍ عنه[٦].

---

(١) المفصل (٧١ ، ٧٢).
(٢) التخمير(١/٤٨٠ ، ٤٨١).
(٣) المفصل (٧٢).
(٤) التخمير (١/٤٨١).
(٥) في نوع الإتباع خلاف بين النحويين ، انظر : الخلاف في نوع التابع في المستثنى بـــ (لا) في الاستثناء الموجب من هذا البحث.
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٢/١٢٦) ، الجنى الداني(٥١٥) .

أما إذا توسط المستثنى المستثنى منه ونعته نحو (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ) فكلا الإعرابين جائز (النصب والإتباع) ، إلا أن النحويين اختلفوا في الأرجح منهما ، فكانوا في ذلك على آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أن إعراب المستثنى تابعاً هو الأرجح ، وهو مذهب سيبويه [١]، حيث قال:" فإن قلت:(ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيدٍ)، و(ما مررت بأحدٍ إلا عمروٍخيرٍ من زيدٍ) كان الرفع والجر جائزين ، وحسُن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك"[٢].

وذهب إلى ذلك أيضاً المبرد [٣]، وابن الحاجب [٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، والسيوطي[٧]، ونُسبَ للمازني[٨].

واستند أولئك في ترجيح الإتباع على النصب على ما يلي [٩]:

١- أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم عليها.

٢- أنا البدل مبين كالنعت ، والفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء ؛ لأنه لا يشبه النعت.

كما أن سيبويه ينسب النصب للبعض دلالة على القلة ، والأكثر عنده من يتبع ، حيث قال:" وقد قال بعضهم: (ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه ، ... ؛ كرهوا أن يقدِّموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً" [١٠].

---

(١) انظر: الكتاب (٣٥٣/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٢/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٤/١)، شرح الكافية للرضي (١٣٣/٢) ، ارتشاف الضرب (١٥٠٩/٣)، المساعد (٢٦٥/١) ، شرح الأشموني(١٤٩/٢)، التصريح (٣٥٢/١) ، همع الهوامع (٢٥٨/٣).
(٢) انظر : الكتاب (٣٥٣/٢).
(٣) انظر:المقتضب (٤٠٠/٤)،شرح المفصل لابن يعيش(٩٢/٢)، المساعد (٢٦٥/١)، شرح الأشموني (١٤٩/١).
(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٤/١ ، ٣٧٥).
(٥) انظر : شرح التسهيل (٢٨٤/٢).
(٦) انظر : التصريح على التوضيح (٣٥٢/١).
(٧) انظر : همع الهوامع (٢٥٨/٣).
(٨) انظر : همع الهوامع (٢٥٨/٣).
(٩) انظر : المساعد (٥٦٢/١).
(١٠) الكتاب (٣٥٣/٢).

الرأي الثاني :

أن النصب على الاستثناء هو الأرجح ، وهو مذهب المازني[١]، ونُسب للمبرد[٢]، وابن عصفور[٣]، والثابت عنهما في كتبهما ينفي هذه النسبة [٤]، إلا أن ابن عصفور قد صرَّح بأنَّ مذهب المازني وجوب النصب على الاستثناء حيث قال : " فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء ، وهو مذهب المازني"[٥]، ورُدَّ ذلك بأنه وهمٌ من ابن عصفور وغيره[٦].

وقد استند مَن رجّح النصب على الاستثناء إلى ما يلي :

١- أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل [٧].

٢- أن الصفة كجزء من الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه[٨].

٣- أن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه ، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به ، والاعتداد بالشيء يبعد بعد الاستغناء عنه [٩].

الرأي الثالث : أنه لا ترجيح بين النصب على الاستثناء والإتباع، فهما متساويان ، وهو مذهب ابن مالك[١٠] حيث قال:" وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان ؛ لأن لكل منهما مرجحاً متكافئاً"[١١].

---

(١) انظر : المقتضب (٣٩٩/٤)، التعليقة (٦٦/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٢/٢)، شرح الكافية للرضي (١٣٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٠٩/٣)، شرح الأشموني (١٤٩/٢)، التصريح(٣٥١/١)، همع الهوامع(٢٥٨/٣).

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية (٣١٧/١) ، شرح الأشموني (١٤٩/٢).

(٣) انظر : المساعد (٥٦١/١).

(٤) انظر : المقتضب (٣٩٩/٤ ، ٤٠٠) ، شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٩/٢).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٨/٢)، وانظر:المساعد(٥٦١/١).

(٦) انظر : ارتشاف الضرب (١٥٠٩/٣).

(٧) انظر : المساعد (٥٦٢/١).

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي (١٣٣/٢).

(٩) انظر : السابق.

(١٠) انظر : شرح الكافية الشافية (٣١٧/١)، شرح الأشموني(١٤٩/٢)، التصريح (٣٥٢/١)، همع الهوامع (٢٥٨/٣).

(١١)شرح الكافية الشافية (٣١٧/١).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يختار الخوارزمي مذهب سيبويه في ترجيح الإتباع على البدل ؛ لأن هذا المذهب يجعل الصفة تابعة للموصوف حيث لا يكترث بتأخرها ؛ لأن الموصوف قد تقدّم ، أما المذهب الآخر فيعتد بالصفة فكان المستثنى عندما تقدم الصفة تقدم الموصوف، فهو مرجوح ؛ لأنه يجعل الموصوف تابعاً للصفة.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه والجمهور ، وذلك لأن كلا الوجهين جائز في العربية ، فيترجح منهما الأقرب للقياس ، والقياس هنا أن الصفة فضلة يمكن الاستغناء عنها لذلك لا يعتد بها ، وهو ما عبَّر عنه النحويون بقولهم (لا يُكترث بها) ، فالموصوف – كما قال الخوارزمي – لا يتبع الصفة.

الخلاف في نوع (حاشى) الاستثنائية بين الحرفية والاسمية والفعلية

قال الزمخشري:" والثالث مجرور أبداً، وهو ما استثني بـــ(غير) و(حاشا) و(سوى) و(سواء) ، والمبرد يجيز النصب بـــ(حاشا) "[1][2].

قال الخوارزمي:" وأما (حاشى) فمذهب الكوفيين فيه أنه فعل ماضٍ ، ومذهب بعض البصريين أنه مصدر ، ومذهب عامة البصريين فيه إلا المبرد أنه حرف.

احتج بعض البصريين لكونه غير فعل أنه تتعلق به (اللام) ، كما في قولك : (حاشالله) : (تنزيهاً لله) ، ولو كان فعلاً لما تعلّق به (اللام) ، كما في قولك : (نزَّه الله) ، ولكونه غير حرف أنه يقبل التغيير والنقص ، فيقال : (حاشى لله) ، و(حاشَ لله) ، والنقصُ إنما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف.

احتج المبرد والكوفيون بأنه يتصرف تصرف الأفعال ، قال النابغة [3] :

ولا أحاشي من الأقوامِ من أحد

وبأنه يدخله الحذف فيقال:﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[4]، وهي قراءة أكثر القراء، وبـــأنَّ (لام) الجر تتعلق به في قوله : (حاشى لله) ، وحروف الجر لا تتعلق بحرف الجر ، فإن سألت : (اللام) فيه مزيدة كما زيدت في قوله : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ ؟ [5].

أجبتُ: (اللام) لا تزاد إلا لتأكيد معنى الفعل ، وهذا يقتضي أن تكون (حاشى) فعلاً.

حجة البصريين ما قاله سيبويه : " لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة لـــ(ما) ،

---

(١) اختلفت كتب النحو في رسم (حاشى)، فمنها ما كُتبت فيه بالألف المقصورة كـــ(الإنصاف) و(رصف المباني) و(التخمير) ، ومنهما ما كتبت فيه ألفاً (حاشا) ، وهو ما في أغلب كتب النحو ، وقد أثبتها هنا بما يوافق قواعد الرسم الإملائي حيث إن الألف رابعة.

(٢) المفصل (٦٨).

(٣) البيت من بحر (البسيط) ، وهو للنابغة الذبياني وصدره :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُهُ

انظر البيت في : ديوان الشاعر (١٢)، المقتضب (٣٩٢/٤)، الإنصاف (٢٧٨/١) ، الجنى الداني (٥٥٩)، المغني (١٤١)، حاشية الدسوقي (٣٣١/١)، خزانة الأدب (٤٧٢/٣) ، همع الهوامع (٢٨٨/٣).

(٤) سورة يوسف ، من الآية (٣١).

(٥) سورة النمل ، من الآية (٧٢).

كما يجوز ذلك في (خلا) ، فلمَّا امتنع أن يقال : (جاءَ القومُ ما حاشى زيداً) دلّت على أنها ليست بفعلٍ ، ولأنهم قالوا : (حاشاي) من غير (نون) الوقاية ، قال [1]:

في فتيةٍ جعلوا الصَّليب إلاهَهُمْ

حاشاي إنِّي مسلمٌ معذورُ

أي (مختون) ، ويشهد لكونه حرفاً أن الاسم بعده قد انجرَّ في قوله[2]:

حَاشَا أبي ثَوْبَانَ إنَّ به ضِناً عن الملحَاةِ والشَّتْمِ " [3].

دراسة الخلاف :

تأتي (حاشى) فعلاً ماضياً بمعنى (استثنى) ، ومضارعه (أحاشي) : (أستثني) ، نحو قول الشاعر[4]:

ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشبهُهُ

ولا أحاشيَ من الأقوام من أحدٍ

وقد تأتي دالة على التنزيه عمّا لا يليق بالمذكور[5]،فيكون ما بعدها مجروراً بـــ(اللام) نحو قوله تعالى :﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [6].

و(حاشى) في الموضعين السابقين لا تدل على الاستثناء [7]، قال أبو حيان : "والذي يظهر أنَّ سيبويه لا يُنكر أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء " [8].

---

(١) البيت من بحر (الكامل)، وهو للأقيشر الأسدي (المغيرة بن الأسود) ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (٤١) ، توجيه اللمع (٢٢٦) ، ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣)، الجنى الداني (٥٦٦) ، التصريح (١١٢/١) ، همع الهوامع (٢٨٥/٣) ، اللغة : معذور : مختون.

(٢) البيت من بحر(الكامل)،وهو للجميح الأسدي ، وهو بهذه الرواية مكون من بيتين الصدر لأحدهما والعجز للآخر ، وهما كالتالي :

حاشا أبي ثَوبانَ إنَّ أبا ثَوبانَ ليسَ ببُكمة فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إنَّ به ضناً عن الملحاة وَالشَّتَمِ

وقد روي : (حاشا أبا ثوبان) ، انظر البيت في : المفضليات(٣٦٧) ، الأصَمعيات(٢١٨) ، الإنصاف(٢٨٠/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٢) ، اللغة : ضنا : بخلاً ، الملحاة : الملامة.

(٣) التخمير(٤٥٦/٤ ، ٤٦٦ ،٤٦٧).

(٤) سبق تخريجه .

(٥) انظر: الجنى الداني (٥٥٩) ، المغني (١٤٠/١) ، شرح ألفية ابن معطي (٦٠٩/١).

(٦) سورة يوسف ، الآية (٣١).

(٧) انظر : الإنصاف (٢٨٤/١).

(٨) ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣).

أما إذا كانت (حاشى) دالة على الاستثناء ، فهي من أدوات الاستثناء،نحو:(جاء القوم حاشى زيد) ، وقد اختلف النحويون في نوع (حاشى) الاستثنائية ، فجاءت آراؤهم كالتالي:

الرأي الأول : أن (حاشى) حرف جر ، ويمتنع أن تكون فعلاً ، وهو مذهب سيبويه[1] ، حيث قال : " وأما (حاشا) ، فليس باسم ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده ، كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء"[2].

وعلى هذا المذهب أكثر البصريين[3]،واختاره الأنباري[4]،والعكبري[5]،والزبيدي[6]، واحتجوا لمذهبهم بما يلي :

١- أن (حاشى) لو كانت فعلاً لاتصلت بها (نون) الوقاية [7]، وقد وردت متصلة بـــ(ياء) المتكلم دون (نون) الوقاية ، ومن ذلك قول الشاعر [8]:

في فتيةٍ جَعَلوا لصَّليب إلاهَهُم

حاشاي إني مُسلمٌ معذُورُ

٢- أن الفعل لابد له من فاعل ، و(حاشى) لا فاعل لها[9].

٣- أن (حاشى) لا تقع صلةً لـــ(ما) ، فلا يقال:(ما حاشى زيداً) كما يقال (ما خلا

---

(١) انظر : الكتاب (١٦٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٨١/٢) ، شرح الكافية الشافية (٣٢٥/١) ، شرح الكافية للرضي (١٥٢/٢)، رصف المباني(١٧٨)، ارتشاف الضرب(١٥٣٢/٣)، الجنى الداني (٥٦١ ، ٥٦٢) ، مغني اللبيب (١٤١/١) ، المساعد (٥٨٤/١)، همع الهوامع (٢٨٦/٣)، شرح الأشموني (١٦٥/٢).

(٢) الكتاب (١٦٨/٢).

(٣) انظر : التعليقة (٧٦/٢) ، الإنصاف (٢٧٨/١) ، اللباب(٣٠٩/١، توجيه اللمع (٢٢٦) ، ارتشاف الضرب (١٥٣٢/٣)، الجنى الداني (٥٦١ ، ٥٦٢) ، مغني اللبيب (١٤١)، همع الهوامع (٢٨٦/٣).

(٤) انظر : الإنصاف (٢٨٢/١).

(٥) انظر : التبيين (٤١٠).

(٦) انظر : ائتلاف النصرة (١٧٨) ، والزبيدي هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد الزبيدي ولد سنة ٧٤٧هـــ ، وتوفي سنة ٨٠٢هـــ ، من مؤلفاته : ائتلاف النصرة وشرح ملحمة الإعراب للحريري ، ونظم مقدمة ابن بابشاذ ، انظر : بغية الوعاة (١٠٧/٢) ، الضوء اللامع (٣٢٥/٤) .

(٧) انظر : التبيين (٤١١).

(٨) سبق تخريجه.

(٩) انظر : التبيين (٤١١).

زيداً، وما عدا عمراً) [1]، قال سيبويه:" ألا ترى أنك لو قلت: (أتوني ما حاشى زيداً) لم يكن كلاماً[2].

٤- أن مما سُمعَ عن العرب ما جاء مجروراً بعد (حاشى) ، كقول الشاعر[3]:

حاشى أبي ثَوبانَ إنَّ به ضناً عن المَلْحَاة والشَّتمِ

الرأي الثاني : أن (حاشى) فعلٌ ماضٍ متصرف ، واستعمل استعمال الأدوات الدالة على الاستثناء ، وهو مذهب الكوفيين[4]، وقال الفراء إنها فعل لا فاعل له[5].

واحتجوا لذلك بما يلي :

١- أنَّه قد سُمع عن العرب نصب ما بعد (حاشى) ، ومن ذلك قولهم : (اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع) [6]، وقول الشاعر[7]:

حاشا قريشاً فإنَّ اللهَ فضَّلهم على البريَّة بالإسلام والدينِ

٢- أنَّ (حاشى) تتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال[8]، ومن ذلك قول الشاعر [9]:

[ولا أرى فاعلاً في النّاس يُشبهه وما أحاشي منْ الأقوام من أحدِ]

٣- أنَّ الحذف أيضاً من خصائص الأفعال ، وهو يدخل (حاشى) ، فقد قالوا : (حاش لله)، و(حش لله) [10].

---

(١) انظر : الإنصاف (٢٨٠) ، التبيين (٤١١).

(٢) الكتاب (١٦٨/٢).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر : الإنصاف (٢٧٨/١) ، التبيين (٤١١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/٢) ، رصف المباني (١٧٩)، ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣)، الجنى الداني (٥٦٤)، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١) ، همع الهوامع (٨٥/٣، ٢٨٦).

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/٢)، ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣)، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١)، همع الهوامع (٢٨٦/٣).

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٨١/٢)، شرح الكافية للرضي (١٥٢/٢)، شرح الكافية لابن جماعة (٢٤٩/١) ، رصف المباني (١٧٨)، الجنى الداني (٥٦٢)، مغني اللبيب (١٤١) ، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١) ، التصريح (٣٦٥/١)، همع الهوامع (٣/ ٢٨٣).

(٧) البيت من بحر (البسيط) ، وهو منسوب للفرزدق والذي في ديوانه (٢٦٦): (إلا قريشاً) ، نظر البيت في : شرح التسهيل (٣٠٧/٢)، همع الهوامع (٢٨٣/٣).

(٨) انظر : الإنصاف (٢٨٠/١) ، التبيين (٤١٢).

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) انظر : الإنصاف (٢٨٠/١) ، التبيين (٤١٣)، و(حاش لله) قراءة .

٤- أنَّ حرف الجر يتعلق بـــ(حاشى) كقولك : (حاشى لله) [١].

٥- أنه قد جاءت (حاشى) مسبوقة بـــ(ما) المصدرية في حديث ابن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلّم : (أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة) [٢].

وقد ردَّت حججهم بما يلي :

١- أنَّ (أحاشي) مشتق من لفظ الحرف، نحو قولهم:(سوَّفته)،إذا قلت له : (سوف أفعل كذا)، وقولهم:(سألتك حاجة فلوليت) بمعنى قلت:(لولا كذا وكذا) [٣].

٢- أنَّ الحذف يدخل الحروف، فقد قيل في (رُبَّ): (رُبَ)، وفي (سوف):(سَوْ) ، وفي (لعلّ) : (علَّ) ، وفي (إنَّ) : (إنْ) [٤].

٣- أنَّ (اللام) في (لله) زائدة ، ولا تعلق لها بشيء ، ويدلّك على ذلك قولك : (جاء القوم حاشى زيدٍ) بغير (لام) [٥].

٤- أن الاستدلال بالحديث الشريف ليس في مكانه فـــ(ما حاشا فاطمة) ليست من الحديث ، قال ابن هشام : " (ما) : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها (ما) المصدرية " [٦].

الرأي الثالث : أنَّ (حاشى) تأتي حرف جرٍّ كثيراً ، ويجوز أن تكون فعلاً ، وهو مذهب المبرد[٧]، حيث قال:" ما كان حرفاً سوى (إلا) فـــ(حاشى) و(خلا) ، وما كان

---

(١) انظر : الإنصاف (٢٨٠/١).

(٢) انظر : مغنى اللبيب (١٤٠/١) ، وانظر الحديث في مسند الإمام أحمد (٩٦/٢) ، والجامع الصغير (٣٩) .

(٣) انظر : الإنصاف (٢٨٢/١) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢٨١/١).

(٤) انظر: الإنصاف (٢٨٠/١)،شرح المفصل لابن يعيش(٨٥/٢، ٤٨/٨)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣١٠/١).

(٥) انظر : الإنصاف (٢٨٠/١) ، اللباب في علل لبناء والإعراب (٣١٠/١).

(٦) انظر : مغني اللبيب (١٤٠/١).

(٧) انظر : المقتضب (٣٩١/٤)، اللباب في علل البناء والإعراب(٣٠٩/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٨١/٢) ، شرح الكافية الشافية (٣٢٥/١) ، ارتشاف الضرب (١٥٣٣/٣).

فعلاً فـــ(حاشى) و(خلا) وإنْ وافقا لفظ الحروف "[1]. وذهب إليه ابن جني[2]، وابن مالك[3]. وإجازة الوجهين نسِبَت أيضا للأخفش [4]، والجرمي[5]، والمازني[6].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

تناول الخوارزمي هذا الخلاف بشيء من التفصيل ذاكراً آراء المـــذاهب المختلفـــة مسنداً إياها إلى أصحابها ، ويتضح ميله للموافقة على فعلية (حاشى) من خلال سؤال افترضه لمن يعتقد أن (لام) الجر المتعلقة بـــ(حاشى) حرف زائد، فأجابه بقوله : " (اللام) لا تزاد إلا لتأكيد معنى الفعل ، وهذا يقتضي أن يكون (حاشى)فعلاً .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب سيبويه وجمهور البصريين،وهو القول بحرفية (حاشى)، وذلك لكثرة أدلة أصحاب هذا المذهب ، وضعف ما احتج به الكوفيون والمبرد، فما استشهدوا به من السماع مردود بأنه من القليل النادر الذي لا يقاس عليه ، وذلك كما في قولهم (حاشى الشيطان وأبا الأصبع) ، أما بقية الشواهد (الحديث الشريف والشواهد الشعرية) فقد ثبت أن (حاشى) فيها ليست هي الاستثنائية.

---

(١) انظر : المقتضب (٣٩١/٤).
(٢) انظر : توجيه اللمع (٢٢٥).
(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٢٥/١)، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١).
(٤) انظر : مغني اللبيب (١٤١) ، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١) ، التصريح (٣٦٥/١).
(٥) انظر : الجنى الداني(٥٦٢)، مغني اللبيب (١٤١)، شرح ابن عقيل (٥٦٥/١) ، التصريح (٣٦٥/١).
(٦) انظر : السابق.

(و) في الحال :

الخلاف في مجيء الجملة الفعلية حالاً بدون (قد) إذا كان فعلها ماضياً مثبتاً

قال الزمخشري: والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية: إن كانت فعلية لم يخلُ من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخلُ من أن يكون مثبتاً أو منفياً، فالمثبت بغير (واو)، وقد جاء في المنفي الأمران، كذلك في الماضي، ولابد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة"[1].

قال الخوارزمي: "....، وأما في الجملة الفعلية، فإمَّا أن يكون الفعل ماضياً فيكون مع (قد) مظهرة كما في قوله[2]:

وأُبْنَا بالسِّيوفِ قَدْ انْحَنينَا

...، فإن لم تكن (قد) معه مظهرة فهي مقدرة، وتقول: إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان أخاه، وهو قبيح، والأخفش يجيزه على قبحه وأمَّا قوله: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3]، فتأويل ذلك عند أبي العباس على الدعاء، وأنه من الله عز وجل إيجاب"[4].

دراسة الخلاف:

يأتي الحال جملة فعلية أو أسمية بشرط أن تكون خبرية تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، والرابط هو (الضمير) و (الواو)، أو أحدهما[5]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[8].

---

(١) المفصل (٦٤)
(٢) البيت من بحر (الوافر)، وصدره: (فآبوا بالرِّماحِ مُكسَّرات)، وهو منسوب لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني، وقيل: لسلمة بن الحجاج، انظر البيت في الحَماسة للبحتري (٤٨)، شرح الحماسه للمرزوقي (٤٤٩/١)، التخمير (٤٣٨/١)،دلائل الإعجاز (٢١٠) ، اللغة : آبوا : رجعوا .
(٣) سورة النساء : من الآية (٩) .
(٤) التخمير (٤٣٧/١، ٤٣٨)
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٢، ٦٦، ٦٨)، الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١)، شرح الكافية الشافية (٣٤٠/١، ٣٤١)، شرح الكافية الشافية (٣٤٠/١، ٣٤١)، شرح الكافية للرضي (٧٦/٢)، ارتشاف الضرب (١٦٠٢/٣، ...١٦٠٤)، شرح ابن عقيل (٥٩٤/١)
(٦) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٣)
(٧) سورة البقرة ، من الآية (٣٦) .
(٨) سورة يوسف من الآية (١٤) .

أما إذا كانت الجملة الفعلية ماضية الفعل مثبته فالرابط فيها (قد) و (الواو)، وذلك نحو ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾[2] ، وقد اختلف النحويين في جواز مجيء الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضياً مثبتاً حالاً بدون (قد)، فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول: جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد)، وهو مذهب الأخفش[3]، والكوفيين ماعدا الفراء[4]، وقد نُسب للكوفيين عامة[5]، واختاره أبو حيان[6]، والمرادي[7].

وقد استند أولئك في مذهبهم على الحجج التالية:

١- كثرة المسموع من ذلك في القرآن الكريم، وأشعار العرب، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[8]، وقوله تعالى ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[10]، فالحال في الأية الأولى الفعل الماضي (حصرت)، وفي الثانية (رُدَّت)، وفي الثالثة (كنتم)، وجاءت بدون (قد).

---

(١) سورة البقرة من الآية (٧٥)

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٤٠) .

(٣) انظر: الإنصاف (٢٥٢/١)، البيان (٢٢٧/١)، التبيين (٣٦٨)، شرح المفصل (٦٧/٢)، شرح الكافية للرضي (٨٣/٢)، مغني للبيب (١٩٥/١) ، المساعد (٤٧/٢)، ائتلاف الضرة (١٢٤)، تعليق الفرائد (٢٥٨/٦)، همع الهوامع (٥٠/٤)، شرح الأشموني (١٩١/١)

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء : (٢٤/١ ، ٢٥ ، ٢٨٢) ، شرح الكافية للرضي (٨٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣)

(٥) انظر: الإنصاف (٢٥٢/١)، التبيين (٣٨٦)، شرح المفصل (٦٧/٢)، المساعد (٤٧/٢)، ائتلاف النصرة (١٢٤)، شرح الأشموني (١٩١/١)

(٦) انظر: ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣)

(٧) انظر: الجنى الداني (٢٥٦)

(٨) سورة النساء، من الآية (٩٠)

(٩) سورة يوسف،من الآية (٦٥)

(١٠) سورة البقرة، من الآية (٢٨)

ومن ذلك قول الشاعر:[11]

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلهُ القَطْرُ

وقول آخر:[1]

وطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ ملآنُ

٢- ومن جهة القياس: أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: (مررت برجل قاعد)، (مررت بالرجل قاعداً)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة،(مررت برجل قعد)، وعلى ذلك يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو (مررت بالرجل قَعَد)، وإذا جاز أن يقام الفعل الماضي مقام المستقبل كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[2]: أي (يقول)، جاز أن يقام مقام الحال[3].

الرأي الثاني: عدم إجازة مجيء الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت حالاً دون أن تقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، وهو مذهب جمهور البصريين[4]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[5] حيث قال:"وقوله: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾ ، المعنى والله أعلم (وقد كنتم)، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أن قد قال في سورة (يوسف): ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ ، المعنى- والله أعلم- (فقد كذبت)، وقولك للرجل: (أَصبحتَ كَثُرَ مالُك)، لا يجوز إلا وأنت تريد: (قد كَثُرَ مالك)؛ وقولك لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد)، أو بإظهارها"[6].

---

[11] البيت من بحر (الطويل)، وهو لأبي صخر الهذلي، انظر البيت في: شرح أشعرا الهذليين (٩٥٧/٢) ، والإنصاف (٢٥٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) شرح التسهيل(٣٧٢/٢)، شرح الكافية (٨٣/٢) ، رصف المباني (٤١٩) ، تعليق الفرائد (٢٥٨/٦) ، التصريح (٣٣٦/١) ، شرح الأشموني ٢١٦/١) اللغة : تعروني : تصيبني ، الهزة : الإضطراب ، القطر : المطر .

[1] البيت من بحر (الهزج)، وهو للفنْد الزمَّاني، انظر البيت في: الحيوان (٤١٦/٦)، شرح الحماسة للمرزوقي (٣٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٤١٦/٢) ، اللغة: (غذا): سال، الزَقَ : السقا

[2] سورة المائدة، من الآية (١١٦)

[3] انظر: التبيين (٣٨٨، ٣٨٩)

[4] انظر: المقتصب (١٢٠/٤، ١٢٤)، الإنصاف (٢٥٢/١)، ائتلاف النصرة (١٢٤)، مغني اللبيب (١٩٥/١)، تعليق الفرائد (٢٥٨/٦)، شرح الأشموني (١٩١/٢).

[5] انظر: معاني القرآن للفراء (٢٤/١، ٢٨٢)، شرح الكافية للرضي (٨٣/٢).

[6] معاني القرآن (٢٤/١، ٢٥)

ونجد هذا المذهب لدى المبرد[1] ، والزجاج[2]، وابن السراج[3]، والفارسي[4]، وابن جني[5]،والأنباري[6]، والجزولي[7]، والعكبري[8]، وابن عصفور[9]، والأبذي[10] والرضي[11]، والدماميني[12] .

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولاً: أن الحال هو الشيء الحاضر الموجود وقت الإخبار، والماضي قد انقطع وانقضى، فإن أُتي بـ(قد) جاز[13]، كقولك: (هذا زيدٌ قد قام)؛ لأن (قد) تقرب- الماضي من الحال فيجري مجرى الحاضر[14]، ومن ذلك قول الشاعر[15]:

وأبو بالرماحِ مكسرات وأُبنا بالسيوفِ قد انحنينا

وقول الأخر[16]:

ذَكرتُكِ والخِطِّيُّ يَخْطُرُ بَيننا وقَدْ نَهَلَتْ مِنَّا المُثقَّفَةُ السُمرَ

ثانياً: أنَّ من المجمع عليه أن الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً،، والماضي في قوله تعالى: (أو جاءوكم حصرت صدورهم)صفة لموصوف مقدَّر

---

(١) انظر : المقتضب (١٢٣/٤ ، ١٢٤) ، ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣) ، همع الهوامع (٤٩/٤) .
(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (١٠٧/١) .
(٣) انظر : الأصول (٢٥٥/١) .
(٤) انظر : الإيضاح العضدي (٢٧٦ ، ٢٧٧) ، ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣) همع الهوامع (٤٩/٤) .
(٥) انظر : سر صناعة الإعراب (٦٤١/٢) .
(٦) انظر : الإنصاف (٢٥٢/١) .
(٧) انظر : ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣) ، همع الهوامع (٤٩/٤) .
(٨) انظر : التبيين (٣٨٦) ، اللباب (٢٩٣/١) .
(٩) انظر : شرح الجمل (٥٢٧/١) ، ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣) ، همع الهوامع (٤٩/٤) .
(١٠) انظر : ارتشاف الضرب (١٦١٠/٣) ، همع الهوامع (٤٩/٤) ، والأبذي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الأبذي ، توفي سنة ٦٨٠ هـ ، انظر : بغية الوعاة (١٩٩/٢) .
(١١) انظر : شرح الكافية (٨٣/٢) .
(١٢)انظر : تعليق الفرائد (٢٥٨/٦)
(١٣) انظر : المقتضب (١٢٠/٤ ، ١٢٤).
(١٤) انظر : الإنصاف (٢٥٤/١) ، التبيين (٣٨٦ ، ٣٨٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢) ، رصف المباني (٤٨١) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٩٣/١) ، تعليق الفرائد (٢٥٨/٦) .
(١٥) سبق تخريجه
(١٦) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لأبي العطاء السندي ، انظر البيت في شرح الحماسة للمرزوقي (٥٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) ، مغني اللبيب (٤٩٠/٢) اللغة : الخطِّي : رماح تنسب إلى البحرين ، المثقفة : المسواة الحائقة ، السمو : الرماح .

تقديره: (أو جاؤوكم) قوماً حصرت صدورهم ، أو يكون خبراً بعد خبر كأنه قال (أرجاءوكم) ، ثم اخبر فقال: (حصرت صدورهم) أو يُحمل على الدعاء لا على الحال، والمعنى (ضيق الله صدورهم)، أو يكون المعنى مضارعاً واللفظ ماضياً؛ لأن الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم[1].

ثالثاً: أن (قاعد وقائم) وقعت أحوالا لأنها أسماء فاعلين، واسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي، فإنه لا يراد به الحال، فلم يجز أن يقع حالاً[2].

رابعاً: أن إقامة الماضي مقام المستقبل خلاف الأصل، ولا يصح إلا في بعض المواضع إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[3].ولا يجوز فيما عدا ذلك، كما أنه ليس من الضرورة إذا أقيم الماضي مقام المستقبل أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل، كما أن الماضي فعل، فجنسر الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم، وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعِد من وقوع الفعل في موقع الفعل[4].

الرأي الثالث: أن الضمير المتضمن عليه الفعل قد يغني عن اجتماعه مع (قد)، و(الواو)، فمن اجتماعهما (الضمير وقد والواو) قوله تعالى ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[5] ، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾[6] ، ومن انفراد الضمير مع التجرد من (الواو) و(قد) قول الله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ قَالُواْ ﴾

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب (٦٤١/٢) ، التبيين (٣٨٩) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٩٤/٨) ، التبيان (٣٣٩/١) ، البيان (٢٢٧/١) .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٨٩/٢).

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٤٠)

(٤) السابق

(٥) سورة البقرة ، من الآية (٧٥)

(٦) سورة آل عمران ، من الآية (٤٠).

ومجيء (الضمير) مع (الواو) وحدها أكثر من انفراده مع (قد) وحدها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾[1] وقوله ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ ﴾[2] ، ومن اجتماع (الضمير) مع (قد) وحدها قول الشاعر[3]:

وقفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قدْ غَيَّرَ البلَى معارفها والساربَاتُ الهَواطل .

وهو مذهب ابن مالك[4] .

موقف الخوارزمي من الخلاف:

يوافق الخوارزمي شيخه وجمهور البصريين ومَنْ تبعهم في منع مجيء الحال الماضي مثبتاً بدون (قد) مظهرة أو مقدرة، وحكم على مذهب الكوفيين والأخفش بالقبح.

الترجيح:

الراجح- فيما أرى- ما ذهب إليه الكوفيون ومَنْ وافقهم، وذلك لكثرة المسموع من القرآن الكريم وكلام العرب مما ورد فيه الماضي حالاً بدون (قد)، أما تقدير موصوف، أو تخريج الحال على أنه دعاء فتكلف لا حاجة إليه، ولا دليل عليه.

أما رأي ابن مالك، وإن كان في ظاهره تفصيل لروابط الحال الماضية المثبتة على ثلاثة أنواع إلا أن خلاصته موافقة لرأي الكوفيين في جواز مجيء هذه الجملة الحالية بدون (قد).

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٨).

(٢) سورة هود ، من الآية (٤٢).

(٣) البيت من بحر (الطويل) ، وهو للنابغة الذبياني ، انظر البيت في : ديوان النابغة (٨٧) ، شرح التسهيل (٣٧٢/٢) ، شرح الأشموني (١٩٠/٢) اللغة : السارِيات : السحب تسري في الليل ، الهواطل : الدائم المتتابع .

(٤) انظر : شرح التسهيل (٣٧٠/٢ ، ٣٧٢) .

******(ز) في التمييز :

الخلاف في تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً

قال الزمخشري : " وقد أبى سيبويه تقديم التمييز على عامله ، وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفساً طاب زيدٌ، ولم يجز لي سمناً منوان،وزعم أنه رأي المازني وأنشد:

وما كاد نفساً بالفراق تطيبُ " [1].

قال الخوارزمي : " هو أبو عثمان المازني أستاذ المبرد ، تلميذ الأخفش ، احتجا بأن الفعل أقبل للتصرف من الاسم ، حجة سيبويه : كلام العرب استقراءٌ لا قياسٌ ، ولا أن المميز في هذه الأفعال فاعلٌ من حيث المعنى ، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير كذلك هذا ، أما البيت فالرواية (نفسي) على الإضافة . صدر البيت :

أتهجرُ سلمى للفراقَ حبيبها وما كاد .... البيت " [2].

دراسة الخلاف:

لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً ، نحو : (رطلٌ زيتاً) ، أو فعلاً جامداً ، نحو : (ما أحسنه رجلاً) ؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه[3] ،أما إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفاً فللنحاة فيه آراء :

الرأي الأول : جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، ونُسب هذا المذهب للكوفيين[4]، وذهب إليه الكسائي[5]، والجرمي[6]، والمازني[7]، والمبرد[8]، وابن مالك[9]، وأبو حيان[10].

---

(١) المفصل (٦٦).
(٢) التخمير (٤٥١/١).
(٣) انظر : التصريح : (٤٠٠/١)، أوضح المسالك (٣٧١/٢، ٣٧٢).
(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٥٧٨/١).
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٧٧٦/٢)، شرح عمدة الحافظ (٣٥٨/١).
(٦) انظر : ارتشاف الضرب (٤٢٩/٢)، شرح الأشموني (٢٠٢/٢).
(٧) انظر : شرح الكافية الشافية (٧٧٦/٢) ، شرح عمدة الحافظ (٣٥٨/١).
(٨) انظر : شرح الكافية الشافية (٧٧٦/٢)، شرح عمدة الحافظ (٣٥٨/١).
(٩) انظر : التسهيل (١١٥) ، شرح عمدة الحافظ (٣٥٩/١).
(١٠) انظر : ارتشاف الضرب (٤٢٩/٢).

واستدلوا على مذهبهم بما يلي :

أ) السماع : ومنه قول الشاعر [1]:

ردَدْتَ بمثلِ السيدِ نهدٍ مقلَّصٍ كميشٍ إذا عِطفاهُ ماءً تحلَّبا

وقول الآخر [2]:

أتهجرُ ليلى للفراقِ حَبيبَهَا وما كانَ نفْساً بالفراقِ تطيبُ

وقول آخر[3]:

ولستُ إذا ذرعاً أضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عند التعسُّرِ من يُسرِ

وقول آخر[4]:

أنَفْساً تطيبُ بنَيلِ المُنى وَدَاعِي المَنونِ يُنادي جِهارا

ب) القياس :

١- أن سائر الفَضْلات المنصوبة بفعل متصرف جاز تقديمها عليه [5].

٢- أن الفعل عامل قوي بالتصرف ، فمنع تقديم معموله لا موجب له [6].

الرأي الثاني :

منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً ،وهو مذهب جمهور البصريين[7] ، وأكثر المغاربة [8]، ونسب للكوفيين[9]، فذهب إليه سيبويه [10]، والفراء[11]، والزجاجي[12]،

---

(١) البيت لربيعة بن مقروم الضبي ، انظر : المفضليات (٣٧٦) ، شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٧، ٧٧٨)، شرح عمدة الحافظ (١/٣٥٩)، مغني اللبيب (٢/٥٣٤) اللغة : السيد : الذئب ، والنهد : الفرس الضخم القوي ، المقلص : طويل القوائم منضم البطن، والكميش : السريع العزوم في أموره.

(٢) البيت للمخبل السعدي ، وقيل لأعشى همدان ، وقيل : لمجنون ليلى ، انظر : المقتضب (٣/٣٧)،الخصائص (٢/٣٨٤)، ديوان أعشى همدان(٧٥)، العيني (٣/٢٣٥)، الدرر اللوامع (١/٢٠٨).

(٣) البيت بلا نسبة ، انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٧) ، شرح الألفية لابن الناظم (٣٥٢)، شفاء العليل (٢/٥٥٩). اللغة : الضارع : الذليل ، انظر : اللسان (ض ر ع).

(٤) البيت منسوب لرجل من طيء ، انظر : شعر طيء وأخبارها (٢/٧٨٥)، مغني اللبيب (٢/٥٣٤) التصريح (١/٤٠٠)، شرح الأشموني (٢/٢٠١)، العيني (٣/٢٤١).

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ (١/٣٥٩).

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٦، ٧٧٧).

(٧) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٤٢٩).

(٨) انظر : المساعد (٢/٦٦).

(٩) انظر : الأصول (١/٢٢٣).

(١٠) انظر : الكتاب (١/١٠٥).

(١١) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٤٢٩).

(١٢) انظر : الجمل (٢٤٢).

والفارسي[١]، وابن جني[٢]، وابن الأنباري [٣]، وابن خروف[٤]، وابن يعيش [٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن عصفور [٧]، وابن الناظم[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، وابن هشام [١٠]، والدماميني [١١]، والسيوطي[١٢].

واستدلوا على مذهبهم بما يلي [١٣]:

١) أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل .

٢) أن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه.

وردوا حجج أصحاب المذهب الأول بما يلي :

١) أن الشواهد الشعرية منها ما هو شاذ [١٤] أو للضرورة [١٥]، ومنها ما جاء برواية أخرى لا تؤيد مذهبهم ، فجاءت رواية الزجاج والزجاجي لشاهدهم : (وما كان نفسي بالفراق تطيب) ، وهي رواية [١٦].

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٤٢٩).
(٢) انظر : الخصائص (٢/٣٨٤).
(٣) انظر : أسرار العربية (١٩٦).
(٤) انظر : التصريح (١/٤٠٠).
(٥) انظر : شرح المفصل (٢/٧٤).
(٦) انظر : الكافية (١٠٨).
(٧) انظر : شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٤).
(٨) انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٣٥١).
(٩) انظر : الملخص (١/٣٩٧).
(١٠) انظر : مغني اللبيب (٢/٥٣٤).
(١١) انظر : تعليق الفرائد (٣/٢٠٣٠).
(١٢) انظر : همع الهوامع (٤/٧١).
(١٣) انظر : التصريح (١/٤٠٠).
(١٤) انظر : شرح المفصل (٢/٧٤).
(١٥) انظر : همع الهوامع (٤/٧١).
(١٦) انظر : الخصائص (٢/٣٨٤).

٢) أن عامل النصب في الشواهد فعل مضمر ، فقالوا في نصب (نفساً) : إنها منصوبة بفعل مقدَّر ، كأنه قال : أعني نفساً [١]، وفي (إذا عطفاه)، و(إذا ذَرْعاً) ، قالوا : إن العامل في التمييز الفعل المضمر بعد (إذا) الذي فُسِر بالمذكور [٢].

٣) أن تقديم التمييز يختلف عن تقديم غيره من الفضلات ، فتقديم التمييز يخل بالغرض من التأخير[٣]؛ ولأنه قد اتسع فيه ، فكرهوا الاتساع بعد الاتساع[٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

هذا الخلاف يندرج ضمن الخلافات التي تناولها الخوارزمي من باب سرد الخلاف وحجج المتخالفين دون أن يدون له رأياً .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وذلك لما يلي :

١) كثرة الشواهد السماعية ، وصحة روايتها عن ثقاة [٥]، والإضمار فيه تكلف لا داعي له.

٢) قول المخالفين : (إن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل) مردود بأنه ليس كل تمييز في الأصل فاعلاً ، فربما يكون مفعولاً ، نحو : غرست الأرض شجراً[٦].

٣) قولهم: (إن التمييز كالنعت في الإيضاح) مردود بأن التمييز يتقدم على المميز ، ولا يتقدم النعت على المنعوت[٧].

---

(١) انظر : الإنصاف (٨٣١/٢).
(٢) انظر : شرح الأشموني (٢٠٢/٢).
(٣) انظر : حاشية الصبان (٢٠٢/٢)
(٤) انظر : الملخص لابن أبي الربيع (٣٩٧/١).
(٥) انظر : المقتضب (٣٧/٣)، الأصول (٢٢٤/١).
(٦) انظر : شرح الأشموني (١٩٩/٢).
(٧) انظر : التصريح (٤٠٠/١)، شرح جمل الزجاجي (٢٨٤/٢).

(ح) في نواصب المضارع :

الخلاف في أصل (لن)

قال الزمخشري:"وقال الخليل: أصلها: (لا أن) ، فخفف بالحذف ، وقال الفراء : (نونها) مبدلة من (الألف) في (لا)، وهي عند سيبويه حرف برأسه، وهو الصحيح "[1].

قال الخوارزمي:"(لن) نفي سيفعل،تقول:(سيقوم عمرو)، فيقول: (لن يقوم عمرو).

وزعم الخليل أن أصل (لن): (لا أن)، ولذلك نصبت الفعل ، إلا أنها خففت لكثرة ورودها كما حققت (ويلمه)، و(أيش تريد)، ونحو ذلك ، ونظيره حذفاً بعد تخفيف قراءة من قرأ:﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[2]، بفتح (اللام) وسكون (الثاء). فرد عليه سيبويه بأن قال : لو كان أصلها (لا أن) لما جاز (زيداً لن أضرب) كما لا يجوز (زيداً لا أن أضرب)؛ لأن (أضرب ويضرب) صلة (أن)، وما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله.

وزعم الفراء أن أصل (لن) (لا) أبدلت من (ألفها) (النون) ، ومذهب سيبويه هو رأي الشيخ ، وهو الصواب ألا يحكم عليها بخلاف ظاهرها ؛ لأن الأدوات لا تصرف لها ، وهو قول أكثر النحويين" [3] .

دراسة الخلاف :

اختلف النحويون في أصل (لن) على النحو التالي :

الرأي الأول : أن (لن) حرف بسيط لا تركيب فيه ؛ لأن الأصل البساطة حتى يقوم دليل على غيره[4]، وهو مذهب سيبويه[5]، والمبرد[6]، واختاره الزجاج ونسبه للخليل[7]، وذهب إليه الزمخشري[8]، وابن مالك[9]، وابن الحاجب[10]، وغيرهم[11].

---

(١) المفصل (٣٠٧).
(٢) سورة البقرة ، من الآية : (٢٠٣).
(٣) التخمير (٨٩/٤ ، ٩٠).
(٤) انظر: شرح التسهيل(٥/٤).
(٥) انظر: الكتاب(٥/٣).
(٦) انظر: المقتضب(٨/٢).
(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١٧١/١).
(٨) انظر: المفصل (٣٦٥).
(٩) انظر: التسهيل (٢٢٩)، شرح التسهيل (١٥/٤).
(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢١٨/٢).
(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١٦١/١).

الرأي الثاني : أن (لن) مركبة من (لا) و(أن)، فحذفت (الهمزة) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وحذفت (الألف) لالتقاء الساكنين، وهو مذهب الخليل[١]، والكسائي[٢]، واختاره ابن جني[٣]،والسهيلي[٤].وقد راعوا في رأيهم تقليل الأصول ليسهل ضبطها [٥]، واحتجوا بورود أصل (لن) في قول الشاعر [٦]:

يرجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتعرض دون أقربه الخطوبُ

وردّ هذا المذهب بجواز تقديم معمول منصوب (لن) عليها ، أما (أن) فلا يجوز تقديم ما في حيز صلتها عليها [٧]، قال ابن مالك:" وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من (لا أن) "[٨] ، كما أن ما في القول بالتركيب من كثرة الحذف ما يجعله قولاً فيه شذوذ [٩]، أما الشاهد الشعري فالرواية المشهورة فيه : (يرجى المرء ما إن لا يلاقي)[١٠]، وقيل إنه من الضرورة الشعرية [١١].

الرأي الثالث : أن أصل (لن) (لا) وأبدلت (الألف) نوناً ، فكلاهما اتفق بالنفي وثنائية الحروف ، وجُعلت (لا) هي الأصل لتمكنها في النفي ، وكثرة استعمالها[١٢]، وهو مذهب الفراء [١٣].

وردَّ بأن الأصل في الحروف عدم الإبدال[١٤]، كما أن الإبدال لا يغير العمل[١٥].

---

(١) انظر: الكتاب(٣/٥)، المقتضب(٧ ، ٨) ، شرح الكافية (٤/٣٦) .
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١٦١) ، شرح التسهيل (٤/١٥).
(٣) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٣٠٦).
(٤) انظر: نتائج الفكر (١٣٠).
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٣٠٦).
(٦) البيت منسوب لجابر بن رألان الطائي ، أو لإياس بن الأرت ، وروي : (يرجى المرء ما إن لا يلاقي)، في خزانة الأدب (٨/٤٤١، ٤٤٥)، وانظر البيت في : شرح الكافية (٤/٣٦)، مغني اللبيب (١/٣٣)، الجنى الداني (٢١١) ، الدرر اللوامع (١/٢٤٦).
(٧) انظر: الكتاب(٣/٥)، المقتضب(٢/٨)، الأصول (٢/١٤٧).
(٨) التسهيل (٢٢٩).
(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/١٦١).
(١٠) انظر:خزانة الأدب(٨/٤٤١)،مغني اللبيب(١/٣٣)،الجنى الداني(٢١١) ، الدرر اللوامع (١/٢٤٦).
(١١) انظر: التصريح (٢/٢٣٠).
(١٢) انظر: الهمع (٤/٩٣)، التصريح (٢/٢٣٠).
(١٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٩٠).
(١٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢١٨).
(١٥) انظر: مغني اللبيب (١/٣١٣) ، رصف المباني (٢٨٧)، التصريح (٢/٢٣٠).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يختار الخوارزمي مذهب سيبويه والجمهور ، ويوافق الزمخشري في اختيار بساطة (لن)، وبعدها عن التركيب أو الإبدال.

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب الجمهور؛ لأن التركيب خلاف الأصل ، والإبدال لا دليل عليه[1].

(١) انظر: شرح الكافية (٤/٣٧).

الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد (الواو) و(الفاء)

قال الزمخشري :"وينصب بـــ(أن) مضمرة بعد خمـــسة أحـــرف : ...، و(واو) الجمع ، و(الفاء) ، وذلك قولك : ... ، و (لا تأكل السمك وتـــشرب اللـــبن) ، و(ائتني فأكرمك) ... " [1].

قال الخوارزمي : " وأما (الواو) فهي في الأصل وإن كانت العاطفة إلا أنهـــا قـــد خرجت إلى معنى (مع) في نحو قولك : ما شأنك وزيداً ، ... ، وأما (الفاء) : فهي وإن كانت في الأصل المعقبة ، إلا أنها في بعض المواضع تجري إلى معنى (مع) ، وذلك فيما إذا حملت قولك : (ما تأتينا فتحدثنا) على تفسير سيبويه ألا ترى أن معناه : (ما تأتينا مع الحديث)، وإذا كانت كذلك وجب أن تلي الاسم إذا قصد بها المقاربة ، ولن تلي الاسم إلا إذا كان بعدها (أن) مضمرة وتبقى على معناها الأصلي إذا قُصد بها التعقيب " [2].

دراسة الخلاف:

من حروف العطف (الواو) و (الفاء) ، وهي كما تعطف اسم على اسم وحـــرف على حرف تعطف فعل على فعل ، وذلك نحو قولـــه تعـــالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾[3]، وقد يأتي المضارع بعدهما منصوباً دون أن يتقدمهما فعل منصوب نحو قوله تعالى :﴿ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾[4]، واختلف النحويون في عامل النصب في الفعل المضارع المنصوب بعد (الواو)، و(الفاء) على النحو التالي :

الـرأي الأول : أن الفعل المضارع منصوب بـــ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية أو بعد (فاء) السببية المسبوقتين بنفي أو طلب محض،وهو مذهب جمهور البـــصريين[5]،

---

(١) المفصل (٢٤٦).

(٢) التخمير (٢٢٤/٣).

(٣) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٤).

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (٢٧).

(٥) انظر : الكتاب (٢٨/٣) ، المقتضب (١٤/٢)، الإنصاف (٥٥٥/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).

واحتجوا لذلك بأن (الواو) و(الفاء) من أحرف العطف التي لا تعمل فيما تدخل عليه سواء اسم أم فعل ، وناصب المضارع بعدهما (أن) مقدرة حتى يصح تأويلها مع الفعل الواقع بعدها بمصدر معطوف على مصدر متقدم .

الرأي الثاني : أن العامل هو (الواو) أو (الفاء) ، وهو مذهب منسوب للكوفيين [١]، وذهب إليه الكسائي [٢]، والجرمي[٣]، ورُدَّ بأنها لو كانت ناصبة بنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما يدخل على حرف القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[٤] ، واحتجوا بأن (الواو) و(الفاء) خرجتا عن بابهما فعملتا في الفعل [٥].

الرأي الثالث : أن العامل في المضارع المنصوب بعد (الواو) و(الفاء) العاطفتين عامل معنوي وهو (الخلاف أو الصرف) ، ونُسب هذا المذهب للكوفيين عامة[٦]، فذهب إليه الفراء[٧].

واحتجوا بأن ما بعد (الواو) أو (الفاء) استحق النصب لمخالفته ما قبلهما [٨]، وهو مردود بأن الخلاف لو كان موجباً للنصب لما كان الثاني بأحق من الأول لمخالفة كل منهما الآخر ، نحو : (ما تأتينا فتحدثنا) ، ولو قالوا إن المخالفة لم تتحقق إلا بالثاني ولذلك نُصب ، ردَّ عليهم بنحو : (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ)، وبنحو : (قام زيدٌ لا عمروٌ)، فلم ينصب الثاني مع مخالفته للأول [٩].

---

(١) انظر : الحلل في إصلاح الخلل (٢٥٥)، شرح التسهيل (٢٧/٤).
(٢) انظر : تذكرة النحاة (٥٦١)، ارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، المساعد (٨٤/٣).
(٣) انظر : الحلل في إصلاح الخلل (٢٥٥) ، الإنصاف (٥٥٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١/٧).
(٤) سورة الأنبياء ، من الآية (٥٧).
(٥) انظر : الإنصاف (٥٥٦/٢) .
(٦) انظر : الحلل في إصلاح الخلل (٢٥٤)، الإنصاف (٥٥٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١/٧).
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٧/١ ، ٢٣٥).
(٨) انظر : الحلل في إصلاح الخلل (٢٥٤)، الإنصاف (٥٥٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢١/٧).
(٩) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يظهر من قول الخوارزمي أنه لم يبد له رأياً ، لكنه مثَّل بما يراه البصريون من النصب بأن مضمرة ، ويدلنا على ذلك تقديره المثال : (ما تأتينا فتحدثنا) ، (ما تأتينا مع الحديث).

الترجيح :

والراجح – فيما أرى – مذهب البصريين القائل بأن المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الواو) و (الفاء) ؛ لأن فيه إبقاءً لكل حرف على أصله.

الخلاف في (أو) السابقة للمضارع المنصوب (عملها ومعناها)

قال الزمخشري:" وينصب بـــ(أن) مضمرة بعد خمسة أحرف : ... ، و(أو) بمعـــنى (إلى) ، ... وذلك قولك : لألزمنك أو تعطيني حقي "[1].

قال الخوارزمي:" وأما (أو) فهي وإن كانت في الأصل الكائنة لأحد الشيئين إلا أنها قد خرجت إلى معنى (إلى) فتنزل تنزيلها، وذلك لألزمنك أو تعطيني؛ لأن محصول معناه : (لزومي إياك واقع إلى وقت الإعطاء) . فإن سألت : النحويون فيها على عبارتين :

إحداهما : ما ذكرت .

والثانية : أنها بمعنى (إلا) ؛ وهذا لأنه وإن كان في الأصل فيها أحد الشيئين إلا أنها خرجت إلى معنى (إلا) في نحو قولك : (لأضربن زيداً أو عمراً).

أجبت : سواء كانت بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا) فإن (أن) بعدها مضمرة ، أما إذا كانت بمعنى (إلى) فلما ذكرنا ، وأما إذا كانت بمعنى (إلا) فلأن الاستثناء هاهنا من عام الظرف الزماني ، فيلزم أن يكون المستثنى ظرفاً زمانياً أيضاً ، ولن يكون المستثنى ظرفاً زمانياً إلا إذا كان ما بعد (إلا) الاستثناء مصدراً مضافاً إليه الزمان ، ولن يكون مصدراً إلا إذا كان بعده (أن) مضمرة "[2] .

دراسة الخلاف :

(أو) من الحروف الملازمة للعطف ، وتعددت معانيها[3]، فجاءت للشك ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [4] ، وقد يأتي المضارع بعدها منصوباً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [5] .

وللنحويين في ناصب المضارع الواقع بعد (أو) آراء على النحو التالي :

---

(١) المفصل (٢٤٦).

(٢) التخمير (٣/٢٢٣).

(٣) انظر : رصف المباني (١٣١ ، ١٣٢)، مغني اللبيب (١/٧٤ ، ٧٥).

(٤) سورة الكهف، من الآية (١٩) .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية (١٢٨) .

الرأي الأول :

أن الفعل المضارع منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد (أو) ، وهو مذهب البصريين[١] ، فذهب إليه سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، وذكره الفراء[٥]، واختلفوا في معنى (أو) هاهنا على أقوال :

الأول : أنها بمعنى (إلا أن)، وهو مذهب سيبويه[٦]، حيث قال:" اعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أن)...، واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)...، تقول:(لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني) ، فالمعنى : (لألزمنك إلا أن تقضيني ، ولأضربنك إلا أن تسبقني "[٧].

الثاني : أنها بمعنى (إلى أن) ، وهو مذهب المبرد حيث قال : " فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : (لألزمنك أو تقضيني) أي : (إلا أن تقضيني ، وحتى أن تقضيني)، ... فجملة هذا أن كل موضع تصلح فيه (حتى) و(إلا أن) فالنصب فيه جائز جيد ، إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع "[٨].

الثالث : أنه سواء فسرت (أو) بمعنى (إلا أن) أو بمعنى (إلى أن) فالدلالة واحدة ، وهو رأي رضي الدين الاستراباذي ، قال الرضي : "فسيبويه يقدره بـــ(إلا) ، وغيره بـــ(إلى) ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بـــ(إلا) فالمضاف بعده محذوف ، وهو الظرف، أي : (لألزمنك إلا وقت أن تعطيني) ، فهو في محل نصب على الظرف لما قبل (أو)، وعند من فسره بـــ(إلى): ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـــ(أو) التي بمعنى (إلى)"[٩].

والبعض توجه للتقدير الإعرابي ، ومنهم ابن مالك ، حيث قال : " وتقدير (إلا)

---

(١) انظر : الكتاب (٣/٥١) ، المقتضب (٢/٢٨) ، الأصول (٢/١٥١) ، همع الهوامع (٤/١١٧) .
(٢) انظر : الكتاب (٣/٥١) .
(٣) انظر : المقتضب (٢/٢٨).
(٤) انظر : الأصول (٢/١٥١).
(٥) انظر : معاني القرآن (٢/٧٠) ، (٣/٦٦).
(٦) انظر : الكتاب (٣/٥١)، ارتشاف الضرب (٤/١٦٨٠)، شرح ابن الحاجب (٤/٧٧).
(٧) الكتاب (٣/٥١ ، ٥٢) .
(٨) انظر : المقتضب (٢/٢٨ ، ٢٩).
(٩) انظر : شرح الكافية للرضي (٤/٧٧).

و(إلى) في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ : أن يقدر قبل (أو) مصدر ، وبعدها (أن) ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بـــ(أو) على المقدر قبلها "[1].

ورُدَّ القولين الأخيرين بعدم صحة تقديرهما في جميع صور (أو)، ومنه قولك : (أطيعن الله أو يغفر لي) ، ومن ذلك قول الشاعر [2]:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرتُ كُعوبَها أَو تَسْتَقيما

الرأي الثاني :

أن (أو) هي العاملة النصب في الفعل المضارع ، وهو مذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين[3] ، ورُدَّ بأن حروف العطف لا تعمل[4]

الرأي الثالث : أن المضارع بعد (أو) منصوب بعامل معنوي ، وهو الخلاف ، وهو مذهب منسوب للفراء[5].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

إن الخوارزمي في هذه القضية يتناول المختار لديه في قضية تداولتها كتب النحو ، فتحدث جازماً عن (أن) مقدرة بعد (أو) عاملة النصب بالفعل المضارع، حيث قال:"فإن (أن) بعدها مضمرة"[6]، متعرضاً للخلاف الذي ينحصر في تحديد معنى (أو) المتبوعة بفعل مضارع منصوب ، فذكر آراء العلماء في المسألة دون نسبتها لأصحابها ، ثم اختار المذهب الذي يوفق بين التقديرين (إلى أن) ، و(إلا أن).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين في تحديد عامل محذوف بعد (أو) يقدر بـــ(أن) ، وفي معناه يترجح لديَّ المذهب الذي يجمع بين المعنيين.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/١٢١).

(٢) البيت من بحر (الوافر) وهو لابن زياد الأعجم انظر البيت في ديوان الشاعر : (١٠١) ، الكتاب (٣/٥٣) ، المقتضب (٢/٩٢)، الإيضاح العضدي (٣٢٥) ، شرف المفصل لابن يعيش (٥/١٥) ، مغني اللبيب (١/٧٨) اللغة : غمز القناة : عضها وعمرها ، القناة : عصا الرمح ، الكعوب : جمع كعب ، وهي العقدة بين الأنبوبتين من القصب أو الرمح .

(٣) انظر :توضيح المقاصد(٤/٢٠٠)، الجنى الداني(٢٣٢)،المساعد(٣/٨١)،شفاء العليل (٢/٩٢٨)، الهمع (٤/١١٧).

(٤) انظر : الإنصاف (٢/٥٥٧) .

(٥) انظر: توضيح المقاصد(٤/٢٠٠)،الجنى الداني (٢٣٢)،المساعد(٣/٨١)،شفاء العليل (٢/٩٢٨)، الهمع (٤/١١٧).

(٦) التخمير (٣/٢٢٣ ، ٢٢٤).

رابعاً

الخلاف في المجرورات

(أ) حروف الجر :

الخلاف في مجيء حرف الجر (مِنْ) زائداً

قال الزمخشري:" فـ(منْ) معناها الابتداء ، ... ، ومزيدة في نحو : (ما جاءني من أحد) ، ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي ، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب ويستشهد بقوله عزَّ وعلا :﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[1] " [2].

قال الخوارزمي:" ... كونها مزيدة راجع إلى معنى الابتداء أيضاً في قولك : (هل مِنْ رجل ؟) ، و (ما جاءني مِنْ رجل) لاستغراق الجنس ؛ لأنها دخلت لابتداء الجنس إلى انتهائه ، بتقدير : (هل من رجل إلى ما فوقه في الدار ؟) إلا أنه اكتفى بذكر (مِنْ) عن ذكر (إلى) لدلالة إحدى الغايتين على الأخرى .

...فإن سألتَ: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم ﴾ مجزوم على المجازاة ، فلعلها من تعليل غير الموجب؟ أجبتُ: الكلام على المجازاة يبقى موجباً، قال الشيخ لأن (لو) بمنزلة (إنْ) ، فالكلام معه موجب " [3].

دراسة الخلاف :

(مِنْ) حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية والمكانية ، كما في قوله تعالى :﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[5]، ويأتي أيضاً للتبعيض نحو قوله تعالى:﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[6]،وبيان الجنس كقوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾[7]، وغير ذلك من المعاني كالتعليل ، والبدل، والمجاوزة [1].

---

(١) انظر : سورة إبراهيم ، من الآية (١٠)، وفي سورة الأحقاف من الآية (٣١) ، وفي سورة نوح من الآية (٤).
(٢) المفصل (٢٨٣).
(٣) التخمير (١٠/٤ ، ١١).
(٤) سورة الإسراء من الآية (١).
(٥) سورة التوبة ، من الآية (١٠٨).
(٦) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٣).
(٧) انظر : سورة الحج ، من الآية (٣٠).

وقد اختلف النحويون في زيادة (مِنْ)، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ (مِنْ) لا تزاد إلا في كلامٍ غير موجب ، أي مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام ، ويكون ما دخلت عليه نكرة يراد به استغراق الجنس ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ [٢]، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [٣]، ونحو : (ما قام من رجل)، و (لا من رجل عندي)، و (ما ظننت من أحد يفعل ذلك).

وذلك ما ذهب إليه البصريون [٤]، قال سيبويه: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنَّها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك : (ما أتاني من رجلٍ) ، و (ما رأيت من أحدٍ) ، ولو خرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً "[٥].

وقال المبرد :"وذلك قولك:(ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ) على البدل ؛ لأن (مِنْ) زائدة ، وإنما تزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأن المنفي المنكور يقع واحِدهُ في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى " [٦].

ووافقهم ثعلب[٧]، وأبو علي الفارسي[٨]، وابن جني[٩]،والعكبري[١٠]، والزمخشري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن الحاجب [١٣]، وابن عصفور[١٤]، وابن أبي

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٧)، رصف المباني (٣٢٢، ٣٢٤)، الجنى الداني (٣٠٨ ، ٣٠٥) ، شرح الكافية (٢٦٦/٤ ، ٢٦٩) .

(٢) انظر : سورة الأنبياء ، من الآية (٢).

(٣) انظر : سورة مريم ، من الآية (٩٨).

(٤) انظر : الكتاب (٣٤٧/٤)، المقتضب(٣٤٧/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/١)، شرح الكافية الشافية (٣٥٨/١)، رصف المباني (٣٢٥)، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤)، الجني الداني (٣١٧)، الكناش (٧٤/٢).

(٥) الكتاب (٣٤٧/٤)،وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٣/٧ ، ٨/ ١٣٧) ، شرح الكافية للرضي (٤، ٢٧٢).

(٦) انظر : المقتضب (٤٢٠/٤).

(٧) انظر : مجالس ثعلب (١/ ١٠١).

(٨) انظر : الإيضاح العضدي (٢٦٤).

(٩) انظر : اللمع (٧٣)، توجيه اللمع (٢٢٨).

(١٠) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٥/١ ، ٣٥٦).

(١١) انظر : المفصل (٢٨٣)، الكشاف (٢٤٦).

(١٢) انظر : شرح المفصل (١٣/٧).

(١٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٤٣).

(١٤) انظر : شرح الجمل (٥٠١/١).

الربيع[1]، والسيوطي[2]، ونُسب للكوفيين القول بزيادتها بشرط واحد وهو تنكير مجرورها[3].

وقد استند أولئك في مذهبهم على ما يلي :

١) السماع ، فلم تزد (مِنْ) في القرآن الكريم ، وكلام العرب إذا كان الكلام غير موجب[4] .

٢) القياس ، ومنه أن (مِنْ) حرف ، والأصل في الحروف أنها وُضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى ، وما قُصد به الاختصار لا يأتي زائداً لتعارض ذلك مع الغرض منه [5].

وأيضاً فإن التزام التنكير لأن الواقع بعد (مِنْ) في معنى جميع ، ولا يكون ذلك من المفرد إلا إذا كان نكرة ، أما التزام كون الكلام غير موجب فلأن نحو : (ما جاء من رجل) ينفي مجيء رجل واحد أو أكثر من واحد ، ونحو : (جاء من رجل) يلزم اجتماع ضدين هما مجيء الرجل وحده مع غيره [6].

الرأي الثاني : جواز زيادة (مِنْ) مطلقاً في الكلام الموجب وغير الموجب سواء أسبقتها معرفة أم نكرة، وذلك ما ذهب إليه الكسائي [7]، وهشام[8] من الكوفيين ، والأخفش[9] من البصريين، واختاره ابن برهان[10]،وابن مالك[11]. قال الأخفش في قوله

---

(١) انظر : البسيط (٨٤١/٢، ٨٤٣).
(٢) انظر : همع الهوامع (٢١٥/٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧) .
(٣) انظر : رصف المباني (٣٢٥)، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤)، الجنى الداني (٣١٨).
(٤) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٩٩/٣).
(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٥/١).
(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٠٢ ، ٥٠٣).
(٧) انظر : المسائل البغداديات (٢٤٢) ، شرح التسهيل (١٣٩/٣)، شرح الكافية الشافية (٣٥٨/١)، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤)، الجنى الداني (٣١٨)، مغني اللبيب (٣٥٦/١) ، همع الهوامع (٢١٥/٤).
(٨) انظر : الأزهية (٢٢٨)، شرح الكافية (٢٧١/٤) ، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤)، الجنى الداني (٣١٨) ، همع الهوامع (٢١٥/٤) .
(٩) انظر : معاني القرآن للأخفش (٢٢٣/١) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٥/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣/٧، ٨) شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/١). ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤) ، مغني اللبيب (٣٥٥/١)، البسيط (٨٤٢/٢)، الجنى الداني (٣١٨)، الكناش (٧٤/٢) ، همع الهوامع (٢١٥/٤).
(١٠) انظر : شرح اللمع لابن برهان (١/ ١٩٤).
(١١) انظر : التسهيل (١٤٤)، الجنى الداني (٣١٨)، همع الهوامع (٤/ ٢١٥).

تعالى: ﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ ﴾[1]:"أدخل فيه (مِنْ) زائدة،كما تقول(قد كان من حديث)،و(مِنْ) هاهنا أحسن؛لأنَّ حرف النفي قد دخل في قوله:﴿ لَآ أُضِيعُ ﴾"[2].

واحتج أصحاب هذا المذهب بما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية ، وبما سُمع عن العرب ، ومن ذلك ما يلي :

١) قوله تعالى : ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾[3] ، فلو لم تكن (مِنْ) في هذه الآية زائدة لكان بينها وبين قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[4]تناقض[5].

٢) قوله تعالى :﴿ وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[6].

٣) قول الرسول صلى لله عليه وسلّم:(إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[7].

٤) قول العرب : (قد كان من مطر)[8]، و(قد كان من حديث)[9].

وقد ردَّت شواهدهم بما يلي :

١) أنَّ (مِنْ) في قوله تعالى :﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ للتبعيض ، وهي بذلك لا تناقض وعد لله بغفران الذنوب جميعها كما في الآية الأخرى ، وذلك لأن المحكوم عليه بالغفران ليس واحداً وإنما مختلف ؛ لأنَّ الآية الأولى في قوم نوح عليه السلام ، والثانية في أمة محمد صلى الله عليه وسلّم ، كما أنها قد تعني أيضاً مغفرة بعض

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٩٥).
(٢) معاني القرآن للأخفش (٢٢٣/١).
(٣) سورة إبراهيم من الآية (١٠) ، وسورة الأحقاف من الآية (٣١)، وسورة نوح من الآية (٤).
(٤) سورة الزمر ، من الآية (٥٣) .
(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٤٣)، شرح الكافية للرضي (٢٧١/٤).
(٦) سورة هود ، من الآية (١٢٠).
(٧) الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ولفظه : (إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون) ، انظر الحديث في : صحيح البخاري (١٤٣/٧) ، ومسند الإمام أحمد (٣٧٥/١ ، ٤٢٦) ، وانظر : مغنى اللبيب (٣٥٦/١)
(٨) انظر:الإيضاح في شرح المفصل(١٤٤/٢)،شرح الجمل لابن عصفور(٥٠١/١)،شرح الكافية للرضي (٢٧١/٤) ، رصف المباني (٣٢٥)،البسيط (٨٤٢/٢)، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤)، مغني اللبيب (٣٥٦/١)، الكناش (٧٤/٢).
(٩) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/١) ، ارتشاف الضرب (١٧٢٣/٤).

الذنوب لبعض الأمة وجميعها للبعض الآخر ، أو قد تكون التي لم تغفر هي مظالم العباد الدنيوية [1].

٢) أن (مِنْ) في الآية ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ ﴾ للتبعيض[2]،بدليل قوله تعالى:﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [3].

٣) أن (مِنْ) في الحديث الشريف بتقدير محذوف:(إنه من أشد الناس)أي:إن الشأن[4].

٤) أنه من المحتمل أن تكون (مِنْ) في قولهم : (قد كان من مطر) موضع صفة للفاعل المحذوف أو المضمر ، والتقدير:(كان شيء من مطر)، أو (قد كان كائن من مطر)[5]، أو قد تكون (مِنْ) قد زيدت هنا على الحكاية ، فكأن جملة (قد كان من مطر) جواباً للسؤال:(هل كان من مطر؟)، فزيدت (مِنْ) في الكلام الموجب على سبيل الحكاية [6].

كما ترد أيضاً بأن ذلك من القليل الذي لا يقاس عليه [7].

الرأي الثالث :

منع زيادة (مِنْ) الجارة على الإطلاق سواء أكان الكلام موجباً أم لا ، وهو مذهب المبرد – في أحد رأييه – [8]، ونُسب لعلي بن سليمان[9]، ووافقهم الوراق [10]، قال

---

(١) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٦/١)، الإيضاح في شرح المفصل (١٤٣/٢، ١٤٤) ، شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/١)، شرح الكافية للرضي (٢٧١/٤).

(٢) انظر : شرح الكافية لابن القواس (٦٠٤).

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٦٤).

(٤) انظر : مغني اللبيب (٣٥٦/١).

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٥٠١/١)، البسيط (٨٤٣/٢)، رصف المباني (٣٢٥)، مغني اللبيب (٣٥٦/١)، الكناش(٧٤/٢).

(٦) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٧١/٤).

(٧) انظر : رصف المباني (٣٢٥).

(٨) انظر : المقتضب (٤٥/١).

(٩) انظر : ارتشاف الضرب (١٧٢٥/٤) ، وهو المعروف بالأخفش الأصغر ، هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل ، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي ، توفي سنة ٣١٥هـ ، من مؤلفاته : شرح على كتاب سيبويه ، الأنواء ، التثنية والجمع . انظر : بغية الوعاة (١٦٧/٢ ، ١٦٨).

(١٠) انظر : العلل في النحو (٨٧ ، ٨٨).

المبرد : " وأما قولهم : إنها تكون زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : (ما جاءني من أحد)، و(ما رأيت من رجل)، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى:(ما رأيت رجلاً)، و(ما جاءني أحد)، وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول : (ما جاءني رجل)، و(ما جاءني عبد الله)، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : (ما جاءني من رجل) فقد نفيت الجنس كله " [1].

و(مِنْ) عندهم تدخل على النكرات لنفي الجنس ، فنحو (ما جاءني رجل)، ينفي الرجل الواحد ، و (ما جاءني من رجل) ينفي جميع جنسه [2].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يختار الخوارزمي مذهب الكسائي والأخفش ومن وافقهما بجواز زيادة (مِنْ) الجارة على الإطلاق ، ويدل على ذلك قوله في معنى قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾، أي :(يغفر لكم ذنوبكم)، فـ(مِنْ) عنده زائدة وإن كان الكلام موجباً، بل إنه يحرص على إثبات كون الكلام موجباً بقوله:"الكلام على المجازاة موجباً، قال الشيخ لأن (لو) بمنزلة (إن) ، فالكلام معه موجب"[3].

وهو يعني بذلك المجازاة في قوله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [4].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ، وذلك لما يلي :

١- أنَّ زيادة (مِنْ) المشروطة لا تؤثر على المعنى الأصلي للجملة ، وإن كانت تفيد عموم الاستغراق إلا أن دخولها كخروجها .

٢- أن شواهد المجيزين زيادة (مِنْ) بدون شرط على قلتها مردودة بالتأويل.

---

(١) انظر : المقتضب (١/٤٥).
(٢) انظر : العلل في النحو (٨٧، ٨٨).
(٣) انظر : التخمير (٤/١١).
(٤) سورة الأحقاف ، من الآية (٣١).

الخلاف في (الكاف) بين الاسمية والحرفية

قال الزمخشري:" و(الكاف) للتشبيه كقولك : (الذي كزيد أخوك) "[1].

قال الخوارزمي:" ... فإن سألت : لم لا يجوز أن تكون التشبيه اسماً ، ألا ترى أنك إذا قلت : (زيدٌ كالأسد) فمعناه : (مثل الأسد) ؟

أجبت : لأنه لو كان اسماً فيما ضربناه من المثال لما استقل به الصلة ، ألا ترى أنك لو قلت : (مررت بالذي مثل زيدٍ) لكان خُلفا من القول ، فعلمنا ذلك سيبويه ، وهو الصواب الذي لا محيص عنه "[2].

دراسة الخلاف :

تأتي (الكاف) المفردة اسماً، وتأتي حرفاً، أما الاسم منها فهي المضمرة التي تتصل بالفعل والاسم والحرف، ولها محل من الإعراب، و(الكاف) التي لا محل لها من الإعراب هي (كاف) الخطاب نحو:(ذاك وتلك)[3]، أما (الكاف) الجارة والتي تفيد معنى التشبيه ، والتعليل، فقد أُختلف في نوعها بين الاسمية والحرفية واشتراكهما معاً على النحو التالي:

الرأي الأول : أن (الكاف) حرف ، ولا تأتي اسماً إلا في الضرورة ، قال سيبويه : " إلا أناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة(مثل)" [4]، وتبع سيبويه في هذا المذهب المبرد[5]،وابن عصفور [6]، وابن الناظم[7]، وابن أبي الربيع[8]، والمالقي[9]، وابن هشام[10]، وابن عقيل [11]،والأزهري [12]. واستندوا في مذهبهم على ما يلي :

---

(١) المفصل (٢٨٩).
(٢) التخمير (٢٨/٤).
(٣) انظر: رصف المباني (١٩٥، ٢٠٦).
(٤) انظر: الكتاب (٤٠٨/١).
(٥) انظر: المقتضب (١٤٠/٤).
(٦) انظر: المقرب (٢٧٠) ، شرح جمل الزجاجي (٤٩٠/١).
(٧) انظر: شرح الألفية (٣٦٩).
(٨) انظر: البسيط (٨٥١/٢).
(٩) انظر: رصف المباني (١٩٨).
(١٠) انظر: مغني اللبيب (١٨٥، ١٨٦).
(١١) انظر: شرح ابن عقيل (٢٨،٢٩/٢).
(١٢) انظر: التصريح على التوضيح (١٨/٢).

١) أن (الكاف) حرف واحد ، والاسم لا يوجد على حرف واحد ، وإن كان مبنياً إلا شذوذاً[١].

٢) أن هذه (الكاف) تأتي زائدة ، والأسماء لا تزاد[٢].

الرأي الثاني : أن (الكاف) تأتي اسماً في سعة الكلام اختياراً ، وذهب إلى الأخفش [٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وابن مالك[٦] ، والزمخشري [٧]، والجزولي[٨]، وابن الأنباري[٩]، وابن الشجري[١٠]، وأبو حيان [١١]، واستندوا في مذهبهم على كثرة ما سُمع عن العرب مما جاءت فيه (الكاف) في مواقع الأسماء ، ومن ذلك ما يلي :

١) دخول حرف الجر عليها كما في قول الشاعر [١٢]:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جمٍّ يضحكنَ عن كالبَرَد المُنَهَمِّ

وقول الآخر[١٣]:

وصاليات كما يُؤثفَينْ

٢) إضافة الاسم إلى (الكاف) ، ومنه قول الشاعر [١٤]:

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي (٤٩١/١)، البسيط (٨٥١/٢)، الجنى الداني (٧٨)، همع الهوامع (١٩٧/٤).
(٢) انظر: الجنى الداني (٧٨).
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٠٣/٢) ، شرح جمل الزجاجي (٤٩٠/١) ، شرح الكافية (٣٣٧/٤)، البسيط (٨٥١/٢)، ارتشاف الضرب (١٧١٣/٤)، الجنى الداني (٧٩)، همع الهوامع (١٩٨/٤)، الكواكب الدرية (٢٦١/٢).
(٤) انظر: المسائل البغداديات (٣٩٦)، الجنى الداني (٧٩) ، ارتشاف الضرب (١٧١٣/٤)، همع الهوامع (١٩٧/٤)، شرح الأشموني (٢٢٥/٢).
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢٨٩/١ ، ٢٩٠).
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٣٦٥/١)، ارتشاف الضرب (١٧١٣/٤)، شرح الأشموني(٢٢٥/٢).
(٧) انظر: المفصل (٢٨٩)، الكشاف (٣٤١/١)، همع الهوامع (١٩٧/٤)، الجنى الداني (٨٠).
(٨) انظر: المقدمة الجزولية (١٢٣) ، شرح الكافية (٣٣٧/٤)، الجنى الداني (٨١).
(٩) انظر: أسرار العربية (١٤١ ، ١٤٢).
(١٠) انظر: الأمالي الشجرية (٢٨٦/٢).
(١١) انظر: البحر المحيط (٢٩٠/٢).
(١٢) البيت من بحر (الرجز) وهو للعجاج انظر البيت في : ملحق ديوان الشاعر (٣٢٨/٢)،التصريح (/١٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٨)، شرح الكافية (٣٣٦/٤)،الجنى الداني(٧٩)، (١٩٧/٤) ، همع الهوامع (١٩٧/٤) ، حاشية الصبان (٢٢٥/٢) ، خزانة الأدب (١٨١/١٠) ، الدرر الأربع (١٥٦/٤) والبرد المنهم : حب الغمام الذائب.
(١٣) البيت من بحر (الرجز) وهو لخطام المجاشعي انظر البيت في : الكتاب (٢٣/١ ، ٤٠٨) ، في : الفصول (٢١٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٨)، البسيط (٨٥٢/٢)، أسرار العربية(١٤١). خزانة الأدب (٢٠١/١٠) والصاليات: الأثافي، يؤثفين: ينصبن للقدر.
(١٤) البيت من بحر (الرجز) وهو لرؤبة في ديوانه (١٨١) ، ولحميد الأرقط في الكتاب (٤٠٨/١) وانظر في : الكافية الشافية (٣٦٦/١)، شرح جمل الزجاجي(٤٩٣/١). خزانة الأدب (٢٠٠/١٠) والعصف : كل زرع أكل حبه وبقي تبنه.

فصيروا مثل كعصف مأكول

وقول الآخر [1]:

تيّم القلبَ حبٌّ كالبدر لا بلْ فاق حُسنا من تيَّم القلبَ حبًّا

٣) وقوع (الكاف) في محل رفع ، وقد يأتي رفع فاعل ، كما في قول الشاعر [2]:

أتَنتَهُون ولن يَنهى ذوي شطط كالطعن يَهلِك فيه الزيتُ والفُتُلُ

أو رفع مبتدأ ، ومنه قول الشاعر [3]:

أبداً كالفراء فوقَ ذراها حين يطوى المسامع الصرار

أو اسم (كان) كقول الشاعر[4]:

لو كان في قلبي كقدر قلامةٍ فضلاً لغيرك ما أتتكِ رسائلي

وقول الآخر [5]:

بنا كالجوى مما تخافُ وقد نرى شفاءَ القلوب الصاديات الحوائم

٤) وقوع (الكاف) في محل نصب مفعول به ، ومنه قول الشاعر[6]:

لا يبرمون إذا ما الأفق جلَّله بردُ الشتاءِ من الإمحال كالأدم

الرأي الثالث : أن (الكاف) اسمٌ دائماً ، ولا يأتي حرفاً أبداً ، وتفرد بهذا المذهب ابن مضاء القرطبي[7].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من حرفية (الكاف) إلا في الضرورة

---

(١) البيت من بحر (الخفيف) وهو بلا نسبة في : الجنى الداني (٨٢) ، همع الهوامع (٣٦٥/٢).

(٢) البيت من بحر (البسيط) وهو للأعشى انظر البيت في ديوان الشاعر (١١٣) ، والخصائص (٣٦٨/٢) وأسرار العربية (١٤٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٨)، وشرح جمل الزجاجي (٤٩١/١) ، شرح الكافية الشافية (٣٦٦/١)، شرح الكافية (٣٣٧/٤)، شرح ابن عقيل: (٢٨/٢) ، همع الهوامع (١٩٨/٤)، خزانة الأدب (٤٥٤/٩) ، والشطط : الجور والظلم.

(٣) البيت من بحر (الخفيف) وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية (٣٦٦/١) ، الجنى الداني (٨٣) ، والصرار : شدة الصباح.

(٤) البيت من بحر (الكامل) وهو لجميل بثينة في ديوانه (١٧٨)، وخزانة الأدب (٢٢٢/٥) ، همع الهوامع(١٩٨/٤) ، الدرر اللوامع (١٦١/٤).

(٥) البيت من بحر (الطويل) وهو بلا نسبة في : همع الهوامع (١٩٨/٤) ، الدرر اللوامع (١٦٠/٤) .

(٦) البيت من بحر (البسيط) وهو للنابغة في ديوانه (١٠١) ، وخزانة الأدب (١٨/١٠) ، وهمع الهوامع (١٩٨/٤) ، الدرر اللوامع (١٦١/٤) .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب (١٧١٠/٤)، الجنى الداني (٧٩) ، همع الهوامع (١٩٨/٤)، حاشية الصبان(٢٢٥/٢).

معللاً ذلك بأن (الكاف) لو كانت اسماً لما استقل به الصلة، فلو قلت : (مررت بالذي مثل زيدٍ) لكان خُلفاً من القول ، فرأي سيبويه عنده في هذا الخلاف " الصواب الذي لا محيص عنه " .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن (الكاف) حرفا ، وقد تأتي اسماً في الضرورة ن وذلك لما يلي :

١) أن الشواهد التي اعتمد عليها القائلون باسمية (الكاف) على السعة مردودة بجواز تقدير موصوف محذوف ، و(الكاف) ومجرورها صفة قامت مقامه وإن لم تكن مختصة[١].

٢) أن مذهبهم جعلهم يقولون في مثل : (زيد كالأسد) إن (الكاف) في محل رفع[٢]، وهو مردود لأنه لو صح " لسمع في الكلام مثل (مررت بكالأسد)" [٣].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي (١/٤٩٤)، شرح ألفية ابن معطي (١/٣٩٠).
(٢) انظر: همع الهوامع (٤/١٩٨).
(٣) انظر: همع الهوامع (٤/١٩٩).

(ب) الإضافة :

الخلاف في تعريف العدد المضاف بـ(أل)

قال الزمخشري:" وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأبواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس ، واستعمال الفصحاء . قال الفرزدق:

..... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقال ذو الرمة :

..... ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ "[1].

قال الخوارزمي:" إدخال (اللام) على المضاف إضافة معنوية لا يجوز، عدداً كان أو غير عدد ، كما ذكرناه من المعنى، وفيما أفتخر به البصريون على الكوفيين:(نحن أخذنا اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم أخذتموها من أكلة الشواذي، وباعة الكواميخ)، فإن سألت: أي احتجاج فيما أنشد من البيتين؟ وهذا لأن الكوفيين يجيزون تجريد المضاف عن (اللام) في فصل العدد كما في غيره،أجبتُ: لأن المقام مقام تعريف بـــ(اللام)، وأنه لم يُعرف المضاف بـــ(اللام)، فدل على أن المضاف في فصل العدد بدون (اللام) ، والذي يدل على أن المقام مقام تعريف بـــ(اللام) أن المعنى : (فسما فأدرك القبرَ الذي هو خمسةُ أشبارٍ)، وكذلك المعنى في قوله:(ثلاث الأثافي): (الثلاث من الأثافي)، وأنا لا أستبعد ما عليه الكوفيون؛ وذلك أن هذه الأعداد تتنزل تنزيل المعدود ، وهذا القدر من العدد والمعدود إذا أضيف جاز إدخال (اللام) عليه ، والذي ذكره البصريون قياس، ومذهب الكوفيين استحسان والطبع يترع إليه ، فوجب أن يجوز"[2].

دراسة الخلاف :

اتفق النحاة على جواز تعريف المضاف إليه بـــ(أل) ، واختلفوا في تعريف المضاف على النحو التالي :

---

(١) المفصل (٨٣ ، ٨٤).
(٢) التخمير (٨/٢).

الرأي الأول : منع تعريف المضاف ؛ لأنه يكون معرفة بما أضيف إليه ، فإذا أردت تعريف (هذا غلام رجل) قلت:(هذا غلام الرجل)، وكذلك:(خمسة الأثواب، وثلاثة الدراهم)، وهو مذهب البصريين [١]، قال المبرد : " أعلم أن قوماً يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم التي تعرف ، وهذا كله خطأ فاحش " [٢]

وحجتهم في ذلك أنه لا يضاف إلا النكرة ؛ لأن الإضافة يبتغي بها التعريف أو التخصيص[٣]، ولو جاء المضاف معرفاً بـــ(أل) لاجتمع تعريفان وهو مما لا ينبغي[٤] ، قال سيبويه : " وأعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه (الألف) و (اللام) غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب" [٥] – يعني الصفحة المشبهة .

كذلك احتجوا بالسماع عن العرب ، فكل ما ورد عن العرب باطراد إنما هو بتعريف الاسم الثاني ، وهو المضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر[٦] :

ما زال مُذْ عَقَدت يداه إزاره فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقول الآخر[٧]:

وَهَل يرجعُ التّسليم أو يكشفُ العمى ثلاثُ الأَثَافي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

الرأي الثاني : جواز تعريف المضاف بـــ(أل) : نحو : (الخمسة الأثواب ، والأربعة الغلمان) ، أما حججهم فقد اعتمدت على :

السماع : ومنه ما جاء في الحديث (فجاء بالألف دينار)[٨] ، وما رواه الكسائي عن

---

(١) انظر : الكتاب (٢٦٧/١) ، المقتضب (١٤٣/٤، ١٤٤ ، ١٧٥/٢)، جمل الزجاجي (١٢٩)، الإيضاح (٢٣٦)، اللمع (٢٣٠) ، الفصول الخمسون (٢٤٢، ٢٤٣) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٧/٢)، شرح التسهيل (٤٠٨/٢)، شرح الكافية الشافية (١٦٧٧/٣)، البسيط لابن أبي الربيع (٨٩٤/٢)، همع الهوامع (٣١٤/٥)، الأشباه والنظائر (١٢٢/٥)، الأشموني (١٨٦/١، ١٨٧) ، الدرر اللوامع (٢٠١/٦ ، ٢٠٢).

(٢) المقتضب (١٧٥/٢) .

(٣) انظر :الكتاب (٢٦٢/١)، المقتضب (١٧٣/٢).

(٤) انظر : المقتضب (١٤٣/٤)، اللامات (٥١)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٧٦/٢) البسيط لابن أبي الربيع (٨٩٣/٢).

(٥) الكتاب (٢٦٢/١) .

(٦) البيت للفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، انظر : المقتضب (١٧٦/٢)، الجمل للزجاجي (١٢٩)، التكملة (٢٦٤).

(٧) البيت من بحر (الطويل) وهو لذي الرمة ، انظر : المقتضب (١٧٤/٢)، الجمل للزجاجي (١٢٩)، التكملة (٢٦٤).

(٨) انظر : الفوائد الضيائية (١١/٢).

العرب من هذا الاستعمال [1].

القياس: أن قولهم:(الثلاثة الأثواب)، شبيه بقولهم:(الحسن الوجه)، ففي كليهما يضاف الاسم الأول وفيه (أل) [2]، كذلك فهم يتزلون المضاف والمضاف إليه متزلة الاسم الواحد قد يكون هو المعدود في المعنى، وشبهوا اجتماع معرفين به في نحو:(أيهم أشد)[3].

واعترض البصريون رأي الكوفيين ، وردوا عليه من وجوه :

الأول :أن السماع الذي استشهد به الكوفيون مردود لعدم فصاحته [4]، قال أبو زيد أن قوماً من العرب يقولون: (هذه العشرة الدراهم والخمسة الأثواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، وليس هم بالفصحاء) ، وقال الأخفش عن تلك الرواية : (وليس بمأخوذ بها) [5].

الثاني : أن الحديث يخرج على الإبدال[6]، والسماع إذا قُبل فهو مؤول بزيادة الألف واللام[7].

الثالث: أن (الثلاثة الأثواب) لا تقاس على (الحسن الوجه) لوجود الفارق بينهما ، فإن المضاف في (الحسن الوجه) صفة والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً [8]. فالإضافة في (الحسن الوجه) إضافة لفظية غير محضة على تقدير الانفصال ، فالإضافة لا تكسوهما تعريفاً ،إذ التنوين مراد ، والمضاف إليه في نية المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى، فلما كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخول الألف واللام إذا

---

(١) انظر : المقتضب (١٧٣/٢) ، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).

(٢) انظر : البسيط لابن أبي الربيع (٢ /١٠٩٣) ، ارتشاف الضرب (٣٦٦/١) ، الأشموني (١٨٧/١) ، الدرر اللوامع (٢٠١/٦).

(٣) انظر : شرح درة الغواص (١٣٦).

(٤) انظر : المقتضب (١٧٣/٢)، المفصل (٢١٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٢)، شرح ألفية ابن معطي (١١٠٨/٢)، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).

(٥) انظر : الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).

(٦) انظر : الفوائد الضيائية (١٢/٢).

(٧) انظر : سر صناعة الإعراب (٣٦٥/١)، المقرب (٢١٠/١)، ارتشاف الضرب (٣٦٦/١).

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢) ، وشرح ألفية ابن معطي (١١٠٨/٢).

احتيج إلى التعريف ، كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة [1].

الرابع : أن قولهم بإجازة تعريف الأول؛ لأنه والثاني شيء واحد ، فمردود بنحو : (سوار الذهب) فإنهما شيء واحد، فكان يلزم على ذلك جواز (السوار الذهب) وامتناعه دليل على فساد رأيهم [2].

الخامس :أن العرب لم يقولوا (النصف الدرهم)، ولا (الثلث الدرهم) ، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس [3]؛ والحق أن هذا إلزام غير ملزم ؛ لأن الكوفيين لا يرون في ذلك حرجاً ولا يمنعون منه فيطرد عندهم (النصف الدرهم ، والربع الدرهم)، تشبيهاً بـــ(الحسن الوجه) [4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

أما الخوارزمي فقد رجح ما عليه الكوفيون وأجازه لتروع الطبع إليه ، وإن لم يدعمه سماع أو قياس .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين في منع تعريف العدد المضاف إلى معرف بـــ(أل) ، وذلك لقوة حجتهم وضعف شواهد الكوفيين .

---

(١) انظر : المقتضب (١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧) ، اللامات للزجاجي (٥١)، المقرب (٢٠٩/١ ،٢١٠)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٢)، البسيط لابن أبي الربيع (١٠٨٩/٢).

(٢) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب (٣٢٧).

(٣) انظر : الأشباه والنظائر (١٢٤/٥)، الدرر اللوامع (٢٠٢/٦).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٣٦٧/١)، الدرر اللوامع (٢٠٢/٦).

الخلاف في حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال الزمخشري :" ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر..."[1].

قال الخوارزمي : " الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر جائز ، سواء كان الظرف حقيقياً كقوله :

لله در اليوم مَنْ لامها

أو مجازياً أن يكون بحرف جر كقول ذي الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج

ألا ترى أنه في البيت الأول قد فصل بين المضاف وهو (درّ) وبين المضاف إليه وهو (مَنْ) بالظرف الحقيقي وهو (اليوم)، وفي البيت الثاني قد فصل بين المضاف وهو (أصوات)، والمضاف إليه وهو (أواخر الميس) بالظرف المجازي وهو (من إيغالهن بنا)، أما إذا كان الفصل بغير الظرف فإنه مستكرهٌ ، وذلك نحو :

زجَّ القلوص أبي مزادة .

بنصب (القلوصَ) ، وهذا البيت وإن كان يوجد في بعض نسخ الكتاب لكنه مردود ، وزعموا أن أبا الحسن أنشده، ونحوه قول الطرماح:

بواديه من قرع القسي الكنائن .

وكذلك قراءة عاصم[2] ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[3] أيضاً مردود"[4].

---

(١) انظر : المفصل (١٠١).

(٢) انظر : التخمير (٢/٥١- ٥٢).

(٣) خطأ في نسبة القراءة ، ولعله خطأ مطبعي حيث أن هذه قراءة : ابن عامر في السبعة (٢٧٠) ، الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/٤٥٣)، النشر في القراءات العشر (٢/٢٦٣ – ٢٦٤) ، الكشاف (٣٤٧ ، ٣٤٨) .

(٤) انظر : التخمير (٢/٥٢).

دراسة الخلاف :

من الأسماء المتلازمة:المضاف والمضاف إليه ، فالمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه، وفي إجازة الفصل بينهما خلاف بين النحويين جاءت الآراء فيه على النحو التالي [١]:

الرأي الأول :

منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقصر جواز ذلك الفصل على الظرف وحرف الجر في الضرورة الشعرية ،وهو مذهب البصريين[٢]،وبعض الكوفيين[٣]،قال سيبويه: ((ولا يجوز : (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في شعر؛كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور)) [٤]، وقال مجيزاً ذلك في ضرورة الشعر : ((وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه)) [٥] .

وذهب إلى ذلك الفراء [٦] ، والفارسي [٧] ، والزمخشري [٨] ، والأنباري [٩] ، والعكبري [١٠] ، وابن يعيش [١١] ، وابن عصفور [١٢] .

ومن الضرورة الشعرية الفصل بالظرف كما في قول الشاعر [١٣] :

---

(١) انظر : الإنصاف (٣٧٦/٢) ، ائتلاف النصرة (٥١).

(٢) انظر : الإنصاف (٣٧٦/٢) ، ائتلاف النصرة (٥١) ، البحر المحيط (٢٣١/٤).

(٣) انظر : معاني القرآن لفراء (٣٥٧/١- ٣٥٨).

(٤) انظر : الكتاب (١/ ١٧٦ ، ١٧٧).

(٥) انظر : الكتاب (٢٨٠/٢).

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (٣٥٧/١ – ٣٥٨) .

(٧) انظر : البحر المحيط (٢٣٢/٤).

(٨) انظر : المفصل (١٠١).

(٩) انظر : الإنصاف (٤٢٧/٢ – ٤٣٦) .

(١٠) انظر : التبيان (٥٤١/١) .

(١١) انظر : شرح المفصل (٢٠/٣ – ٢٣) .

(١٢) انظر : شرح الجمل (٦٠٥/٢ – ٦٠٦).

(١٣) البيت من بحر (البسيط) لذي الرمة ، انظر : البيت في : ديوان الشاعر (٩٩٦) ، المقتضب (٣٧٦/٤) ، الخصائص (٤٠٤/٢) شرح المفصل (٢٥٧/١) ، الإنصاف (٤٣٣/٢) ، خزانة الأدب (٤١٣/٤).

كأن أصوات من إيغالهن بنا

أواخر الميس أنقاض الفراريج

أما الفصل بالمعطوف كما في قول الشاعر [1] :

ولا نقاتـــــــل بالعـــــــصي ولا نرامـــــي بالحجـــــاره

إلا عُلالـــــــة أو بُداهـــــــة قـــــادح نهـــد الجُـــزاره

فهو قبيح عندهم[2] وأجازه الفراء على اعتبار أن المعطوف والمعطوف عليه مضافان معاً إلى المضاف إليه، قال : ((وسمعت أبا ثروان العلكي يقول : (قطع الله الغـداة يـدَ ورجل من قاله) ، وإنما يجوز هذا في الشيئين المصطحبين ، ولا يجوز في الشيئين المتباعدين ، فلا تجيزن : (اشتريت دار أو غلام زيدٍ))) [3].

وجعله المبرد[4]، والصيمري [5]، والزمخشري[6]، وابن مالك[7]، والرضي[8]، وابـن الناظم [9] ، وابن جماعة [10] ، وابن عقيل [11] ، والسيوطي [12]، وغيرهـم [13] ممـن

---

(١) البيت من بحر (الكامل) للأعشى ، انظر البيت في ديوان الشاعر (٢٠٩) ، الكتاب (٢٧٧/١)، المقتضب(٢٢٩/٤)، الخصائص (٤٠٧/٢) ، سر صناعة الإعراب (٢٩٨/١) ، شرح المفصل ابن يعيش (١٩٠/٢)، شرح التسهيل (٢٤٩/٣) ، شرح الكافية الشافية (٤٣٧/١) الارتشاف (١٨٢٣/٤) ، المعنى : العلالة : الجري بعد جري ، البداهة : أول الجري ، نهد : مرتفع ، أو غليظ ، الجزارة : الرأس واليدان والرجلان ، قادح : الفرس السريع.

(٢) انظر : الكتاب (٢٣٨/١).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣٢١/٢ – ٣٢٢).

(٤) انظر :المقتضب (٢٢٨/٤ – ٢٢٩).

(٥) انظر :التبصرة والتذكرة (١٥٢/١).

(٦) انظر : المفصل (١٠١).

(٧) انظر : شرح التسهيل (٢٤٩/٣) ، شرح الكافية الشافية (٤٣٧/١).

(٨) انظر : شرح الكافية (٤٦٣/١).

(٩) انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٤٠٤) .

(١٠) انظر : شرح الكافية لابن جماعة (١٢٨).

(١١) انظر : شرح ابن عقيل (٦٥/٢) ، والمساعد (٣٥٣/٢) .

(١٢) انظر : همع الهوامع (٤/ ٢٩٤ ، ٢٩٥) .

(١٣) انظر : توضيح المقاصد (٨٢٠/٢).

حذف مضاف الأول الذي يماثل ما أضيف إليه الثاني ، وهو كحذف المضاف إليه من المعطوف عليه لدلالة المضاف إلى المعطوف على المحذوف .

واحتج البصريون لمذهبهم ((بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر لاتساع العرب فيها)) (١).

الرأي الثاني :

إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه على الإطلاق ، وهو مذهب الكوفيين (٢) عدا الفراء (٣)، ووافقهم الأخفش (٤)، وابن مالك (٥)، وابن هشام(٦)، وابن عقيل(٧)، وابن الحاجب (٨)، وأبو حيان (٩) ، والسيوطي(١٠)، والسمين الحلبي (١١) .

واعتمدوا في مذهبهم على السماع ، ومن ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾(١٢)، بنصب (أولادَهم)، وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادَهم) ،

---

(١) انظر : الإنصاف (٤٣١/٢).

(٢) انظر : الإنصاف (٤٢٧/٢) ، ائتلاف النصرة (٥١) ، الإرشاد إلى علم الإعراب (٣٣٩) ، (وقد عزا لهم الأنباري إجازة ذلك في الشعر ضرورة) ، انظر : حاشية الإنصاف (٢٦٧/٢) .

(٣) انظر : معاني القرآن (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) .

(٤) انظر : شرح المفصل (٢٣/٣).

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٤٣٩/١ ، ٤٤٠) ، وشرح التسهيل (٢٧٢/٣).

(٦) انظر : أوضح المسالك (١٧٧/٣ – ١٨٤) .

(٧) انظر : المساعد (٣٧٢/٢ – ٣٧٣) .

(٨) انظر : الكافية (٢٩٣/١) .

(٩) انظر : البحر المحيط (٢٢٩/٤).

(١٠) انظر : الهمع (٢٩٤/٤ – ٢٩٥).

(١١) انظر :الدر المصون (٥/ ١٦٢) .

(١٢) سورة الأنعام من الآية (١٣٧).

وقراءته لقوله تعالى :﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[1] ، فنصب (وعدَه) وجر (رسلِه) وقد ورد الفصل في أكثر من قراءة [2].

وقوله الشاعر [3] :

لئن كان النكاح أحل شيءٍ فإن نكاحهـــــــا مطرٍ حرام

وقول الآخر [4] :

زججتهـــــــا بمزحـــة زج القلـــــــوصَ أبي مزاده

وما حكاه الكسائي عن العرب : ((هذا غلام – والله – زيدٌ)) [5].

وما حكاه أبو عبيدة أن بعض العرب يقول:((إن الشاة لتجتر،فتسمع صوت – والله – رِبَها)) [6].

ورد البصريون شواهد الكوفيين بما يلي :

١- تضعيف قراءة ابن عامر الذي استشهد بها الكوفيون ، قال الفراء : ((وليس قـــول من قال (مخلف وعدَه رسلِه) ، ولا (زُين لكثير منالمـــشركين قتـــل أولادَهـــم شركائهم) بشيء ..)) .

---

(١) سورة إبراهيم ، الآية (٤٧).

(٢) انظر : أوجه العربية في شواذ القراءات (٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥) .

(٣) البيت من بحر الوافر ، وهو للأحوص الأنصاري ، انظر : ديوانه (١٨٩) ، وأمالي ابن الشجري (٩٦/٢)، شرح الكافية الشافية (٤٤٠/١)، التصريح (٢٣٤/٣)، حاشية الصبان (٢٧٩/٢) ، مغني اللبيب (٧٧٥/٢) .

(٤) البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة ، انظر : المفصل (١٠٢) ، الخصائص (٤٠٦/٢) ، الإنصاف (٤٢٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨٩/٣) ، شرح الكافية الشافية (٤٤٠/١) زججتها : طعنتها ، المزجة : الرمح ، القلوص : الناقة.

(٥) انظر : الإنصاف (٤٣١/٢).

(٦) انظر : الإنصاف (٤٣١/٢).

وقال أبو علي الفارسي في التعليق على قراءة ابن عامر : ((وهذا قبيح قليل في الاستعمال)) [1]، واستقبحها أيضاً الطبري[2]، وابن خالويه [3]، والزمخشري [4]، ومكي[5]، كما ضعفت أيضاً قراءة (مخلف وعدَه رسلِه) [6] .

٢- أن الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها الكوفيون مما لا يُعرف قائلها،فلا حجة فيها[7]، وقد رد الفراء بعضها فقال : ((باطل والصواب : زج القلوص أبو مزادة))[8].

٣- أن الشواهد النثرية مما حُكي عن العرب ، إنما جاءت في اليمين ؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغواً)) [9].

وقد أجاب الكوفيون عن ردود البصريين بما يلي :

١- أما قراءة ابن عامر المذكورة فهي قراءة سبعية متواترة ، وقد أجازها كثير من النحويين والمفسرين، ومنهم: ابن الحاجب [10]، وابن مالك[11]، وأبو حيان[12]، وابن هشام [13]، وابن الجزري [14]، والسمين الحلبي [1]، والسيوطي[2].

---

(١) انظر : الحجة (٤١١/٣).

(٢) انظر : تفسير الطبري (١٣٧/١٢ – ١٣٨) .

(٣) انظر : الحجة (١٥١).

(٤) انظر : الكشاف (٣٤٨/٢).

(٥) انظر : الكشف (٤٥٤/١).

(٦) انظر : الكشاف (٣٤٨/٢).

(٧) انظر : الإنصاف (٤٣٥/٢ – ٤٣٦).

(٨) معاني القرآن للفراء (٨٢/٢).

(٩) انظر : الإنصاف (٤٣٥/٢ – ٤٣٦) .

(١٠) انظر : الكافية (٢٩٣/١) .

(١١) انظر : الكافية الشافية (٤٤٠/١).

(١٢) انظر :البحر المحيط (٢٢٩/٤).

(١٣) انظر : أوضح المسالك (١٨٠/٣).

(١٤) انظر : النشر (٢٦٣/٢ – ٢٦٤).

٢- أما الشواهد الشعرية فكثرتها تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وإن كان بعضها غير معروف القائل فكثير منها منسوب لقائله [٣].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب البصريين في قصر إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه على الظرف وشبهه في ضرورة الشعر ، وقد ردّ ما ورد من فصل بغير ذلك حتى ولو كان قراءة قرآنية متواترة ، أو بيت من شواهد سيبويه ، معللاً وجود البيت في بعض النسخ بأنه قد يكون من إضافة تلميذه الأخفش ، أما القراءة المتواتر فلعل الذي جرأه على ردها تضعيف شيخه لها.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – التوسع في قبول الفصل بين المضاف والمضاف إليه ما لم يكن هناك لبس ، خاصة أن الشواهد عليه كثيرة ، ومما سبق يتضح ورود الفصل في الحالات التالية:

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الظرف وشبهه.

٢- الفصل بينهما بالفاعل أو المفعول إذا كان المضاف وصفاً أضيف إلى معموله ، وقد عده بعضهم قياساً لأمور [٤].

٣- الفصل بينهما بالمعطوف على المضاف ، مع اختلاف تخريجات العلماء له .

٤- الفصل بينهما بالقسم واليمين – وإن كنت لا أعده فصلاً ؛ لأنه اعتراض لغرض التأكيد ، قال أحد المتأخرين في ذلك : ((الفصل يعد نوعاً من أنواع التيسير في اللغة ، فيباح من أجل ذلك التصرف في الكلام إذا اتضح المعنى ، ولكنه قد يتحول مع الفصل إلى ضرب من الأحاجي والألغاز ، ومن أجل ذلك منع

---

(١) انظر :الدر المصون (١٦٢/٥) .

(٢) انظر : الهمع (٢٩٤/٤).

(٣) انظر :الإنصاف (٤٣١/٢).

(٤) انظر :شرح التسهيل (٢٧٧/٣) ، الهمع (٢٩٤/٤) ، حاشية الخضري (١٩/٢).

البصريون الفصل ، ... ، أما إذا كان الكلام واضحاً مع الفصل ، أو أن يؤدي معنى في التركيب اللغوي فأمر مقبول ، فتحقيق الفائدة في هذا التركيب يجيـــز مثل هذا الفصل بغير الظرف والجار والمجرور)) [1].

(١) انظر : أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب (٦٤).

الخلاف في إعراب العدد المركب المضاف

قال الزمخشري:"وحرف التعريف والإضافة لا يخلان بالبناء[1]، تقول:الأحد عشر ، والحادي عشر إلى التسعة عشر والتاسع عشر، وهذه أحد عشرك وتسعة عشرك ، وكان يرى الأخفش فيه الرفع إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه"[2].

قال المشرح:" قضية القياس أن يعرب المبني إذا عرِّف بـــ(اللام) فلأن الاسم يبنى لمناسبة الحرف ، وصيرورته من حيث المعنى بمنزلته فإذا دخله (اللام) التي لا تدخل إلا على الأسماء تقوِّت الاسمية وانصرف من الحرفية، فوجب أن يُعرب ، أما إذا أضيف فلأن المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف ؛ ولهذا لا يجوز دخول (اللام) على المضاف إضافة حقيقية ومحالٌ أن يكون الاسم منوناً ولا يكون معرباً ، والذي يقع التقصي به عن هذه الشبهة أن إعراب هذا المركب ممتنع هاهنا ، إذ لو أعرب لا يخلو من أن يعرب إعراب الشطر الأول ، أو لا مع إعرابه ، لا وجه إلى أن يكون مع إعراب الشطر الأول لتعدد الفاعل في نحو : جاءني الأحد عشر رجلاً ، وتعدُّد الفاعل ممتنع ، ولا وجه إلى أن يكون لا مع إعراب الشطر الأول ، وذلك أنه متى أعرب الشطر الثاني دلَّ ذلك على أنه لم يبقَ متضمناً معنى (الواو) حكما دلَّ على ارتفاع التركيب بين الاسمين ، وإذا ارتفع التركيب بين الاسمين وجب أن يعود الأول معرباً .

مذهب الأخفش قياس ، ومذهب سيبويه استحسان ، وهو ما ذكرناه آنفاً ، فإن سألت : فما الفرق عند الأخفش بين التعريف بـــ(اللام) وبين الإضافة حيث جعل الإضافة مُسترجعة للإعراب دون (اللام) ؟ أجبت: لأن الإضافة أظهر العاملين أثراً ، فلا يجوز تركها ، وهذا لأن الإضافة كما يظهر أثرها من حيث المعنى فكذلك يظهر أثرها من حيث الصورة ، وهو إلى جر المضاف إليه وسقوط التنوين من المضاف"[3].

---

(١) في التخمير (٢/٢٩٣):" لا يخلان بالإضافة " ، ولعله خطأ مطبعي.
(٢) المفصل (١٧٦).
(٣) التخمير (٢/٢٩٣، ٢٩٤).

دراسة الخلاف :

يتعرف العدد المركب بدخول (الألف واللام) عليه، أو بالإضافة، وفي إعرابه عند التعريف أو بقائه على بنائه آراء بين النحويين جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أن العدد المركب عند تعريفه يبقى على بنائه ؛ لأن (الألف واللام) والإضافة لا تخرجانه عن لفظه وتركيبه ، فتقول : (أخذتُ الخمسة عشر درهماً ، وخمسة عشرك) ، وهو مذهب الجمهور ، قال سيبويه : " إنما بنيت ، لأنها تقع على كل شيء ، وأنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً "[١]، وذهب إليه المبرد[٢]،والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، والفارسي[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨]،وأبو حيان[٩]، وابن عقيل [١٠]، وابن هشام[١١]، والسيوطي[١٢]، والأشموني [١٣].

وقالوا في تعليق ذلك " أن (خمسة عشر) أصلها (خمسة وعشرة) ، فحذفت (الواو) فصار في الاسم معنى (الواو) ، وهو معنى حرف ، وما كان في معنى الحروف فغير معرب ، ففُتح للفصل بين الاسمين اللذين يبنيان وهما اسم واحد ، وبين ما بُني وهو اسم واحد وليس من شيئين " [١٤]

الرأي الثاني : أن العدد المركب يُعرب عند إضافته ، فتقول:(هذه الدراهم خمسة

---

(١) الكتاب (٣/٢٦٧ ، ٢٦٨).
(٢) انظر: المقتضب(٤/٣٠ ، ٢/١٧٨).
(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (١٣٦).
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس(٢/٣١٣).
(٥) انظر: التعليقة(٣/١١٠).
(٦) انظر: شرح المفصل (٤/١١٤).
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٨).
(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/٤٠٢) ، شرح الكافية الشافية (٢/١٩٦).
(٩) انظر: ارتشاف الضرب (٢/٧٥٩).
(١٠) انظر: المساعد(٢/٨١).
(١١) انظر: أوضح المسالك (٤/٢٥٩).
(١٢) انظر: همع الهوامع .
(١٣) انظر: شرح الأشموني (٤/٧١).
(١٤) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٣٦) .

عشرُك) ببناء الصدر على الفتح ، وظهور علامات الإعراب على العجز ، وهو مذهب الأخفش[١]، واختاره ابن عصفور[٢]، والمحلي[٣]، وأجازه الصيمري بقلة[٤]. واحتجوا بأن العلماء قد ذكروا أن العدد المركب في تقدير تنوين، ولذلك عمل في مميزه[٥]، لذلك فإنه إذا أضيف إلى مالكه لم يصلح تقدير التنوين لمعاقبة التنوين الإضافة فصار بمنزلة اسم لا ينصرف ، فإذا أضيف انصرف وأعرب[٦]. فالأخفش يرى أن الإضافة مما يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما دخلت على العدد المركب المبني أعادته إلى الأصل وهو الإعراب[٧] ، واستشهدوا بقول العرب : (ما فَعَلَتْ خمسةُ عشرِك) [٨]

وردَّ احتجاجهم بما يلي :

١)أن العدد المركب بُني لتضمنه حرف العطف إذ الأصل في (خمسة عشر): (خمسة وعشرة) ، لا لتقدير التنوين فيه حتى يعرب عند زواله[٩].

٢)أن قولهم منتقض بدخول (الألف واللام) فإنه لا يعرب الاسم المركب بعدها[١٠].

٣)أن المبني قد يضاف ولا يعرب[١١]،كما في قولهم:(كم رجلٍ عندك) ، وقوله تعالى :﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[١٢].قال المبرد:"وكان الأخفش يجيز فيه الإضافة ، وهو عدد ويعربه ، فأما الإضافة فجيدة ، وأما الإعراب فيه فرديء ؛ لأن ما أعرب

---

(١) انظر: المقتضب (٣٠/٤) ، الإيضاح في المفصل (٥١٨/١)، شرح التسهيل(٤٠٢/٢)، لباب الإعراب(١٩٩)، المساعد(٨١/٢)، شفاء العليل (٥٦٧/٢)، التصريح (٢٧٥/٢)، الهمع (٣١٠/٥)، شرح الأشموني(٧١/٤).

(٢) انظر: المقرب (٣٩/١) ، شرح جمل الزجاجي (٣٣/٢)، ارتشاف الضرب (٧٦٠/٢) ، التصريح (٢٧٥/٢).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١٨٨).

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة (٤٨٧/١).

(٥) انظر: الكتاب (٢٦٧/١ ، ٢٦٨)، المقتضب (١٦٢/٢)، التبصرة والتذكرة (٤٨٤/١) ، أسرار العربية (٢٢٢، ١٩٨).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٤).

(٧) انظر: المقتضب (١٧٧/٢) ، الإيضاح في شرح المفصل (٥١٨/١)، التصريح(٢٧٥/٢).

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية (١٩٦/٢) .

(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣١٣/٢) ، التعليقة (١١١/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٤).

(١٠) انظر: الكتاب (٢٩٧/٣ ، ٢٩٨)، معاني القرآن للفراء (٣٧/٢)، المقتضب (١٧٨/٢)، إعراب القرآن للنحاس (٣١٢/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٥١٨/١).

(١١) انظر: توضيح المقاصد (٣١٦/٤)، التصريح (٢٧٥/٢)، شرح الأشموني (٧١/٤).

(١٢) سورة هود ، من الآية : (١).

مضافاً أعرب نكرة ، فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافاً"[1].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يرى الخوارزمي أن ما ذهب إليه الأخفش ومن معه يقوم على القياس ، فالمبني يعرب إذا عرِّف بـــ(اللام) لمناسبة الحرف ، وصيرورته من حيث المعنى بمنزلته، فإذا دخله (اللام) التي لا تدخل إلا على الأسماء تقوَّت الاسمية وانصرف من الحرفية ، والإضافة بمنزلة التنوين للمضاف ، فلا يكون الاسم منوناً بدون أن يعرب .

ولكنه يوافق سيبويه والجمهور ويستحسن ما ذهبوا إليه من بقاء العدد المركب على بنائه إذا عرِّف بـــ(أل) أو الإضافة ، وبين وجه اعتراضه على الأخفش بأنه متى أعرب الشطر الثاني دلّ ذلك على أنه لم يبق متضمناً معنى (الواو) حكماً ، وذلك يدلَّ على ارتفاع التركيب بين الاسمين ، وإذا ارتفع التركيب بين الاسمين وجب أن يعود الأول معرباً.

ويعلل الخوارزمي اقتصار الأخفش على العدد المركب المضاف في حكمه عليه بالإعراب دون المعرف بـــ(أل) ، ولا فرق بين دخول (أل) وبين الإضافة في معاقبة التنوين بأن الإضافة أظهر العاملين أثراً فلا يجوز تركها فأثرها في الصورة ظاهر كأثرها في المعنى .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب الجمهور؛ وذلك لأن الإضافة و(أل) لا تلغيان البناء ، فقد بنيت (أيُّ) مع إضافتها في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2].

أما اعتراض الخوارزمي على مذهب الأخفش فمبني على أن سبب البناء هو تضمين معنى (الواو) وهو ما لا يراه الأخفش بل البناء عنده بسبب تضمن التنوين[3].

---

(١) المقتضب (٤/٣٠).
(٢) سورة مريم ، الآية : (٦٩).
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/١١٤).

الخلاف في الظرف المضاف إلى الفعل المضارع بين الإعراب والبناء

قال الزمخشري:" أو إضافته إليه كقوله تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [1]، و﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [2] فيمن قرأها بالفتح [3] ، وقول أبي قيس بن رفاعة [4]:

لَمْ يَمْنَعْ الشرب عنها غيرَ أنْ نَطَقتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

وقول النابغة [5]:

على حينَ عَاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبا "[6].

قال الخوارزمي:" ظرف الزمان إذ أضيف إلى جملةٍ أول أجزائها مبني جاز فيه الإعراب والبناء ، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : " قد أجازوا فيه الفتح على البناء والجر على الإعراب ، تقول : (خرجتُ من حينَ خرج زيدٌ) ، و(في حِينٍ خرج) هذه ألفاظه . أما الإعراب فلأنَّ لها شبهاً بالإضافة من نحو : (ثوب زيدٍ) ، و(دار عمرو) ، وأما البناء فلأنَّ له شبهاً بتركيب (بعلبك) ، و(حضرموت) ، وهذا لأن شطره الثاني من (حين عاتبت المشيب) غير متضمن لمعنى الحرف، كما أن الشطر الثاني في (بعلبك ، وحضرموت) كذلك ، وإنما قلنا أن الشطر الثاني في (حين عاتبت المشيب) غير متضمن لمعنى الحرف ؛ لأنه لو كان متضمناً لمعنى الحرف لكان لا يخلو من أن يكون هو معنى حرف الجر أو معنى غيره ، لا وجه إلى أن يكون متضمناً لمعنى غير معنى حرف الجر

---

(١) سورة المعارج ، من الآية (١١).

(٢) سورة المرسلات ، من الآية (٣٥).

(٣) قرأ بالفاتحة الأعرج ، والأعمش ، وزيد بن علي ، وعيسى ، وعاصم ، انظر : مختصر ابن خالويه (١٦٧)، البحر المحيط(٤٠٧/٨)، فتح القدير (٣٦٠/٥) ، الكشاف (١١٧٠).

(٤) البيت من بحر (البسيط) وهو في (المفصل) لأبي قيس بن رفاعة ، وأثبته الخوارزمي في (التخمير) لقيس بن رفاعة ، وقد نسب أيضاً لأبي قيس ابن الأسلت ، انظر البيت في:ديوان قيس بن رفاعة (٨٥)، الكتاب(٣٤٤/٢)، سر صناعة الإعراب(٥٠٧/٢)،شرح المفصل لابن يعيش(٨٠/٣)، (١٣٥/٨)،مغني اللبيب(٥٩٤/٢) ، التصريح (٤٢/٢).

(٥) انظر: البيت من بحر (الطويل) ، وعجزه (وقلتُ : ألَمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ) وهو للنابغة الذبياني ، انظر البيت في ديوان الشاعر (٣٠٢) ، الكتاب (٢/ ٣٤٥) ، معاني القرآن للفراء (٣٢٧/١)، الأصول (١٢/٢) ، العلل للوراق (٢٨٦)، سر صناعة الإعراب (٥٠٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣ ، ٥٩١/٤) ، مغني اللبيب (٥٩٤/٢) ، سر التصريح (٤٢/٢)، همع الهوامع (٢٣٠/٣).

(٦) المفصل (١٢٥ ، ١٢٦).

بالإجماع ، ولا وجه إلى أن يكون متضمناً لمعنى حرف الجر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الجملة . فإن سألتَ : فكيف لم يجز البناء فيما إذا كان المضاف إليه معرباً ؟ أجبتُ : وإذا كان مبنياً جاز أن يسري منه إليه البناء كما سرى إليه في بعض المواضع التأنيثُ ، وذلك في نحو : (شلَّت بعضُ أصابعِه) ... ،ومما سرى منه إليه البناء قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [1]،كان من الواجب أن يُرفع (مثل) في الأولى ، لكونه وصفاً إلا أنه بُني لكونه مضافاً إلى (ما) على أنَّا نقول: ما الدليل على أنه لا يجوز ذلك ؟ والدليل عليه قولهم:وقد يجوز أن يُبنى ظرف الزمان إذا أضيف إلى المضارع كقولك: (يعجبني يومَ يقومُ) .

تخمير : كيف يُجمع بين نص الشيخ – رضي الله عنه – هاهنا وفتحه الميم في ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[2] فإنَّهما دلاَّ على جواز البناء ، ولفظ الإمام عبد القاهر الجرجاني ، وكذلك الحكم إذا كان الفعل مضارعاً كقوله : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[3] ، و﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[4] من فتح في هذا لم تكن الفتحة حركة بناء ، ولكن حركة إعراب ، ويكون منصوباً على الظرف ، فإنه يدل على أن الفتحة في (يومَ لا ينطقون) إعرابية لا بنائية ، لا يُجمع بينهما لأنهما متنافيان ، لكن الصواب قول شيخنا لا قول الإمام،وكفاك دليلاً فتحة (الميم) في ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [5] إذ لو كان معربا لرُفع ؛ لأنه خبر المبتدأ على أن مثل قوله : [كيوم ولدته أمه] [6] يحتمل أن يكون منصوباً على الظرف ظن ومعناه : (كخروجه من ذنوبه كيوم ولدته أمه) " [7].

---

(١) سورة الذاريات ، الآية (٢٣).
(٢) سورة المرسلات ، من الآية (٣٥).
(٣) سورة المائدة ، من الآية (١١٩).
(٤) سورة الانفطار ، من الآية (١٩).
(٥) سورة المرسلات ، من الآية (٣٥).
(٦) تمام الحديث"من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه"، نظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الحج / باب فضل الحج المبرور) (٥٥٣/٢) ، ومسند الإمام أحمد (٤٩٠/٢).
(٧) التخمير (١٣٧/٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩).

دراسة الخلاف :

يقتضي القياس ألاَّ يضاف إلى الفعل ؛ إلا أنَّه قد جازت إضافة ظرف الزمان المبهم إليه لملاحظة المعنى فيه ، فالفعل يدل على مصدر وزمان ، فإذا أضيفت الظروف الزمانية إلى الأفعال صارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل ، نحو : خاتم حديد [1].

وإذا أضيف ظرف الزمان إلى الفعل الماضي جاز فيه الإعراب والبناء،فتقول: (أعجبني يومُ قمت) ، و (أعجبني يومَ قمت) [2] ، ومن بنائه قول الشاعر [3] :

على حينَ عاتَبْت المشيبَ على الصِّبا

وقلتُ : ألَّما تَصِحُّ والشيبُ وازعُ

وأما إذا أضيف ظرف الزمان إلى الفعل المضارع ، ففي بنائه وإعرابه خلاف بين النحويين جاء على النحو التالي :

الرأي الأول :

وجوب إعراب ظرف الزمان المضاف إلى المضارع ، ولا يجوز بناؤه ، وهو مذهب البصريين[4] ، قال سيبويه في باب ما يضاف إلى لأفعال من الأسماء : " يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك : (هذا يومُ يقومُ زيدٌ)،و(آتيك) و﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [5] و﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[6]"[7]، وإن كان سيبويه لم يصرح بوجوب الإعراب إلا أن ذلك قد يُلمح من إيراده الآيات بالمصحف بضم الظرف دون الإشارة إلى قراءة الفتح .

وقال الزجاج : " وزعم بعضهم أن (يوم) منصوب ؛ لأنه مضاف إلى الفعل ، وهو

---

(١) انظر : العلل للوراق (٢٨٤ ، ٢٨٥).

(٢) انظر : العلل للوراق (٢٨٥)، شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٣) ، ارتشاف الضرب (١٨٩/٤).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر : الكتاب (٣٤٥/٢، ١٣٦/٣)، المقتضب (٥٤/٢ ،٣٤٧/٤ ، ٣٤٨)، الأصول (١١/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٣)،ارتشاف الضرب(١٨٢٨/٤)، مغني اللبيب (٥٩٥/٢)، التصريح(٤٢/٢)، همع الهوامع (٢٣١/٣).

(٥) سورة المرسلات ، من الآية (٣٥).

(٦) سورة المائدة ، من الآية (١١٩).

(٧) الكتاب (١٣٦/٣).

في موضع رفع بمنزلة (يومئذٍ) مبني على الفتح في كل حال ، وهذا عند البصريين خطأ ، لا يجيزون : (هذا يومَ آتيكَ) ، يريدون : (هذا يومُ إتيانك) ؛ لأن (آتيك) فعل مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جملته ، ولكنهم يجيزون (ذلك يومَ نفعَ زيداً صدقُه) ؛ لأن الفعل الماضي غير مضارع ، فهي إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن " [1].

وذهب إلى ذلك أيضاً أبو علي الفارسي[2]، وابن جني[3]، والزمخشري[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، وابن الناظم [7]، والرضي[8]، وابن أبي الربيع[9].

واستند أولئك في مذهبهم إلى الحجج التالية :

١- أن الظرف يكتسب الإعراب والبناء من المضاف إليه ، فإذا كان المضاف فعلاً مضارعاً لم يجز بناؤه لأنه معرب ، وبُني الظرف المضاف إلى الفعل الماضي لأنه مبني ، فمُنع بناء الظرف المضاف إلى المضارع لعدم التناسب [10].

٢- أن ما ورد في القرآن الكريم من فتح للظرف المضاف إلى مضارع : بما هو على نصب الظرف لا على البناء [11].

٣- فرَّق الزمخشري بين الظرف المضاف إلى مضارع مثبت والمضاف إلى مضارع مسبوق بأداة نفي مبنية هو في (المفصل) يعدّ الظرف في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [12] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٢٤ ، ٢٢٥).
(٢) انظر : الحجة (٢/ ١٤٩).
(٣) انظر : سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٧).
(٤) انظر : الكشاف (٣١٧).
(٥) انظر : البيان (١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥).
(٦) انظر : التبيان (١/٤٧٧).
(٧) انظر : شرح الألفية (٣٩٤).
(٨) انظر : شرح الكافية (٢/
(٩) انظر : البسيط (١/٤٩٨).
(١٠) انظر : الحجة (٢/١٤٩) شرح الكافية (٣/٢٦٥ ، ٢٦٦) ، التصريح (٢/٤٢).
(١١) انظر : المحرر الوجيز (٢/٢٦٤)، شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٦٥ ، ٢٦٦) .
(١٢) سورة المرسلات ، من الآية (٣٥) .

الرأي الثاني : يجوز في ظرف الزمان عند إضافته إلى الفعل المضارع البناء والإعراب ، والإعراب أرجح . وهو مذهب الكوفيين [١].

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢]:" ترفع (اليوم) بـــ(هذا) ، ويجوز أن تنصبه ؛ لأنه مضاف إلى غير اسم،كما قالت العرب:(مضى يومئذٍ بما فيه) ... ، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا كقول الشاعر [٣]:

على حين عاتبت المشيبُ على الصبا وقلت : ألَّما تصح والشيبُ وازعُ " [٤].

ووافق الكوفيين في مذهبهم ابن خالويه [٥] ، والوراق[٦] ، والأعلم الشنتمري [٧] ، والعكبري[٨]، وابن مالك[٩]،وابن هشام[١٠]، والزبيدي[١١]، والسيوطي[١٢]، ونسبت موافقتهم أيضاً للأخفش[١٣]،والفارسي[١٤]، وجماعة من البصريين [١٥]. قد يكون سيبويه منهم إذا أضفي تعليله لبناء (حين) في البيت السابق على الظرف المضاف للفعل الماضي والمضارع على حدٍ سواء حيث قال تعليقاً على البيت:" كأنه جعل (حين) و(عاتبت) اسماً واحداً يعني أنهما تركبا تركيب (بعلبك وحضرموت) " [١٦].

---

(١) انظر : الأصول (١١/٢)، البيان (٤٧٧/١)، شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٣)، ارتشاف الضرب (١٨٢٨/٤)، التصريح (٤٢/٢)، همع الهوامع (٢٢٩/٣).
(٢) سورة (المائدة)، من الآية (١١٩).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) معاني القرآن للفراء (٣٢٦/١ ، ٣٢٧).
(٥) انظر : إعراب القراءات (١/ ١٥١).
(٦) انظر : العلل في النحو (٢٨٥).
(٧) انظر : التحصيل (٣٦٦).
(٨) انظر : إعراب القراءات الشواذ (١١٧/٢).
(٩) انظر : شرح التسهيل (٢٥٥/٣).
(١٠) انظر : مغني اللبيب (٥٩٥/٢).
(١١) انظر : ائتلاف النصرة (٧٢).
(١٢) انظر : همع الهوامع (٢٢٩/٣).
(١٣) انظر : التصريح (٤٢/٢).
(١٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٣٩٤)، التصريح(٤٢/٢) .
(١٥) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٣).
(١٦) الكتاب (٣٤٥/٢).

١- السماع:ومنه قراءة فتح (يومَ)[١]في قوله تعالى:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢]، ومن السماع أيضاً قول الشاعر [٣]:

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو يهيجني

نسيمُ الصَّبا مِن حيثُ يطلعُ الفجرُ

٢- القياس : ومنه أن ظروف الزمان قد خالفت جميع الأسماء بأنها تضاف إلى الأفعال والجمل ، وخروج الشيء عن نظائره نقص له ، فوجب لهذا النقص أن يبنى [٤].

وكما أنه لا يصح تقدير حرف الإضافة في لفظ ما أضيفت إليه هذه الظروف ، فلا تقول في نحو (حين يقوم زيد):(حينَ ليقوم زيد) كما نقول في (ثوب زيد):(ثوبٌ لزيدٍ) [٥].

وقد ردَّ أولئك حجج البصريين بما يلي :

١- أن فتح (يوم) في قراءة قوله تعالى﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٦] على البناء لا على الإعراب ؛ لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا ، والتوفيق بين القراءتين أليق [٧].

٢- أن علة عدم التناسب مردودة بأن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب [٨].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

من خلال تفصيل وتعليل لكل من بناء الظرف وإعرابه عند إضافته إلى الفعل مبنياً كان أم معرباً يتضح موافقة الخوارزمي لمذهب الكوفيين القائل بإجازة الوجهين (الإعراب والبناء) في الظرف المضاف إلى المضارع ، وذلك من خلال قوله:" والدليل على قولهم :

---

(١) هي قراءة نافع ، وقرأ الباقون بالضم ، انظر : السبعة (٢٥٠) ، معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٤٤).
(٢) سورة المائدة ، من الآية (١١٩).
(٣) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لأبي صخر الهذلي ، انظر البيت في : شرح أشعار الهذليين (٢٥٧/٢). أساس البلاغة (٢٢٤/١) ، شرح التسهيل (٢٥٦/٣) ، مغني اللبيب (٥٩٥/٢).
(٤) انظر : العلل في النحو للوراق (٢٨٦) .
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء (٣٢٦/١) ، البسيط (٢/ ٨٧٩).
(٦) سورة المائدة ، من الآية (١١٩).
(٧) انظر : التصريح (٤٢/٢).
(٨) انظر : شرح التسهيل (٢٥٧/٣).

وقد يجوز أن يُبنى ظرف الزمان إذا أضيف إلى المضارع كقولك : وقد يجوز أن يُبنى ظرف الزمان إذا أضيف إلى المضارع كقولك : (يعجبني يومَ يقومُ)" [1].و"وكفاك دليلاً فتحة الميم في ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ إذ لو كان معرباً لرفع لأنه خبر المبتدأ على أن مثل قوله : [كيوم ولدته أمه] يحتمل أن يكون منصوباً على الظرف " [2].

ويصرح الخوارزمي بموافقة شيخه الزمخشري على اعتبار أن الشيخ قد عدَّ الظرف في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [3] في قراءة الفتح جائز البناء.

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – ما ذهب إليه الكوفيون ومَنْ وافقهم لكثرة الشواهد السماعية التي ورد فيها الظرف المضاف إلى معربٍ مبنياً .

أما سيبويه فهو لم يصرح برأيه في الظرف المضاف إلى المضارع ، لذلك تأرجح الرأي في تحديد موقفه حسب الاجتهاد في تفسير رؤيته ، وذلك كما هو موضح في تفصيل الخلاف .

أما الخوارزمي وإن كان قد فصَّل في هذه القضية إلا أنه قد وافق الزمخشري في قوله بجواز البناء ، والزمخشري مما ورد في كتابه (الكشاف) يصرح بعدم جواز بناء الظرف إذا أضيف إلى متمكن ، وما ذكره في (المفصل) مبني على إضافة الظرف لحرف النفي المبني – والله أعلم – .

---

(١) انظر : التخمير (٢/١٣٨).
(٢) انظر : السابق (٢/١٣٩).
(٣) انظر : سورة المرسلات ، من الآية (٣٥).

(ج) في الجوازم :

الخلاف في إعراب ما بعد(إن) في قولهم : (إن حقاً وإن كذباً)

قال الزمخشري:"ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ) ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر ، وإن سيفاً فسيف)...، ومنهم من يرفعها ويضمر الرافع ، أي (إن كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر ، قال النعمان بن المنذر : قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً"[1].

قال الخوارزمي:" اعلم أن إيراد هذا البيت هاهنا من حيات هذا الكتاب وعقاربه ، وذلك أنه يوهم أن البيت من قبيل الكلام المتقدم ، وأنه يجوز فيه الوجوه ، وقد قالوا بأنه لا يجوز فيه إلا النصب ؛ وهذا لأنه إنما يقع مثل هذا على تقديره اسماً لكان ، ويُجعل الخبرُ في تقدير الظرف له ، ومحالٌ أن تكون جملة الشرط ظرفاً لجميعه ، فلهذا استحال أن تقدره بقولك : إن كان في حقٌ وكذبٌ ، ومثله قولهم : مذ كان ذلك إن صالحاً وإن فاسداً ، وأما قولهم :

لا تقربنَّ الدهرَ آل مُطرِّفٍ إن ظالماً منهم وإن مظلوماً

فإنما وجب نصبه ؛ لأن المخاطب مضمرٌ في الفعل فانتصب ظالماً على الخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، لما يقتضيه معنى البيت "[2].

دراسة الخلاف :

(كان) من الأفعال التي قد تحذف مع بقاء عملها ، وذلك لكثرتها في الكلام ، ومن ذلك قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌ) فيجوز في (خير وشر) أربعة وجوه[3] ، أما البيت الذي أورده الزمخشري ، وهو قول الشاعر [4]:

---

(١) المفصل (٧٢ ، ٧٣).
(٢) التخمير (٤٨٩/١).
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٢).
(٤) البيت من بحر (البسيط) وهو للنعمان بن المنذر انظر البيت في : الكتاب (٣١٨/١)، خزانة الأدب (١٠/٤ ، ٥٥٢/٩)، المقاصد النحوية (٦٦/٢) ، شرح المفصل (٩٧/٢) ، مغني اللبيب (٧٣/١) ، شرح الأشموني (١١٨/١) ، همع الهوامع (١٠٢/٢) .

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلا

فللنحويين فيما بعد (إن) آراء على النحو التالي :

الرأي الأول : جواز الوجوه الأربعة من رفع الكلمتين (حق، وكذب) ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وهو مذهب الجمهور ، فذهب إليه سيبويه [١]،والفارسي[٢]، والزمخشري [٣]، وابن الشجري [٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦]، فقال سيبويه : " والرفع أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنك إذا أدخلت (الفاء) في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء ...، وإذا أضمرت فأن تضمر الناصب أحسن؛ لأنك إذا أضمرت الرافع أضمرت له أيضاً خبراً ، أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كثر الإضمار كان أضعف. وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك:(إن خيرٌ فخيرٌ،وإن خنجرٌ فخنجرٌ)" [٧].

وعلى ذلك فإن ما بعد (إن) عندهم يجوز فيه وجهان من الإعراب :

الأول : الرفع على تقدير فعل محذوف سواء أكان تاماً أم ناقصاً، وتقدير التام : إن وقع حقٌ، أو إن كان حق ، وتقدير الناقص: إن كان فيه حقٌ ، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٨]، وقول العرب: (إلا حظيّة فلا أليّة) [٩] .

الثاني : النصب على أنه خبر (كان) المضمرة مع اسمها بعد (إن) ، والتقدير : (إن كان ما قيل حقاً) ، ومن ذلك قول الشاعر[١٠]:

لا تقربنَّ الدهر آل مطرِّفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

---

(١) انظر: الكتاب (٣١٨/١).
(٢) انظر: المسائل الحلبيات (٢٣٢).
(٣) انظر: المفصل (٧٣).
(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٩٦/٢).
(٥) انظر: شرح المفصل (٩٨/٢).
(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١، ٣٨٢).
(٧) انظر: الكتاب (٣١٦/١ ، ٣١٧).
(٨) سورة البقرة من الآية (٢٨٠).
(٩) انظر المثل في جمهرة الأمثال (٦٧/١) ، العقد الفريد (١٠٥/٣) ، مجمع الأمثال (٢٠/١) ، اللغة : الحظية : الخطوة والمكانة ، الآلية : التقصير ، ويضرب في الحث على مداراة الناس للحصول على حاجتك .
(١٠) البيت من بحر (الكامل) وهو لليلى الأخيلية أو لحميد بن ثور ، انظر البيت في ديوان الشاعرة (١٠٩)، والكتاب(٣١٩/١)، والمقاصد النحوية(٤٧/٢) ، همع الهوامع (١٠٢/١).

وقال الآخر[1]:

حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضِنَّة كلَّها إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً

أما إذا امتنع تقدير الظرف نحو : (معه أو فيه) مع (كان) المحذوفة وجب نصب ما بعد إن على أنه خبر (كان)، قال سيبويه: " ومثل ذلك: (قد مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً)، و(امرر بأيهم أفضل إن زيداً وإن عمراً)،...، لا يكون في هذا إلا النصب؛ لأنه لا يجوز أن تحمل (الطويل) و(القصير) على غير الأول ، ولا (زيداً) ولا (عمراً) ، وأما (إن حقٌ وإن كذبٌ) فقد تستطيع أن لا تحمله على الأول، فتقول: (إن كان فيه حقٌ ، أو كان فيه كذبٌ)، أو (إن وقع فيه حقٌ ، أو باطلٌ) . ولا يستقيم في ذا أن تريد غير الأول إذا ذكرته ، ولا تستطيع أن تقول : إن كان فيه طويل أو كان فيه زيدٌ ، ولا يجوز على (إن وقع) "[2].

الرأي الثاني : لا يجوز في الكلمتين(حق ، وكذب) إلا النصب على أنهما خبراً لـــ(كان) المحذوفة (كان) المحذوفة مع اسمها بعد (إن) ، والتقدير: (إن كان ما قيل حقاً ، وإن كان ما قيل كذبا). وهو ما نسبه الخوارزمي للنحويين [3]، مستنداً على أن هذا البيت مما لا يحسن فيه تقدير الظرف؛ لأن الشاعر يريد أن الكلام بجملته حق أو كذب ، جملة الشيء لا تكون ظرفاً لجميعه ، وإن لم يرد الكلام بجملته لجاز الرفع، والتقدير : (إن في الكلام حق أو كذب).

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يعترض الخوارزمي على الزمخشري منتقداً ما ذهب إليه من إيراد بيت النعمان في سياق إجازة النصب والرفع في الاسم الذي يلي (إن) الشرطية على تقدير ناصب أو رافع ، وعدَّ ذلك " من حيات هذا الكتاب وعقاربه" بل إنه نسب للزمخشري مخالفته لما

---

(١) البيت من بحر (الكامل) وهو للنابغة في ديوانه (١٠٣)، والكتاب (١/٣٢٠)، والمقاصد النحوية (٢/٨٧)، شرح الأشموني (١/١١٩) ، وهمع الهوامع (١/١٠٢) ، حدبت : أي عطفت ، وضنة قبيلة من قضاعة.

(٢) الكتاب (١/٣١٩).

(٣) انظر: التخمير (١/٤٩٨).

قرره النحويون بقوله : " وقد قالوا بأنه لا يجوز فيه إلا النصب " .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – ما ذهب إليه الجمهور من إجازة الرفع والنصب في الاسم بعد (إن) الشرطية كما في بيت النابغة؛ لأن تقدير الظرف جائز فيه ، فتقول : (إن كان في الكلام صدق أو كذب).

أما رأي الخوارزمي فقد اعتمد فيه على أن المحكوم عليه جملة الكلام ، وغيره يرى أن المقصود لا يلزم جملة الكلام . أما ما نسبه للنحويين من القول بالنصب فقط فالذي يظهر من آرائهم خلافه ، وأما احتجاجه بقول الشاعر : (إن ظالماً وإن مظلوماً) ، فيمكن تقديره بـــ(إن كان منهم ظالم ، أو كان منهم مظلوم) فيجوز فيه الرفع.

الخلاف في أصل (مهما)

قال الزمخشري:" والجزائية[1] ، وذلك عند إلحاق (ما) المزيدة بآخرها كقوله تعالى : [مهما تأتنا به من آية] [2]" [3].

قال الخوارزمي:" معنى (مهما) أيُّ شيءٍ ، وأصله ما ذكره علي بن عيسى : وقال بعضهم : هو (ما) الجزائية ضُمَّ إليها (ما) المزيدة ، وقيل : (مه) بمعنى (أكفف) ، ويشهد لكون (ما) الجزائية قولك: مهما تأتني أشكرك عليه، كما تقول : ما تأكل آكله ، فترجع الضمير إلى (ما) ، قال الله تعالى :﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[4] أبدل من (الألف) في (ما) الأولى (الهاء). قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : كما فعلوا ذلك في (أنا) في الوقف حيث قالوا : أنَهْ.

وجه القول الأول : أن حروف الجزاء تزاد عليها (ما) كقوله :﴿ فَإِمَّا نَثْقَفَنَّهُمْ ﴾[5]، و﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾[6].

وجه القول الثاني : في قول من يقول في : الجزاء (مهمن) ، قال[7] :

أماويَّ مهمن يستمعْ في صديقه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ "[8] .

دراسة الخلاف :

اختلف النحويون في أصل (مهما) الشرطية على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن (مهما) مركبة من (ما) الشرطية ، و(ما) زائدة للتوكيد ، ولكراهة توالي لفظين حروفهما واحدة ، فأُحدث تغيير في (ما) الأولى ؛ لأنها اسم ، والأسماء أقرب للتغيير من الحروف ؛ لأنها أقرب للأفعال، فأُبدلت من ألفها هاء لتقاربهما في المخرج ، وهذا مذهب

---

(١) يعني (ما)

(٢) سورة الأعراف ، من الآية (١٣٢) .

(٣) المفصل (١٤٦).

(٤) سورة الأعراف ، من الآية (١٣٢) .

(٥) سورة الأنفال ، من الآية (٥٧).

(٦) سورة النساء ، من الآية (٧٨).

(٧) البيت من بحر (الطويل) وهو بلا نسبة ، انظر البيت في شرح القصائد السبع الطوال (٤٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤) ، شرح الكافية الشافية (٩١/٤) ، البحر المحيط (٣٦٣/٤) ، الدر المصون (٤٣١/٥) ، خزانة الأدب (١٧/٩) .

(٨) التخمير (٢٠٨/٢).

الخليل[1]، والفارسي[2]، ومكي القيسي[3]، والزمخشري[4]، وابن الحاجب[5]، والإسفراييني [6] ، ونُسب للفراء[7].

واستدلوا على رأيهم بالقياس ، فـــ(ما) تزاد كثيراً مع أدوات الشرط ، فقد زيدت مع (إن) ، وأدغمت (النون) في (الميم) لسكونها، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِأَحَدًا ﴾[8] ، وقوله تعالى :﴿ فَإِمَّا نَثْقَفَنَّهُمْ ﴾[9] ، وزيدت مع (أين) في قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَاتَكُونُوا ﴾ [10].

الرأي الثاني :

أنها مركبة من (مه)، و(ما) الشرطية ، وذهب إليه سيبويه حيث قال : " وقد يجوز أن يكون (مه) كـــ (إذ) ضُمَّ إليها (ما) "[11] ، والأخفش[12]، والزجاج[13]، والبغداديون[14].

واستندوا في مذهبهم على ما يراه الكوفيون من كون (مهمن) من أدوات الشرط كقول الشاعر[15] :

أماويَّ مهمن يستمعْ في صديقه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ

---

(١) انظر : الكتاب (٦٨/٣)، المقتضب (٤٧/٢)، الأمالي الشجرية (٢٤٦/٢)، شرح المفصل (٨/٤) ، شرح الالكافية للرضي (٩١/٤)، الجنى الداني (٥٥٢) ، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤).
(٢) انظر : المسائل العضديات (٥٢)، خزانة الأدب (١٧/٩).
(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن (٢٩٩/١).
(٤) انظر : المفصل (١٤٦) .
(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٨/١).
(٦) انظر : لباب الإعراب (٤٩١).
(٧) انظر : شرح القصائد السبع الطوال (٤٥).
(٨)سورة مريم ، من الآية (٢٦).
(٩)سورة الأنفال ، من الآية (٥٧).
(١٠)سورة النساء ، من الآية (٧٨).
(١١) الكتاب (٦٨/٣) ، وانظر تأويل مشكل القرآن (٥٣٢) ، والأمالي الشجرية (٢٤٦/٢) ، الجنى الداني (٦١٢).
(١٢) انظر : شرح التسهيل (٦٨/٤)، المساعد (١٣٧/٣) ، شرح الكافية (٢٥٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤)، الجنى الداني (٦١٢).
(١٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣٦٩/٢)، شرح التسهيل (٦٨/٤)، شرح الكافية (٩١/٤)، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤)، الجنى الداني (٦١٢).
(١٤) انظر : شرح التسهيل (٦٨/٤)، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤)، الجنى الداني (٦١٢).
(١٥) سبق تخريجه

الرأي الثالث :

أن (مهما) بسيطة غير مركبة ، فالتركيب خلاف الأصل ، فلا يقدم عليه[١]، و(مهما)على وزن (فَعْلى).وذهب إليه ابن عصفور[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، وآخرون[٥].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب الخليل ومن تبعه في كون (مهما) مركبة من (ما) الجزائية ، و(ما) الزائدة . ويحتج لهذا المذهب بعود الضمير إليها في قوله تعالى :﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[٦].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن (مهما) بسيطة لا تركيب فيها ، أما مذهب الخليل ومن تبعه ففيه تكلف ؛ ولم يرد استخدام الأصل فيها (ما ما)، ومذهب سيبويه ومن معه مردود لبعده عن المعنى ، إذ لا معنى للكف مع الشرط إلا على بعد ، وهو أن يقال في (مهما تفعل أفعل) إنه رد على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل: (أنت لا تقدر على ما أفعل)، فقلت:(مهما تفعل أفعل)[٧]،أما شاهدهم فيحمل على عدم التركيب،فهو:(مه) و(من)[٨].

أما الآية التي استشهد بها الخوارزمي على أن (ما) جزائية لعود الضمير عليها فهو لا يختص بإثبات الرأي الأول، فالضمير يعود على (مهما) سواء أكانت بسيطة أم مركبة[٩].

---

(١) انظر : شرح المفصل (٤٢/٧) ، شرح الجمل (١٩٥/٢).
(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢).
(٣) انظر : البحر المحيط (٣٦٣/٤، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤)، النكت الحسان (١٥١).
(٤) انظر : مغني اللبيب (٣٦٢/١).
(٥) انظر : شرح المفصل (٤٢/٧) ، شرح الكافية (٩١/٤ ، ٩٢)، الجنى الداني (٦١٢).
(٦) سورة الأعراف ، من الآية (١٣٢).
(٧) انظر : شرح الكافية (٩١/٤ ، ٩٢).
(٨) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢).
(٩) انظر : الجنى الداني (٦١١) ، ارتشاف الضرب (١٨٦٣/٤).

الخلاف في جواز المجازاة بـ(كيف)

قال الزمخشري :"إلا أنهم يجازون بـــ(أني) دون (كيف) " [1].

قال الخوارزمي : " الذي يدل على أن (كيف) اسمٌ حكاية قطرب[2] عن بعض العرب : (على كيفَ تبيعُ الأحمرين) وهما اللحم والخمر ، ومنه : (أهلَكَ الرجلَ الأحمران) ، و(كيف) تُنظِّم الأحوال كلَّها ، كما أن (أين) تُنظّم الأماكن كلها ، كما أنه لا يجازى بـــ (كيف) إلا عند ابن كيسان ، قال أبو سعيد السيرافي : أما ابن كيسان فعدّها من الشروط . وجهُ ابن كيسان القياسُ ، ولذلك جاز لك أن تقول : كيف تكونُ أكونُ ، وَّجهُ سائر النحويين ما ذكرنا من أن السؤال عن حالِ الشيء ليس له رُتِّب ليترتب عليه في الخارج فعلٌ ، بخلاف السؤال عن المكان فإنه رُتِّب ليترتب عليه في الخارج فعلٌ " [3].

دراسة الخلاف:

اختلف النحويون في المجازاة بـــ (كيف) على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : جواز المجازاة بـــ(كيف) معنى لا عملاً ، قال الله تعالى :﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[4]، وقال تعالى:﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[5]،وهو مذهب البصريين عدا قطرباً[6]، فذهب إليه سيبويه حيث قال : " وسألت الخليل عن قوله : (كيف تصنع أصنع ، فقال هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها : (على أي حالٍ تكن أكن) " [7]،ووافقه ابن السراج[8]، والزمخشري[1] .

---

(١) المفصل (١٧٥).

(٢) قطرب هو محمد بن مستنير النحوي لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، توفي سنة ٢٠٦هـ من مؤلفاته : المثلث ، النوادر / الصفات ، انظر : إنباه الرواة (٢١٩/٣) ، بغية الوعاة (٢٤٢/١ ، ٢٤٣) .

(٣) التخمير (٢٨٨/٢ ، ٢٨٩).

(٤) سورة آل عمران ، من الآية (٦).

(٥) سورة المائدة ، من الآية (٦٤).

(٦) انظر : الكتاب (٦٠/٣) ، الأصول (١٩٧/٢)، المفصل (١٧٥، ١٧٦) ، الإنصاف (٦٤٣/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢ ، ١٩٧) ، شرح الكافية (٢٩٢/٣)، مغني اللبيب (٢٢٨/١)، البرهان (٣٣٢/٤)، ائتلاف النصرة (١٥٦)، همع الهوامع (٣٢١/٤)، حاشية الصبان (٤/٤).

(٧) الكتاب (٦٨/٣).

(٨) انظر : الأصول (١٩٧/٢).

واحتجوا لذلك بما يلي:

١) أنه لم يسمع عن العرب الجزم بـــ(كيف) [٢].

٢) أن (كيف) تخالف أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها[٣].

٣) أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ، فهي سؤال عـــن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تجاب بالمعرفة ، والنكرة . كما أنه لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما في (مَنْ) و(ما) ، و(أي) [٤].

٤) أنها محمولة على الاستفهامية ، وهي لا تعمل شيئاً ، وهي الأصل[٥].

الرأي الثاني :

جواز المجازاة بـــ(كيف) معنى وعملاً ، وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم قطرب[٦]، والزجاجي[٧]، وابن جمعة الموصلي [٨]، واحتجوا لمذهبهم بالقياس على أدوات الـــشرط الجازمة مثل : (أين) ، و(متى) ، حيث أشبهت (كيف) في الاستفهام والمعنى [٩].

الرأي الثالث :

جواز الجزم بـــ(كيف) بشرط اتصالها بـــ(ما) ، وذهب إليه أبو عمر الجرمي [١٠]، والآجرومي[١١].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي البصريين ومن تبعهم في جواز المجازاة بـــ(كيـــف) في المعـــنى دون العمل ، ونسب إجازة الإعمال لابن كيسان.

---

(١) انظر : المفصل (١٧٥ ، ١٧٦).

(٢) انظر : شرح الكافية (٢٩٢/٣).

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (٥٥١/٢)، مغني اللبيب (٢٢٩/١)، حاشية الصبان (٩/٤).

(٤) انظر : الإنصاف (٦٤٤/٢) ، ائتلاف النصرة (١٥٦).

(٥) انظر : شرح التسهيل (٧٠/٤ ، ٧١).

(٦) انظر : شرح التسهيل (٧٠/٤ ، ٧١) ، شرح الكافية (٢٩٢/٣)، البحر المحيط (١١٩/١)، توضيح المقاصـــد والمسالك (٢٣٤/٥)، مغني اللبيب (٢٣٠/١) ، الفوائد الضيائية (١٤٢/٢)، همع الهوامع (٣٢١/٤)، حاشية الصبان (٩/٤).

(٧) انظر : الجمل (٢١١).

(٨) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٣٢٠/١).

(٩) انظر : الإنصاف (٦٤٢/٢).

(١٠) انظر : المسائل البصريات (٣٤٦/١).

(١١) انظر : متن الآجرومية (٣٩٢) ، والآجرومي هو أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي ، توفي سنة ٧٢٣ هـــ ، من مؤلفاته : المقدمة الآجرومية في النحو ، انظر : بغية الوعاة (٢٣٨/١ ، ٢٣٩) .

الترجيح :

والراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه البصريون، وذلك لقوة الحجج التي ساقوها، في حين لم يدعم السماع رأي المذهبين الآخرين .

خامساً :

الخلاف في إعراب الفعل

(أ) في إعراب الفعل وبنائه :

الخلاف في فعل الأمر بين البناء والإعراب

قال الزمخشري: " وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون : " هو مجزوم بـــ (اللام) مضمرة ، وهذا خُلْفٌ من القول " [1].

قال الخوارزمي:" احتج الكوفيون في المسألة بشيئين :

أحدهما : أنَّ (اللام) مما يضمر كما في قوله [2]:

محمد تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ

فتضمره هاهنا ؛ لأن الأصل في المضارع الإعراب " .

وثانيهما : أنَّ الفعل المنهي عنه معرب مجزوم ، نحو : (لا تقمْ ، ولا تقعدْ) ، فكذلك فعل الأمر ، نحو : (قمْ ، واقعدْ) ، إذ النهي ضد الأمر ، والأشياء تجري على نقائضها ، كما تجري على نظائرها .

حجة البصريين : أنَّ الإضمار على خلاف الأصل ، فلا يُصار إليه إلا بدليل .

قوله : " الأصلُ في المضارع الإعراب فلا يُبنى إلا بدليل " [3].

قلنا : " ما ذكرتَ من الدليل إن دلَّ على إضمار (اللام) في أمر المخاطب ، فهاهنا ما يدل على عدم إضماره، وذلك أنَّ الأصل في المضمرات يكون ممكن الإظهار ، وإظهار (اللام) هاهنا غير ممكن؛ لأنه لو أمكن إظهاره لا يخلو من أن يظهر مع إعادة المحذوف ، أو لا مع إعادة ، لا وجه إلى أن يكون لا مع إعادة؛ لأنك لو قلت: (لقم ، لقوماً ، لقوموا) لم يكن شيئاً ، بدليل أن (اللام) إنما تكون للأمر إذا دخل على المضارع . ولا وجه إلى أن يكون مع إعادة المحذوف ؛ لأنه يلزمك أن تقول : " (لا تضرب ، أو لتا يضرب) ، وذلك محال " [4].

---

(١) المفصل (٢٥٧).

(٢) البيت من بحر (الوافر)، وعجزه:(إذا ما خفْتَ من شيءٍ تَبَالاً).وهو منسوب لأبي طالب، وقيل:لحسان بن ثابت ، وقيل : للأعشي ، انظر البيت في: الكتاب (٣/٦)، المقتضب (٢/١٣٢)، اللامات (٩٦)، الإنصاف (٢/٥٣٠)، التبيين (١٧٨)، شرح المفصل ابن يعيش (٧/٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٧٣)، شرح الكافية للرضي (٤/١٢٩)، رصف المباني (٢٥٦)، مغني اللبيب (١/٢٥٠)، شذور الذهب (٢١١)، همع الهوامع (٤/٣٠٩). اللغة : التبال : الهلاك وسوء العاقبة .

(٣) يعني قول أصحاب المذهب الكوفي ، وانظر : (الخلاف في الفعل المضارع علته وأصالته) .

(٤) التخمير (٣/٢٦٠ ، ٢٦١).

دراسة الخلاف :

فعل الأمر هو الفعل الذي يفيد أمر المخاطب بنفسه [1] دون أن يتصل بأوله حرف للأمر أو النهي كما في : (ليضرب)، أو (لا تضرب) ، وذلك نحو:(اضرب وكل).

وقد اختلف النحويون في فعل الأمر بين البناء والإعراب على النحو التالي :

الرأي الأول : أن فعل الأمر مبنيّ دائماً ، وذلك لأنَّ الأصل في الأفعال كلها أنَّ تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الأسماء ، ولأنه على صيغة ضارع بها الأسماء ، فعند الأمر تحذف حروف المضارعة من أوله فتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم،فيعود إلى أصله من البناء،وهذا ما ذهب إليه البصريون [2]، قال سيبويه:"والوقف قولهم: (اضربْ) في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة"[3]، وقال المبرد :" فأما إذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبني غير مجزوم ، وذلك قولك : (اذهبْ ، انطلقْ) " [4].

الرأي الثاني : أنَّ فعل الأمر معربٌ مجزوم بـــ(لام) الأمر المحذوفة ، وهو مذهب الكوفيين [5]، ونُسبَ للأخفش[6]، وصححه المالقي[7]، واختاره ابن هشام[8].

قال الفراء : " وهو البناء الذي خُلِق للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه ، إلا أن العرب حذفت (اللام) من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا (اللام) كما حذفوا (التاء) من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله (الياء ، والتاء ، والنون ، والألف) ، فلما حُذفت (التاء) ذهبت

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (١٢٨/٤، ١٢٩).

(٢) انظر : الكتاب (٤٣/١)، المقتضب (١٣١/٢) ، الأصول (١٧٣/٢، ١٧٤)، الجمل في النحو للزجاجي (٢٠٨)، اللامات للزجاجي (٩٤)، الإيضاح العضدي (٧١)، الخصائص (٨٣/٣)، المفصل (٢٥٧)، الإنصاف (٥٢٤/٢)، نتائج الفكر(٦٩)، التبيين (١٧٦)، شرح المفصل (٦١/٧)، الأمالي الشجرية (١١٢/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٨)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٣/٢)، شرح الكافية للرضي (١٢٩/٤).

(٣) الكتاب (٤٣/١).

(٤) المقتضب (١٣١/٢).

(٥) انظر :مجالس ثعلب(٤٥٦/٢)،اللامات للزجاجي (٩٤)، المفصل (٢٥٧)،الأمالي الشجرية (١١٢/٢)، الإنصاف (٥٢٤/٢)، التبيين (١٧٦)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٨)،شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٣/٢)، شرح الكافية للرضي (١٢٩/٤)، البسيط (٢٢٤/١)، مغني اللبيب (٢٥٣/١)، التصريح (٥٥/١)، شرح الأشموني (٥٨/١، ٥٩).

(٦) انظر : مغني اللبيب (١،٢٥٣)، حاشية الصبان (٥٨/١).

(٧) انظر : رصف المباني (٢٥٦).

(٨) انظر : مغني اللبيب (٢٥٤/١).

بـــ (اللام) ، وأحدثت (الألف) في قولك : (اضرب وافرح) لأن (الضاد) ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن،فأدخلوا (ألفاً) خفيفة يقع بها الابتداء"[١].

ويرى المختار أحمد ديرة أن قول الفراء هذا ينفي عنه ما نُسِب للكوفيين عامة من أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم حيث يقول : " وفيما اطلعت عليه من آثار الفراء لم أجد أنه يقول بأن فعل الأمر معرب مجزوم ، وحتى وإن كان التعبير بالجزم يقصد به البناء ؛ لأن نحاة الكوفة لا يفرقون – كما قيل – بين حركات البناء والإعراب ، ولأن النحو لم ينضج بعد ، فما رأيته عند الفراء هو القول بجزم جواب الأمر " [٢].

وقد استند الكوفيون ومَنْ وافقهم إلى الحجج التالية :

١- أن فعل الأمر أصله مضارع مسبوق بـــ(لام الأمر)، فالفعل (اذهبْ) أصله (لتذهب)، وإنما حُذفت(اللام) للتخفيف، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به ، فجُزم بذلك المقدَّر [٣]، فالأمر معنى من المعاني وحقه أن يؤدىَّ بالحرف[٤].

٢- أن فعل الأمر للغائب والمتكلم – عند مَنْ أجاز أمره – والمبني للمجهول لا يكون إلا بـــ(اللام) [٥]، بل إنها قد تدخل على المخاطب للتأكيد ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[٦]– في قراءة من قرأ بـــ(التاء)[٧]– قول الرسول صلى الله عليه وسلّم: (لتقوموا إلى مصافكم)[٨]، وقوله صلى الله عليه وسلّم:(ولتزُرَّه ولو

---

(١) معاني القرآن (٤٦٩/١).
(٢) دراسة في النحو الكوفي (٣٨٤).
(٣) انظر : اللامات للزجاجي (٩٤)، الإنصاف (٥٢٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/٧).
(٤) انظر : مغني اللبيب (١/ ٢٥٤).
(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٣/٢).
(٦) سورة يونس ، من الآية (٥٨).
(٧) انظر : هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلَّم ، وعثمان بن عفان ، وأبيّ بن كعب ، والحسن ، وأبي رجاء ، وابن سيرين ، والأعرج ، وقتادة ، ويعقوب ، وغيرهم ، انظر: معاني القرآن للفراء (٤٦٩/١)، مختصر ابن خالويه (٥٧)، المحتسب(٣١٣/١)، البحر المحيط (١٧٢/٥)، الكشاف (٤٦٧)، الإنصاف (٥٢٤/٢).
(٨) انظر : معاني القرآن للفراء (٤٧٠/١)، اللامات للزجاجي (٩٣)، الأمالي الشجرية(١١٢/٢)، مغني اللبيب (٢٥٤/١) ، وأما الرواية التي في كتب الحديث فلا شاهد فيها، ففي صحيح مسلم (باب حتى يقوم الناس للصلاة) (٨٥/٥)، " فيأخذ الناس مصافهم " ، وفي مسند أحمد (باب المساجد ومواضع الصلاة) (٣٢٣/٦)، " كما أنتم على مصافكم " ، وفي مسند البزار (١٨/١٢): " اثبتوا على مصافكم " .

بشوكة)[1].

كما أن هذه (اللام) قد تحذف ويبقى المضارع على صورته ، وذلك نحو قول الشاعر [2]:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفـــــسٍ إذا ما خَفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَـــــــالاً

وقول الآخر[3]:

على مِثْلِ أصحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

٣- أنَّ الأمر من الفعل المعتل يكون بحذف لامه كما في الفعل المجزوم نحو:(لم يرمِ) ، و(لم يغزُ) ، والبناء لا يوجب الحذف [4].

٤- أنَّ النهي معرب بالإجماع،ويحمل الأمر عليه من باب حمل النقيض على نقيضه[5].

٥ – أنَّ قولهم : (لتقمْ) معرب بالإجماع ، وقولهم : (قمْ) مثله في المعنى فوجب حمله عليه[6].

وقد ردَّ البصريون مذهب الكوفيين وحججهم بما يلي :

١) أنَّ الأمر فعل ، والأصل في الأفعال البناء ، أما المضارع فعلة إعرابه ما في أوائله من الزوائد لمضارعته الأسماء ، فإذا انتفت العلة انتفى الإعراب [7].

٢) أنَّ الإعراب معنى زائد على الكلمة ، فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى ،

---

(١) والرواية التي في كتب الحديث بالمضارع بدون (لام) الأمر ، أو بفعل الأمر (زره) و(ازرره)، ففي صحيح البخاري (كتاب وجوب الصلاة في الثياب) (١٣٩/١):" يزره ولو بشوكة" ، وانظر : فتح الباري (١٢/٢)، وفي مسند أحمد (٦٤٢/٤): " زره ولو لم تجد إلا شوكة " ، وفي سنن أبي داوود (باب : الرجل يصلي في قميص واحد) (٣٣٦/٢):" وازرره ولو بشوكة " ، وكذلك في سنن ابن حبان (باب الأمر بزر القميص والجبة)(٢٧٧/٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من بحر (الطويل) ، وهو لمتمم بن نويرة ، انظر البيت في : ديوان الشاعر (٨٤)، الكتاب(٧/٣)، المقتضب(١٣٢/٢)، الإنصاف (٥٣٢/٢، ٥٤٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٧ ، ٦٢) ، اللغة : بعوضة : اسم مكان حدثت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر منهم أخوه مالك.

(٤) انظر : الإنصاف (٥٢٨/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٤/٢)، مغني اللبيب (٢٥٤/١).

(٥) انظر : أسرار العربية (٣١٨) .

(٦) انظر : التبيين (١٧٧).

(٧) انظر : المقتضب (١٣١/٢) ، أعجب العجب في شرح لامية العرب (٣٣)، الإنصاف (٥٤١/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/٧)، الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٥/٢).

وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها[١].

٣) أنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، فالأفعال محمولة على الأسماء ، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع [٢].

٤) أنَّ فعل الأمر لو كان مجزوماً بـــ(لام) محذوفة لبقي حرف المضارعة كما بقي في قول الشعر : (محمدُ تَفْدِ نفسك كل نفس)، وقول الآخر : (أو يبكِ من بكى) ، وهنا حُذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل [٣].

٥) أنَّ البيتين المستشهد بهما قد ردا بأنَّ حذف (اللام) فيهما من ضرورة الشعر ؛ لأن عين الأفعال لا تسقط .

قال سيبويه :"واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، أو حملاً على المعنى "[٤].

قال المبرد : " والنحويون يجيزون إضمار هذه (اللام) للشاعر إذا اضطر ، ... ، فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ، ...، ولكن بيت متمم حُمل على المعنى ، ... ، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف [٥].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يؤيد الخوارزمي مذهب البصريين ، ويعترض على المذهب الكوفي محتجاً بأن " ما ذكرت من الدليل إن دلَّ على إضمار (اللام) في أمر المخاطب ، فهاهنا ما يدل على عدم إضماره ، وذلك أن الأصل في المضمرات يكون ممكن الإظهار ، وإظهار (اللام) هاهنا غير ممكن " [٦].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب البصري القائل ببناء فعل الأمر ، وذلك لما يلي :

---

(١) انظر : التبيين (١٧٦ ، ١٧٧).
(٢) انظر:المقتضب (١٣١/٢)، اللامات للزجاجي (٩٥)، الأمالي الشجرية (١١٢/٢)، الإنصاف (٥٤٣/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦١/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٤٧٤/٢)، البسيط (٢٢٤/١)، حاشية الصبان (٥٨/١).
(٣) انظر : المقتضب (٤/٢)، اللامات (٩٥، ٩٦)، الإنصاف (٥٤٨/٢)، التبيين (١٧٩، ١٨٠).
(٤) الكتاب (٦/٣، ٧).
(٥) المقتضب (١٣٢/٢ ، ١٣٣).
(٦) انظر : التخمير (٣/ ٢٦١).

١- أنه من غير المسلم به في أمر المخاطب وروده بـــ(اللام) [١].

٢- أن حذف (اللام) لكثرة الاستعمال غير مقبول ، فالحذف لا يختص بما كثر استعماله دون ما يقل استعماله[٢].

٣- أن المعرب لابد له من عامل ، فالشيء لا يُعرب نفسه ، والأمر ليس فيه جازم يجزمه[٣].

٤- أن في بناء الأمر يُستغنى عن تقدير عامل محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

---

(١) انظر : الإنصاف (٢/٥٤٠ ، ٥٤١) .

(٢) انظر : الإنصاف (٢/ ٥٤٠ ، ٥٤١) ، ائتلاف النصرة (١٢٦).

(٣) انظر : السابق.

(ب) في التعدية واللزوم :

الخلاف في مفعول الفعل المتعدي بحرف الجر

قال الخوارزمي: " الفعل إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر فالمفعول ما هو؟ أهو المجرور بدون الجار أم هو به؟ فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار،وهذا سهو، ألا ترى أن (الباء) في قوله:(خرجت بزيدٍ) بمنزلة (الهمزة) وتثقيل الحشو في:(أخرجتُ وخرَّجت) ليسا جزءاً من المفعول إنما هما جزءٌ من الفعل كذلك ها هنا ؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر يُجعل مبنياً للمفعول ، ولو لم يكن الجار جزءاً من الفعل لما جاز بناؤه من المفعول؛ لأن الفعل اللازم لا يجعل مبنياً للمفعول ، ولأن الجار تعدى به الفعل وصار معه بمنزلة المتعدي، وشيءٌ من الفعل المتعدي لا يكون جزءاً من المفعول، فإن سألت : ما ذكرت من الدليل إن دل على أنه جزء من الفعل ، فهاهنا ما يدل على أنه ليس جزءاً منه، إذ لو كان جزءاً منه لما تأخر عن الفاعل في:(خرجت بزيدٍ)، و(خرج عمرو بزيدٍ)؛ لأن جزءً من الفعل لا يتأخر عن الفعل؟ أجبت:لو كان جزءاً من الفاعل لا يتأخر عن الفعل ؟ أجبت: لو كان جزءً من الفاعل لتأخر ما في (خرجت بزيدٍ)، فلأنه لو لم يكن يتأخر لكان الجار مقدماً فبعد ذلك لا يخلو من أن يتقدم مع المجرور أو لا مع المجرور . لا وجه أن يتقدم مع المجرور ؛ لأن ذلك مما يوقع الفصل بين الجار والمجرور،وذلك لا يجوز . ولا وجه أن يتقدم مع المجرور؛ لأنه يلزم ذلك اتصال (تاء) الضمير بالاسم ، وذلك لا يجوز ، ..."[1].

دراسة الخلاف :

الفعل المتعدي هو الذي يصلح أن يصاغ من اسم مفعول تام ، نحو:(نُعت زيدٌ فهو منعوت)، أما إذا صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر فهو فعل لازم ، وذلك نحو :

---

(١) التخمير: (٣/٢٦٩ ، ٢٧٠، ٢٧١) .

(غُضب عليه فهو مغضوب عليه) [1]، أما مفعول الفعل اللازم المتعدي بحرف الجر فقد اختلف النحويون في تحديده ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أن المفعول هو الاسم المجرور فقط دون حرف الجر ، فهو عندهم مثل رفع الفعل لفاعل مجرور بحرف جر زائد ، نحو قول الله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[2]، وهو مذهب البصريين[3]، فذهب إليه الخليل ، وسيبويه[4] ، والرضي[5]، والإسفراييني [6]، فحرف الجر عندهم جزء من الفعل ، ويعوض عنه بـ(همزة) التعدية ، أو تضعيف عين الفعل[7].

الرأي الثاني : أن المفعول هو حرف الجر وحده ، ونسبه الدماميني للفراء[8] ، ورده بأنه مما لا تقتضيه القواعد النحوية[9].

الرأي الثالث : أن المفعول هو حرف الجر والاسم المجرور ، فهما كالاسم الواحد ، كما أن الفعل اللازم يتضمن معنى فعل متعدي وهو رأي المبرد[10]، ووافقه ابن جني[11]، والفارسي[12]، والعكبري[13].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي مذهب البصريين في كون المفعول هو الاسم المجرور ، ولكن الذي يفهم من كلامه أنه لم يُسبق لهذا الرأي حيث نسب لعامة النحويين القول بأن المفعول هو

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٢٨٢/١).
(٢) انظر : سورة الإسراء: من الآية (٩٦).
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٣٣٦/٣)، حاشية الصبان (٦٣/٢).
(٤) انظر : الكتاب (٩٢/١ ، ٩٤).
(٥) انظر : شرح الكافية (١٣٩/٤).
(٦) انظر : لباب الإعراب (٢٩١).
(٧) انظر : الخصائص (٣٤١/١).
(٨) انظر : تعليق الفرائد (٢٥٥/٤).
(٩) انظر : تعليق الفرائد (٤/ ٢٥٥).
(١٠) انظر : المقتضب (٣٣/٣، ١٥٤).
(١١) انظر : سر صناعة الإعراب (١٣٠/١)، اللمع (١٠٥).
(١٢) انظر : التعليقة (١٢٦/١ ، ١٣٧/٢)، الإيضاح العضدي (١٠٨).
(١٣) انظر : المتبع (٣١٣/١).

الجار والمجرور معا ، ووصف ذلك بأنه سهو منهم . وقد احتج لمذهبه بأن حرف الجر جزء من الفعل ، وأثبت ذلك بما يلي :

١) أن الباء في قوله : (خرجت بزيدٍ) جزءٌ من الفعل كما أن (الهمزة) وتثقيل الحشو في : (أخرجتُ) و(خرَّجت) جزءٌ منه.

٢) أن الفعل المتعدي بحرف الجر بنى للمفعول ، فكون حرف الجر جزءاً منه جعله يخرج من دائرة اللازم.

٣) أن ما في قوله من فصل بين الفعل والجزء منه يجيزه ما في تقديمه على الفاعل من محذورات هي : الفصل بين الجار والمجرور ، أو اتصال الاسم بضمير الرفع .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين القائل بأن المفعول هو الاسم المجرور ، وذلك لأن الفعل اللازم يطلب المفعول به كما يطلب المتعدي مفعولا له ، كما أن تضمين الفعل فعلاً متعدياً هو ما لا يمكن أن نسلم به؛ لأن لكل فعل دلالته ، وإن اتفقت معانيها فقولهم : (مررت بزيدٍ)، لا يمكن أن تكون بمعنى : (اجتزت زيداً)، كما أن الإتباع على المحل يؤيد المذاهب الثلاثة المذكورة.

أما رأي الخوارزمي فهو لم يُسبق إليه فحسب ، بل هو رأي أئمة المدرسة البصرية ، ولكنه تفرد بالحجة الثانية وهي أيضاً قد تؤيد مذهب المبرد ومن وافقه؛لأن الفعل بُني للمفعول لتعديته بالجار سواء أكان ذلك الجار جزءاً من المجرور أم جزءاً من الفعل .

الخلاف في تعدية (الفعل المتعدي لمفعول واحد) إلى مفعولين بدون حرف جر

قال الزمخشري:"وتُحذف حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه كقوله تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾،...، وتقول:(أستغفر الله ذنبي)". ومنه دخلت الدار "[1].

قال الخوارزمي:" هذا الكلام منظور فيه ، و(أستغفر الله ذنبي) على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه ، وهذا لأن من أسباب التعدية نقل الفعل الثلاثي إلى (استفعل) ، فإذا كان (غفر) متعدياً إلى مفعول أكسبه النقل إلى الاستفعال مفعولاً ثانياً، كقولك: (نسختُ الكتاب ، واستنسخت زيداً الكتابَ)، و(خزن اللآلئ واستخزنه اللآلئ) ولعل (أستغفر الله من ذنبي) محمول على (أتوب إليه من ذنبي) .

...، هذا جيد[2]؛ لأن الأصل دخلت في الدار "[3].

دراسة الخلاف :

من الأفعال المتعدية ما يتعدى إلى مفعولين ، وقد يتعدى الفعل بنفسه كـ(ظن) وأخواتها ، أو يتعدى بحرف الجر نحو : (ذهبت إلى زيد ومررت بعمرو) ، وقد سُمعت بعض الأفعال المتعدية لمفعول واحد وشذَّت عن القاعدة بتعديها للمفعولين بدون حرف الجر، وهي أفعال سماعية لا يقاس عليها،ومنها:(اختار) فقد قال تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[4] ، و(سَمَّى) ومن ذلك قول الشاعر [5] :

وسُمِّيتَ كعباً بشرِّ العظام وكان أبوك يُسمَّى الجُعَلْ

و(أمر) ، وقد وردت متعدية بحرف الجر ، وبنفسها في قول الشاعر[6]:

---

(١) المفصل (٢٩١).
(٢) يعني قول الزمخشري : " ومنه دخلت الدار".
(٣) التخمير (٤/٣٥، ٣٦).
(٤) سورة الأعراف ، من الآية : (١٥٥).
(٥) البيت من بحر (المتقارب) وهو للأخطل انظر البيت في : ديوان الأخطل (٣٣٥) ، الشعر والشعراء (٦٤٩/٢)، المؤتلف والمختلف(٨٤)، العقد الفريد (٣١١/٣)، خزانة الأدب (٤٣٨/١).
(٦) البيت من بحر (البسيط) وهو لعروة بن عدي بن معدي كرب ، ونُسب لإياس بن عامر، وللعباس بن مرداس. انظر : ديوان معدي كرب (٦٣) ، ديوان العباس بن مرداس (١٣١) ، المقتضب (٣٦/٢)، المؤتلف والمختلف (١٦)، الأمالي الشجرية (٣٦٥/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٥/١) ، شرح شذور الذهب (٤٤٧)، خزانة الأدب (١٦٤/١). اللغة : النشب : المال الأصيل

أمرتُك الخيرَ فافعل ما أُمرتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشبِ

وقد حصر أبو حيان هذه الأفعال المقصورة على السماع وهي:" اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكنَّى ، ودعا ، وزوَّج ، وصدَّق "[1].

قال فيها سيبويه:"وإنَّما فُصِل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول:(اخترت فلاناً من الرجال)، و(سميته بفلان) كما تقول : (عرَّفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها) ، و(أستغفر الله من ذلك) ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل "[2].

وفي تعدية الفعل (أستغفر) إلى مفعولين آراء بين النحويين جاءت على النحو التالي:

الرأي الأول : أن الفعل (أستغفر) يتعدى إلى مفعولين : الأول يتعدى إليه بنفسه ، والثاني بحرف الجر،نحو:(أستغفر الله من ذنبي) ثم حذف حرف الجر فأصبحت: (أستغفر الله ذنبي) ، قال الشاعر [3]:

أستغفر الله ذنباً لست أحصيه ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

وهو مذهب سيبويه[4]،والفراء[5]،والمبرد[6]،والنحاس[7]،والزجاجي[8]، والفارسي[9]، الزمخشري[10]، وأبي حيان[11]، وابن يعيش[12]، وابن عصفور [13]، والرضي[14]، وابن أبي الربيع[15].

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣٩٨/٤).
(٢) الكتاب (٧٢/١).
(٣) البيت من بحر (البسيط) وهو بلا نسبة انظر البيت في : الكتاب (٧١/١)، معاني القرآن للفراء (٢٣٣/١)، المقتضب(٣٢١/٢)، إعراب القرآن للنحاس (١٧٤/٥، ١٧٥)، الإيضاح العضدي(٢٠٠) ، المفصل(٢٩١)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٥/١)، البسيط (٤٢٤ ، ٤٢٦) ، شرح شذور الذهب (٣٧١) ، اللغة : إليه الوجه والعمل : أي له يتوجه الإنسان .
(٤) انظر: الكتاب (٧١/١ ، ٧٢).
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٣/١).
(٦) انظر: المقتضب (٣٢١/٢).
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٧٤،١٧٥/٥).
(٨) انظر: الجمل (٢٨).
(٩) انظر: الإيضاح العضدي (٢٠٠).
(١٠) انظر: المفصل(٢٩١).
(١١) انظر: البحر المحيط (٣٩٨/٤).
(١٢) انظر: شرح المفصل (٦٣/٧).
(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٥/١).
(١٤) انظر: شرح الكافية (٢٧٣/٢).
(١٥) انظر: البسيط (٤٢٤/١ ، ٤٢٦).

واستندوا في رأيهم على كثرة ورود المفعول الثاني للفعل(استغفر)مجروراً بحرف الجر، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ ﴾[1]،وقوله: ﴿ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾[2]، وقول الشاعر[3] :

أستغفر الله من جِدّي ومن لعبي وِزْري وكلُّ امرئٍ لابدَّ متَّزرِ

الرأي الثاني : أن الأصل في الفعل (أستغفر) أن يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ لأنه من (غفر) بمعنى (ستر) ، فتقول : (غفر الله ذنوبنا) ، أما ما ورد بجر المفعول الثاني بحرف الجر فهو من باب تضمين الفعل (استغفر) معنى : (استتبت الله من ذنبي) ، وهو بمنزلة (استسقيت زيداً الماء)، أصله: (سقاني زيدٌ الماء)، كذلك: (استغفرت الله ذنبي) فـــ(الذنب) منصوبة مثل (الماء)،وهو مذهب ابن الطراوة[4]،والسهيلي[5].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يذهب الخوارزمي في هذه المسألة مذهباً يخالف فيه مذاهب النحويين ويعترض عليهم، فهو يرى أن الفعل (استغفر) تعدى للمفعول الثاني بنفسه ، وليس بالجار المحذوف كما يرى الجمهور ، ولا بتضمين الفعل معنى فعلاً آخر متعدي للمفعولين كما يرى ابن الطراوة ومن تبعه ، بل يتعدى بنقل الفعل إلى صيغة (استفعل).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور من تعدية الفعل بحرف الجر المحذوف ، والذي يثبت ذلك جواز ظهور حرف الجر مع الفعل فيقال:(استغفر الله من ذنبي)، ولو كان الفعل متعدياً بنفسه أو بالتضمين لما ظهر حرف الجر .

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية : (١٣٥).
(٢) سورة يوسف ، من الآية : (٢٩).
(٣) البيت من بحر (الطويل) ، وهو بلا نسبة ، انظر البيت في : معاني القرآن للفراء (٢٣٣/١) ، شرح شذور الذهب (٤٧٠) ، اللغة : الوزر : الذنب .
(٤) انظر: البسيط (٤٢٤/١) ، ارتشاف الضرب (٢٠٩١/٤)، البحر المحيط(١٠١/٢)، ابن الطراوة النحوي (٢٥٥).
(٥) انظر: نتائج الفكر(٣٣٤،٣٣٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٩١/٤).

(ج) في صيغتي التعجب :

الخلاف في زمن فعل التعجب (أَفعِلْ)

قال الزمخشري:"وأما (أكرم بزيدٍ)، فقيل: أصله (أكرمَ زيدٌ) أي:(صار ذا كرمٍ)، كـــ(أغدَّ البعير) أي : (صار ذا غدَّة) ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم : (رحمه الله) ، و(الباء) مثلها في قولهم: (كفى بالله) ، وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل مأخذاً منه أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً : أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1] للتأكيد والاختصاص، أو بان تصير ذا كرم ، و(الباء) للتعدية ، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يُغير عن لفظ الواحد في قولك : يا رجلان أكرم بزيدٍ ، ويا رجال أكرم بزيدٍ"[2].

قال الخوارزمي:" ...، وإذا ثبت هذا قلنا : (أكرم بزيد) في الأصل أمر مخاطب لوجهين :

أحدهما : أن الأمر من المعتل (اللام) يسقط آخره .

ولو كان اسماً لما جاز عطف الفعل عليه ، ألا ترى أنه يجوز لم يقم زيدٌ ولم يقعد ، ولا يجوز لم يقم زيد ولا يقعد بالجزم ن وهذا لأن (لا) لنفي المستقبل ورعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه واجبة .

الفرق بين ما قاله الشيخ – رحمه الله – أن (الباء) على مذهبه زيادةٌ في المنصوب ، وهي كثيرة ، وفيما قالوه زيادةٌ في المرفوع، وهي قليلة "[3].

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (١٩٤) .

(٢) المفصل (٢٧٦ ، ٢٧٧).

(٣) التخمير (٣/٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠).

دراسة الخلاف :

من صيغ التعجب القياسية صيغة (أفعل به) نحو : أكرم بزيد ، وأجمل به ، وفي تحديد نوع الفعل في هذه الصيغة تعددت آراء النحويين على النحو التالي :

الرأي الأول : أن صيغة (أفعِل) هي فعل أمر لفظاً، وماض معنى، والأصل في نحو : (أكرم بزيد) (كرُم زيدٌ) ، فأدخلت عليه (همزة) الصيرورة فأصبحت (أكرَمَ زيدٌ) ، أي: (صار ذا كرم)، ثم غُيِّرت الصيغة من الماضي إلى الأمر لغرض التعجب ، حتى يوافق تغيير اللفظ تغيير المعنى[١]، فالمعنى على الإخبار فلا تتصل به الضمائر، فلا يقال:(أكرما أو أكرموا بزيد) [٢]،وهو مذهب البصريين[٣]، فذهب إليه الأخفش[٤]، والمبرد[٥]، وابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، وابن برهان[٩]، والجرجاني[١٠]، وابن يعبش[١١]، وابن مالك[١٢].

والمجرور بـــ(الباء) عندهم هو الفاعل ، وعللوا اتصاله بـــ(الباء) للتفريق بين الأمر الحقيقي الذي لا يظهر فاعله ، والأمر الذي يراد به التعجب[١٣].

الرأي الثاني : أن صيغة (أفعل) هي فعل أمر لفظاً ومعنى ، فظاهر اللفظ أمرٌ ،

---

(١) انظر: المقتصد (٣٧٧/١)، حاشية الصبان(١٥/٣).

(٢) انظر: المقتضب (١٨٣/٤)، المسائل البغداديات (١٦٥) ، اللمع (١٩٨)، شرح اللمع لابن برهان (٤١٥/٢).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٦/٤)، التصريح (٨٨/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (٤٢٩/٢).

(٥) انظر: المقتضب (١٨٣/٤).

(٦) انظر: الأصول (١٠١/١).

(٧) انظر: الإيضاح العضدي (١٣١).

(٨) انظر: اللمع (١٩٨).

(٩) انظر: شرح اللمع (٤١٥/٢).

(١٠) انظر: المقتصد (٣٧٦/١).

(١١) انظر: شرح المفصل (١٤٨/٧).

(١٢) انظر: شرح التسهيل (٣٣/٣).

(١٣) انظر: علل النحو (٣٣٠ ، ٣٣١) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٨٨/١).

مبني بناء الأمر ، وفي المعنى يظهر الأمر كما في نحو قولهم:(أكرم بزيد) أي:(صف زيداً بالكرم كيفما شئت) . وعللوا عدم ظهور الفاعل إذا كان غير مفرد بأن هذه الصيغة جرت مجرى الأمثال[١]. وهو مذهب الكوفيين[٢]، فذهب إليه الفراء[٣]، والزجاج[٤]، وابن كيسان[٥]، والزمخشري [٦]، وابن الطراوة [٧]، وابن خروف[٨]، وابن الحاجب[٩].

واحتجوا لمذهبهم بأن المجرور بـــ(الباء) هو المفعول به ، ودليل ذلك حذفه كما في قول الشاعر [١٠]:

فذلك إن يلقَ المنية يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر

وقد جاء مفعول (أفعل) منصوباً بدون حرف جر كما في قول الشاعر [١١]:

أما طرقت رحال القوم ليلى فأجدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذهب الخوارزمي إلى أن صيغة (أفعل) فعل أمر لفظاً ومعنى، واستدل على ذلك بما يلي:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٧/٤).

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (٨٩٢/٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٥٨٤/٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣٣/٣) ، شرح الكافية (٢٣٥/٤)، ارتشاف الضرب (٢٠٦٧/٤)، الفوائد الضيائية (٣١١/٢)، شرح الأشموني (١٥/٣).

(٤) انظر: اللباب (٣٠٣/١)، شرح المفصل (١٤٨/٧)، المساعد (١٤٩/٢، ١٥٠)، شفاء العليل (٥٩٩/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٦٧/٤).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٧/٤)، شرح الأشموني (١٥/٣).

(٦) انظر: المفصل (٢٧٦).

(٧) انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٧/٤) ، ابن الطراوة النحوي (٢٠٠).

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي (٥٨٥/٢).

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١١٠/٢).

(١٠) انظر: البيت من بحر (الطويل) وهو لعروة بن الورد انظر البيت في ديوان الشاعر (٤٨)، الأصمعيات (٤٦) ، شرح التسهيل (٣٧/٣)، خزانة الأدب (٩/١٠).

(١١) البيت من بحر (الكامل) وهو بلا نسبة انظر البيت في : شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٥٨٥/٢) ، شرح التسهيل (٣٥/٣) .

١) أن فعل الأمر إذا كان معتل الآخر حذف آخره.

٢) أنه يجوز العطف على (أفعل) بفعل الأمر .

٣) أن زيادة (الباء) في المفعول كثيرة ، أما زيادتها في الفاعل فقليلة.

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – المذهب القائل بأن صيغة (أفعل) للأمر لفظاً معنى ، فإبقاء الشيء على ظاهره أولى من تأويله .

(د) في اسم الفاعل والمفعول :

الخلاف في المضاف إلى اسم الفاعل المفرد المعرف بـ(أل)

قال الزمخشري: "ولا تقول : (الضاربُ زيدٍ) ؛ لأنك لا تفيد خفة بالإضافة كما أفدتها بالمثنى والمجموع ، وقد أجازه الفراء، ...، وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ ، وما عدِمَ واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه له تبعاً ، فقالوا : (الضارباك ، والضاربانك ، والضاربيّ ، والضارباتيّ) ، كما قالوا : (ضاربك ، والضارباك ، والضاربوك ، والضاربي ، والضارباتيّ "[1].

قال الخوارزمي : " إنَّما لم يجز نحو : (الضاربُ زيدٍ)؛ لأنه لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه ؛ لاحتمال أن يكون المضاف إليه نكرةً ، وهذا لأن الأعلام تحتمل التنكير بخلاف المضمر والمعرف بـــ(أل)، فإن سألت : ففي قولك : (الضاربا زيدٍ) لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه؟ أجبت : بلى وقع لوقوعه في الإفراد ، والتثنية فرع على الإفراد ، ... ،عند الفراء يجوز (الضاربُ زيدٍ) قياساً على قولهم : (الضارب الرجل) والجامع بينهما وقوع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه ظاهراً ضرورة أن (زيداً) معرفة ظاهراً لأنه عَلَم.قالوا : لو كان القياس في نحو قولك : (الضاربُ الرجل) أن لا يجوز فيه سوى النصب لكن جاز فيه الجر لأنه شبّه بقولهم : (الحسنُ الوجهِ)، كما شُبِّه (الحسنُ الوجهِ) بالنصب بـــ(الضارب الرجل) ، وهذا من مكاره النحو فلا يُلتفت إليه. هذا الكلام مختل بمرةٍ ، وأنا أولاً أشرحه ، ثم أعترض عليه ، ثم أذكر الصحيح ، ... ، كان القياس أن لا يجوز إضافة ما أن نون فيه ولا تنوين من اسم الفاعل المعرف بـــ(اللام) إلى الضمير ؛ لأن هذه الإضافة غير مفيدة للتعريف والتخفيف فلا يجوز ، أما أنها غير مفيدة للتعريف فلأن التعريف في هذه الألفاظ يستفاد من (اللام) لا من هذه الإضافة بدليل أن هذه الإضافة لو كانت معرفة لما دخل (اللام) على المضاف كما في الإضافة المعنوية ، وأما أنه لا تخفيف فظاهر ، إلا أنهم لما أجازوا الإضافة فيما

---

(١) المفصل (٨٤).

وُجد فيه علة الجواز ، وهي اشتمال اسم الفاعل على التنوين والنون ، أجازوها فيما لم يوجد ، فحملوا ما لم يشتمل على علة الجواز تبعاً لما اشتمل عليها . وهذا كلام ليس بعده في الفساد منتهى، ... "[1].

دراسة الخلاف :

(يعمل) اسم الفاعل عمل فعله بشروط[2] ، وقد يُضاف إلى معموله ، ومن إضافته قوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾[3]، وفي قراءة أبي عمرو بن العلاء:(كاشفاتٌ ضرَّه) ، و﴿ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ أعمل اسم الفاعل ، وما عليه جمهور النحويين أن الإعمال فيه أولى من الإضافة ، أما إذا كان اسم الفاعل مفرداً[4] معرفاً بـــ(أل) فيضاف للمعرف بـــ(أل)،أو المضاف إلى المعرف بـــ(أل)، ومنه قول الشاعر [5]:

أبَانَا بِها قتلى وما في دمائها شفاءٌ وهو الشافياتُ الحوائم

أما إضافته للعَلم ، أو الضمير ففيه آراء على النحو التالي :

أولاً : إذا كان ما بعده عَلماً فللنحويين فيه رأيان:

الرأي الأول : منع جر العَلَم على الإضافة ، فلا يقال : (هذا الضاربُ زيدٍ) ، وذلك لأن (أل) هنا بمعنى (الذي) ، واسم الفاعل صلة له ، فهو في حكم الفعل ، فيتعين إعماله ، فيقال : (هذا الضاربُ زيداً) بمعنى : (هذا الذي ضرب زيداً)[6]، أما إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالم فيجوز إضافته للعَلَم ؛ لأن الإضافة فيه تفيد التخفيف بحذف (النون) ، وذلك نحو : (هذان الضاربا زيدٍ ، وهؤلاء

---

(١) التخمير (٢/١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤).
(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٦٧) ، التصريح (٢/٦٦).
(٣) سورة (الزمر) من الآية (٣٨).
(٤) أي ليس مثنى أو مجموعا بالياء والنون أو بالواو والنون .
(٥) البيت من بحر (الطويل) وهو منسوب للفرزدق انظر البيت في : شرح التسهيل (٣/٨٥) ، ارتشاف الضرب (٥/٢٧٦) ، أوضح المسالك (٣/٩٢) ، شرح الأشموني(٢/٢٤٥)، التصريح (٢/٢٩).
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش(٢/١٢٢).

الضاربو زيدٍ) ، وتنتفي الفائدة إذا كان اسم الفاعل مفردا[١]، وهو مذهب مجمع عليه من جمهور النحويين، فذهب إليه سيبويه[٢]، والأخفش[٣]، والمبرد[٤]، والفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨].

الرأي الثاني : جواز جر العَلَم على الإضافة ، وذلك قياساً على نحو (الضارب الرجل) فجازت الإضافة مع عدم التخفيف ، كما أن جعل العَلم مضافاً يجعل جملة الصلة اسمية فنحو : (هذا الضارب زيدٍ) بتقدير : (هذا الذي هو ضارب زيدٍ) ، وذلك لأن الجملة الفعلية عند جمهور النحويين لا تأتي صلة لـــ(أل) [٩]، وهو مذهب أجازه الفراء[١٠]، وعدّه قياساً لم يُسمع به حيث قال:" والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهي في الواحد لا تظهر ، فلذلك نصبوا،ولو خُفض في الواحد لجاز ذلك، ولم أسمعه إلا في قولهم:(هو الضارب الرجل)"[١١]، ونُسب للكوفيين عامة [١٢].

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يصح لقياس على عدم التخفيف في نحو:(الضارب الرجل) ؛ لأنه محمول على ما فيه تخفيف، وهو نحو: (الحسن الوجه)، كما أن تقديره نحو : (هذا الضار زيد) بـــ(هذا هو الذي ضارب زيدٍ) يحمل عليه تقدير: (هذا الغلام زيدٍ) بـــــ(هذا الذي هو غلام زيدٍ)، وهو غير جائز[١٣].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٢ ، ١٢٣).
(٢) انظر: الكتاب (٢٤١/١).
(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (٩٠/١).
(٤) انظر: المقتضب (١٤٤/٤).
(٥) انظر: الإيضاح العضدي (١٧٥).
(٦) انظر: المفصل (٨٤).
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٢، ١٢٣).
(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١ ، ٤٠٤).
(٩) انظر: شرح الكافية (٢٢٧/٤).
(١٠) انظر: المفصل (٨٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٢ ، ١٢٣) ، الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٤/١ ، ٤٠٥) ، أمالي ابن الحاجب (٣٩٠/١) ، شرح التسهيل (٨٦/٣) ، ارتشاف الضرب (٢٢٧٦/٥).
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٦/٢).
(١٢) انظر: البسيط (١٠٠٢/٢).
(١٣) انظر: شرح الكافية (٢٢٧/٤ ، ٢٢٩) ، شرح ألفية ابن معطي (٩٨٣/٢).

ثانياً : إذا كان ما بعده ضميراً ، فللنحويين فيه رأيان :

الرأي الأول : أن محل الضمير لا يجوز فيه إلا النصب ، وذلك حملاً له على الاسم الظاهر ، وهو مذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢].

الرأي الثاني : أن الضمير في محل جر أيا كانت حالة اسم الفاعل المضاف ، وذلك حملا لاسم الفعل المعرف بـــ(أل) على المجرد منها ، فكما أن الضمير ي نحو : (ضاربك) لا يكون في محل نصب ؛ لأن الجمع بين التنوين والضمير فيه تناقض ، فكذلك في نحو : (الضاربك) [٣]. وهو مذهب منسوب للجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والرماني[٤]، وذهب إليه الزمخشري[٥]، وابن الحاجب[٦].

الرأي الثالث : إجازة الوجهين في الضمير أن يكون في محل نصب ، أو في محل جر ، وذلك حملاً على قياس الجر في نحو : (الضارب زيدٍ) ، وهو مذهب الأخفش[٧]، والفراء حيث قال : " فإذا أضافوه إلى مكنى قالوا : (أنت الضاربُهُ ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه) ، و(الهاء) في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع ، ولو نويت بها النصب كان وجهاً ، ذلك أن المكنى لا يتبين فيه الإعراب ، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب "[٨].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

وافق الخوارزمي جمهور النحويين بمنع إضافة اسم الفاعل المعرف بـــ(أل) إلى العَلَم، فهو عنده معمول لاسم الفاعل منصوب، أما الضمير فيضاف إليه، واحتج لرأيه بما يلي:

١) أنه إذا وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه جازت الإضافة ، ففي العلم لم يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه ؛ لأن الأعلام تحتمل التنكير ، أما في

---

(١) انظر: الكتاب(١/٢٤١ ، ٢٤٣) ، شرح الكافية (٢/٢٣٢).
(٢) انظر: المقتضب (١/١٩٥).
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٤ ، ٤٠٥) ، أمالي ابن الحاجب (١/٣٩٠ ، ٣٩١).
(٤) انظر: شرح الكافية(٢/٢٣٣)، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٧٧)، التصريح (٢/٣١).
(٥) انظر: المفصل (٨٤).
(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٤ ، ٤٠٥).
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٤).
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٢٦).

الضمير فوقع اليأس فأضيف . أما عن عدم وقوع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه فيما اتفق على إضافته نحو : (الضاربا زيدٍ) ، فعده واقعاً ؛ لأن التثنية فرع على المفرد ، أما العكس كما في (الضاربا رجلاً)، فقد قال :" لأنه قد يقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه هاهنا في صورتي التثنية والإفراد،إذ امتحان تعريف المضاف بإدخال (اللام) على المضاف إليه ليس على مخالفة الأصل فيُمتحن"[1].

٢) أن الضمير المنصوب يتصل بالفعل لا بالاسم، والضمير المجرور يتصل بالاسم لا بالفعل .

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – المذهب القائل بمنع إضافة العَلَم والضمير لاسم الفاعل المعرب بـــ(أل) ، وذلك لأنه لم يرد في كلام العرب الإضافة في مثل ذلك.

(١) التخمير (٢/١١).

(و) في أسماء الأفعال :

الخلاف في سبب بناء اسم الفعل (فَعَالِ)

قال الزمخشري:" (فَعَالِ) على أربعة أضرب:التي في معنى الأمر كـــ(نَـــزَالِ)، .. والتي في معنى المصدر المعرفة كـــ(فجار)،... والمعدولة عن الصفة كقولهم في النداء: (يا فساق)، .. والمعدولة عن فاعلة في الأعلامَ كـــ(حذامِ) "[1].

قال الخوارزمي:"(نَزَالِ) إنما بُني لجريه مجرى (انزل) ،...، وفي أصل بنائه وجه آخر ، وهو أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (لام) التعريف ، وهذا لأن (فَعَالِ) قد جاء بمعنى المصدر المعرفة ، ألا ترى أن (فَجَارِ) علم للفَجْرَة ، كما أن (برَّة) علم للمَبَرَّة ، فيكون (نَزَالِ) في الأصل معناه (النزول) فيكون بناؤه لتضمنه معنى (اللام) المُعرِّفة ، فإن سألت : (نَزَالِ) و(تَرَاكِ) لو كانا متضمنين معنى (اللام) المُعرِّفة لما جاز (تَراكها)، و(مناعها)، كما لا يجوز أن يقال: (التَّراكها) و(المناعها)؟ أجبت : فرقٌ بين ما فيه (اللام) ظاهراً ، وبين ما فيه معنى (اللام) بدليل أن العَلَم بمنزلة المعرَّف بـــ(اللام)، وأنه يجوز إضافته ولا كذلك المعرَّف ، بدليل أنه يجوز أن يقال : (زيدكم ، وعمركم)، ولا يجوز (الرجلكم ، والأحمركم) ، وهذه العلة في بناء (فَجَارِ) و(فَسَاقِ)، وأما قولهم : بُني (فَجَارِ) لأنه شابه في الوزن (نَزَالِ) ، فمن مكاره النحو ، ؛ وهذا لأنه ما من شيءٍ إلا وهو يشبه شيئاً ثم لا يُعطى حقَّه"[2] . وقال : " جئنا إلى بناء (فَعَالِ) ، قال النحويون : الأصل فيها التي بمعنى الأمر ، وبناؤها لجريها مجرى أمر المخاطب وسدها مسده، وأما التي بمعنى المصدر المعرفة والمعدولتان فمشبَّهٌ بـــ(فَعَالِ) التي هي بمعنى الأمر من حيث الصورة، واجتماعهما على وزن، وهذا ينتقض بنحو: السحاب، والظلام ، والغمام ، فإن تلك المشابهة فيها قائمةٌ وهي معربة . والوجه أن التي بمعنى الصدر المعرفة بُنيت لتضمنها معنى (اللام) [3]، وأما التي بمعنى الأمر فكذلك ؛ لأن معنى (تَرَاكِ ، ودَرَاكِ): (الترك ، والدرك)، وهذا كما يقام

---

(١) المفصل (١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩).
(٢) التخمير (١٣٥/٢ ، ١٣٦).
(٣) يعني بها (أل) .

المصدر المعرف بـــ(اللام) مقام الأمر ، فإن سألت : فهل سُمع بنحو : (جَيَادِ ، وحَلاَقِ ، ونَزَالِ) مصادر لأن (فَعَالِ) بمعنى الأمر ، لو كانت هي في الأصل (فَعَالِ) بمعنى المصدر المعرف بـــ(اللام) لجاز أن يقال : (تَرَاكها) كما لا يقال : (التراكها). أجبت : أما الأول فلأنَّ هذه الأمثلة لا تخلو من أن تكون في الأصل مصادر أو لا تكون.فلئن كانت فذاك ، ولئن لم تكن قلنا : الواضع أقام هذا الوزن مع إرادة الوصف والأمر به مقام المصدر المعرَّف بـــ(اللام) تسهيلاً للأمر على طالب الإعراب والبناء في هذه الأمثلة، وأما الثاني : فبين المعرَّف بـــ(اللام) وبين ما هو في معنى المعرَّف بـــ(اللام) تلاقٍ ، ألا ترى أن العَلَم في معنى المعرَّف بـــ(اللام) في أنه لا تجوز إضافته ، وأما المعدولة فإنها متضمنة أيضاً لمعنى (لام) التعريف ؛ لأنها في الأصل مصدر معرفة سُمِّي به " [1].

دراسة الخلاف :

جاء في سبب بناء اسم الفعل (فَعَال) آراء على النحو التالي :

الرأي الأول :

بُني (فَعَال) لوقوعه موقع فعل الأمر ، وهو مذهب الجمهور ، فذهب إليه سيبويه[2]، وابن السراج[3]، والصيمري[4]، والشلوبين[5]، والزمخشري[6]، والرضي[7]، وبُني ما جاء من غير أسماء الأفعال معدولاً على (فَعَالِ) لشبهه به ، ونجد ذلك عند سيبويه[8]، والوراق[9]، وابن خروف[10]، وابن عصفور[11]، وابن أبي الربيع[12]، والزمخشري[13]،

---

(١) التخمير (٢/٢٤٧ ، ٢٤٨).
(٢) انظر : الكتاب (٣/٢٩٩ ، ٣٠٩).
(٣) انظر : الأصول (٢/١٣٠).
(٤) انظر : التبصرة (١/١٤٦).
(٥) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (٣/١٠١٧).
(٦) انظر : المفصل (١٥٣).
(٧) انظر : شرح الكافية (٣/٨٣).
(٨) انظر : الكتاب (٣/٣٠٩).
(٩) انظر : علل النحو (٤٧٢ ، ٤٧٣) .
(١٠) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢/٩٥٠).
(١١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢٤٤).
(١٢) انظر : الملخص (٦٢١).
(١٣) انظر : المفصل (١٥٣).

وابن الحاجب[1]، واستندوا في رأيهم على أن وقوع الاسم موقع المبني فعلاً كان أو حرفاً سبب للبناء[2]. وقد أشبهت هذه الأسماء اسم فعل الأمر (فَعَالِ) من حيث الوزن ، وأن كلاًّ منها معدول[3] ، ومعرفة [4]، ومؤنثة، فـــ(فعال) لا يكون إلا لمؤنث ، ولذلك كُسر آخره ؛ لأنَّ الكسر مما يؤنث به ، نحو : (إنكِ ، وأنت) ، وتأنيث (نزال) مما اشتهر بين النحويين[5]، ومما يدل على تأنيثه قول الشاعر [6]:

ولنعم حشوُ الدرع أنت إذا دُعيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

الرأي الثاني :

بُني (فَعَالِ) لتضمنه معنى (لام) الأمر ، وهو مذهب أبي علي الفارسي[7]، وتبعه الأنباري[8]،وابن يعيش[9]، واحتجوا بأن القياس في أمر المخاطب أن يكون بدخول (لام) الأمر على المضارع، فيقال:(لتنزل)، فبنيت (فَعَالِ) لتضمنها معنى حرف (اللام) [10].

وتضمنت الأسماء المعدولة على (فَعَالِ) معنى الحرف أيضاً ، وهو (تاء) التأنيث ، وذهب إلى ذلك الفارسي[11] ، وتضمنت هذه الأسماء معنى (تاء) التأنيث ؛ لأنها معدولة عن أسماء مؤنثة ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني[12].

الرأي الثالث :

بُني (فَعَالِ) لاجتماع أكثر من علتين من علل منع الصرف فيه ، وهو قد عُدل عما

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٠/١).
(٢) انظر : الخصائص (١٧٩/١)، شرح التسهيل (٨٣/١)، شرح عمدة الحافظ (١١١/١).
(٣) انظر : الكتاب (٣٠٠/٣ ، ٣٠٩)، المقتضب (٣٧٣/٣)، شرح المفصل (٥٤/٤).
(٤) انظر : الكتاب (٣٠٩/٣)، المقتضب (٣٧٤/٣)، المسائل المنثورة (٢٥٣)، الخصائص (١٩٨/٢، ٢٦١/٣)، شرح المفصل (٥٤/٤).
(٥) انظر : خزانة الأدب (٣٢٨/٦).
(٦) البيت من بحر (الكامل) وهو لزهير انظر البيت في ديوان الشاعر (٨٩)، وانظر : الكتاب (٣٠٠/٣)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الأصول (١٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٤) ، الشعر والشعراء (١٤٥/١) ، اللغة : حشو الدرع : الفارس الذي يرتدي الدرع .
(٧) انظر : المسائل المنثورة (٢٥٢).
(٨) انظر : الإنصاف (٥٣٤/٢).
(٩) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٤).
(١٠) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٤).
(١١) انظر : المسائل المنثورة (٢٥٢ ، ٢٥٣).
(١٢) انظر : المسائل المنثورة (٢٥٣).

لا ينصرف ، فهو معدول عن مصدر مؤنث معرفة ، وهذا مذهب المبرد[1]، واجتمع في الأسماء المعدولة على (فعال) العلمية والتأنيث والعدل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء [2].

الرأي الرابع :

بُني (فَعَالِ) لشبهه بالحروف[3]، وحددها ابن مالك بالحروف الناسخة ، ويشبهها من جهات[4]:

١- لزوم معنى الفعل .

٢- اختصاصها بالاسم .

٣- أنها عاملة غير معمولة .

الرأي الخامس :

بُني (فَعَالِ)؛ لأنه لا معنى للإعراب فيه ، وهو مذهب الزجاج[5]، وابن أبي الربيع[6]، واحتجوا بأن هذه الأسماء قد غُيرت عن أصلها فـــ(مناع) مغيرة عن (المنع) فأشبهت الأصوات التي غُيرت من أصوات معينة ، وقُصد بذلك حكايتها ، فلم تعرب ؛ لأنه لا موجب لإعرابها [7].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

ذهب الخوارزمي في تعليل بناء اسم الفعل (فَعَالِ) مذهب سيبويه ومن تبعه من أنه مبني لوقوعه موقع فعل الأمر، ولكنه ذكر علة أخرى، وهي تضمن اسم الفعل معنى (لام) التعريف ، واحتج لذلك بأن (فعال) قد جاء بمعنى المصدر المعرفة ، ورأيه مردود بأن هذه الأسماء تضاف إلى الضمائر ، كما أن الأسماء المعدولة معرفة بالعلمية ، وعليه فليست متضمنة معنى (اللام) .

---

(١) انظر : المقتضب (٣٦٨/٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤) الكامل (٥٨٧/٢).
(٢) انظر : المقتضب (٣٧٤/٣).
(٣) انظر : التذييل والتكميل (١٣٢/١)، شرح التسهيل (٣٨/١).
(٤) انظر : شرح التسهيل (٣٨/١)، شرح عمدة الحافظ (١١١/١).
(٥) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٧، ٩٩).
(٦) انظر : الملخص (٦٢١).
(٧) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٧ ، ٩٩).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – أن أسماء الفعل التي على وزن (فَعَالِ) تبنى لتضمنها معنى (لام) الأمر ، وذلك لإجماع النحويين على أن شبه الاسم للحرف من أسباب البناء.

أما علة شبه (فعال) بفعل الأمر فيضعِّفه أن المصدر يقع موقع الأمر ويعرب بالإجماع ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[1]، حيث وقع المصدر (ضرب) موقع الأمر (اضربوا) ولم يقل أحد ببنائه[2]، أما علل منع الصرف فإنها وإن زادت على علتين فلن تبلغ أكثر من منع الصرف[3]، أما دعوى أنه لا معنى للإعراب في أسماء الأفعال فهي مردودة بما أورده كثير من النحويين من أنها منصوبة بفعل مضمر،أو مرفوعة بالابتداء[4].

وتُبنى الأسماء المعدولة على (فَعَالِ) من غير أسماء الفعل لشبهها بـــ(نزال) في الوزن والعدل، أما تضمينها (تاء) التأنيث فيرده أن التأنيث لم يثبت في جميع ما جاء على (فعال).

---

(١) سورة محمد ، من الآية (٤).
(٢) انظر : شرح التسهيل (٣٨/١).
(٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٢).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٢٣١١/٥).

الخلاف في تركيب (هلمَّ)

قال الزمخشري: " (هَلُمَّ) مركبة من حرف التنبيه مع (لم) محذوفة منها ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها "[1].

قال الخوارزمي : "في (حاشية المفصل) تُركب أسماءٌ من الكلمات كما تُركَّبُ من الحروف فإنه يُنسى فوائدها عند التركيب . (لا أهلمَّ) : بفتح الهمزة والهاء وضمِّ اللام وتشديد الميم . الشيخ كأنَّ (لا ألُمَّ) فزيدت (الهاء) بين همزته ولامه ، ومن قال (لا أهلُمَّ) فقد حرَّف يعني (بحرَّف) بضمِّ (الهمزة) وفتح (الهاء) وكسر (اللام) ، وإنما بُني لأنه في الأصل لم يكن مقترناً به حرف التنبيه على ما هو المذهب البصري ، و(أهلُمَّ) مقترناً به حرف الحث والزجر كما هو المذهب الكوفي ، ثم حُذف منها (الألف) ، والأول أليق بمعنى المتعدية ، والثاني بغير المتعدية "[2].

دراسة الخلاف :

(هلم) اسم فعل بمعنى (أَقبلْ)، وهو عند العرب على لغتين [3]:

الأولى : أن تلزم (هلم) لفظاً واحداً دون إسناد للضمائر مهما اختلف المخاطب ، وهي لغة الحجازيين[4]، وعليها قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[5]، وقوله : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [6].

الثانية : أن تلحقها الضمائر التي تلحق الفعل، فتقول : (هلُمّي ، وهلُمَّا ، وهلُمُّوا ، وهلّممَنَ)، وهي لغة بني تميم [7] ، قال سيبويه : " وأعلم أن ناساً من العرب يجعلون (هلم) بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل "[8]

أما كون (هلم) مركبة فعليه شبه إجماع بين النحويين [9]، ولكنهم يختلفون في طريقة تركيبها ، وعناصر هذا التركيب على آراء جاءت على النحو التالي :

---

(١) المفصل (١٥٢).
(٢) التخمير (٢/٢٣٤ ، ٢٣٥).
(٣) انظر : النحو والصرف بين التميمين والحجازيين (١٠٧ ، ١٠٨).
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٤٦) ، شرح الكافية للرضي (٣/١٨٤٧) .
(٥) سورة الأحزاب من الآية (١٨).
(٦) سورة الأنعام من الآية (١٥٠).
(٧) انظر: الكتاب(٣/٣٦٥) ، شرح الكافية للرضي (٣/١٨٤) ، قضايا التركيب في لغة العرب (٣١٧).
(٨) الكتاب (١/٣٠٨) ، وانظر (٣/٣٦٥) .
(٩) نُسب لبعض الكوفيين القول ببساطة (هلم) ، وعدم تركيبها ، انظر : ارتشاف الضرب(٥/٢٣٠٥).

الرأي الأول : أن (هلُمَّ) مركبة من عنصرين فقط (ها) التنبيهية ، و(لُمَّ) ، فعل الأمر من (لَّم ، يلمُّ) : أي جمع ، فحذف ألف (ها) لكثرة الاستعمال ، وهو مذهب البصريين[١]، فذهب إليه الخليل[٢] وقال سيبويه :" وأما (هلم) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنها (لُمَّ) أُدخلت عليها (الهاء) كما أدخلت (ها) على (ذا) ؛ لأني لم أرَ فعلاً قط بُني على (ذا) ، ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل"[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، وذهب الأنباري إلى أن فعل الأمر المركّب مع حرف التنبيه (المُم) ، وحذفت منه (همزة) الوصل للتخفيف ، ثم حُذفت ألف (ها) لالتقائها مع ساكن آخر وهو (اللام) ، فألقيت على (اللام) ضمة (الميم الأولى) ، ثم أدغمت (الميمان) ، وحركت الثانية بالفتح[٥].

الرأي الثاني : أن (هلُمَّ) مركبة من (هل)،و(أُمَّ) فعل أمر من (أمَّ يؤم) : أي قصد ، ثم خففت (الهمزة) بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وهو (اللام) ثم حُذفت ، وهو مذهب الفراء[٦]، ومذهب الكوفيين أن (هُلّمَّ) مركبة من (هلا) كلمة استعجال ، و(أُمَّ)، وغُيرت (هلا) إلى (هل) للتخفيف ، ونقلت ضمة (الهمزة) إلى (اللام) [٧].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي كل من المذهب البصري والكوفي في تركيب (هلم) ويختار المذهب البصري في تركيب (هلم) المتعدية، والكوفي في غير المتعدية.

الترجيح :

الراجح– فيما أرى – مذهب البصريين، ويؤيده قولهم:(هالُمَّ) بإبقاء (الألف)[٨].

---

(١) انظر: الخصائص (٣٥/٣)، معاني القرآن وإعرابه (٣٠٣/١) ، المقدمة في النحو (٤٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤١/٤).
(٢) انظر : الكتاب (٣٦٥/٣) ، شرح الكافية للرضي (١٨٤/٣) .
(٣) الكتاب (٣٦٥/٣).
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٦/٢).
(٥) انظر: البيان في إعراب القرآن (٣٤٨/١).
(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن (٥٥٧) ، حروف المعاني للزجاجي (٧٥) ، المسائل الشيرازيات(١١/٤).
(٧) انظر: شرح الكافية (١٨٤/٣).
(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٠٦/٢).

الخلاف في حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه

قال الزمخشري:" والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، وما لا فعل له أصلاً ، ... ، والنوع الثاني : ... ، ومنه قوله تعالى : ... ، و ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[1] " [2].

قال الخوارزمي:"...،وأما ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ فلأن الجملة السالفة فيه: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [3]... ، فإن سألت : لم لا يجوز أن تنصب ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ بـ ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ أجبتُ : لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما تقدمها من الأسماء ، فإن سألت : هذه المسألة يختلف فيها أهل البصرة والكوفة ؟ أجبت: لأنك إذا قلت : (زيداً دونك) ، و (الثَّريد حيَّهل) فإنه ينبو عن الطبع ، وهذه المسألة بحكم الحِسِّ فمَنْ كان له فليُحِسَّ " [4].

دراسة الخلاف :

تعمل أسماء الأفعال عمل الفعل ، وحكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي في معناها [5]، وفي تقديم معمول اسم الفعل عليه خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه على النحو التالي :

الرأي الأول :

منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ؛ وذلك لأنها فرع في العمل عن الأفعال ، فلا تتصرف تصرفها ؛ لأنه لا يتساوى الفرع مع الأصل[6]، وهذا مذهب البصريين[7]، والفراء من الكوفيين [8]، قال سيبويه : " واعلم أنه يقبح : (زيداً عَليكَ) ، و(زيداً

---

(١) سورة النساء ، من الآية (٢٤).
(٢) المفصل (٣٢، ٣٣).
(٣) سورة النساء ، من الآية (٢٤).
(٤) التخمير (٣٠٨/١).
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٤٥/٢)، شرح الكافية للرضي (١٦٥/٣) ، همع الهوامع (١١٩/٥) .
(٦) انظر : الإنصاف (٢٣٥/١).
(٧) انظر :الكتاب (٣٠٩/١)، معاني القرآن وإعرابه (٣٦/٢)، الإنصاف (٢٢٨/١)، أسرار العربية (١٣٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٦١/١)، شرح الكافية للرضي (١٧٠/٣) ، ارتشاف الضرب (٢٣١١/٥).
(٨) انظر :معاني القرآن للفراء (٢٦٠/١، ٣٢٣)، الإنصاف (٢٢٨/١)، ارتشاف الضرب (٢٣١١/٥).

حَذَرَكَ) ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقُبح أن يجري كما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول : (زيداً) فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك ، فليس يقوي هذا قوة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل " [1].

وقال ابن يعيش في تعليل منع تقديم معمول اسم الفعل عليه : " لأن هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الفعل، وفي معناه ، فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز " [2].

وذهب إلى ذلك أيضاً أبو علي الفارسي[3]، والجرجاني[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8].

الرأي الثاني :

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، وهو مذهب الكوفيين [9]، وقيل : مذهب الكسائي من الكوفيين [10]، واحتج أولئك لمذهبهم بما يلي :

١) السماع،ومنه قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[11]حيث نصب اسم الفعل ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ مفعولاً مقدماً وهو﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾[12]، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر [13]:

---

(١) انظر : الكتاب (١/ ٣٠٩).
(٢) انظر : شرح المفصل (١١٧/١).
(٣) انظر : الإيضاح العضدي (١٩٢).
(٤) انظر : المقتصد (١/ ٧٥٥).
(٥) انظر : الإنصاف (١/ ٢٣٠،٢٢٨)، البيان (١/ ٢١٧).
(٦) انظر : التبيان (٣٤٦/١).
(٧) انظر : التصريح(١٩٩/٢).
(٨) انظر : همع الهوامع (١٢٠/٥).
(٩) انظر : الإنصاف (٢٢٨/١)، التبيين (٢٧٣)، اللباب في علل البناء والإعراب (٤٦١/١)، شرح الكافية للرضي (١٧٠/٣)، ارتشاف الضرب (٢٣١١/٥).
(١٠) انظر :التبيان(٣٤٦/١)،شرح المفصل لابن يعيش (١١٧/١)، شرح الكافية الشافية (٤٨/٢) ، ارتشاف الضرب (٢٣١١/٥)،شرح شذور الذهب (٤٠٧)،شرح الأشموني (٢٠٦/٣)،التصريح (٢٠٠/٢)،همع الهوامع (١٢٠/٥).
(١١) سورة النساء ، من الآية (٢٤).
(١٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣٦/١)، الإنصاف (١/ ٢٢٨ ، ٢٩).
(١٣) البيت من (الرجز)، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج ، وقيل لجارية من بني مازن ، انظر البيت في : معاني القرآن للفراء (٢٦٠/١)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦/٢)، الإنصاف (٢٢٨/١)، شرح الكافية الشافية (٤٨/٢)، شرح الكافية للرضي (٣/ ١٧٠)، مغني اللبيب (٦٩٩)، التصريح (٢٠٠/٢) ، شرح الأشموني (٣/ ٢٠٦)، همع الهوامع (١٢٠/٥)، اللغة : المائح : هو الذي يترل البئر ويملأ الدلو.

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دونكا إنِّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا

فنُصبت (دلوي) باسم الفعل (دونك) مع تقدمها عليه[١].

٢) القياس : أنّه من المجمع عليه أن اسم الفعل يقوم مقام الفعل ، فإذا كان جائزاً تقديم معمول الفعل عليه ، فهو جائز مع ما قام مقامه[٢].

وقد ردَّ البصريون حجج الكوفيين بما يلي :

١) أنَّ الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون في مذهبهم مؤولة بما يناقض قولهم ، فأما الآية القرآنية فـــ﴿ كِتَٰبَ ﴾منصوب بالمصدرية ، والعامل فيه فعل مقدر لدلالة ما تقدّم عليه[٣].

وأما الشاهد الشعري فإن (دلوي) أيضاً منصوب بفعل مقدر [٤]، وذهب البعض إلى أنه مرفوع بالابتداء،وخبره جملة اسم الفعل[٥]، قال ابن هشام:"ويجوز في (دلوي) أن يكون مبتدأ ، و(دونك) خبره "[٦]، واعترض عليه الصيمري بقوله :" فـــ(دلوي) يحتمل أن يكون في موضع رفع كأنه قال : (دلوي عندك) كما تقول : (دلوي قربك) استدعاءً لطلب ملئها ، وإن لم يكن ذلك بلفظ الفعل"[٧]، وقال الأزهري :" وفيه نظر ؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه " [٨]، وأجاز ابن مالك نصب (دلوي) بعامل مقدَّر حيث قال:"ولا حجة فيه لصحة تقدير (دلوي) مبتدأ، أو مفعولاً بـــ(دونك) مضمراً؛ فإن إضمار اسم الفعل متقدماً لدلالة متأخر عليه جائز"[٩].

---

(١) انظر : الإنصاف (٢٢٨/١).
(٢) انظر : الإنصاف (٢٢٩/١)، التبيين (٣٧٥)، البيان (٢١٦/١).
(٣) انظر : الإنصاف (١/ ٢٣٠)، التصريح (٢٠٠/٢).
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٦٠/١، ٢٦١) ، معاني القرآن وإعرابه (٣٦/١)، الإنصاف (٢٣٤/١)، اللباب في البناء والإعراب (٤٦٢/١)، التصريح (٢/ ٢٠٠).
(٥) انظر :معاني القرآن وإعرابه (٣٧/١)،اللباب في علل البناء والإعراب(٤٦١/١)،شرح الكافية للرضي (١٧٠/١).
(٦) انظر : مغني اللبيب (٦٩٩/٢).
(٧) انظر : التبصرة والتذكرة (٢٥٠/١).
(٨) انظر : التصريح (٢٠٠/٢).
(٩) انظر : شرح الكافية الشافية (٤٨/٢)، وانظر همع الهوامع (١٢١/٥).

٢) أن قياسهم اسم الفعل على الفعل نفسه في جواز تقديم معموله عليه قياس خاطئ؛ لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وهو مما لا يجوز ؛ لأن الفرع ينحط عن درجة الأصل [١]، كما أن الفعل الذي قام مقامه اسم الفعل يستحق في الأصل أن يعمل النصب ، أما الأسماء الأفعال فلا تستحق أن تعمل النصب ، فهي غير متصرفة في نفسها ، وإنما أُعملت لقيامها مقام الفعل [٢].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يؤيد الخوارزمي البصريين ومَنْ وافقهم في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ويحتج لمذهبه بالذوق والحس اللغوي السليم .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما ذهب إليه البصريون من منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وذلك لما يلي :

١– أن القياس لا يقبل التسوية بين الأصل والفرع.

٢– أن الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون قد أوَّلها البصريون بما يوافق مذهبهم ، كما يَضْعف الاستشهاد بما يلي :

١– أنَّ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ في الآية قد لا تكون اسم فعل ؛ لأنه قد جاء قراءة الآية بـ﴿كِتَبَ﴾ فعل ماض [٣].

٢– أن (دلوي) في البيت الشعري مما لا تظهر عليه علامات الإعراب،وجواز الرفع والنصب فيصبح الاعتماد في إثبات أمر اختلف عليه أئمة النحويين،كما أن الشعر قد تحكمه الضرورة .

---

(١) انظر : الإنصاف (٢٢٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٧/١).

(٢) انظر : التبيان (٣٤٦/١)،الإنصاف (٢٣٥/١).

(٣) القراءة لابن السميفع اليماني،وأبي حيوة،انظر:مختصر ابن خالويه(٢٥)،المحتسب(١٨٥/١)،البحر المحيط(٢١٤/٣).

سادساً

الخلاف في التوابع

(أ) في النعت :

الخلاف في جواز النعت بالمصدر

قال الزمخشري:" ويُوصَف بالمصادر كقولهم : (رجلٌ عدلٌ ، وصَومٌ وفطرٌ ، وزورٌ ، ورضىً، وضَربٌ هبرٌ، وطعن نثرٌ ، ورميٌ سعرٌ)" [1].

قال الخوارزمي : " (رجلٌ عدلٌ) على المبالغة كأنه تجسَّم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه معناه : (ذو عدل) فقد أذهب ماءه ورونقه ، وكانت حاله شبيهةً بحال من يقول في قوله[2]:

بَدَتْ قَمَراً ومالت خُوطَ بانٍ وفاحت عَنْبَراً ورنت غزالاً[3]

إن هذه الأسماء منصوبة على المصدر ، معناه : (بدت بُدوَّ قمرٍ ، ومالت مَيَلان خوطِ بانٍ)،وهيهات ، أين الغربُ من النبع؟ والحصا من المرجان ؟ والثرى من الثريا؟"[4]

دراسة الخلاف:

ما يجوز النعت به ينحصر في أمور هي [5]:

١) الوصف المشبه للفعل كاسم الفاعل ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [6].

٢) الجامد المشبه للمشتق ، ومنه قوله تعالى :﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴾ [7].

٣) الجملة ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [8].

---

(١) المفصل (١١٥).

(٢) البيت من بحر (الوافر ، وهو للمتنبي ، انظر : ديوان الشاعر (٣/٣٤٠) ، دلائل الإعجاز (٣٠٢) ، الأمالي الشجرية (٢/٢٧٤) ، خزانة الأدب (٣/٢١٠) ، اللغة : بدت : ظهرت : خوط بان : غصن البان الناعم رنت : دنت واقتربت

(٣) استشهد الخوارزمي بهذا البيت كما استشهد به عبد القاهر الجرجاني على أن تقدير المحذوف قد يفوت جمال المعنى ، حيث قال : " وكان سبيلنا سبيل من يزعم – مثلاً – في بيت المتنبي ... أنه في تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : (بدت مثل قمر ، ومالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ، ورنت مثل غزال ، في أنّا نخرج إلى الغثاثة ، وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها " انظر : دلائل الإعجاز (٣٠٢) .

(٤) التخمير (٢/٩١).

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (١/٥١٧ ، ٥١٨)، شرح الألفية لابن الناظم (٤٩٣)، التصريح (٢/١١٠).

(٦) سورة البقرة ، من الآية (١٠١).

(٧) سورة (ص) ، من الآية (١٢).

(٨) سورة البقرة ، من الآية (٢٨١).

أما المصدر فقد اختلف العلماء في جواز النعت على آراء ، هي كالتالي :

الرأي الأول : أن المصدر لا ينعت به ، وما ورد من ذلك على التأويل بالمشتق ، والتقدير في : (هذا رجل عدل) : (هذا رجل عادل) ؛ لأنه يُلحظ فيه معنى الصفة ، ويدل على ذلك وقوعه صفة للنكرة مع إضافته إلى المعرفة ؛ لأنه لم يكتسب التعريف ، نحو:(مررت برجلٍ حسبِك)، أي:(مررت برجلٍ كافيك)، وهو مذهب البصريين [١] ، فذهب إليه الخليل، وسيبويه[٢]، والأخفش[٣]، والمبرد[٤]، وأبو عبيدة[٥]، وابن مالك[٦]، ووافقهم الفراء [٧]، ونُسب هذا المذهب للكوفيين [٨].

الأول الثاني : أن النعت بالمصدر غير جائز ، وما ورد فيما ظاهره من ذلك كقوله تعالى:﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[٩]، ونحو:(هذا رجل عدل) ، فهو على تقدير مضاف ، والتقدير : (وهذا رجل ذو عدل) ، ويدل على ذلك التزام إفراده وتذكيره كما لو صُرِّح بـ(ذو) ، وهو منسوب للبصريين [١٠]، وذهب إليه الزجاج [١١]، وابن السراج [١٢]، والنحاس[١٣].

الرأي الثالث : أن المصدر نعت لما قبله دون تأويل بمشتق أو تقدير لمضاف [١٤]، ففي نحو:(هذا رجلٌ عدلٌ) اتصف الرجل بالمصدر (عدل) لما في ذلك من المبالغة[١٥]،

---

(١) انظر : الكتاب (١١٧/٢، ١١٨) ، معاني القرآن للأخفش (٥٠٥/٢)، المقتضب (٣٠٥/٤)، توضيح المقاصد (١٤٥/٣)، أوضح المسالك (٢٣٠/٣)، المساعد (٤١١/٢)، ائتلاف النصرة (٨٤)، التصريح (١١٣/٢).
(٢) انظر : الكتاب (١١٧/٢ ، ١١٨) .
(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش (٥٠٥/٢).
(٤) انظر : المقتضب (٣٠٥/٤).
(٥) انظر : مجاز القرآن (٣٠٤/١).
(٦) انظر : شرح الكافية الشافية (٥١٩/١).
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء (٣٨/٢).
(٨) انظر : أوضح المسالك (٢٣٠/٣)، المساعد (٤١١/٢)، شرح الأشموني (٩٤/٣) ، التصريح (١١٣/٢).
(٩) سورة يوسف ، من الآية (١٨).
(١٠) انظر : أوضح المسالك (٢٣٠/٣)، شرح الأشموني (٤٩/٣) ، التصريح (١١٣/٢) .
(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٩٦/٣).
(١٢) انظر : الأصول (٣١/٢).
(١٣) انظر : إعراب القرآن (٣١٨/٢).
(١٤) انظر : الدر المصون (٤٥٧/٦) ، التصريح (١١٣/٢) .
(١٥) انظر : التصريح (١١٣/٢).

ولذا صح الوصف بالمصدر للعين كقولـــه تعـــالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [1]، وقوله :﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾[2]، ولو أريد غير المبالغة لظهر المضاف كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾[3]، وقولـــه: ﴿ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [4]، وهـــو مذهب منسوب للبصريين [5]، واختاره رضي الدين الاستراباذي [6]، والزمخشري[7].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي رأي من أجاز النعت بالمصدر[8] ؛ وذلك لأن فيه بلاغـــة معـــنى وجمال كلمة،وقوة ودلالة ، واتهم من يمنع ذلك ويقدر مضاف بأنه:(قد أذهـــب مـــاءه ورونقه)".

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب الثالث الذي يجيز النعت بالمصدر ؛ لأنه يـــستخدم لقصد المبالغة في الكلام ، أما المعنى فلا يحتاج إلى تأويل مشتق أو إضافة مضاف .

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (١٨).
(٢) سورة هود ، من الآية (٤٦).
(٣) سورة آل عمران ، من الآية (٤).
(٤) سورة المائدة ، من الآية (١٠٦).
(٥) انظر : المساعد (٢/٤١١).
(٦) انظر : شرح الكافية (٢/٣٢١).
(٧) انظر : المفصل (١١٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٥٠)، الإيضاح (١/٤٤٣).
(٨) انظر – أيضاً – ترشيح العلل (٢٧١) .

الخلاف في نعت اسم (إنّ) بعد استيفاء الخبر

قال الزمخشري:"وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[1]، وأباه غيره، وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة" [2].

قال الخوارزمي :" الزجاج يقول:﴿ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ مرفوع بأنه صفة ﴿ رَبِّي ﴾، والنحويون يقولون بأنه خبر مبتدأ محذوف.

واحتج الزجاج بقولهم : (يا زيدُ الظريف) يجوز نصب الظريف حملاً على المحل كذلك هاهنا ، رفع ﴿ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ حملاً على محلّ ﴿ رَبِّي ﴾[3].

حجة النحويين: إنما يُحمل على ﴿ رَبِّي ﴾ إذا استقر عليه معنى الابتداء ، ولم يستقر عليه إلا بعد مُضي الخبر .

فإن سألتَ: فقد مضى الخبر هاهنا ؟ أجبتُ : إنَّه مضيٌّ كلا مضيٍّ ، وهذا لأن من شأن الصفة أن تعقب الموصوف " [4].

دراسة الخلاف:

إن الاتباع على محل اسم (إنّ) لا يصح حتى يثبت له الرفع بتمام الإسناد ، وهو استيفاء الخبر ، فلا يجوز نحو: (إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) ، ويجوز نحو (إن زيداً وعمرٌ ذاهب)، فالعطف لم يتم إلا بعد استكمال الخبر ، وقدِّم بنية التأخير[5]، أما إذا كان التابع نعتاً ، فللنحويين في رفعه مراعاة للمحل آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : منع رفع نعت (إن) مراعاة للمحل سواء أكان الخبر مستوفي أم لا ، وهو مذهب جمهور النحويين ، قال سيويه : " وذلك قولك : (إن زيداً منطلق العاقل اللبيب) ، فـ (العاقل اللبيب) يرتفع على وجهين : على الاسم المضمر في (منطلق) فإنه بدلٌ منه ، .... ، وإن شاء رفعه على (مررت به زيد) ، إذا كان جواب (من هو؟) ، ... وإن شاء نصبه على الاسم الأول

---

(١) سورة سبأ ، من الآية (٤٨).
(٢) المفصل (٢٩٦).
(٣) سورة سبأ ، من الآية (٤٨).
(٤) التخمير (٥٢/٤ ، ٥٣).
(٥) انظر : البسيط لابن أبي الربيع (٨٠٥/٢ ، ٨٠٩) ، شرح الكافية للرضي (٣٧٠/٤ ، ٣٧١) .

المنصوب"[1] ، وذهب إليه المبرد[2]، والزمخشري[3]، وابن يعيش [4]، وابن الحاجب[5].

وعللوا ذلك بأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فحتى لو تأخر النعت عن الخبر فإنه على نية التقديم[6].

الرأي الثاني : أن رفع نعت اسم (إن) مراعاة للمحل يجوز إذا استكمل الخبر ، وهو مذهب الكوفيين [7]، فذهب إليه الفراء[8]، ووافقه الجرمي [9]، والزجاج[10] من البصريين ، واختاره الرضي [11].

وعللوا ذلك بان النعت تابع كالعطف ، فكما جاز اتباع المعطوف على محل اسم (إن) جاز ذلك في النعت [12]، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[13] .

وردَّ ذلك بأن الآية تحتمل أكثر من وجه ، كأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف [14]، أو فاعلاً للفعل [15].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب الجمهور في منع رفع نعت اسم (إن) بعد استيفاء الخبر مراعاة للمحل معللاً ذلك بأن " من شأن الصفة أن تعقب الموصوف " [16].

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الجمهور ؛ لأن النعت لا يحمل على العطف للفرق بينهما ، كما أن حمل الآية على الظاهر من الإعراب أولى من حملها على التأويل.

---

(١) الكتاب (١٤٨/٢).
(٢) انظر : المقتضب (١١٣/٤).
(٣) انظر : المفصل (٢٩٦).
(٤) انظر : شرح المفصل (٦٨/٨).
(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢).
(٦) انظر : البسيط لابن أبي الربيع (٨٠٥/٢ ، ٨٠٩).
(٧) انظر : ارتشاف الضرب (١٢٨٨/٣).
(٨) انظر : معاني القرآن (٣٦٤/٢)، ارتشاف الضرب (١٢٨٨/٣).
(٩) انظر : شرح الكافية (٣٧٠/٤)، ارتشاف الضرب (١٢٨٨/٣).
(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٢٥٧/٤)، شرح الكافية (٣٧٠/٤ ، ٣٧١)
(١١) انظر : شرح الكافية (٣٧٠/٤ ، ٣٧١).
(١٢) انظر : السابق.
(١٣) سورة سبأ ، من الآية (٤٨).
(١٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٣٥٤/٣) .
(١٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٨١/٢).
(١٦) انظر : التخمير (٥٣/٤).

(ب) في التوكيد :

الخلاف في توكيد النكرة توكيداً معنوياً

قال الزمخشري :"ولا تقع (كل) و(أجمعون) تأكيدين للنكرات، لا تقول : رأيت قوماً كلهم، وقد أجاز الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله : قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا " [1].

قال الخوارزمي : " تأكيد النكرات لا يجوز ؛ وذلك لأن تأكيد النكرة يشتمل على ضرب من التناقض فلا يجوز؛ بيانه : أن الغرض من التأكيد بيان أن إسناد الفعل إلى تلك البقعة التي استبعد المخاطب استناده إليها واقع، وفي ذلك تصريح من المتكلم بأن ذلك المؤكد معهود للمخاطب، وتنكيره تصريح منه بأنه غير معهود،وذلك ضرب من التناقض.

والكوفيون يجيزون تأكيد النكرات إذا كانت محدودة، نحو: (أكلت رغيفاً كله)، وكقوله[2] :

قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا

ولعله في المذهب البصري على الصفة ، وبين (كل) و(أجمعين) فرق ؛ وذلك أنه يسوغ لك أن تجيء بـــ (كل) غير تأكيد فتقول:(جاءني كلهم) و(رأيت كلهم) و(مررت بكلهم) ، ولا يسوغ ذلك في (أجمعين) فيقال : (مررت بأجمعين)"[3].

دراسة الخلاف :

اتفق النحويون على أن النكرات تؤكد بالتوكيد اللفظي[4] نحو : (أكلت رغيفاً رغيفاً) ، ، و (قابلت رجلاً رجلاً) ، أما توكيدها بالمعنوي فمختلف فيه على النحو التالي :

الرأي الأول : أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوي، فلا تقول:(أكلت رغيفاً كله)، أو (قرأت كتاباً أجمع) ، وهو رأي البصريين[5]، إلا الأخفش ، وعللوا رأيهم بما يلي :

---

(١) المفصل (١١٣) .

(٢) البيت من بحر (الرجز) ، وهو غير منسوب ، انظر البيت في : الإنصاف (٤٥٥/٢) ، شرح المفصل لابن يعـــيش (٤٤/٣ ، ٤٥) ، شرح الكافية الشافية (٥٢٦/١) ، خزانة الأدب (١٦٧/٥) .

(٣) التخمير (٢/ ٨٤).

(٤) انظر : ارتشاف الضرب (١٩٥٩/٤) .

(٥) انظر : الكتاب (٤٠٧/٢ ، ٤٠٨) ، الأصول (٢١/٢) ، جمل الزجاجي (٢٢) ، التبصرة والتذكرة (١٦٥/١) ، اللمع (١٤١) ، الإنصاف (٤٥١/٢) ، أسرار العربية (٢٨٩) ، الفصول الخمسون (٢٣٦) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٧/١) ، شرح التسهيل (٢٩٦/٣) ، شرح الكافية الشافية (٥٢٦/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٩٢/٢) ، شرح الألفية لابن الناظم (٥٠٦) ، ارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤).

أولاً : أن النكرة لم يثبت لها حقيقة ، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال ، فهناك تناقض بين ما تدل عليه النكرة من الشياع ، وما يدل عليه التوكيد من التخصيص [١].

ثانياً: أن ألفاظ التوكيد معارف ، فلا تتبع النكرات توكيداً لها ؛ لأن التوكيد كالصفة[٢].

الرأي الثاني : جواز توكيد النكرات بالتوكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة ، أي معلومة المقدار، نحو:(يوم، وشهر ، وميل ، وضربة ، وأكلة) ، ونحو ذلك . وهو مذهب الكوفيين والأخفش [٣]، واختاره الرضي [٤]

واستندوا في مذهبهم على السماع والقياس :

فمن السماع قول الشاعر [٥]:

إذا القَعود كرَّ فيها حَفَداً يوماً جديداً كلَّه مطرداً

وقول الآخر [٦]:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حولٍ كلّه رجب

وقول الآخر [٧]:

قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا

---

(١) انظر : شرح المفصل (٤٤/٣)، جمل الزجاجي (٢٢) ، التبصرة والتذكرة (١٦٥/١) ، الإنصاف (٤٥٥/٢) ، ائتلاف النصرة (٦١ ، ٦٢) .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣)، الأصول(٢١/٢) ، الجمل للزجاجي (٢٢) ، التبصرة والتذكرة (١٦٥/١) ، شرح ألفية ابن معطي(٧٦٤/١)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٩/١)، همع الهوامع (٢٠٤/٥).

(٣) انظر : أسرار العربية (٢٩٠) ، الإنصاف (٤٥١/٢) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٧/١)، شرح التسهيل (٢٩٦/٣)، شرح الكافية الشافية (٥٢٦/١) ، البسيط لابن أبي الربيع (٣٧٧/١) ، شرح الألفية لابن الناظم (٥٠٦) ، شرح الكافية للرضي (٣٩٢/٢) ، ارتشاف الضرب (١٩٥٣/٤) ، النكت الحسان (١٢٢) ، شرح ابن عقيل (٢١١/٢) ، همع الهوامع (٢٠٤/٥).

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٩٢/٢).

(٥) البيت من بحر (الرجز) وهو بلا نسبة انظر البيت في : أسرار العربية (٢٩٠) ، الإنصاف (٤٥٢/٢) ، شرح المفصل (٤٥/٣) ، خزانة الأدب (١٦٨/٥) .

(٦) البيت من بحر (البسيط) وهو لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في : شرح أشعار الهذليين (٩١٠/٢) ، مجالس ثعلب (٤٠٧/٢)، أسرار العربية (٢٩٠ ، ٢٩١) ، الإنصاف (٤٥١/٢) ، التصريح (١٢٥/٢) ، خزانة الأدب (١٦٧/٥ ، ١٦٨) .

(٧) سبق تخريجه

أما القياس فإن النكرة المحدودة تقارب المعرفة من حيث إنها معلومة القدر ، ممتازة عن غيرها [١]، كما أن النكرة المحدودة مثل (يوم)، مؤقتة يجوز أن يكون الفعل في بعضها ، فيكون التوكيد مفيداً للإحاطة دافعاً إيهام إرادة غير ذلك [٢].

وقد اعترض البصريون على ما احتج به الكوفيين ، وذلك من وجوه :

أولاً : أن شواهدهم قليلة وشاذة فلا يقاس عليها[٣]، وعدها البعض من الضرائر[٤] .

ثانياً : رواية بعض الشواهد بما لا يترك فيها مجالاً للاستشهاد، فقد نقلوا أن الرواية في قول الشاعر:(يوماً جديداً كلَّه مطَّرداً)، برفع (كل) على تأكيد المضمر في (جديد) ، والمضمرات كلها معارف [٥]. وأن الرواية في قول الشاعر : (يا ليت عدة حولٍ كلَّه رجبُ) هي بإضافة (حول) إلى (كله) وإذا أضيف كان معرفة ، وذكر آخرون أن الرواية : (يا ليت عدة حولي) [٦].

ثالثاً : أن البيت (قد صُرَّت البكرة يوماً أجمعا) مجهول القائل مع شذوذه [٧].

رابعاً:تأول البعض هذه الشواهد بتأويلات قياسية،فأولوها على البدلية[٨]، أو الوصفية[٩].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي البصريين في هذه القضية فيعلل سبب منعه تأكيد النكرة بقوله: "وذلك أن تأكيد النكرة يشتمل على ضرب من التناقض فلا يجوز ، بيانه : أن الغرض من التأكيد بيان أن إسناد الفعل إلى تلك البقعة التي استبعد المخاطب استناده إليها واقـــع ،

---

(١) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٧٦٤/١).
(٢) انظر : الإنصاف (٤٥٤/٢)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٨/١)، تذكرة النحاة(٦٤١)، النكت الحسان(١٢٢،١٢٣).
(٣) انظر: أسرار العربية (٢٩٢) ، الإنصاف (٤٥٦/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣) ، ائتلاف النصرة (٦١).
(٤) انظر : همع الهوامع (٢٠٥/٥).
(٥) انظر : أسرار العربية (٢٩٢) ، الإنصاف (٤٥٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣).
(٦) انظر: أسرار العربية (٢٩١) ، الإنصاف (٤٥٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣) ، ائتلاف النصرة (٦٢).
(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٣) ، خزانة الأدب (١٦٩/٥).
(٨) انظر : الإنصاف (٤٥٦/٢).
(٩) انظر : همع الهوامع(٢٠٥/٥).

وفي ذلك تصريح منه بأنه غير معهود ، وذلك ضرب من التناقض " ، ولكنه لا يصرح بموافقته لأي من المذهبين ، فبعد أن ذكر رأيه ، أورد رأي الكوفيين ، ثم أتبعه برد البصريين عليه مما يلمح إلى موافقته لمذهبهم.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب البصريين ، فعلى قلة شواهد الكوفيين وشذوذها فيمكن تخريجها على الوصفية أو البدلية.

(ج) في العطف :

الخلاف في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في قراءة حمزة [واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام] [1] بالخفض

قال الزمخشري : " ونقول في المنصوب (ضربتُكَ وزيداً) ، ولا يُقال : (مررتُبه زيدٍ)، ولكن يُعاد الجار ، وقراءة حمزة : [والارحامِ] ليست بتلك القوية "[2] .

قال الخوارزمي : " العطف على المتصل المنصوب يجوز وذلك (ضَرَبتُكَ وزيداً) ألا ترى أن (الكاف) في (ضربتك) ضميرٌ متصل منصوب ، و (زيداً) معطوف عليه .

فإن سألت : فكيف جاز العطف على المتصل منصوب ، ولم يجز على المتصل المرفوع؟ أجبتُ لأن المنصوب لم يُعانقه الفعل تلك المعانقة ، بخلاف المرفوع ، وبخلاف المجرور أيضاً ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، ولذلك سقط (التنوين) من المضاف ، لم يَجُرْ بينهما الفصل بخلاف الفعل والفاعل والمفعول والعطف على بعض الشيء الذي هو بعض الاسم لا يجوز ، وأمَّا قراءة حمزة فمستضعفة ، ونظيرها ما أنشده المبرد في (الكامل) : [3]

فاذهَب فَمَا بِكَ والأَيَّامِ منْ عَجَبِ

ولأن هذا العطف ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، أمَّا ضعفه في القياس فلأنَّ المضمر المتصل في نحو (غُلامِي) و (غُلامَكَ) و (غُلامِي) قد صار عوضاً مما كان فيه من (التنوين) ، فقَبُحُ أن يعطف عليه ، كما لا يعطف على (التنوين) ، والذي يدل على أن هذا المضمر قد صار عوضاً من (التنوين) ، وقوع المعاقبة بين (التنوين) وبين هذا المضمر في مقام المضاف إليه ، ويعضد ذلك اختيار حذفهم (الياء) في المنادى المضاف إليه كحذفهم (التنوين) .

---

(١) سورة (النساء) ، من الآية (١) ، وقراءة الخفض في [والأرحام] هي قراءة حمزة بن حبيب ، انظر : النشر (٢٤٧/٢) ، اتحاف فضلاء البشر (٥٠١/١) .

(٢) المفصل (١٢٤) .

(٣) البيت من بحر (البسيط) ، وهو غير منسوب وصدره (فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا) انظر البيت في: الكتاب (٤٠٤/٢) ، معاني القرآن وإعرابه (٧/٢) ، الأصول (٩٩/٢) ، الإنصاف (٤٦٤/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٣ ، ٧٩) ، شرح الكافية الشافية (٣١٢/١ ، ٥٦٤) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥).

فإن سألت : فكيف لم يقبح عطف الظاهر المجرور على الظاهر المجرور ؟ أجبتُ : بأن المضمر أذهبُ في مشابهة (التنوين) من المظهر ، ألا ترى أن هذا المضمر على حرفٍ كما أن (التنوين) كذلك ، وأنهما مجتمعان في (السكون) بخلاف المظهر ، ولأن المضمَر لا يفصل من الاسم في الوقف كما لا يفصل (التنوين) في الوصل ، لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا إذا كان المضاف إليه ظاهراً " [1] .

دراسة الخلاف :

العطف على الضمير المتصل لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوبَه أو مجرورَه ، فإن كان مرفوع الموضع لم يجر العطف عليه إلا بعد تأكيده ، نحو : (قاموا هم وزيدٌ) [2] ، وإن كان منصوب الموضع جاز العطف عليه من غير تأكيد ، نحو : (ضربتك وزيداً) [3] ، وأما إن كان الضمير مجروراً فيجوز العطف عليه إذا أعيد الجار ، فيُعاد حرف الجر مع المعطوف [4] وذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [5] وقوله تعالى ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [6] ، ويعاد المضاف كما في قوله عز وجل : ﴿ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [7] .

أما العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فللعلماء فيه آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : منع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض :لأن الضمير المتصل كأنه من حروف الاسم الذي اتصل به ، أو كأنه (التنوين) ، فكما لا يجوز العطف على (التنوين) من الاسم المنون ، فكذلك لا يجوز العطف على الضمير المتصل ،

---

(١)التخمير (١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، ١٣٢) .
(٢) انظر : الكتاب (٤٠١/٢ ، ٤٠٢)
(٣) انظر : الكتاب (٤٠٠/٢)
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٥٦٠/١ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣).
(٥) سورة المؤمنون ، من الآية (٢٢) .
(٦) سورة فصلت ، من الآية (١١) .
(٧) سورة البقرة ، من الآية (١٣٣) .

وهو مذهب البصريين [١] ، قال سيبويه : " وما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : (مررتُ بك زيدٍ) ، و (هذا أبوك وعمروٍ) كرهوا أن يترك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ ولأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها يدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم "[٢] .

ونجد هذا المذهب عند الأخفش[٣] والمازني[٤] ، والمبرد[٥] ، والزجاج[٦] وابن السراج[٧] وأبي علي الفارسي[٨]، وابن جني[٩] والجرجاني[١٠] والزمخشري [١١] ، والأنباري [١٢] ، وابن معطي [١٣] ، وابن يعيش [١٤] ، وابن الحاجب [١٥] ، والرضي [١٦] ، وابن أبي الربيع [١٧] ، والأزهري [١٨] .

واستدلوا في مذهبهم على ما يلي :

١- أن الذي يدل على أن (المضمر) المخفوض بمنزلة (التنوين) أنه لا يتكلم بهذا الضمير وحده إلا معتمداً على ما قبلـــه ، وأنه يكـــون على حرفٍ واحد ، كذلك فإنهم

---

(١) انظر : الإنصاف (٤٦٣/٢) ، التبيان (٣٢٧/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) ، والمساعد (٤٧٠/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) .
(٢) الكتاب (٤٠٣/٢)
(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش (٢٢٤/١) .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٤٣١/١)
(٥) انظر : المقتضب (١٥٢/٤)
(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) .
(٧) انظر : الأصول (٧٩/٢)
(٨) انظر : الحجة في القراءات السبعة (١٢١/٣)
(٩) انظر : اللمع (١٥٧) .
(١٠) انظر : المقتصد (٩٥٩/٢) .
(١١) انظر : المفصل (١٢٤) ، الكشاف (٢١٥)
(١٢) انظر : الإنصاف (٤٦٣/٢ ، .... ٤٧٤) ، البيان في غريب إعراب القرآن (١٥٣/١ ، ٦٦/٢ ، ٦٧) .
(١٣) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٧٩٦/٢) ، الفصول الخمسون (٢٣٧)
(١٤) انظر : شرح المفصل (٧٧/٣)
(١٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٦/١)
(١٦) انظر : شرح الكافية (٣٥٩/٢)
(١٧) انظر : البسيط (٣٤٤/١)
(١٨) انظر : التصريح (١٥١/٢)

يحذفون (الياء) من المضاف نحو (يا غلام) كما يحذفون (التنوين) [1] .

٢- أن المعطوف والمعطوف عليه حقهما أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه [2] .

الرأي الثاني : إجازة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، وهو مذهب الكوفيين [3] واقتصره الفراء على الضرورة [4] ونُسب هذا المذهب إلى يونس[5]، وقطرب [6] والأخفش [7] وذهب إليه الشلوبين [8] ، وابن مالك [9] ، وابن جماعة[10] ، وأبو حيان [11] ، وابن عقيل [12] ، وابن هشام [13] ، والزبيدي [14] ، والسيوطي [15] .

واستدلوا في مذهبهم على ما يلي :

١- ورود العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ

---

(١) أنظر : الإنصاف (٤٦٧/٢) .
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٣) ، شرح الكافية الشافية (٥٦١/١) .
(٣) انظر : مجالس العلماء (٢٤٦) ، الإنصاف (٤٦٣/٢) ، والتباين (٣٢٧/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) ، ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤) ، المساعد (٤٧٠/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٩٠/١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٨/٢)
(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ (٦٦٥) ، المساعد (٤٧٠/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) ، ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤)
(٦) شرح التسهيل (٣٧٥/٣ ، ٣٧٦) ، شرح الألفية لابن الناظم (٥٤٤)
(٧) انظر : المساعد (٤٧٠١/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) ، ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤) ،ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤) .
(٨) انظر : شرح الكافية الشافية (٥٦١/١ ، ٥٦٢) ، المساعد (٤٧٠/٢) .
(٩) انظر : شرح الكفية الشافية (٥٦١/١ ، ٥٦٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) .
(١٠) انظر : شرح الكافية (٢١٦)
(١١) انظر : البحر المحيط (١٤٧/٢) ، همع الهوامع (٢٦٨/٥) .
(١٢) انظر : المساعد (٤٧٠/٢ ، ٤٧١)
(١٣) انظر : شرح شذور الذهب (٤٤٩) ، أوضح المسالك (٣٩٢/٢ ، ٣٩٣) .....
(١٤) انظر : ائتلاف النصرة (٦٢ /٦٣) .
(١٥) انظر : همع الهوامع (٢٦٨/٥)

عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [1] ، حيث عطف (المسجد) على الضمير المجرور في (به) ، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [2] حيث عطفت (مَنْ) على الضمير المجرور في (لكم) ، ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [3] حيث عطفت (ما) على الضمير المجرور في (فيهن) .

ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً) [4] ، ومن ذلك أيضاً قول العرب : (ما فيها غيره وفَرسِه)[5] ، فعُطفت (اليهود) على الضمير (مثلكم) ، و(فرسه) على الضمير في غيره .ومنه قول الشاعر[6] :

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتِشْتِمُنَا

فاذهب فما بك والأيام من عجب

ومنه أيضاً قول الشاعر [7]

هَلَّا سَأَلْتَ بِذي الجَماجِم عَنْهُمُ

وأَبي نُعيمٍ ذي اللّواءِ المُحْرَقِ

وقول الآخر[8]

تُعلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفَنَا

ومَا بَينَها والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢١٧) .

(٢) سورة الحجر ، الآية (٢٠) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٢٧) .

(٤) انظر : الحديث في صحيح البخاري (كتاب الإجارة) ، باب الإجازة إلى صلاة العصر (٤٤٦/٤) .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية (٥٦٤/١) ، شرح الألفية (ابن الناظم (٥٤٤) ، المساعد (٤٧١/٢) ، والتصريح (١٥٢/٢) .

(٦) سبق تخريجه

(٧) البيت من بحر (الكامل) ، و لم يُعرف قائله ، انظر البيت في : معاني القرآن للفراء (٨٦/٢) ، الإنصاف (٤٦٦/٢) ، شرح الكافية الشافية (٥٦٥/١) اللغة : ذي الجماجم : وقائع العرب في الإسلام .

(٨)البيت من بحر (الطويل) ، وهو لمسكين الدارمي ، انظر البيت في ديوان الشاعر (٥٣) ، معاني القرآن للفراء (٨٦/٢) ، الأنصاف (٤٦٥٤/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٣) ، شرح الكافية الشافية (٥٦٤/١) اللغة ، الغوط : الأرض المنخفضة ، النفنف: ما بين أعلى الحائط إلي أسفل .

ففي البيت الأول عطفت (الأيام) ، على الضمير المجرور في (بِكَ) ، وفي الثاني عطفت (أبي نعيم) ، على الضمير المجرور في (عنهم) ، وفي الثالث عطفت كلمة (اللَعب) ، على الضمير المجرور في (بينهما) وهنالك الكثير من الشواهد الشعرية التي جاءت على هذا النحو [١] :

١- أَنَّ ضمير الجر فضله كضمير النصب ، فيجوز العطف عليه كما جاز على ضمير النصب من غير إعادة الجار [٢] .

٢- أَنَّ العطف كالبدل والتوكيد ، فكما جاز أن يبدل منه ، وأن يؤكد بغير إعادة الجار جاز العطف عليه أيضاً بدون إعادة الجار [٣].

٣- القياس على عطف الظاهر على الظاهر المجرور ، فهم لا يرون فرقاً بين الظاهر والمضمر [٤] .

الرأي الثالث : أَنَّ الضمير المجرور إذا أُكِّد بضمير منفصل مرفوع جاز العطف عليه من غير إعادة الجار ، نحو : (مررت بك أنت وزيدٍ) ، وهو مذهب الجرمي [٥] والزيادي[٦] .

وأصحاب هذا المذهب قد قاسوا على العطف على الضمير المتصل المرفوع ، وهو مذهب مردود بأن تأكيد المجرور بالمرفوع مخالف للقياس[٧] ، ، وقد قال سيبويه : " وجاز (قمت أنت وزيدٌ) ، ولم يجز : (مررت بك أنت وزيدٍ) ؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه ؛ لأنه بمنزلة (التنوين)[٨].

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٥٦٥/١) .
(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطي (٧٩٧/٢) .
(٣) انظر : البحر المحيط (١٤٨/٢) .
(٤) انظر : البسيط لابن أبي الربيع (٣٤٦/١) .
(٥) انظر : ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤) ، المساعد (٤٧٠/٢) .
(٦) انظر : شرح الكافية للرضي (٣٦٠/٢) ، ارتشاف الضرب (٢٠١٣/٤) ، المساعد (٤٧٠/٢) .
(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٦/١) ، شرح الكافية للرضي (٣٦٠/٢) .
(٨) الكتاب (٤٠٣/٢) .

أما قراءة حمزة [1] لقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير في (به) من غير إعادة الجار ، فللنحويين فيه آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : تضعيف القراءة نفسها ، فهي تخالف مذهب البصريين في منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فعبَّر البعض عنها بالقبح ، قال الفراء : " وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كُنِّي عنه"[2] ، وعدَّها آخرون من الخطأ ، قال الزجاج : " فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر " [3] .

بل إن البعض قد ردَّ القراءة ورفضها ، قال الرضي : " والظاهر أَنَّ حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلِّم تواتر القراءات [4] وقد احتج من ردَّ قراءة حمزة بما يلي :

١- إجماع النحييون على أنه يقبح أن يعطف الاسم الظاهر على المضمر في حال الجر إلا بإعادة الجار [5] .

٢- أن من الخطأ في الدين الحلف بالأرحام [6] ، قال الزجاج : " وخطأٌ أيضاً في الدين عظيم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تحلفوا بآبائكم) ، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ؟ "[7]

وقد تأول أولئك القراءة لتوافق مذهبهم بما يلي :

---

(١) سبق تخريج القراءة .
(٢) معاني القرآن للفراء (٢٥٢/١ ، ٢٥٣)
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) .
(٤) شرح الكافية للرضي (٣٦٠/٢) .
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) .
(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) ، التبيان (٣٢٦/١) .
(٧) معاني القرآن وإعرابه (٦/٢) .

١- أن (الواو) للقسم ، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها ، وجاء القرآن في مقتضى استعمالهم [١] ، جواب القسم لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [٢] ، وتأولوا الحلف بغير الله بأنه على حكاية فعلهم [٣] ، أو من حذف المضاف والتقدير : (ورب الأرحام)[٤] ، او من باب إقسام الله بما يشاء من خلقه [٥] .

٢- أن يكون أُعتُقِد أن قبله (باء) ثانية حتى كأنه قال : (بِمَنْ تمرر أمرّ) ، و (على مَنْ تَنزل أنزل) ، ولم يقل : (أمر به) ؛ ولا أنزل عليه) ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر [٦] .

الرأي الثاني : إجازة القراءة ، وقبولها فراوي القراءة إمام ثقة ، وقد قال عنه سفيان الثوري : " كان حمزة لا يقرأ حرفاً إلا بأثر" [٧] ، وقال الرازي : " ولو أن حمزة روى هذه اللغة لكان مقبولاً بالاتفاق ، فإذا قرأ به في كتاب الله تعالى كان أولى أن يكون مقبولاً " [٨] إضافة إلى ذلك فقد قرأبهذه القراءة جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، والنخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ومجاهد ، وهؤلاء الأئمة يسندون إلى النبي صلى الله عليه وسلم [٩].

ورَدت حجج المنكرين لقراءة حمزة بأن إجماع النحويين على قبح عطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض دعوى لا دليل عليها ، وقد مرَّ ما يثبت خلاف ذلك من آراء الكوفيين وغيرهم .

موقف الخوارزمي :

خالف الخوارزمي مذهب الكوفيين ومن وافقهم ، ويختار المذهب البصري مثبتاً رأيه بالدليل

---

(١) انظر : الإنصاف (٤٦٧/٢) ، التبيان (٣٢٧/١) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) .
(٢) سورة النساء ، من الآية (١)
(٣) انظر التبيان (٣٢٧/١) .
(٤) انظر : شرخ ألفية ابن معطي (٧٩٨/٢) .
(٥) انظر : المحرر الوجيز (٥/٢) ، شرح ألفية ابن معطي (٧٩٨/٢) .
(٦) انظر : المسائل البصريات (٦٥٣/١) ، إعراب القراءات السبع وعلله لابن خالويه (١٢٧/١) ، الخصائص (٢٥٨/١) ، الكشاف (٢١٥) ، الإنصاف (٤٦٧/٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢٠٣/١ ، ٢٠٤) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) .
(٧) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية (١٢٨/١ ، ١٢٩) . البحر المحيط (١٥٩/٣) .
(٨) انظر : التفسير الكبير (٣٤/٦) .
(٩) انظر : معاني القرآن للفراء (٢٥٢/١) ، إعراب القرآن للنحاس (٤٣١/١) ، البحر المحيط (١٤٧/٢، ١٥٧/٣) ؛ إعراب القراءات السبع وعللها لاين خالويه (١٢٨/١) .

القياسي الذي أورده البصريون في كتبهم دون أن يتعرض للمذهب الكوفي ، فأورده رأيه مستنداً على حجج سردها ، واستشهد عليها ، وهي كما يلي :-

١- أن المضمر المتصل قد صار عوضاً لما كان في الاسم بمنزلة (التنوين) ؛ فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف على (التنوين) ، وهو معاقب للتنوين ، وذلك لما يلي :

أ- أن (الياء) ، تحذف في المنادى المضاف كما يحذف (التنوين) .

ب- أن المضمر على حرف كما أن التنوين كذلك .

ج- أنهما مجتمعان في السكون ، لأن المضمر لا يفصل من الاسم في الوقف كما لا يفعل (التنوين) في الوصل .

٢- أن المضاف ، والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلم يجز الفصل بينهما ، كذلك لا يجوز العطف على بعض الشيء الذي هو بعض الاسم .

وقد حكم على قراءة حمزة بالضعف ، كذلك الشواهد الشعرية التي أجازت العطف على المضمر المخفوض بدون إعادة للخافض .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – المذهب الكوفي ، وذلك لكثرة المسموع المؤيد له ، أما ما ذهب إليه البصريون من تشبيه الضمير المتصل بالتنوين فيضعفه ما يلي :

١- أن التشبيه بالتنوين يتطلب منع العطف حتى وإن كان بإعادة الجار ؛ لأن الشبه يبقى على ما هو عليه .

٢- أن الضمير يلحق الحروف كثيراً ، والتنوين لا يتصل بها أبداً .

أما تأويل البصريين لقراءة حمزة [والأرحام] بالخفض للتوافق مع مذهبهم فهو تأويل بعيد لا دليل عليه ، فتقدير المضاف يغني عنه ما قبله من قوله تعالى : [تساءلون به] [١] ، كما أن حرف الجر المحذوف يضعف عن العمل ، إضافة إلى تكلف منهم لم يسلم من النقد [٢] .

---

(١) انظر : التبيان (٣٢٧/١) .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس (٤٣١/١ ، ٤٣٢) ، شرح الكافية للرضي (٣٥٩/٢) ، الدرر المصون (٢٩٧/٢).

المبحث الثاني

خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في الصرف

أولاً

الخلاف في الأبنية

(أ) في أبنية الأسماء والأفعال :

الخلاف في وزن (أشياء)

قال الزمخشري :((والأبنية التي لحقها ممدودة (فعلاء)، وهي على ضربين: اسم وصفة ، فالاسم على ثلاثة أضرب:اسم عين مفرد، ...،وجمع كالطرفاء،والحلفاء ، والأشياء)) [1] .

قال الخوارزمي : ((اختلفوا في لفظة (أشياء) فقال بعض الكوفية وزنها (أفعال) ، وذهب الباقون منهم وهم الأكثرون إلى أن وزنها (أفعلاء) ، وعليه أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وقالت البصرية وزنها (أفعاء) والأصل (فعلاء)، واحتج بعض الكوفية بأن (فعلاء) في الصحيح وإن كان لا يُكسَّر على (أفعال) لكنه في المعتل يُكسر عليه ، بدليل (بيتٍ وأبيات) ، و(سيف ، وأسياف)، ...، على أنهم قالوا في الصحيح : (فرخ وأفراخ)، و(زند وأزناد)، و(أنفٌ وآناف). واحتج الباقون من الكوفية والأخفش بأن (أشياء) ليست بـ(أفعال)، ولا (أفعاء)، ويمكن أن تكون (أفعلاء) فتحمل عليها،أما أنها ليست بـ(أفعال) فلامتناعها عن التصرف،ألا ترى أن (أسماء وأبناء) جمعي (اسم وابن) يتصرفان، وأما أنها ليست بـ(أفعاء) فلأنها لو كانت لكانت مفردة ، وأنها غير مفردة، إذ لو كانت مفردة لما أضيف إليها عدد القلة في قولهم:(ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء)، ومن ثم لم يجز (ثلاثة ثوب ، وعشرة درهم)، وأما أنه يمكن حملها على (أفعلاء) فلأن (فيعلاء)[2] يكسَّر عليها ، تقول : (بيّن وأبيناء) ، و(ليّن وأليناء) إلا أنهم استثقلوا اجتماع الهمزتين لا سيّما في الجمع فحذفوا (الهمزة) التي هي (اللام) طلباً لتخفيف ، وأما (الألف) فلأنه حاجز غير حصين، ولأنه من جنس (الهمزة))) .

حجة البصريين أنها ليست بـ(أفعال) ولا (أفعلاء) وممكن أن تكون (أفعاء) فتحمل عليها ، أما أنها ليست بـ(أفعال) فلما تقدم ذكره من امتناعها من الصرف ، وأما أنها ليست بـ(أفعلاء) فلأنها على بنائها تصغّر.

---

(١) انظر : المفصل (٢٠٢).

(٢) انظر : هكذا في المطبوع ، ولعلها (فيعل) ، فـ(ليّن وبيّن) على وزنها.

قال أبو عثمان المازني: سألت الأخفش عن تصغير (أشياء) ، فقال : (أُشيَّاء) ، قال المازني : فقلت يجب على قولك:أنه (أفعلاء) أن تردَّ إلى الواحد وتصغَّر ثم تجمعه، فانقطع الأخفش ؛ ولأنها تكسر على (أشاويّ)،والذي يقطع الشغب قولهم في جمعها(أشياوات) كـ(صحراوات)،وأما أنه يمكن أن يكون(أفعا)[1] فلأنه غير مستحيل أن يكون أصلها (أشياء) ، ثم تقدم لامُ الكلمة على فائها كما قدّمت في (قسيّ) .

قوله بأنه أضيف إليها عدد القلة ، ولو كانت(أشياء) مفردة لما أضيف إليها عدد القلة ؟ قلنا : إذا كانت غير مفردة من حيث المعنى فإنه يجوز إضافته إليها ، كما في قولك : ثلاثة قوم وتسعة رهط . فإن سألت : لو كانت (أشياء) مفردة لما جاز (ثلاثة أشياء) بل (ثلاث أشياء)، كما لا يجوز (ثلاثة طرفاء) بل (ثلاث طرفاء)؟ أجبت: فرقاً بين(أشياء) و(طرفاء) ، وذلك أن (طرفاء) كما يُطلق على الكثير يُطلق على القليل أيضاً، فقولنا (ثلاث طرفاء) بمنزلة (ثلاث طرفاوات) بخلاف (أشياء) ذاتها لا تقع على المفرد))[2].

دراسة الخلاف :

(أشياء) من الكلمات الممنوعة من الصرف ، وذلك كما في قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[3] ، وامتناعها من الصرف فرَّع آراء النحويين في وزنها وأصلها على خمسة أوزان جاءت على النحو التالي:

الوزن الأول:(لفعاء)،وبُني هذا الوزن على أن الأصل في (أشياء):(شيئاء) على وزن (فعلاء)،ثم قدمت لام الكلمة، وهي (الهمزة) على فاء الكلمة وهي (الشين)؛ لاستثقال اجتماع (همزتين) بينهما حاجز غير حصين وهو (الألف الزائدة) ، فهي حرف ساكن ، فالكلمة (أشياء) مفردة في اللفظ جمع في المعنى ، فهي اسم جمع من (شيء)، و(الهمزة) الأخيرة للتأنيث ، كـ(الطّرفاء ، والقصباء) حيث إنها اسم جمع لـ(الطرفة ، والقصبة).

---

(١) هكذا في المطبوع ، ولعلها (لفعاء)؛ لإشارته فيما تلا هذه الكلمة إلى القلب المكاني ، فهي(فعلاء)، وقدّمت(لام) الكلمة فأصبحت (لفعاء).
(٢) انظر : التخمير(٢/٤٠٠، ٤٠١ ، ٤٠٢) .
(٣) سورة المائدة من الآية (١٠١).

وهو مذهب البصريين ، فذهب إليه الخليل[١]،وسيبويه[٢]، والمازني[٣]، والمبرد[٤]، والزجاج[٥]،وابن جني[٦]،وابن يعيش[٧]،وابن عصفور[٨]،والرضي[٩]،والسمين الحلبي[١٠].

واعترض مذهبهم بأنهم جمعوا (شيء) جمع الاسم المتحرك العين المؤنث بـ(الهاء)[١١]، وردّ هذا الاعتراض بأن (أشياء) عندهم ليست جمعاً، وإنما اسم للجمع فيه لفظ الواحد كـ(الجامل والباقر)[١٢].

الوزن الثاني: (أَفْعاء) ، وبني هذا الوزن على أن الأصل في (أشياء) : (أَشْيئاء) ، فهي جمع (شيء) كما أن (شعراء) جمع (شاعر) ، فالجمع فيهما على غير القياس ، والقياس أن (فُعلاء) ، و(أفعلاء) جمع (فعيل) نحو: (صديق ، أصدقاء) ، و(كريم ، كرماء) . ولما ورد في كلام العرب جمع(سَمْح) على (سُمحاء) ، ولما كانت (أفعلاء) نظير (فعلاء) جمعت عليها (شيء) فصارت(أشياء)، ثم حذفت لام الكلمة (الهمزة) لاستثقال اجتماع (همزتين) بينهما حاجز غير حصين وهي (الألف). وهو مذهب الأخفش[١٣]، والزيادي[١٤].

وردَّ مذهبهم بما يلي :

١) أن جمع (سمح) على(سُمحاء) شاذ لا يقاس عليه مثله كما لا يقاس عليه نظيره[١٥].

---

(١) انظر : الكتاب (٥٢٤/٤) ، المقتضب(٣٠/١) ، معاني القرآن وإعرابه(٢١٢/٢).
(٢) انظر : الكتاب (٥٢٣ ، ٥٢٤) ، معاني القرآن وإعرابه (٢١٢/٢) ، شرح الملوكي (٣٧٦)، شرح الشافية (٢٩/١).
(٣) انظر : التصريف (٩٤/٢) ، معاني القرآن وإعرابه (٢١٢/٢).
(٤) انظر : المقتضب(٣٠/١).
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٢١٢/٢).
(٦) انظر : المنصف (٩٥/٢ ، ١٠١).
(٧) انظر : شرح الملوكي (٣٧٩).
(٨) انظر : الممتع (٥١٦/٢).
(٩) انظر : شرح الشافية (٣٠/١).
(١٠) انظر : الدر المصون (٤٣٤/٤).
(١١) انظر : المنصف(٩٨/٢).
(١٢) انظر : المنصف (٩٨/٢).
(١٣) انظر : التصريف (٩٤/٢) ، المقتضب (٣٠/١) ، الإنصاف(٨١٣/٢) ، شرح الملوكي(٣٧٧).
(١٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٢١٢/٢).
(١٥) انظر : الممتع (٥١٥/٢).

٢) أن تصغير (أشياء):(أشيِّاء)،ووزن (أفعلاء) لا يأتي التصغير منه على لفظه، بل يأتي من مفرده[١].

الوزن الثالث:(أفعال)، وبُني هذا الوزن على أن (أشياء) جمع (شيء) ، فوزن (فعل) المعتل العين يُجمع على (أفعال)،وذلك نحو:(بيت، وشيخ ، وسيف) فتجمع على: (أبيات، وأشياخ ، وأسياف) [٢] ، وهو مذهب الكسائي[٣]، والسجستاني [٤].

أما منع (أشياء) من الصرف على هذا المذهب ؛ فمعلل بوجهين :

١) بأن التنوين مخفف لكثرة استخدام الكلمة [٥] .

٢) أن (أشياء) جمعت على (أشياوات) ، فأشبهت (صحراء) ، و(حمراء) [٦].

وردَّ هذا المذهب بما يلي :

١) أن كثرة الاستخدام مما يخف به الاسم فكان الأولى أن تصرف [٧].

٢) أن (أفعال) لا يجمع بـ (الألف) و(التاء) [٨].

الوزن الرابع : (أفعلاء) ، وبُني هذا الوزن على أن (أشياء) جمع(شيِّء) بتضعيف(الياء) ووزنه(فيعل)، وخفف كـ(هيِّن وليِّن) فقيل:(هيْن وليْن)[٩]،وجمعها(أهوناء ، وألیناء) [١٠] ، والقياس أن يكون جمعها (أشيئاء) فحذفت (الهمزة) للتخفيف[١١]. وهو مذهب الفراء[١٢].

وردَّ هذا المذهب بما يلي :

١) أنه لا يوجد دليل على أن أصل (شيء): (شيِّئ) ، ولم يرد عن العرب[١٣].

---

(١) انظر : الإنصاف (٨١٨/٢) ، المنصف (١٠١/٢).
(٢) انظر : الإنصاف(٨١٤/٢) .
(٣) انظر : المنصف (٩٥/٢ ، ٩٦) ، الإنصاف(٨١٤/٢) ، شرح الملوكي(٣٧٨).
(٤) انظر : المنصف (٩٦/٢) ، شرح الملوكي(٣٧٨).
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء(٣٢١/١) ، معاني القرآن وإعرابه(٢١٢/٢).
(٦) انظر : المنصف(٩٦/٢) ، شرح الملوكي (٣٧٨).
(٧) انظر : شرح ألفية ابن معطي(١٢٤٣/٢ ،١٢٤٤).
(٨) انظر : الممتع (٥١٤/٢).
(٩) انظر : المنصف(٩٦/٢) ، شرح الملوكي (٣٧٨).
(١٠) انظر : المنصف(٩٦/٢) .
(١١) انظر : معاني القرآن للفراء(٣٢١/١) ، الإنصاف(٨١٣/٢).
(١٢) انظر : معاني القرآن للفراء(٣٢١/١).
(١٣) انظر : المنصف(٩٦/٢ ، ٩٨) ، شرح الملوكي (٣٨٠).

٢) أن (فيعل) لا يُجمع على (أفعلاء) ، وما ورد على ذلك شاذ لا يقاس عليه[١].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

توسع الخوارزمي في بيان الخلاف الذي دار بين النحويين حول وزن (أشياء) ، فأشار إلى مذاهبهم بصريهم وكوفيهم ، فأشار لمذهب الكوفيين ، القائل بأن وزن (أشياء): (أفعال) ، ثم نسب للأخفش موافقته لمذهب أكثر الكوفيين القائل بأن وزنها (أفعلاء) دون أن يشير للفرق بين مذهبيهما ، وأشار لمذهب جمهور البصريين في وزن (أشياء) على (لفعاء) المعتمد على القلب المكاني[٢]، ثم أورد حججهم المدعِّمة لمذاهبهم .

أما اختياره في هذا الخلاف فيتضح من خلال تأييده لكون (أشياء) كلمة مفردة ، وهو ما يوافق به المذهب البصري – حسب ما أورده من آراء –،فقد احتج لإفراد (أشياء) بما يلي :

١) أن (أشياء) مفردة معنى جمع لفظاً ؛ لذلك جاز إضافتها لعدد القلة ، كما جاز ذلك في : (ثلاثة قوم ، وتسعة رهط) .

٢) أن جواز قولهم : (ثلاثة أشياء) لا تنفي عنها الإفراد كما في (طرفاء) ؛ وذلك لأن (أشياء) لا تقع إلا على المفرد ، أما (طرفاء) فيُطلق على القليل والكثير ، فهي بمنزلة (طرفاوات).

الترجيح :

الراجح مذهب جمهور البصريين لبساطته وقلة التغيير فيه ، فلم يطرأ على أصل الكلمة سوى القلب المكاني ، كما أن الكلمة فيه مفردة ممنوعة من الصرف دون أن يكون فيه تأويل ، أو اضطرار لتشبيه جمعه بجمع (فعلاء) ، كما في (أفعال) ، أو جمعه على غير القياس ، أو تقدير مفرد لم يرد عن العرب كما في (أفعلاء).

---

(١) انظر : المنصف(٢/٩٦) ، الممتع (٢/٥١٥).

(٢) انظر : في المطبوع (أفعاء) ، والثابت بعد تحقيق القضية أنها (لفعاء).

الخلاف في وزن (التوراة) واشتقاقها

قال الزمخشري: "و(التاء) أبدلت من (الواو)، و(الياء)، و(السين)، و(الصاد)، و(الياء)، فإبدالهما من (الواو)...، و(توراة)"[1].

قال الخوارزمي: "في وزن (تتفلة) لغة في (تنفلة)[2]، وهو قليل جداً، وهذا قول الكوفيين.

وقيل: هو (تفعلة) إلا أنه صرف إلى الفتح استثقالاً للكسرة في المعتل، وهو بناء يكثر نحو: (توقية)، و(توصية).

وقيل: فَتْح كفتح (ناصياه). قال الزجاج: وهو رديء؛ لأنه يجب منه (توقية) (توقاة)، وهذا لا يجوز.

قال البصريون: (توراة) (فوعلة) قلبت (الواو) الأولى (تاء) لئلا يجتمع (واوان) في أول الكلمة نحو: (تولج) (وولج)[3]، و(فوعلة) في كلام العرب كثير. ابن جني: وقلبت (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، واشتقاقها من (ورى)، وهذا كتسميتهم القرآن (فرقاناً) وتاؤها للتأنيث؛ لانقلابها في الوقف (هاء)، وتأنيثها كتأنيث الصحيفة والمجلدة، وتذكيرها على إرادة الكتاب"[4].

دارسة الخلاف:

(التوراة) من الأسماء التي نالت جدلاً واسعاً بين العلماء في تحديد اشتقاقها ووزنها، وإن كان بينهم شبه إجماع على ورود الإبدال فيها إلا أنهم قد اختلفوا في تحديد وزنها والفعل الذي اشتقت منه، فجاءت آراؤهم على النحو التالي:

---

[1] المفصل (٣٦٨).

[2] هذا في المطبوع، ولعلها: (تَتْفَلة) في (تَتْفُلة)، و(التفلة): صغير الثعلب.

[3] الخلاف في (التاء) في (تولج) بين الزيادة والإبدال من هذا البحث.

[4] التخمير (٣٥١/٤)

الرأي الأول: أن كلمة (توراة) على وزن (فَوْعَله) مثل: (دوخلة)، و(قوصرة)، و(دوسرة)، وأصلها (ووراة) فقلبت (الواو) الأولى (تاء) لئلا يجتمع (ووان) في أول الكلمة، وتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت (ألفاً)، فصار اللفظ (توراة)، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين[1] ، قال سيبويه: "وإذا التقت (الواوان) أولاً، أُبدلت الأولى همزة، ...، وربما أبدلوا (التاء) إذا التقت (الواوان)، ...، وليس ذلك بمطرد"[2].

وقال الزجاج: "وقال البصريون أصلها (فَوْعَلة)، و(فَوْعَلة) كثير في الكلام مثل: (الحوقلة)، و(دوخلة)، وما أشبه ذلك، وكل ما قلت فيه (فَوْعَلْتُ) فمصدره (فَوْعَلة) فأصلها عندهم (وَوْرية)"[3].

وقال به الفارسي[4]، وابن جني[5]، ومكي القيسي[6]، وابن يعيش[7]، والرضي[8].

الرأي الثاني: أن وزن (توراة) (تَفْعِلة) – بكسر العين –، وأصلها (توريـة) مصدر (ورّى) – بتصنيف العين –، وأُبدلت (الكسرة) (فتحة) استقالاً للكسر في المعتل، ثم قُلبت (الياء) (ألفاً)، وهي لغة طائية يقولون في (الناصية): (ناصاة)، وفي (الباقية): (باقاة) .

---

[1] انظر معاني القرآن وإعرابه (٣٧٥/١)، سر صناعة الإعراب (١٤٦/١)، شرح الشافية للرضي (٨١/٣)، ارتشاف الضرب (٢١٥/١، ٣٢٠).

[2] الكتاب (٤٧٦/٤)

[3] معني القرآن وإعرابه (٣٧٥/١)

[4] الكتاب (٤٧٦/٤)

[5] انظر: التعليقة (١٠/٥، ١١)

[6] انظر: سر صناعة الإعراب (١٤٦/١)

[7] انظر: مشكل إعراب القرآن (١٤٩/١).

[8] انظر: شرح المفصل (١٥٨/٩)

وهو مذهب الفراء[1]، ونُسب لبعض الكوفيين[2].

وهو مذهب مردود بأن وزن (تفعِلة) – بكسر العين – قليل في كلام العرب[3]، وردّه الزجاج بقوله:"وكأنه يجيز في (توصية): (توصاة)، وهذا رديء، ولم يثبت في (توفية) (توفاة)، ولا في (توقية) (توقاة)"[4].

الرأي الثالث: أن (توراة) على وزن (تَفْعَلة)،– بفتح العين– مثل (تَتْفَلة)، وكما يقولون في (تَفْعُلة)– بالضم–: (تَتْفَلة)– بالفتح–، وهي من الفعل (ورّى)، وأصلها (تورية) فقُلبت (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو مذهب ثعلب[13]، وقيل هو مذهب الكوفيين[5].

وردَّ أيضاً بقلة وزن (تَفْعلة)– بفتح العين– في كلام العرب[6]، وقال الزجاج: "و(تَتْفَلة) لا تكاد توجد في الكلام، وإنما قالوا في (تُتْفُلة): (تَتْفَلة)"[7].

الرأي الرابع: أن (التوراة) لفظ أعجمي، وهو عَلَمٌ على الكتاب المنزل على سيدنا موسى عليه السلام، ولا يدخله الاشتقاق، قال أبو حيان في حديثه عن (التوراة) و (الإنجيل) " إنهما اسمان عبرانيان ، وقد تكلف النحاة في اشتقاقهما ووزنهما"[8]، وأصل (التوراة) في العبرانية (تورة) بمعنى: شريعة وقانون وتعليم[9]، وهي مشتقة من (يره) بمعنى : ألفى ووضح[10].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٣٢٠/١) لسان العرب (ورى)

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه (٣٧٤/١)، التبيان (٢٣٦/١)، المحرر الوجيز (٣٩٨/١)

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن (١٤٩/١)

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣٧٥/١)

(١٣) انظر: مجالس العلماء للزجاجي (٩٦)

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٧٤/١)، مشكل القرآن (١٤٩/١)، شرح الشافية للرضي (٨١/٣)، ارتشاف الضرب (٢١٥/١، ٣٢٠) .

(٦) انظر مجالس العلماء للزجاجي (٩٦)

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٣٧٤/١)

(٨) انظر: البحر المحيط (٢٢/٢)

(٩) انظر: قاموس عبري – عربي لحزقيل قوجمان (תורה)، تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية في ذكر أصلهما بحروفه (١٩) .

(١٠) انظر: السابق .

وقد قال البيضاوي في تفسيره: "واشتقاقهما من (الورى) و (النجل)، ووزنهما بـ (تفعلة) و(إمفيل) تعسف؛ لأنهما أعجميان"[٤].

موقف الخوارزمي من الخلاف:

عدّد الخوارزمي الأقوال الواردة في وزن (توراة)، ويبدو من حديثه عن مذهب البصريين في أن (توراة) على وزن (فوعلة) تأييده ذلك، ولأنه وزن كثير في كلام العرب.

الترجيح:

الراجح – فيما أرى– أن (التوراة) اسم (أعجمي) عَلَما للكتاب المنزل على سيدنا موسى – عليه السلام – لكن وافق من الأوزان العربية (فوعلة) ، و (تفعله) ، فهو يتماثل مع ما قال السيوطي في وزن (موسى) حيث قال :" (موسى)، اسم أعجمي، إلا أنه يوافق من العربية وزن (مُفعَل) ، (فُعْلى)"[٥].

---

(٤) تفسير البيضاوي (٣/٢)

(٥) الأشباه والنظائر (٢٣٦/٢)

الخلاف في حروف الزيادة في كلمة (مَنْجَنُون) [1]

قال الزمخشري: " والزيادتان المفترقتان في نحو (حبوكرى) ...، (منجنون) .. " [2] .

قال الخوارزمي : "(مَنْجَنُون) : هي الدولاب التي يستقى عليها . ابن السكيت : هي المحالة التي يُستقى عليها ، وهي مؤنثة ، ولا تخلو من أن تكون : (مفعلول ، أو منفعلول ، أو فنعلول ، أو فعللول) ، والأولان ليسا من أبنيتهم ، فكان (فنعلول أو فعللول) ، وبهما قال سيبويه ، وعلى القول الأول جمعه (مجانين)، ونظيره على هذا الوجه (حندقوق)[3] وهو نبتٌ ، وعلى الثاني تجمعه عامة العرب على (مناجين) ، ويشهد لكون (الميم) فيه أصلاً و(النون) زيادة أنه ورد فيه فيه (منجنين) وهو (فنعليل) كـ (منجنيق) ؛ لأنهما لو كانا مزيدتين لاجتمع في أول الاسم زيادتان ، وهذا لا يكون إلا في الاسم الجاري ، ومن ثم يُحقِّر على (مجينين) ، وبالقول الأول أخذ شيخنا – رحمه الله – لكن فيه ثلاث زوائد : (النون) بين (الفاء) و (العين) ، و(الواو) ، و(اللام) الأخيرة التي هي (نون) ، وهو في هذا القول من أبنية الثلاثي المزيد فيه " [4] .

دراسة الخلاف :

يُزاد الرباعي المجرد بحرف أو أكثر ، وقد تكون هذه الزيادة في أول الكلمة أو في وسطها أو آخرها ، وقد تكون في الرباعي زيادتان مفترقتان كما في كلمة (منجنون)[5] .

وقد ورد في أصل الكلمة (مَنْجَنُون)وحروف الزيادة فيها أقوال جاءت على النحو التالي:

القول الأول : أن كلمة (منجنون) رباعية الأصل على وزن (فَعْلَلُول) ، فالزائد فيها حرفان هما : (الواو) ، و(النون) الأولى والثانية من (النونين) الأخيرتين) وهو أحد قولي سيبويه

---

(١) المنجنون : الدولاب التي يستقي عليها ، انظر : لسان العرب (منجنون)

(٢) المفصل : (٢٤٣) .

(٣) الحندقوق : بقلة أو حشيشة رطبة ، انظر : لسان العرب (حندق) . .

(٤) التخمير (٣ / ١٩٨) .

(٥) انظر : المفصل (٢٤٢ ، ٢٤٣) .

حيث قال : " يكون على مثال (فَعْلُلول) ، وهو قليل ، قالوا :(مَنْجَنُون) " [1] ، وقال" (مَنْجَنُون) بمنزلة (عَرْطِليل) [2] " [3]،وتبعه في ذلك المازني[4]، وابن السراج[5] ، وابن جني[6] ، والأعلم الشنتمري[7]، وابن عصفور[8] ، وابن الحاجب[9] ، والرضي [10] ، وابن منظور[11] ، والجوهري [12] .

القول الثاني : أن الكلمة أيضا رباعية الأصل ، ولكن على وزن (فنعلول) ، فالزائد فيها (النون) بعد (الميم) ، و (النون) بعد (الجيم) ، وهو القول الثاني لسيبويه حيث قال : " ولا نعلم في بنات الأربعة (فَعْلِيُولا) ، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره ، ولكن (فَنْعَلُول) ، وهو اسم ، قالوا : (مَنْجَنُون) ، وهو اسم" [13] ، واختاره الزمخشري بأن عدَّ الزيادة فيه مما افترقت [14] ، وأنكر عليه ابن يعيش [15] ذلك وعدَّه ابن الحاجب من التصحيف الذي لحق كتابه (المفصل) ، حيث يقول : " و(منجنون) وقع في هذا الفصل وليس هو موضعه ؛ لأنه ليس من الرباعي ، وليس فيه زيادتان مفترقتان ؛ لأنك إن قدرت (الميم) أصلية – وهو الصحيح– فـ (نونه) الأولى ، و(الواو) ، و(النون) الأخيرة

---

(١) الكتاب (٤ / ٤٢٧) .

(٢) العرطليل : الطويل ، انظر : لسان العرب (عرطل) . .

(٣) السابق : (٤ / ٤٥٢) .

(٤) انظر : المنصف (١ / ١٤٥) .

(٥) انظر : الأصول (٣ / ٢١٦) .

(٦) انظر : المنصف (١ / ١٤٥) .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢ / ١١٧٠) .

(٨) انظر : الممتع (١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) .

(٩) انظر : الشافية (٥٥) .

(١٠) انظر : شرح الشافية (٢ / ٣٥٤) .

(١١) انظر : لسان العرب (مجن) .

(١٢) انظر : الصحاح (منجنون) (٦/ ٢٢٠١)

(١٣) الكتاب : (٤ / ٤٢٧) .

(١٤) انظر : المفصل (٢٤٣) .

(١٥) انظر : شرح المفصل (٦/١٤٠ ، ١٤١) .

زوائد فيكون ثلاثياً وليس فيه زيادتان مفترقتان ، وإن قدرت (الميم) زائدة كان غير مستقيم ؛ لأنه يؤدي إن قدرت (النون) زائدة أيضاً أو أصلاً إلى مثال ليس في الأسماء، ... ، والظاهر أنه تصحيف لـــ (مَنْجَنيق) فإنه من هذا الفصل وهو بمعنى (مَنْجَنُون) وموافق له في أكثر الحروف فغلط به لموافقته له في أكثر الحروف" [1] .

ورد ابن جني القول بزيادة (النون) بعد (الميم) بقوله : " ولا يجوز أيضاً أن تكون (النون) وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم (مناجين) ، ولو كانت زائدة لقيل (مجانين) ، كما قالوا : (مجانيق) في جمع (منجنيق) لما كانت (النون) زائدة" [2] .

وقال أبو علي الفارسي : " (النون) الثانية أصل وليست بزيادة كما كانت التي في (منجنيق) زائدة" [3] .

القول الثالث : أن كلمة (منجنون) خماسية بمنزلة (عرطليل) على وزن (فعللول) ، وهو مذهب الفارسي ، وهو يوافق فيه سيبويه في قوله الأول بالوزن ، ويخالفه في تحديد حروف الزيادة ، فيقصرها على حرف واحد هو (الواو) ، وفي (عرطليل) حرف (الياء)، حيث يقول : " و (منجنون) خماسي منزلة (عرطليل) إلا أن الزيادة هنا (واو) ، ، وثم (ياء) ، والذي علم منه أن (النون) الثانية من (منجنون) أصل أنها تثبت في التكسير في قولك : (مناجي ، ومناجين) ، ولو كانت (النون) زائداً – أعني الثانية – لقلت في تكسيره : (مجانين) كما قلت (مجانيق) فحذفتها ، فالمحذوف من النونات الثالثة التي بعد (الواو) حذفت هي مع (الواو) لتمام التصغير دونهما ، فلزم أن يقال : (منيجن) كما تقول : (عرطيل) " [4] .

ويرد ابن جني كون كلمة (منجنون) خماسية بقوله : " ليس يريد أن (منجنونا) من ذوات الخمسة مثل (عضرفوط) [5] هذا محال ؛ لأجل تكرير (النون) ، وإنما هو مثل (حندقوق) ملحق بـــ (عضرفوط) " [6] .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٦٩٤/١) .
(٢) المنصف (١ / ١٤٦) .
(٣) التعليقة (٣ / ٢٩٤ ، ٢٩٥) .
(٤) التعليقة (٣ / ٢٩٤ ، ٢٩٥) .
(٥) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، انظر : لسان العرب (عضرفط).
(٦) المنصف (١ / ١٤٥) .

القول الرابع : أن كلمة (منجنون) ثلاثية الأصل ، وحروف الزيادة فيها ثلاثة هي : (النون) الأولى ، و (الواو) ، وإحدى (النونين) الأخيرتين ، فيكون وزنها (فنعلول) ، وذكر ذلك القول ابن يعيش [١] ، والرضي [٢] .

ومما سبق من آراء نستخلص ما يلي :

(١) أن جميع الأقوال اتفقت على زيادة حرف (الواو) .

(٢) أن جميع الأقوال التي جعلت أصل كلمة (منجنون) ثلاثة أحرف أو أربعة اتفقت على زيادة (النون) – إحدى (النونين) الأخيرتين .

(٣) أن جميع الأقوال اتفقت على أصلية حرف (الميم) في الكلمة لما يلي :

– عدم وجود وزن (مفعلول) ، ولا (منفعول) .

– أنه لا يُجمع في أول الكلمة زيادتان ، وليست الكلمة جارية على (فعل) مثل : (منطلق) ، (مستخرج) ، ولأنه لم يثبت أن أصل (منجنون) : (جنَّ) في (منجنيق) حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد [٣] .

لذلك تنحصر الأوزان المقترحة في (فعللول ، وفنعلول) .

موقف الخوارزمي من الخلاف :

عدّد الخوارزمي الأوزان المحتملة في كلمة (منجنون) حسب حروف الزيادة التي تتكون منها ، فخرج بأربعة أوزان أنكر منها اثنتين لعدم وجودهما في أبنية الأسماء ، أما الوزنان (فنعلول) ، و (فعللول) فهما اختيار سيبويه ، وقد نسب للزمخشري اختيار القول الأول وهو (فنعلول) بزيادة (النون) بعد (الميم) ، و (الواو) ، وهما الزيادتان المفترقتان التي عناهما ، ولم يشكل عليه الأمر كما أشكل على ابن الحاجب الذي لم يجد سبيلاً في ذلك إلا ادعاء التصحيف .

---

(١) انظر : شرح المفصل (٦ / ١٤١) .

(٢) انظر : شرح الشافية (٢ / ٣٥٤) .

(٣) شرح الشافية (٢ / ٣٥٣) .

ثم يستدرك الخوارزمي بذكر رأي له وهو أن الزوائد في هذه الكلمة ثلاثة هي : (النون) بين (الفاء) و (العين) ، و (الواو) و (اللام) الأخيرة التي هي (نون) ، وهو ما ذكره ابن يعيش والرضي أيضا .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما أجمع عليه جمهور النحويين ، وهو وزن (فعللول) ، وإن كان أحد قولي سيبويه إلا أنه يرجح قوله الآخر بما يلي :

١– إجماع النحويين على اختياره .

٢– ردّ زيادة (النون) الثانية بجمع الكلمة على (مناجين) .

٣– أن سيبويه نفسه استدل على أصلية (النون) الثانية بتصغير الكلمة على (منيجين) .

٤ – أن قياس (منجنون) على (منجنيق) لورود (منيجين) لغة فيها لا يتصور منه جمعها على (مجانين) كما جمعت (منجنيق) على (مجانيق) .

أما الخوارزمي فقد كان موفقاً في توجيه رأي الزمخشري الذي أشكل على ابن الحاجب ، ولكن جعله الكلمة ثلاثية يرده – برأيي – ما يلي :

١– الإجماع من الجمهور على رباعية أصولها .

٢– اعتراض بعض النحويين على زيادة (النون) الثانية في الكلمة واستدلالاتهم لإثبات ذلك .

٣– أن أصل الكلمة إذا كانت ثلاثية (جنَّ) [١] ، وأصلها رباعية (منجن)[٢]، ولعل دلالة المعنى في كل من الأصلين يدلنا على أصل كلمة (منجنون) .

---

(١) انظر : الصحاح (جنن) (٥ / ٢٠٩٥) .

(٢) انظر : السابق (مجن) (٦ / ٢٢٠١) .

(ب) في التصغير :

الخلاف في حكم تصغير أسماء أيام الأسبوع والشهور

قال الزمخشري : " ومن الأسماء ما لا يصغر كالضمائر وأمس ، وغداً ، وأول من أمس ، والبارحة ، وأيام الأسبوع "[1]،

قال الخوارزمي : " قال سيبويه : ولا يُصغَر (الثلاثاء) ، و(الأربعاء) ، والبارحة ، وأسماء الشهور كلها نحو : (المحرم) ، و (صفر) ؛ لأنها أسماء أعلام.

والكوفيون يرون تصغيرها ، وكل اسمٍ عَلَمٍ خاصٍّ لشيءٍ لا اشتراك فيه ، فإنه لا يَصِحُّ تصغيره.

أعلم أن تسمية الأزمنة على صنفين : صنفٌ يقع به تعيين مسماه وتحصيله ، وصنفٌ لا يقع ، أما الصنف الأول فكاليوم والليلة والصيف والشتاء ، وأما الصنف الثاني فنحو : أيام الأسبوع ؛ لأن حاصل الأمر فيها يرجع إلى أن يوم الأحد هو اليوم الذي بعده يوم الاثنين ، ويوم الاثنين هو اليوم الذي بعده يوم الثلاثاء ، أما يوم الاثنين في الحقيقة ما هو؟ فشيء غير حاصل ، ولذلك إذا ضللت القوتين في أيام الأسبوع لم تجد ما يعيِّن لك أنه ويوم الأحد أو يوم الاثنين. أما الصنف الأول فتصغيره كتصغير سائر الأيام [2] سائغ ، [3] ، وهذا لأن تصغير الشيء نوع ذم وتحقير له وتحقير غير معين ولا محصلٍ محال " [4] .

دراسة الخلاف :

اختلف النحويون في حكم تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع ها على آراء جاءت على النحو التالي :

الرأي الأول : أن تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع لا يجوز على الإطلاق ، وهو

---

(١) المفصل (٢٠٦)

(٢) يعني الأزمان ،وليس أيام الأسبوع .

(٣) لعل هنا سقط – وإن لم يُشر إليه المحقق – ، وذلك لأن سياق الكلام يتطلبه ، وتقديره : (والصنف الثاني تصغيره غير سائغ) .

(٤) التخمير (٤٢٧/٢) .

مذهب جمهور البصريين [١] ، قال سيبويه : " وأعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقرن ، أما أمس ، وغدٍ فلا يُحقران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر ، وأشباههن ، .... فكرهوا أن يحقروها كما كرهوا تحقير (أين) ، واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشدُّ تمكناً ، وهو اليوم والليلة والساعة ، وكذلك أول من أمس ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والبارحة ، كما ذكرنا وأشباههن .

ولا تُحقر أسماء شهور السنة ، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تُحقر ، إنما يُحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته نحو : رجلٌ ، وامرأةٌ ، وأشباهها [٢]" .

وذهب إلى ذلك أيضاً ابن كيسان [٣] ، والأعلم الشنتمري[٤] والزمخشري [٥] ، وابن عصفور [٦] ، وأبو فداء الأيوبي [٧] وأبو حيان [٨] ، ابن عقيل [٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي [١١] .

واستندوا في مذهبهم إلى ما يلي [١٢]:

١- أن أسماء الشهور والأيام أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام ، فهي غير متمكنة تمكن العلم الخاص بشيء معين كزيدٍ وعمرو .

٢- أنها أسماء موضوعة لأزمنة مخصوصة ، وهي بحسب ذاتها لا تقلل .

---

(١) انظر : الكتاب (٥٣٢/٣ ، ٥٣٣) ، وارتشاف الضرب (٣٥٢/١) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٣٥/٢) ، التصريح (٣١٧/٢) ، همع الهوامع (١٥٢/٦) .
(٢) الكتاب (٥٣٢/٣ ، ٥٣٣) .
(٣) انظر : ارتشاف الضرب (٣٥٢/١ ، ٣٥٣) ، همع الهوامع (١٥٢/٦) ، شرح الأشموني (١٥٦/٤) .
(٤) انظر : النكت (٩٤٥/٢ ، ٩٤٦) .
(٥) المفصل (٢٠٦)
(٦) انظر : شرح جمل الزجاجي (٤٣٥/٢) .
(٧) انظر : الكناش (٣٦٤/١) .
(٨) انظر : ارتشاف الضرب (٣٥٢/١ ، ٣٥٣) ، الأشباه والنظائر (١٥٧/٢)
(٩) انظر : المساعد (٤٩٤/٣) .
(١٠) انظر : التصريح (٣١٧/٢ ، ٣١٨) .
(١١) انظر : همع الهوامع (١٥٢/٦) .
(١٢) انظر : الكتاب (٥٣٣/٣) ، والأصول (٦٢/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٥) ، شرح الشافية (٢٩٣/١) ، شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٥/٢) ، التصريح (٣١٧/٢ ، ٣١٨) ..

الرأي الثاني : جواز تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع ، وهو مذهب الكوفيين [١]، وذهب إليه الجرمي[٢] ، والمازني [٣] ، والمبرد [٤] ، قال المبرد " وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك ، في تصغير (سبت) : (سُبَيْتٌ) ، وفي تصغير (أحد) : (أُحَيْدٌ) ، وفي (الاثنين) (ثُنيَّان) ، وفي (الثلاثاء) : (ثُلَيْثاء) ، في قول سيبويه ، وفي قولنا : (ثُلَيْثاء)، لأنك إنما صغرت (ثلاثاً) ، فتسلم الصدر ، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث ، وفي (الأربعاء) : (الأُرَيْبِعاء) ، وفي الخميس : (الخُمَيِّس) ، وفي (الجمعة) : (جُمَيعة) .

وكذلك الشهور نقول في (المحرم) : (مُحَيْريم) ، تحذف إحدى الراءين حتى تصير على مثال (جعفر) ، فإن عوضت قلت : (مُحَيْرم) ، وفي (صفر) : (صُفَير) ، وفي (ربيع) : (رُبَيْع) ، وفي (جمادى) أنت مخير إن شئت قلت (جُمَيْدى) وهي أجود ، وإن شئت قلت ، (جُميّد)، ... وفي (رجب) : (رُجَيْب) ، وفي (شعبان) : (شُعَيْبَان) ، وكذلك (رمضان) : (رُمَيْضَان) وفي (شوال) : (شُوَيْوِيل) ، ... وفي (ذي القعدة) : (ذُوَيّ القعدة) " [٥]

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من منع تصغير أسماء أيام الأسبوع وشهور السنة ، وردوا ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم بأنَّ كل اسمٍ عَلَمٍ خاص لشيء لا اشتراك فيه ، فإنه لا يصحُّ تصغيره " [٦].

وأيام الأسبوع ، لا يقع بها تعيين مسماها ؛ لأن حاصل الأمر فيها يرجع إلى أن يوم (الأحد) هو اليوم الذي بعده يوم (الاثنين) ، ... أما يوم (الاثنين) في الحقيقة ما هو ؟ فشيء غير حاصل " [٧]

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (٣٥٢/١ ، ٣٥٣) ، المساعد (٤٩٤/٣) ، همع الهوامع (١٥٢/٦)
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٣٩/٥) ، شرح الشافية (٢٩٣/١) . ارتشاف الضرب (٣٥٢/١ ، ٣٥٣) ، همع الهوامع (١٥٢/٦) ، شرح الأشموني (١٥٦/٤) .
(٣) انظر : السابق .
(٤) انظر : المقتضب (٢٧٦/٢ ، ٢٧٧) .
(٥) المقتضب (٢٧٦/٢ ، ٢٧٧)
(٦) التخمير (٤٢٧/٤)
(٧) السابق

الترجيح :

الراجح : فيما أرى – ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ وافقه ، وذلك لأن أسماء الأيام والشهور لا تحدد مقادير معينة يمكن تحقيرها

(ج) في النسب :

الخلاف في النسبة إلى (شية)

قال الزمخشري: " والثاني نحو: (عَدِيّ ، وزَنِيّ) وكذا الباب إلا ما اعتل لامه مثل : (شِيَة) فإنك تقول فيه : (وشوي) ، وقال أبو الحسن ، (وشيي) على الأصل "[1].

قال الخوارزمي:" والثاني : أن يكون الساقط غير اللام فتقول في (عدة وزنة) : (عِدِي وزِنِي) إلا ما كان منه معتل اللام فإنك لا تقول فيه (شيي) فراراً من ازدحام المجانسة المستثقلة، ولكنك تقول:(وِشَوَيّ) على كسر (الواو) وفتح (الشين)، وهو مذهب سيبويه ، وأما الأخفش فيقول : (وَشْي) .

احتج الأخفش بأن (الواو) لّما ردَّت إلى الكلمة رُدت (الشين) أيضاً إلى أصلها أيضاً من السكون .

حجة سيبويه : أنها لما عادت ولم تُغيَّر (الشين) عن كسرتها إذ كانت لازمة لها في أكثر أحوالها ، و(الواو) كالعارية فيها فتحصل (الواو) و(الشين) مكسورتين، وقد عُلم أن الثاني إذا كان مكسوراً انقلب (ألفا)، ثم صارت (الألف) (واواً) في النسبة كما تصير (ألف) المقصور (واواً) فيصير لفظها (وشوِيٌّ) .

فإن سألت : فكيف لم تعد (الواو) المحذوفة في (زني،وعدي)،وعادت في (وشوي) ؟ أجبت : لأن (الياء) المتطرفة ضعيفة ، ولذلك تسقط كالتنوين فيصير كأن الاسم المظهر على حرف واحد بخلاف (عديّ) .

تخمير: إذا رددت (الواو) إلى (شية) . قال سيبويه : تقول في النداء: (يا وشوي [2] أقبل) ، والأخفش يقول : يا وشيي أقبل ، وقول سيبويه أظهر ؛ لأن الاسم مسلوب مجهود القلب فاقتضى رد المتجانسة المحذوف منه إليه ، ولم يقتصر استرداد ما هو فيه ؛ لأنه يتناقض مع العلة الموجبة للرد" [3].

---

(١) المفصل (٢١٠).
(٢) في المطبوع (وشي) ، والصحيح ما أثبته.
(٣) التخمير (٣/٢٦ ، ٢٧).

دراسة الخلاف :

إذا حذف من الاسم الثلاثي فاؤه فهو على حرفين العين منهما حرف صحيح ، و(اللام) قد يكون صحيحاً أو معتلاً ، فالصحيح نحو : (عدة ، وزنة) ، والمعتل نحو : (شية) ، والقياس في النسبة لهذه الأسماء حذف (الهاء) وإضافة (ياء) لنسب فتصبح (عِدِيّ، وزِنِيّ) [1]، أما (شية) [2] فتختلف عما سبق من كلمات ؛ لأنها ستبقى على حرفين الثاني منهما حرف لين ، ولا تكون الكلمة من حرفين ثانيهما ليّن[3]، لذلك كان الخلاف بين النحويين في النسبة لهذه لكلمة على رأيين كالتالي :

الرأي الأول :

أن يُنسب للكلمة على حالها دون تغيير إلا في رد فائها ، فتصبح : (وشِيِيّ) ، بكسر (الواو) قد انتقلت إليها بعد لحذف ، ثم تنقل حركة ما قبل (الياء) ، وهي (الكسرة) إلى (الفتح) ، فتقلب (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإذا جاء الحرف الثالث (ألفاً) مقصورة قُلبَت (واواً) ، فأصبحت الكلمة (وِشَوِيّ) [4]، وهو مذهب سيبويه حيث قال : " ونقول في الإضافة إلى (شِيَة) ، (وِشَوِيَّ) ، لم تسكن (العين) كما لم تسكن (الميم) ، إذا قال : (دَمَوِيّ) ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى (شَجوي) "[5]، وابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7].

الرأي الثاني :

أن يُنسب للكلمة على حالها قبل حذف فائها ، فتصبح (وِشْيي) ، وهو مذهب الأخفش ، ووافقه المبرد[8]. واحتجوا لذلك بأن الكلمة إذا رُدَّ ما حذف منها عادت إلى أصلها" [9].

---

(١) انظر : لمفصل (٢١٠) ، شرح ألفية ابن معطي (١٢٦١/٢).
(٢) هي اللون الذي يخالف معظم ألوان الفرس ، وغيره ، وقد قال تعالى :﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾أي ليس فيها لون يخالف سائر لونها ، انظر : الصحاح (وشى) : (٢٥٢٤/٦).
(٣) انظر : المقتضب(١٥٦/٣) ، شرح المفصل (٣/٦).
(٤) انظر : التبصرة والتذكرة (٦٠٠/٢) ، شرح المفصل(٣/٦)، التصريح (٢٣٥/٢).
(٥) الكتاب (٤٠٥/٣).
(٦) انظر : شرح المفصل (٣/٦ ، ٤).
(٧) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٥٩٩/١).
(٨) انظر : المقتضب(١٥٦/٣)، التبصرة والتذكرة (٦٠١/٢).
(٩) انظر : شرح المفصل (٤/٦) ، شرح ألفية ابن معطي (٢/ ١٢٦١) ، التصريح (٢٣٥/٢).

ومن العلماء من أجاز المذهبين كالرماني [1]، والصيمري[2].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يوافق الخوارزمي مذهب سيبويه ، فبعد أن فصَّل فيه ومثّل ، استشهد على أنه الأظهر في حالة نداء المنسوب على مذهب كل من سيبويه والأخفش ، ويعلل اختياره بأن الاسم مسلوب مجهود القلب فاقتضى رد المتجانسة المحذوف منه إليه ، ولم يقتصر على استرداد ما هو فيه ؛ لأنه يتناقض مع العلة الموجبة للرد .

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – من ناحية القياس كلا المذهبين ، ولكن مذهب سيبويه أقرب حيث إن اللفظة أسهل ، وأبعد عن التغيير.

---

(١) انظر : شرح الأصول للرماني (٣١٥).
(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (٦٠١/٢).

الخلاف في النسب إلى الثلاثي ساكن الوسط المنتهي بـ(تاء) يسبقها حرف علة

قال الزمخشري : ((وتقول في (غزو، وظبي) : (غزوي) ،و(ظبيي) ، واُختلف فيما لحقه من ذلك (التاء) ، فعند الخليل وسيبويه لا فصل ، وقال يونس في (ظبية ، ودمية ، وقنية): (ظبوي ، ودُموي ، وقِنوي)، وكذلك بنات (الواو) كـ(عروة ، وغزوة ، ورشوة) . وكان الخليل يعذره في بنات (الياء) دون بنات(الواو) ، وعلى مذهب يونس جاء قولهم : (قروي ، وزنوي) في (قرية ، وبني زنية))) [1] .

قال الخوارزمي : ((الخليل وسيبويه لم يفصلا بينهما كما لم يفصلا في النسبة بين ابن وبنت ، ألا ترى أنهم قالوا (بِنويّ) في الموضعين ، كان الخليل يعذره في بنات (الياء) ؛ لأن بنات (الياء) تنظم فيها (الياءات) ، ولم تجر مجرى الصحيح في تحمل حركات الإعراب ؛ لأن حركات الإعراب في (ظبية) تجري على (تاء) التأنيث، فقلبت إلى (الواو)؛ لأن المقلوب إليه لابد من أن يكون من حروف العلة كالمقلوب، وقد تعذر (الياء) فبقي (الألف) و(الواو)، وقد تعذر (الألف) أيضاً؛ لأن من شرط النسبة أن يكون ما قبل (الياء) مكسوراً ، فتعين (الواو).

وأما الفتحة فإنه يفتقر فيه إلى التفرقة بين الموضعين ، والتفرقة بفتحة (العين) أولى ، وأما بيان أنه يفتقر فيه إلى التفرقة بين الموضعين فظاهر ، وأما بيان أن التفرقة بفتحة (العين) أولى ؛ فلأن التفرقة بالتصرف في الكلمة، والتصرف بأحد أوجه سبعة : تسكين ، وتحريك ، وحذف ، وإبدال ، وتفريق ، وتقديم ، وتأخير ، ... ، والتصرف هاهنا بالتسكين لا يجوز ؛ لأنه إما أن يقع في أول الاسم أو في وسطه أو في آخره . لا يجوز أن يقع في أوله ؛ لأن أول الكلمة لا يجوز في كلام العرب تسكينها ، ولا يجوز أن تقع في آخره ؛ لأن إحدى (ياءي) النسبة ساكنة فيلزم التقاء الساكنين لا على حدٍّ ، ولا يجوز أن تقع في الوسط ؛ لأن وسطه ساكن ، وتسكين الساكن لا يكون ، ولا يجوز أن يقع سائر الأشياء وهي الحذف والتعويض والتفريق والتقديم والتأخير ؛ لأنها أقوى التغايير

---

(١) انظر : المفصل (٢٠٩).

فتعين الحركة ، والحركة إما فتحة وإما كسرة ، وإما ضمة ، ولا وجه إلى أن يكون بالكسرة ، والضمة ؛ لأنهما أقوى الحركات ، فتعينت الفتحة ، بعد ذلك لا يخلو من أن يقع في أول الاسم أو في آخره أو في وسطه ، لا وجه إلى أن يقع في أوله لكونه مفتوحاً ، ولا في آخره ؛ لأن ما قبل (ياء) النسبة مكسور ، فتعين فتح وسطه ، وإذا انفتح لزم إبدال (الياء) واواً ؛ لأن ترك الإبدال لكونه يجري مجرى الصحيح لسكون وسطه ، وإذا تحرّك لم يبق جارياً هذا المفتوح ألفاً ، فأما إذا انكسر (الفاء) أو انضم ، فإما أن يمكن انفتاحه أو لا يمكن ، فإن لم يمكن حصل الغرض وتعينت العين للفتحة ، وإن أمكن قلنا : فتحة العين أولى لقربه من الطرف ، ولذلك أعلُّوا نحو (صُيّم / وقُيَّمٍ) ، ولم يُعلِّوا نحو (صوّام وقوّام) ، وعلى مذهب يونس جاء (قروي ، وزنويّ) في : (قرية ، وبني زَنْية)»[1].

دراسة الخلاف :

ينسب للاسم الثلاثي ساكن الوسط المنتهي بحرف علة بإضافة(ياء) النسب دون تغيير في بنية الكلمة ، وذلك نحو : (ظَبي ، وغَزو)، تصبح عند النسب : (ظبيي ، وغَزويّ) [2].

أما إذا كان الاسم الثلاثي الساكن الوسط ومنتهي بـ(تاء) التأنيث يسبقها حرف علة (واو أو ياء) ، فقد اختلف النحويون في النسبة إليها على النحو التالي :

الرأي الأول :

أن يُنسب إليه بعد حذف (التاء) كما ينسب للاسم الذي لم تتصل به هذه (التاء)، فتضاف (ياء) النسب دون تغيير في بنية الكلمة ، فيقال في : (ظبية ، وعروة) : (ظبيي ، وعُرْوي) ، وهو مذهب جمهور النحويين ، فذهب إليه أبو عمرو بن العلاء [3] ، وسيبويه[4]، والمبرد[5]، واحتجوا لمذهبهم بما يلي :

---

(١) انظر : التخمير (١٩/٣ ، ٢٠ ، ٢١).

(٢) انظر : الكتاب (٣٧٩/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٣/٥) ، شرح الشافية للرضي (٤٨/٢).

(٣) انظر : الكتاب (٣٧٩/٣) ، شرح المفصل(١٥٣/٥).

(٤) انظر : الكتاب(٣٧٩/٣).

(٥) انظر : المقتضب(١٣٧/٣).

١)السماع : وذلك أنه قد نُسب إلى قبيلة (جروة) بـــ(جرويّ) [١].

٢)القياس : أنه لا يوجد فيها ثقل ، والأصل عدم التغيير [٢] ، كما أنه لا يُمنـــع في النسب اجتماع (ثلاث) ياءات بدعوى الثقل؛ لأن في النسب ما اجتمعت فيـــه أربـــع (ياءات) نحو : (أميِيّ) في النسب لـــ(أميّة) [٣]، قال سيبويه : " وحدثنا يونس أن أبـــا عمر وكان يقول في (ظية) ، (ظَبْيِيٌ) ، ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذا جاز في (أُمية) وهي معتلة ، وهي أثقل من (رَمْيِيَّ) [٤]

الرأي الثاني :

أنه عند النسب إليه بعد حذف (التاء) يُفتح الحرف الحرف الأوسط الساكن للفرق بين المذكر والمؤنث[٥]، ويقلب حرف(الياء) (واواً) ، ويحمل الاسم الواوي على اليائي ، فقال في (ظبية ، وعروة): (ظَبَويّ ، وعُرويّ) [٦] .

وهو مذهب يونس[٧]، ونُسب للزجاج[٨]، وأجازه الخليل[٩]، وابـــن مالـــك[١٠] في (اليائي) فقط . وقد احتجوا لرأيهم بما يلي :

١)السماع: فقد نسب إلى بني زنية ،وبني بطية ، بـــ (زنويّ ، وبِطَويّ) [١١].

٢)القياس : أن الاسم المنتهي بـــ(الياء) بعدها (تاء) التأنيث على وزن (فعلة) شبيه بـــ(فعلة) مثل (غَزِوَة) تقلب الواو ياء للكسرة قبلها فتصبح : غَزِية – غَزْيَة ، فهما عند

---

(١) انظر : الكتاب(٣/٣٧٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٥٣).
(٢) انظر : شرح الشافية(٢/٤٨).
(٣) انظر : الكتاب (٣/٣٧٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٥٣).
(٤) الكتاب(٣/٣٧٩).
(٥) انظر : شرح الشافية (٢/٤٨).
(٦) انظر : الكتاب (٣/٣٧٩)، المقتضب(٣/١٣٧) ، شرح ألفية ابن معطي(٢/١٢٥٨)، شرح الـــشافية (٢/٤٨) ، المساعد(٣/٣٧٧).
(٧) انظر : الكتاب (٣/٣٧٩ ، ٣٨٠) ، المقتضب(٣/١٣٧) ، شرح الشافية(٢/٤٨).
(٨) انظر : الكتاب (٣/٣٨٠) ، شرح المفصل (٥/١٥٣).
(٩) انظر : الكتاب(٢/٧٤) ، شرح الشافية(٢/٤٨).
(١٠) انظر : التسهيل (٢٦٤)، المساعد(٣/٣٧٦، ٣٧٧).
(١١) انظر : شرح الشافية (٢/٤٨).

سكون (العين) سواء[1]. فجاز النسب إليه بقلب لامه ، وتحريك عينه ،أمـــا المنـــهي بـــ(الواو)، فقد اعتبره من أنكر النسبة إليه بتغيير بنيته بثقل تحريك عينه دون فائـــدة ، فـــ(الواو) تبقى على حالها بسكون (العين) أو حركتها[2].

وردّه سيبويه وعدّ المسموع من ذلك شاذاً [3].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

بعد أن بيّن الخوارزمي مذهب الخليل وسيبويه ، تعمّق في تعليل التغييرات التي تحدث للاسم عند النسبة إليه على مذهب يونس ، وما وافقه عليه الخليل ، وكأنه بذلك يوافق تلك التغييرات ، فعللها بما يلي :

١)علة فتح العين : للتفرقة بين الموضعين : النسبة للاسم بـــ(التاء) ، وبدون (التاء) ، والتفرقة بفتحة (العين) أولى ؛ لأن التفرقة تكون بالتصرف في الكلمة، والتصرف بأحد أوجه سبعة : تسكين، وتحريك، وحذف، وإبدال، وتفريق، وتقديم ، وتأخير، والحركـــة أولاها ، واختيرت الفتحة لأنها أخفها ، وتعين فتح وسط الكلمة ؛ لأنه لا وجـــه إلى أن يقع في أوله كونه مفتوحاً ، ولا في آخره ؛ لأن ما قبل (ياء) النسبة مكسور.

٢)علة إبدال (الياء) (واوا) : وإذا انفتح وسط الكلمة لزم إبدال (اليـــاء) (واواً) ؛ لأن ترك الإبدال لكونه يجري مجرى الصحيح سكون وسطه، وإذا تحرك لم يبق جارياً هذا المفتوح ألفاً. فقلبت إلى (الواو)؛ لأن المقلوب إليه لابد من أن يكون من حروف العلة كالمقلوب ، وقد تعذر (الياء) فبقي (الألف) و(الواو) ، وقد تعذر (الألف) أيضاً؛ لأن من شرط النسبة أن يكون ما قبل (الياء) مكسوراً ، فتعين (الواو).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب الخليل الذي جمع بين مذهب الجمهور ومذهب يونس ومن وافقه، فجاز النسب إلى الاسم الثلاثي ساكن الوسط المنتهي بالتاء قبلها (ياء) على وجهين:بقاء الكلمة على بنيتها الأصلية، وقلب (الياء) (واواً) مع فتح الحرف الـــساكن

---

(١) انظر : الكتاب(٣/٣٧٩ ، ٣٨٠).

(٢) انظر : شرح الشافية (٢/٤٨) .

(٣) انظر : شرح الشافية (٢/٤٧).

قبلها، وأما الاسم المنتهي بالواو قبل التاء فلا يجوز فيه إلا مذهب الجمهور ، وهو بقـــاء الكلمة على بنيتها دون تغيير ؛ لأن الحركة قبل(الواو) ثقيلة، فيبقى الحرف قبلها علـــى سكونه.

ثانياً

الخلاف في صيغ الجمع والتذكير والتأنيث

الخلاف في الألفاظ المختصة بالمؤنث كـ(حائض وطالق)

قال الزمخشري: " وللبصريين في نحو : (حائض وطامث وطالق) مذهبان: فعند الخليل أنه على معنى النسب كـــ(لابن وتامر) ، كأنه قيل : (ذات حيض ، وذات طمثٍ)، وعند سيبويه أنّه مُتأوَّلٌ بإنسانٍ أو شيءٍ حائض، كقولهم : (غلامٌ ربْعةٌ ، ويَفَعَةٌ) على تأويل (نفسٍ وسلعة) ، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، أما الحادثة فلابدَّ لها من علامة التأنيث ، تقول : (حائضة ، وطالقة الآن أو غدا)، ومذهب الكوفيين يبطله جري (الضامر) على الناقة والجمل ، و(العاشق) على المرأة والرجل"[1].

قال الخوارزمي:" ...، فإن سألت : لم أوجب كونه بمعنى النسب ألّا تظهر فيه علامة التأنيث ؟ أجبت : لأن كونه بمعنى النسب يقتضي ألّا يكون صفة محضة، وكذلك قالوا في (لابن وتامر) بأنها في معنى (ذي لبن ، وذي تمر) .

بين (الحائض) و(الحائضة) ، و(الطالق) و(الطالقة) فرق ، وذلك أن (الحائض) هي: التي ثبت بها (الحيض) واستمر، و(الحائضة) هي التي يحدث بها (الحيض) ، وكذلك (الطالق) و (الطالقة) .

مذهب الكوفيين في هذه المسألة أن كل صفة لا يشارك فيها المذكر المؤنث لا تدخلها (التاء) ، ولا حاجة إلى الفرق كـــ(حائض، وحامل)، وذلك أن الحيض والحمل صفتان مختصتان بالنساء ، وما أحسن هذا لو كان يطَّرد في جميع ما حُذف عنه (التاء) فهذا محصول هذا الفصل . واعلم أنهم قالوا (امرأة جميلة الوجه تامة القد)، و(ناقة ضامرة[2]) ، و(امرأة عاشق) ، فأثبتوا في الفصل الأول دون الثاني ، والفرق بينهما أن الضمر والعشق) وإن عني بهما الثبات والدوام سيحتملان الحدوث والتجدد ، فلم تدخل عليهما (التاء) لئلاَّ يوهماه ، بخلاف الفصل الأول فإنه وإن أريد به الثبات والدوام لكنَّ إدخال (التاء) فيهما لا يوهم الحدوث والتجدد ؛ لأن جمال الوجه وتمام القد إذا ثبت لم يحدث ولم يتجدد بعد ذلك . فإن سألت : ما ذكرت من الدليل إن دلَّ

---

(١) المفصل (٢٠٠).

(٢) هكذا في الكتاب المطبوع ، ولعله (ناقة ضامر) بدليل ما يلي من تفصيل.

على دخول (التاء) في قولك : (امرأة جميلة الوجه تامة القد) أكثر من دخولها على (ناقةٌ ضامرٌ)، و(امرأةٌ عاشقٌ) فهاهنا ما يدل على القلب والعكس ، وذلك أن (التاء) في تلك الصورة مما لا يتوفر عليه تمام مقتضاه ، وإطلاق الكلمة في موضع لا يتوفر فيه عليها تمام مقتضاه ، وإطلاق الكلمة في موضع لا توفر فيه عليها تمام المقتضى أقلُّ من إطلاقها في موضع يتوفر فيه عليها تمامه ؟ أجبتُ : في كل من الصورتين وُجد المقتضى لإطلاقها والمانع منه ، أما وجود المقتضى فمساس الحاجة إلى التفرقة بين المذكر والمؤنث ، وأما وجود المانع فهي[1]صور الجميلة والتامة وقوع الكلمة وهي (التاء) مجازاً ضرورة أنها لا تقع موهمة للحدوث والتجدد ، وفي صورة (الضامر) و(العاشق) يوهمه لكنه غير مراد، ووقوع الكلمة مجازاً أهون المانعين إذ المجاز كثيراً ما يُقدَّم على الحقيقة ، لكون كل واحد من أنواعه محتوياً على نوع فصاحة بخلاف وقوع الكلمة موهمة غير المراد ، فإنه لا يقدَّمُ ضرورة أنه مفوَّت المقصود ، وأما الإبهام في صنعة الشعر بمعزل عن هذا ؛ لأنه وإن كان يوهم غير المراد إلا أنه لا محالة يكون هناك ما يقوي جانب المراد ، ولا كذلك في فصل (ناقةٌ ضامرةٌ" ، و(امرأةٌ عاشقٌ) فإنه لو أطلق (التاء) والمراد به مجازاةٌ وهو عدم الحدوث والتجدد لما كان فيه ما يقوي جانب المجاز . فإن سألت : فعلى ما ذكرته وجب القول بجواز (امرأةٍ ضاربٍ وقاعدٍ) إذا أريد بها لثبات والدوام،أجبتُ: الضرب لا يمتدُّ فلا يتحقق فيه الثبات والدوام ، أما إذا قلتَ:(امرأة قانت وعاقل) فلعلّةٍ ، على ذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾[2] ، على أن في الآية وجهاً آخر..."[3].

دراسة الخلاف :

ورد في لسان العرب أوصاف للمؤنث تخلو من (تاء) التأنيث، مثل : امرأة طالق ، وحائض ، وطامث ، وقاعد ، وللنحويين في تعليل ذلك آراء على النحو التالي :

---

(١) هكذا في المطبوع ، ولعلها (ففي) كما أشار المحقق في الهامش لبعض النسخ.
(٢) سورة التحريم : من الآية: (١٢) .
(٣) التخمير: (٢/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣) .

الرأي الأول :

أن هذه الصفات وإن كانت لمؤنث فإنها لم تختم بـــ(التاء) ، وذلك لأنه لم تجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق ما كان جارياً على الفعل ، وما كان غير جارٍ عليه فإذا جرى الاسم على الفعل لزم الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان في الفعل ، وإذا لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب ، فـــ(حائض) بمنزلة (ذات حيض) ، و(طالق) بمنزلة (ذات طلاق)، وهو مذهب الخليل حيث قال سيبويه : " فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : (حائض) ، فإنه لم يخرجه على الفعل "[١]، والأخفش [٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والفارسي[٥]، والصيمري[٦] .

الرأي الثاني : أن هذه الصفات تتأول على أنها صفة (شيء) أو (إنسان) و(الشيء) مذكر ، فأنه قيل : (شيء حائض)؛ لأن (الشيء) عام يقع على المذكر والمؤنث ، وهو مذهب سيبويه [٧]، ووافقه ابن السراج[٨]، وابن الأنباري[٩]، ونسبه سيبويه [١٠]، والزجاج[١١] للخليل.

الرأي الثالث : أن هذه الصفات مخصوص بها النساء،فيستغنى عن علامة التأنيث ؛ لأن المذكر لا يوصف بها، وهو مذهب الكوفيين[١٢]، قال الفراء:" في المرضع التي معها صبي ترضعه ولو قيل في الأم : مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث فيكون مثل قولك : طامث وحائض ولو قيل في التي معها صبي (مرضغة) كان صواباً[١٣]، وذكره

---

(١)الكتاب (٤٢٣/٣).
(٢) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٨٩/١).
(٣) انظر : المقتضب (١٦٤/٣) .
(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٤٠٩/٣ / ٤١٠ ، ٢٤٣/٥).
(٥) انظر : التكملة(٣٤٥).
(٦) انظر : التبصرة والتذكرة (٦٢٦/٢) .
(٧) انظر : الكتاب (٤٢٣/٣ ، ٤٢٤).
(٨) انظر : الأصول (٤١٥/٢).
(٩) انظر : المذكر والمؤنث (١٨٥/١).
(١٠) انظر : الكتاب (٤٢٣/٣ ، ٤٢٤).
(١١) ما ينصرف وما لا ينصرف (٧٤).
(١٢) انظر : معاني القرآن للفراء (٢١٤/٢) ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٧٣/١)، إعراب القرآن للنحاس (٨٥/٣)، التبصرة والتذكرة (٦٢٩/٢) ، الإنصاف (٧٥٨/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (٥٥٩/١) ، الدر المصون (١٢١/٥ ، ١٢٢) ، ائتلاف النصرة (٦٩).
(١٣) معاني القرآن للفراء (٢١٤/٢) .

المبرد بلا نسبة [1]، ووافق الكوفيين في مذهبهم السجستاني [2]، والسيوطي[3].

واحتجوا بأن علامة التأنيث إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل ، فأما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا وجه إلى علامة التأنيث ، فيقال للتي يئست من الحيض : (قاعد)، ولما يقابل القيام (قاعدة)؛ لأن الوصف الأول اختص بالإناث ، والثاني مشترك.

موقف الخوارزمي من الخلاف :

فصل الخوارزمي وحلل في هذا الخلاف ، فأورد الآراء الثلاثة بالتوضيح والتمثيل ، وقد كاد أن يعد رأي الكوفيين مستحسناً لولا اعتراض يواجهه ، وهو عدم اطـــراده في كل وصف لأنثى حُذِف منه (التاء).

فالمختار عند الخوارزمي المذهب البصري ، فلم يرد عنده اعتراض أو نقد لرأي كل من الخليل وسيبويه ، ولكن قد يلمح من إسهابه في التمثيل والمقارنة ميله لمذهب سيبويه ، وذلك يستنتج من خلال المقارنة بين مثالين أحدهما صفات الإناث فيه مؤنثة بـــ(التاء) ، والثاني الصفات فيه خالية من(التاء).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما رجح عند الخوارزمي حيث إن رأي الكوفيين مستحسن ، لكنه غير مطرد ، أما رأي الخليل فهو يخلو من التأويل الذي يعتمد عليه رأي سيبويه ومن وافقه .

---

(١) انظر : المقتضب (١٦٤/٣).
(٢) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ١٩١) .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر (٣٢١/٢).

ثالثاً

الخلاف في المشتقات

الخلاف في كون (أول) اسماً للتفضيل، وفي الفعل المشتق منه

قال الزمخشري:" ومما حذفت فيه (مِنْ) وهي مقدرة قوله عز وجل ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[1]، أي: أخفى من السر، وقول الشاعر[2]:

يَاليتَها كانَتْ لأَهلِـــي إبِلاَ أو هَزُلَتْ في جَدْب عَامِ أَوْلاَ

أي: أول من هذا العام، و(أول) من (أفعل) الذي لا فعل له كـ (آجل)، ومما يدل على أنه (أفعل) (الأولى والأول)[3].

قال الخوارزمي: الذي عليه البصريون في (أول) حروفه (ووان ولام)، فإن سألتَ: لم لا يجوز (فوعلا) من (الأول) وهو الرجوع، وذلك أن (الأول) كأنه مرجوع لما بعده من العدد، ولئن سلمنا أنه (أفعل) لكن لم لا يجوز أن يكون (أفعل) مدغماً همزته في واوه، ومثله (أَوَنْتَ) في (أَوْ أَنْتَ)، وكذلك (ضوّه وسوّه) في (ضوئه وسوئه)؟

أجبتُ: أما قوله: (لِمَ لا يجوز أن تكون (فوعلا) من (الأول) وهو الرجوع؟ فتقول: لقولهم في مؤنثه (الأولى)، وفي جمعها (الأُوَلَ)، وهي بلا شك (فعلى) هنا بمنزلة (الأفضل، الفُضْلى، والفُضَل)، و(فوعل) ليس له (فعلى).

فإن سألتَ: لو كان (أفعل) على ما ذكرته للزم من ذلك خلاف الأصل وهو كون (الفاء) و (العين) و(واواً)، وهذا شيء نادر؟

أجبتُ: ما ذكرتُ من الدليل إنْ دَلَّ على أنَّه ليس بـ (أفعل) فهاهنا ما يدل على أنه هو بديل أنه يقترن به (من) التفضيلية، فيقال: هو أول منه وأما قولهم: لِمَ لا يكون (أفعل) مدغماً همزته في وواه، فتقول: لو كان كذلك لجاز استعماله على الأصل كما في سائر الهمزات المخففة[4].

---

(١) سورة طه، الآية (٧)

(٢) البيت من (الرجز)، وهو لأبي النجم العجلي، انظر البيت في: الكتاب (٣/٣٢٠)، ما ينصرف وما لا ينصرف (١٢٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٣٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩٩، لسان العرب (وأل).

(٣) المفصل: (٢٣٤)

(٤) التخمير: (٣/١٢٨، ١٢٩)

دراسة الخلاف:

يشتق اسم التفصيل من الفعل الثلاثي الذي ليس بلون ولا عيب[١] نحو (أفضل منك و(أطول من أخيك)، وأما (أول) فقد اختلف النحويون في عدّها اسماً للتفضيل، وتحديد فعلٍ لها، فجاءت آراؤهم فيها على النحو التالي:

الرأي الأول: أَنَّ كلمة (أول) على وزن (أفعل) التفضيل، وهو مذهب البصريين[٢]، قال سيبويه: "وأما (أول) فهو (أفعل) يدلك على ذلك قولهم: (هو أول منه، ومررتُ بأول منه "[٣]، وذهب إلى ذلك المازني[٤]، والمبرد[٥]، وابن جني[٦]، والزجاجي[٧]، وابن مالك[٨]، والأشموني[٩].

أما أصل الكلمة على هذا المذهب فقد ورد فيه قولان:

القول الأول: أنَّ كلمة (أول) لم يأتِ منها فعل، قال النحاس:"(أول) عند سيبويه مما لم ينطق منه بفعل"[١٠]، ووافقه مكي[١١]، وابن عطية[١٢]، والأنباري[١٣]، العكبري[١٤]، وابن يعيش[١٥]، وابن عصفور[١٦].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩١/٦)
(٢) انظر: الكتاب (٢١٩/٣)، المقتصب (١٥١/١، ١٥٢)، الغرة المخفية لابن الخباز (٧٢٦/٢، ٧٢٧)، شرح الشافية للرضي (٣٤٠/٢).
(٣) الكتاب (٢١٩/٣)
(٤) انظر: المنصف (٤٤٧)
(٥) انظر: المقتصنب (١٥١/١، ١٥٢).
(٦) انظر: المنصف (٤٤٨)، سر صناعة الإعراب (٨٠٠/٢)
(٧) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٠٤).
(٨) انظر: شرح الكافية الشافية (٣٧٢/٢)
(٩) شرح الأشموني (٢٩٤/٤)
(١٠) إعراب القرآن (٢١٩/١)
(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٩١/١)
(١٢) انظر المحرر الوجيز (١٩٩/١)
(١٣) انظر: البيان (٧٨/١)
(١٤) انظر: التبيان (٥٧/١)
(١٥) انظر: شرح المفصل (٣٤/٦، ٩٧)
(١٦) انظر: الممتع (٥٦٦/٢)

فأصل الكلمة عندهم (وول)، فعين الكلمة وفاؤها (واو)، وأُدغمت (الواوان) فيقال في تأنيثه (أولى)، وأصله (وولى)، فألزموا (الواو) الأولى البدل.

واجتماع المثلين في أول الكلمة قليل، وذلك نحو: (ددن)[1]، و(ببر)[2]، قال ابن الخباز: "وهذا تركيب غريب؛ لأن (الفاء)، و(العين) وقعتا (واوين)"[3]، ويعني بالغرابة هنا القلة لا الشذوذ، وقال ابن يعيش:"(الأول) من مضاعف العين الفاء، ولم يشتق منه فعل، وإنما جاء من ذلك أسماء يسيرة، قالوا: (كوكب)، و(ددن)"[4]، وقال ابن عصفور : "ولم يستعملوا منه فعلاً؛ لأنه لو كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين– لوجب من حيث عينه (واو) أن يكون مضارعه (يفعُل)– بضم العين كـ (قال، يقول) وكون فائه (واواً) يلزم مجيئه على (يفعِل) بكسر العين حتى تحذف (الواو) كـ (يعد)، فلما كان ذلك يؤدي إلى التدافع رُفض مع ما فيه من ثقل (الواوين)، ولوكان على وزن (فَعُل) بضم العين لكان المضارع بضم العين، فكنت تقول (وال يَوُوْل) فيؤدي ذلك إلى اجتماع (وواين) و(ضمة) مع (ياء) المضارعة أيضاً في حال الغيبة، فرُفض ذلك لثقله، فلما امتنع (فَعَل)، و(فَعُل) رُفض أيضاً (فعِل) بالحمل عليهما "[5].

القول الثاني: أن أصل (أول) (آل) بمعنى رجع، وعند بناء اسم التفضيل فيها تصبح (أَأْوَل)، ثم (أَوَّل) بقلب تاني المهزتين (واواً)، وإدماغهما في (الواو)[6]، وهو عند العكبري على وزن (أفعل) حيث قال: "أصل الكلمة (أأول)، ثم أُخرت (الهمزة) الثانية فجعلت بعد (الواو)، ثم عُمِل فيها ما عمل في الوجه الذي قبله، فوزنه الآن (أعفل)"[7].

ورُدَّ هذا القول بأنه من غير الممكن؛ لأنه لو كان من (آل) لكان (أَأْول) فإمَّا أن تبدل الهمزة المنقلبة عن الهمزة (واواً) فغير معروف[8].

---

(١) الددن هو اللهو واللعب .
(٢) البر هو حيوان يعادي الأسد .
(٣) الغرة المخفية (٧٢٧/٢)
(٤) شرح المفصل (٣٤/٦)
(٥) الممتع في التصريف (٥٦٦/٢)
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي (٥٢٥/٣)
(٧) التبيان (٥٧/١)
(٨) انظر: الممتع (٥٦٥/٣)

وقد استدل البصريون على أن (أول) على وزن (أفعل) بما يلي:

١- أن (أول) غير مصروفه؛ لأنها على وزن (أفعل)[١].

٢- استعمال (من) مع أول يثبت أن وزنه (أفعل)[٢]، فيقال: هو أول منه، كقولك: هو أفضل منه، ويقال: أول من أمس[٣].

٣- أنه قد جاء مؤنثه على (الفعلى) نحو (الأولى)، كالأكبر، والكبرى، والأطول، والطولي)، فالهمزة في أول (أول) زائدة بإزائها في (أفضل)، وهي في الأولى (فاء) بدل من (الواو) كان ذلك لاجتماع (الواوين).

الرأي الثاني: أن كلمة (أول) ليست على وزن (أفعل) التفضيل، بل هي على وزن (فوعل)، وهو مذهب الكوفيين[٤]، ولهم في أصل الكلمة قولان:

القول الأول: أن أصل (أول) (وأل)، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء[٥]، وحكى ثعلب عن الفراء أن (أول) من (وَأَلْتُ)، والأصل فيها (أَوْأل)، أو من (أُلْتُ) والأصل فيها (أأوَلُ)[٦]، فتنقلب الهمزة (واواً)، ثم تدغم، ويؤيد ذلك أنه في الجمع يقال: (أوائل) و(أوال) قلب (أوائل)[٧]، ونُسِب هذا القول لسيبويه[٨].

القول الثاني: أنَّ أصل (أول) (وَوّل)، فقلبت (الواو) الأولى همزة، وأدغمت إحدى (الواوين) في الأخرى، فقيل (أَوَّل)[٩].

ورُدَّ مذهب الكوفيين بما يلي:-

---

(١) انظر: المنصف (٤٤٧)، شرح المفصل (٣٤/٦)

(٢) انظر: الممتع (٥٦٣/٢)، المنصف (٤٤٧)، اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٠٠٤)، في علل البناء والإعراب (٢٣٦/٢)، شرح المفصل (٣٤/٦)، شرح الكافية للرضي (٣/..)

(٣) انظر: المقتصنب (١٥٢/١)، الممتع (٥٦٣/٢)، شرح الكافية للشافية (٣٧٢/٢).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢١٩/١)، شرح الكافية للرضي (٥٢٦/٣)، شرح الشافية للرضي (٣٤٠/٢)

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (٥٢٦/٣)

(٦) انظر: المنصف (٤٤٨)

(٧) انظر: الصحاح (وأل) .

(٨) انظر: لسان العرب (وأل)

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي (٥٢٦/٣)

١- أنّه لم يرد في السماع ما يؤيد مذهبهم، قال ابن جني:" والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنه لو كان الأصل (أَوْأل) لجاز أن يجيء على أصله ولم نسمعهم نطقوا به هكذا"[١].

٢- أنّ إبدال الهمزة في (أَأْوَل)، أو (أَأْوَل)، (أَوْأل) (واواً) ثم إدغامهما مردود بأن حكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تُقلب (ألفاً) مثل (آدم)، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أُريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، فإما أن تبدل (واواً) أولاً.

أما عن دعوى شذوذ الإبدال هنا فهو أيضاً مردود بأن كون الفاء والعين هنا من موضع واحد من الشاذ؛ لأن الهمزة هنا قبلهما، وبسبب ذلك لزم الإدغام، فلم يلزم الثقل المحذور[٢].

موقف الخوارزمي من الخلاف:

وافق الخوارزمي مذهب البصريين في كون (أول) أفعل، وأصلها (وول)، وقد ردَّ الأقوال الواردة في أصل (أول) على النحو التالي:-

١- أنَّ (أول) مأخوذ من (آل) على وزن (فوعل)، فليس له (فعلى).

٢- أنَّ (أول) ليس بـ (أفعل) مردود بإقتران (من) التفصيلية به.

٣- أنه مدغم الهمزة في الواو مردود بعد سماع استعماله على الأصل.

الترجيح:

الراجح- فيما أرى- ما أجمع عليه البصريون من أن وزن (أول) (أفعل)، وأصلها (وول) ولا فعل مستعمل لها، وذلك لما ثنت فيه من المنع من الصرف، ولزوم (من)، وهو ما أبدل به البصريون مذهبهم، كما أن في المذهب المنسوب للكوفيين ما يضعفه من تخفيف الهمزة على غير القياس.

---

(١) المنصف (٤٤٨)، وانظر: الممتع (٥٦٤/٢)

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٦/٢)، اللسان (وأل)، الممتع (٥٦٥/٢)

الخلاف في المحذوف من المصدر (إقامة)

قال الزمخشري: والحذف في ....، وفي (الإقامة)، و(الاستقامة)، ونحوهما مما التقى فيه الساكنان أو طلب تخفيف أو اضطر إعلال"[1].

قال المشرح:" الأصل في (الإقامة) و (الاستقامة) (أقوام)[2] و(استقوام) إلا أن (الواو) ربما قد كانت ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها، وقلبت (ألفا)، فقلبت في المصدر (ألفاً) فاجتمع (ألفان) إحداهما المنقلبة، والثانية ألف (إفعَال)، فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، والساقطة على قول الخليل وسيبويه (الألف) الثانية ، لأنها زائدة ، وجعلت (التاء) عوضاً عن المحذوف ، فإذا أضافوا حذفوا (التاء) ؛ لأنهم أقاموا المضاف إليه مقامها في العوض"[3].

دراسة الخلاف:

من المصادر القياسية مصدر الفعل الرباعي (أفعل) على (إفعال) نحو: (أكرم، إكرام)، والزائد أربعة (استفعل) على استفعال نحو (استعمل، إستعمال) أما الفعل الرباعيي المعتل العين نحو (أقام) (إقوام)، و(استقوام)، فطرحت حركة (الواو) على ما قبلها، فصارت (ألفاً)؛ لأنها كانت مفتوحة، وإلى جانبها (ألف) الإفعال، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وعوِّض عن الحرف المحذوف بـ (التاء)، فأصبحت (إقامة)، (استقامة)[4]

وفي تحديد الحرف المحذوف في المصدر بين الزائد والأصلي خلاف بين النحويين جاءت آراؤهم فيه كالتالي:

---

[1] المفصل (٣٧٦)

[2] هكذا في المطبوع، والصحيح (إقوام)، لأن مصدر (أفعل) (إفعال)

[3] التخمير (٣٨٣/٤)

[4] انظر: المقتصب (١٠٤/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٦٣٢/١)، شرح الشافية للرضي (١٥١/٣).

الرأي الأول: أن الحرف المحذوف والمعوض عنه بـــ (التاء) هو الألف الزائدة، على ذلك وزن (إقامة): (إِفَعْلَة)، وهو مذهب الخليل وسيبويه[١]، فمذهبهما حذف الزائد[٢].

ووافقهما ابن الشجري[٣]، وابن مالك[٤]،وابن هشام[٥]، واحتجوا لـــذلك بـــأن الحرف الزائد أولى بالحذف لزيادته وتطرفه في الكلمة[٦].

الرأي الثاني: أن الحرف المحذوف من المصدر هو (الألف) الأصلية، أي: (عين)، الكلمة، فيكون وزن إقامة (إَفَالة)[٧]، وهو مذهب الفراء حيث قال:" وأما قوله (وإقـــام الصلاة) فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذ قُلتَ: (أَفْعَلت) كقيلك: (أَقَمْتَ، وأَجَبْـــرتَ، وأَصَبْتَ)، يقال فيه كله: (إقامة، وإجارة، وإجابة) لا يسقط من (الهاء)، وإنَّما أدخلت؛ لأن الحرف قد سقطت منه (العين)، كان ينبغي أن يقال: (أقمته إِقواماً، وإجْوَاباً)، فلمـــا سُكِّنت (الواو)، وبعدها (الألف) الإفعال: فسكنتا سقطت الأولى منهما، فجعلـــوا فيـــه (الهاء) كأنها تكثير للحرف"[٨].

وهو مذهب الأخفش أيضاً[٩]، وذهب إليه المازني[١٠]، والزمخـــشري[١٠]، وابـــن الحاجب[١١]، والرضي[١٢]، وابن عقيل[١٣]

---

[١] انظر: المقتصنب (١/١٠٠، ١٠٥)، شرح الشافية للرضي (١/١٥٣)

[٢] انظر: الأمالي الشجرية (١/٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦)

[٣] انظر: الأمالي الشجرية (١/٢٠٤، ٢٠٥)

[٤] انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٣٩٤)

[٥] انظر : أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (٣/٢٣٨)

[٦] انظر: الأمالي الشجرية (١/٢٠٦)، شرح الكافية الشافيه (٣٩٤)

[٧] انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٣٢)

[٨] معاني القرآن (٢/٢٥٤)

[٩] انظر المقتضب (١/١٠٥)، المنصف (١/٢٨٨)، شرح الشافية للرضي (٣/١٥١)

[١٠] انظر المنصف (١/٢٨٨)

[١٠] انظر: الكشاف (٧٣١)

[١١] انظر (الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٣٢))

[١٢] انظر شرح الشافية (٣/١٥١)

[١٣] انظر: شرح ابن عقيل (٢/٨٢٨)

وقد احتجوا بما يلي:[1]

١- أنه عند التقاء الساكنين يحذف أولهما إذا كان مداً.

٢- أن المعهود في (التاء) أن تعوض عن أصلي.

٣- أن الزائد لا يحذف؛ لأنه قد جيء به لمعنى.

وقد أشار آخرون إلى حذف أحد الألفين والتعويض عنها بـــ (التـــاء) دون تحديد للمحذوف، ومن أولئك المبرد حيث قال:" فأما سيبويه والخليـــل فيقـــولان: المحذوفة الزائدة، وأما الأحفش فيقول: المحذوفة عين الفعل على قياس مـــا قـــال في (مبيع)" [2]، وأيضاً نجد ذلك عند ثعلب[3]، والزجاج[4]، والعكبري[5].

موقف الخوارزمي من الخلاف:

يختار الخوارزمي مذهب الحياد الذي اختاره المبرد وثعلب وغيرهما من عدم تحديـــد الألف المحذوفة بين الزائدة والأصلية، وذلك بقولـــه:"فأســـقطت إحـــداهما لاجتمـــاع الساكنين"، وإن كان قد أشار إلى وجود خلاف في تحديد هذه الألف ناسباً القول بحذف الزائدة للخليل وسيبويه إلا أنه لم يرجح مذهباً فيه.

الترجيح:

الخلاف في تحديد الحرف المحذوف من هذه المصادر يتعلق بـــالخلاف حـــول الأولى بالحذف بين الحرف الزائد والحرف الأصلي؛ لذلك فالوقوف في ميدان المـــبرد وثعلـــب أسلم من الخوض في ترجيحات ليس لسلامتها ضمان.

---

[1] انظر: المقتصنب (١/١٠٥، ١٠٠)، الأمالي الشجرية (١/٢٠٦)، شرح الشافية للرضي (٣/١٥١)، التصريح على التوضيح (٢/٣٩٥)

[2] المقتصنب (١/١٠٥)

[3] انظر: مجالس ثعلب (١/١٦٩)

[4] انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٦)

[5] انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٩٢٢)

رابعاً

الخلاف في الإمالة والوقف

الخلاف في (الألف) الموقوف عليها في الاسم المقصور

قال الزمخشري:" و(ألف) عصا في النصب هي المبدلة من (التنـــوين) في الرفـــع والجرهي المنقلبة عند سيبويه ، وعند المازني هي المبدلة في الأحوال الثلاث " [1].

قال الخوارزمي:" مذهب أبي عثمان المازني أن الوقف على نحو (الرحى)، و(العصا) على المبدلة في الأحوال ، ومذهب الكسائي وأبي عمرو وبه أخذ ابن كيسان وأبو سعيد السيرافي أن الوقف في الأحوال الثلاث على المنقلبة ، وعند سيبويه أن الوقف في حالتي الرفع والجر يكون على المنقلبة . وفي حالة النصب على المبدلة .

واحتج أبو عثمان بأن الحاجة ماسة إلى الإبدال من (التنوين)في الحالتين؛لأنه كلمة ، ولذلك أبدل عنها في النصب إلا أنه في الصحيح بعد الإبدال عنها في الحالتين ؛ لأنه لو كان فيها الإبدال لكان النصب كذلك، فالإبدال لا يخلو من أن يكون بـــ(الألف)، أو بـــ(الواو) و(الياء) لا وجه إلى أن يكون بـــ(الألف)؛ لأن (الألف) لا تناسب (الكسرة) و (الضمة) ، ولا وجه إلى أن يكون بـــ(الياء) و(الواو) ؛ لأنهما متى وقعتا طرفاً فإما أن يقلبا، وإما أن لا يقلبا، فلئن لم يقلبا لزم من ذلك خلاف الأصل أيضاً، وهو قلب (النون) المكسورة أو المضموم ما قبله إلى (الألف) ، أما ها هنا فقد أمكن الإبدال عنهما بـــ(الألف) ضرورة أن ما قبل (التنوين) مفتوح .

واحتج الكسائي وأبو عمرو بأشياء :

أحدهما : أن (الألف) قد وقف عليه في قول الشماخ روياً [2]:

رُبَّ ضَيفٍ طَرَقَ الحيَّ سُرىً صادَفَ زاداً وحديثاً ما اشتَهى

و(الألف) المبدلة من (التنوين) في النصف لا تكون روياً، لو قلت في بيت (زيداً)، وفي آخر (عمراً) أحلّت .

---

(١) المفصل (٣٤٠).

(٢) البيت من الرجز ، وهو للشماخ بن ضرار ، انظر البيت في: التبيين (١٨٩)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٩)، شرح الشافية للرضي (٢٨٣/٢، ٢٨٤)، شرح الأشموني (٢٠٥/٤)، اللغة : سُرى : السير ليلاً.

وثانيهما : أن بعض القراء قرأ :﴿ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ [1]بالإمالة[2]،وإنما تُمال الأصلية لا المبدلة ، ولأنهم أمالوا (الألف) في (هدى) من قوله :﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾[3] ، ولو كانت هي المبدلة لما جازت إمالتها كما في (رأيت عمراً).

ثالثهما : أن ألف (هدى) كُتبت في المصحف بـــ(الياء) ، والمبدلة لا يجوز كتابتها بـــ(الياء).

حجة سيبويه : حمل حال الاشتباه[4] على حال عدم الاشتباه[5]، وأما حجة أبي عثمان فيقول : لم قلت بأن (الألف) تدل على (التنوين) في حالين ؟ فلئن قال : قياساً على صورة النصب قلنا : بين الحالتين وحالة النصب فرق ، وذلك أن ما قبل (التنوين) في حالة النصب كما هو مفتوح صورة فهو مفتوح معنى ، أما في الحالتين فغير مفتوح.

أما حجة الإمامين فنقول : الشعر قسمان مطلق ومقيد ، وهذا الشعر من قبيل المقيد ، والمقيد لا حظ له في الحركة والتنوين هذا كما لو قلت (مكان سرى شرف) .

أما قوله بأن بعض القراء قرأ (سمعنا فتى) بالإمالة ، وإنما تمال (الألف) الأصلية فحديث زور،ألا تراهم يقولون :درست علماً، و(الألف) هنا هي المبدلة من (التنوين) ، فإذا أمالوا (الألف) الثابتة في (عماداً) للألف الممالة قبلها فأيُّ شكٍ يبقى لك بعد هذا؟ ولعل الإمالة فيه لاشتباه (الألف) المبدلة بـــ(الألف) المنقلبة.

... وأما أن كتابة المصحف جوز قياسه فليس بقياس بل سنة متبعة" [6].

دراسة الخلاف :

إذا وُقف على الاسم المنون الصحيح ففيه ثلاث لغات :

الأولى : أن يوقف عليه بحذف (التنوين) ، وتسكين آخره ، فتقول : (هذا زيدْ) ،

---

(١) سورة الأنبياء ، من الآية (٦٠).

(٢) قرأ بالإمالة حمزة والكسائي وورش ، انظر : التخمير (٤/٢٣٠ ، هـــ (١)) ..

(٣) سورة طه ، من الآية (١٠).

(٤) يعني بها الاسم المقصور.

(٥) يعني بها الاسم الصحيح.

(٦) التخمير (٤/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١).

و(رأيتُ زيدْ) ، و(مررت بزيْد) ، وهي لغة ربيعة[1]، ولم يذكرها سيبويه [2]، وحكاها الأخفش وغيره [3].

الثانية : أن يبدل (التنوين) في المنصوب (ألفاً) ، وفي المرفوع (واواً) وفي المجرور (ياءً) ، وهي لغة أزد السراة [4]، وقيل إنها لقوم من اليمن [5].

الثالثة:أن يوقف على المرفوع والمجرور بالسكون،ويوقف على المنصوب بـــ(الألف)، وهي لغة سائر العرب [6].

أما الاسم المقصور المنون فتسقط (ألفه) في الوصل وتثبت في الوقف ، قال ابن يعيش : " أما المقصور ، وهو ما كان آخره (ألفاً) ، فإنه على ضربين : منصرف ، وغير منصرف ، فما كان منصرفاً فإن (ألفه) سقطت في الوصل لسكونها وسكون (التنوين) بعدها ، نحو قولك : (هذه عصا ورحا يا فتى) فإذا وقفت عادت (الألف) " [7].

واختلف النحويون في (الألف) الموقوف عليها بين أن تكون هي (الألف) الأصلية أعيدت ، أم هي المبدلة ، فجاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأي الأول : أنَّ (الألف) الموقوف عليها هي (الألف) الأصلية في الكلمة ، فهي (لام) الكلمة ؛ لذلك يوقف عليها في النصب والرفع والجر على السواء ، وهو مذهب الكسائي [8]، وقيل : إنه للكوفيين عامة [9]، ونُسب لسيبويه والخليل [10]، وأبي

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي (٢/٢٧٩)، المساعد (٤/٣٠٢)، همع الهوامع (٦/٢٠٠)، شرح الأشموني (٤/٢٠٤).
(٢) انظر : الخصائص (٢/٩٧)، المساعد (٤/٣٠٢).
(٣) انظر : الخصائص (٢/٩٧) شطح المفصل لابن يعيش (٩/٦٩)، المساعد (٤/٣٠٢).
(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٩/٧٠) ، شرح الشافية للرضي (٢/٢٨٠)، ارتشاف الضرب (٢/١٠٠)، المساعد (٤/٣٠٢) ، همع الهوامع (٦/ ٢٠١) ، شرح الأشموني (٤/٢٠٤).
(٥) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٨٠٠)، المساعد(٤/٣٠٣).
(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٩/٦٩)، شرح الأشموني (٤/٢٠٤).
(٧) انظر : شرح المفصل (٩/٧٦)، وانظر : التبيين (١٨٦).
(٨) انظر :شرح الجمل لابن عصفور(٣/٦)،شرح الكافية الشافية(٢/٣٢٦)،شرح الشافية للرضي(٢/٢٨٤)، ارتشاف الضرب (٢/٨٠١)،المساعد(٤/٣٠٤)،التصريح(٢/٣٣٩)،همع الهوامع (٦/٢٠٢)، شرح الأشموني (٤/ ٢٠٤).
(٩) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٨٠١)، المساعد (٤/٣٠٥)، همع الهوامع (٦/٢٠٢).
(١٠) انظر : الإقناع (١/٥٠٥ ، ٥١٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٧٦) ، ارتشاف الضرب (٢/٨٠١) ، التصريح (٢/٣٣٩)، همع الهوامع (٦/٢٠٢) .

عمرو[1]، وابن كيسان[2]، واختاره ابن مالك [3]، واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي :

١- وقوع هذه (الألف) الموقوف عليها روياً ، و(الألف) المبدلة من (التنوين) لا تأتي روياً [4]، ومن ذلك قول الشاعر[5]:

رُبَّ ضيفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرىً صَادَفَ زاداً وحديثاً ما اشتهى

إنَّ الحديثَ جانبٌ مِنْ القِرَى

٢- أنَّ حذف الزائد وهو (التنوين) أولى من حذف الحرف الأصلي ، فالتنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين، فإذا التقى مع ساكن آخر كان أولى بالحذف[6].

٣- أنَ هذه (الألف) الموقوف عليها تُمال في حالة النصب[7]، ومن ذلك قراءة قوله تعالى :﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾[8] بالإمالة[9] ، والتي تُمال الأصلية لا المبدلة .

٤- أنَّ (ألف) التنوين لا تكتب (ياءً) ، وهذه (الألف) الموقوف عليها تكتب (ياء)[10]، وقد رُدَّت هذه الحجج بما يلي [11]:

١- أن الشاهد الشعري قد يكون على لغة مَنْ لم يبدل من التنوين (ألفاً) في النصب ، أو يكون (الألف) المبدلة تسبه (الألف) التي هي (لام) الكلمة ، والشبه بين الشيئين

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٢٦/٢) ، شرح الشافية للرضي (٢٨٤/٢)، المساعد (٣٠٤/٤)،ارتشاف الضرب (٨٠١/٢)، التصريح (٣٣٨/٢، ٣٣٩)، همع الهوامع (٢٠٢/٦)، شرح اللأشموني (٤، ٢٠٤).

(٢) انظر : المساعد (٣٠٤/٤)، التصريح (٣٣٩/٢)، همع الهوامع (٢٠٢/٦)، شرح الأشموني (٢٠٤/٤).

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (٣٢٦/٢).

(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٧/٢)، التبيين (١٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٩)، شرح الشافية للرضي (٢٨٣/٢).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٦/٣).

(٧) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٧/٢)، التبيين (١٩٠) ، الفصول الخمسون (٢٦٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٦/٣).

(٨) سورة الأنبياء ، من الآية (٦٠).

(٩) انظر : قرأ بإمالة (الألف) في (فتى) كل من : حمزة والكسائي وورش.

(١٠) انظر : التبيين (١٩٠)، شرح الشافية للرضي (٢٨٤/٢).

(١١) انظر : التبيين (١٩١ ، ١٩٢).

قد يجذب أحدهما إلى الآخر .

٢- أن الإمالة ورسم (الألف) تشبيه للألف المنقلبة بـــ (لام) الكلمة .

الرأي الثاني : أن (الألف) الموقوف عليها هي (ألف) التنوين سواء أكان الاسم المقصور مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً،وهو مذهب الفراء[١]،والأخفش[٢]، والمازني[٣]،ونُسب للفارسي[٤].

واحتج أولئك " بأنَّ الموجبَ لإبدال التنوين (ألفاً) في الاسم الصحيح فتحةُ ما قبله ، والتنوين في المقصور كذلك في الأحوال الثلاث " [٥].

وضعَّفه العكبري بقوله :" لأن التنوين في الاسم الصحيح أبدِلَ بعد فتحةُ الإعراب ، والفتحة قبل التنوين في المقصور فتحةُ بناءٍ ؛ لأنها (عين) الكلمة ، أو ما يجري مجراها ، فلا تكون تابعة لها " [٦].

الرأي الثالث :

أن يُجرى الاسم المقصور مجرى الاسم الصحيح ، فـــ(الألف) في حالة النصب بدل من التنوين ، وفي حالة الرفع والجر هي (لام) الكلمة ، وهو مذهب البصريين[٧]، ونُسبَ لسيبويه[٨]، وقيل هو لمعظم النحويين[٩]، ومنهم الفارسي [١٠]، والعكبري[١١]،

---

(١) انظر : شفاء العليل (١١٢٩/٣) ، التسهيل (٣٢٨) ، ارتشاف الضرب (٨٠١/٢) ، المساعد (٣٠٤/٤)، التصريح (٣٣٨/٢)، همع الهوامع (٢٠٢/٦).

(٢) انظر : ارتشاف الضرب (٨٠١/٢)، التصريح (٣٣٨/٢)، الهوامع (٢٠٢/٦).

(٣) انظر : التكملة للفارسي (٢٦)،المفصل(٣٤٠)، التبيين(١٨٧)، شفاء العليل(١١٢٩/٣)،التسهيل (٣٢٨)، شرح الكافية الشافية (٣٢٥/٢)،ارتشاف الضرب (٨٠١/٢)،المساعد(٣٠٤/٤)،التصريح(٣٣٨/٢)،همع الهوامع (٢٠١/٦).

(٤) انظر : المساعد (٣٠٤/٤)، همع الهوامع (٢٠٢/٦)، شرح لأموني (٢٠٥/٤).

(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٨/٢).

(٦) انظر : السابق.

(٧) انظر : سر صناعة الإعراب (٦٧٦/٢)، التصريح (٣٣٨/٢).

(٨) انظر : المفصل (٣٤٠) ، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٦/٢)، التبيين (١٨٦)، الفصول الخمسون (٢٦٧)، شرح الشافية للرضي (٢٨٣/٢)، ارتشاف الضرب (٨٠١/٢) ، المساعد (٣٠٤/٤)، همع الهوامع (٢٠١/٦).

(٩) انظر : ارتشاف الضرب (٨٠١/٢)، التصريح (٣٣٨/٢).

(١٠) انظر : التكملة للفارسي (٢٦) ، شرح الشافية للرضي (٢٨٣/٢) ، ارتشاف الضرب (٨٠١/٢) ، همع الهوامع (٢٠١/٦).

(١١) انظر : التبيين (١٨٧).

وابن عصفور [1] ، وابن مالك في أحد قوليه [2].

وحجتهم في ذلك أن الاسم المعتل يجري مجرى الصحيح ، فكما أنك تحذف التنوين في الوقف على (زيد) في حال الرفع والجر، فكذلك تحذفه في نحو (رحى) ، وكما أنك تبدل من التنوين ألفاً في حال النصب ، فتقول : (زيداً) كذلك تقول : (رحىً)[3].

واعترض ذلك بأن الفرق بين النصب والرفع والجر يظهر في الصحيح ولا يظهر في المقصور ، ورُدَّ هذا الاعتراض بأنه عند الوقوف على (الألف) المبدلة من (ياءٍ) في الرفع والجر تكتب (ياءً) ، وتُمال ، وفي النصب لا يثبت ذلك ، كما أن الحكم إذا كانت له علة ووُجدتْ أثبت حكمها سواء ظهر الفرق أو لم يظهر[4].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

فصَّل الخوارزمي في هذا الخلاف تفصيلاً مدعَّماً بنسبة الآراء إلى أصحابها، وقد ذكر حجهم مفنداً منها ما لم يوافق مذهبه ، وقد اختار القول بأن (الألف) في تنوين النصب مبدلة ، وفي الرفع والجر أصلية ناسباً هذا الرأي لسيبويه متبعاً في تلك النسبة شيخه الزمخشري ومَنْ وافقه .

وقد رد حجج المذاهب الأخرى بما يلي :

١- أنَّ القول بدلالة (الألف) على التنوين في حالتي الرفع والجر قياساً على صورة النصب يردُّه الفرق بينهما ، فما قبل التنوين في حالة النصب مفتوح صورة ومعنى ، أما في حالتي الرفع والجر فغير مفتوح معنى .

٢- أنَّ الشاهد الشعري من قبيل الشعر المقيد ، وهو ما لا حظ له في الحركة والتنوين .

٣- أنَّ (الألف) المبدلة قد تُمال ، كما أن الإمالة في القراءات القرآنية المستشهد بها قد تكون من اشتباه (الألف) المبدلة بالمنقلبة .

٤- أنَّ رسم المصحف سنة متبعة ، وليس بقياس .

---

(١) انظر : شرح الجمل (٦/٣).
(٢) انظر : التسهيل (٣٢٨)، المساعد (٣٠٣/٤، ٣٠٤).
(٣) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٦/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٦/٣).
(٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٠٦/٢ ، ٢٠٧).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما عليه أكثر النحويين من إجراء المقصور مجرى الاسم الصحيح ، فالصحيح مرآة المعتل ، وهو الأصل المعلوم والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر[١] ، وأما حجج أصحاب المذاهب الأخرى فبما أورده الخوارزمي وغيره الجواب الكافي .

ولعلنا نلحظ بعض الخلط في نسبة الأقوال لأصحابها، فنُسب لسيبويه القول بأن (الألف) المنقلبة هي الأصلية في الأحوال الثلاث، ونُسب إليه بأنها الأصلية في الرفع والجر والمنقلبة في النصب ، وليس في (الكتاب) ما يرجح أحد المذهبين لسيبويه[٢] ، أما أبو علي الفارسي فالثابت عنه في كتابه (التكملة) [٣]، القول بإجراء المقصور مجرى الصحيح ، وقد بيَّن مَنْ نسب إليه مذهباً آخر بأنه من المعدول عنه[٤].

وأما ابن مالك فقد اختار في (شرح الكافية الشافية)[٥]،المذهب القائل بأن (الألف) الموقوف عليها هي الأصلية، وفي (التسهيل)[٦] ذهب إلى القول بإجراء المقصور مجرى الصحيح .

---

(١) انظر : التبيين (١٨٧).
(٢) انظر : شرح الشافية للرضي (٢/٢٨٥).
(٣) انظر : (٢٦).
(٤) انظر : ارتشاف الضرب (٢/٨٠١)، المساعد (٤/٣٠٥)، همع الهوامع (٦/٢٠٢)، شرح الأشموني (٤/٢٠٥).
(٥) انظر : (٢/٣٢٦).
(٦) انظر : (٣٢٨) ، وانظر : المساعد (٤/٣٠٣ ، ٣٠٤)، همع الهوامع (٦/٢٠١).

خامساً

الخلاف في الهمز وتخفيفه والإبدال والإعلال والإدغام

الخلاف في تخفيف (الهمزة) بين بين إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة ، أو مكسورة وقبلها ضمة .

قال الزمخشري:" وإن كان (ألفاً) جعلت بين بين كقولك : سأل وتساؤل... "[1].

قال الخوارزمي:" ... اعلم أن جعل (الهمزة) بين بين من أنواع التخفيف ، وذلك لا يكون إلا في (الهمزة) المتحركة ؛ لأن (الهمزة) إذا جعلت بين بين فقد جُعلت بين الساكن والمتحرك ، وذلك إنما يقع تخفيفاً إذا كانت (الهمزة) متحركة ... .

وأما أن تكون (الهمزة) مضمومة قبلها مضموم أو مكسور أو مفتوح نحو : (هذا عبد أختك) ، و(يستهزئون)، و (لؤم) فيجوز في هذه الصور أيضاً جعلها بين بين إلا عند الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها فإنه يقلبها (ياء) محضة .

احتج الأخفش بأن (الألف) لما لم تفتح بعد الكسرة والضمة الحقوا بـــ(الألف) في هذا الباب ما يقاربها ، وهو (الهمزة) المفتوحة المجعولة بين بين ، فلم يوقعوها بعد الضمة والكسرة ، وكذلك (الواو) السكنة لما لم تقع بعد المكسورة لم يقع بعدها أيضاً ما يقاربها وهي (الهمزة) المضمومة المجعولة بين بين، وهكذا تقول في (الهمزة) المكسورة بعد الضمة بأن (الياء) الساكنة المكسورة لما لم تقع بعد الضمة لم يقع بعدها أيضاً ما يقاربها ، وهي (الهمزة) المكسورة المجعولة بين بين .

حجة سيبويه والخليل أن إيقاع (الألف) بعد الكسرة والضمة ممتنع ، وأما إيقاع (الواو) الساكنة بعد (الياء) ، أو (الياء) الساكنة بعد (الواو) فغير ممتنع ، واحتجاج الأخفش أقوى " [2].

دراسة الخلاف :

من أحوال تخفيف (الهمزة) أن تُجعل بين بين ، أي تجعل من مخرج (الهمزة) ومخرج الحرف الذي منه حركة (الهمزة) ، فتكون بين (الهمزة) و(الألف) إذا كانت مفتوحة، وبين (الهمزة) و(الواو) إذا كانت مضمومة،وبين (الهمزة) و(الياء) إذا كانت

---

(١) المفصل (٣٤٩).

(٢) التخمير (٤/٢٦٩، ٢٧٠ ، ٢٧١).

مكسورة[1] ، وقد يجعل بين مخرجها ومخرج الحرف المناسب لحركة ما قبلها كما في (يستهزئون) تُجعل مائلة إلى مخرج (الياء) المناسب لكسرة (الزاي)، وهو رأي الخليل وما عليه بعض العرب[2]، ولا يكون هذا في كل موضع ، بل في مواضع معينة كـــ(سُئِلَ) و(يستهزئون) [3].

وفي أحوال تخفيف (الهمزة) بين بين آراء جاءت على النحو التالي:

الرأي الأول :

اتفق جمهور النحويين على أن أحوال تخفيف (الهمزة)بين وبين ينحصر فيما يلي[4]:

١- إذا وقعت بعد فتح مطلقاً،سواء أ كانت (الهمزة) مفتوحة كـــ(سأل) ، أو مكسورة كـــ(سَئم) ، أو مضمومة كـــ(لؤُم) .

٢- إذا وقعت بعد كسر أو ضم، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كـــ(سُئِل) و(يستهزئ) و(رؤوس).

٣- إذا وقعت مفتوحة بعد كسر أو ضم ، فتقلب بعد الكسر (ياء) كما في (ميَر) جمع (مئرة) [5]، وبعد الضم (واواً) كـــ(جُوَن) جمع (جؤنة) [6].

الرأي الثاني :

أنَّ (الهمزة) المضمومة بعد كسرة كما في (يستهزئ)، والمكسورة بعد ضمة كما في (سُئل) لا تخفف بين بين، بل تبدل الأولى ياء والثانية (واواً) ، وهو مذهب الأخفش [7]، وعلّل ذلك بأن (الهمزة) المضمومة المكسور ما قبلها ، و(الهمزة) المكسورة المضموم ما قبلها " تقلب الأولى (ياء) محضة ، والثانية (واواً) محضة ؛ إذ لو سهِّلتا لكانت الأولى

---

(١) انظر : الموجز (١٣٤) ، الحجة (٢/ ١٧٠)، شرح المفصل (١١٢/٩).

(٢) انظر : الحجة (٢٦٦/١) ، شرح الشافية للرضي (٣١/٣).

(٣) انظر : شرح الشافية للرضي (٣١/٣ ، ٣٢).

(٤) انظر : الكتاب (٥٤١/٣، ٥٤٣)، المقتضب (٢٩٢،٢٩٣/١)، شرح المفصل (١١١/٩، ١١٢)، شرح الشافية للرضي (٤٥/٣، ٤٦ ، ٤٧).

(٥) المئرة : العداوة والسعي بالفساد.

(٦) الجؤنة : سلة مستديرة مغطاة بالأدم.

(٧) انظر : معاني القرآن (٤٩/١) ، شرح المفصل (١١٢/٩) ، شرح الكافية الشافية (٩/٤، ٢١) ، شرح الشافية للرضي (٤٦/٣).

كـــ(الواو) الساكنة ، ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كـــ(الياء) الساكنة ، ولا تجيء بعد الضمة ، كما لا تجيء (الألف) بعد الضمة والكسرة " [1].

ويفرِّق سيبويه بأن"المسهَّلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر، لكن لما استحال مجيء (الألف) الصريح بعدهما مُنع مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما، وأما (الواو) الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يُستثقل ، وكذا (الياء) الساكنة بعد الضمة ، فلم يمنع مجيء شبه (الواو) الساكنة بعد الكسرة وشبه (الياء) الساكنة بعد الضمة" [2].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يختار الخوارزمي ما ذهب إليه الأخفش من منع تخفيف (الهمزة) بين بين في المضمومة بعد كسرة ، والمكسورة بعد ضمة ، مستنداً إلى قوة احتجاج الأخفش.

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – مذهب جمهور النحويين من جواز ذلك؛ لأن (الواو) و(الياء) الساكنين حرفان خفيفان فجاز إيقاعهما بعد (ياءٍ) و(واوٍ) متحركين.

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضي (٣/٤٦).

(٢) انظر : السابق.

الخلاف في علة إدغام الماضي المعتل الآخر بـ(الياء) ، وعينه ولامه من جنس واحد وتحديد حركة فائه

قال الزمخشري: " وقد أجروا نحو (حيي) ، و(عيي) مجرى (لقي) ، و(فني) ، فلم يعلوه ، وأكثرهم يدغم ، فيقول : (حيَّ) ، و(عيَّ)– بفتح (الفاء) ، وكسرها ، كما قيل :(لَيّ)، و (لُيَّ) في جمع (الوي)، قال الله تعالى :﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[1] ، وقال عبيد[2]:

عَيُّوا بأَمرِهِمُ كَمَا عيَّت ببيضَتها الحَمامةُ " [3].

قال الخوارزمي:" أذكَر أولاً في هذه المسألة بعض الأقوال الواردة فيه ، ثم اعترض عليه ، ثم أعود إلى كلام الشيخ – رحمه الله – فأفسره . قال الشيخ أبو علي الفارسي : ومما يقوي البيان[4] فيه أن مثال الماضي قد أجرى حركته مُجرى حركة المعرب فلم تلحقه (الهاء) في الوقف كما لم تلحقه المعربة، كما أجريت مجرى المعرب في هذا كذلك يجري مجراه في ترك الإدغام فيها ، ومما يقوي ذلك أنَّ حركة (اللام) في (حيي) فيمن بينِّ تزول لاتصاله بالضمير ، فإن زوال الحركة عن (اللام) في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب بحدوث إعراب آخر فيه ، ويقوى ذلك قولهم : (أعييياء)، فيبين مع أن الحركة غير مفارقة ، فإذا لم يدغموا ما لم تُفارقه الحركة فلأن لا يُدغموا ما تفارقه الحركة أولى . هذا كله كلامه.

فأقول : لو كان هذا غير موجب للإدغام ها هنا لكان غيره موجب له في نحو (فرَّ) ، و(مرَّ) ، وأنه ليس غير موجب له فكذلك الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل ، ولا كذلك ها هنا ؛ لأن اجتماع المتجانسين ها هنا .

عدتُ إلى كلام الشيخ – رحمه الله – فقلت : فرق بين اجتماع المتجانسين هاهنا

---

(١) سورة الأنفال ، من الآية (٤٢).

(٢) البيت من (مجزوء الكامل) ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (١٣٨)، وقيل : لابن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه (٢٤٤)، وانظر البيت في : الكتاب (٥٤٠/٤)، المقتضب (١٨٢/١)، شرح المفصل (١١٥/١٠)، الممتع في التصريف (٥٧٨/٢). اللغة : عيّوا : تعثروا .

(٣) المفصل (٣٩١، ٣٩٢).

(٤) يعني بالبيان فك الإدغام.

وبين اجتماعهما في سائر المواضع ، وذلك أن في سائر المواضع التي وقع فيها الإدغام اجتماع المتجانسين لا يكون بمنزلة العارض ، أما هاهنا فبخلافه ، وهذا لأن اجتماع في سائر الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل ، ولا كذلك ها هنا ؛ لأنَّ اجتماع المتجانسين وإن كان ثابتاً في الماضي فهو غير ثابتٍ في المضارع فكان بمنزلة العارض ، فلا يجري بينهما الإدغام كأنه لم يجتمع في هذه الكلمة (ياءان)،بل (ياءٌ) واحدة ، وأما مَنْ أدغم فلأن (الياء) قد لزمه الحركة ، وصار بلزوم الحركة له مشابهاً للصحيح ، ألا ترى أن مَنْ حذف (الياء) من (جوار) ، و(عوار) في الجر والرفع لم يحذفها إذا تحرّكت بالفتح لمشابهتها بالحركة سائر الحروف الصحاح، وقالوا في الوقف : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[1]،فلم تحذف كما حُذفت من نحو قوله: ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾[2]. مَنْ قال:(حَي) بفتح (الفاء) فقد مضى على الأصل ، ومن قال (حِي) بكسر (الحاء) فقد نقل كسرة (العين) إلى (الفاء) كما أن من قال : (لُي) بالضم فقد مضى على الأصل ومَنْ قال : (لِي) فقد اعتبر وقوع (الياء) في(العين) " [3].

دراسة الخلاف :

إذا جاءت عين الفعل ولامه من جنس واحد وجب فيه الإدغام،وذلك نحو:(شدَّ). و(عضَّ)، و(فرَّ)[4]، أما إذا كان الحرفان المتماثلان والممثلان للعين واللام في الفعل(ياءً) فالإدغام فيهما جائز،وهو ما أجمع عليه جمهور النحويين بشرط أن يكون الفعل ماضياً[5]، وذلك نحو:(حيي،وحيَّ)،و(عيي،وعيَّ)،ومنه قوله تعالى:﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[6]،

---

(١) سورة القيامة ، الآية (٢٦).
(٢) سورة الرعد ، من الآية (٩).
(٣) التخمير (٤/٤٣٨ ، ٤٣٩).
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية (٢/٤٠٨)، شرح الشافية للرضي (٣/٢٤١، ٢٤٢).
(٥) انظر : الكتاب (٤/٥٣٨) ، معاني القرآن وإعرابه (٢/٤١٨)، إعراب القرآن للنحاس (٢/١٨٨، ١٨٩)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٤١١ ، ٤١٢) ، شرح الشافية للرضي (٣/ ٢٤٩) ، البحر المحيط (٨/٣٩١).
(٦) سورة الأنفال ، من الآية (٤٢).

حيث قريء الفعل (حي) الفك والإدغام [1]، قال سيبويه:" فإذا وقع شيء من التضعيف بـــ(الياء) في موضع تلزم (ياء) يخشى فيه الحركة ، و(ياء) يرمي لا تفارقهما ، فإن الإدغام جائز فيه ؛ لأن (اللام) من (يرمي) و (يخشى) قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضعف صرت كأنك ضاعفت في غير بنات (الياء) حيث صحت (اللام) على الأصل وحدها، وذلك قولك:(قد حيَّ في هذا المكان)،و(قد عيَّ بأمره)، وإن شئت قلت: (قد حَيِيَ في هذا المكان)،و(قد عَيِيَ بأمره)،والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة"[2].

فالإدغام هو الأصل لاجتماع متماثلين متحركين، والإظهار لأن حركة الحرفين مختلفة ، قال العكبري :" ويقرأ بالإظهار ، وفيه وجهان : أحدهما أن الماضي حُمِل على المستقبل، وهو (يحيا)، فكما لم يدغم في المستقبل لم يدغم في الماضي، وليس كذلك (شدَّ ومدَّ) فإنه يدغم فيهما جميعاً . والوجه الثاني : أن حركة الحرفين مختلفةٍ ، فالأولى مكسورة والثانية مفتوحة ، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين " [3].

أما إذا كان الفعل مضارعاً فقد أجاز الفراء فيه الإدغام كما أجيز في الماضي ، وإن كان في المضارع قليلاً حيث قال : " وقد يستقيم أن تدغم (الياء) و(الياء) في (يَحْيَا)، و(يَعْيا)، وهو أقل من الإدغام في (حيَّ) ؛ لأن (يحيا) يسكن (ياؤها) إذا كانت في موضع رفع ، والحركة فيها ليست لازمة ، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى :﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [4]استقام إدغامها هاهنا ، ثم تؤلف الكلام ، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام ، فنقول : (هو يحيُّ ويميت) ، أنشدني بعضهم [5]:

وكأنَّها بينَ النساءِ سبيكةٌ تمشي بسُدَّة بيتها فَتُعيُّ " [6].

وقد نُسب هذا المذهب للكوفيين عامة [1]، وإن كان البعض قد ذكر تفرد الفراء

---

(١) قرأ أبي عمرو،وابن عامر،وحمزة،والكسائي، وحفص عن عاصم (حيَّ) بالإدغام،وقرأ الباقون (حيي) – بالياءين، انظر : التيسير (١١٦)، النشر (٢/٢٧٦)، الإتحاف (٢٣٧).

(٢) الكتاب (٤/٥٣٨).

(٣) التبيان (٤/٩ ، ١٠).

(٤) سورة القيامة ، الآية (٤٠).

(٥) البيت من بحر (الكامل)، وهو بلا نسبة ، انظر البيت في:معاني القرآن للفراء (١/٤١٢) ، المنصف (٢/٢٠٦) ، المحتسب (٢/٢٦٩) ، اللغة : سدة البيت : فناؤه.

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء (١/٤١٢).

به [٢]، أما جمهور البصريين فلم يُجز في المضارع الذي عينه ولامه (ياءً) إلا الفك[٣]، قال سيبويه:" لو قلت:(يَفْعَل) من(حَيَّ)، ولم تحذف لقلت: (يَحيِيُ)، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك لما كرهوه في التضعيف، وإن حذفت فقلت: (يَحي) أدرَكتْه علة لا تقع في كلامهم ، وصار ملتبساً بغيره ، يعني (يعي)، و(يقي)، ونحوه ، فلما كانت علة بعد علة كرهوا الاعتماد على الحرف " [٤].

وقد ردَّ البصريون ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه بأن حركة (الفتحة) في المضارع غير لازمة [٥]، وقال الأخفش تعليقاً على شاهد الفراء القرآني ، وهو قوله تعالى :﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[٦]:" ولا يستقيم أن يكون هاهنا مدغما ؛ لأنَّ (الياء) الآخرة ليست تثبت على حال واحد، تصير (ألفاً) في قولك : (يحيا) وتحذف في الجزم ، فهذا لا يلزمه الإدغام"[٧]، وقال النحاس:" وهذا عند جميع البصريين من الخطأ الكبير ، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام " [٨].

وقد ورد في علة إدغام الماضي الذي اتفق عليه الجمهور ولم يعارضه معارض[٩] رأيان هما :

الرأي الأول : أن علة جواز الإدغام في الماضي اجتماع ياءين آخرهما حركة لازمة، وهو قول الجمهور [١٠]، ومنهم الفراء حيث قال : " ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة

---

(١) نسبه لهم أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة (١٠٤).
(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن (٣١٦/١)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣٣٠/١).
(٣) انظر : الكتاب (٥٤٢/٤)، معاني القرآن للأخفش (٣٢٣/٢)، معاني القرآن وإعرابه (٤١٨/٢)، التكملة لأبي علي الفارسي (٢٧٢)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣٣٠/١)، شرح الشافية للرضي (١٢٠/٣).
(٤) الكتاب (٥٤٢/٤).
(٥) انظر :التكملة لأبي علي الفارسي(٢٧٢)،شرح الشافية للرضي(١٢٠/٣)،شرح الكافية الشافية(٤١١/٢، ٤١٢).
(٦) سورة القيامة ، الآية (٤٠).
(٧) معاني القرآن للأخفش (٣٢٣/٢).
(٨) إعراب القرآن (٢/ ١٨٩).
(٩) فيما أعلم .
(١٠) انظر : الكتاب (٥٤٠/٤) ، معاني القرآن للفراء (٤١١/١) ، شرح الشافية للرضي (١٢٠/٣) ، شرح الأشموني (٣٤٩/٤).

اللازمة للياء الآخرة " [1].

قال الرضي : " قوله : (وفي نحو (حَيِيَ))[2] ، أي : فيما المثلان فيه (ياءان) ، ولا علة لقلب ثانيهما (ألفاً) وحركته لازمة " [3]، وقال الأشموني : " فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة ، وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام " [4].

الرأي الثاني : أن علة الإدغام في الماضي للفرق بين ما تلزمه حركته وهو الماضي، وما لا تلزم وهو المضارع[5]،قال الأنباري:"والإدغام للفرق بين ما تلزم لامه حركة كالماضي، وما لا تلزم لامه حركة كالمستقبل"[6]، وهذه العلة لا توافق مذهب الفراء في جواز إدغام المضارع .

أما حركة (الفاء) في الماضي المدغم كـــ(حيّ)، و(عيَّ) فقد ورد فيها أيضاً رأيان هما :

الأول : فتح (الفاء) فقط دون إجازة الكسر ، وهو ما ورد عن الجمهور ، ولم يقرأ (حيَّ) بغيره [7].

الثاني : أنَّ (الفاء) يجوز فيها الفتح والكسر ، فتقول : (حَيَّ) ، و(حِيَّ) قياساً على (لِي)، و(لُي) في جمع (ألوي) ، وهو مذهب الزمخشري [8]، وتبعه في ذلك ابن الحاجب في (الشافية) [9]، واليزدي[10]، والجاربردي[11]، وغيرهم[12].

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء (٤١١/١).
(٢) يعني صاحب الشافية (ابن الحاجب).
(٣) شرح الشافية (١٢٠/٣).
(٤) شرح الأشموني (٣٤٩/٤).
(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٤٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣٣٠/١)، شرح الكافية الشافية (٤١١/٢، ٤١٢).
(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن (٣٣٠/١).
(٧) انظر : معاني القرآن للفراء (٤١١/١)، معاني القرآن وإعرابه (٤١٨/٢)، إعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢)، النشر (٢٧٦/٢)، الإتحاف (٢٣٧)، شرح الشافية للرضي (٣/ ١١٦، ١١٧).
(٨) انظر : المفصل (٣٩١ ، ٣٩٢).
(٩) انظر : (٦٩)، شرح الشافية (١١٢/٣ ، ١١٦) .
(١٠) انظر : شرح الشافية لليزدي (٤٨٠/٢).
(١١) انظر : شرح الشافية للجاربردي (٧٥٦/٢).
(١٢) انظر : مجموعة الشافية (٢٧٩/١ ، ١٩٤/٢).

وقد اعترض على ما ذهب إليه الزمخشري من قياس (حيّ) على (ليّ) ابن الحاجب في شرحه للمفصل حيث قال:" وكسرها في (لي) أظهر لاستثقال (الضمة) قبل (الياء) الساكنة وليس كذلك (حي) ؛ لأنها (فتحة)، و(الفتحة) قبل (الياء) مستكرهة " [1].

موقف الخوارزمي من الخلاف :

يبيّن الخوارزمي بعض الآراء في هذه القضية فيعرض رأي الفارسي في فك الإدغام وبناؤه ذلك على إجرائه مجرى العرب، ويرد عليه بأنه " لو كان هذا غير موجب للإدغام ها هنا لكان غيره موجب له في نحو (فر ومر) ، وأنه ليس غير موجب له فكذلك الأفعال كما هو ثابت في الماضي فكذلك في المستقبل ، ولا كذلك هاهنا ، لأن اجتماع المتجانسين هنا " [2].

ثم يتضح موافقته للجمهور في إجازة إدغام الياءين في الماضي المعتل الآخر ، ولكن العلّة عنده ليست اجتماع المتجانسين ؛ لأن اجتماع المتجانسين بمنزلة العارض ؛ لأنه وإن كان ثابتاً في الماضي فهو غير ثابت في المضارع فكأنه لم يجتمع في هذه الكلمة ياءان ، وعلل الإدغام بأن الياء قد لزمه الحركة ، وصار بلزوم الحركة مشابهاً للصحيح.

أما حركة فاء الفعل الماضي الذي عينه ولامه (ياء) فقد أجاز الخوارزمي فيه الفتح والكسر ، فالفتح بناء على الأصل ، والكسر بنقل حركة العين إلى الفاء كما في : (لُي و لِيّ).

الترجيح :

الراجح – فيما أرى – ما عليه جمهور النحويين من جواز إدغام الماضي الذي عينه ولامه ياء دون المضارع ، ويجوز أن تكون حركة فائه مكسورة أو مفتوحة.

---

(١) (٢/ ٤٧٢).

(٢) التخمير (٤/٤٣٨).

الفصل الثالث:

تقويم خلاف الخوارزمي للزمخشري والنحويين.

المبحث الأول: مجالات الخلاف.

المبحث الثاني: أسلوب الخلاف.

المبحث الثالث: مزايا الخوارزمي في الخلاف.

المبحث الرابع: مآخذ على الخوارزمي.

المبحث الأول
مجالات الخلاف

يعتمد النحويون في تحقيق قواعدهم، وتثبيت مناهجهم على أصول تعارفوا عليها منذ وُضع هذا العلم يطلق عليها (أصول النحو)، وهي "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[1]، وهذه الأصول النحوية هي ما وسع نطاق الخلافات النحوية بينهم بناء على تعاطي كل مدرسة لها حتى إن الاهتمام بهذه الأصول وجد صدى كبيراً مع أولى بواكير نشأة هذا العلم، فكان التأليف في هذه الأصول النحوية مصاحباً للتأليف في علم النحو، ومن أوائل المؤلفات في ذلك كتاب (أصول النحو) لابن السراج الذي قال عنه ابن جني: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"[2]، ثم كتاب (الإيضاح) للزجاجي، و(الخصائص) لابن جني، ثم وصل التأليف في أصول النحو لتمام النضج ودقة التنظيم في رسالتي (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة في أصول النحو) للأنباري، وكتاب (الاقتراح) للسيوطي.

ومجالات الخلاف التي ظهرت في كتاب (التخمير) للخوارزمي لا تخرج كثيراً عن أصول النحو التي تناولها العلماء وتدارسوها واعتمدوا عليها في تحديد مناهجهم وتثبيت قواعدهم، فمجالات الخلاف عنده جاءت على النحو التالي:

أ- السماع .

ب- القياس .

جـ- الإجماع .

د- موقفه من العلماء السابقين .

هـ- المعنى

---

[1] انظر: الاقتراح (٢٧)

[2] الخصائص (٢/١)

أولاً : السماع:

وهو "ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بعربيته"[1]، وعرَّفه الأنباري بأنه "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[2].

والأدلة السماعية مقدمة على الاستدلال العقلي، قال ابن جني: "إذا أداك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبته، وعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم"[3].

وتتمثل الأدلة النقلية في ثلاثة مصادر[4]:

أولاً: القرآن الكريم وقراءته.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف.

ثالثاً: كلام العرب شعره ونثره.

<u>أولاً: القرآن الكريم بقراءاته</u>:

القرآن الكريم هو المصدر الأول لشواهد النحويين واللغويين، قال الزركشي: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان: فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما"[5].

ويحتج بكل قراءة "وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة ، أو غيرهم من الأئمة المقبولين"[6].

---

[1] انظر: الاقتراح (٢٤)

[2] الإغراب في جدل الإعراب (٤٥)، وانظر: لمع الأدلة (٨)

[3] الخصائص (١/١٢٥، ١٢٦)

[4] انظر: لمع الأدلة (٨٣)، الاقتراح (٢٤) .

[5] البرهان في علوم القرآن (١/٣٨١)، انظر: الاتقان في علوم القرآن (١/٢١٤)

[6] انظر : إبراز المعاني (٦) ، الاتقان في علوم القرآن (١/٢٨٥)، مواقف النحاة من القراءات القرآنية للدكتور شعبان صلاح (٢١).

ويتسم منهج الخوارزمي في اعتماده على الشاهد المسموع من القرآن الكريم و قراءته بما يلي:

١- يخضع الخوارزمي القضايا اللغوية والنحوية للقرآن الكريم ويجعله حجة وإن خالف القياس، ومن ذلك قوله في الاسم المرفوع بعد (إن) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[١] حيث لم يقبل بتقدير فعل بعد (إن) فقال: "اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق، وهو ما يمجه السمع بالاتفاق، وذلك أنهم يقولون : هل زيد خرج معناه (هل خرج زيد خرج) ، ..، ومثله لا يجوز أن يكون في كلام الناس فضلاً عن أن يكون كلام العرب العرباء وكلام الله الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٢].

٢- يتنوع تناول الخوارزمي للقراءات القرآنية بين منهجين مختلفين هما:

الأول: أن القراءات القرآنية حجة سواء أكانت متواترة أم شاذة، ويستشهد بها على ما يلي:

أ- الاستشهاد على معنى لغوي[٣] ، أو لغة[٤] .

ب- الاستشهاد على الأحكام النحوية[٥] والصرفية[٦]

الثاني: أنه لا يتردد في رد القراءات حتى إنه يرد قراءة السبعة، فقد يصف القراءة بالمردودة[٧]، أو المستضعفة[٨]، أو قد تبلغ به الجرأه إلى وصفها بالخطأ[٩]،

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٦)
(٢) التخمير (٢٤٨/١)، وانظر ص (٢٤١، ٢٤٢، ٠٠٠) من هذا البحث .
(٣) انظر : التخمير (٢٧٧/٤ ، ٢٧٩) .
(٤) انظر : التخمير (١٩٣/٤) .
(٥) انظر : ٣٧١/١ ، ٤٤٠ ، ١٣٠/٢ ، ٤٨٧/٤ ، ٤٢٠ ، ٢٩٣) .
(٦) انظر : التخمير (٤٦٧/٤ ، ٤٧٣) .
(٧) انظر: التخمير (٥٢/٢) ، وص (٣٧١) من هذا البحث .
(٨) انظر التخمير (١٣٠/٢) ، وص (٤٤٢) من هذا البحث .
(٩) انظر: التخمير (٥٥/٣) .

ومن ذلك وصفه لقراءة حمـــزة لقولـــه تعـــالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1]، بقوله: "وأما قراءة حمزة فمستضعفة"[2].

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

وهو الكلام الذي أُسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اختلفت مواقف النحويين حول الاستشهاد بالحديث في ثلاثة اتجاهات[3]:

الأول ، المنع على الإطلاق، وذلك للأسباب التالية:

١-رواية الحديث بالمعنى، قال ابن الضائع: "تجويز الرواية بالمعنى هي السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث"[4]

٢-أن بعض رواة الحديث كانوا من الاعاجم.

الثاني: الجواز على الإطلاق: وذلك للأسباب التالية:

١- اتجاه اللغوين للاستشهاد بالحديث.

٢- حرص رواة الحديث على صحته وسلامة سنده.

٣- الميل إلى التيسير.

الثالث: التوسط في قبول الحديث:

وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى تقسيم الحديث إلى قسمين[5]:

الأول: ما يروى بالمعنى دون اللفظ، وهو ما لا يقع فيه استشهاد أهل اللغة.

الثاني: ما اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي يقصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، وهو ما يصح الاستشهاد به في اللغة.

---

(١) سورة النساء، من الآية (١)

(٢) التخمير (١٣٠/٢) ، وانظر (٤٤٠/١) ، وص (٤٤٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : الاقتراح (٤٠) ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٢٢) ، في أصول النحو (٤٧) .

(٤) الاقتراح مع فيض نشر الإنشراح (٥٠٢/١، ٥٠٣)

(٥) انظر: الاقتراح (٤٠)

وقد أشار بعض المحدثين إلى حرص العلماء القدماء على الاستشهاد بالحديث ، حيث قال :" وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء "[1]

وقد أقر مجمع اللغة العربية شروطاً للأحاديث التي يُحتج بها في مسائل اللغة والنحو[2].

أما منهج الخوارزمي في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فيتسم بما يلي:

١-أن الحديث الشريف ورد كشاهد نحوي في كتاب (التخمير) في مواضع قليلة وإن كان الخوارزمي قد استشهد به بشكل أكبر في القواعد اللغوية وغيرها، إلا أنه قد تابع غيره في عدم الاعتماد على الحديث في تأسيس حكم أو نقضه، فكان الشاهد النحوي في الحديث النبوي مدعِّماً لشواهد أخرى لا غير، ومن ذلك قوله في موقفه من إعراب (هن) بالحروف: " (الهن) ليس من هذه الأسماء، تقول: (ذا هنك): أي (شيئك)، كذا هو في الصحاح، وفي شعر أبي الطيب:

إذَا كَسَبَ الإِنسَانُ مِنْ هَنِ عِرسِهِ

ومن أبيات الكتاب:

وقد بَداهَنْكِ من المِئزرَ

وفي الحديث: (فأعضُّوه بهن أبيه ولا تكنوا)، وفي المثل: ...."[3]

٢-لا يهتم الخوارزمي برواية الحديث ودرجته من حيث الصحة والسند، بل يكتفي بالقول: (وفي الحديث)[4]، وذلك أدى إلى رواية النحويين واللغويين لبعض الأحاديث بألفاظ لم توجد في كتب الصحاح، ومنه الحديث (لتأخذوا مصافكم).

---

(١) البحث اللغوي عند العرب (٣٥) .

(٢) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (٤١٧، ٤١٨)

(٣) التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

(٤) انظر التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

ثالثاً: كلام العرب (نثره وشعره):

أ- **النثر:** وهو الكلام المتفرق من غير وزن أو قافية[1]، وقد ورد الاستشهاد بالمأثور النثري كالأمثال وأقوال العرب في اللغة والنحو، وقد اشترط العلماء فيما يستشهد به شرطين:

الأول: المكان: فقد حدد النحويون القبائل التي يعتمدون على لغتهم، قال السيوطي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أقتدى ، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد،...، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البوادي ممن كانوا يسكنون أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[2].

الثاني: الزمان: وقد حُدد في البادية من قرن ونصف قبل الإسلام إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وفي الحاضرة إلى منتصف القرن الثاني الهجري[3].

وقد ورد في كتاب (التخمير) الكثير من الشواهد النثرية المسموعة عن العرب (أقوالهم وأمثالهم)، واتسم منهج الخوارزمي في ذلك بما يلي:

١-أن الخوارزمي قد أكثر من الاستشهاد بالأمثال كثرة قلّما توجد عند غيره[4]، ولعل ذلك مما يثبت تأليفه في الأمثال[5].

٢-أنه كان لا يتردد في رد الشاهد النثري إذا لم يوافق قاعدة مترسخة لديه، وقد صرح بذلك بقوله في حديثه عن منع (زُفر) من الصرف: "فبعد ذلك لو أصبت (زُفَر) غير

---

(١) انظر : لسان العرب (نثر)

(٢) الاقتراح مع فيض نشر الانشراح (٥٢٧/١، ٥٤٢)

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي (٢٢١)

(٤) انظر: التخمير (الفهارس) (٥٢/٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٢) .

(٥) انظر: التخمير (مقدمة المحقق) (٦٩/١) .

منصرف لا يخلو من أن يكون في الشعر أو خارج الشعر، فإن كان خارج الشعر لم أقبله، وقلت: هذه روايتك ورواية إخوتك"[1].

٣-أنه قد يستشهد بكلام من ليس بحجة، ومن ذلك قوله: "خبر (كان) كما يجيء منفصلاً يجيء متصلاً، وفي كلام أبي الريحان البيروني: ولا يكون معهما إلا ثالثاً، وربما كنته"[2].

وقوله: "فإن سألتَ: لم احتججت لتصحيح كلامك ببيت رجلٍ لا يحتج بشعره؟! أحببت بوجهين: إحداهما: أن الرجل كما هو من الشعراء فهو أيضاً من الأدباء، ولو نقلتُ عنه كلاماً منثوراً للزمك قبوله، فكيف إذا كان منظوماً؟ "[3]

ب- **الشعر**: وهو الكلام المنظوم المقفى، وقد اهتم النحاة واللغويون بالشعر اهتماماً بالغاً، وقسموا طبقات الشعراء إلى أربع هي:[4]

الطبقة الأولى: شعراء الجاهلية الذين كانوا قبل الإسلام، ومنهم: امرؤ القيس، والأعشى، وطرفة، وعنتره، وغيرهم، وقد أتفق على جواز الاستشهاد بشعرهم.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمين، وهم الذين كانوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، ومنهم: لبيد بين ربيعة، وحسان بن ثابت، والحطيئة، وهم أيضاً متفق على الاستشهاد بشعرهم.

الطبقة الثالثة: الشعراء الإسلاميون، وهم شعراء صدر الدولة الإسلامية، ومنهم: جرير، والفرذق، والأخطل، وغيرهم، وفي جواز الاستشهاد بشعر هؤلاء خلاف.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولَّدون، وهم شهراء ما بعد عصر الاستشهاد، ومنهم أبو تمام، وبشار بن برد، وأبو علاء المعري، والبحتري، وغيرهم، وقد أُتفق على عدم الاستشهاد بشعرهم.

---

(١) التخمير (٣٠٤/١) ، وانظر ص (١٩٦) من هذا البحث .

(٢) التخمير (١٥٦/٢)

(٣) التخمير (٣٧٨/١)

(٤) انظر: الاقتراح مع فيض الإنشراح (٦١١/١، ٦١٩)

وقد أكثر الخوارزمي من الاستشهاد بالشعر في كتابه حيث بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من ألف شاهد، وقد تنوعت طبقات الشعراء المستشهد بشعرهم في كتاب (التخمير) على النحو التالي:

١- الاستشهاد بشعر المتفق على جواز الاستشهاد بشعرهم من جاهلين ومخضرمين[١].

٢- الاستشهاد بشعر الإسلاميين، وهم المختلف في جواز الاستشهاد بشعرهم[٢].

٣- الاستشهاد بشعر المولدين، وهم المتفق على منع الاستشهاد بشعرهم: [٣]

ولديه تجاه الاستشهاد بشعر المولدين موقفان هما:

الأول: رد شعر المولدين، والتصريح بمنع الاستشهاد بشعرهم، ومن ذلك قوله: "البيت لربيعه الرقي، وهو ممن لا يستشهد بشعره لأنه مولد"[٤].

الثاني: الاستشهاد بشعر المولدين في القضايا التي تكثر فيها الشواهد الأخرى، فهو يقوي به الحجة ولا يبنيها عليه، قال في ذلك: "فإن سألت لم احتججت لتصحيح كلامك ببيت رجل لا يحتج بشعره؟ أجبت بوجهين: ..."[٥].وقال في (هن): "(الهن) ليس من هذه الأسماء، ...، وفي شعر أبي الطيب:

إذا كَسَبَ الإنسانُ مِنْ هَنِ عِرسِه"[٦]

وقد اتسم استشهاد الخوارزمي بأشعار العرب في كتابه (التخمير) بما يلي:

١-أن الخوارزمي لا يتردد في رد الشاهد الشعري إذا خالف ما ترسخ لديه من قواعد حتى وإن كان الشاهد قد ورد في (الكتاب)، ومن ذلك قوله: "هذا البيت وإن كان يوجد في بعض نسخ (الكتاب) لكنه مردود، وزعموا أن أبا الحسن أنشده"[٧].

---

(١) انظر : التخمير (٣٥١/١ ، ٢٨٢/٢ ، ٢٦٤/٣ ، ٣٦٥/٤) .

(٢) انظر : التخمير (٣٥٦/١ ، ٢١/٢ ، ١٦٣ ، ٢٧٣/٤) .

(٣) انظر : التخمير (١٧١/١ ، ١٤٣) .

(٤) التخمير (٢٥٤/٢) .

(٥) التخمير (٣٧٨/١) .

(٦) التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

(٧) التخمير (٥٢/٢) ، وانظر ص (٣٧١) من هذا البحث .

٢-أنه أيضاً لا يتردد في رد الشاهد الشعري إذا وُجِد له رواية تخالف ما أُستشهد بـــه، ومن ذلك قوله في قول الشاعر:

لقد عَلِمتْ أُولي المغيرة أنني كررت .... البيت

"رواية هذا البيت في كتاب سيبويه (لحقت) مكان (كـــررت)، وحينئـــذٍ يـــسقط الاحتجاج به"[١].

ومنه أيضاً رد استشهاد المازني بقول الشاعر:

وما كاد نفساً بالفراق تطيب

بقوله: "أما البيت فالرواية (نفسي) على الإضافة"[٢].

٣-أن للخوارزمي في تعليل الشاهد بالضرورة الشعرية مذهبين هما:

الأول: أنه لا يجوز حمل الشعر على الضرورة، حيث قال: في قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد

ولم تُسقَ دعد في العلب

"فإن سألت: ألا يجوز أن يكون انصراف (دعد) في البيت للـــضرورة؟ أجبـــتُ: الأصل في الكلام أن لا يُحمل على الضرورة لا ســـيما إذا كـــان محتجـــاً به"[٣].

الثاني: إجازة حمل الشعر على الضرورة، ومن ذلك قوله: "فبعد ذلك لو أصـــبت (زُفر) غير منصرف لا يخلو ذلك من أن يكون في الشعر أو خارج الـــشعر وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين"[٤].

٤- أن للخوارزمي في تناول الشاهد الشعري اتجاهين هما:

الأول: سرد الشاهد الشعري دون نسبته، أو إكمال ناقصه، أو شرح غريبه.

---

(١) التخمير (٣/٩٢، ٩٣) .

(٢) التخمير (١/٤٥١) ، وانظر ص (١٣٢) من هذا البحث .

(٣) التخمير (١/٢٢٥) .

(٤) التخمير (١/٢١٥، ٢١٦) . وانظر ص (١٩٦) من هذا البحث .

الثاني: العناية بالشاهد الشعري بعد أن ينتهي من القضية التي تناول الشاهد فيها فيكمل نقصه، وينسبه لقائله، ويذكر قصته أو مناسبته، ويشرح معانيه، ويظبط حروفه، ومن ذلك قوله في قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ

"تمام البيت: (ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ)، وقبله:

سَقَى جَدَثاً أَمسى بِدَومةَ ثاوياً مِنْ الدلوِ والجوزاءِ غادٍ ورائِحٌ

كانت العرب تزعم أن روح الميت تخرج من قبره فتصير هامة تَزقُو وتقول: اسقوني، اسقوني، ... دُومَةُ الجندل: بالضم، والمحدَّثون على الفتح.."[1]، وذلك كثير في كتابه[2].

---

(١) التخمير (٢٤٧/١) ، وانظر ص (٣٠٠) من هذا البحث .

(٢) انظر التخمير (١٧٣/١، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٥٠٠، ٥٠١، ٥١٢، ٥١٤)

ثانياً : القياس:-

القياس هو تقدير الشيء بالشيء، قال الأنباري: "هو حمل فرع على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[1].

وأركان القياس أربعة:

الأصل المقيس عليه، والفرع المقاس، والعلة الجامعة بينهما، والحكم ولأهميته قال الأنباري: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يحق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[2]

ويتسم القياس عند الخوارزمي في (التخمير) بما يلي:-

١- أن القياس عنده يجب أن يعتمد على السماع، ويتضح ذلك في إيراده لحجة سيبويه في منع تقديم المميز على عامله بقوله: "حجة سيبويه: كلام العرب واستقرار القياس"[3]، وهو باعتماده على السماع يخالف ما اعتمد على القياس، ومن ذلك عد (هن) من الأسماء المعربة بالحروف قياساً على (أب)، وما ورد عليه السماع غير ذلك حيث قال: "(الهن) ليس من هذه الأسماء، نقول : (هذا هنك) أي : (شيئك) كذا هو في الصحاح، وفي شعر أبي الطيب، ..."[4].

٢- يتشدد الخوارزمي في قبول القياس، ومن مظاهر هذا التشدد:

أ- أنه قد يرد بعض القراءات القرآنية، والأبيات الشعرية، ومن ذلك ردّه لقراءة الجر في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ حيث قال: "وأما قراءة حمزة فمستضعفة ...، ولأن هذا العطف ضعيف في القياس

---

(١) لمع الأدلة (٩٣)

(٢) السابق .

(٣) التخمير (٤٥١/١) ، وانظر ص (١٣٢) من هذا البحث

(٤) التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا الحديث .

قليل في الاستعمال، أما ضعفه في القياس فلأن المضمر المتصل في النحو (غلامه، وغلامك، وغلاماي) قد صار عوضاً لما كان فيه من التنوين.."[1].

ب- أنه كثيراً يرفض قياس الشبه، ومن ذلك ما يلي:

١- رد قياس الحال على المفعول فقال: "... ألم يعرفوا أنه ما من شيء إلا وهو يشبه شيئاً ثم لم يحظ المشبَّه بحكم المشبه به؟ بدليل أن الفقير قد يشبه في شيء الأمير ثم لا يبجل تبجيل الأمير. إنما قياس الشبه – على ما ذكرته– أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا في الصورة"[2].

٢- قال في رد قياس التمييز على المفعول : "هذه تمحلات النحويين، وقد ذكرت فيما مضى معنى قياس الشبه كيف ينبغي أن يكون حتى يعتبر، والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض"[3].

جـ- أنه يرجع بعض الأبيات للقياس المهجور في الضرورة، ومن ذلك ما يلي:

١- قوله في صرف غير المنصرف للضرورة: "يجوز للشاعر أن يصرف غير المنصرف في ضرورة الشعر، وهذا لأن للشاعر العمل بالقياس المهجور، وصرف غير المنصرف في الشعر عمل بالقياس المهجور"[4].

٢- قوله في حذف حرف النداء: "...، وللشاعر أن يعتمد القياس المهجور ضرورة الشعر على القياس المهجور"[5].

٣- قوله في إعراب (ولا خله): "أحدهما: وهو قول يونس – أن يكون محمولاً على ضرورة الشعر، ...، وللشاعر أن يعمل بهذا القياس المهجور في ضرورة الشعر"[6].

---

(١) التخمير (١٢٩/٢، ١٣٠، ١٣١) ، وانظر ص (٤٤٢) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٤٢٣/١) ، وانظر ص (١٢١) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٤٤٩/١) وانظر ص (١٣٢) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٢٢٢/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

(٥) التخمير (٣٥٥/١) ، وانظر ص (١٠٠) من هذا البحث .

د- أنه يرجح الغرض البلاغي على القياس، ومن ذلك ما يلي:

١-قوله في الاسم المرفوع بعد (هل وإن): "... هذا منتهى كلامهم في هذه المسألة، وأنا أكتشف حقيقتها فأقول: القياس في هذه المسألة نصب (زيدٍ) إلا أنه رُفع لمعنى، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازاة فينتصب ضرورة"[١].

٢-قوله في النعت بالمصدر: "...(رجل عدل) على المبالغة، فإنه تجسم من العدل ومَنْ قال بأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، معناه: ذو عدل، فقد أذهب ماءه ورونقه"[٢]

---

[٦] التخمير (٤٩٨/١) وانظر ص (٢٨١) من هذا البحث .

[١] التخمير (٢٤٩/١) ، وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .

[٢] التخمير (٩٢/٢) ، وانظر ص (٤٣٣) من هذا البحث .

ثالثاً : الإجماع:

الإجماع هو الاتفاق، والأمر المجمع عليه هو ما أُنفق عليه[١]، والإجماع النحوي هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٢].

قال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ...، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له علةٍ صحيحة وطريق نهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[٣].

واتسم موقف الخوازمي من الإجماع بما يلي:

١- أنه وافق جمهور العلماء في الاحتجاج بالإجماع، ويظهر ذلك في المواضع التالية:

أ- قال في صرف أحمد: "اعلم أن (أحمد) لا ينصرف بالإجماع لما فيه من تركيب الوزن، فإذا سميت به لم ينصرف أيضاً بالإجماع"[٤].

ب- قال في نداء المعرف بـ (أل): "أما أن المعرّف باللام لا ينادي رأساً فبالإجماع"[٥].

٢- للخوارزمي آراؤه الخاصة التي يخالف فيها الإجماع، ويختلف هذا الإجماع بين أمرين:

الأول: أن الإجماع الذي خالفه الخوارزمي إجماع حقيقي اتفق عليه الجمهور، ومن ذلك قوله في منع صرف (زفر): "أجمع النحويون عن آخرهم على أن (عمر) و (زفر) غير منصرفين، وهذا إجماع باطل"[٦].

---

(١) انظر: لسان العرب (جمع)

(٢) انظر: الاقتراح (٦٦)

(٣) الخصائص (١/١٨٩)

(٤) انظر: التخمير: (١/٢٢٣)

(٥) انظر: التخمير (١/٣٤٠)

(٦) التخمير (١/٢١٤) ، وانظر ص (١٩٦) من هذا البحث .

الثاني: أن الإجماع مما نسبه الخوارزمي للنحويين، وما هم عليه غير ذلك ومنه ما يلي:

أ- قوله في عد (هن) من الأسماء الستة: "فإن سألت: ما بالك جعلت هذه الأسماء خمسة، هي باتفاق النحويين ستة معدودة فيها (هنوه)، أجبت: (الهن) ليس من هذه الأسماء ..."[٣].

ب- قوله في رفع الاسم بعد (هل): "اعلم أن للنحويين كلاماً ليس حلو المذاق، وهو ما يمجه السمع بالاتفاق، ... وأنا أولاً أبين منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغ عن سواء السبيل، والميل عن جادة الصواب"[٤].

جـ- قوله في مفعول الفعل المتعدي بحرف الجر: "الفعل إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر فالمفعول ما هو؟ أهو المجرور بدون الجار أم هو به؟ فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار، وهذا سهو"[٥].

٣- أن الخوارزمي قد يتناول إجماع النحويين بالسخرية والتهكم، ومن ذلك:

أ- قوله: "وهذا من إقناعيات النحويين:

ورب كلام مرفوق مسامعي كما طن في لوح الهجير ذباب"[٦]

ب- قوله في عد المنادي النكرة المقصودة من المعارف:

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وضاعت عنك أشياء"[١]

---

[٣] التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

[٤] التخمير (٢٤٩/١)، وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .

[٥] التخمير (٢٦٩/٣) ، وانظر ص (٤٠٧) من هذا البحث .

[٦] التخمير (٤٦٩/١، ٤٧٠) ، وانظر ص (١١٠) من هذا البحث .

[١] التخمير (٣٨٠/٢) ، (وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .

رابعاً : موافقة العلماء السابقين:

إنَّ الخوارزمي وإنْ كان عَلَماً في علومٍ شتى، ومبرزاً في علم النحو خاصة إلا أن انتماءه للقرن السادس الهجري فوَّت عليه فرصه السبق في المشاركة في وضع أسس النحو والصرف الذي بدأ تقعيده منذ القرن الأول الهجري، وتوالى عليه العلماء وتفرعت فيه المدارس والآراء، فكان بالإضافة إلى الاعتماد على الأصول النحوية يسجل مع سابقيه من العلماء مواقف خاصة قد يوافقهم في بعضها ويخالفهم في الآخر، ويظهر في كتابه (التخمير) تكراره لأسماء بعض أعلام المدرستين البصرية والكوفية وغيرهم، لذلك يمكن تصنيف مواقفه من السابقين له، وطريقة تعامله معهم إنصافاً أو إجحافاً على النحو التالي:

أولاً: موقفه من المدارس النحوية:

لم يصرح الخوارزمي بأي انتماء للمدارس النحوية شأنه في ذلك شأن كثير من علماء النحو المتأخرين، لكنه سجل مواقف موافقة أو مخالفة لمدرستي البصرة والكوفه وعلمائها، ويتضح ذلك بما يلي:

أ- موقفه من المدرسة البصرية:

١- تعرض للخلافات التي كانت بين مدرستي البصرة والكوفة، وقد اختار المذهب البصري في كثير منها، ومن ذلك:

١. لخلاف في منع صرف المنصرف للضرورة.
٢. الخلاف في (لام) لعل.
٣. الخلاف في إلحاق (ألف) الندبة نعت المندوب.
٤. الخلاف في فعل الأمر بين البناء والإعراب.
٥. الخلاف في مجيء اسم (لا) النافية للجنس علماً.
٦. الخلاف في تصغير أيام الأسبوع.
٧. الخلاف في العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.
٨. الخلاف في رفع نعت اسم (ان).

٩. الخلاف في (نعم وبئس) بين الاسمية والفعلية.

١٠. الخلاف في الخبر بعد (إذا) الفجائية.

١١. الخلاف في مجيء (من) زائدة.

١٢. الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

١٣. الخلاف في وزن (التوراة) واشتقاقها.

١٤. الخلاف في (أول) اسماً للتفضيل.

٢- تكرر أسماء أعلام مدرسة البصرة كثيراً في كتاب (التخمير)، فكان سيبويه أكثر الأعلام ذكراً حيث بلغ عدد المرات التي ذكر فيها الخوارزمي اسمه حوالي (٢٠٦) مرات، ولا غرو في ذلك، ولكن ذلك التكرار لا يدخل كثيراً في الخلافات النحوية أو الصرفية التي تعرض لها في (التخمير)، وقد كان الخوارزمي يجل هذا العَلَم، ومما يدل على ذلك قوله في قول الشاعر:

زج القلوص أبي مزاده

"وهذا البيت وإن كان يوجد في بعض نسخ (الكتاب) لكنه مردود، وزعموا أن أبا الحسن أنشده"[١].

وأما اسم المبرد فلم يتكرر عند الخوارزمي سوى (٤٥) مرة جعله في واحدةً منها نِداً له حيث قال: "عند المبرد يجوز، وعندنا لا يجوز"[٢].

ب- موقفه من المدرسة الكوفية:

١- كما اختار الخوارزمي مذهب البصرة في كثير من خلافاته نجده أيضاً لا ينحاز لمدرسة دون أخرى، فتكثر اختياراته لمذهب الكوفة، ومن ذلك ما يلي:

١. الخلاف في إعراب الاسم بعد الأدوات المختصة بالأفعال.

٢. الخلاف في عامل رفع خبر (إن).

٣. الخلاف في العامل في الاشتغال.

---

[١] التخمير (٣/٩٢، ٩٣) ، وانظر ص (٣٧١) من هذا البحث .

[٢] التخمير (١٥١٩) ، وانظر ص (٢٦٥) من هذا البحث .

٤. الخلاف في ناصب المفعول لأجله.

٥. الخلاف في دخول (أل) على العدد المضاف إلى معدوده.

٦. الخلاف في أصل (مهما).

٧. الخلاف في إضافة ظروف الزمان للفعل المضارع.

٨. الخلاف في علة إعراب المضارع.

٩. الخلاف في فعل التعجب (اَفْعِل) بين الاسمية والفعلية.

١٠. الخلاف في إعمال (ليت) عمل (ظن).

١١. الخلاف في حتى الجارة.

١٢. الخلاف في نوع (حاشى).

٢- أقل الخوارزمي من ذكر أعلام المدرسة الكوفية، فأورد اسم كل من الكسائي والفراء (٣٠) مرة فقط، بل إنه يدعي لنفسه رأياً قد سبقه إليه الفراء دون أن يشير إلى ذلك.

ثانيا: تقديره لمن سبقه من العلماء:

١- لم يحظ أيٌّ من الأعلام بألقاب التقدير مثل الزمخشري الذي كان يلقبه بـــــ (الشيخ) ، أو (شيخنا).

٢- أن الخوارزمي وإن كان كثير السخرية من الآراء المخالفة له إلا أنه لا يوجه السخرية إلى عالم بعينه غير ما نجده أحياناً مما يوجهه للزمخشري.

خامساً : المعنى:

المعنى: هو القصد، ومعنى كل كلام ومَعْناتُه ومعنيَّتُه: مقصده، والمعنى والتفسير، والتأويل واحد.[1]

ويهتم العرب بالمعنى في كلامهم، فالمعاني أقوى عندهم وأكرم عليهم، وأشرف قدراً في نفوسهم من الألفاظ التي كانوا يعتنون بها، ويصلحونها، ويهذبونها، لأنها عنوان المعاني، والطريق إلى إظهارها.

والنحويون يراعون المعاني ومن ذلك أن الكلام عندهم ما كان فيه رابط يعطى معنى، قال سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: إِنْ يَضْربْ يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً"[2].

وقد اعتمد النحويون كثيراً على المعنى في توجيه كلام العرب، وذلك لأن بعض المواضع فيها النص على ظاهره؛ لأن ذلك يُفسد المعنى، قد ذكر ابن جني الحمل على المعنى في اللغة العربية: "تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك"[3].

كما أن النحاه قد أدركوا علاقة الإعراب بالمعنى، قال ابن فارس: "إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب"[4].

وقال العكبري: "الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك"[5].

---

(١) انظر: لسان العرب (عنى)

(٢) الكتاب (١٤/١)

(٣) الخصائص (٤١١/٢)

(٤) الصاحبي في فقه اللغة (٦٥)

(٥) مسائل خلافية في النحو (٩٣)

ونلمح المعنى في الخلافات النحوية في (التخمير) من خلال ما يلي:

١- العامل المعنوي: ويتبين الفرق بينه وبين العامل اللفظي من خلال تفصيل ابن جني حيث قال: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمراً قائم)، وبعضه يأتي عادياً في مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم عن نفسه لا لشيء غيره"[١].

ومن اعتماد الخوارزمي على العامل المعنوي رأيه في العامل في المبتدأ والخبر حيث يقول: "وتقرير الكلام على جهة الصواب والموجب لخصوص الإعراب فيهما أيضاً موجود، والمانع لموجب الخصوص معدوم، فوجب أن يرتفعا.

أما الموجب لنفس إعرابها فوقوع العقد والتركيب بينهما؛ لأنهما متى وقع بينما ذلك تولد منه معنى ثالث، والإعراب وُضع ليدل على نحو ذلك المعنى..."[٢].

٢- التضمين:

هو أن تشرب الكلمة معنى كلمة أخرى[٣]، وقد بيَّنه ابن جني بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[٤].

والتضمين في الخلاف تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد، حيث قال: "الفعل إذا تعدى إلى المفعول بواسطة حرف الجر، فالمفعول ما هو؟ أهو مجرور بدون الجار أم هو به؟ فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار، وهذا سهو..."[٥].

---

(١) الخصائص (١/١٠٩)
(٢) التخمير (١/٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧)
(٣) انظر: الخصائص (٢/٣٠٨)
(٤) السابق
(٥) التخمير (٣/٢٦٩، ٢٧٠) ، وانظر ص (٤٠٧) من هذا البحث .

ب- اعتمد على التضمين في رأيه بناصب الاسم بعد (لا) النافية للجنس في قول الشاعر: (ألا رجلاً...) حيث قال: "وأما: ألا رجلاً جزاه الله خيراً".

فإنه ضُمِّن كلمة النفي مقرونة بهمزة الاستفهام معنى التمني ...، والذي يدل على كونه تمنياً قولهم: (ألا ماء أشربْه) – بالجزم- إذا لو لم يكن محمولاً عليه لما جاز انجزام (أشربه)؛ لأنه حينئذ يصير المعنى: (إن لم يكن لي ماء أشربه) –بالجزم- وهذا محال"[1].

جـ- تعرض للتضمين في قوله: "ولعل (أستغفر الله من ذنبي) محمول على "أتوب إليه من ذنبي"[2].

د- قال في بناء (غدوة وبكرة وسحر وفينة): "وعندي أنا مبنيةَ، وهذا لأنه قد تقرر في قواعد النحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه يُبنى"[3].

٣- الاعتماد على المعنى في بعض اختيارات الخوارزمي، ومن ذلك:

أ- قال في مجيء الفاعل ورافعه فعل مضمر: "هذه المسألة وإن كان مجمعاً عليها بين النحويين ففيها نظر، وذلك أنك إذا قلت: (مَنْ فعل؟)، فقيل: (زيد)، فمعناه: (زيدٌ فعل)، لا (فعل زيدٌ)..."[4].

ب- قال في الخبر بعد (إذا) الفجائية: "الخبر (فإذا) بدليل أن (إذا) هاهنا هي المكانية، ألا ترى أن معناه: (خرجت فبا لحضرة السبع)..."[5]

وانظر

---

(١) التخمير (١/٤٩٩، ٥٠٠) ، وانظر ص (٢٨١) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٤/٣٦) ، وانظر ص (٤١٠)من هذا البحث .

(٣) التخمير (١/١٨٠، ١٨١) ، وانظر ص (٣١٣) من هذا البحث .

(٤) التخمير (١/٢٤٥) ، وانظر ص (٣٠٠) من هذا البحث .

(٥) التخمير (١/٢٦٨) ، وانظر ص (٦٦) من هذا البحث .

المبحث الثاني
أسلوب الخلاف

أ- الجرأة في الخلاف:

إنَّ علماً وُضعت قواعده وقوانينه على أساس من رسوخ استمر في ذاكرة النـــاس، وعلق بألسنتهم طبعاً لا تطبعاً لقرون عدة لن يكون من السهل على دارسيه، والمتعمقين في حدوده وخوافيه جرأة المخالفة، وقوة الاحتجاج والمجازفة، فكيف بعالم جاء بعد خمسة قرون من تأسيس هذا العلم، وتقعيده؟ ولكن علم اللغويات لا يختلف كثيراً عن كل العلوم التي تحكمها قوانين البشر وإعمال فكرهم، فاختلاف العقول يوسع قاعدة الاجتهاد، واتـــساع الرقعة يعدد أعمدة الاستناد، فتُفتح أبواب رحبة لكل من أراد أن يدلي بدلوه.

والخوارزمي في كتابه (التخمير) قد تعرض للخلاف النحوي محايداً حيناً، ومخالفـــاً أحياناً، وللتعرض لجرأته في المخالفة لابد لنا من التعرف على الخلاف النحوي عنده من حيث مصطلحات المخالفة، فنجد لديه في ذلك ثلاث اتجاهات :

الأول: المصطلحات الدالة على الخلاف النحوي عند الخوارزمي:

أ- العبارات التقليدية: وهي العبارات الدالة على وجود الخلاف النحـــوي سواء أكان الخوارزمي طرفاً فيه أم لا، وهي عبارات تقليدية كـــثيراً مـــا تستخدم في كتب النحو للدلالة على المخالفة، ومن ذلك:

١- ذكر المدارس النحوية: ومن ذلك:

- قال في علة رفع خبر (إنَّ): "فعند البصريين أنه مرتفع بهذا الحرف، ... وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في الابتداء"[١].
- قال في تقديم معمول اسم الفعل عليه: "هذه المسألة يختلف فيها أهـــل البصرة والكوفة"[٢].
- قال في العامل في المفعول لأجله: "والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونـــه نوعـــاً مـــن أنـــواع المصدر"[٣].

---

(١) التخمير (٢٨١/١، ٢٨٢) ، وانظر ص (٢٧١) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٣٠٨/٣) ، وانظر ص (٤٢٨) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٤١٨/١) ، وانظر ص (٣٠٩) من هذا البحث .

- قال في تقدير اسم الأفعال الناسخة التي للاستثناء (ليس ولا يكون):"...وهذا تفسير البصريين، وأما الكوفيون فتقديره: (ليس فعلهم فعل زيد)، وتقدير البصريين أجود، لأنه أقل إضماراً"(١).

٢- ذكر مصطلح الاختيار وإبداء الرأي: ومن ذلك ما يلي:

- قال في إعراب (مصبوح): "والوجه الجيد أن يقال (مصبوح) صفة للمنفي لا للنافي"(٢).
- فال في علة نقصان الأفعال الناقصة: "وهذا الكلام عندي معترض عليه"(٣).
- قال في بناء الظروف: "مذهب النحويين أن هذه الأسماء إذا عنيت بها غدوة يومك وبكرته ... فهي غير منصرفة، وعندي أنها مبينة"(٤).
- قال في تعديه الفعل إلى مفعولين: "هذا الكلام منظور فيه"(٥).
- قال في (الكاف) بين الاسمية والحرفية والفعلية: "فعلمنا ذلك سيبويه، وهو الصواب الذي لا محيص عنه"(٦).
- قال في نوع (ما أفعله): "وعندي أن (ما أفعله) جملة اسمية لا فعلية"(٧).
- قال أصل (لن) :" ومذهب سيبويه هو رأي الشيخ وهو الصواب"(٨).
- قال في الخبر بعد (إذا) الفجائية: "وفيه نظر"(٩).
- قال في رافع المبتدأ والخبر: "وتقرير الكلام على جهة الصواب في هذه المسألة ..."(١٠)

---

(١) التخمير (٤٥٩/١) ، وانظر ص (٢٦٧) من هذا البحث .
(٢) التخمير (٢٩٢/١) ، وانظر ص (٨٩) من هذا البحث .
(٣) التخمير (٢٨٣/٣، ٢٨٤) ، وانظر ص (٧٢) من هذا البحث .
(٤) التخمير (١٨٠/١) ، وانظر ص (٣١٣) من هذا البحث .
(٥) التخمير (٣٥/٤) ، وانظر ص (٤١٠) من هذا البحث .
(٦) التخمير (٢٨/٤) ، وانظر ص (٣٦٣) من هذا البحث .
(٧) التخمير (٣٢٥/٣) ، وانظر ص (١٥١) من هذا البحث .
(٨) التخمير (٨٩/٤، ٩٠) ، وانظر ص (٣٤٧) من هذا البحث .
(٩) التخمير (٢٦٨/١) ، وانظر ص (٦٦) من هذا البحث .
(١٠) التخمير (٢٥٥/١، ٢٥١) ، وانظر ص (٩٥) من هذا البحث .

– قال في (كان) إذا جاء بعدها جملة اسمية مرفوعة الركنين: "وعندي أن (كان) في الموضعين هي التامة"(١).

الثاني: عبارات جريئة اختص بها الخوارزمي: ومن ذلك ما يلي:

١- قال في (لا) العاملة عمل (ليس): "وأما قول النحويين بأن قولنا: (لا رجلٌ في الدار) بالرفع نفي لرجل واحد، وقولنا (لا رجلَ في الدار) نفي الجنس فشيءٌ مضحك، يُضحك منه ثم يُبكي من عقول النحويين"(٢)

٢- قال في رفع فاعل فعله مضمر: "وهذا لا يكاد يظهر لك حق ظهوره إلا إذا ترجمت الكلام بغير هذه اللغة"(٣).

٣- في اسم (لا) المنون: "...فشيء لا يدل عليه فحوى الكلام، فرحم الله امرءاً خلع ربقة التقليد، وانتقد المعاني ببصر من حديد"(٤).

– قال في الوقف على الاسم المقصور: أما قوله بأن بعض القراء قرأ: (سمعنا فتى) بالإمالة، وإنما تمال (الألف) الأصلية فحديث زور"(٥).

– قال في تقديم معمول اسم الفعل عليه: "هذه المسألة بحكم الحس، فمن كان له فليحس"(٦).

– في عد المنادي النكرة المقصورة ضمن المعارف:

"فقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وضاعت عنك أشياء"(٧)

– قال في إعراب المشتق: "وهذا كلام عليه سمة الفساد، وقبل أن أبين فساده أصلحه، وألم شعته بقدر ما يمكن، ثم أمزقه بالاعتراض تمزيقاً"(٨).

---

(١) التخمير (١٦٦/٢) ، وانظر ص (٢٥٦) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٤٦٥/١، ٤٩٦) ، وانظر ص (٢٦١) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٢٤٥/١، ٢٤٦) ، وانظر ص (٣٠٠) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٥٠٠/١) ، وانظر ص (٢٨١) من هذا البحث .

(٥) التخمير (٢٣٠/٤، ٢٣١) وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .

(٦) التخمير (٣٠٨/١) ، وانظر ص (٤٢٨) من هذا البحث .

(٧) التخمير (٣٨٠/١) ، وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .

(٨) التخمير (٢٧٠/١، ٢٧١) ، وانظر ص (١٥٥) من هذا البحث .

- **قال في نوع (بل): "وأنا ممن يدور في خلده ذلك، وتدعوه الـــنفس إلى أن يخلع ربقة التقليد"[١].**
- **قال في وزن التوراه: "وهو قول الكوفيين"[٢].**
- **قال في تصغير أيام الأسبوع: "والكوفيين يرون تصغيرها"[٣].**
- **قال في وزن (أشياء): "اختلفوا في لفظة (أشياء) فقال بعض الكوفية: وزنها (أفعال)، وذهب الباقون منهم – وهم الأكثرون – إلى أن وزنها (فعلاء)، وعليه أبو الحسن الأخفش من البصريين، قالت البصرية: وزنها..."[٤].**
- **قال في (أَنْ) المفسرة:" أهل الكوفة يجعلون (أن) في موضع نصب باسقاط الجار"[٥].**
- **قال في بناء فعل الأمر أو إعرابه: "حجة البـــصريين أن الإضـــمار علـــى خلاف الأصل"[٦].**
- **قال في فعليه (ما أفعل) "والصيغتان عند البصريين فعل"[٧].**
- **قال أصل (لن): "ورغم الخليل أن أصل (لن) (لا أن)،...، فـــرد عليـــه سيبويه بأن قال: لو كان أصلها (لا إن) لما جاز: (زيداً لن يضرب)"[٨].**
- **قال في مجيء الجملة الفعلية حالاً دون (قد): "وأما قوله: (أو جـــاوؤكم حصرت صدورهم)، فتأويل ذلك عند أبي العباس على الدعاء، وأنه من الله عز وجل إيجاب"[٩].**

---

(١) التخمير (٤/٨٣، ٨٤) ، وانظر ص (١٦٦) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٤/٣٥١) ، وانظر ص (٤٥٨) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٢/٤٢٧) ، وانظر ص (٤٦٧) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٢/٤٠٠) ، وانظر ص (٤٥٣) من هذا البحث .

(٥) التخمير (٤/١٢٣).

(٦) التخمير (٣/٢٦٠، ٢٦١) ، وانظر ص (٤٠١)من هذا البحث .

(٧) التخمير (٣/٣٢٥) ، وانظر ص (١٥١) من هذا البحث .

(٨) التخمير (٤/٨٩، ٩٠) ، وانظر ص (٣٤٧) من هذا البحث .

(٩) التخمير (١/٤٣٨) ، وانظر ص ٣٣٧) من هذا البحث .

- قال في تنوين اسم (لا) النافية للجنس: "في قوله: (ولاخلة) وجهان: أحدهما – وهو قول يونس– ...، قال ابن السراج: ..."[1]
- قال في تصغير أيام الأسبوع: "قال سيبويه: ولا يصغر الثلاثاء، والأربعاء،..."[2].
- قال في المحذوف من المصدر (إقامة): "والساقطة على قول الخليل وسيبويه (الألف) الثانية"[3].

الثالث: عبارات توحي باعتداد الخوارزمي بنفسه، ومن ذلك:

١- قال في نوع فعل الأمر بين الإعراب والبناء: "قلنا: ما ذكرت من الدليل إن دل على إضمار (اللام) في أمر المخاطب فها هنا يدل على عدم إضماره"[4].

٢- قال في الوقف على الاسم المقصور: "قلنا بين الحالتين وحالة النصب فرق.."[5].

٣- قال في تكرار (لا): "عند المبرد يجوز، وعندنا لا يجوز"[6].

٤- قال في الاسم بعد (واو) المعية: "النحويون سهوا في وواوين:.."[7].

٥- قال في مفعول الفعل المتعدي بحرف الجر: "فعند النحويون المفعول هو المجرور مع الجار، وهذا سهو"[8].

٦- قال في عامل نصب المستثنى: "وذلك بيِّن البطلان"[9].

---

(١) التخمير(١/٤٩٨، ٥٠٠) ، وانظر ص (٢٨١) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٢/٤٢٧) ، وانظر ص (٤٦٧) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٤/٣٨٣) ، وانظر ص (٤٩١) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٣/٢٦٠، ٢٦١) ، وانظر ص (٤٠١) من هذا البحث .

(٥) التخمير (٤/٢٣١، ٢٣٢) ، وانظر ص (٤٩٤) من هذا البحث .

(٦) التخمير (١/٥١٩) ، وانظر ص (٢٦٥) من هذا البحث .

(٧) التخمير (١/٤٤٣) ، وانظر ص (٣١٨) من هذا البحث .

(٨) التخمير (٣/٢٦٩) ، وانظر ص (٤٠٧) من هذا البحث .

(٩) التخمير (١/٤٥٧) ، وانظر ص (١١٠) من هذا البحث .

ثانياً : أسلوب تناول الخوارزمي للخلاف النحوي :

وقد تميز الخوارزمي في تناول الخلاف النحوي، والتعامل معه بما يلي:

أ- عرض الخلاف النحوي بنسبته وحججه دون اختيار: ومن ذلك ما يلي :

١- قال في (أن) المفسرة: "الخليل: (أن) في هذ المنزلة بمنزلة (أي)،... وأهل الكوفة يجعلون (أن) في موضع نصب بإسقاط الجار"(١).

٢- قال في وزن (التوراة): "في وزن (توراة)ثلاثة أقوال: قيل هو (تفعِلة) لغة في (تنقلة)، وهو قيل جداً، وهذا قول الكوفيين ..."(٢).

٣- قال في (الألف)الساقطة من المصدر (إقامة): "فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، والساقطة على قول الخليل وسيبويه (الألف) التانية، لأنهم أقاموا المضاف إليه مقامها في العوض"(٣).

ب- عرض الخلاف النحوي بنسبته وحججه مع الاختيار دون احتجاج : ومن ذلك ما يلي :

١- قال في تقدير اسم الأفعال الناسخة التي للاستثناء: "وهذا تفسير البصريين، وأما الكوفيون فتقديرهم (ليس فعلهم فعل زيد)، وتقدير البصريين أجور؛ لأنه أقل إضماراً"(٤).

٢- قال في وزن (منجنون): ".. لكن فيه ثلاث زائد ..."(٥).

٣- قال في النسبة إلى (شية) :"قال سيبويه : تقول في النداء: (يا وشوي أقبل)، والأخفش يقول: (يا وشيي أقبل)، وقول سيبويه أظهر"(٦).

---

(١) التخمير (١٢٣/٤)

(٢) التخمير (٣٥١/٤) ، وانظر ص (٤٥٨) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٣٨٣/٤) ، وانظر ص (٤٩١) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٤٥٩/١) ، وانظر ص (٢٦٨) من هذا البحث .

(٥) التخمير (١٩٨/٣) ، وانظر ص (٤٦٢) من هذا البحث .

(٦) التخمير (٢٦/٣، ٢٧) ، وانظر ص (٤٧١) من هذا البحث .

جـ - عرض الخلاف النحوي بنسبته وحججه مع الاختيار وسوق حجج تخصه، ومن ذلك ما يلي:

١- قال في فعل الأمر بين البناء والإعراب: "قلنا: ما ذكرت من الدليل إن دل على إضمار (اللام) في أمر المخاطب فهذا هنا ما يدل على عدم إضماره..."[١].

٢- قال في تصغير أيام الأسبوع: "اعلم أن تسمية الأزمنة على صنفين:..."[٢].

٣- قال في كون (أول) اسماً للتفضيل: "ما ذكرت من الدليل إن دل على أنه ليس بـ (أفعل) فها هنا ما يدل على أنه هو بدليل أنه يقترن بـ (من) التفصيلية..."[٣].

٤- قال في وزن (أشياء): "فإن سألت: لو كانت (أشياء) مفردة لما جاز: (ثلاثة أشياء)، بل (ثلاث أشياء)، كما لا يجوز (ثلاثة طرفاء) بل (ثلاث طرفاء)، أجبتُ: فرقاً بين (أشياء) و (طرفاء)..."[٤].

٥- قال في نوع (حاشى): "وأما (حاشى) فمذهب الكوفيين فيه أنه فعل ماض، في قوله: (ردف لكم)؟ أجبت: (اللام) لا تزاد إلا لتأكيد معنى الفعل، وهذا يقتضي أن تكون (حاشي) فعلاً".

٦- قال في علة رفع خير (إن): "فعند البصريين أنه مرتفع بهذا الحرف،...وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في الابتداء...".

٧- قال في جواز إعمال (ليت) عمل (ظن): "أجبت: لأنها أشبه أخواتها بالفعل؛ لذلك لا تفارقها (نون) العماد[٥].

---

(١) التخمير (٣/٢٦٠، ٢٦١) ، وانظر ص (٤٠١) من هذا البحث .

(٢) التخمير (٢/٤٢٧) ، وانظر ص (٤٦٧) من هذا البحث .

(٣) التخمير (٣/١٢٨) ، وانظر ص (٤٨٥) من هذا البحث .

(٤) التخمير (٢/٤٠٠) ، وانظر ص (٤٥٣) من هذا البحث .

(٥) التخمير (١/٨٧، ٢٨٨) ، وانظر ص (٢٧٩) من هذا البحث .

د - مخالفة إجماع النحويين والتفرد برأي خاص؛ ومن ذلك ما يلي:

١- قال في عامل نصب المستثنى: "قالوا في المستثنى المنصوب بالمفعول من حيث إنه فضلة جاءت بعد تمام الكلام، وهذا من إقناعيات النحويين:

ورُبَّ كلامٍ مرَّ فوق مسامعي كما طنَّ في لوح الهجير ذباب

والوجه فيه أن (إلا) في محل النصب على الحال"[١].

قال في ناصب الاسم بعد (واو) المعية: "النحويون سهوا في (وواوين):...، والثانية: (واو) المنصوب بمعنى (مع)، وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محل النصب على الحال"[٢].

٢ - قال في ناصب المنادى: "وقضية القياس أن يكون منصوباً؛ لأن حرف النداء من النواصب"[٣].

٣- قال في نصب (رجلاً) في قول الشاعر (ألا رجلاً جزاه الله خيراً): "فإنه ضمن كلمة النفي مقرونة بهمزة الاستفهام معنى التمني، ... فرحم الله امرءاً خلع ربعَة التقليد ..."[٤].

٤- قال في (بل): "وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس إلى أن يخلع ربقة التقليد، ويقول بأن (بل) ليست من حروف العطف"[٥].

هـ - الإيحاء بمخالفة الإجماع في خلاف قد سبق إليه، ومن ذلك ما يلي:

١- قال في إعراب الاسم المرفوع بعد (لا) النافية للجنس واسمها: "ويحتمل فيما زعم الشيخ أن لا يجعل (مصبوحاً) خبر (لا) النافية للجنس، لكنه يجعله صفة محمولة على محل (لا) مع النفي، وهذا شيء فاسد، وقبل أن أبين فساده أذكر الخادعة للشيخ ثم أعترض عليها"[٦].

---

(١) التخمير (١/٤٦٩، ٤٧٠) ، وانظر ص (١١٠) من هذا البحث .

(٢) التخمير (١/٤٤٣، ٤٤٤) ، وانظر ص (٣١٨) من هذا البحث .

(٣) التخمير (١/٣٣٠) ، وانظر ص (٩٦) من هذا البحث .

(٤) التخمير (١/٤٩٨، ٥٠٠) ، وانظر ص (٢٨١) من هذا البحث .

(٥) التخمير (٤/٨٣، ٨٤) ، وانظر ص (١٦٦) من هذا البحث .

(٦) التخمير (١/٢٨٩، ٢٩٠) ، وانظر ص (٨٩) من هذا البحث .

٢- قال في مجيء اسم (لا) عَلَماً: " ففيه وجهان: أحدهما: وعليه النحويون أن معناه (لا مثيل هيثم)، ...، الثاني- وهو الوجه – وهو أن العَلمَ متى اشتهر بمعنى من المعاني ينزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعنى"[١].

٣- قال في نوع (كان) في قولهم: (كان زيدٌ ذاهبٌ): "اعلم أن (كان) ها هنا عند النحويين هي الناقصة، ... وعندي أن كان في الموضعين هي التامة، والجملة بعدها محكية"[٢].

٤- قال في عد المنادى النكره المقصورة ضمن المعارف: "ما زال النحويون يقولون: المنادى معرفة نحو: (يا رجل ويا عالم)... حتى إذا كان آل حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين"[٣].

٥- قال في رفع فاعل فعله مضمر: "هذه المسألة وإن كان مجمعاً عليها بين النحويين ففيها نظر، وذلك أنك إذا قلت: مَنْ فعل؟ فيل: (زيدٌ)، فمعناه (زيد فعل)، لا (فعل زيد)، فـ (زيد) مرتفع بأن مبتدأ وخبره محذوف وهذا لا يكاد يظهر لك حق ظهوره إلا إذا ترجمت الكلام بغير هذه اللغة"[٤].

٦- قال في مفعول الفعل المتعدي بحرف الجر: "فعند النحويين المفعول هو المجرور مع الجار وهذا سهو، ... "

و- مخالفة الزمخشري دون التعرض للآراء الموافقة له أو للزمخشري، ومن ذلك ما يلي:

١- قال في إعراب الاسم المرفوع بعد (لا) النافية للجنس واسمها: "ويحتمل فيما زعم الشيخ أن لا يجعل (مصبوحاً) خبر (لا) النافية للجنس، لكنه يجعله صفة محمولة على محل (لا) مع النفي، وهذا شيء فاسد..."[٥].

٢- قال في الخبر بعد (إذا) الفجائية: " المراد: (خرجت فإذا السبع قائم، فـ (السبع) مبتدأ، و(قائم) خبر، وفيه نظر؛ لأن الخبر (فإذا) بديل أن (إذا) ها هنا هي الماكنية"[٦]

---

(١) التخمير (٢/ ١٦٦) ، وانظر ص (٢٩٣) من هذا البحث .
(٢) التخمير (١٦٦/٢) ، وانظر ص (٢٥٦) من هذا البحث .
(٣) التخمير (٣٨٠/٢) ، وانظر ص (٢٤٢) من هذا البحث .
(٤) التخمير (٢٤٥/١، ٢٤٦) ، وانظر ص (٣٠٠) من هذا البحث .
(٥) التخمير (٢٨٩/١، ٢٩٠) ، وانظر ص (٨٩) من هذا البحث .
(٦) التخمير (٢٦٨/١) ، وانظر ص (٦٦) من هذا البحث .

٣- قال في (حتى) الجارة: "... هذا الكلام منظور فيه؛ لأن مسألة: "البارحة لم ينم الصباح...".

٤- قال في علة إعراب المضارع: "إلا أن قوله. (فأُعرب) ردي وذلك لأن إعراب الفعل المضارع غير معلل من إعراب الاسم"[١].

ز- مخالفة الزمخشري في أمر وافق فيه الإجماع؛ ومن ذلك ما يلي:

١- قال في اسم (ليس) إذا تلاها فعل: "وأما قولهم: ليس خلق الله مثله) فما باب توجيه الفعلين إلى اسم واحد، وإسناد أحدهما إلى الظاهره، والأخر إلى ضميره"[٢].

ح) مخالفة الزمخشري في أمر خالف فيه الإجماع؛ ومن ذلك ما يلي:

١- قال في عد (السين) من حروف البدل: "إنهم لم يعدوا (السين) من حروف البدل، فلست أدري لِمَ عدَّ الشيخ-رحمه الله- فيها، والصواب: (انتجدته يوم طال زط)[٣].

ط- موافقة الزمخشري في رأي وافق فيه الجمهور، ومن ذلك قوله: "ومذهب سيبويه هو رأي الشيخ، وهو الصواب ... وهو قول أكثر النحويين"[٤].

ي- مخالفة الخوارزمي للزمخشري في أمر لم يعنيه الزمخشري، ومنه قوله في إعراب حقاَ في قولهم (إن حقاَ وإن كذباً): "أعلم أن إيراد هذا البيت ها هنا من حيات هذا الكتاب وعقاربه"[٥].

ثالثاً: الزمخشري في سطور شارح كتابه:

أ- تسمية الخوارزمي للزمخشري، ومن ذلك:

---

[١] التخمير (٣/٢١٣، ٢١٧).

[٢] التخمير (٢/١٦٦) ، وانظر ص (٢٥٩) من هذا البحث .

[٣] التخمير (٤/٣٢٤) ، وانظر ص (١٧٥) من هذا البحث .

[٤] التخمير (٤/٨٩، ٩٠) ، وانظر ص (٣٤٧) من هذا البحث .

[٥] التخمير (١/٤٨٩) ، وانظر ص (٣٩٠) من هذا البحث .

١- شيخنا[١].

٢- الشيخ[٢].

ب- تنوع أسلوب الخوارزمي في موافقة الزمخشري، من ذلك:

١- سرد الشواهد التي توافق مذهبه ورد التي تخالفه حتى وإن كانت قراءة متواترة[٣].

٢- تعليل اختيار الزمخشري، والتدليل عليه لتقويته[٤].

جـ- إدخال بعض التعديل على قول الزمخشري[٥].

د- استدلال الخوارزمي على رأيه بقول الزمخشري[٦].

هـ- ينتقد الخوارزمي استدلال الزمخشري بأمثال ليس المقام لها[٧].

و- ينتقد الخوارزمي مخالفة الزمخشري للإجماع[٨].

ز- قد يعرض الخوارزمي للزمخشري قولاً ليس له[٩].

ح- قد ينسب الخوارزمي للزمخشري قولاً ليس له[١٠].

ي- لم يتعرض الخوارزمي لانتقاد مذهب الاعتزال عند الخوارزمي، وربما ذلك كان احتراماً لمذهب الاعتزال لأنه. وإن كان ليس مذهبه إلا أنه مذهب خوارزم.

---

(١) انظر: التخمير (١٩٨/٣)

(٢) انظر: السابق (٢٥٥/١)، (٣٣٠/٢)، (٣٢٧/٣-٣٢٨)، (٣٢٤/٤، ٣٥١)

(٣) انظر: السابق (٥١/٢، ٥٢).

(٤) انظر: السابق (٥٢٣/١)، (٣٢٧/٣، ٣٣٠).

(٥) انظر: السابق (١٩٨/٣).

(٦) انظر: السابق (١٠/٤، ١١)

(٧) انظر: السابق(٥١٦/١، ٥١٧)، (٤٨٩/١).

(٨) انظر: السابق (٣٢٤/٤)

(٩) انظر: السابق (٣٢٥/١، ٣٢٦)

(١٠) انظر: السابق (٢٠٥/٢، ٢٠٦)

(ب) اعتداد الخوارزمي برأيه

إنَّ الثقة التي تتفرع من جذر راسخ في النفس البشرية تجعل من صاحبها شخصاً يرى فيما يفعل حقاً، وفيما يتناول معرفةً، وفيما يقول حكمةً، وتتولد هذه الثقة من إشعاع روحي غرسته حياة تتربص بما يقنع الآخر بأن العلوم جُمعت في هذا العقل الذي يحمله، والخلفية الثقافية التي عُرف جزءٌ منها لهذا العالِم تعطيه الحق في امتلاك هذه الروح الواثقة، والحروف التي جمعها القلم، وحفظها الورق تثبت لقارئها متانة هذا العقل وسعته؛ لذلك نجد في سطور الخوارزمي جانباً من شخصية قد لا نكون عايشناها حقيقةً، ولكنا عرفناها وألفناها ثقافة وعلماً يتسع فيه أفق المطِّلع انعكاساً لأفق رحب من العلوم، وعليه نعلل ذلك الاعتداد وتلك الثقة التي نلمحها في كتاب الخوارزمي، ومِنْ وجوه اعتداده برأيه ما يلي:

١- لم يجد الخوارزمي في سرد الحجج على مذهبه مطلباً ملحاً يتعمد إليه ويعتني في الإجابة عنه، بل نجده يكتفي- أحياناً بإبداء رأيه وكأنه قرار عقل قارن ورجح، ثم قرر دون الحاجة إلى براهين وأدلة.

٢- اعتمد الخوارزمي- في بعض الأحيان- على حسه وذوقه، وهو العَلَم الذي ينتمي إلى أرض لا تنتمي إلى هذه اللغة، وإلى عصر أُقْفِل فيه الاعتماد على السماع حتى من أعراب البادية.

٣- لم يعتمد الخوارزمي- في الغالب- عند مخالفته لغيره على اللطف في العبارة، والتقديم بالاعتذار والتعليل.

٤- يتصور الخوارزمي من رأيه حكمة يجب أن يتلقاها الآخرون تلقي المعرفة الفذة، والكلام الصحيح الذي يعلق بالذهن ويتناوله العقل معرفةً وعلماً وحكمة، ومن ذلك استخدامه لبعض تعابير توحي ببثه للقواعد الأساسية السليمة كقوله: (خذ، فاعرف).

٥- الخوارزمي- كغيره من النحويين- له الحق في إبداء رأيه وتأييده والاحتجاج لـــه، فنجده يخالف أئمة النحو وسابقيه باستخدام عبارات مثل: (وعندنا لا يجـــوز)[١]، و(عندي أنها مبينة)[٢].

٦- ينصِّب الخوارزمي من نفسه حكماً ليلقي باللوم ساخراً على مـــن خالفـــه مـــن النحويين، ومن أساليب سخريته إيراده بعض الأبيات مثل قوله:

"فقل لمن يدعي في العلم فلسفةً حفظت شيئاً وضاعت عنك أشياء

أو وصفه للرأي الآخر بالفساد الذي يصلحه ويلـــم شـــعته[١]، أو حـــديث الزور[٢]، أو العلة المسترذلة.

٧- يرى الخوارزمي في متابعة النحويين الذين سبقوه "ربقة تقليد" لا تليق فيه وبعلمـــه وتفكيره، لذلك كان يشير إلى خلع هذه الربقة ويحث على ذلك[٣].

٨- إذا خالف الخوارزمي إجماع النحويين على أكثر من أمر فإنما ذلك يدل على قـــوه اعتداده برأيه، وثقته بمقدرته وتفكيره، وجرأته في مواجهة فكر مَنْ سبقه، وتدقيق مَنْ يلحقه، وقراءة من يتدارس هذا العلم ويمحصه.

---

(١) انظر: التخمير (١/٥١٩)

(٢) انظر: السابق (١/١٨٠)

(١) انظر: السابق (١/٢٧٠، ٢٧١).

(٢) انظر: السابق (٤/٢٣٠، ٢٣١).

(٣) انظر: السابق (١/٥٠٠)، (٤/٨٣، ٨٤).

المبحث الثالث:

مزايا الخوارزمي في الخلاف

تميز الخوارزمي في كتابه (التخمير) بكثرة التعرض للخلافات النحوية والصرفية، ومن مزاياه في الخلاف:

١- وضوح الخلفية الثقافية لدى الخوارزمي في القرآن الكريم والقراءات، والحديث واللغة، فكثرت لديه الأدلة السماعية التي منها ما هو معروف لدى النحويين ومكرر في كتب النحو، ومنها ما جاء بها للاستدلال على رأي يخصه، ومن ذلك استشهاده على أن (هن) غير معرفة بالحروف بقول الجوهري: "تقول: هذا هنك، أي شيئك"[١].

ومن ذلك أيضاً استشهاده بقول محمد بن الحسن الشيباني: "وإذا خرج جماعة ممتنعين"[٢].

كذلك استشهاده على أن (رُمز) بمعنى (السيد) بقول الشاعر:

"يأبى الظلامة من النوفل الزُّفز"[٣].

٢- الميل إلى الإجتهاد في آرائه، فكان الخوارزمي ميالاً إلى التفرد بالرأي ثقةً بنفسه واعتداداً بها، فنجده، يخالف الإجماع، ويترفع عن التقليد والإتباع[٤].

٣- الدقة – غالباً – في عرض الشاهد النحوي وتخريجه، فنجده يتناول البيت بإكماله،ونسبته، وشرح معانيه، وسرد قصته.

٤- التفصيل– أحياناً – في الخلاف النحوي وشواهده حتى لكأنك تقرأ في كتب الخلاف المختصة به.

٥- على كثرة مخالفة الخوارزمي للنحويين، وشدة سخريته وازدرائه لأرائهم غير أننا لا نكاد نجده ساخراً بالآراء منسوبة لأصحابها.

---

[١] التخمير (٢٠٦/١) ، وانظر ص (١٩٩) من هذا البحث .

[٢] التخمير (٤٧٠/١) .

[٣] التخمير (٢١٤/١) ، وانظر ص (١٩٦) من هذا البحث.

[٤] انظر: التخمير (٥٠٠/١)، (٨٣/٤).

٦- دقة الخوارزمي في التذكر والمقارنة، وذلك كما في (يأجج) حيث عاد لقول مر عليه للزمخشري، ولاحظ الفرق بين ما ذكر هنا وهناك.[١]

٧- الحرص الشديد على الاستقلال بالرأي حتى إنه لم يمل لأي من المدارس النحوية، فكان يختار من المذاهب ما يوافق رأيه وقناعته الخاصة.

٨- التزم الخوارزمي في ترتيب شرحه بترتيب (المفصل) إلا فيما قل، ومن ذلك القليل حديثه عن مجيء الحال من النكرة في باب (الاستثناء)[٢]، وإعمال (ليت) عمل (ظن) في باب خبر (إن) وأخواتها في تقسيم (الأسماء المرفوعة)[٣].

٩- الحرص – أحياناً – على إسناد النصوص إلى أصحابها أو إلى كتبهم، وإن كان يفعل هذا الإسناد قليلاً[٤].

١٠- الاعتدال في التعرض للخلافات التي يتابع فيها الآراء المسبوق إليها، فهو يورد الحجج ويؤيدها دون التعرض إلى أصحابها.

١١- الاهتمام بالعلل العقلية والنقلية، وعلله واضحة مقبولة، إلا أنه قد يكتنفها بعض الغموض إذا كان مخالفاً للإجماع[٥].

١٢- غلبة الأسلوب الواضح السهل في كتابه، ولا يفسد هذه السمة ما كان منثوراً فيه من صعوبة الأسلوب وغرابته في بعض المواضع[٦].

---

[١] انظر: التخمير (٣٥١) .

[٢] انظر: التخمير (٤٧٠/١)

[٣] انظر: التخمير (٢٨٦/١، ٢٨٨).

[٤] انظر: التخمير (٤٣٨/١، ٤٣٩، ٢٠٦)

[٥] انظر: التخمير (١٠/٢، ١٥).

[٦] انظر: التخمير (٣١٧/٢، ٣١٩)، (٢٧٠/١).

المبحث الرابع
مآخذ على الخوارزمي

مما أُخذ على الخوارزمي في الخلاف في كتاب (التخمير) ما يلي:

١- المبالغة في عبارات رد الرأي المخالف له، ووصفه بالبطلان[١]، أو الفساد[٢]، بل قد يصل الأمر – أحياناً – إلى الاستشهاد بأبيات شعرية توحي بالاحتقار والتصغير[٣]، بالإضافة إلى إكثاره من ألفاظ الازدراء والسخرية.

٢- عدم التعرض للآراء الأخرى في الخلاف مكتفياً برأيه حتى وإن كان الخلاف معروفاً في كتب النحو.

٣- ادعاء بعض الآراء لنفسه دون الإشارة إلى مَنْ سبقه إليها، بل إنه قد ينسب إلى النحويين الإجماع على ما خالفه هو وابتدع فيه.

٤- الاكتفاء – أحياناً – بما أورده الزمخشري من نسبة الأقوال إلى أصحابها دون تعقب منه حتى إنه قد تبعه في النسبة الخاطئة، أو اكتفاؤه بنسبة الرأي تعقب منه حتى إنه كان مذهب الأكثرين[٤].

٥- الاكتفاء – أحياناً – بما أورده الزمخشري من آراء في الخلاف دون الإشارة إلى غيرها، بل ربما عدَّها الرأي المجمع عليه فخالفهم مدعياً لنفسه سبق المخالفة[٥].

٦- بتر بعض النصوص ليتخير منها ما يوافق ما ذهب إليه، ومن ذلك استشهاده بقول الجوهري في (هن): (هذا هنك)، دون أن يذكر قوله: (جاءني هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك)[٦].

---

[١] انظر: التخمير (٢١٤/١)

[٢] انظر: التخمير (٢٧٠/١)

[٣] انظر: التخمير (٤٦٩/١، ٤٧٠) ، (٣٨٠/٢)

[٤] انظر: التخمير (٧٤/٤)

[٥] انظر: التخمير (٢٧٠/١)

[٦] انظر: التخمير (٢٠٦/١)

الخاتمة

الحمد لله العلي القدير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فبعد أن مَنَّ الله عز وجل علي بإتمام هذا العمل آن أوان الإيجاز لحصر أهم النتائج التي تحصلت منه، وأذكر بعضها فيما يلي باختصار:

١- أن الخوارزمي كان من أبرز علماء عصره الذين جمعوا نصيباً وافراً من الثقافة المتنوعة من العلوم المختلفة في الدين والتاريخ واللغة والنحو والصرف، بالإضافة إلى الأدب والبلاغة.

٢- أن الخوارزمي من العلماء الذين وضعوا لهم بصمة مختلفة في التأليف النحوي، فهو- وإن كان شارحاً لأحد كتب النحو- إلا أنه استطاع أن يرسم له خطاً مختلفاً تميز فيه.

٣- تميز الخوارزمي بميله إلى الابتداع في آرائه، فجاء ببعض الآراء التي تبدو على غير المألوف عند النحويين.

٤- أن الخوارزمي لم يلزم نفسه بإتباع أيٍّ من المذاهب النحوية التي كانت سائدة، فنجده يختار منها ما يوافق فكره وآراءه.

٥- برز لدى الخوارزمي نزعة ثقة واعتداد بالرأي وردته في بعض الأحيان إلى المبالغة في ازدراء جهود الآخرين والسخرية منهم.

٦- يتأرجح موقف الخوارزمي إزاء الأصول النحوية، فالسماع لديه قد يكون مردوداً لأن القراءة القرآنية – مثلاً – لا توافق مذهبه، في حين أنه يحتج بشعر بعض المحدثين، كما أنه يرد إجماع النحويين لمجرد مخالفته لرؤيته الخاصة.

٧- أن الخوارزمي أعطى للمكتبة النحوية واللغوية بصفة عامة ثروة حقيقية تتمثل في هذا السفر الذي تناول (المفصل) بالشرح والتفصيل، وتتبع الأبيات الشعرية، وتفسير العبارات اللغوية.

٨- أن الخوارزمي قد نسب لنفسه بعض الآراء التي قد سُبق إليها، وهذا مما يضع بعض نقاط التساؤل حول هذه الإدعاءات، ولكن الخلط في نسبة بعض

الأقوال إلى أصحابها قد يجعل القارئ يلتمس له عذراً يقابله اتهامٌ بعدم الحرص على التدقيق والتحقيق.

٩- تنوع الخلاف النحوي الذي تعرض له الخوارزمي في كتابه، فقد يكون مما ألفته كتب النحو وتردد بين النحويين كثيراً، وقد يكون مبتدعاً من الخوارزمي نفسه، وقد يكون مما وُجد في مؤلفات النحويين لكن دون تركيز الضوء عليه.

١٠- اختلف تعامل الخوارزمي مع النحويين بين مَنْ يقدره ويطلق عليه (الشيخ) وبين من يتعالى عليه ويزدري رأيه، وبين من يتجاهله ويدعي رأيه لنفسه وبين مَنْ يجعله له نداً ويخالفه.

١١- الخوارزمي- وإن كان في كتابه بعض مما يستحق الوقوف عنده – إلا أنه قد أثرى الدرس النحوي، واستحق أن يتناوله البحث في أكثر من موضوع، لذلك أوصي بتناول كتاب (التخمير) من النواحي التالية:

- موقف الخوارزمي من السماع (مقياس القبول لديه - جرأته في رد القراءات القرآنية- اهتمامه بنسبه الأبيات لأصحابها – اهتمامه بالاستشهاد بالحديث).
- الإجماع في كتاب (التخمير) بين ما هو حقيقة وما هو إدعاء.
- موقف شراح (المفصل) من الزمخشري بين تبني آرائه ومخالفتها.

وهذا، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهة تعالى، وأن يبارك لي في جهدي، وينفعني بما عملت، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

أ) فهرس الآيات والقرءات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ﴾	٥	٣٠١
	﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	٢٣٣
البقرة	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾	١٩	٣١٠ ، ٣١١
	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٨ ﴾	٢٨	٣٣٨ ، ٣٣٩
	﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٣٦	٣٢٧
	﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾	٣٨	٢٥٤
	﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾	٤٠	٣٤١
	﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	٦٠	١٢٤
	﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ﴾	٦٨	٨٠
	﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ﴾	٦٩	٨٠
	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ٨٠
	﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	٧٤	٢٣٩
	﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾	٧٥	٣٣٨ ، ٣٤١
	﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	٨٥	١٠١
	﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	١٢٥

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	١٠١	٤٣٤
	﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾	١١١	١٥٨ ، ١٥٩
	﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾	١٣٣	٤٤٤
	﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	١٥٠	٣٢٤
	﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٤١٣
	﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢١٧	٤٤٦
	﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	٢٠٣	٣٤٧
	﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾	٢٢٤	٣٥٠
	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾	٢٤٣	٣١١
	﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾	٢٤٩	١١١
	﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾	٢٥٣	٣٥٧
	﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾	٢٥٤	٨٤
	﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾	٢٥٩	١٣٠
	﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	٢٧١	٥٣
	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٣٩١

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
آل عمران	﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾	٤	٤٣٦
	﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾	٦	٣٩٧
	﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾	٨	١٠٠
	﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ ﴾	٤٠	٣٣٨ ، ٣٤١
	﴿ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾	١٩٥	٣٦٠
	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾	١٢٨	٣٥٣
	﴿ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ ﴾	١٣٥	٤١٢
النساء	﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	٤٤٨ ، ٤٤٩
	﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	٤٢٩ ، ٤٣٠
	﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾	٧٨	٨١
	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ ﴾	٧٨	٣٩٤ ، ٣٩٥
	﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	٣٣٧ ، ٣٣٨
	﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	١٢٧	٤٤٧
	﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾	١٢٨	٢٤٤
	﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾	١٣٤	٢٥٦
	﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	١٥٧	١١٧

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
النساء	﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ ﴾	١٦٤	٣٦١
	﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾	١٧٦	٢٤٤
المائدة	﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ ﴾	٨	٧٥
	﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾	٦٤	٣٩٧
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾	١٠١	٤٤٥
	﴿ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾	١٠٦	٤٣٦
	﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨
الأنعام	﴿ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾	٢٧	٣٥٠
	﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾	٤٠ ٤١	٣٠١
	﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾	١٥٠	٤٢٧
	﴿ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم ﴾	٦٣ ٦٤	٣٠٣
	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	٣٧١ ، ٣٧٤
الأعراف	﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾	٢٠	٧٥

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الأعراف	﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾	١٠٨	٦٧
	﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾	١٣٢	٣٩٤
	﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾	١٤٣	١٠٠
	﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾	١٥٠	١٣٩
	﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٤١٠
الأنفال	﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾	٤٢	٥٠٦ ، ٥٠٧
	﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾	٥٧	٣٩٤، ٣٩٥
	﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾	٦٦	١٠٤
التوبة	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥
	﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	١٠٨	٣٥٧
يونس	﴿ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾	٤٠	٢٢٩
	﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ ﴾	٥٨	٤٠٣
	﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	٧١	٣٢٠
هود	﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	١	٣٨١
	﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ ﴾	٤٢	٣٤١
	﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾	٤٣	١١٧ ، ١١٨
	﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾	٤٦	٤٣٦
	﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾	٦٤	١٢٥
	﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾	١٢٠	٣٦٠ ، ٣٦١

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
يوسف	﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾	١٤	٢٣٦
	﴿ وَجَاءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾	١٨	٤٣٥ ، ٤٣٦
	﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾	٢٧	٣٢٧
	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾	٢٩	١٠٠
	﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ﴾	٢٩	٤١٢
	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٢٤٧
	﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٣٣١ ، ٣٣٢
	﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	٦٥	٣٣٨
الرعد	﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾	٩	٥٠٧
	﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾	٢٣ ، ٢٤	٤٧ ، ٤٩
إبراهيم	﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	١٠	٣٥٧ ، ٣٦٠
	﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾	٤٧	٣٧٥
الحجر	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾	٤	١٣١
	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾	٢٠	٤٤٧
الإسراء	﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾	١	٣٥٧
	﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	٦٧	١١٤
	﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾	٩٦	٤٠٨
	﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	٦٣
الكهف	﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	١٩	٣٥٣

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
مريم	﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾	٤	١٣٢
	﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا ﴾	٢٦	٣٩٥
	﴿ وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا ﴾	٦٢	٣١٦
	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾	٦٩	٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٣٨٢
	﴿ هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ ﴾	٩٨	٣٩٨
طه	﴿ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ﴾	٧	٤٨٦
	﴿ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى ﴾	١٠	٤٩٦
	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴾	٢٠	٦٧
	﴿ قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓ ﴾	٩٤	١٣٩
الأنبياء	﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ ﴾	٢	٣٨٥
	﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ ﴾	٢٤	١٥٨، ١٥٩
	﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾	٥٧	٣٥١
	﴿ قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ ﴾	٦٠	٤٩٦، ٤٩٨
	﴿ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا ﴾	٦٢ ، ٦٣	٣٠١
	﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	٩٧	٦٧
الحج	﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾	٣٠	٣٥٧
المؤمنون	﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾	٢٢	٤٤٤
	﴿ وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا ﴾	٦٢ ، ٦٣	١٦٦

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
المؤمنون	﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾	٧٠	١٦٧
	﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾	٨٦ ، ٨٧	٣٠٣
النور	﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾	٣٥	٨٥
	﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾	٣٥	٧٦
	﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾	٣٦ ، ٣٧	٣٠٠ ، ٣٠١
	﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾	٤٠	٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢
	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	٤١	٢٣٠
الشعراء	﴿ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾	٤٤	٢٧٦
	﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾	٥٠	٩١
	﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾	١٩٥	١
النمل	﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾	٦٤	١٥٨، ١٥٩
	﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	٣٣١
القصص	﴿ فَقُلْنَا هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾	٧٥	١٥٩
الروم	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾	٢٥	٦٩، ٧١
الأحزاب	﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾	١٨	٤٢٧
سبأ	﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾	١٠	٢٨٢ ، ٢٨٦
	﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	٣١	٢١٥ ، ٢١٦
	﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	٤٨	٤٣٧، ٤٣٨

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
سبأ	﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾	٥١	٩١
يس	﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾	٧٧	٧٠
	﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾	٧٨ ، ٧٩	٣٠٢
الصافات	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾	٤٧	٨٤، ٨٥
ص	﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴾	١٢	١٣٣
الزمر	﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾	٣٨	٤١٨
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾	٥٣	٣٦٠
فصلت	﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾	١٠	١٣٠
	﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾	١٠	١٣٠
	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾	١١	٤٤٤
	﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾	٤٢	٢٤١
الأحقاف	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢
	﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	٣٦٢
	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾	٣٣	٢٣٩
محمد	﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٤	٤٢٦

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الذاريات	﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾	٢٣	٢٥٠ ، ٣٨٤
الطور	﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾	٢٣	٢٨٢
الرحمن	﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾	٧	١٦٢
التحريم	﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾	١٢	٤٨٢
الحاقة	﴿ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	٢١	١١٩
المعارج	﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾	١١	٣٨٣
	﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾	١٦	٦٢
نوح	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤	٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢
الجن	﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ ﴾	٩	١٠٤
المزمل	﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾	١٥ ، ١٦	١٠٥
القيامة	﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾	٢٦	٥٠٧
	﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾	٤٠	٥٠٨ ، ٥٠٩
المرسلات	﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾	٣٥	٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩
الإنفطار	﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾	١٩	٣٨٤
العلق	﴿ ٱقْرَأْ ﴾	١	١
الطارق	﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾	١٦	١١٩
العصر	﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾	٢	١٠٥
الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٢٥٧

ب) فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الحديث الشريف	رقم الصفحة
((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده))	٢٩٤
((أسامه أحب الناس إلي حاشى فاطمة))	٣٣٥
((اشتدي أرمة تنفرجي))	١٠٢
((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا"))	٤٤٧
((أن من أشد الناس عذاب يوم القيامة المصورون))	٣٦٠
((ثوبي حجر))	١٠٢
((فأتى فرسٌ سابقاً لها))	١١١
((فأعضوه بهن أبيه و تكنوا))	١٩٩
((فقال له الذئب : هذا استنفذها مني فمن لهم يوم السبع ، ويـــوم لا راعي لها غيري))	١٠١ ، ١٠٢
((كل ما انهر الدم وأفرى فكلْ ليس السن والظفر فأنها مدى الحبشة))	٢٦٨
((لا أحد أغير من الله))	٩٠
((لا تحلفوا بآبائكم))	٤٤٩
((لا ضرر ولا ضرار))	٩٠
((لا عدوي ولا طيرة))	٩٠
((لتقوموا إلى مصافكم))	٤٠٣
((ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء	٢٦٨
((من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج كيوم ولدته أمه))	٣٨٤
((من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد أزارا فليبس ســـراويل للحرم))	٤١
((ولتزره ولو بشوكة))	٤٠٣ ، ٤٠٤

ج) فهرس الأمثال وأقوال العرب

ما بلغ عن العرب من الأقوال والأمثال	رقم الصفحة
((إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب))	٢٠٤،٢٠٥
أذا خرج جماعة ممتنعين	١١١ ، ١٢٧
استغفر الله ذنبي	٤١٠ ، ٤١٢
ألا ماء اشربه	٢٨٢
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الأصبع	٣٣٤ ، ٣٣٦
أن لا حظية فلا ألية	٣٩١
إن الشاة لتجتر فتسمع صوت _ والله _ ربها	٣٧٥
خرجت فإذا السبع	٦٦
قد كان من حديث	٣٦٠
قد كان من مطر	٣٦٠
قطع الله العذاة يد ورجل من قالها	٣٧٣
قضية ولا أبا حسن لها	٢٩٤ ، ٢٦٥
لا بصرة لكم	٢٩٤
لا نولك أن تفعل كذا	٨٣ ، ٨٦
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٣٥٠
لكل فرعون موسى	٢٩٣ ، ٢٩٦
لو ذات سوار لطمتني	٢٤١ ، ٢٤٤
(لو غيرك قالها يا أبو عبيدة)	٢٤٤
ليت القسي كلها أرجلاً	٢٧٨ ، ٢٧٩

ما بلغ عن العرب من الأقوال والأمثال	رقم الصفحة
ليس خلق الله مثله	٢٥٩
ما أحيسنها مقلة	١٥١
ما ترى يا إبراهيم ، ولا إبراهيم اليوم	٢٩٤
ما فيها غيره وفرسه	٤٤٧
ما كان الطيب إلا المسك	٢٥٧
ما مسيئا من اعتب	٢٤٧ ، ٢٤٩
مررت بماء قعده رجل	١٢٩
من الآن الى غدٍ	١٠٨
من يطل هنُ أبيه ينتطق به	١٩٩
هذا أبَك ورأيت أبَك ومررت بأبِك	٢٠٢
هذا تأبط شراً وهذا برق مخرة	٢٢٠
هذا غلام ـــ والله ـــ زيد	٣٧٥
هذه العرضة تؤذن بالاستسقاء	٨٤
هذه ملحقة جديدة	٢٤٩
واجمحمتي الشاميتيناه	٣٠٧

د) فهرس الأشعار والأزجار

الحرف	الشاهد الشعري	القائل	رقم الصفحة
الألف	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرَّ الوجه أو يبكي من بكى	متمم بن نويرة	٤٠٤
	اخشى على ديسم من بُعد الثرى أبى قضاء الله إلا ما ترى	_	١٩٠
	ربَّ ضيف طرق الحى سُرى صادف زادا وحديثا ما اشتهى	الشماخ بن ضرار	٤٩٥، ٤٩٨
الباء	هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي _إن كان ذاك _ ولا أبُ	رجل من مذحج، أو ضمرة بن جابر،..	٢٨٣
	وربَّ كلام مرَّ فوق مسامعي كما طن في لوح الهجير ذباب	_	١١٠
	رددت بمثل السيد فهو مقلص كميشٍ إذا عطفاه ماءً تحلَّيا	ربيعة بن مقروم الضبي.	٣٤٤
	تيَّم القلب حب كالبدر لا بل فاق حسنا من تيم القلب حبا	_	٣٦٥
	أخلاءِ لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب	الغطمش الضبي	٢٤٥
	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حولٍ كله رجبُ	عبدالله بن مسلم الهذلي	٤٤٠ ، ٤٤١

	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب	_	٤٤٣ ، ٤٤٧
	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمُجرِّب	امرؤ القيس.	٢٤٠
	إذا كسب الإنسان من هن عرسه فيالؤم إنسان ويا لؤم مكسب	المتنبي	١٩٩
	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشبِ	عروة بن الورد، أو إياس بن عامر،،،	٤١١
	فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب	خالد المخزومي	٢٥٢
	كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتجلب	الأسدي	٢٢٠
	تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحين جُنَّ زمان الناس أو كلبا	أبو الطفيل.	٨٦
	يرجى المرء ما لا إن يلاقي وتعرض دون أقربه الخطوب	جابر بن رألان، أو إياس بن الأرت.	٣٤٨
	ومصعب حين جدَّ الأمر أكثرها وأطيبها	عبيد الله الرقيات	١٨٩
	أهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب	المخبل السعدي، أو أعشى همدان،	٣٤٤
التاء	ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلةٍ تبيت	_	٢٧٨،٢٨٠ ٢٨١،٢٨٢ ٢٨٣،٢٨٤

الجيم	أومت بهينيها من الهودجِ لولاك في ذا العـــام لم أحججِ	العرجي،أو عمر بن أبي ربيعة	٢١٨
	ولوجا في الذي كرهت قريشا لو عجـــــت بمكتها عجيجا	ورقة بن نوفل	٢٠٧
	كأن من أصوات من إبغالهن أواخر الميس أنقاض الفراريج	ذو الرمة	٣٧٣
الحاء	ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح	الحارث النهشلي، أو نهشل بن حري.	٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٦٤
	منْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح	سعد بن مالك	٨٧ ،٢٦٦
	إذا غيَّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح	ذو الرمة.	٧٦،٧٧ ٧٨،٨٠ ٨١
	تبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح	_	٢٩٦
	وردّ زاجرهم حزما مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح	حاتم الطائي،أو أبو ذؤيب الهذلي،...	٨٩ ، ٩١
الدال	أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد	عبدالله بن الزبير	٢٩٣،٢٩٤
	ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد	النابغة الذبياني	٣٣١،٣٣٢ ، ٣٣٤

	آل الزبير سنام المجد قد عرفت ذاك العشيرة والأثرون من عددا	_	٣٢٩ ، ٢٣١
	إذا القعود كرَّ فيها حَفَدا يوما جديدا كله مطـــردا	_	٤٤٠،٤٤١
	نبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديـــــد	رؤبة بن العجاج	٢١٩،٢٢٠
	فظلت في شرٍّ من الّذ كالّذ تزبى زبية فاصطيدا	رجل من هذيل	٢٢٥
الراء	ما زال مذ عقدت يده إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار	الفرزدق	٣٦٧، ٣٦٨
	يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر	العجاج	٣٥١
	أبدا كالفراء فوق ذراها حين يطوي المسامع الصرار	_	٣٦٥
	أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا	رجل من طيء	٤٤٣
	وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديـــــار	_	٢١٧
	ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل يُنكر المعروف في الناس والأجر	_	٢٤٠
	إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر	أبو صخر الهذلي	٣٨٨
	فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر	عروة بن الورد	٤١٥

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر	الأقيشر السعدي		١٩٩
أستغفر الله من جدي ومن لعبي ووزري وكل امرئ لا بد متزر	_		٤١٢
ولست إذا ذرعا أضيق بذارع ولا يائس عند التعسر من يسر	_		٣٤٤
لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئٌ معن ولا متيسر	الفرزدق		٣٣٩
وقد رابني قولها يا هناه ويحك ألحقت شرا بشر	امرؤ القيس		٢٠٠، ٢٠٢
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	الفرزدق		٢٤٧ ، ٢٤٩
ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الزعر	زهير		٤٢٤
وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر	أبو صخر الهذلي		٣٣٩
فلم أرَ بيتا كان أحسن بهجة من اللذ له من آل عزة عامر	_		٢٢٥
أخو رغائب يعطيها ويسألها يأبى الظلامة منه النوفل والزفر	أعشى جاهلة		١٩٨
ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت من المثقفة السمر	_		٣٤٠
ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليا تكن الضال والسمر	العجاج		١٥٢ ، ١٥٤

	ألا آذنت أهل اليمامة طيء بحرب كناصاة الأغر المشهر	_	٤٤٦
	يركب كل عاقر جهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور	العجاج بن رؤبة	٣١٢
	في فتية جعلوا الصليب إلاههم حاشاي إني مسلم معذور	الأقيشر السعدي	٣٣٢، ٣٣٣
	فأما الصدور فلا صدور لجعفر ولكن إعجازاً شديد ضريرها	_	٢٥٢
	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير	_	٧٥
السين	أكر وأحمي للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف الفوانسا	العباس بن مرداس	١٥٣
العين	يا ليت أيام الصبا رواجعا إذا كنت في وادي العقيق رائعاً	الضحاك بن هشام، أو أبو زيد الطائي،..	٨٣ ، ٨٧
	وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع	رؤبة أو العجاج	٢٧٨
	يا ابن عمَّا ل تلومي واهجعي	أبو النجم	١٣٩
	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع	_	٢٨٩
	على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما تصح والشيب وازع	النابغة الذبياني	٣٨٣،٣٨٥ ، ٣٨٧
	لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	النمر بن تولب	٢٤٥
	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع	أنس بن العباس بن مرداس.	٢٨٢، ٢٨٣

	وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	ذو الرمة	٣٦٧، ٣٦٨
	قد صرت البكرة يوما أجمعا	_	٤٤٠
	أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينـــــــة والأقـــــــرع وما كاد حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع	العباس بن مرداس	١٨٨
	إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع	العجير السلولي	٢٥٧
	ولا تهين الفقير ، علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعهْ	الأضبط بن قريع	٢٧٦
	قضت وطرا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها	_	٨٣، ٨٤، ٨٧
الفاء	الَّذ بأسفله صحراء واسعة والَّذ بلأعلاه سيل مده الجرف	_	٢٢٥
	عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف	_	٤٤
	أعظم برأيك إن حاولت واضحة ومت له فعلى هذا مضى السلف	الخفاجي	٣٩٩
	تعلق في مثل السوادي سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف	مسكين الدرامي	٤٤٧
القاف	يارب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطـــــلاق	أبو محجن الثقفي	٢٣١ ، ٢٣٢

	هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي الملاء المحـــرق	_	٤٤٧
	لو أنك ياحسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخلـــيـــق	_	٢٤٩
الكاف	مرت بنا سحراً طيرٌ فقلت لها : طوباك ، يا ليتني إياك طوباك	ابن المعتز	٢٧٩
	يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا	رؤبة بن العجاج،...	٢١٣ ، ٤٣١
اللام	لو كان في قلبي كقدر قلامة فضلا لغيرك ما أتتك رسائلي	جميل بثينة	٣٦٥
	محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شي تبالا	أبو طالب او حسان بن ثابت	٤٠١،٤٠٤ ، ٤٠٥
	بدت قمرا ومالت خوط بأن وفاحت عنبرا ورنت غزالا	_	٤٣٤
	لم يمنع الشرب عنها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال	أبو قيس بن رفاعة	٣٨٣
	كمنية جابر إذ قال ليتني أصادفه وأتلف جل مالي	زيد الخير	٢١٦
	ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملني إلا ابن حمَّالِ	أبو مسلم السعدي	١٥٣
	مما حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل	أبـــو كبير الهذلي	١٨٨
	أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل	عشى	٣٦٥

	ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل	امرؤ القيس	٥٣ ، ٥٥
	قالت أميمة : مالثابت شاخصا عادي الأشاجع ناحلا كالمنصل	_	١٩٠
	إذا ما أتيت بني عامر فسلم على أيهم أفضل	غسان بن وعلة	٤٦ ،٥٠
	وسميت كعبا بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل	الأخطل	٤١٠
	ياليتها كانت لأهلي إبلا أو هزلت في جدب عام أولا	أبو النجم العجلي	٤٨٦
	أستغفر الله ذنبا لست أحصيه رب العباد إليه الوجه والعمل	_	٤١١
	يا صاح هل حُمَّ عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا	_	١٣١
	إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا	بعض الطائيين	١٠٢
	.... فصيروا كعصف مأكول	رؤبة بن العجاج	٣٦٥
	ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل	_	١٠٢
	قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا	النعمان بن المنذر	٣٩١، ٣٩٢
	فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جمل رخو الملاط طويل	العجير السلولي	١٩٠، ٢١٣

الميم	بنا كالجوى مما تخاف وقد نرى شفاء القلوب الصـــاديات الحوائم	_	٣٦٥
	أبانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم	الفرزدق	٤١٨
	لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام	الأحوص الأنصاري	٣٧٥
	إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام	ذو الرمة	١٠٢
	لا تركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام	قطري بن الفجاعة	١٣٠
	.... لله در اليوم من لامهـــــا	_	٣٧١
	حاشى أبي ثوبان إن به ضنا عن الملحاة والشتم	الجميح الأسدي	٣٣٢
	لا يبرمون إذا ما الأفق جلله برد الشتاء من الإمحال كالأدم	النابغة الذبياني	٣٦٥
	ولست بلوام على الأمر بعدما يفوت، ولكن عل أن أتقدما	نافع بن سعد الطائي	٢٧٦
	أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي يندم	_	٣٩٤، ٣٩٥
	يا شاة مَنْ قنص لمن حلت له حرمت علي لبتها لم تحرم	عترة بن شداد	٢٢٨، ٢٣١
	وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما	حاتم الطائي	٣١١

	وكنت أرى زيدا كما قبل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم	_	٦٨
	ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم	الأخطل	٤٩
	بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبردالمنهم	العجاج	٣٦٤
	لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما	ليلى الأخيلية	٣٩٠، ٣٩٢
	حديث علي بطون ضنة كلها إن ظالما فيهم وإن مظلوما	النابغة الذبياني	٣٩٢
	لعزة موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم	كثير عزة	١٢٧ ، ١٢٩
	ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم	محمد بن سلمة	٢٧٢ ، ٢٨٤
	وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تسنقيما	ابن زياد الأعجم	٣٥٥
النون	وطعن كفم الزق إذا والزق ملآن	الفند الزماني	٣٣٩
	.... نجران إذا ما مثلها نجران	_	٢٤٩
	إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا	قريط بن أنيف	٢٤١ ، ٢٤٤

	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني	رجل مطيء	٢٠٧
	فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا	كعب بن مالك	٢٢٩
	أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن	عمرو بن العاص	٢١٨
	حاشى قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين	الفرزدق	٣٢٢
	يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون	_	٢٨٩
	نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا	_	١٣٠
	أما طرقت رحال القــوم ليلى فأجدر مثل ذلك أن يكونا	_	٤١٥
	.... وصاليات كما يؤثفين	خطام المجاشعي	٣٦٤
	فأبوا بالرماح مكسرات وأبنا بالسيوف قد انحنينا	عبد الشارق أو سلمة بن الحجاج	٣٧٧
الهاء	كم قائل: ياأسعد سعـــــداه كل امرئ باك عليك أراه	_	٢٩٥
	ألا يا عمرو عمـــــــراه وعمرو بن الزبـــــــيراه	_	٣٠٧

	لعمرك ما إن أبـــــو مالك بواهٍ ولا بضعيـــــــف قواه	المنخل الهذلي	٢٤٠
	زججتها بمزجـــــــــــة زج القلـــــوص أبي مزادة	_	٣٧٥
	ولا تقاتل بالعصي ولا ترامي بالحجاره إلا غلالة أو بداهة قادح نهـــد الجزاره	الأعشى	٣٧٣
	عيوا بأمرهم كما عيت بيضتهما الحمامة	عبيد الأبرص	٥٠٦
الواو	وقفت بربع الدار قد غير البلى مقارفها والساربات الهوا	_	٣٤٢
الياء	لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى مثل ابن الخيبري	بعض بني دبير	٢٩٣، ٢٩٤
	دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	الحطيئة	١١٩
	على أطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصي	أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٠
	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيّ	أمية بن أبي الصلت	٢٦٣
	وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيّ	_	٥٠٨

هـ - فهرس الإعلام

الحرف	العلم	رقم الصفحة
الألف	الأخفش الأصغر (علي بن سليمان)	٣٦١
	الأُبذي	٣٤٠
	الإزهري (الشيخ خالد)	١٤٨- ١٥٣ – ١٧٦ – ١٨١ – ٢٠٥ – ٢٨٩ – ٣٦٣ – ٤٣٠ – ٤٣١ – ٤٤٥ – ٤٦٩
	الاسفراييني	٤٤ – ٨٠ – ١٣١ – ٢٣٢ – ٢٣٩ – ٢٨٩ – ٣٩٥ – ٤٠٨
	الأشموني	٥٦ – ١٥٩ – ١٧٦ – ٢٠١ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٤٨ – ٢٥٧ – ٢٨٥ – ٢٨٩ – ٣٨٠ – ٤٨٧ – ٥١٠
	الأصمعي	٢٨
	الاعمش	٤٥٠
	الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)	٥١ – ١٤٤ – ١٤٧ – ٢٠٠ – ٢١٢ – ٢١٧ – ٢٤٨ – ٢٦٥ – ٢٧٦ – ٣٠٧ – ٣١١ – ٣٣٣ – ٣٤٠ – ٣٤٥ – ٣٧٨ – ٣٨٦ – ٤٢٤ – ٤٢٨ – ٤٣٠ – ٤٤٥ – ٤٨٧ – ٥١٠
	ابن الانباري	٣٦٤ – ٤٨٣

الباء	ابن البادش	١١١
	ابن باشاذ (أبو الحسن ظاهر بن أحمد)	١٢٢
	إبن برهان (عبد الواحد بن علي)	٧٤ – ٨٦ – ١٣٦– ١٧١ – ١٨٩ – ٢٥٣ – ٣٥٩ – ٤١٤
	البغدادي (عبد الفادر بن عمر)	٥٦ – ٨٩ – ٣٣٩
	البيضاوي	٤٦٢
الثاء	ثعلب (أحمد بن يحي بن يسار)	٢٩ – ٨١ – ١٣٨ – ١٤٠ – ١٤٩ – ٣٥٨ – ٤٦١ – ٤٨٩ – ٤٩٢ – ٤٩٣
الجيم	الجاربردي	٥١٠
	الجامي	٤٤ – ٧٣ – ١٤١ – ٢٥٣ – ٢٦٩
	الجرجاني (عبد القاهر)	١١١ – ١١٨ – ١٢٢ – ٦٧ – ٢٥٣ – ٣٢٠ – ٣٨٣ – ٣٨٤ – ٤١٤ – ٤٣٠ – ٤٤٥
	الجرمي (أبو عمر)	٢٩ – ٢٤٨ – ٣١٣ – ٣٣٦ – ٣٤٣ – ٣٥١ – ٣٩٨ – ٤٢٠ – ٤٣٨ – ٤٤٨ – ٤٧٠
	ابن الجزري	٣٧٦
	الجزولي	٣٤٠ – ٣٦٤
	ابن جماعة	٢٠٥ – ٣٧٣ – ٤٤٦

	ابن جمعة الموصلي	٨٠ – ٩٧ – ١٣٦ – ١٤١ – ١٤٧ – ٢٤٨ – ٣٩٨
	ابن جني (ابو الفتح عثمان)	٦١ – ٦٢ – ٦٨ – ٧٤ – ٨١ – ٩٧– ١٤٧ – ١٥٢ – ١٥٩ – ١٧٦ – ١٨١ – ١٩٤ – ٢٠٠ – ٢٠٦ – ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٤٨ – ٢٥٣ – ٢٧٤ – ٣١٠ – ٣٣٦ – ٣٤٠ – ٣٤٥ – ٣٤٨ – ٣٥٨ – ٣٦٤ – ٣٨٦ – ٤٠٨ – ٤١٤ – ٤٤٥ – ٤٥٦ – ٤٥٩ – ٤٦٠ – ٤٦٤ – ٤٦٥ – ٤٨٧ – ٤٩٠
	الجوهري	٤٦٤
الحاء	ابن الحاجب	٥١ – ٦١ – ٧٠ – ٧٣ – ٨٠ – ٨١ – ٨٦ – ٩٢ – ١١٨ – ١٣١ – ١٣٦ – ١٥٣ – ١٥٦ – ١٧٦ – ١٧٨ – ١٧٩ – ١٨١ – ١٨٣ – ٢٠٠ – ٢٢١ – ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٣٨ – ٢٥٤ – ٢٥٧ – ٢٦٣ – ٢٦٦ – ٢٦٩ – ٢٧٣ – ٢٨٤ – ٢٨٥ – ٣٠٢ – ٣٢٤ – ٣٢٨ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٧٤ – ٣٧٦ – ٣٨٠ – ٣٩١ – ٣٩٥

		٤١٥ – ٤١٩ – ٤٢٠ – ٤٢٤ – ٤٣٨ – ٤٤٥ – ٤٦٤ – ٤٩٢ – ٥٠١ – ٥١١
	الحامض (أبو موسى سليمان ابن محمد)	١٨٩
	الحسن البصري	٢٨ – ٤٥٠
	حمزه	٤٤٩ – ٤٥٠ – ٤٥١
	أبو حيان الأندلسي	٤٣ – ٥٦ – ٦٢ – ٦٧ – ٦٩ – ٧٠ – ٧٣ – ٨٠ – ٦٨ – ٩١ – ١٣٣ – ١٤٥ – ١٥٣ – ١٥٦ – ١٧٦ – ١٨١ – ٢١٢ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٦٩ – ٢٧٦ – ٢٨٤ – ٣٠٢ – ٣٣٢ – ٣٣٨ – ٣٦٤ – ٧٧٤ – ٣٧٦ – ٣٨٠ – ٣٩٦ – ٤١١ – ٤٤٦ – ٤٦١
	ابن خالويه	٣٧٦ – ٣٨٧
الخاء	ابن الخباز (شمس الدين ابن أحمد الموصلي)	٨٦ – ٩٦ – ٢٠٠ – ٣٢٤ – ٤٨٨
	ابن خروف (أبو الحسن على بن محمد)	٥٦ – ٦٩ – ٧٣ – ٧٩ – ١٢٥ – ١٣٨ – ٢٥٣ – ٣٠٧

		٣٤٥ – ٤١٥ – ٤٢٣ –
	الخضراوي (ابو عبد الله محمد بن يحي)	١٤٨
	الخضري	٦١ – ٢٥٧
	الخليل بن احمد الفراهيدي	٢٤ – ٢٥ – ٢٨ – ٣٠ – ٣١ – ٤٦ – ٤٨ – ٤٥ – ١٠٤ – ١٥٢ – ١٨١ –٢٠٣ – ٢٠٤ – ٢٠٥ – ٢٠٨ – ٢١٠ – ٢٦٠ – ٢٨٤ – ٢٨٥ – ٢٨٦ – ٢٨٩ – ٢٩٥ – ٣٠٦ – ٣٠٨ – ٣٤٧ – ٣٤٨ – ٣٩٥ – ٣٩٧ – ٤٠٨ – ٤٢٨ – ٤٣٥ – ٤٥٦ – ٤٧٥ – ٤٧٧ – ٤٧٨ – ٤٨٣ – ٤٨٤ – ٤٩٢ – ٤٩٣ – ٤٩٧ – ٥٠٣ – ٥٠٤
الدال	الدماميني	٥٦ – ٧٠ – ٧٣ – ٨٠ – ٨٦ – ١٢٥ – ٢٠١ – ٢٣٨ – ٢٦٣ – ٢٦٩ – ٢٨٩ – ٣٤٠ – ٤٤٥ – ٤٠٨
	أبو الأسود الدؤلي	٢٤
الراء	الربعي (أبو الحسن علي بن عيسى)	٢٤٨

	ابن أبي الربيع	١٢٢ – ١٣٦ – ١٤٠ – ١٥٦ – ١٧١ – ١٨١ – ١٠٠ – ٢٣٨ – ٢٥٣ – ٢٥٧ – ٣١٥ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٦٣ – ٣٨٦ – ٤١١ – ٤٢٣ – ٤٢٥ – ٤٤٥
	رضي الدين الاستراباذي	٥١ – ٥٦ – ٦٧ – ٧٣ – ٧٤ – ٨٠ – ٨٦ – ٨٨ – ١١٨ – ١٢٥ – ١٣١ – ١٣٣ – ١٣٦ – ١٤١ – ١٤٧ – ١٥٩ – ١٨١ – ٢٠٠ – ٢١٢ – ٢١٧ – ٢٣٥ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٤٤ – ٢٥٣ – ٢٥٧ – ٢٦٦ – ٢٧٣ – ٢٨٤ – ٢٨٩ – ٢٩٦ – ٣٠٢ – ٣١٠ – ٣١٥ – ٣٤٠ – ٣٥٤ – ٣٧٣ – ٣٨٦ – ٤٠٣ – ٤١١ – ٤٢٣ – ٤٣٦ – ٤٣٨ – ٤٤٠ – ٤٤٥ – ٤٤٩ – ٤٥٦ – ٤٦٠ – ٤٦٤ – ٤٦٦ – ٤٩٢ – ٥١٠
	الرؤاسي (أبو جعفر)	٥٢
	الرماني	٤٩ – ١٣٦ – ٤٢٠ – ٤٧٤
	الرياشي (العباس بن	٦٩ – ٣١٣

	فرج)	
الزاي	الزبيدي	٣٣٣ – ٣٨٧ – ٤٤٦
	الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)	٤٩ – ٥٠ – ٥٥ – ٦٩ – ٨٩ – ١٠١ – ١١٢ – ١١٨ – ١٢٠ – ١٢٥ – ١٤٠ – ١٤٨ – ١٨١ – ٢١٢ – ٢٢١ – ٢٦٦ – ٣٠٢ – ٣١١ – ٣١٦ – ٣٢٠ – ٣٤٠ – ٣٤٤ – ٣٤٧ – ٣٨٠ – ٣٨٥ – ٣٩٥ – ٤١٥ – ٤٢٥ – ٤٣٥ – ٤٣٧ – ٤٣٨ – ٤٤٥ – ٤٤٩ – ٤٥٦ – ٤٥٩ – ٤٦٠ – ٤٦١ – ٤٧٧ – ٤٨٣ – ٤٩٢
	الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق)	٧٩ – ١١٨ – ١٤٤ – ١٥٢ – ٢٠١ – ٢٠٢ – ٢٣٥ – ٢٤٤ – ٢٤٨ – ٢٥٩ – ٢٧٣ – ٣١٩ – ٣٩٨ – ٤١١ – ٤٨٧
	الزمخشري (جار الله محمود ابن عمرو)	٤٤ – ٥٣ – ٦٩ – ٧٠ – ٧٣ – ٨٠ – ٨٦ – ٩٢ – ٩٦ – ١٠٦ – ١١٨ – ١١٩ – ١٢٠ – ١٢٥ – ١٣٦ – ١٤٠ – ١٤٤ – ١٤٧ – ١٥٢ – ١٥٦ – ١٦٠ – ١٧٠ –١٧٧–

		١٨٢ – ١٨٣ – ١٩١ – ١٥٨ – ٢٠٠ – ٢٠٥ – ٢٢١ – ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٥٩ – ٢٤٨– ٢٦٢ – ٢٦٦ – ٢٧٩ – ٢٧٣ – ٢٧٩ – ٢٨٤ – ٢٩٠ – ٣٠٢ – ٣١٩ – ٣٤٩ – ٣٥٨ – ٣٦٤ – ٣٧٢ – ٣٧٣ – ٣٧٦ – ٣٨٦ – ٣٩١ – ٣٩٥ – ٣٩٧ – ٤١١ – ٤١٥ – ٤١٩ – ٤٢٠ – ٤٢٣ – ٤٣٦ – ٤١٨ – ٤٤٥ – ٤٦٦ – ٤٦٩ – ٤٩٢ – ٥١٠ – ٥١١
	الزيادي	٤٤٨ – ٤٥٦
السين	ابن السراج أبو بكر محمد	٤٢ – ٥٠ – ٦١ – ٧٤ – ٨٦ – ٩١ – ٩٧ – ١١١ – ١٢٢ – ١٣١ – ١٣٢ – ١٣٦ – ١٤٤ – ١٤٧ – ١٥٢ – ١٧٦ – ١٨١ – ١٩٧ – ٢٢١ – ٢٣٤ – ٢٣٧ – ٢٤٨ – ٢٥٣– ٢٦٥ – ٢٦٨ – ٢٧٣ – ٢٧٩ – ٢٨٢ – ٢٨٥ – ٢٨٩– ٣١٤ – ٣١٩ – ٣٢٤ – ٣٤٠ – ٣٥٣ – ٣٩٧ –

		٤١٤ – ٤٢٣ – ٤٣٥ – ٤٤٥ – ٤٦٤ – ٤٨٣
	السجيستاني	٤٥٧ – ٤٨٤
	ابن السكيت	٤٦٣
	ابن سلام الجمحي	٢٨٠
	السمين الحلبي	٨٠ – ٣٠٢ – ٣٧٤ – ٣٧٦
	السهيلي	٤٨ – ٤٩ – ٧٤ – ٩٨ – ١١١ – ٣١٦ – ٣٤٨ – ٤١٢ – ٤٥٦
	سيبويه	٢٤ – ٢٥ – ٢٦ – ٣٠ – ٣١ – ٤٢ – ٤٦ – ٤٩ – ٥٠ – ٥٤ – ٦٠ – ٦٨ – ٧٣ – ٧٤ – ٨٥ – ٨٨ – ٩١ – ٩٦ – ١٠١ – ١٠٤ – ١١١ – ١١٢ – ١١٥ – ١١٦ – ١١٨ – ١٢٢ – ١٢٤ – ١٢٥ – ١٣٢ – ١٣٨ – ١٤١ – ١٤٤ – ١٤٦ – ١٥٢ – ١٥٨ – ١٦٢ – ١٧١ – ١٧٢ – ١٧٥ – ١٧٨ – ١٨٠ – ١٨٢ – ١٩٣ – ١٩٥ – ٢٠٠ – ٢٠١ – ٢٠٣ – ٢٠٥ – ٢٠٦ – ٢١٠ – ٢١١ – ٢٢١ – ٢٢٤ –

٢٣٣ – ٢٣٣ – ٢٣٤ – ٢٣٧ – ٢٤٣ – ٢٤٨ – ٢٥٣ – ٢٥٩ – ٢٦٢ – ٢٦٥ – ٢٦٨ – ٢٦٩ – ٢٧٣ – ٢٧٥ – ٢٧٨ – ٢٧٩ – ٢٨٤ – ٢٨٥ – ٢٨٦ – ٢٨٨ – ٣٩٠ – ٢٩٤ – ٢٩٦ – ٣٠٣ – ٣٠٧ – ٣١١ – ٣١٤ – ٣١٥ – ٣١٩ – ٣٢٣ – ٣٢٨ – ٣٣٠ – ٣٣١ – ٣٣٣ – ٣٣٤ – ٢٤٣ – ٣٤٤ – ٣٤٧ – ٣٤٩ – ٣٥٠ – ٣٥٤ – ٣٥٧ – ٣٥٨ – ٣٦٢ – ٣٦٣ – ٣٦٥ – ٣٦٦ – ٣٦٨ – ٣٧٢ – ٣٧٩ – ٣٨٠ – ٣٨٢ – ٣٨٥ – ٣٨٧ – ٣٨٩ – ٣٩١ – ٣٩٢ – ٣٩٥ – ٣٩٦ – ٣٩٧ – ٤٠٢ – ٤٠٥ – ٤٠٨ – ٤١١ – ٤١٩ – ٤٢٠ – ٤٢٣ – ٤٢٥ – ٤٢٧ – ٤٢٨ – ٤٣٠ – ٤٣٥ – ٤٣٧ – ٤٤٥ – ٤٤٨ – ٤٥٦ – ٤٦٠ – ٤٦٣ – ٤٦٤ – ٤٦٥ – ٤٦٦ – ٤٦٧ – ٤٦٨ – ٤٦٩ –		

		٤٧٠ – ٤٧١ – ٤٧٢ – ٤٧٣ – ٤٧٤ – ٤٧٦ – ٤٧٧ – ٤٧٨ – ٤٨٣ – ٤٨٤ – ٤٨٧ – ٤٨٩ – ٤٩٥ – ٤٥٦ – ٤٩٧ – ٤٩٩ – ٥٠٠ – ٥٠١
	السيرافي (أبو سعيد)	٤٢ – ١٠٧ – ١٠٩ – ١١١ – ١٨١ – ٢٣٢ – ٣٩٧ – ٤٩٥
	السيوطي (جلال الدين)	٦ – ٥٤ – ٥٦ – ٨٠ – ١٠٨ – ١٢٢ – ١٢٥ – ١٤١ – ١٥٦ – ١٧٧ – ٢٠١ – ٢١٢ – ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٣٠٢ – ٣١٠ – ٣١٩ – ٣٢٨ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٧٣ – ٣٧٤ – ٣٧٦ – ٣٨٠ – ٣٨٧ – ٤٣٠ – ٤٤٦ – ٤٦٢ – ٤٦٩ – ٤٨٤
الشين	ابن الشجري (هبة الله بن علي أبو السعادات)	٥١ – ٥٣ – ٢٤٣ – ٢٥٩ – ٢٦٢ – ٣٠٢ – ٣١٦ – ٣٦٤ – ٣٩١ – ٤٩٢
	الشلوبين (أبو علي عمر ابن محمد)	٦١ – ٦٧ – ٦٩ – ٧٤ – ١١٨ – ١٣٦ – ٢٣٢ – ٢٧٩ – ٣١٩ – ٤٢٣ – ٤٤٦
	الشلوبين الصغير (محمد بن على	٣١٦

	الأنصاري)	
	الأعلم الشنتمري	١٤٠ – ١٤٨ – ٢٤٨ – ٣٨٥ – ٣٨٧ – ٤٦٤ – ٤٦٩
	الشيباني (أبو عمر بن إسحاق)	٤٦
الصاد	الصبان	٢٨٩ – ٢٩٦
	الصيمري	١٤٤ – ١٤٧ – ١٧١ – ١٧٦ – ١٨١ – ٢٣٥ – ٢٤٨ – ٢٥٩ – ٣٧٣ – ٣٨١ – ٤٢٣ – ٤٣١ – ٣٧٤ – ٤٨٣
الطاء	ابن طاهر (أبو بكر محمد بن أحمد)	٦٩
	الطبري	٧٦
	ابن الطراوة (سليمان بن محمد بن عبد الله)	٩٢ – ٩٦ – ٢٥٧ – ٣١٥ – ٤١٢ – ٤١٥
العين	إبن عامر	٣٧٥ – ٣٧٦
	عبد الله بن إسحاق الحضرمي	٢٤
	عبد الله بن عباس	٤٥٠
	عبد الله بن مسعود	٤٥٠
	أبو عبيدة معمر بن المثنى	٧٩ – ٣٧٥ – ٤٣٥

	ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)	٤٤ – ٦٨ – ٧٣ – ٨٦ – ٩٧ – ١١٨ – ١٣٨ – ١٤٧ – ١٥٦ – ١٧٦ – ١٨١ – ٢٠٠ – ٢٢٩ – ٢٥٣ – ٢٩٥ – ٣٠٧ – ٣٢٩ – ٣٤٠ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٦٣ – ٣٧٢ – ٣٨١ – ٣٩٦ – ٤١١ – ٤٢٣ – ٢٥٦ – ٤٦٤ – ٤٦٩ – ٤٨٧ – ٤٩٩
	ابن عطيه	٤٨٧
	ابن عقيل	٤٣ – ٦١ – ٧٣ – ٩١ – ٩٦ – ١١١ – ٠١ – ٢٣٨– ٢٦٩ – ٢٨٦ – ٢٩٠ – ٢٩٦ – ٣٢٤ – ٣٦٣ – ٣٧٣ – ٣٧٤ – ٢٨٠ – ٤٤٦ – ٤٩٢
	العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)	٥١ – ٥٥ – ٨٠ – ٨١ – ١١١ – ١١٨ – ١٢٠ – ١٣٦ – ١٥٢ – ١٥٦ – ١٦٠ – ١٧٦ – ١٨١ – ٢٠٠ – ٢١٢ – ٢٧٦ – ٢٩٠ – ٣٠٢ – ٣١٠ – ٣٣٣ – ٣٤٠ – ٣٥٨ – ٢٧٢ – ٣٨٦ – ٣٨٧ – ٤٠٨ – ٤٣٠ – ٤٨٧ – ٤٨٨ – ٤٩٣ – ٤٩٩ – ٥٠٨

	ابو عمرو بن العلاء	٢٣ – ٢٧ – ٤١٨ – ٤٧٦ – ٤٩٥ – ٤٩٨
	عمر بن الخطاب	٢٧ – ٢٤٥ – ٢٩٥
	عيسى بن عمر	١٩٢ –١٩٣– ١٩٤
الفاء	الفارسي (أبو علي الحسن بن محمد)	٤٢ – ٥١ – ٥٦ – ٦١ – ٦٨ – ٧٤ – ٧٩ – ٨٦ – ٩٢ – ٩٧ – ١٠٦ – ١١٠ – ١١١ – ١١٥ – ١١٨ – ١٢٢ – ١٣١ – ١٣٣ – ١٤٠ – ١٤٤ – ١٤٧ – ١٥٢ – ١٥٦ – ١٧١ – ١٧٦ – ١٨٠ – ١٨٩ – ١٩٤ – ١٩٦ – ٢٠٥ – ٢٠٦ – ٢٣٥ – ٢٣٩ – ٢٩٣ – ٢٩٤ – ٢٨٤ – ٢٥٩ – ٢٦٢ – ٢٦٥ – ٢٦٦ – ٢٧٣ – ٢٧٩ – ٢٩٤ – ٣٠٢ – ٣١٠ – ٣١٩ – ٣٢٤ – ٣٤٠ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٦٤ – ٢٧٢ – ٣٧٦ – ٣٨٠ –٣٨٦ – ٣٨٧ – ٣٩١ – ٣٩٥ – ٤٠٨ – ٤١١ – ٤١٤ – ٤١٩ – ٤٢٤ – ٤٣٠ – ٤٤٥ – ٤٦٠ – ٤٦٥ – ٤٨٣ – ٤٩٩ – ٥٠١– ٥٠٦ – ٥١١

	أبو الفداء الايوبي	٤٣ – ٦٨ – ٧٢ – ١٨١ – ٢٥٧ – ٤٦٩
	الفراء (يحي بن زياد)	٢٩ – ٣٠ – ٤٧ – ٦٢ – ٧٩ – ٨٢ – ١١٣ – ١١٨ – ١١٩ – ١٢٢ – ١٣٦ – ١٣٨ – ١٤٨ – ١٥٠ – ١٥٣ – ١٦٢ – ٢٠١ – ٢٠٢ – ٢١٧ – ٢١٨ – ٢٢٦ – ٢٢٩ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٤٨ – ٢٦٣ – ٢٧٩ – ٢٩٨ – ٢٠٢ – ٣١٠ – ٣١٤ – ٣٢١ – ٣٢٥ – ٣٣٤ – ٣٣٨ – ٣٣٩ – ٣٤٤ – ٣٤٧ – ٣٤٨ – ٣٥١ – ٣٥٣ – ٣٥٥ – ٣٧٣ – ٣٧٤ – ٣٧٥ – ٣٧٦ – ٣٨٧ – ٣٩٥ – ٤٠٢ – ٤٠٣ – ٤٠٨ – ٤١١ – ٤١٥ – ٤١٧ – ٤١٩ – ٤٢٠ – ٤٢٨ – ٤٣٠ – ٤٣٥ – ٤٣٨ – ٤٤٦ – ٤٤٩ – ٤٥٧ – ٤٦١ – ٤٨٣ – ٤٨٩ – ٤٩٢ – ٤٩٩ – ٥٠٨ – ٥٠٩ – ٥١٠
القاف	أبو قتاده	٤٥٠
	ابن مضاء القرطبي	٣٦٥

	قطرب بن محمد المستنير	٤٤٥
	القيسي (مكي بن ابي طالب)	١٤٠ – ٢٣٨ – ٣٧٦ – ٣٩٥ – ٤٦٠ – ٤٨٧
الكاف	كراع النمل (أبو الحسن الأزدي)	١٨٣
	الكسائي (علي بن حمزه)	٢٥ – ٢٦ – ٢٩ – ٣٠ – ٤٧ – ٦٢ – ١١٤ – ١١٥ – ١٤٠ – ١٤٨ – ١٥٣ – ١٦٢ – ٢٢٨ – ٢٢٩ – ٢٣٠ – ٢٥٧ – ٢٧٩ – ٣٤٣ – ٣٤٨ – ٣٥١ – ٣٥٥ – ٣٥٩ – ٣٦١ – ٣٦٨ – ٣٧٥ – ٤٣٠ – ٤٥٧ – ٤٩٥ – ٤٩٧
	الكيشي (عبد الرحمن بن محمد)	١٣٦
	ابن كيسان (محمد بن احمد بن إبراهيم)	١٧٢ – ٢١٣ – ٢٥٥ – ٣٠٧ – ٣٥٥ – ٣٩٧ – ٣٩٨ – ٤١٥ – ٤٦٩ – ٤٥٩ – ٤٩٨
الميم	المازني (أبو عثمان بكر بن محمد)	٥٠ – ١٨١ – ٢٠٤ – ٢٤٨ – ٣١٣ – ٢٢٨ – ٣٢٩ – ٣٦٣ – ٣٤٣ – ٤٢٠ – ٤٤٩ –

		٤٥٥ – ٤٥٦ – ٤٦٤ – ٤٧٠ – ٤٨٧ – ٤٩٢ – ٤٩٥ – ٤٩٩
	المالقي (أبو جعفر احمد بن عبد النور)	٦٧ – ١٣٦ – ٢١٧ – ٢٣٨ – ٢٩٥ – ٣٦٣ ٤٠٢
	ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله)	٤٢ – ٥٥ – ٦١ – ٦٧ – ٧٣ – ٨٠ – ٨١ – ١٠١ – ١٠٧ – ١١٢ – ١١٨ – ١٢٢ – ١٢٥ – ١٣١ – ١٣٤ – ١٤٠ – ١٤٥ – ١٤٨ – ١٥٢ – ١٥٦ – ١٥٩ – ١٧٢ – ١٧٣ – ١٧٦ – ١٨٩ – ٢٠٠ – ٢٠٤ – ٢٠٦ – ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٤٨ – ٢٥٣ – ٢٦٣ – ٢٦٩ – ٢٧٨ – ٢٨٤ – ٢٨٥ – ٢٨٩ – ٢٩٦ – ٣٠٨ – ٣٠٧ – ٣١٠ – ٣٢٥ – ٣٢٨ – ٣٢٩ – ٣٣٦ – ٢٤٢ – ٣٤٣ – ٣٤٧ – ٣٤٨ – ٣٥٤ – ٣٥٩ – ١٧٦ – ٣٧٤ – ٣٧٣ – ٣٦٤ – ٣٨٠ – ٣٨٧ – ٤١٤ – ٤٢٥ – ٤٢٨ – ٤٣١ – ٤٣٥ – ٤٤٦ – ٤٧٧ – ٤٨٧ –

		٤٩٢ – ٤٩٨ – ٤٩٩ – ٥٠١
	المحلى	٣٨١
	مجاهد	٤٥٠
	المرادي (الحسن بن قاسم)	٦١ – ٦٧ – ١٣٨ – ٢٤٣ – ٢٦٩ – ٢٧٦ – ٣٣٨
	المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)	٣١ – ٤٤ – ٦٨ – ٧٤ – ٨٢ – ٨٣ – ٨٧ – ٨٨ – ٨٩ – ٩٢ – ٩٦ – ٩٧ – ١٠٦ – ١١٢ – ١١٤ – ١١٨ – ١٣٤ – ١٣٦ – ١٤٠ – ١٤٤ – ١٧١ – ١٧٦ – ١٨١ – ١٩٣ – ١٩٤ – ١٩٧ – ٢٠٠ – ٢٠٤ – ٢١٧ – ٢٢١ – ٢٣٢ – ٢٣٣ – ٢٣٤ – ٢٤٨ – ٢٥٣ – ٢٥٤ – ٢٥٦ – ٢٥٩ – ٢٦٢ – ٢٦٥ – ٢٦٨ – ٢٧٢ – ٢٧٣ – ٢٧٤ – ٢٨٨ – ٢٨٩ – ٢٩٢ – ٢٩٥ – ٣٠٢ – ٣٠٦ – ٣١٤ – ٣١٩ – ٣٢٨ – ٣٢٩ – ٣٣٥ – ٣٣٦ – ٣٣٧ – ٣٤٠ – ٣٤٣ – ٣٤٧ – ٣٥٤ – ٣٥٨ – ٣٦١ – ٣٦٢ – ٣٦٣ – ٣٦٨

		٣٧٣ – ٣٨٠ – ٣٨١ – ٤٠٢ – ٤٠٥ – ٤٠٨ – ٤٠٩ – ٤١١ – ٤١٤ – ٤١٩ – ٤٢٠ – ٤٢٥ – ٤٣٥ – ٤٣٨ – ٤٤٣ – ٤٤٥ – ٤٥٦ – ٤٧٠ – ٤٧٤ – ٤٧٦ – ٤٨٣ – ٤٨٧ – ٤٩٢ – ٤٩٣
	ابن معطي	٥٣ – ٦١ – ٩٧ – ١٧٧ – ٤٤٥
	ابن منظور	٤٦٤
	ميمون الأقرع	٢٤
النون	ابن الناظم	٤٢ – ١٤١ – ١٤٨ – ٢٤٨ – ٣٤٥ – ٣٦٣ – ٣٧٣ – ٧٨٦
	النحاس (أبو جعفر)	٥٠ – ٥٣ – ١١٨ – ١١٩ – ٢٣٨ – ٣٠٢ – ٣٨٠ – ٤١١ – ٤٣٥ – ٥٠٩
الهاء	ابن هشام الانصاري	٤٣ – ٥٥ – ٦١ – ٦٨ – ٨٦ – ٩٦ – ١٤٨ – ١٧٦ – ٢٠٠ – ٢٤٨ – ٢٦٣ – ٢٦٩ – ٢٨٤ – ٣٠٢ – ٣٢٨ – ٣٣٥ – ٣٤٥ – ٣٦٣ – ٣٧٤ – ٣٧٦ – ٣٨٠ – ٣٨٧ – ٣٩٦ – ٤٠٢ – ٤٣١ – ٤٤٦ – ٤٩٢

	هشام بن معاويه الضرير	٣٥٩
	الهروي (محمد بن علي)	٧٠
الواو	ابن الوراق (محمد بن عبد الله البغدادي)	٧٤ – ٢٥٣ – ٢٩٠ – ٣٢٤ – ٣٦١ – ٣٨٧ – ٤٢٣
الياء	اليزدي	٥١٠
	ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي)	٤٢ – ٦١ – ٦٢ – ٧٠ –٧٤ – ٨١ – ٩١ – ٩٦ – ١٠٧ – ١١٨ – ١١٩ – ١٢٢ – ١٣٣ – ١٣٦ – ١٤٧ – ١٥٦ – ١٦٠ – ١٧١ – ١٨١ – ١٩٤ – ٢٠٠ – ٢١٢ – ٢٣٨ – ٢٤٣ – ٢٤٥ – ٢٥٣ – ٤٥٨ – ٤٦٠ – ٢٧٠ – ٢٨٥ – ٢٨٦ – ٢٩٠ – ٢٩٧ – ٣٠٨ – ٣١١ – ٣٤٥ – ٣٥٨ – ٣٧١ – ٣٨٠ – ٣٩١ – ٤١١ – ٤١٤ – ٤١٩ – ٤٢٤ – ٤٣٠ – ٤٣٨ – ٤٤٥ – ٤٥٦

		٤٦٠ – ٤٦٤ – ٤٦٦ – ٤٧٤ – ٤٨٧ – ٤٨٨ – ٤٩٧
	يونس بن حبيب الضبي	٢٥ – ٢٦ – ٣١ – ٤٧ – ٤٨ – ٥٠ – ١٩٤ – ٢٨١ – ٣٠٧ – ٤٤٦ – ٤٧٥ – ٤٧٦ – ٤٧٧ – ٤٧٨

و) فهرس المصادر والمراجع

١) ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة و البصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط(١) ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .

٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ، لأبي شامة ، تحقيق إبرهيم عطوة عوض ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٤٠٢هـ.

٣) ابن الطراوة النحوي ، للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ،ط(١)، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، تحقيق : الدكتور : شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت .

٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، و مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط(١) ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٦) الإرشاد إلي علم الإعراب ، للكيشي ، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني البركاني و الدكتور محسن سالم العميري،مطبوعات جامعة أم القري ط(١)١٤١٠هـ .

٧) الإتباع والمزاوجة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقشيق كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، و مكتبة المنني ، بغداد ، (ب ط)

٨) الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤١٣ هـ .

٩) أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود الزمخشري ، دار الفكر،بيروت،١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م .

١٠) الاستغناء في فن الاستثناء للقرافي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط(١) ١٤٠٦ هـ .

١١)أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطاري ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، (ب ط).

١٢)الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي،تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط (١) ١٤٠٦ هـ .

١٣)الإصباح في شرح الاقتراح،للدكتور محمود فجال،دار القلم،دمشق، ط (١) ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩م.

١٤)الأصمعيات، للأصمعي تحقيق : أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط (٣).

١٥)أصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢ م.

١٦)الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ، ١٤٠٥ هـ .

١٧)أعجب العجب فى شرح لامية العرب لمحمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق الدكتور:محمد إبراهيم حود ، ط (١) ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٧ م .

١٨)إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط(١) ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

١٩) إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد احمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط (١) ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
٢٠) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط (٣) ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
٢١) الإغراب في جدل الاعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دمشق،١٣٧٧هـ.
٢٢) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط(١)، ١٤٠٨هـ ، ١٩٩٨م.
٢٣) أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط (٢) ، ١٤٠٧ هـ.
٢٤) أمالي السهيلي ، للسهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، بطبعة السعادة ، القاهرة ط (١) ١٣٩٠هـ .
٢٥) الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي الحسني المعروف بابن الشجري،(ب ط) ، ونسخة بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط (١) القاهرة ، مكتبة الخافجي ١٤١٣هـ .
٢٦) الأمالي فى لغة العرب ، لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .
٢٧) الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب ، بيروت ، ط (١) ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

٢٨) الإمام علي بن أبي طالب – رابع الخلفاء الراشدن ، لرسيد رضا ، در الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٢٩) إنباه الرواة علي إنباه النحاة ، لأبي الحسن على بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط (١) ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦م ، وطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٣٩٣هـ.

٣٠) الأنساب للسمعاني ، الأجزاء الأولي بتحقيق عبد الرحمن المعلمن ، و الباقي تحقيق آخرين ، الناشر محمد أمين دمج ، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٠ هـ.

٣١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية ، بيروت ، ط (١) ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

٣٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر، بيروت .

٣٣) أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد يحيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

٣٤) إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي ، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب ، بيروت ط (١) ١٤٠٨ هـ.

٣٥) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود ، دار العلوم ط (٢) ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨م.

٣٦) الإيضاح في شرح المفصل ، لآبي عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي .

٣٧) الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الـــدكتور مـــازن المبـــارك ، دار النفائس.

٣٨) البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاعرة ، ١٩٨٢م .

٣٩) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بـــيروت ، ط (٢) ١٤٠٣ هـــ – ١٩٨٣ م ، وطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنـــان ط (ب) ١٤١١هـــ ١٩٩٠م .

٤٠) البداية والنهاية لابن كثير ، دار الفكر ، (ب ط) .

٤١) البداية ، للمرغيناني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

٤٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، مكتبة ابن تيميـــة ، القاهرة ، (ب ط).

٤٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بـــيروت ، ط (١) ، ١٤٠٧ هـــــ ، ١٩٨٦ م .

٤٤) البرهان فى علوم القرآن ، لبدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق ، محمد ابراهيم ، دار المعرفة ، ط(٢) .

٤٥) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، و طبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط (١) . ١٣٨٤ هـــ .

٤٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين الفيروز آبادي ، بعناية يوسف هبـــود ، المكتبة العصرية ، بيروت،ط(١)،١٤٢٢هـــ.

٤٧) البيان في إعراب غريب القرآن ، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، ضبطه وعلق على حواشيه بركات يوف هبود، دار الأرقم بن أبس الأرقم ، بيروت، ط (١).
٤٨) تاريخ الأدب العربي ، لكار بروكلمان ، ترجمة و مراجعة مجموعة من العلماء ، دار المعارف ، القاهرة .
٤٩) تاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب ، دار الكتب العربي ، بيروت (ب ط).
٥٠) تأويل مشكل القرآن لأبن قتيبة الدينوري ، شرحه أحمد صقر ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط (٣) ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٥١) التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٥٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق:علي محمد البجاوي، دار الجيل ، بيروت ، ط (٢) ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
٥٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ، ط (١) ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
٥٤) تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ط (٢) ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
٥٥) التخمير (شرح المفصل)، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن سليمان العثيمين،مكتبة العبيكان،الرياض،ط(١)١٤٢١ هـ،٢٠٠٠م.
٥٦) تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتورة عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ، ١٤٠٦ هـ.

٥٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط(١)، ١٤١٨هـ، ١٤٢١هـ.

٥٨) ترشيح العلل فى شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق عادل محمد سالم العميري ، مطبوعات جامعة أم القري ، ط (١) ، ١٤١٩ هـ.

٥٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ.

٦٠) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو (الداني) ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، دار الكتاب العربي ، ط (٢) ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٦١) التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، (ب ط).

٦٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لبدر الدين بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى ، ط (١) ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٦٣) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي على الفارسي ، تحقيق الدكتور : عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط (١) ، ١٤١٠ هـ – ١٤١٧ م .

٦٤) تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروف ، لطوبيا العنيسي، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، ١٩٦٤ م ، ١٩٦٥ م.

٦٥) التفسير والمفسرون ، للدكتور:محمد حسين الذهبي ، دار الكتب الحديثة ، ط (٢) ، ١٣٩٦ هـ.

٦٦) التفسير الكبير للفخر الرازي،دار الكتب العلمية،طهران،ط(٢)،(ب ت).

٦٧) التكملة،لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور : كـــاظم المرجـــان ، بغـــداد ، ١٤٠١هـــ.

٦٨) تلقيح الألباب ، للشنتريني ، تحقيق الدكتور : معيض بن مساعد العـــوفي ، دار المدني ، جدة ، ط (١) ١٤١٠ هـــ.

٦٩) تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : مجموعة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٤هـــ.

٧٠) توجيه اللمع ، لأحمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق الأستاذ: فايز زكـــي محمـــد ذياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط (١) ، ١٤٢٣ هـــ ، ٢٠٠٢ م .

٧١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ، تحقيق الـــدكتور عبد الرحمن على سليمان،دار الفكـــر العـــربي،القـــاهرة،ط(١)،١٤٢٢هـــــ، ٢٠٠١م.

٧٢) التوطئة للشلوبيني،تحقيق:يوسف المطوع،مطابع سجل العرب،١٤٠١هـــ .

٧٣) تهذيب التهذيب لابن حجـــر العـــسقلاني ، دار صـــادر ، بـــيروت ، ط (١) ١٣٢٥هـــ .

٧٤) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لأبي بكر السيوطي ، مكتبة البـــابي الحلبي ، مصر ، ط (٤) ١٣٧٣هـــ.

٧٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣م.

٧٦) الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤســـسة الرســـالة ، دار الأمل،ط(١) ، ١٤٠٤هـــ، ١٩٨٤م.

٧٧) جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، دار الجيل ، بيروت ،ط(٢)، ١٩٨٨م.

٧٨) الجني الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قبادة، الأستاذ محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية،بيروت،ط (١)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٧٩) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، للقرشي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، عيسي الباجي الحلبي ، ١٣٩٨ هـ.

٨٠) الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق : مجموعة ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة ، لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٥هـ.

٨١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ط (١)١٤١٩ هـ، ٢٠٠٢ م .

٨٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،دار الفكر ، بيروت ، (ب ط) .

٨٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشرق ، بيروت ، القاهرة ، ط (٤) ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

٨٤) الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام لأبي على الحسن بن أحمد الفارسي ، وضع الحاشية : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٨٥) حروف المعاني لأبي إسحاق الزجاجي ، تحقيق الدكتور : علي الحمد ، مؤسسة الرسالة، ط(٢)، ١٤٠٦هـ.

٨٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، ط (١) ، ١٣٨٧هـ ، ١٩٦٨م .

٨٧) الحيوان ، لأبي عثمان الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

٨٨) خزانة الأدب ، و لب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، قدم له ووضع هوامشه الدكتور محمد نبيل طريفي،إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١)، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ونسخة بتحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخافجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط (١) ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٢م .

٨٩) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٩٠) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، للدكتور محمد خير الحلواني ، دار القلم، حلب ، ١٣٩٠ هـ.

٩١) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، للأستاذ الدكتور حسن العكيلي ، دار القضاء ، عمان ، ط (١) ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

٩٢) الخلاف بين النحويين ، للدكتور السيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط (١) ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

٩٣) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط (١) ، ١٤٠٦ هـ - ١٤١٥ هـ.

٩٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة ، (ب ت) .

٩٥) دراسة فى النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للقراء،للمختار أحمد ديره ، دار قتيبة ، بيروت ، ط (١) ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م .

٩٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت .

٩٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع،للشنقيطي، دار المعرفة ، بيروت ، ط(٢) ، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م.

٩٨) دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، علق عليه : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. ط (٣)، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢م.

٩٩) ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي ، دراسة وتحقيق : حسن محمد باجورة ، دار التراث ، القاهرة ، (ب ط).

١٠٠) ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط(١)،١٩٩٢م.

١٠١) ديوان الأعشى ، شر ح وتعليق : محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط(٧)، ١٩٨٣م.

١٠٢) ديوان الأقيشر السعدي ، جمعه وحققه الدكتور خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط(١) ١٤١١ هـ – ١٩٩١م .

١٠٣) ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعاف ، القاهرة ، ط (١) ١٩٨٥ م .

١٠٤) ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق عبد الحفيظ السطيلي ، طبقة دمشق ١٩٧٤م .

١٠٥) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .

١٠٦) ديوان ذي الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق : عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط(١)،١٩٨٢م.

١٠٧) ديوان رؤية بن العجاج ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط (٢) ١٩٨٠م .

١٠٨) ديوان حاتم الطائي ، صنفه يحيي بن مالك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة عادل سليمان جمال،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط(٢)،١٩٩٠م.

١٠٩) ديوان عباس بن مرداس ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في جمهورية العراق ، بغداد ، ١٩٦٨م.

١١٠) ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٩٨٦م .

١١١) ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب ، تحقيق : عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق .

١١٢) ديوان عبيد بن الأبرص ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٨٣م .

١١٣) ديوان عروة بن الورد ، شرح ابن السكيت ، تحقيق عبد المعين الملوحي طبع وزارة الثقافة ، سوريا ط (١) ١٩٦٦م .

١١٤) ديوان عنترة ، تحقيق محمد سيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، ١٩٦٤م .

١١٥) ديوان الفرزدق ، دار صادر ، بيروت ، (ب ط) .

١١٦) ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، دراسة و تحقيق : سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط (١) ١٩٦٦ م .

١١٧) ديوان ليلي الأخيلية ، جمع وتحقيق:خليل ابراهيم العطية ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٧ م .

١١٨) ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ةمكتبة مصر ، دار مصر ، (ب ط) .

١١٩) ديوان مسكين الدرامي تحقيق خليل إبرهم العطية ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ١٣٨٩هـ .

١٢٠) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٢١) ديوان النمر بن تولب ضمن (شعراء إسلاميون) ، تحقيق : نودي حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، و مكتبة النهضة العربية ، بغداد ط (٢) ١٩٨٤ م .

١٢٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني،لأحمد بن عبد النور المالقي،تحقيق: احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، (ب ط).

١٢٣) الروض الأنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية ، لابن هشام ، لأبي القاسم السهيلي ، المطبعة الجمالية ، ١٣٣٢هـ /١٩١٤م.

١٢٤) الزمخشري ، للدكتور أحمد محمد الحوفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط (٢).

١٢٥) الزمخشري لغويا و مفسرا ، لمرتضي آية الله زاده الشيرازي ، دار الثقافة بالقاهرة، ١٩٧٧ م .

١٢٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور : شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط(٣).

١٢٧) سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ، بيروت ، ط (٢) ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

١٢٨) سنن أبي داوود ، لأبي داوود السجستاني ، تعليق : عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد ، دار الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ،ط(١)، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١٢٩) سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : مجموعة من الباحثين ، وأشرف عليه : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط (٨) ، ١٤١٢ هـ.

١٣٠) الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب جمال الدين الدويني ، تحقيق : الدكتور درويش الجويدى،المكتبة العصرية،بيروت،ط(١)١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٣١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد تحقيق محمد الأرناؤوط ، بإشراف عبد القادر ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط (١) ، ١٤١١ هـ.

١٣٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

١٣٣) شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق : محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م.

١٣٤) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م.

١٣٥) شرح أشعار الهذليين،صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق : عبد الستار فراج ، وأحمد شاكر ، مطبعة المدني ،القاهرة (ب ط) .

١٣٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت ، (ب ط)

١٣٧) شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين بن مالك (ابن الناظم) ، تحقيق الدكتور عبدالحميد محمد عبدالحميد ، دارالجيل ، بيروت ، (ب ط).

١٣٨) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة (ابن القواس) تحقيق علي الشوملي ، نشر مكتبة الخريجي ، ط(١)، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

١٣٩) شرح الألفية ، لابن الناظم ، تحقيق الدكتور : عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت (ب ط).

١٤٠) شرح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، و الدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة و النشر ، ط (١) ١٤١٠ هـ .

١٤١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق الدكتورة سلوي محمد عرب ، مطبوعات جامعة أم القري ، ط (١) ١٤١٩ هـ .

١٤٢) شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، قدم له ووضع حواشيه فواز الشعار بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

١٤٣) شرح الحدود النحوي ، للفاكهي ، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس ، ط (١) ١٤١٧ هـ.

١٤٤) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي (ب ط) .

١٤٥) شرح الحماسة للمرزوقي ، تحقيق : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ ، ١٩٥١ م .

١٤٦) شرح ديوان المتنبي ، لأبي البقاء العكبري ، بعناية مصطفى السقا وآخـــرين ، دار الفكر ، بيروت ، (ب ط) .
١٤٧) شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـــ ، ١٩٨٢ م (ب ط) .
١٤٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لآبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، (ب ط) .
١٤٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق الـــدكتور عـــدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـــ.
١٥٠) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط (٥).
١٥١) شرح قطر الندى وبل الضدي لاين هشام الأنصاري ، تحقيق محمـــد محيـــي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت، ط (١) ، ١٤١٧هـــ ، ١٩٩٠م.
١٥٢) شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، قدم له ووضع حواشيه الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بـــيروت ، ط (١) ، ١٤١٩ هـــ ، ١٩٩٨ م .
١٥٣) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ، تحقيق : الدكتور محمد محمـــد داوود دار المنار للنشر و التوزيع ، القاهرة ، (ب ط).
١٥٤) شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق علـــي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤٢٠ هـــ - ٢٠٠٠ م .

١٥٥) شرح كتاب سيبويه (السفر الأول)، لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار ، تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي،دار المآثر،المدينة المنورة،ط(١) ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

١٥٦) شرح اللمع لابن برهان ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ .

١٥٧) شرح المفصل ، للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب ، بيروت ، (ب ط) .

١٥٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق الدكتور : تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ،ط(١)، ١٤١٣هـ.

١٥٩) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور جمال مخيمر ، ط (١) مكتبة نزار الباز ، ١٤١٨هـ .

١٦٠) شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الكويت ،ط(١)، ١٩٧٦م.

١٦١) شرح الملوكي فى التصريف لابن يعيش ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ط (١) ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

١٦٢) شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف حسين بكار، دار المسيرة،ط(١) ، ١٩٨٣ م .

١٦٣) شعر زيد الخيل الطائي ، صنفه أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث، دمشق ، (ب ط) .

١٦٤) شعر عبد الله بن الزبير الأسدي ، جمع و تحقيق : تحقيق الجبوري ، نشر مديرية الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، ط (١) ١٩٧٤ م .

١٦٥) شعر عمرو بن معد يكرب ، جمعه : مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ،ط(٢)، ١٩٨٥م.

١٦٦) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط(٢) ، ١٤١٨هـ.

١٦٧) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق الدكتور : عبد الله الحسيني البركاني ، المكتبة الفيصلية ، ط(١)، ١٤٠٦هـ.

١٦٨) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، القاهرة ، (ب ط) .

١٦٩) صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ، تحقيق : عبد القادر زكار ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨١ م .

١٧٠) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط(٣) ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٧١) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري ، دار السلام للنشر و التوزيع ، الرياض،ط(١)،١٤٢٠هـ ، ونسخة دار ابن كثير ١٩٩٣م .

١٧٢) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج دار السلام للنشروالتوزيع ، الرياض ، ط(١) ، ١٤٢٠ هـ ، ونسخة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م .

١٧٣) صحيح ابن حبان ، لأبي حاتم بن حبان ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٦م .

١٧٤) صحيح مسلم ، ضمن مجموعة الكتب الستة ، طبعة دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط(١) ،١٤٢٠هـ.

١٧٥) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٧٦) ضرائر الشعر ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : السيد ابراهيم محمد دار الأندلس ط (١) ١٩٨٠ م .
١٧٧) ضرام السقط ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الدكتور طه حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٣) ، ١٤٠٦ هـ.
١٧٨) ضياء السالك إلى أوضح المسالك لإبن هشام الأنصاري .
١٧٩) طبقات المفسرين للداوودي ، لعناية لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٨٠) طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط (٢) ، (ب ت).
١٨١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت (ب ط).
١٨٢) طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمعي ، تحقيق ، محمود شاكر ، دار المدني ، جدة ، (ب ط).
١٨٣) العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، شرحه وضبطه أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،(ب ط) ، ١٩٨٣م.
١٨٤) العلل في النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ،تحقيق : مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ط (١)، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
١٨٥) العوامل المائة النحوية ، لعيد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط (٢).
١٨٦) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ.

١٨٧) الفاروق عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين ، لرشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ م .

١٨٨) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لأبي الفضل العقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م.

١٨٩) الفرائد الجديدة ، لجلال الدين الأسيوطي ، تحقيق محمد الملا أحمد الكـــزبي ، بغداد ، وزارة الأوقاف ، ١٩٧٧م .

١٩٠)

١٩١) الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق : محمود محمد الطنـــاحي ، مكتبـــة الإيمان (ب ط).

١٩٢) فيض القدير ، لزين الدين المناوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٤٤م.

١٩٣) الفهرست، لابن النديم ، تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة ، بـــيروت ، ط (١) ١٤١٥ هـــ ، ١٩٩٤م.

١٩٤) الفوائد الضيائية للجامي ، تحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي ، مطبوعـــات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ، ١٤٠٣ هـــ.

١٩٥) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـــ – ١٣٧٧ م .

١٩٦) قاموس (عربي – عبري) لحزقيل قوجمان ، مكتبة المحتسب ، (ب ط).

١٩٧) قضايا التركيب في لغة العرب ، للدكتور محمد عبـــد الحميـــد ســـعد ، دار التوفيق ط (١) .

١٩٨) غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بعناية : ج برجسترامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (٢) ١٤٠٢هـــ ، ١٩٨٢م .

١٩٩) غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود حمزة الكرماني ، تحقيق الدكتور شمران العجلي دار القبلة ، جدة ، ١٤٠٨ هـ .

٢٠٠) الغرة المخفية لابن الخباز شرح الدرة لابن معطي ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأنباء ، مطبعة العاني بغداد ، ط (١) ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٠١) الكامل فى التاريخ ، لعلي محمد الشيباني ، (ابن الأثير) دار صادر ، بيروت.

٢٠٢) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، (ب ط) .

٢٠٣) الكتاب ، العمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه)، علق عليه ووضع حواشيه الدكتور إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،ط(١)،١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩ م .

٢٠٤) الكشاف عن حقائق التنزيل ، و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق:خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط (١) ١٤٢٣ هـ .

٢٠٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ،بيروت، ط(١) ١٤٠٢ هـ ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٠٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لمكي القيسي ، تحقي الدكتور محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م .

٢٠٧) الكناش في فني النحو والصرف ، لأبي الفداء الأيوبي ، تحقيق: رياض حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ،(ط١) ، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢٠٨) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، للشيخ محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل ، أشرف عليه و قدم له الدكتور محمد الاسكندراني ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط (١) ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

٢٠٩) لباب الإعراب للاسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض ، ط (١) ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤م.

٢١٠) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

٢١١) اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك،دار صاد،بيروت،ط(١)،١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م .

٢١٢) اللباب في علل البناء والإعراب،لآبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق الدكتور:رياض حسن الخوام، مكتبة العصرية،بيروت،ط(١)،١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠ م .

٢١٣) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م .

٢١٤) اللمع فى العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ط (٢) ، ١٤٠٥ هـ .

٢١٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور عوض القوزي ، مطابق المعارف ط (٢) .

٢١٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط(٣)،١٤٢٠ هـ،٢٠٠٠م .

٢١٧) المؤتلف والمختلف، للآمدي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨١هـ.

٢١٨) المبسوط في القراءات العشر ، للأصفهاني ، تحقيق : حمزة حاكمي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢١٩) المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الزويّ ، منشورات جامعة قاريونس ، ط(١) ، ١٩٩٤م.

٢٢٠) مجاز القرآن،لأبي عبيدة معمر بن المثنى،تحقيق الدكتور:محمد فؤاد سزكيم، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط١، ١٩٥٤م .

٢٢١) مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٤)، ١٤٠٠ هـ .

٢٢٢) مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط(٣)، ١٤٠٣هـ.

٢٢٣) المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها ، لكراع النمل ، تحقيق محمد العمري ، مصر ، دار المعارف (ب ط).

٢٢٤) مجمع اللغة العربية في ثلاثون عاماً (١٩٣٢ – ١٩٦٢م) مجموعة القرارات العلمية ، أخرجها خلف الله ومحمد شوقي أمين ، ١٩٦٣م .

٢٢٥) مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت ، (ب ط).

٢٢٦) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، (الجاربردي، والحسن الرومي ، ونقوة كار ، وزكريا الأنصاري ، والكرمياني) مصر ، المطبعة العامرة ، ١٣١٠هـ .

٢٢٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،لابن جني تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٦هـ.

٢٢٨) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٢٢٩) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ، عني بنشره: ج برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م.

٢٣٠) المدارس النحوية، للدكتور شوقي حنيف،دار المعارف،القاهرة، (ب ط).

٢٣١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبقة البابي الحلبي ، مصر (٢) .

٢٣٢) المذكر والمؤنث،لابن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي ، مطبعة : العاني ، بغداد ، ١٩٧٨م.

٢٣٣) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقي محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر للطباعة ، ١٩٥٥م .

٢٣٤) المرتجل ، لابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ .

٢٣٥) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٣٧٧ م .

٢٣٦) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين الأسيوطي ، تحقيق : فؤاد على منصور ، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط (١) ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .

٢٣٧) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمدالشاطر ، مطبعة المدني ، ط (١) ١٤٠٥ هـ .

٢٣٨) مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير الحلـــواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط (١) ، ١٤١٢هـــ ، ١٩٩٢م .
٢٣٩) المساشل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط (١) ١٤٠٦هـــ ، ١٩٨٦م .
٢٤٠) المسائل الحلويات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ط (١) ١٤٠٧هـــ ، ١٩٨٧م .
٢٤١) المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمـــد الـــشاطر ، مطبعة المدني ، ط (١) ، ١٤٠٣ هـــ .
٢٤٢) المسائل العضديات لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق: د.علي جابر المنصوري،عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية،بيروت،١٤٠٦هـــ – ١٩٨٦م.
٢٤٣) المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي على الفارسي ، تحقيق : صلاح الـــدين عبد الله السكناوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (ب ط).
٢٤٤) المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعـــات مجمع اللغة العربية ، دمشق، (ب ط).
٢٤٥) المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات،من مطبوعات جامعة أم القرى،دار المدني ، جـــدة، ١٤٠٥ هـــ ، ١٩٨٤ م .
٢٤٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل،بإشراف:شعيب الأرنؤووط ، مؤسسة الرسالة ، ط(١)، ١٤٢٠هـــ ، ونسخة المطبقة الميمنية ، مصر ط (١) ١٣١٣هـــ .
٢٤٧) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب،تحقيق:الـــدكتور حـــاتم صـــالح الضامن،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط(٤)،١٤٠٨هـــ.

٢٤٨) مصطلحات النحو الكوفي ، للدكتور : عبد الله الخثران ، هجر للطباعة والنشر ، ط(١)، ١٤١١هـ.

٢٤٩) معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

٢٥٠) معاني القراءات، لأبي الأزهري، تحقيق الدكتور: عبد مصطفى درويش ، والدكتور عوض القوزي ، مطابع دار المعارف،ط(١)١٤١٢هـ،١٩٩١م .

٢٥١) معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعده البصري (الأخفش الأوسط) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، ونسخة بتحقيق الدكتورة هدى قراعة ، مكتبة الخافجي ، القاهرة ، ط (١) ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

٢٥٢) معاني القرآن ، لآبي زكريا يحيي بن زياد الفراء ، عالم الكتب.بيروت،ط(٣) ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٢٥٣) معاني القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث ، مكة المكرمة ، ط(١)، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٥٤) معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط (٢) ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

٢٥٥) معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١١ هـ ، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥٦) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة،دار إحياء التراث العربي،بيروت(ب ط) .

٢٥٧) معجم البلدان لياقوت الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١٠ هـ.
٢٥٨) معجم المطبوعات العربية و المعربة ، جمعه : يوسف إليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد ، و طبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ.
٢٥٩) المعرَّب من الكلام الأعجمي ، للجواليقي ، تحقيق الدكتور : ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، دمشق ، ط(١) ، ١٤١٠هـ.
٢٦٠) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، تحقيق بشار عواد وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط(١)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢٦١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت . ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٧ م .
٢٦٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لأحمد بن مصطفى (طاش بكرى زاره) تحقيق : كامل كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة، القاهرة (ب ط) .
٢٦٣) المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، (ب ط) .
٢٦٤) المفضليات للمفضل الضبي تحقيق : أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط (٣) ١٩٦٤ م .
٢٦٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة و الإعلام ، دار الرشيد للنشر،العراق،١٩٨٢م.
٢٦٦) المقتضب ، لآبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (ب ط).

٢٦٧) المقدمة الجزولية ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق : شعبان محمـــد ، مطبعـــة أم القرى ، القاهرة ، ط(١) ، ١٤٠٨هـــ ، ١٩٨٨م.

٢٦٨) المقرب ،لأبي الحسن على بن مؤمن بن عصفور الإشبيل ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوض،دار الكتب العلمية، بـــيروت،ط(١) ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٨ م .

٢٦٩) الملخص في ضبط قوانين العربية ، لأبن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور : علي بن سلطان الحكمي ، ط(١)، ١٤٠٥هـــ.

٢٧٠) الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق : عبد الأمـــير على مهنا ، وعلي حسن فاعور ، دار المعرفة ، بيروت ، ط(١) ١٤١٠ هـــ.

٢٧١) الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور فخـــر الـــدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط (١) ، ١٤٠٧ هـــ ، ١٩٨٧م .

٢٧٢) الموفي في النحو الكوفي ، للكنغراوي ، شرح محمد بهجة البيطـــار ، المجمـــع العلمي العربي .

٢٧٣) المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد عطـــا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١٩ هـــ ، ١٩٩٩ م .

٢٧٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٨١م .

٢٧٥) نتائج الفكر،للسهيلي، تحقيق الدكتور:محمد إبراهيم البنـــا،دار الاعتـــصام، (ب ط) .

٢٧٦) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد طنطـــاوي ، ط (٢) ١٣٨٩هـــــ ، ١٩٩٦م .

٢٧٧) النشر في القراءات العشر ، لابن الجرزي ، تحقيق : علي الضباع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (ب ط).
٢٧٨) النحو والصرف بين التميين والحجازيين ، للدكتور : عبد الله الحسيني البركاني ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
٢٧٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط(١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢٨٠) النكت في تفسير سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت (ط١) ، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٨١) هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة (ب ط) .
٢٨٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الاستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، (ب هـ) ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م .
٢٨٣) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي ، بعناية: س. ديدرينغ ، دار النشر : فرانزشتايز ، جمعية المتشرقين الألمانية ، ط(٢)، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م.
٢٨٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق الدكتور : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧ هـ ، ونسخة أخرى بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٨
المبحث الأول : التعريف بالزمخشري و بالخوارزمي	٩
أولا : الزمخشري و كتابة (المفصل)	١٠
ثانيا : الخوارزمي و كتابة (التخمير)	١٧
المبحث الثاني : الخلاف النحوي (النشأة و الأسباب)	٢٤
الفصل الأول : (خلاف الخوارزمي للزمخشري)	٣٨
المبحث الأول : خلاف الخوارزمي للزمخشري في النحو	٩٨
أولاً : في المقدمات النحوية	٤٠
– الخلاف في كلمة (سراويل) و علة منعها من الصرف	٤١
– الخلاف في (أي) الموصولة المضافة من حيث البناء و الإعراب	٤٦
– خلاف في نوع (ما) في (لاسيما) المرفوع مابعدها .	٥٣
ثانيا : الخلاف في المرفوعات	٥٨
أ – في المبتدأ و الخبر :	٥٩
– الخلاف في رافع المبتدأ و الخبر	٥٩
– الخلاف في الخبر بعد (إذا) الفجائية	٦٦
ب – في كان و أخواتها :	٧٢
– الخلاف في علة نقصان الأفعال الناقصة	٧٢

- الخلاف في دلالة (كاد) المنفية ٧٦

جـ - في (لا) النافية للجنس. ٨٣
الخلاف في حكم تكرار (لا) النافية للجنس الملغاة ٨٣
- الخلاف في إعراب الاسم المرفوع بعد (لا) النافيه للجنس واسمها ٨٩

ثالثاً : الخلاف في المنصوبات ٩٤
أ - في المنادى : ٩٥
- الخلاف في عامل نصب المنادى ٩٥
- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ١٠٠

ب - في المفعول فيه : ١٠٤
- الخلاف في بناء (الآن) ١٠٤

جـ - في المستثني : ١١٠
- الخلاف في عامل نصب المستثني ١١٠
- الخلاف في نوع الاستثناء في قوله تعالي (لا عاصم اليوم من الله إلا من رحم) ١١٧

د - في الحال : ١٢١
- الخلاف في علة نصب الحال ١٢١
- الخلاف في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة الاسمية ١٢٤
- الخلاف في جوازمجيء صاحب الحال نكرة ١٢٧

هـ - في التمييز : ١٣٢
- الخلاف في عامل نصب التمييز ١٣٢

رابعا : الخلاف في المجرورات : ١٣٥

أ – في حرف الجر : ١٣٦
– الخلاف في علاقة ما بعد (حتى) الجادة بما قبلها ١٣٦

ب – في الإضافة : ١٣٩
– الخلاف في تعليل فتح الاسماء (أم و عم) عند أضافتها لـــ (ابن) ١٣٩
– خامساً : الخلاف في إعراب الفعل ١٤٢
أ – في إعراب الفعل و بنائه : ١٤٣
– الخلاف في إعراب الفعل المضارع ٥ علته و أصالته ١٤٣
– الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع ١٤٦

ب – في صيغتي التعجب : ١٥١
– الخلاف في (ما أفعله) بين الاسمية و الفعلية ١٥١

جـــ – في اسم الفاعل و المفعول ١٥٥
– الخلاف في إعراب المشتق المعتمد على حرف استفهام ١٥٥

د – في أسماء الأفعال : ١٥٨
– الخلاف في (هات) بين الاسمية و الفعلية ١٥٨

هـــ – في الاشتغال : ١٦١
– الخلاف في العامل في المشغول عنه ١٦١

سادسا : في التوابع : ١٦٥
– الخلاف في كون (يل) من حروف العطف ١٦٥

المبحث الثاني (خلاف الخوارزمي للزمخشري في الصرف) ١٦٨
أولا : الخلاف في صيغ الجمع و التذكير و التأنيث ١٦٩

- الخلاف في (نون) التثنية و الجمع ١٧٠

ثانيا : الخلاف في الهمز و تخفيفه و الإبدال و الإعدال و الإدغام ١٧٤
- الخلاف في عد (السين) من حروف البدل ١٧٥
- الخلاف في (التاء) في (تولج) بين الزيادة و الإبدال ١٨٠

الفصل الثاني (خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين) ١٨٥
المبحث الأول : (خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في النحو) ١٨٦
أولا : في المقدمات النحوية : ١٨٧
أ – فيما لا ينصرف : ١٨٨
- الخلاف في منع صرف المنصرف للضرورة ١٨٨
- الخلاف في صرف (أحى) تصغير (أحوى) ١٩٢
- الخلاف في منع (زفر) من الصرف إذا جاء علماً ١٩٦

ب – في الأسماء الستة : ١٩٩
- الخلاف في عد (هن) من الأسماء المعربة بالحروف ١٩٩

جـ – في النكرات و المعارف : ٢٠٣
- الخلاف في أصل الضمير (إياك) ٢٠٣
- الخلاف في(الواو) و (الياء) في الضمائر (هو) و (هي) بين

الأصالة و الزيادة ٢١١
- الخلاف في إعراب ضمير الرفع المتصل بـ (لولا) ٢١٥
- الخلاف في إعراب العلم المنقول (يزيد) ٢١٩
- – الخلاف في أصل الاسم الموصول (الذي) ٢٢٤

- الخلاف في مجئ الاسم الموصول (من) زائدةً ٢٢٨
- الخلاف في تعريف الأسماء الموغلة بالإبهام (غير و مثل و شبه) ٢٣١
- الخلاف في عد المنادى النكرة المقصودة ضمن المعارف ٢٣٤

ثانيا : الخلاف في المرفوعات : ٢٣٦
أ – في المبتدأ و الخبر : ٢٣٧
- الخلاف في زيادة (الباء) في الخبر بعد (ما) ٢٣٧
- الخلاف في الاسم المرفوع بعد حرفي الشرط و حرفي الاستفهام ٢٤١
- الخلاف في إعمال (ما) مع توسط الخبر ٢٤٧
- الخلاف في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن فعله ٢٥٢

ب – في (كان) و أخواتها : ٢٥٦
- الخلاف في نوع (كان) إذا جاء بعدها جملة اسمية مرفوعة الركنين ٢٥٦
- الخلاف في أسم (ليس) إذا تلاها فعل ٢٥٩
- الخلاف في دلالة (لا) النافية العاملة عمل (ليس) ٢٦١
- الخلاف في دلالة (لا) النافية عمل (ليس) ٢٦٥
- الخلاف في تقديم اسم الأفعال الناسخة إذا جاءت للإستثناء ٢٦٨

جـ – في (إن) و أخواتها : ٢٧١
- الخلاف في عامل الرفع في خبر (إنَّ) ٢٧١
- الخلاف في (اللام) الأولي في (لعل) بين الاصالة و الزيادة ٢٧٥
- الخلاف في جواز أعمال (ليت) عمل (ظن) ٢٧٨

د – في (لا) النافية للجنس : ٢٨١
– الخلاف في علة تنوين اسم (لا) النافية للجنس الذي لم تتحقق فيه شروط النصب ٢٨١
– الخلاف في اسم (لا) النافية للجنس المثنى و جمع المذكر السالم بين البناء والإعراب ٢٨٨
– الخلاف في مجئ اسم (لا) النافية للجنس علماً ٢٩٣
هـ – في الفاعل : ٣٠٠
– الخلاف في رافع الاسم الواقع في جواب السؤال بالفعل ٣٠٠
ثالثاً : الخلاف في المنصوبات : ٣٠٥
أ – في المنادى : ٣٠٦
– الخلاف في حكم إلحاق ألف الندية نعت المندوب ٣٠٦
ب – في المفعول له : ٣٠٩
– الخلاف في العامل في المفعول لأجله ٣٠٩
جـ – في المفعول فيه : ٣١٤
– الخلاف في الظروف (غدوة و بكرة و سحر و فينة) من من حيث الإعراب و البناء ٣١٤
د – في المفعول معه : ٣١٩
– الخلاف في عامل نصب الاسم بعد (واو) المعية ٣١٩
هـ – في المستثني : ٣٢٣
– خلاف في نوع التابع في المستثني بـ (إلا) في الاستثناء ٣٢٣

- الخلاف في إعراب المستثني الذي يتوسط المستثني منه و نعته ٣٢٧
- الخلاف في نوع(حاشى)الاستثنائية بين الحرفية والاسمية و الفعلية ٣٣١

و – في الحال : ٣٣٧
- الخلاف في مجئ الجملة الفعلية حالاً بدون (قد) إذا كان فعلها ماضيا مثبتاً ٣٣٧

ز – في التمييز : ٣٤٣
- الخلاف في تقديم التمييز على عامله إن كان فعلا متصرفا ٣٤٣

ح – في نواصب المضارع : ٣٤٧
- الخلاف في أصل (لن) ٣٤٧
- الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد (الواو) و الفاء) ٣٥٠
- الخلاف في (أو) السابقة للمضارع المنصوب ، عملها و معناها ٣٥٣

رابعا : الخلاف في المجرورات : ٣٥٦
أ – في حروف الجر : ٣٥٧
- الخلاف في مجئ حرف الجر (من) زائداً ٣٥٧
- الخلاف في (الكاف) بين الاسمية و الحرفية ٣٦٣

ب – في الإضافة : ٣٦٧
- الخلاف في تعريف العدد المضاف بـــ (أل) ٣٦٧
- الخلاف في حكم الفصل بين المضاف و المضاف إليه ٣٧١
- الخلاف في إعراب العدد المركب المضاف ١٧٩
- الخلاف في الظرف المضاف إلي الفعل المضارع بين الإعراب والبناء ٣٨٣

ج – في الجوازم : ٣٩٠
– الخلاف في إعراب ما بعد (إن) في قولهم (إن حقا و إن كذباً) ٣٩٠
– الخلاف في أصل (مهما) ٣٩٤
– الخلاف في جواز المجازة بـــ (كيف) ٣٩٧

خامسا : الخلاف في إعراب الفعل وما حمل عليه ٤٠٠
أ – في إعراب الفعل و بنائه ٤٠١
– الخلاف في فعل الأمر بين البناء و الإعراب ٤٠١

ب – في التعدية و اللزوم : ٤٠٧
– الخلاف في مفعول الفعل المتعدي بحرف جر ٤٠٧
– الخلاف في تعدية (الفعل المتعدي لمفعول و احد) إلي
المفعول الثاني بدون حرف جر ٤١٠

جـــ – في صيغتي التعجب : ٤١٣
– الخلاف في نوع فعل التعجب (أفعل) ٤١٣

د – في اسم الفاعل و المفعول : ٤١٧
– الخلاف في المضاف إلي اسم الفاعل المفرد المعرف بـــ (ال) ٤١٧

و – في أسماء الأفعال : ٤٢٢
– الخلاف في سبب بناء اسم الفعل (فعال) ٤٢٢
– الخلاف في تركيب (هلم) ٤٢٧
– الخلاف في حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه ٤٢٩

سادسا : الخلاف في التوابع : ٤٣٣
أ – في النعت : ٤٣٤
– الخلاف في جواز النعت بالمصدر ٤٣٤
– الخلاف في نعت اسم (إنَّ) بعد استيفاء الخبر ٤٣٧
ب – في التوكيد : ٤٣٩
– الخلاف في توكيد النكرة توكيداً معنوياً ٤٣٩
جـ – في العطف : ٤٤٣
– الخلاف في قراءة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار
في حمزة (و اتقوا الله الذين تساءلون به و الأرحام) ٤٤٣
بالخفض
المبحث الثاني : (خلاف الخوارزمي للنحويين الآخرين في الصرف) ٤٥٢
أولا : الخلاف في الأبنية ٤٥٣
أ – في أبينة الأسماء و الأفعال ٤٥٤
– الخلاف في وزن (أشياء) ٤٥٤
– الخلاف في وزن (التوراة) و اشتقاقها ٤٥٩
– الخلاف في حروف الزيادة في كلمة (منجنون) ٤٦٣
ب – في التصغير : ٤٦٨
– الخلاف في حكم تصغير أيام الأسبوع و الشهور ٤٦٨
جـ – في النسب : ٤٧٢
– الخلاف في النسبة إلي (شية) ٤٧٢
– الخلاف في النسب إلى الثلاثي ساكن الوسط المنتهي بـ (تاء)
يسبقها حرف عله ٤٧٥

ثانيا : الخلاف في صيغ التذكير و التأنيث ٤٨٠
– الخلاف في الألفاظ المختصة المؤنث كـــ (حائض و طالق) ٤٨١

ثالثا : الخلاف في المشتقات : ٤٨٥
– الخلاف في كون (أول) اسما للتفضيل ، و الفعل المشتق منه ٤٨٦
– الخلاف في المحذوف من المصدر (إقامة) ٤٩١
رابعا : الخلاف في الإمالة و الوقف ٤٩٤
– الخلاف في (الألف)الموقوف الموقوف عليها في الاسم المقصور ٤٩٥

خامسا : الخلاف في الهمز و تخفيضه والإبدال و الإعلال و الإدغام ٥٠٢
– الخلاف في تخفيض (الهمزة) بين إذا كانت مضمومة ٥٠٣

و قبلها (كسرة) أو مكسورة و قبلها (ضمة) ٤٩١
– الخلاف في علة إدغام الماضي المعتل الأخر بـــ (الياء)
و عينه و لامه من جنس واحد ، و تحديد حركة فائه ٥٠٦
الفصل الثالث : (تقويم خلاف الزمخشرى و النحويين) ٥١٢
المبحث الأول : مجالات الخلاف ٥١٣
أ – السماع ٥١٥
ب – القياس ٥٢٤
جـــ – الإجماع ٥٢٧
د – موافقة العلماء ٥٢٩
هـــ – المعنى ٥٣٢
المبحث الثاني : أسلوب الخلاف ٥٣٥
أ – الجرأة في الخلاف ٥٣٦
ب – اعتداد الخوارزمي برأيه ٥٤٧

المبحث الثالث : مزايا الخوارزمي في الخلاف ٥٤٩
المبحث الرابع : مأخذ على الخوارزمي ٥٥٢
الخاتمة . ٥٥٤
الفهارس الفنية ٥٥٧
أ – فهرس الآيات و القراءات القرآنية ٥٥٨
ب – فهرس الأحاديث و الأمثال ٥٦٨
جـ – فهرس الأمثال و أقوال العرب ٥٦٩
د – فهرس الأشعار و الأزجار ٥٧١
هـ – فهرس الأعلام ٥٨٤
و – فهرس المصادر و المراجع ٦٠٥
ز – فهرس الموضوعات ٦٣٤

بعض الاستدراكات على ما وقع في الرسالة من أخطاء

رقم الصفحة	تحديد السطر	الخطأ	التصويب
٢	السطر الثامن	عدوان	عدوين
٢	الثالث من الأخير	بريق	بريقا
٢	السطر الأخير	علما	علمٌ
٥	الفصل الثالث	الخوارزي للزمخرشي	الخوارزمي للزمخشري
٥	السطر الأخير	للخلاف	في الخلاف
٧	الرقم ١١	بنبتها	بنسبتها
١٠	السطر الثاني في (ب)	مضىّ	مضّى
١٦	شروح المفصل		أضيف شرح ابن يعيش
١٣	السطر الأول	لتدريس	للتدريس
١٥	السطر الأول من (أ)	لهجرة	للهجرة
٢٤	حاشية ٥	المجلد الثالث ج٣ تحذف	(٤١٨)
٢٦	السطر ٧ حاشية ٤	الجلد أبي	الجدل أبا
٢٨	السطر ٥ من الأخير	فيها	فيه
٢٩	الحاشية ٢	منشأة	نشأة
٣٤	رقم ٨	قدارة	قباوة
٤٢	الحاشية ٣	انظر	بدون (انظر)
٤٤	الحاشية ١٠	نية	سنة
٤٥	موقف الخوارزمي	فعلى ذلك فإن سروالة	مكرر
٥٤	الحاشية ٢	المنثو	المنثور
٦٦	السطر ٦	وهو قام	وهو قائم
٦٨	الحاشية ١	اللجين	اللحيين
٧١		اسم أم حرف؟	تحذف (؟)
٨٩	السطر قبل الأخير	لا رجلً	لا رجلٌ
٩١	الأخير قبل دراسة الخلاف	رفعّ	رفعٌ
٩٣	السطر قبل الأخير	يحمل	يحتمل

٩٣	السطر الأخير	التمييين	التميميين
٩٣	الحاشية ٥	الإضاح	الإيضاح
٩٤	الأخير في موقف الخوارزمي	أجع	أجمع
٩٤	الأول	بمني	بمبني
٩٤	الثالث في الترجيح	رٌفعت	رُفعت
١١٦	الخامس في موقف الخوارزمي	منصوبا	منصوب
١٢٣	السطر الثالث في الرأي الثاني	مفعول فيه	مفعول به
١٢٤	السطر الأول في موقف الخوارزمي	كونه	بكونه
١٢٥	السطر الثاني في دراسة الخلاف	مبنية	مبينة
١٢٥	الرأي الأول	خاصة، إذا	خاصة إذا
١٢٩	السطر الأخير	وابن الطراوة	ابن الطراوة
١٣٠	السطر الثامن	فيكتبن	فيلتبس
١٣٧	السطر الثاني م دراسة الخلاف	نمت حتى الصباح	نمت البارحة حتى الصباح
١٤٦	الأول في موقف الخوارزمي	إعراب لفعل	إعراب الفعل
١٥٣	السطر الثالث في الرأي الأول	فدما\ وأحسن جره	فما\وأحسن خبره
١٥٤	البيت الأول	إلا من ابن حمال	إلا ابن حمال
١٥٤	السطر الرابع من الأسفل	أيد البصريين	أيد البصريون
١٥٤	الرقم ٢	المعلول به	المفعول به
١٥٧	السطر الثاني من الأسفل	أن يعدونه	أن يعدوه
١٦٠	الحاشية ١٠	انظر	تحذف (انظر)
١٦٠	السطر ٩	للمؤتنث	للمؤنث
١٦١	السطر الثالث	القائلين	القائلين بفعليتها

١٦٢	السطر السابع	أعلى اللحمَ	أعلا اللحمُ
١٦٣	آخر سطر في الرأي الأول	ضربت، ضريته	ضرَبت، ضربته
١٧٣	الحاشية ٦	خذل	خزل
١٩٦	السطر الأخير	تضرب	تُضيرب
٢٠١	السطر الرابع	أختلف	اُختلف
٢٠٠	السطر السابع	شئوك	شيئوك
٢٠٥	رقم ٢ السطر الأخير	رجلا، قال	تحذف الفاصلة
٢٠٧	(أ)	لا تعريف فيها. أو	تبدل النقطة بالفاصلة
٢١٢	الحاشية ٢	لأنها	لأنهما
٢١٣	الرأي الثاني	هو ، هي	هو، وهي
٢١٤	الرقم (١)	الضمريين	الضميرين
٢١٤	الرقم (٢)	فتبقى (الهاء)، وحدها	تحذف الفاصلة
٢١٤	البيت الشعري	جملل	جمل
٢١٤	الرقم (٢)	للاستماع	للاشباع
٢١٤	موقف الخوارزمي	الكرفيين، الضمار، الحياء	الكوفيين، الضمائر، الحياد
٢١٧	السطر الأول	(لا)	(لولا)
٢١٧	السطر الثاني من الأي الأول	مخالف	مخالفا
٢٢٠	السطر ٥	قلا	فلا
٢٢١	السطر الثاني في دراسة الخلاف	أُستعمل	اُستعمل
٢٢١	الحاشية ٤	أطراقا	أطرقا
٢٢٣	السطر ٣	جهور	جمهور
٢٢٥	السطر الرابع في دراسة الخلاف	أراء	آراء
٢٣٢	العنوان	الموغلة بالابهام	المتوغلة في الإبهام
٢٣٣	البيت الشعري	غريرةٌ\ بيضاءُ	غريرةٍ\ بيضاءَ
٢٤٥	السطر الثالث من الأخير	يا أبو عبيدة	يا أبا عبيدة
٣٦٤	السطر الرابع	أدخلت على ...	ادخلت (ها) على (ذا)

٢٣٤	السطر الأول	يدللك	يدلك
٢٣٦	السطر الأخير	بلأل،	بأل، وتحذف الفاصلة
٢٤٢		لانا\ يمحه\ معنها\ المخشركين	لاثا\يمجه\معناها\المشركين
٢٤٤	الرأي الأول	أعلم	اعلم
٢٤٥	الرأي الثاني	المرفوع	مرفوع
٢٤٦	البيت الثاني	عتب	عتبت
٢٥٠	الحاشية ٣	العضول	الفصول
٢٥٢	السطر الثالث قبل الأخير	لمخالفها	لمخالفتها
٢٧٢	العنوان	الخلاف في علة رفع خبر (إن) في قوله تعالى	تحذف الأية من العنوان
٢٩٦	السطر الثالث	تفرغت آرواؤهم	تفرعت آراؤهم
٢٩٦	السطر السادس	حيث قال في ..	تحذف الجملة، وتوضع إشارة مرجع عند اسم سيبويه، وفي الحاشيه يكتب (انظر : الكتاب (٣٠٨/٢).
٢٩٦	السطر السابع	عصور	عصفور
٢٩٧	السطر الخامس	أراء	آراء
٢٩٧	السطر قبل الأخير	بن مالك	ابن مالك
٢٩٧	الحاشية ٧	انظر	تحذف (انظر)
٢٩٨	رقم (٢) السطر ٣	قريشَ	قريشَ
٣٠٣	السطر الثاني	سبويه	سيبويه
٣٠٤	السطر الثالث من الأخير	المسئول	المسؤول
٣٨٥	السطر الثالث	خاتم جديد	حديد
٣٩٧	السطر الثالث من أسفل	أسنع	أصنع
٤٢٠	السطر الأخير	النكير	التنكير
٤٢٣	الأول في دراسة	اسم الفاعل	اسم الفعل

	الخلاف		
٤٤٩	السطر الثاني رقم (١)	فعببر النحويون	فعبر النحويين
٤٥١	الأول في الترجيح	ما مذهب	ما ذهب
٤٦٢	السطر الأول	استقامتهما	اشتقاقهما
٤٧٠	الأول في موقف الخوارزمي	الخوارزمخي	الخوارزمي
٥٥٠	رقم (١) السطر الأخير	زمر	زفر
٥٥٥	السطر الثالث	اذكر	أذكر
٥٥٥	الرقم ٥	أو وردته	أوردته
٦٧٨		ابي، انت، اذا، ان، اذ، اتنتهون	أبي، أنت، إذا ، أن، إذ، أتنتهون.
٥٧٩		الاشاجع، ايهم، اليه	الأشاجع، أيهم، إليه
٥٨٠		اغفر، اعرض	أغفر، أعرض
٥٨١	الثالث من الأخير	إذا	إذا
٥٨٤	العلم رقم ٨	الأمباري	الأنباري
		إبن	ابن
٥٨٥	العلم رقم ٤	البضاوي	البيضاوي
٥٨٧		ابو حيان الاندلسي، إبن، احمد، ابو	أبو حيان الأندلسي، ابن، أحمد، أبو
٥٨٨	العلم ١	الخباراوي	الخضراوي
٥٨٨	العلم ٢	إلخضري	الخضري
٥٩٠	العلم ٥	إبن عمرو	بن عمر
٥٩٩	العلم ٣	الازودي	الأزدي

Abstract

Praise be to God, the Lord of the Worlds, prayer and peace be upon the best of the Prophets and Messengers, our master Muhammad and his family and companions, then:

This thesis is presented to the Department of Arabic Language, Princess Noura Bint Abdul Rahman University, to obtain the PhD in the specialty of (Grammar & Morphology), prepared by the researcher Aysha Saeed Saleh Al Khodhari Al Attawi, supervised by Professor Dr. Abdul Hameed Mahmoud Hassan Al Wakeel; the professor of grammar and morphology in Princess Noura Bint Abdul Rahman University. It is titled (The Grammar Dispute in The Book of Al Takhmeer for Al Khowarizmy Who Died in 617H _An Analytical Study_). It dealt with grammar dispute and its progression in grammar lesson, books that handled it and then apply that to (Al Takhmeer) for Al Khowarizmy. It handled the grammar dispute there. The nature of the research necessitated dividing it into introduction, preamble and three chapters as follow:

Introduction: which includes introducing the subject and reasons for choosing it, its aim and the approach used.

Preamble: includes introducing Al Zamakhshari, Al Khowarizmy, introduction of grammar dispute, reasons for its inception, the position of the grammarians of it and the dispute in (Al Takhmeer) book.

The first chapter: the dispute of Al Khowarizmy with Al Zamakhshari in grammar and morphology.

The second chapter: the dispute of Al Khowarizmy with other grammarians in grammar and morphology.

The third chapter: dispute correction. It includes areas of dispute, method of dispute, traits of Al Khowarizmy in the dispute and the cons and pros of Al Khowarizmy.

The conclusion includes the findings of the researcher including:

1- Al Khowarizmy was one of the scholars who left a different mark in the compositions of grammar. He did not adhere to one doctrine in his grammar disputes.
2- Self confidence was obvious in the disputes of Al Khowarizmy as well as pride and disrespect of others. He claimed to himself some views that were established prior to him.
3- The variety of disputes discussed by Al Khowarizmy. Some of which were mentioned in the books of disputes and some created by Al Khowarizmy himself.

Thus, I pray God to bless this work, give the benefit to people and praise be to God.